

التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
ألفه
أبو حيان الأندلسي
حققه الأستاذ
الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت
كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

[٢٠]

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ⓗ دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء العشرون/حسن محمود هنداوي - الرياض، ١٤٣٩هـ

٥٣٢ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية- الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦
ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ ٩٦٦١١ +
٤٩٦٨٩٩٤ ٩٦٦١١ +
فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣ ٩٦٦١١+



Dar Kounouz Eshbelia
For Publishing & Distribution
Kingdom of Saudia Arabia
P.O. Box 27261 Riyadh 11417
Tel.: +96611 4914776
+96611 4968994
Fax.: +966114453203

E-mail eshbelia@hotmail.com

التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

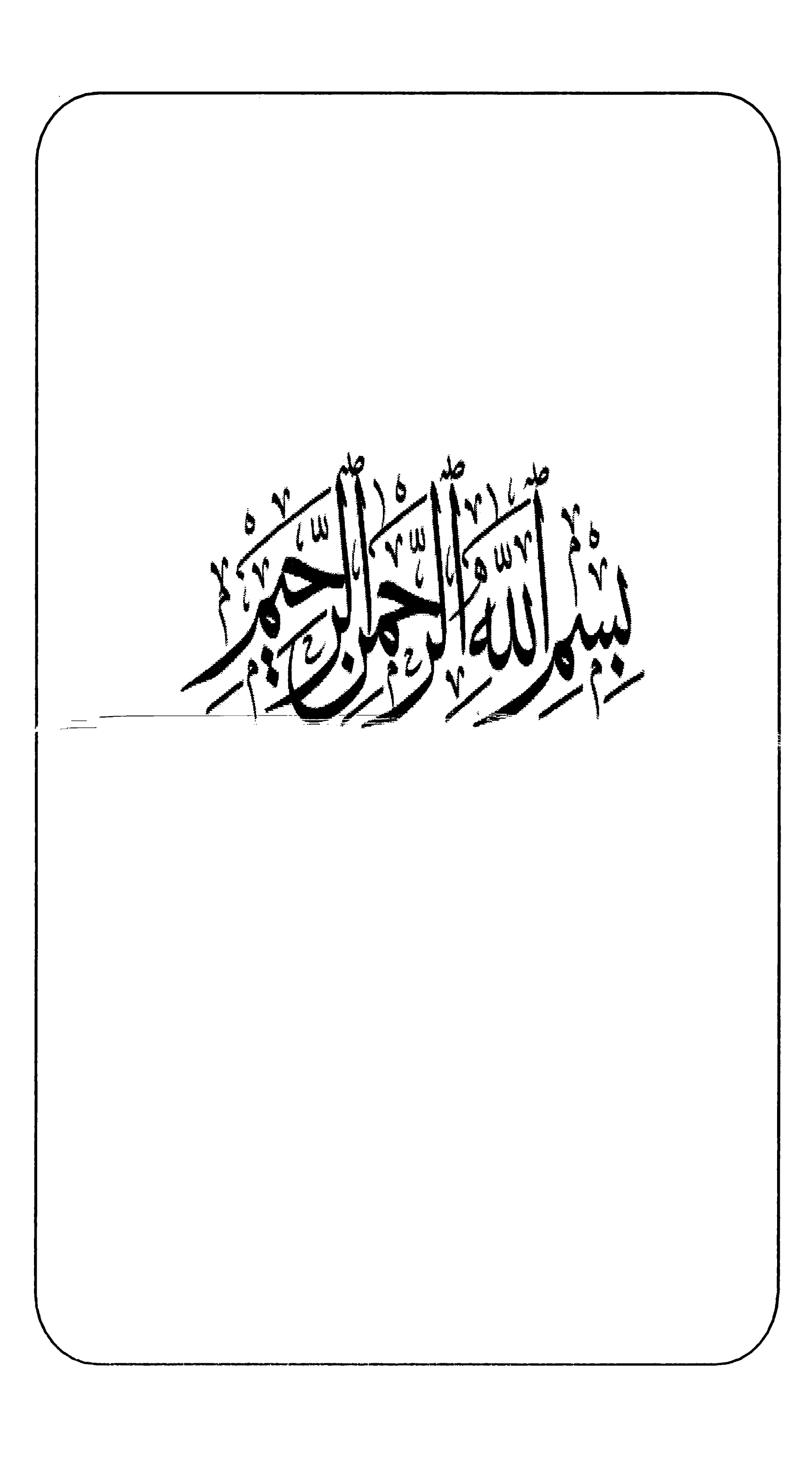
(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

الجزء العشرون




بسم الله الرحمن الرحيم

إن كانت الياء أو الواو عينَ فِعْلٍ لا لتعجُّب، ولا موافقٍ لِفَعِلَ الذي بمعنى افْعَلَّ، ولا مصرَّفٍ منهما، أو عينَ اسمٍ يُوافقُ المضارعَ في وزنه الشائع دون زيادته غيرِ جارٍ على فعلٍ مُصَحَّح؛ أو يوافقُه في زيادته وعدد حروفه وحركاته دون وزنه، أو عينَ مصدرٍ على إفْعالٍ أو اسْتِفْعالٍ مما اعتلَّت عينه ـ نُقلتْ حركتها إلى الساكن قبلها إن لم يكن حرف لِين، ولا همزةً، ولم تَعتلّ اللام أو تُضاعَف، وأُبدل من العين مجانسُ الحركة إن لم تجانسها.

ش: قولُه **لا لتعجُّب** احتراز من نحو: ما أَطْوَلَ! وما أَبْيَنَ! فهذا يصحُّ لشبهه بأَفْعَلِ /التفضيل، نحو: هو أَطْوَلُ وأَبْيَنُ. ووجهُ المشابهة أنهما لا يُبْنَيان إلا من شيء [٨: ١٩١/ب] واحد، وأنَّ فعل التعجب فيه تفضيل للمتعجَّب به على غيره، كما أنَّ أَفْعَلَ التفضيل كذلك، ولأنه لا يَتصرَّف، ولا مصدر له، فأشبهَ بجموده الاسم.

وقولُه **ولا موافقٍ لِفَعِلَ الذي بمعنى افْعَلَّ** مثالُ ذلك عَوِرَ وصَيِدَ؛ لأنهما من معنى ما يصِحُّ، نحو اعْوَرَّ واصْيَدَّ، وسيأتي تعليل ذلك. وحكى ابن جني(١): أَوِدَ العُودُ يَأْوَدُ أَوَدًا، قال(١): ((لأنه مثل عَوِجَ يَعْوَجُ عَوَجًا، ولم يُسمع فيه افْعَلَّ)). قال(١): ((ولو سُمع لكان قياسه ايْوَدَّ)).

وقولُه **ولا مُصَرَّفٍ منهما** مثالُ ما صُرِّف من فِعل التعجب: أَطْوِلْ بزيدٍ! وأَبْيِنْ به! ومثالُ ما صُرِّف من عَوِرَ وصَيِدَ: يَعْوَرُ ويَصْيَدُ، وأَعْوَرَهُ اللهُ.

وقولُه **أو عينَ اسمٍ يوافق المضارعَ** احترازٌ مِن أن يخالف؛ لأنه إن خالَفَ لم يَعتلّ. ويَعنون بالموافقة أن يكون عدد الحروف والحركات والسكنات كعددها في المضارع.

---

(١) المنصف ١: ٢٥٩ ـ ٢٦٠: ((أَود البعير ...)) عن أبي زيد. وأَوِد: اعوجَّ.

وقولُه **في وزنه الشائع** احترازٌ من أن يوافقه لكنْ لا في الوزن الشائع، وذلك نحو مُغْيِلٍ من أَغْيَلَ، فقياسُ مضارعِ أَفْعَلَ مما عينه ياء أو واو أن يعتلَّ، فلا يُعَلُّ مُغْيِلٌ لأنه لم يوافق وزن المضارع الشائع.

وقولُه **دون زيادته** لأنه لو وافقَ في الزيادة لكان إذ ذاك منقولًا من الفعل، نحو تَزِيد: اسم رجل، قال أبو ذؤيب(١):

يَعْثُرْنَ في حَدِّ الظُّباتِ ، كأنَّما   كُسِيَتْ بُرودَ بني تَزيدَ الأَذْرُعُ

وإذا كان مخالفًا في جنس الزيادة أُعِلَّ، نحو مُقِيمٍ ومُبِينٍ، ونحو مَفْعَلٍ من القول والقيام، فإنك تقول: مَقامٌ ومَقالٌ، وكذلك مَفْعِلٌ من البيع، تقول: مَبِيعٌ، وكذلك مَفْعُلَةٌ من البَيع على مذهب (س)(٢) تقول: مَبِيعةٌ، وأمّا على مذهب الأخفش(٣) فتقول: مَبُوعةٌ. وكذلك مَفْعُلةٌ من القَول تقول: مَقُولةٌ. وكل ما خالفتْ زيادتُه زيادةَ الفعل يُعَلُّ إلا مِفْعَلًا نحو مِخْيَطٍ ومِقْوَل؛ لأنه مقصور من مِفْعال، فكما أنَّ مِخْياطًا ومِقْوالًا لا يُعَلُّ فكذلك هذا لأنه في معنى ما لا يُعَلُّ، كما(٤) لم يُعَلَّ عَوِرَ لأنه في معنى ما لا يُعَلُّ، وهو اعْوَرَّ.

وشذُّوا في مَزْيَدٍ ومَرْيَمَ ومَكْوَزَةَ(٥) ومَقْوَدةٍ(٦)، وشراب مَبْوَلة(٧)، وهي مَطْيَبة للنفس(٨)، و﴿لَمَثْوَبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾(٩) عند مَن قرأ بسكون الثاء، ومَصْيَدة.

---

(١) تقدم البيت في ١١: ٢١٥.

(٢) الكتاب ٤: ٣٤٩ والممتع ٢: ٤٨٧.

(٣) الممتع ٢: ٤٨٧.

(٤) كما ... ما لا يعل: سقط من ل.

(٥) مكوزة: اسم رجل.

(٦) قال بعضهم: إنَّ الفُكاهةَ لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى. الكتاب ٤: ٣٥٠.

(٧) المنصف ١: ٢٧٦ عن أبي زيد.

(٨) النوادر لأبي زيد ص ٣٢٥.

(٩) الآية ١٠٣ من سورة البقرة. وهي قراءة قتادة وابن بُريدة وأبي السَّمَّال. المحتسب ١: ١٠٣.

وقال المصنف[1]: ((الاسم المزيد أوله ميم مكسورة كمِخْيَط ومِحْوَل فيه ما في مَقام من موافقة الفعل من وجه ومخالفته من وجه؛ وكان هذا يقتضي إعلاله، لكنه أشبه لفظًا ومعنًى المخالفَ في الوزن والزيادة المستحِقَّ للتصحيح؛ وهو مِفْعالٌ كمِغْوار ومِهْياف[2]، فحُمل عليه في التصحيح. أمّا شَبَهُه به في اللفظ فظاهر، فإنهما لا يختلفان إلا بإشباع فتحة العين. وأمّا شَبَهُه به في المعنى فلأنَّ كلًّا منهما يكون آلة كمِحْوَل[3] ومِكْيال، وصفةً مقصودًا بها المبالغة كمِهْمَر[4] ومِحْضار[5]، فسُوِّي بينهما في التصحيح كما فُعل بِعَوِرَ [واعْوَرَّ][6]، ويَعْوَرُ ويَعْوَرُّ)) انتهى كلامه.

وظاهرُ هذا أنَّ تصحيح مِفْعَلٍ هذا لِشَبَهِه /بِمِفْعالٍ فيما ذكر، وهو مخالفٌ لِما قدَّمناه من قول أصحابنا[7]: إنه إنما صحَّ لأنه مقصور منه، فهو هو غير أنه قُصر. [٨: ١٩٢/أ]

وقولُه **غيرِ جارٍ على فعلٍ مُصَحَّح** احترازٌ من نحو مُقاوِل ومُبايِع، فإنَّ حرف العلة لا يُعَلُّ في هذا الاسم لجريانه على يُقاوِلُ ويُبايِعُ.

وقولُه **أو يوافقُه** - يعني المضارع - **في زيادته وعدد حروفه وحركاته دون وزنه** أَفهم قول المصنف أنه متى كان الاسم موافقًا للمضارع في الزيادة وعدد الحروف وحركاته ولم يوافقه في الوزن أُعِلَّ؛ فإن وافَقَه في الوزن لم يُعَلّ، ويَعنون بالموافقة في الحركات أي في جنس الحركات لا في خصوصية كل حركة حركة[8] مِن ضمة أو فتحة أو كسرة.

---

(١) إيجاز التعريف ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) المهياف: السريع العطش.

(٣) المحول: آلة التحويل.

(٤) المهمر: المهذار الذي ينهمر بالكلام.

(٥) المحضار: الفرس الشديد الحُضْر، والحُضر: نوع من العدو، وهو ارتفاع الفرس في عدوه.

(٦) واعور: من إيجاز التعريف. وقوله بعد: ((ويَعْوَرُّ)): سقط من ت، ك.

(٧) الممتع ٢: ٤٨٧.

(٨) حركة: سقط من ك.

ونحن نأخذ في تبيين ما ذكره، فنقول: إذا وافق الاسمُ المضارعَ في الزيادة وعدد الحروف والحركات فإمّا أن يوافقه في الوزن أو يخالف؛ إن وافَقَه في الوزن لم يُعَلَّ نحو أَسْوَد، وأَطْوَل منك، وأَبْيَن؛ لأنك لو أعللتَ التَبَسَ بلفظ الفعل. ولو بنيتَ مثل يَفْعَلٍ وتَفْعَلٍ[١] من القَول والبَيع لقلتَ: يَقْوَلٌ ويَبْيَعٌ وتَقْوَلٌ وتَبْيَعٌ.

وكذلك لو ألحقتَ التاء أو ألفي التأنيث أو الألفَ والنون الزائدتين المشبِهَتَين لهما أو ياءي النسب أو علامتي التثنية لم تَعْتَدَّ بها[٢]، وصَحَّ حرف العلة، قالوا: تَدْوِرة، في اسم مكان، قال الشاعر[٣]:

جاؤوا بِتَدْوِرةٍ يُضيءُ وُجوهَنا ... دَسَمُ السَّليطِ على فَتيلِ ذُبالِ

وقالوا: أَخْيَليٌّ في النسب إلى أَخْيَل، وأَبْيَضان، ويومٌ أَرْوَنانٌ[٤]، وهيِّنٌ وأَهْوِناءُ، وقالوا في اسم موضع: أَبْيِناءُ، وقال بعضُهم[٥]: أَبِيْناءُ، فأَعَلَّ، وهو شاذٌّ، ووَجهُه أنه أُعِلَّ لكونه على وزن الفعل، واعتدَّ بألفي التأنيث في رفع العلة الموجبة للتصحيح قبل لحاقهما؛ وهو خوف اللبس بالفعل؛ ألا ترى أنه لا يمكن التباسه بالفعل بعد لحاقهما. وكذلك حكمُ ما لم يُعتَدَّ بها[٦] يُصَحَّح نحو تَقْوَلة وتَبْيَعة[٧].

---

(١) كذا في الممتع ٢: ٤٨٥. وفي الكتاب ٤: ٣٥٢: تَفْعَلٌ وتُفْعَلٌ.

(٢) ل، ت، ح: بهما.

(٣) هو ابن مقبل. ديوانه ص ١٨٨. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٥٢ والمنصف ١: ٣٢٤، ٣: ٥٤. السليط: الزيت. والذبال: جمع ذبالة، وهي الفتيلة التي تُسْرَج. وأوله في هذه المصادر: بتنا.

(٤) يوم أروناان: بلغ الغاية في فرح أو حزن، وهو من الأضداد.

(٥) الكتاب ٤: ٣٥٤ والممتع الكبير ص ٣١٣.

(٦) ك، ح: بهما.

(٧) كذا في الممتع ٢: ٤٨٥. وفي الكتاب ٤: ٣٥٢: تَقْوِلَةٌ وتَبْيِعَةٌ.

وإنْ خالفَه في الوزن أُعِلّ لأمن اللبس؛ ألا ترى أنه متى خالف في الوزن لم يلتبس بالفعل، مثال ذلك أن تبني من القَول والبَيع مثل تِحْلِئ[1]، فإنك تقول فيهما: تِقِيْلٌ وتِبِيْعٌ، أصلُهما تِقْوِلٌ وتِبْيِعٌ، فنُقلت حركة العين إلى الفاء، فسَكنت العين، وانقلبت واو تِقِوْلٍ ياء لكسرة ما قبلها كما انقلبت في مِيعاد.

وكذلك لو بنيتَ من القول اسمًا على وزن تُفْعُلٍ - بضم التاء والعين - لقلتَ: تُقُوْلٌ، أصله تُقْوُلٌ، فنقلت. ولو بنيته من البيع لقلتَ: تُبِيْعٌ على مذهب (س)[2]، وأمّا على مذهب أبي الحسن[3] فتقول: تُبُوْعٌ، والأصل: تُبْيُعٌ، فنقلت الضمة من الياء إلى الباء، فصارت الياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، كما فعلوا في بِيْضٍ ومَبِيْعٍ وأمثالهما في مذهب (س)، وهذا مذهب النحويين كافة - أعني الإعلال - إلا أبا العباس[4]، فإنه يصحِّح لكونه ليس مبنيًّا على فِعلٍ.

والصحيحُ ما ذهب إليه الجماعة من أنك تُعِلُّ، ولذلك زعمَ أبو العباس[5] أنَّ مَقامًا ومَباعًا ونحوهما مما خالفتْ فيه الزيادةُ زيادةَ الفعل إنما اعتلَّت لأنها مصادر لفِعلٍ /أو اسمِ مكان لا لأنه على وزن الفعل؛ وجعل مَزْيَدًا ومَرْيَمَ ومَكْوَزَةَ على القياس إذ لا فعل لها فتُحمَلَ عليه في الإعلال؛ إنما هي أسماء أعلام. [٨: ١٩٢/ب]

وما ذهب إليه فاسد لإعلال العرب مَعِيشة ومَثُوبة، وليسا بمصدرين ولا اسمي مكان، إنما هما اسمان لما يُعاش به ويُثاب به من خير أو شرٍّ، ولأنَّ مَزْيَدًا ومَرْيَم ومَكْوَزةَ أعلام، والأصحُّ في الأعلام النقل، فلا يصحُّ قول أبي العباس سواء أَعَنَى بأنه لا يُعَلُّ إلا المصدر واسم المكان أم عَنَى لا يُعَلُّ إلا ما كان من لفظ الفعل.

---

(١) التحلئ: القشرة على وجه الجلد.

(٢) الكتاب ٤: ٣٥٣ وإيجاز التعريف ص ١٥٦.

(٣) التكملة ص ٢٥٦ والمفصل ص ٤٠١ وإيجاز التعريف ص ١٥٦.

(٤) المقتضب ١: ١١٠.

(٥) المقتضب ١: ١٠٧ - ١٠٨.

قال أبو علي[1]: ويدلُّ على أنَّ الإعلال منوطٌ بِشَبَهِ الفعل في الوزن إعلالُ مثلِ بابٍ ودارٍ، فوجبَ حملُ مَزْيَدٍ وشِبهِه على الشذوذ لكونها لم تَعتَلَّ وهي على وزن الفعل؛ لا يقال إنَّ إعلال دارٍ وبابٍ ونحوهما ليس بالحمل على الفعل بل للاشتراك في العلة؛ وهو استثقال حرف العلة واجتماع الفتحتين فيه وفي الحرف قبله، وهو مفقود في مَقامٍ لسكون فائه في الأصل، وإذا سَكن ما قبل حرف العلة صَحَّ نحو حِذْيَمٍ[2]، وكان الواجب تصحيح مَقامٍ لولا حملُه على أَقام؛ لأنَّ الثلاثيَّ المجرد من الزيادة إذا لم يكن على وزن الفعل صحَّ حرف العلة فيه باتِّفاقٍ من أبي العباس وغيره نحو بِيَعٍ، وصُوَرٍ، وصَيُودٍ[3]، وقِوِلٍ بناء مثل إِبِل من القَول؛ ولأنهم صَحَّحُوا مثلَ صَوَرَى[4] وحَيَدَى[5] بزوال شبه الفعل فيهما وفيما قبلهما؛ إذ وقع الاختلاف بمخالفة الوزن في الأول، وبلحاق ألف التأنيث المختصة بالأسماء في صَوَرَى وحَيَدَى.

وقد شذَّ التصحيح في قولهم: الفُكاهةُ مَقْوَدة لِلأَذى، وشرابٌ مَبْوَلَةٌ، وهذا مَطْيَبَةٌ للنفس، وحكى أبو زيد[6]: وقعَ الصيدُ في مَصْيَدَتِنا، وقد تقدَّم ذلك[7].

وقال الأخفش[8] في مثل مُسْعُطٍ[9]: مُبُوْعٌ، وهو خلاف قول (س)[10]. قال الأستاذ أبو علي: «قولُ الأخفش هذا غلط لأنَّ السماع مخالف له، ولأنّا لم نسمع

---

(١) معنى هذا القول في الإغفال ٢: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) الحذيم: الحاذق.

(٣) الصيود: الماهر في الصيد.

(٤) صورى: اسم موضع.

(٥) حمار حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٦) الممتع ٢: ٤٨٨.

(٧) تقدم في ص ٦.

(٨) الأصول ٣: ٢٨٥.

(٩) المسعط: وعاء السَّعوط، وهو الدواء يُدخل في الأنف.

(١٠) الكتاب ٤: ٣٥٠.

مُبُوع ولا شيئًا من هذا النحو إلا ما جاء من قولهم: مَضُوفةٌ، وهو شاذٌّ، والشاذُّ لا يقاس عليه)).

وقال ابن خروف: ((قاسه الأخفش؛ ألا ترى إلى إنشاده[1]:

وكنتُ إذا جاري دَعا لِمَضُوفةٍ أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَرِي

والكوفيون يجيزون الوجهين)).

وقولُه **أو عينَ مصدرٍ على إفْعالٍ أو اسْتِفْعال** مثالُ ذلك إقامة واستقامة.

وقولُه **مما اعتلَّت عينه** لأنَّ الفعل منهما أَقامَ واستقام. واحترَز مما صحَّت عينه نحو إغْيال واسْتِحْواذ، وسيأتي الكلام عليه.

وقولُه **نُقلت حركتها**[2] **إلى الساكن قبلها** راجعٌ إلى المسائل كلها، وهي عين الفعل بشروطه، وعين الاسم بشروطه، وعين إفْعال واسْتِفْعال.

وقولُه **إن لم يكن** - أي: الساكنُ الذي تريد النقل /إليه ليس - **حرفَ لين** ومثالُ [٨: ١٩٣/أ] ذلك بايَعَ وطاوَعَ وقَوَّمَ وصَيَّرَ، فلا تعتلّ العين هنا لأنك لو أعللتَ في مثل بايَعَ وطاوَعَ كان يلتقي ساكنان، فيجب الحذف، فيصير لفظ فاعَلَ نحو فَعَلَ، فكنت تقول: باعَ وطاعَ؛ إذ كنتَ تقلب الياء والواو ألفًا، ثم تحذفهما. ولو أعللتَ مثل قَوَّمَ وصَيَّرَ لقلبت الياء والواو ألفًا، فيلتقي ساكنان، فإن حذفتَ العين قلتَ: قَوْمَ وصَيْرَ، وإن حذفتَ الساكن الأول بعد الإعلال في العين قلتَ: قامَ وصارَ، فلمّا كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الإلباس تُرِك.

وقولُه **ولا همزةً** مثالُ ذلك يَأْيَسُ: مضارع أَيِسَ، فهذا لا يجوز فيه النقل والحذف، بل يصحُّ حرف العلة فيه لأنَّ قبله همزة، وهي معرَّضة للإعلال بأن تُبدَل

---

(١) تقدم البيت في ١٩: ٢٩٨.

(٢) ك: حركتهما إلى الساكن قبلهما.

ألفًا، فكأنها ألف، فكما لا يجوز إعلال مثل بايَعَ، فكذلك لا يجوز إعلال ذلك مراعاة لإعلال الهمزة بالإبدال، فكأنه يجتمع إعلالان: إعلال العين بالحذف، وإعلال الفاء بالإبدال، وذلك إجحاف بالكلمة.

وقولُه **ولم تَعتلّ اللام** مثالُ ذلك أَعْيَا[1] وأَغْوَى واسْتَحْيَا واسْتَغْوَى، فلا يصحُّ الإعلال في شيء من ذلك ولا النقل؛ لأنهم لو أعلُّوا لكثُر الإعلال في الفعل إذ كانوا قد أعلُّوا لامه بالقلب؛ وأعلُّوا عينه بالحذف، وكما صَحَّ لهذه العلة هَوَى كذلك صَحَّ هذا.

وقولُه **أو تُضاعَفْ** مثالُ ذلك اسْوَدَّ وابْيَضَّ واسْوادَّ وابْياضَّ، فلا يجوز الإعلال ولا النقل لأنه تَؤول الكلمة إلى باضَّ [وسادَّ][2] في الوزنين معًا:

أمّا في افْعَلَّ فلأنك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الفاء، فتذهب همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وتقلب حرف العلة ألفًا لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ؛ فصار باضَّ وسادَّ.

وأمّا في افْعالَّ فإنك تعمل هذا العمل، ثم يلتقي إذ ذاك ساكنان: الأول الألف المبدلة من حرف العلة، والثاني ألف افْعالَّ، فتحذف أحدهما، فيصير اللفظ باضَّ وسادَّ، فيلتبس افْعَلَّ وافْعالَّ بفاعَلَ؛ ألا ترى أنك تقول: حادَّ، وأصله حادَدَ، وعادَّ، وأصله عادَدَ.

وقولُه **وأُبدل من العين مُجانسُ الحركة إن لم تُجانسها** مثالُ ذلك أن تقول في أَقْوَمَ: أَقَامَ، وفي أَطْيَبَ: أَطَابَ، فقد أَبدلتَ من الواو والياء حرفًا يجانس الحركة التي كانت فيهما. وكذلك يَهَابُ ويَخَافُ ويُقِيمُ، الأصل: يَهْيَبُ ويَخْوَفُ ويُقْوِمُ، فأَبدلتَ من العين حرفًا يجانس الحركة التي كانت فيها. فإنْ جانستِ الحركةُ العين فليس فيه سوى النقل، نحو يَقُول ويَبِيع، أصلهما يَقْوُلُ ويَبْيِعُ.

---

(١) ح: إعياء وإغواء واستحياء واستغواء.

(٢) وسادَّ: تتمة يقتضيها السياق.

ص: وتُحذَف واوُ مَفْعُولٍ مما اعتَلَّت عينُه، ويُفعَل بعينه ما ذُكر، وإن كانت ياءً وُقِّيَتِ الإبدالَ بجَعل الضمة المنقولة كسرةً، وتصحيحُها لغةٌ تميمية. وربَّما صُحِّحَت الواوُ كمَصْوُون، ولا يُقاس على ما حُفظ من ذلك، خلافًا للمبرد.

ش: مثالُ حذف واو مَفْعُول من معتلِّ العين مَقُوْلٌ ومَبِيْعٌ، أصلُه مَقْوُوْلٌ ومَبْيُوْعٌ، فنُقلت حركة الواو والياء إلى /الفاء، فالتقى الواوان أو الياء والواو ساكنتين، [٨: ١٩٣/ب] إحداهما عين الكلمة، والأخرى حرف المدّ، فحُذف أحد الساكنين، وقد اختُلف في أيهما حُذف:

فذهب الخليل و(س)[١] إلى أنَّ المحذوف هو واو المدّ. واحتُجَّ[٢] لهذا المذهب بأنَّ واو المدّ زائدة، وحذفُ الزائد أَولى من حذف الأصل. وبقربها من الطرف، والتغييرُ في الأطراف أكثر من التغيير في غير الأطراف. وبالقياس على التحريك، وذلك أنه يُوصَل إلى إزالة التقاء الساكنين في كلمة بتحريك الثاني نحو رُدَّ؛ فكذلك يُوصَل إلى زوال التقائهما بالحذف للثاني. وبقولهم: مَشِيبٌ ومَنِيلٌ[٣] في مَشُوبٍ ومَنُولٍ، ومَمِيتٌ في قولهم: أرضٌ مَمِيتٌ عليها، ومَرِيحٌ[٤] في مَرُوحٍ، فقَلبوا الواو ياء شذوذًا، فدلَّ ذلك على أنَّ الواو المبقاة هي العين، وأنَّ المحذوفة واو مَفْعُول؛ لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء، فقالوا: حَوْراءُ وحُوْرٌ وحِيْرٌ، أنشد أبو زيد[٥]:

---

(١) الكتاب ٤: ٣٤٨ والمنصف ١: ٢٨٧.

(٢) انظر ما احتج به للمذهبين وما رُدَّ به كل منهما في المقتضب ١: ١٠٠ - ١٠٣ والمنصف ١: ٢٨٧ - ٢٩١ وأمالي ابن الشجري ١: ٣١٤ - ٣٢٢ والممتع ٢: ٤٥٤ - ٤٦٢ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٢٦ - ٩٣١ [رسالة].

(٣) غار منيل: ينال ما فيه.

(٤) الغصن المريح: الذي حركته الريح.

(٥) النوادر ص ٥٧١ والمنصف ١: ٢٨٨ والممتع ٢: ٤٥٦ وأراجيز العرب ص ١٥٦. والبيت من أرجوزة تنسب لمنظور بن مرثد الأسدي. وفي الكتاب ٢: ١٨٠ ثلاثة أبيات منها لبعض السعديين، ونسبت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٢٣ لحُميد الأرقط.

ولا يُحفَظ قلبُ واو مَفْعُول ياء إلا أن تُدغَم نحو مَرْمِيّ.

وذهب أبو الحسن[1] إلى أنَّ المحذوف هي الواو التي هي عين الكلمة لأنها لغير معنًى، بخلاف واو مَفْعُول، فإنها حرفُ معنًى يدلُّ على المفعولية، فحَذفُ ما لا معنى له أسهل، كما أنه لَمَّا اجتمعت التاءان في تَذَكَّرُ ونحوه حُذفت الثانية، ولم تُحذف الأُولى لأنها لمعنًى. ومِن حذف الأصليِّ وإبقاء حرف المعنى قولُهم تَقَى يَتَقِي، حذفوا الفاء، وأَبْقَوا تاء افْتَعَلَ. وأيضًا فالعينُ هي المعتلَّة في الفعل بالإبدال، وفي قُمْ وبِعْ بالحذف، فكذلك ينبغي أن تُعَلَّ بالحذف أيضًا هنا. وأيضًا فقد اعتلَّت بنقل حركتها، فكذلك ينبغي أن تَعتَلَّ بالحذف. وأيضًا فإنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة حُذف الأول منهما كقاضٍ وخَفْ ولم يَقُلْ ونحوها، فكذلك ينبغي أن يُحذف الأول من هذين. وأيضًا فالعينُ هي المبدَلة في اسم الفاعل، فكذلك ينبغي أن تكون المحذوفة في الْمَفْعُول.

قال بعض شيوخنا[2]: «وأقوى ما يُحتَجُّ به للأخفش أنه لا يُحذف حرف لالتقاء الساكنين إلا إذا كان حركة ما قبله منه؛ ولذلك لم يَجز أن تُحذف الواو ولا الياء إذا كان ما قبلهما فتحة كاخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، والواوُ الأولى في مَقُول هي التي قبلها ضمة، فهي التي ينبغي أن تُحذف لالتقاء الساكنين حتى تكون[3] ضَمَّتُها دليلةً عليها. وكذلك مَبِيع، كسرةُ الباء دليلٌ على أنَّ المحذوف لالتقاء الساكنين ياء[4]».

فإن قيل: لِمَ كُسِرتْ؟

---

(١) المنصف ١: ٢٨٧ والمقتضب ١: ١٠٠.

(٢) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٢٨ - ٩٢٩ [رسالة].

(٣) حتى تكون ... على المحذوف لالتقاء الساكنين: سقط من ت.

(٤) ياء ... كسرت لالتقاء الساكنين: انفردت به ح. وهو في ابن الضائع.

فالجواب: أنها كُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُنقل إليها الحركة من العين بل حُذفت. ونظيرُ ذلك قولهم[1] قِتَّلَ في اقْتَتَلَ، وذلك أنَّ الإدغام أبدًا إذا حذف حركة المثل الأول وقبله ساكن نُقلت /إليه حركته، فكان ينبغي أن يقال هنا قَتَّلَ بفتح القاف، وقد قالوا ذلك، فلمّا التبس في اللفظ بفَعَّلَ حَذف بعضهم هذه الحركة، فلم ينقلها، وكسرَ لالتقاء الساكنين ليقع الفرق. كذلك يقول الأخفش هنا: حُذفت حركة العين، وكُسرت الباء لالتقاء الساكنين، وحُذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، ثم قُلبت واو مَفْعُول ياءً للكسرة)). [٨: ١٩٤/أ]

وأمّا ما احتُجَّ به لـ(س) مِن قولهم مَمِيتٌ ونحوه فالخلافُ في أنَّ واو مفعول لم تُقلب؛ والأخفشُ لا يُسَلِّمُ ذلك.

قالوا: ولا حجة أيضًا في الحِير لأنه إتباع، وقد رُدَّ ذلك على (س).

وليس بصحيح لأنهم لم يُثبتوا الحِيرَ في جمع حَوْراء من هذا الشعر، إنما نُقل[2] أنه يقال: حَوْراءُ وحُورٌ وحِيرٌ، وإنما جيء بالبيت على تلك اللغة التي ثَبتت من غير هذا البيت، وإذا كان في البيت يحتمل أن يكون من باب الإتباع لِلْعِين، ومن باب ما ليس للإتباع، بل على تلك اللغة[3] التي يقال فيها حَوْراءُ وحِيرٌ، كان حملُه على هذه اللغة أحسن من الإتباع لأنَّ الإتباع على خلاف الأصل.

وأمّا الاحتجاج لِ(س) بتحريك الثاني لالتقاء الساكنين فضعيف لأنَّ هذا حذف؛ فحملُه على ما حُذف لالتقاء الساكنين في كلمة أشبهُ، ولم يُحذف إلا الأول، وقياسُ حذف الحرف على حذف الحرف أَولى من قياس حذف الحرف الثاني على تحريك الحرف الثاني.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٤٣.

(٢) الكتاب ٤: ٣٤٨.

(٣) ت: وعلى تلك اللغة.

وأمّا احتجاج الأخفش بأنَّ الواو حرفُ معنًى فضعيفٌ لأنه لا يسلم له ذلك؛ بل الواو زائدة للمدّ، لا معنًى لها أصلًا، وإنما المعنى للميم بدلالة أنها الثابتة في كل اسم مفعول، ولم تثبت الواو إلا في مفعول الثلاثيِّ خاصة على غير الأصل؛ لأنَّ الأصل جريان المفعول على فعله كاسم الفاعل ، فالأصلُ أن يكون كيفعل دون واو، فكيف يسلم له أنها لمعنًى؟ وإذا ثبت أنَّ الواو ليست لمعنًى قَوِيَ مذهب (س) بعض قوة، فنقول: حُذفت لالتقاء الساكنين لأنها لا معنًى لها، وهي زائدة، مع أنَّ ما قبلها مضموم في الأصل.

وقال بعض أصحابنا[1]: ((للخليل أن يَفْرُقَ بين حذف التاء في تَذَكَّرُ وبين حذف واو مفعول بأنَّ التاء حرف منفرد؛ فلو حُذفت لم يَبق ما يدلُّ على المعنى الذي كانت التاء تُعطيه، وأنت إذا حذفت واو مَفْعُول بقيت الميم تدلُّ على المفعولية، وإنما حُذفت الزيادة الواحدة وإن كان مجموع الواو والميم يُفيدان معنى اسم المفعول؛ فكان القياس أن يُحذفا معًا كما حُذفت زيادتا سَكْران ونحوه في الترخيم؛ لأنَّ الزيادتين مفترقتان، بخلاف باب سَكْران، فإنهما مجتمعتان، وقد وقعتا طرفين، فكان الحذف عليهما أغلب إذ كان الطرف موضعًا تُحذف فيه الأصول في الترخيم والتكسير. وأيضًا لا يلزم من كون الزيادتين مجتمعتين حذفهما؛ ألا ترى أنهم قالوا: اسْطاعَ، فحذفوا التاء، وأبقوا السين، والزيادتان في مَفْعُول أشبه باسْتَطاعَ منهما بزيادتي سَكْران لأنهما زيادتان لم تقعا طرفًا، ولا يَرِدُ علينا باب تَقَى يَتَقِي من أنه حُذف الأصل وأُبْقِيَ الزائدة؛ لأنَّ الزيادة في ذلك منفردة، وليس مما اجتمع فيه زيادتان، /فلا يشبه المسألة)). [٨: ١٩٤/ب]

قال بعض شيوخنا[2]: ((والقولان متقاربان، وليس قول أبي الحسن بضعيف)).

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٤٥٦ - ٤٥٨ باختصار.

(٢) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٣٠ [رسالة].

قال بعض أصحابنا[١]: ((والصحيح مذهب الخليل و(س). والدليلُ على ذلك أنك إذا نقلتَ الضمة من العين إلى الفاء في مَفْعُولٍ من ذوات الياء اجتمعَ لك ساكنان: واو مفعول، والياء، فتحذف واو مَفْعُول، فتَجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتقلبُ الضمة كسرة على مذهب (س) في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف مفردًا كان الاسم أو جمعًا؛ نحو بِيْضٍ: جمعِ أَبْيَضَ أو اسمٍ[٢] على فُعْلٍ، فالأصل في مَبيع على قول (س) مَبْيُوْعٌ ثم مَبُيْوْعٌ ثم مَبُيْعٌ ثم مَبِيْعٌ.

ويلزم على قول أبي الحسن أن يقول: مَبُوْعٌ؛ لأنَّ الأصل مَبْيُوْعٌ، فإذا نقلتَ الضمة اجتمع لك ساكنان، فتحذف الياء، فيلزمه أن يقول: مَبُوْع.

فإن قال: لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة.

فالجواب أن يقال له: لِمَ تقلب الضمة كسرةً وأنت تزعم أنَّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإنَّ الياء هي التي تُقلب واوًا بشرط القرب من الطرف؛ فأمّا مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويين.

فإن قلتَ: قَلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء لأنك لو لم تفعل ذلك فقلتَ مَبُوْعٌ لالتبست ذوات الياء بذوات الواو.

فالجواب: أنَّ هذا لو كان لازمًا لوجبَ أن يقال في مُوْقِنٍ: مِيْقِنٌ؛ لئلا يلتبس بذوات الواو نحو مُوْعِد، فكما أنَّ العرب لا تفعل ذلك في مُوْقِنٍ، فكذلك لا تفعله في مَبْيع.

وثمرةُ الخلاف بين (س) وأبي الحسن تظهر في تخفيف مَسُوءٍ وأمثاله. قال أبو الفتح في (كتاب القدّ) له: سألني أبو علي عن تخفيف مَسُوءٍ، فقلت: أمّا على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مَسُوًّا كما نقول في مَقْرُوء: مَقْرُوٌّ؛ لأنها عنده واو مفعول،

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٤٥٨ - ٤٦٠ بتصرف قليل.

(٢) في المخطوطات: اسمًا.

وأمّا على مذهب (س) فأقول: رأيتُ مَسُوًا كما تقول في خَبْءٍ: خَبٌّ، فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين. فقال لي أبو علي: كذلك هو)).

وقولُه **وإن كانت ياءً وُقِّيَتِ الإبدالَ بِجَعْل الضمة المنقولة كسرةً** أمَّا على مذهب (س) فأصله مَبْيُوعٌ، ثم نقلنا الحركة إلى الياء، فالتَقَتِ الياء والواو ساكنتين، فحذفنا الواو، فبقي: مَبُيْع، ثم كسرنا الباء لتصحَّ الياء، فقلنا: مَبِيعٌ.

وأمّا على مذهب أبي الحسن فأصلُه مَبْيُوْعٌ، فنقلنا الحركة إلى الباء، ثم قُلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، فيلتقي ساكنان، أحدهما الياء، والآخر واو مَفْعُول، فحذفنا الياء، فبَقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فقُلبت الواو ياء، فقيل: مَبِيْعٌ.

وقولُه **وتصحيحُها لغةٌ تميمية** قال الشاعر[1]:

وكأنهــــا تُفَّاحــــةٌ مَطْيوبــــة

وسُمِع من كلامهم: خذه مَطْيُوبةً به نفسٌ[2]، وقال عَلْقَمةُ بن عَبَدةَ التَّميمي[3]:

حــتى تَــذَكَّرَ بَيْضــاتٍ ، وهَيَّجَــهُ   يــومُ رَذاذٍ عليــه الــرِّيحُ مَغْيُــومُ

وقال العبّاس بن مِرْداسٍ[4]:

قــد كــان قومُــكَ يَحسَــبُونَكَ سَــيِّدًا   وإخــالُ أنــكَ سَــيِّدٌ مَعْيُــونُ

[٨: ١٩٥/أ] /وقال س[5]: ((وبعضُ العرب يُخْرِجه على الأصل، فيقول: مَخْيُوطٌ ومَبْيُوعٌ، شَبَّهوها بصَيُوْدٍ وغَيُورٍ حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف فتُهمَزَ)) انتهى. يعني: لم تكن الياء[6] بعد الألف نحو بائع.

---

(١) رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء. المنصف ١: ٢٨٦ [ضمن نص المازني] والمقتضب ١: ١٠١ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢١ والممتع ٢: ٤٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٦٢٢، وتقدم في ٦: ٢٦١، ٩: ٢٦.

(٣) يذكر الظليم. الديوان ص ٥٩ والمنصف ١: ٢٨٦ والممتع ٢: ٤٦٠. الرذاذ: القطر الصغار.

(٤) يخاطب كُلَيبَ بن عُيَيْمةَ. المقتضب ١: ١٠٢ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٧ وفيه تخريجه.

(٥) الكتاب ٤: ٣٤٨.

(٦) ك، ت: الألف بعد ألف. وفوق الألف في ت: كذا. وهذا من نص سقط من ح.

وخالفَ أبو العباس، فقال في تصريفه: ((إنما أجازوا رَدَّ مَبِيعٍ إلى أصله في الضرورة))[1]. ولم يجعله لغة، وظاهر قول (س) أنَّ ذلك لغة، وكذلك قول المصنف: وإنها لغة تميم.

وقال أبو عثمان في تصريفه[2]: ((وبنو تميم - فيما زعم شيوخنا - يُتِمُّون مَفْعولًا من الياء، فيقولون: مَبْيُوعٌ ومَعْيُوبٌ ومَسْيُورٌ به)). وعَلَّلَ بأنَّ الواو يُستَثقَل ضمُّها، ولذلك تهمز في أَدْؤُرٍ وأُجُوهٍ، وتقول: يُسْرٌ ويُمْنٌ وأَنْيُبٌ، فلا تَهمز.

ونصَّ الجوهريُّ[3] على أنها لغة لبعض العرب مَقيسة.

وقولُه **وربما صُحِّحَتِ الواوُ كمَصْوُون، ولا يقاس على ما حُفظ من ذلك** فتصحيحُ الواو في ذلك شاذٌّ، قال (س)[4]: ((ولا نَعلمهم أَتمُّوا في الواو لأنها أثقل)). وقال الفراء[5]: ((لم يأتِ من الواو إلا حرفان: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثوبٌ مَصْوُونٌ)). وقال غيره[6]: ((ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سُمع، والذي سُمع من ذلك: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، قال الراجز[7]:

والْمِسْــــكُ في عَنْـــبرِهِ الْمَــــدْوُوفُ

والأشهر مَدُوفٌ. وقالوا: رجلٌ مَعْوُودٌ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وثوبٌ مَصْوُونٌ، وقولٌ مَقْوُولٌ)).

---

(١) المقتضب ١: ١٠١ بلفظ آخر.

(٢) المنصف ١: ٢٨٣. والتعليل في ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٣) الصحاح (خيط).

(٤) الكتاب ٤: ٣٤٩.

(٥) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

(٦) الممتع ٢: ٤٦١.

(٧) المنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص ٣ والممتع ٢: ٤٦١. المدووف: المسحوق أو الممزوج أو المبلول.

وحَكى الفراء[1] عن الكسائيِّ أنَّ بَني[2] يَربوع وبني عُقَيْل يقولون: حليٌّ مَصْوُوغٌ ،بواوين، وعَنْبَرٌ مَدْوُوفٌ، وذكرَ الألفاظ المتقدمة.

قال ابن السِّيْد[1]: ((وهذا كلُّه خرج عن الكوفيين، والبصريون لا يعرفونه)).

وقولُه **خلافًا للمبرد** يعني أنَّ أبا العباس يَقيس[3] على ما سُمع من ذلك. ولم يَذكر المصنف خلافًا عن المبرد في ذلك، والذي نقلَه المصنف هو الذي حكاه عنه أبو الفتح، وقال[4]: ((ليس إتمام هذا النوع بأثقلَ من قولهم: سُرْتُ سُوُورًا[5]، وغارتْ[6] عينُه غُوُورًا؛ لأنَّ في هذا اجتماعَ ضمَّتَين وواوَين، بخلاف مَصْوُونٍ فإنه ليس فيه إلا ضمةٌ واحدة وواوان)).

وهذا باطل لأنَّ مثل غُوُورٍ شاذٌّ، ولو لم يُسمع لَمَا قيل، وإنما احتُمل ذلك في المصدر لأنهم لو حذفوا بعد إسكان الواو لالتَبس فُعُولٌ بفُعْلٍ، وكذلك قَوُولٌ، لو حذفوا لالتبس فَعُولٌ بفَعْلٍ لأنَّ المصدر يأتي على فُعْل، والوصف يأتي على فَعْل، بخلاف مَصْوُون، فإنا إذا أعللناه لم يَلتبس بشيء، فيُعلم أنه مغيَّر من مَفْعُول. هذا أحد النقلين[7] عن أبي العباس.

وقال أبو العباس في (تصريفه) خلاف هذا، فحكى عن البصريين أجمعين أنهم لا يُجيزون إتمام المفعول من ذوات الواو في الضرورة، وأجاز ذلك هو عند الضرورة،

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢: ٣٢٨.

(٢) ل: أن في بني.

(٣) كذا في المنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص ٣ والممتع ٢: ٤٦١، وفي المقتضب للمبرد ١: ١٠٢ - ١٠٣ أنه أجازه في الضرورة. وكذا في أمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢.

(٤) المنصف ١: ٢٨٥، وهو في المقتضب ١: ١٠٣.

(٥) السوور: الوثوب في غضب.

(٦) غوور العين: دخولها. ت: وعارت عينه عوورًا.

(٧) الممتع ٢: ٤٦٢.

واحتَجَّ بأنه قد جاء في الكلام مثله، ولكنه معتلٌّ لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فِعل، فإذا اضطرَّ الشاعر إليه أَجرى هذا على ذلك، فمما جاء منه النُّؤور، وقولهم: سُرْتُ سُؤُورًا. ثم قال[1]: ((وهذا أثقلُ من مَفْعُولٍ من الواو لأنَّ فيه واوين وضمتين، وإنما ثَمَّ واوان بينهما ضمة)).

وذكرَ الجوهريُّ[2] أنَّ /بعض النحويين يقيس الإتمام في الواو، وأنها لغة لبعض العرب. [٨: ١٩٥/ب]

وذكر يعقوبُ في (الإصلاح)[3] عن الفراء: ((وليس يأتي مَفْعُولٌ من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان، وهما: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثوبٌ مَصْوُونٌ)).

وقال الأستاذ أبو علي: ((حَكى الكسائيُّ ذلك، وقاسَ عليه[4]، والصحيحُ أنه لا يقاس عليه لأنه لم يُسمع الإتمام في الواوات إلا فيه، وهو شاذٌّ، والشاذُّ لا يقاس عليه، ولو كان عندهم قياسًا لكثُر في كلامهم)).

ص: وتُحذَف ألفُ إفْعالٍ واسْتِفْعالٍ، ويُعوَّض منها في غير نُدورٍ هاءُ التأنيث، وربما صُحِّحَ الإفْعالُ والاسْتِفْعالُ وفُروعُهما، ولا يُقاس على ذلك مطلقًا، خلافًا لأبي زيد، بل إذا أُهمِلَ الثلاثيُّ كاسْتِنْواقٍ.

ش: أصلُ إقامة واسْتِقامة ونحوهما إقْوامٌ واسْتِقْوام، فنُقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، فالتقى ساكنان: حرف العلة وألف إفْعال واسْتِفْعال، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم قلبنا حرف العلة ألفًا لحركة ما قبله وانفتاحه[5] في الأصل، ثم عُوِّضَ من الألف المحذوفة هاء تأنيث.

---

(١) المقتضب ١: ١٠٣ بلفظه.

(٢) الصحاح (خيط). وذكر الجوهري ... لكثر في كلامهم: سقط من ح.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٢٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣: ١٤٩ - ١٥٠.

(٥) في المخطوطات: وانفتاحهما.

وقد قَدَّم المصنف هذه المسألة في آخر (باب مصادر غير الثلاثي)، فقال[١]: ((تَلزم تاءُ التأنيث الإفعالَ والاستفعالَ مُعْتَلَّيِ العينِ عوضًا من المحذوف، وربما خَلَوَا منها)) إلا أنه هنا عيَّن المحذوف، وهو الألف من إفْعال واسْتِفْعال، وهناك أبهم، وقد ذكرنا الخلاف في المسألة هناك، وأنَّ المحذوف هو الألفُ عند الخليل و(س)، وحرفُ العلة عند الأخفش والفراء. وذكرنا تعويض الهاء، وهل ذلك على جهة الجواز أو الشذوذ، فأغنى ذكره هناك عن إعادته هنا.

وقولُه **خلافًا لأبي زيد** سمع من ذلك: أجود إجوادًا، وأَعْوَلَ إعْوالًا، وأغْيَمَتِ السماءُ إغْيامًا، وأَغْيَلَت المرأةُ[٢] إغيالًا، وأطيَب، وأَطْوَلَ، قال[٣]:

صَدَدْتَ ، فأَطْوَلْتَ الصُّدودَ ، وقَلَّما   وصِالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وأخْيَلَتْ[٤]، واسْتَغْيَلَ الصَّبِيُّ، واسْتَرْوَحَ الريحَ[٥]، و﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ﴾[٦] أي: غَلَبَ، واسْتَنْوَقَ اسْتِنْواقًا، واستصوب رأيه، واستَتْيَسَتِ الشاةُ[٧]، فهذه إحدى عشرة[٨] لفظة جاءت على الأصل.

قال ابن عصفور وقد ذكر شيئًا مما جاء على الأصل من اسْتَفْعَلَ، قال[٩]: ((ولا يحفظ في شيء من ذلك المجيء على الأصل)) يعني: على الأصل الذي تقرَّر من الإعلال والحذف.

---

(١) تقدمت المسألة في ١٤: ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حبلى.

(٣) تقدم البيت في ٦: ١٨٥، ١٦: ٢٩٥.

(٤) أخيلت السماء: تهيأت للمطر فأغامت ورعدت وبرقت.

(٥) استروح الريح: شمَّها.

(٦) من الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(٧) استتيست الشاة: أشبهت التَّيس.

(٨) كذا! وهي اثنتا عشرة.

(٩) الممتع ٢: ٤٨٢.

ثم ذكر شيئًا مما جاء على أَفْعَلَ، فقال[1]: ((وقد سُمِعَ أَطابَ وأَجادَ وأَطالَ، وأما أَغْيَلَ فلا يَحفظ فيه جميع النحويين إلا التصحيح، إلا أبا زيد فإنه حكى أَغْيَلَتْ وأَغالتْ)) انتهى.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع، وقد ذكر منها أَغْيَلَ وأَجْوَدَ وأَطْوَلَ وأَغْيَمَ وأَخْيَلَ واسْتَغْيَلَ واسْتَرْوَحَ واسْتَحْوَذَ، قال[2]: ((جميعها شاذٌّ، وقد جاء الإعلال في جميعها إلا اسْتَحْوَذَ واسْتَرْوَحَ مِن: شَمَّ الريح، ولم يَحفظ (س) أَغالت المرأةُ، ورواها يعقوب[3] وغيره)) انتهى.

ففُهم من هذا الكلام أنَّ العرب أعَلَّت /اسْتَغْيَلَ الصبيّ، وفُهم من كلام ابن عصفور ما ظاهره أنَّ العرب لم تُعلّه[4]. [٨: ١٩٦/أ]

وجميع هذا عند جمهور النحويين شاذٌّ لا يقاس عليه، وأمّا أبو زيد فإنه رأى أنَّ هذه الألفاظ جملة يسوغ القياس عليها؛ فقاس عليها.

وفي (الإفصاح)[5]: ((وحكى الجوهري[6] أنَّ أبا زيد حَكى عنهم تصحيح أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ، نحو أَطْوَلْتُ الشيءَ، واسْتَصْوَبْتُه، تصحيحًا مطَّردًا في الباب كله. وقال الجوهري في موضع آخر: إنَّ تصحيح هذه الأشياء لغةٌ صحيحة فصيحة)) انتهى.

والصحيحُ المنعُ لأنَّ هذه الألفاظ بالنسبة إلى ما جاء عن العرب من أَفْعَلَ واسْتَفْعل معلولًا كنقطة من بحر؛ فينبغي أن يُتَّبع فيها السماع، ولا يقاس عليها.

---

(١) الممتع ٢: ٤٨٢.

(٢) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٢٤ [رسالة]، وفيه: ((استعيل الصبي)) بدلًا من استغيل.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٧٢.

(٤) كذا! وابن عصفور لم يذكر استغيل في هذا الموضع.

(٥) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٦) الصحاح (حوذ).

وقولُ المصنف **بل إذا أُهمِلَ الثلاثيُّ** قولٌ بالتفصيل ثالث خارقٌ لمقالة المتقدمين؛ لأنَّ النحويين قبله على قسمين: قائس، وهو أبو زيد، ومقتصر على المسموع، وهو سائر النحويين، فيقول: إذا كان اسْتَفْعَلَ ليس له ثلاثيٌّ كاسْتَنْوق - يعني ليس كاسْتَقامَ الذي له ثلاثيٌّ، وهو قام - كان ذلك عنده مطردًا كاسْتَحْوَذَ واسْتَنْوَقَ واسْتَتْيَسَ، لم يقولوا منه فِعلًا على وزن حاذَ وناقَ وتاسَ، فتصحيحُ هذا عنده مقيس، وغيرُه من النحويين لم يَلحظ هذا المعنى، بل كان القياس في هذه أن تُعَلَّ كما أُعِلَّ في اسْتَقامَ.

وكونُ إعلال هذه منوطًا[1] بوجود فعل ثلاثيٍّ لا معنَى له، وكأنَّ المصنف يقول: استقرأنا ما وردَ من هذا مصححًا، فوجدناه ليس له فعل ثلاثيٌّ، فعرفنا أنَّ ذلك علةٌ لتصحيحه، فطَرَدْناه فيه، ولا يعني بقوله **إذا أُهمِل الثلاثيُّ** الاسم الذي اشتقَ اسْتفعَلَ منه، إنما يعني الفعل الثلاثيَّ؛ الا ترى وجود ناقة ورِيح وتيْس، وهي ثلاثيَّة.

ص: وربما أُعِلَّ ما وافقَ المضارعَ في الزيادة والوزن. ولا يُشتَرَطُ في إعلالِ نحو مَقامٍ مُناسبةُ الفعل في المعنى، فيكون تَصحيحُ مَدْيَنَ ونحوه مَقيسًا، خلافًا لبعضهم.

ش: كان المصنف قد قدَّم[2] في أثناء هذا الفصل أنَّ الإعلال يكون في اسمٍ وافق المضارع في الوزن الشائع دون الزيادة؛ وفي اسم يوافقه في الزيادة وعدد حروفه وحركاته دون الوزن، وكنا قد تكلَّمنا[3] على ذلك، وأنَّ الاسم متى وافقَ في الزيادة والزنة صُحِّحَ حرف العلة فيه.

---

(١) في المخطوطات: منوط.

(٢) تقدم هذا في ص ٥، ٦.

(٣) تقدم هذا في ص ٨.

ولَمَّا كان من هذا شيءٌ قد أُعِلَّ نَبَّهَ عليه المصنف بقوله **وربما أُعِلَّ**، يعني أنَّ ذلك فيه قليل، ومثالُ ذلك قولهم أَفِيْقَةٌ: جمع فُواق[1]. قال المصنف[2]: ((واللائقُ به أَفْوِقةٌ حتى يَصِحَّ كما صَحَّتْ نظائره كَأَجْوِبة وأَسْوِرة لأنه موافقٌ الفعلَ في وزنه وزيادته؛ لكنَّ السماع لا يُرَدُّ)). وقال أيضًا[3]: ((شذَّ العمل بالإعلال مع وجود المانع))، ثم ذكرَ مسألة أَفِيْقة.

هذا ولا التفات لإلحاق تاء التأنيث للكلمة؛ ألا تراهم قد صحَّحوا تَدْوِرة، وقد تقدَّم ذلك[4]، وعَدُّوا ما فيه تاء التأنيث من نحو هذا مما وافقَ الفعل المضارع في الزيادة[5] والوزن.

وقولُه **خلافًا لبعضهم** هو أبو العباس، زعمَ أنَّ مجيء نحو مَزْيَدٍ ومريمَ ومَكْوَزةَ /على القياس؛ لأنَّ اعتلال مَقامٍ ومَباعٍ عنده إنما اعتلَّ لأنه مصدر للفعل أو اسم مكان، فبينَ ما اعتلَّ وبين الفعل مناسبة، ولذلك صَحَّحَ هو اسمًا يَبنيه على تُفْعُلٍ نحو تُقْوُلٍ، وقد تقدَّم الكلام[6] معه في هذه المسألة في أثناء هذا الفصل. **[٨: ١٩٦/ب]**

* * *

(١) الفُواق: ترديد الشَّهقة الغالبة، وبضم الفاء وفتحها: ما بين الحلبتين من وقت.

(٢) إيجاز التعريف ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٦٢.

(٤) تقدم في ص ٨.

(٥) في المخطوطات: في الزنة والوزن.

(٦) تقدم في ص ٩.

ص [فصل][1]

تُبدَل في اللغة الفصحى التاءُ من فاء الافْتِعال وفروعه إن كانت واوًا أو ياءً غيرَ مبدَلة من همزة؛ وقد تُبدَل وهي بدلٌ منها.

وتُبدَل تاءُ الافْتِعال وفروعه ثاءً بعد الثاء أو تُدغَم فيها، ودالًا بعد الدال أو الذال أو الزاي، وطاءً بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد، وتُدغَم في بدلها الظاءُ والذال أو تُظهَران. وقد تُجعَل مثل ما قبلها من ظاءٍ أو ذال أو حرفِ صَفير. وقد تُبدَل دالًا بعد الجيم.

ش: إبدال الواو تاء على قسمين: مسموع ومقيس، فالمسموع سيأتي ذكره عند تعرُّض المصنف له، والمقيس ما ذكره المصنف من أنها تبدَل من فاء الافْتعال وفروعه، ويعني بالفروع الأفعال واسم الفاعل واسم المفعول: تقول: اتَّعَدَ يتَّعِدُ اتَّعِدْ ومُتَّعِدٌ ومُتَّعَدٌ، ومصدرُها الاتِّعاد.

وإنما أبدلوا الفاء تاءً لأنهم لو أَقَرُّوها لتَلاعبَتْ بها حركاتُ ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمة واوًا، فأَبدَلوا منها حرفًا جَلْدًا لا يتغيَّر لِمَا قبله، وهي مع ذلك أقربُ الزوائد من الفم إلى الواو. وقد تقدَّم ذكر[2] اللغة الثانية، وهي إقرارُها على حسب الحركات قبلها. فمن مجيئها على اللغة الكثيرة قولُ الشاعر[3]:

فـــإنَّ القـــوافي يَـــتَّلِجْنَ مَوالجًـــا　　　تَضـــايَقُ عنهـــا أنْ تَوَلَّجَهـــا الإبَـــرْ

---

(١) فصل: من التسهيل ص ٣١٢ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٨٣.

(٢) تقدم في ١٩: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) هو طرفة. الديوان ص ١٦١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٧.

وقال آخر[١]:

فـــإنْ تَتَّعِـــدْني أتَّعِـــدْكَ مَواعِـــدًا وســوف أَزِيــدُ الباقيــاتِ القَوارِصــا

وقال آخر[٢]:

ومـــا دُمْيَـــةٌ مِـــنْ دُمَـــى مَيْسَـــنا نَ مُعْجِبَـــةٌ نَظَـــرًا واتِّصَـــافا

وقالوا: البدل في اتَّعَدَ إنما هو من الياء؛ لأنَّ الواو لا تثبت مع الكسرة، وهي غير لازمة، فهذا من إجراء غير اللازم مجرى اللازم، ثم حُمل المضارع على الماضي، وأسماءُ الفاعلين والمفعولين على أفعالها الجارية عليها.

وإبدال الياء تاء على قسمين أيضًا: مسموع، ومطَّرد، فالمسموع سيأتي ذكره، والمطَّرد ما ذكره المصنف، وأنه تُبدَل الياءُ تاءً في الافْتِعال وفروعه، مثالُ ذلك الاتِّسار والاتَّباس من اليُسْر[٣] واليُبْس، تقول: اتَّسِرْ واتَّسَرَ يَتَّسِر فهو مُتَّسِر ومُتَّسَر، واتَّبِسْ واتَّبَسَ يَتَّبِسُ فهو مُتَّبِس ومُتَّبَس. والعلَّة في إبدال الياء تاء هي العلَّة التي ذكرها في إبدال الواو تاء. وقد تقدَّم ذكر[٤] اللغة الثانية، وهي إقرارها على حسب ما تقتضيه الحركات قبلها. وحكى أبو عمر[٥] أنَّ مِن العرب من يقول: ائْتَسَرَ[٦]، بالهمز وائْتَعَدَ، وهذا غريب.

---

(١) هو الأعشى يهجو علقمة بن علاثة. الديوان ص ٢٠١ وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٩.
الباقيات: القصائد التي تبقى على ألسن الرواة لا تنسى.

(٢) هو سحيم. ديوانه ص ٤٣. ميسنان: أراد مَيْسان، فزاد نونًا، وهو موضع.

(٣) اتَّسَرَ من اليُسْر: تياسر. واتَّسَرَ القوم من أيسار الجزور: اجتزروها واقتسموا أعضاءها. التكملة ص ٢٤٤، ٢٤٨ والحجة ٢: ٧١، ٥: ١٩٣ وسر صناعة الإعراب ١: ١٤٨.

(٤) تقدم في ١٩: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) الأصول ٣: ٢٦٩، وليس فيه ائتعد.

(٦) ل: ائتبس. وسقطت حكاية أبي عمر من ح.

وقولُه **غيرَ مبدلة من همزة** احترازٌ من نحو افْتَعَلَ من الإزار، فإنك لا تبدلها تاء، بل تُقِرُّها على حسب ما يقتضيه التصريف، تقول: ايْتَزِرْ، وايْتَزَرَ، وياتَزِرُ، ومُوتَزِر، ومُوتَزَر به، والأصل /ائْتَزِرْ وائْتَزَرَ، فأبدلتَها ياءً لاجتماع الهمزتين وكسرِ ما قبل الساكنة منهما. [٨: ١٩٧/أ]

وقولُه **وقد تُبدَل وهي بدلٌ منها** أي: وقد تُبدَل الياء تاء، والواو والياء بدلٌ من الهمزة، نحو مَن قال في اوتُمِن: اتُّمِنَ، وفي ايْتَمَنَ: اتَّمَنَ، وكذلك اتَّزَرَ، وهي لغة رديَّة مُنازَع[1] في صحَّة نقلِها.

وفي الإفصاح: والبغداديون[2] يُبدلونها من الهمزة، ويقولون: اتَّزَرَ[3]، من الإزار، ومنه عندهم[4] اتَّخَذَ من الأَخْذ.

وقال أبو علي[5]: ((وهو على قياس أصحابنا خطأ)). وعَلَّل بأنَّ الياء ليست بلازمة. يريد أنها بدلٌ من همزة ليس لها أصل، ولم توجد في تصريف الفعل، وإنما هي بدلٌ من الهمزة، والهمزةُ لا تُدغَم، ولا يُدغَم فيها إلا في نحو سأَّل خاصة، وهذا ليس منه، فينبغي أن يجري البدل منها مجراه، وهم قد حَكَوْا: اتَّزَرَ الرجلُ: لبس المئزر، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله - ﷺ - يأمُرني إذا حِضْتُ أن أَتَّزِرَ)[6] كذا بالإدغام. وحَكَوا[7]: اتَّمَنَ من الأَمن، ومُتَّمِن ومُتَّمَن، ومُتَّزِر، واتَّمَنه من الأمانة، واتَّهَلَ الرجلُ[8] من الأهل، وما حَكَوه خلاف هذا.

---

(١) منازع ... في الإيضاح: سقط من ح.

(٢) التكملة ص ٢٥٠.

(٣) كتاب الألفاظ ص ٤٩٥.

(٤) نسب في الخصائص ٢: ٢٨٧ لأبي إسحاق، يعني الزجاج.

(٥) التكملة ص ٢٥٠، ومعناه في الحجة ١: ٢٤١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحيض: باب مباشرة الحائض ١: ٧٨.

(٧) في الحجة ١: ٢٤١ عن أحمد بن يحيى: اتَّمَنَ فلان فلانًا، وفي الائتمام: اتَّمت به. وفي الخصائص ٢: ٢٨٧، ٢٨٨: مُتَّمِن واتَّمَنَ واتَّهَلَ.

(٨) اتهلل الرجل: اتخذ أهلًا.

قال أبو علي: «هذا خطأ في الرواية، فإن صحَّت فإنما سُمعت من قوم غير فصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، ولم يَحكِ هذا (س) ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة وتحرِّي النقل».

قال أبو بكر بن طاهر: «هذا قد يجوز إن صحَّ به نقلٌ، ونظيرُه رُؤْيا، أكثر العرب لا يُدغمون، وبعضُهم قلبَ وأَدغم كـ(شَيًّا) وعِصِيّ[1] ومسلميَّ، وهذا من إجراء العارض مجرى اللازم. وكذلك قالوا في نُؤْي: نُوْيٌ ونِيٌّ».

وقال الأستاذ أبو علي: لم يذكر (س) إلا إبدال الواو والياء تاء في افْتَعَلَ، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب في (الإصلاح): نَقِدَ الضِّرْسُ نَقَدًا: إذا ايْتَكَلَ[2]، بإبدال الهمزة ياء خطأ. وكذلك قولُ مَنِ احتجَّ له باتَّكَلَ، وذلك أنه يقول: ايْتَكَلَ بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لا يلتقي همزتان في كلمة، ثم يُبدل الياء تاء في افْتَعَلَ، فيقول: اتَّكَلَ، وكما يقول: ايْتَكَلَ كذلك يقول: إذا ائْتَكَلَ.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنَّ قوله اتَّكَلَ فيه الخطأُ من حيث إبدال الياء فيه تاء؛ ولا تُبدَل تاء إلا إذا كانت فاء، وهي في ايْتَكَلَ ليست فاء، وإنما هي بدلٌ من الفاء، وذلك أنَّ إبدالها تاءً وهي بدلٌ من الفاء يؤدي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروه جدًّا.

وفي قوله (إذا ايْتَكَلَ) أيضًا الخطأُ من حيث إبدال الهمزة ياء، وليس قبلها همزة مكسورة، وإنما القول الصحيح: إذا ائْتَكَلَ، وائْتَكَلَ، فإن كان سُمع شيء مما قالوه فهو شاذٌّ خارج عن القياس. وقد ذَكر هذه المسألة أبو علي في (الإيضاح)[3].

(١) في المخطوطات: ويمضي ومسلمين.

(٢) الذي في إصلاح المنطق ص ٤٩: «والنَّقَدُ: أَكْلٌ في الضِّرْس» فقط. وما ذكره أبو حيان مذكور في المخصص ١: ١٣١ [ط. دار إحياء التراث] عن ابن السكيت: «نَقِدَ الضِّرسُ نَقَدًا: ائْتَكَلَ» بدون (إذا). وفي كتاب الجيم ٣: ٢٥٩: «نَقِدَ قَرْنُه: إذا اتَّكَلَ». وفي الغريب المصنف ص ٤٠: «وقال أبو زيد والأصمعي: نَقِدَ الضِّرسُ نَقَدًا: إذا ائْتَكَلَ وتكسَّرَ».

(٣) التكملة ص ٢٥٠، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

وقولُه **ثاءً بعد الثاء** مثالُه افْتَعَلَ من الثَّرْد، فتقول: اثَّرَدَ، وأصله اثْتَرَدَ، فأبدلوا من التاء ثاءً وأدغموا، فقالوا: اثَّرَدَ.

وقولُه **أو تُدغَم فيها** أي: أو تُدغَم الثاء في التاء، فتُقلَب إذ ذاك الثاء تاء، [٨: ١٩٧/ب] فيقال: اتَّرَدَ، بالتاء، وذلك أنَّ الثاء إذا كانت تُدغَم /في تاء افْتَعَلَ[١]، فالأصلُ أن يُقلَب الأول إلى الثاني، وقد يجوز قلب الثاني إلى الأول، قالوا في مُفْتَعِل من الثَّريد: مُثْتَرِدٌ، وأدغموا فقالوا: مُتَّرِد، فقلبوا الأول إلى الثاني على ما هو الأصل في الإدغام، وقد قالوا أيضًا: مُثَّرِدٌ، فقلبوا الثاني للأول، قال س[٢]: ((وهي لغة عربية جيدة. والقياس قلب الأول إلى الثاني لأنه الأصل في الإدغام، وحسُن الإدغام لأنهما متقاربان مهموسان)). قال[٣]: ((والبيانُ عربيٌّ حسنٌ)).

ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب البيان، ولم يذكر في بعض كتبه التصريفية[٤] في افْتَعَلَ من الثَّرد إلا إبدال التاء ثاءً بعد الثاء وإدغامَها فيها، وأَهمل الوجهين الآخرين.

وقولُه **ودالًا بعد الدالِ** مثالُ ذلك ادَّلَجَ وادّان، الأصل ادْتَلَجَ وادْتانَ لأنه افْتَعَلَ من الدُّلْجة والدَّين.

وقولُه **أو الذالِ** مثالُ ذلك افْتَعَل من الذِّكر، فتقول فيه: اذْدَكَرَ.

وقولُه **أو الزايِ** مثالُه ازْدَجَرَ.

---

(١) ت: الافتعال.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٧ بتصرف.

(٣) الكتاب ٤: ٤٦٧ ولفظه: ((والبيان حسن)).

(٤) هو التعريف بضروري التصريف. انظر شرحه لابن إياز ص ٢١٤، وقد حرَّفه المحققان فجعلاه: ((تاء بعد التاء)) مع أنه في المخطوطة: ((ثاء بعد الثاء)). وذكر في إيجاز التعريف ص ١٤٩ وجهين: اثَّرَدَ واتَّرَدَ.

وقولُه **وطاءً بعد الطاءِ أو الظاءِ أو الصادِ أو الضادِ** مثالُ ذلك اطَّلَعَ واطَّلَمَ واصْطَبَرَ واضْطَرَبَ.

والتزموا في مثل ادَّلَجَ واذَّكَرَ وازْدَجَرَ البدل دالًا، وفيما بعد حرف الإطباق طاء، فأمَّا قولهم اضْتَقَطْتُ النَّوَى - بالتاء من غير إبدال - فلأنَّ الأصل فيه الْتَقَطْتُ، والضادُ بدلٌ من اللام، فلم يُبدلوها إبقاء لها على أصلها، كما قالوا الْطَجَعَ حين أبدلوا اللام من الضاد، وتركوا الطاءَ كأنها بعد الضاد. وقالوا أيضًا: اشْتَقَطْتُه بالشين(1).

وإنما أبدلوا بعد حروف الإطباق لأنهم قد قصدوا بذلك التقريب بين الحروف التي فيها تقارب وتباعد؛ وذلك أنَّ التاء والدال متقاربان في المخرج، ولذلك أُدغم أحدهما في الآخر. وكذلك التاء مع الذال تُدغم إحداهما في الأخرى، فأُبدلت التاء ذالًا للتقارب الذي بينهما، والتُزم هذا البدل إذا كانت الفاء أحد هذين الحرفين. وأمّا إذا كانت الفاء زايًا فالتزموا أيضًا إبدال تاء الافتعال دالًا؛ لأنه لَمّا لم يَجز إدغام الزاي في التاء مع تقاربهما في المخرج وتباعدهما في الصفات - لأنَّ التاء مهموسة - قَرَّبوا ما بينهما بأن أبدلوا من التاء حرفًا من مخرجها؛ يوافق الزايَ في الجهر، والتاءَ في الشِّدَّة.

وكذلك بعد حروف الإطباق في افْتَعَلَ، أبدلوها طاء لأنَّ التاء تُقارب حروف الإطباق في المخرج - ولذلك أُدغمت التاء في جميعها - وتُباعدها في أنها لا إطباق فيها مع أنَّ الصاد والضاد لا تُدغَمان فيها؛ فكرهوا ذلك التباعد مع امتناع الإدغام في بعضها بإطلاق، وامتناعه هنا في الثاني، وكرهوا ذهاب الإطباق هنا لأنهما في كلمة واحدة مع أنَّ التاء زائدة؛ فكرهوا أن يَغلب الزائدُ في ذلك الأصليَّ، ولذلك أجازوا في مُثْتَرِد قلب الثاني للأول، وكرهوا أن يُلزموا الإطباق حرفًا ليس أصله ذلك، /فرأوا أن [8: 198/أ] يقلبوا التاء حرفًا من مخرجها موافقًا لها في الشدة، موافقًا لتلك في الإطباق، وهو الطاء.

---

(1) في المخطوطات: استقطته بالسين. والتصويب من الخصائص 1: 262 - 263.

وقولُه **وتُدغَم في بَدَلها الظاءُ والذال أو تُظهَران** مثالُ الإدغام اطَّلَمَ وادَّكَرَ، ومثالُ الإظهار اظْطَلَمَ واذْدَكَرَ. وإدغامُ الظاء في الطاء أقيسُ فيما زعمَ (س)، قال[1]: ((لأنَّ الأصل في الإدغام أن يُقلب الأول للآخر)). ويعني بقوله: أقيس من قلب الآخر للأول، وسيأتي.

وقولُه **وقد تُجعل مثلَ ما قبلها من ظاء** فيقال: اظَّلَمَ، **أو ذالٍ** فيقال: اذَّكَرَ، **أو حرفِ صفيرٍ** فيقال: اصَّبَرَ وازَّان في اصْطَبَرَ وازْدانَ. وأمّا في السين فيقال في اسْتَمَعَ: اسَّمَعَ.

وتلخَّص من هذا كله أنَّ في مثل اثْتَرَدَ ثلاثة أوجه: البيان، والإدغام بقلب الأول إلى الثاني، وبقلب الثاني إلى الأول. وفي مثل ادَّجَ الإدغام لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن. وفي مثل اذْدَكَرَ ثلاثة أوجه: البيان، والإدغام بوجهيه. وفي مثل ازدجَرَ وجهان: البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الاول، فتقول ازَّجَرَ، ولا يجوز قلب الزاي دالًا فتقول ادَّجَرَ؛ لأنَّ الزاي لا تُدغَم فيما ليس من مخرجها. وفي مثل اطَّلَبَ الإدغام لاجتماع المثلين الأول منهما ساكن.

فإن قلت: ولعلَّ القلب فيه لأجل الإدغام كما قالوا في مُثَّرِد.

قيل: لو كان كذلك لجاز مُتَّلِب[2] كما جاز مُتَّرِد.

وفي مثل اظْطَلَمَ ثلاثة أوجه: البيان، والإدغام بوجهيه، ويُنشد بيت زهير بالأوجه الثلاثة، وهو قوله[3]:

هـو الجَـوادُ الـذي يُعطيـكَ نائلَـهُ   عَفْـوًا ، ويُظْلَـمُ أحيـانًا فَـيَظَّلِمُ

---

(١) الكتاب ٤: ٤٦٩.

(٢) ك: مُثَّلب. ح: مثلب كما جاز مثلر.

(٣) ديوانه بشرح ثعلب ص ٢١٩. والأوجه الثلاثة في سر صناعة الإعراب ١: ٢١٩. عفوًا: سهلًا بلا مطل ولا تعب.

يُروى: فيَظْطَلِمُ وفَيَظَّلِمُ وفَيَطَّلِمُ.

وفي مثل اصْطَبَرَ وجهان: البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول، فتقول[1]: اصْطَبَرَ واصَّبَرَ، قال (س)[2]: ((وحدثنا هارون أنَّ بعضهم قرأ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَصَّلِحا﴾[3]))، يريد: أن يَصْطَلِحا. ولا يجوز قلب الصاد إلى الطاء، فيقال مُطَّبِر لأنَّ الصاد لا تُدغَم فيما ليس من مخرجها.

وفي مثل اضْطَرَبَ ثلاثة أوجه: البيان، وهو الأوجَه فيه، ثم الإدغام بقلب الثاني إلى الأول، فتقول: اضَّرَبَ، ثم الإدغام بقلب الأول للثاني، فتقول: اطَّرَبَ.

وقال ابن هشام الخضراوي: ((ولا يقولون اطَّرَبَ كما جاء في الطاء لئلا تذهب الاستطالة التي في الضاد؛ وقد حُكي اطَّجَعَ[4]، وهو نادر شاذٌّ، والقياس التبيين، أو اضَّجَع برد الطاء إلى الضاد)) انتهى.

قال (س)[5]: ((وقد قال بعضهم: مُطَّجِع في مُضْطَجِع، ومُضَّجِع أكثر، وجاز مُطَّجِع - وإن لم يجز في مُصْطَبِر مُطَّبِر - لأنَّ الصاد ليست في السمع كالضاد)). يعني (س) أنَّ الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد.

وقد استَثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لِما بينهما من التقارب، ولم يمكنه إدغام الأول في الثاني، فقلب الضاد لامًا، فقال[6]: الْطَجَعَ في اضْطَجَعَ، وسيأتي ذكر

---

(١) فتقول ... بقلب الثاني إلى الأول: سقط من ت.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٧.

(٣) من الآية ١٢٨ من سورة النساء. وهذه قراءة عاصم الجحدري كما في شواذ ابن خالويه ص ٢٩ والمحتسب ١: ٢٠١.

(٤) الأصول ٣: ٤٣٣ والمنصف ٢: ٣٢٨ وسر صناعة الإعراب ١: ٢١٤، ٢١٩، ٣٢١.

(٥) الكتاب ٤: ٤٧٠ بتصرف.

(٦) الكتاب ٤: ٤٨٣.

[٨: ١٩٨/ب] هذا الوجه. أبدلوا[١] التاء طاءً لتوافق /الضاد في الاستعلاء والإطباق، ولَمّا أَبدلوا منها اللام تركوا البدل على حاله، أجروه مجرى المبدل منه، أو لم يعبأوا به لأنه عارض.

وإبدالُها[٢] من النون والصاد شاذٌّ.

وفي مثل اسْتَمَعَ البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول.

وقولُه **وقد تُبدَل دالًا بعد الجيم** قالوا في اجْتَمَعوا: اجْدَمَعُوا، وفي اجْتَزَّ: اجْدَزَّ، قال الشاعر[٣]:

فقلتُ لصاحِبِي : لا تَحْبِسَنَّا ... بِنَزعِ أُصولِهِ ، واجْدَزَّ شِيحا

ولا يجوز القياس على هذا، فلا تقول في اجْتَرَحَ: اجْدَرَحَ، ولا في اجْتَرَأَ: اجْدَرَأَ. ويظهر من كلام المصنف في غير هذا الكتاب أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، قال في بعض تصانيفه[٤]: ((فلو كانت فاءُ الافْتعال جيمًا كالاجتماع فمِنَ العرب من يَستثقل سلامة التاء، فيجعلها دالا كاجْدِماع، وعلى ذلك قول الشاعر: فقلتُ لصاحبي)) البيت. فظاهر هذا أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، وإذا كان لغةً كان مقيسًا.

* * *

---

(١) أبدلوا ... والضاد شاذ: سقط من ح.

(٢) لم أقف على مثال له في الافتعال.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٨٨.

(٤) إيجاز التعريف ص ١٥٠ - ١٥١.

ص: فَصْل

من وجوه الإعلال الحذفُ، ويَقِلُّ في غير لامٍ، وغيرِ حرفِ لينٍ أو همزةٍ أو هاءٍ أو حرفٍ متَّصلٍ بمثله.

ش: الحذف على قسمين: شاذّ، ومقيس، الشاذُّ يأتي ذكره في آخر الفصل الذي يلي هذا، والمقيسُ نذكره في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه.

وقولُه **ويقلُّ في غير لام** يعني أنَّ الحذف في اللام أكثر، ويَقِلُّ في فاء الكلمة وعينها، فمثالُ فاء الكلمة ناسٌ في أُناس في أحد وجهيه[1]. ومثالُه في عينها سَهٌ، والأصلُ سَتَهٌ. وأمّا مثال اللام فكثير، نحو أَبٍ ودَمٍ وأَخٍ.

وقولُه **وغيرِ حرفِ لينٍ** لأنَّ أكثر ما حُذف هو حرفُ اللين، ومثالُ غير حرف اللين قولهم حِرٌ[2] في حِرْحٍ، فحُذفت الحاء، وليست حرفَ لين.

وقولُه **أو همزةٍ** إلى آخره هو معطوف على قوله **وغيرِ حرفِ لين** أي: ويَقِلُّ في همزة؛ لأنه لَمّا قرَّر أنَّ الحذف يَقِلُّ في غيرِ لامٍ أَشعَر أنَّ اللام يكثُر فيها الحذف، ثم قرَّر أنَّ الحذف أيضًا يَقِلُّ في اللام إذا كانت غيرَ حرف لين، فأَشعَر أنه يكثُر حذف حرف اللين إذا كان لامًا، ثم عَطف **أو همزةٍ** على **غير** لا على **حرف لين**؛ لأنه لو كان معطوفًا على المجرور بعد **غير** لَلَزِمَ منه أنه يَقِلُّ الحذف إذا كانت اللام غيرَ همزة وغيرَ هاء وغيرَ حرف متصل بمثله؛ وأَشعَر أنه يكثُر الحذف إذا كانت اللام همزةً أو هاءً أو حرفًا متصلًا بمثله؛ ولا تُساعد الأحكام على ذلك لأنَّ ذلك لم يَكثُر، وكان إذ ذاك يُناقض قوله في آخر الفصل الذي يلي هذا الفصل[3]: «وشَذَّ في الأسماء حذفُ

---

(١) انظر الخلاف في أناس في المسائل الحلبيات ص ١٦٩ - ١٧٤.

(٢) الحر: فرج المرأة.

(٣) التسهيل ص ٣١٥.

اللام» إلى آخره، وفيه[1]: «وبقِلَّةٍ إن كانت هاءً أو همزة»، فلذلك ذكرنا أنَّ قوله **أو همزةٍ أو هاءٍ أو حرفٍ متصلٍ بغيره** معطوف على قوله **في غير** لا على ما أُضيف إليه **غير**، فيصير التقسيم إلى معنى قولنا: حذفُ الفاء والعين قليلٌ، وحذفُ اللام كثير، ثُمَّ [٨: ١٩٩/أ] اللامُ إن كانت حرفَ لين فهو فيها كثير، وإن كانت غيرَه فهو قليل، /ثم عَطف على هذا العامّ خاصًّا، وهو الهمزة والهاء والحرف المتصل بمثله، ولو أسقط لفظة **أو** فكان يكون الكلام: «وغيرِ حرف لين همزةٍ أو هاءٍ أو حرفٍ متَّصلٍ بمثله» لكان أحسن؛ إذ كان لم يترك من المحذوف اللام غير حرف اللين شيئًا من الحروف إلا الحاء؛ وسيأتي الكلام على حذف الهمزة والهاء والحرف المتصل بمثله في آخر الفصل الذي يلي هذا الفصل حيث تعرَّض المصنف له إن شاء الله.

ص: **فمِن مُطَّرده حذفُ الواو من مضارعِ ثلاثيٍّ فاؤه واوٌ استثقالًا لوقوعها في فعلٍ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ ظاهرةٍ كـ«يعِدُ»، أو مقدَّرةٍ[2] كـ«يقَع» و«يسَع»، وحُمل على ذي الياء أخواتُه والأمرُ والمصدرُ الكائن على فِعْلٍ مُحَرَّك العين بحركة الفاء مُعوَّضًا منها هاء تأنيث، وربما فُتحت عينُه لفتحها في المضارع.**

ش: قولُه **مِن مضارعِ ثلاثيٍّ** احترازٌ من مُضارعِ رباعيٍّ نحو أَوْعَدَ يُوعِدُ، فإنَّ هذه الواو وقعت بين ياء وكسرة، ولا يجوز حذفها. وعُلِّلَ منعُ ذلك بوجهين: أحدهما أنَّ ضمة الياء قَوَّت الواو لولايتها حركة تجانسها. والثاني أنها في التقدير لم تقع الواو بين ياء وكسرة، بل وقعت بين كسرة[3] وهمزة؛ لأنَّ أصل يُوعِد: يُؤَوْعِدُ، كما تقول دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، لكنَّهم حذفوا الهمزة لعلَّة سنذكرها عند ذكر حذف همزة مضارع أَكرَمَ ونحوه، فالعلَّة الموجبة للحذف مفقودة هنا.

---

(١) التسهيل ص ٣١٥.

(٢) ك: ومقدرة.

(٣) في المخطوطات: ياء. والتصويب من الممتع ٢: ٤٢٧.

والذي أختاره في منع حذف واو يُوعِدُ ونحوه من مضارعِ الرباعيِّ أنهم لو حذفوا الواو لَتَوالَى الحذف من الفعل؛ وذلك أنهم يكونون إذ ذاك قد حذفوا الهمزة للعلة التي تُذكر، وقد حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فكان يَكثر الحذف، فتنكَّبوه لذلك.

وقولُه **فاؤه واو** لفظٌ مُثَبَّجٌ[1]، وكأنه زائد؛ لأنَّ حذف الواو لا يطَّرد إلا إذا كانت فاءً لمضارعٍ ثلاثيٍّ بالعلة التي ذكرها، وتحريرُه أن لو قال: فمِن مُطَّرِده حذفُ فاء المضارع من الثلاثيِّ إذا كانت واوًا بالعلة التي ذكرها. ويَشمل قولُه **فاؤه واو** أن يكون على فَعَلَ نحو وَعَدَ، وفَعِلَ نحو وَمِقَ[2].

وقولُه **استثقالًا لوقوعها في فِعلٍ** احترازٌ من أن تقع في اسم، فإنها لا تُحذف، وسيأتي ذكره في آخر الفصل. وإنما كان ذلك في الفعل لا في الاسم لأنَّ الفعل أثقل من الاسم؛ ألا ترى أنَّ وزنه المختصَّ والغالب مؤثِّر في تخفيف الاسم من منعه التنوين.

وقولُه **بين ياء مفتوحة** احترازٌ من أن تكون مضمومة. وقد تقدَّم القول في تعليل منع حذفها إذا كانت الياء مضمومة في مضارع نحو أَوْعَدَ. وأمّا في مضارع وَعَدَ إذا بني للمفعول فقلتَ يُوعَدُ فإنَّ العلة قد انتقضت لضمة الياء وفتحة ما بعد الواو؛ وسيأتي القول في ذلك في هذا الفصل.

وقولُه **وكسرةٍ ظاهرة كيَعِدُ أو مُقَدَّرة كيَقَعُ ويَسَعُ** احترَز بقوله **وكسرةٍ** مِن أن تقع بين ياء مفتوحة وضمة، فإنَّ الواو لا تُحذف إذ ذاك، نحو قولهم: وَسُمَ يَوْسُمُ، ووَقُحَ الحافرُ[3] يَوْقُحُ، ووَضُؤَ يَوْضُؤُ، ووَطُؤَ يَوْطُؤُ. فأما /قولهم وَجَدَ يَجُدُ - بضم الجيم [8: 199/ب] وحذف الواو - فشاذٌّ، والضمةُ فيه عارضة إذ كان قياسه يَجِدُ بكسر الجيم كأخواته،

(١) ثبَّجَ الكلامَ: لم يأت به على وجهه.
(٢) زيد هنا في ح: وفعُل نحو وضُؤ.
(٣) وقح الحافر: صلُب.

وهي لغة أكثر العرب في مضارع وَجَدَ، فمَن ضَمَّ الجيم أجرى الضمة فيه مُجرى الكسرة في حذف الواو معها.

وتمثيلُه بيَقَعُ ويَسَعُ ليشمل ما جاء ماضيه على فَعِلَ نحو وَسِعَ ووَطِئ، وعلى فَعَلَ نحو وَقَعَ ووَضَعَ. وتسميةُ مثل هذا أنَّ الكسرة فيه مقدَّرة ضربٌ من التجوُّز، لكنَّا نقول: قياسُ وَقَعَ ونحوه من المعتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه على يَفْعِلُ - بكسر العين - نحو يَعِدُ، فعُدل به عمَّا اقتضاه القياس لعلَّة أُخرى، هي أيضًا مطَّرِدة فيه، وهو أنَّ ما كانت لامه أو عينه حرفَ حلق فقياسُه أن يكون مضارعه على يَفْعَلُ - بفتح العين - على تفصيل فيه أيضًا، فلولا كونُ لام وَقَعَ وشِبهِه حرفَ حلق لكانت الواو وقعت بين ياء وكسرة؛ فأُجري يَفْعَلُ فيه مُجرى يَفْعِلُ، لا أنَّا نقول إنَّ الكسرة مقدَّرة في عينه؛ ألا ترى أنّا لا نقول في يَلْهَثُ مضارع لَهَثَ إنَّ الكسرة مقدَّرة في الهاء، وقد [illegible] المصنف بقوله في أنَّ مثل يَسَعُ [illegible] أنَّ ذلك تجوُّز.

وأمّا يَسَعُ فإنَّ مضارعه جاء على القياس؛ لأنَّ ماضيه فَعِلَ، وقياسُ فَعِلَ أن يأتي على يَفْعَلُ، نحو وَجِلَ يَوْجَلُ ووَحِلَ يَوْحَلُ، فكذلك كان قياسه يَوْسَعُ، لكنَّ حذْف الواو منه يدلُّ على أنه كان مما يجيء على يَفْعِلُ، وهي ألفاظ قليلة من هذا الضرب، شذَّت العرب فيها، فجاءت على يَفْعِلُ، نحو وَمِقَ يَمِقُ ووَثِقَ يَثِقُ في ألفاظ ذكرها النحويون(١)، فوَسِعَ منها، وإنما فُتحت عين الكلمة لأنَّ لامها حرفُ حلق.

وما أشار إليه المصنف من أنهم حذفوا الواو استثقالًا هو قول البصريين(٢). قال بعض شيوخنا(٣): ((وسببُ حذفها - يعني في نحو يَعِدُ - عند البصريين وقوعُها في يَفْعِلُ بين ياء وكسرة، ولم يأتوا بيَفْعُلُ لثقل الواو بين الياء والضمة مع مجيء مضارع فَعَلَ

(١) الممتع ٢: ٤٣٤.
(٢) المخصص ٤: ٢٧٨ [ط. دار إحياء التراث العربي].
(٣) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٧٤ [رسالة].

على يَفْعِلُ، فالتزموا يَفْعِلُ. ثم لَمّا وقعت بين الياء والكسرة، وهي قد تغيِّر الواوَ كلُّ واحدة منهما، حذفوها تخفيفًا)).

وذهب الفراء[١] - ونقله بعض شيوخنا[٢] عن الكوفيين - إلى أنَّ سببَ الحذف في يَعِدُ ونحوه الفرقُ بين اللازم والمتعدي، فحُذفت من المتعدي نحو يَعِدُ ويَزِنُ ويَطَأُ ويَسَعُ ويَذَرُ ويَدَعُ، وثبتَتْ في غير المتعدي نحو يَوْجَلُ ويَوْحَلُ ويَوْهَمُ. قالوا: ولو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة موجبًا لحذفها لحُذفت في يُوعِد ونحوه. وأيضًا فقد حُذفت في يَجُدُ، وهي بين ياء وضمة، فدلَّ جميع ذلك على أنَّ الحذف للفرق بين اللازم والمتعدي. قالوا: ومجيء الحذف في اللازم قليل، فلا يُعتدُّ به.

وما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ الحذف في الواو إنما هو للفرق بين المتعدي واللازم فاسدٌ[٣]؛ لأنَّا وجدنا من اللازم شيئًا كثيرًا حُذفت منه /الواو، قالوا: وَكَفَ البيتُ[٤] يَكِفُ، ووَجَبَ الشيءُ يَجِبُ، ووَنَمَ الذبابُ[٥] يَنِمُ، ووَخَدَ البعيرُ[٦] يَخِدُ، ووَجَدَ يَجِدُ في الوَجْد والْمَوْجِدة، ووَأَلَ[٧] زيدٌ مما كان يحذره يَئِلُ، ووَبَلَ المطرُ[٨] يَبِلُ، ووَقَدَت النارُ تَقِدُ، ووَحَرَ صدرُه[٩] يَحِرُ، ووَغَرَ[١٠] يَغِرُ، وأمثالُ ذلك مما لا يحصى. [٨: ٢٠٠/أ]

---

(١) المنصف ١: ١٨٨ والممتع ٢: ٤٣٥.

(٢) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٧٥ [رسالة]. وسبقه في هذا السيرافي في شرح الكتاب كما في السيرافي النحوي ص ١٥٤ [ضمن النص المحقق].

(٣) هذا رد السيرافي. السيرافي النحوي ص ١٥٥ [ضمن النص المحقق].

(٤) وكف البيت: قَطَرَ.

(٥) ونم الذباب: ذَرَقَ.

(٦) وخد البعير: أسرع.

(٧) وأل: نجا.

(٨) وبل المطر: غزر.

(٩) وحر صدره: حقد ووغر.

(١٠) وغر صدره: امتلأ غيظًا.

ولأنَّ العرب قالت: وَجِرَ صدره يَجِرُ بالكسر وحذف الواو، ويَوْجَرُ بالفتح وإثباتها، وكذلك وَغِرَ صدره يَغِرُ ويَوْغَرُ، فمجيء الحذف في هذا مع الكسر دليل على أنَّ العلة في حذفها إنما هو لوقوعها بين ياء وكسرة.

فأمّا يَطَأُ ويَدَعُ ويَسَعُ فقد ذكرنا العلة في حذف الواو فيها، وأنه كان مما يجيء على يَفْعِلُ، فعُدل به إلى يَفْعَلُ لأجل حرف الحلق. وأمّا يَذَرُ فحُمل على يَدَعُ. وأمّا يُوعِدُ فقد تقدَّم تعليله.

وقد عَلَّلَ ذلك بعض[1] شيوخنا بوجهين:

أحدهما ذكرناه، وهو أنه قد حذف منه حرف آخر.

والثاني أنَّ مضارع ما زاد على الثلاثة جاء على طريقة واحدة لم يتغير عنها؛ بخلاف مضارع فَعَلَ لأنَّ بابه أن يجيء على يَفْعُلُ، ويَفْعِلُ، ويَفْعَلُ مع حرف الحلق، فلمّا التُزم فيه يَفْعِلُ كان هذا تغييرًا [illegible] التغيير حيث يوجد تغيير آخر، كحذفهم ياء فَعِيلة وفُعَيْلة في النسب باطِّراد لِلُزوم حذف الهاء، ولذلك قالوا: التغييرُ يأنس بالتغيير، ولهذا لم يغيَّر [عند][2] (س)[3] يَوْضُؤُ؛ لأنهم كرهوا حذفه لأنه جاء على طريقة واحدة لا يتغير، أعني مضارع فَعُلَ بضم العين، ولم يغيروه إلى يَفْعِلُ؛ لأنه لا يكون مضارعًا له كما يكون لِفَعُلَ.

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4] أنه إنما لم يُحذف في يَوْضُؤُ ويَوْقُحُ لأنَّ الواو بين ياء وضمة أخفُّ من الواو بين ياء وكسرة. وليس كذلك، بل يَوْضُؤُ أثقلُ من يَوْعِدُ لو قيل، وإنما عِلَّتُه ما ذكرناه عن (س) قبل، وبه عَلَّلَ (س)[5].

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل: القسم الثاني ص ٩٧٧ - ٩٧٨ [رسالة].

(٢) عند: من ابن الضائع.

(٣) الكتاب ٤: ٥٣.

(٤) الممتع ٢: ٤٢٨ - ٤٢٩.

(٥) الكتاب ٤: ٥٢ - ٥٣.

وأمّا يَجُدُ من قول الشاعر(١):

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بِشَرْبةٍ ... تَدَعُ الصواديَ لا يَجُدْنَ غَليلا

فقد ذكرنا شذوذ ذلك، ويسميه النحويون مَنْبَهةً على الأصل، أي: جاء هذا اللفظ على ما قد تُرك، وحُذفت الواو تنبيهًا على أنه جاء على غير الأصل، وأنَّ أصله المطرد فيه يَفْعِلُ بالكسر، وجاء على أصله الذي قد تُرك.

وقولُه **وحُمل على ذي الياء أخواتُه** يعني أنهم حذفوا الواو لوقوعها بين تاء وكسرة، ونون وكسرة، وهمزة وكسرة، حملًا على حذفها حين وقعت بين ياء وكسرة، ليجري الباب مجرًى واحدًا كما حملوا نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ في حذف الهمزة على أُكْرِمُ.

[٨: ٢٠٠/ب] وقولُه **والأمرُ، والمصدرُ الكائن على فِعْلٍ**(٢) /**محرَّكَ العين بحركة الفاء** مثالُ الأمر عِدْ وزِنْ ورِدْ. ومثالُ المصدر الكائن على فِعْلٍ عِدَةٌ وهِبَةٌ وزِنَةٌ، وذلك أنَّ مصادر فَعَلَ الواوي الفاء تجيء على فِعْلٍ وعلى فِعْلَةٍ، نحو وِعْدٍ وعِدَةٍ، وقد تجيء على فُعُول، نحو وَرَدَ وُرُودًا ووَلَجَ وُلُوجًا. وإنما أُعِلَّ هذا بالحذف لأنَّ المصدر قد يُعَلُّ لاعتلال فعله؛ ألا ترى إعلال إقامة واسْتِقامة لاعتلال أَقامَ واسْتَقام، ولَمَّا كانت مصادر الثلاثيّ لا تلزم طريقة واحدة لم يُلتزم فيها الإعلال؛ ألا ترى أنهم صححوا غُؤُورًا مصدر غارَ، ووَعْدًا مصدر وَعَدَ، لكنه إذا اقترن بالمصدر ثقلٌ ما، وأمكن فيه إعلالٌ بغير إلباس،

---

(١) تقدم البيت في ١٤: ١٣٩، ١٨: ٣٥٣.

(٢) نصَّ على هذا في إيجاز التعريف ص ١٦٥ - ١٦٦. والذي أختاره أن يكون فِعْلة كما قال في التعريف بضروري التصريف، أعلُّوه بحذف فائه ونقل كسرتها إلى عينه، ولزمته الهاء؛ لأنَّ مصدر فَعَلَ الذي فاؤه واو يأتي على فِعْلة، أو فَعْل - بفتح الفاء - في الغالب، نحو وَعَدَ وَعْدًا وعِدَةً، فتثبت الواو في وَعْدٍ، وأمَّا عِدَةٌ فأصله وِعْدَة، ولزمه الحذف والنقل والتعويض، كما قالوا في يَعِدُ: أصله يَوْعِدُ، ولزمه الحذف. والإتمام في فِعْلة شاذٌّ أو لغة كما سيأتي. المنصف ١: ١٨٤، ١٩٨ والممتع ٢: ٤٣٠ - ٤٣١ وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

أَعَلُّوه كما أَعَلُّوه في عِدَةٍ لَمّا كسروا الواو وهي مستَثقَلة، ولذلك أبدلوا منها همزة، أَعَلُّوا بإلقاء حركتها على الساكن بعدها، وحذفوها كما حذفوها في فعل الأمر، وصار بقاء الكسرة دليلًا عليها.

فأمّا وِجْهةٌ فذهب المازنيُّ[(١)] والمبرِّد[(٢)] والفارسيُّ[(٣)] إلى أنه اسمُ المكان المتوجَّه إليه. وذهب غيرهم[(٤)] إلى أنه مصدر، ونُسب[(٥)] هذا القول إلى المازنيّ أيضًا، وذلك هو الذي يظهر من كلام (س)، قال بعد ما ذكر حذف الواو من المصادر[(٦)]: ((وقد أتمُّوا[(٧)]، فقالوا وِجْهة في الجهة)). قال الفارسي[(٨)]: ((من زعم أنه مصدر فهو شاذ كشذوذ القُصْوى والقَوَد))، ثم ضَعَّفه، فقال[(٨)]: ((وهو في هذا أبعد))، يعني شذوذ الإتمام في المصدر. قال[(٨)]: ((لأنه يعتلُّ لاعتلال فعله، ولم يصحَّ فعلُه بوجه))، وكذلك لا ينبغي أن يصحَّ المصدر.

وزعم الأستاذ أبو علي[(٩)] أنَّ مذهب (س) أَولى لأنه حكى أن وِجْهة وجِهة بمعنًى واحد؛ فإما أن يقال: إنهما مصدران، أو يقال: إنهما اسمان للمكان، فلا يجوز أن يقال الثاني لأنه يكون حذفُ جِهة لا وجه له، فالأَول أَولى. ويمكن أن يقال: إنَّ الوِجْهة اسم للمكان، والجِهة أيضًا، سُمِّيَ بالمصدر، وأُتِمَّ على الأصل.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٧٩ [رسالة].
(٢) المقتضب ١: ٨٩.
(٣) التكملة ص ٢٤٦.
(٤) التكملة ص ٢٤٦ والمنصف ١: ٢٠٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٥٥ وشرح التصريف للثمانيني ص ٣٧٩ ولابن يعيش ص ٣٤١.
(٥) نصَّ على ذلك ابن جني في المنصف ١: ٢٠٠.
(٦) الكتاب ٤: ٣٣٧.
(٧) في المخطوطات: أثبتوا. والتصويب من الكتاب.
(٨) التكملة ص ٢٤٦.
(٩) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٨٠ [رسالة].

قال بعض شيوخنا(١): ويمكن أن يريد (س) بقوله (وقد أَتَمُّوا، فقالوا وِجْهة في الجِهة) على الأصل، والجهة مصدر، أي: منقول من المصدر، قال (س) بعد ذلك(٢): (ولو بَنيتَ فِعْلةً من الوَعْد لقلتَ: وِعْدةٌ، ولو بنيتَ مصدرًا لقلتَ: عِدَةٌ).

وأمّا وِلْدةٌ فزعمَ الأستاذ أبو علي أنه جَمع، ولا يقال في معنى اللِّدَة(٣)، وإن كان يظهر من كلام (س)؛ لأنه قال(٢): (فأمّا في الأسماء فتثبت، قالوا: وِلْدةٌ، وقالوا: اللِّدَةُ(٤) كما حذفوا عِدَةً). يعني أنهما شيئان، فاللِّدَة سُمِّيَ بالمصدر)).

وقال المبرد: ((وِجْهةٌ: اسمٌ للمكان المتوجَّه إليه، جاء على ما تجيء عليه فِعْلة اسمًا غير مصدر، فإنها لا تُحذف واوها إلا إذا كانت مصدرًا)). واستدلَّ على ذلك، فقال: ((ألا ترى أنَّ خِوانًا لَمّا كان اسمًا غير مصدر صَحَّ، ولَمّا كان القِيام مصدرًا اعتَلَّ، ولم يَصِحّ، وكذلك وِجْهةٌ لَمّا لم يكن مصدرًا، وكان اسمًا للمكان المتوجَّه إليه، صَحَّ إذْ لم ينضمَّ إلى كونه على الوزن الذي يعتلُّ عليه كونُه مصدرًا، كما لم ينضمَّ إلى خِوان ذلك)).

وقال الأستاذ أبو علي: ((قول أبي العباس هذا - وإن كان ظاهرًا في القياس - فإنَّ قول (س) أَولى منه - وإن كان فيه الشذوذ - لأنَّ الاستعمال جرى على /أن [٨: ٢٠١/أ] تكون وِجْهة بمعنى التوجُّه(٥)، وجِهة مكانًا، قال (س)(٢): (وقد أَتَمُّوا - وهو يعني في المصدر - فقالوا: وِجْهةٌ، في جِهة)، أي: فيما كان قياسه جِهة، فدلَّ على أنه يريد (وقد أَتَمُّوا في المصدر) قولُه بعد(٢): (فأما في الأسماء فتثبت)، فلو كانت وِجْهة عنده اسمًا لأتى بهذا في هذا الفصل الثاني، ولم يأتِ بها في الفصل الأول مع المصادر)).

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل: القسم الثاني ص ٩٧٩ [رسالة].

(٢) الكتاب ٤: ٣٣٧.

(٣) لدة الإنسان: المساويه في السن.

(٤) في الكتاب وابن الضائع: لِدَة.

(٥) في المخطوطات: التوجيه، والتصويب من التكملة ص ٢٤٦.

هكذا قال الأستاذ أبو علي، ثم خالَفَ قوله هذا، فقال: ((قولُه (وقد أَتمُّوا، فقالوا: وِجْهةٌ، في جِهة) يعني: وقد أَتمُّوا في الاسم)). قال: ((ألا تراه قال: (في جِهة)، وجِهَةٌ لا تُعرف إلا اسمًا)). قال: ((فأمّا قوله بعدُ: (فأمّا في الأسماء فتثبت، قالوا: وِلْدة) فإنه تكرير أتى به بعد تعليل سقوط الواو في المصدر)) انتهى.

والذي يظهر لي أنَّ وِجْهةً هو اسم لا مصدر، وأنَّ جِهة كذلك، وشَّذ مجيئه بغير الواو حملًا على المصدر. ويدلُّ على ذلك كونهم لم يقولوا :وَجَهَ يَجِهُ، ولا تُحذف الواو من المصدر إلا حملًا على الفعل، وإذا لم يكن فعلٌ فلا حذف في المصدر، فمجيء جِهة هو شاذٌّ؛ فكان القياس إثبات الواو. ومَن زعمَ أنَّ جِهة مصدر قال: هو مصدر لفعلٍ مقدَّر لم يُنطَق به.

وقولُه **معوضًا منها هاءُ تأنيث** يعني[1] أنَّ الواو لَمّا حُذفت من المصدر عُوِّضَ منها هاء تأنيث، ولذلك لا يجتمعان. والعِوَض هنا جاء في الآخر لأنَّ المحذوف كان من الأول، وعكسُه اسْمٌ واسْتٌ، لَمّا حَذفوا من آخره عَوَّضوا من أوله، وقد يكون[2] التعويض مكان المعوَّض كما قالوا: يا أَبَتِ، فالتاءُ عوض من ياء المتكلم، وقد يكون التعويض من حرف ليس أولًا ولا آخرًا، فيُعَوَّض منه حرف آخر، نحو قولهم: زَنادِقةٌ، في زَناديق.

هذا التعويض الذي في عِدَةٍ هو على جهة اللزوم، وحكى أبو علي في (أماليه)[3]: وتَرْتُه[4] أَتِرُه وَتْرًا ووِتْرةً بكسر الواو. وقال الجَرميُّ في تأليفه: ((إنَّ مِن العرب مَنْ يُخرجه على الأصل، فيقول: وِعْدة ووِثْبة)) انتهى. ولم يرد منه إلا اليسير، فهو شاذٌّ.

---

(١) يعني ... عوض منها هاء تأنيث: سقط من ت.

(٢) وقد يكون ... من ياء المتكلم: سقط من ك.

(٣) الذي في أمالي القالي ١: ١٣، ٢٣٥: وتَرْتُه فأنا أَتِرُه وَتْرًا وتِرَةً.

(٤) وترته: ظلمته، وأصبته بمكروه، وقتلت حميمه، وأصبته بوَتْر، والوَتر: الحقد، والثأر.

وقد ذكرنا في آخر (باب مصادر غير الثلاثي)(١) أنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنه تسقط الهاء لأجل الإضافة، وأنشدوا على ذلك(٢):

.... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمرِ الذي وَعَدُوا

وتكلَّمنا عليه هناك بما أَغنى عن إعادته.

وقولُه **ورُبَّما فُتحت عينه لفتحها في المضارع** مثالُه ضَعَةٌ ودَعَةٌ وسَعَةٌ وزَعَةٌ، مضارعها يَضَعُ ويَدَعُ ويَسَعُ ويَزَعُ. ويعني بقوله **عينُه** أي: عين ما حُذفت منه الواو **لفتحها في المضارع** الذي حُذفت منه الواو أيضًا.

ص: ورُبَّما فُعِلَ هذا بمصدرِ فَعُلَ، وشذَّ في الصِّلة صُلة. ورُبَّما أُعِلَّ بذا الإعلالِ أسماءٌ كرِقَةٍ، وصفاتٌ كلِدَةٍ(٣). ولا حَظَّ للياء في هذا الإعلال إلا ما شَذَّ من قول بعضهم: يَئِسُ، ولا ليَفْعُلُ إلا ما شَذَّ من يَجُدُ، ولا ليُفعَلُ إلا ما شَذَّ من يُذَرُ ويُدَعُ في لغة، ولا لاسمٍ تقع فيه الواو موقعها من يَعِدُ، بل يقال في مثلِ يَقْطِينٍ من وَعَدَ: يَوْعِيْدٌ.

ش: قولُه **بمصدرِ فَعُلَ** مثالُه وَضُعَ الرجل ضَعَةً(٤)، ووَقُحَ قَحَةً(٥)، حكى ذلك أبو الحسن.

[٨: ٢٠١/ب] وقولُه **وشذَّ في الصِّلة صُلَةٌ** يعني بضمِّ الصاد، وكان القياس /إذ بناه على فُعْلة بضم الفاء أن يقال: وُصْلَةٌ، لكنه لَمَّا كان قد حُذفت الواو حين بَنَوه على فِعْلة فقالوا: صِلة، أَجْرَوا فُعْلَةً مُجرى فِعْلة على جهة الشذوذ.

---

(١) تقدم في ١٤: ٢٤٦، وتقدم قبل هذا في ١٢: ١٦ - ١٨.

(٢) تقدم البيت في ١٢: ١٧، ١٤: ٢٤٦، ٢٦٣.

(٣) ل: كلزة.

(٤) الكتاب ٤: ٣٢، ٣٣ والأصول ٣: ١٠٠ وشرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٠٠، ١٠١ والتعليقة ٤: ١٢٦ بلا نسبة.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٥: ١٠٠ بلا نسبة.

وقولُه **أسماءٌ كَرِقَةٍ** كان القياس أن لا تُحذف الواو، فكان يقال: وِرْقَةٌ، كما قالوا: وِجْهَةٌ، على أحد الوجهين؛ لأنَّ الرِّقة ليس لها فعلٌ حُذف منه الواو، فالعلةُ الموجبة لحذف الواو في عِدَةٍ مفقودة في هذا. ومثلُ رِقَةٍ في الشذوذ من الأسماء جِهَةٌ، فقد ذكر أنه ظرف بمعنى المكان المتوجَّه إليه. وفي قوله **أسماءٌ** يحتاج إلى أقل ما ينطلق عليه الجمع، وهو أن توجد أسماء غير مصادر قد حُذفت منها فاءاتها وهي واو.

وقولُه **وصفاتٌ كلِدَةٍ** لِدَةٌ عنده صفة لا مصدر، فكان قياسها أن لا تُحذف الواو، فكان يقال: وِلْدَةٌ، وذلك أنك تقول: مررت برجلٍ لِدَتِك، إذا كان قد وُلد معك في زمان واحد.

ويحتمل أن يكون لِدَةٌ مصدرًا في الأصل، ووُصف به، فلا يكون حذفُ الواو منه شاذًّا كما زعم المصنف. ويُقَوِّي هذا الاحتمالَ أنَّ (س) نفى أن يكون شيء من الثلاثيِّ الذي حُذف منه حرف وأنِثَ بالهاء صفة، قال (س)[1]: «وما لحقته الهاء من الحرفين أقلُّ مما فيه الهاء من الثلاثة؛ لأنَّ ما جاء على حرفين ليس بشيء مع ما جاء على ثلاثة، وذلك قُلَةٌ[2]، وثُبَةٌ[3]، ولِثَةٌ، وشِيَةٌ[4]، ورِقَةٌ[5]، وعِدَةٌ، وما أشبه ذلك. ولا تُبنى على حرفين صفة حيث قَلَّ في الاسم، وهو الأول الأَمْكَن» انتهى كلام (س). فهذا نصٌّ على أنَّ مثل لِدَةٍ لا يكون صفة، وإذا لم يكن لِدَةٌ صفة فكيف يَصِحُّ[6] قول المصنف **وصفاتٌ كَلِدَةٍ**، وهو يحتاج إلى إبداء مدلول صفات، وهو في

(١) الكتاب ٤: ٢٢٠.

(٢) القلة: عود يجعل في وسطه حبل ويدفن ويجعل للحبل كِفّة فيها عيدان، فإذا وطئ الظبي عليها عضَّت على أطراف أكارعه.

(٣) الثبة: الجماعة من الناس.

(٤) الشية: كل لون يخالف معظم لون الفرس.

(٥) الرقة: الفضة والدراهم المضروبة منها.

(٦) يصح ... وإذا لم يوجد: سقط من ك.

أقلّ الجمع ثلاثة، وإذا لم يوجد فكيف يوجد أكثر منه؟ وقال[١] (س)[٢]: ((وقالوا: لِدَةٌ، كما حذفوا عِدَةً)).

قال الأستاذ أبو علي: وقالوا: لِدَةٌ، بحذف الواو على أن جعلوها مصدرًا مخبَرًا به عن الاسم إرادةً للمبالغة بمنزلة سَيْرٍ في قولهم: ما أنتَ إلا سيرٌ، وأصلُه: ذو زمانِ لِدَةٍ، فحُذفت ذو، وأُنيب زمان منابها، ثم حُذف زمان، وأُنيب لِدَةٌ منابه. ويُقَوّي هذا أنَّ غرض المتكلم به أن يقول: هذا تِرْبُ هذا لا فترة بينهما، وأن يبالغ في هذا، والمصادرُ كثيرًا ما يقع الإخبار بها عند إرادة المبالغة، وإنَّ حذف الواو فيها على هذا القول غيرُ شاذٍّ، وعلى أن تكون اسمًا غيرَ مصدر شاذٌّ.

وقولُه **إلا ما شَذَّ مِن قول بعضهم: يَئِسُ** يعني أنَّ الياء لا تُحذف لوقوعها بين ياء وكسرة، بل تثبت نحو قولهم: يَسَرَ الرجلُ يَيْسِرُ، قال عَلْقَمة[٣]:

لـو يَيْسِـرُونَ بِخَيْـلٍ قـد يَسَـرْتُ بهـا ... وكُـلُّ مـا يَسَـرَ الأَقْـوامُ مَغْـرُومُ

وكذلك يَعَرَتِ الشاةُ[٤] تَيْعِرُ وتَيْعَرُ، ويَدَيْتُ الرجلَ[٥]، وعمرٌو يَيْدِيه. فظاهر كلام المصنف أنه لم يَشِذّ من ذلك إلا يَئِسُ[٦]؛ لأنه أتى به بعد النفي المحصور ما بعده بإلا، وقد سُمعت لفظة أخرى، وهي يَبِسُ[٧]، وكلاهما مضارع يَبِسَ ويَئِسَ، وأصلُهما يَيْبِسُ ويَيْئِسُ، فحُذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة كما حُذفت الواو

---

(١) في تمهيد القواعد ١٠: ٥١٩٦ عن التذييل: ((وقد قال)).

(٢) الكتاب ٤: ٣٣٧. وقال س ... غير مصدر شاذ: سقط من ح.

(٣) الديوان ص ٧٧ والمفضليات ص ٤٠٣ [المفضلية ١٢٠]. لو ييسرون بخيل: لو ذبحوا خيلًا وقامروا بها ليسرت بها. ومغروم: إذا خرج عليه شيء غرمه عن طيب نفس.

(٤) يعرت الشاة: صاحت.

(٥) يديت الرجل: ضربت يده.

(٦) الكتاب ٤: ٥٤، ٣٣٩. وفي المسائل الحلبيات ص ١٢٩ أنَّ سيبويه حكى: يَسِرُ.

(٧) الممتع ٢: ٤٣٧ وفيه يَئِسُ أيضًا.

لوقوعها بين ياء وكسرة لِشَبَهِها بها في أنهما حرفا علّة وقد وقعا بين ياء وكسرة. وإنما كان حذفُ الياء في هذا شاذًّا لأنَّ الياء أخفُّ من الواو.

[٨: ٢٠٢/أ] وقولُه /**ولا لِيَفْعُلُ إلا**[١] **ما شَذَّ مِن يَجُدُ** قد تقدَّم الكلام[٢] على هذه اللفظة، وضمُّ الجيم لغة عامريّة.

وقولُه **ولا لِيُفْعَلُ إلا ما شذَّ من يُذَرُ ويُدَعُ في لغة** يعني أنَّ اللغة القياسية أن يقال: يُوْذَرُ ويُوْدَعُ؛ لأنَّ الواو لم تقع بين ياء وكسرة.

ووجهُ الشذوذ في هذا أنهم لم يَعتَدُّوا بالعارض، وهو كونه يُبْنَى لِما لم يُسَمّ فاعلُه، فحُمل يُذَرُ ويُدَعُ على يَذَرُ ويَدَعُ.

وحَسَّن ذلك أيضًا كون هذه الواو المحذوفة لم تظهر في شيء من تصاريف هذين الفعلين إلا على جهة الندور؛ ألا ترى أنهما لم يُنطَق لهما بفعل ماض فتظهر فيهما الواو، فلمّا كانت الواو لم تظهر في الماضي لفقدانه استغناءً عنه بـ(تَرَكَ)، ولا في اسمِ الفاعل منهما استغناءً عنه بـ(تارِكٍ)، ولا في اسمِ مفعول استغناءً عنه بـ(مَتْروكٍ)، ولا في مصدرٍ استغناءً عنه بـ(التَّرْك)، أُجري المضارع المبنيُّ للمفعول مجراها في ترك الواو في هذه اللغة، واللغةُ الجيدة الفصيحة الجارية على القياس أن يقال: يُوْذَرُ ويُوْدَعُ، فيُؤتى بالواو لفقد العلة الموجبة لحذفها، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، ويكون ذلك اعتدادًا بالعارض كما قالوا: يُوْعَدُ ويُوْزَنُ، وليس كما قالوا في سايَرَ: سُوْيِرَ، ولم يُدغموا لأنَّ ذلك اعتدادٌ بالأصل وتركٌ للعارض[٣]، إذ هذه الواو هي الألف في سايَرَ انقلبت واوًا لضمَّةِ ما قبلها. وهذا كلُّه تفريعٌ على مذهبِ مَن جعل صيغة الفعل المبنيِّ للمفعول ليست أصلًا بل مُغَيَّرة من فعل الفاعل.

---

(١) إلا ما شذ ... ولا لِيُفْعَلُ: سقط من ت.

(٢) تقدم في ١٤: ١٣٨ - ١٣٩، ١٨: ٣٥٣.

(٣) ك: وترك للعارض وهذه الواو يعني الألف فيساير.

وإنما لم يقولوا يُعَدُ[١] ويُزَنُ فيُعتَدَّ بالأصل لا العارض لأنَّ كلَّ فعل ثلاثيٍّ مبنيٍّ للمفعول يأتي أبدًا على طريقة واحدة؛ وهي يُفْعَلُ بضم حرف المضارعة وفتح العين، ولا ينكسر ذلك في شيء منه، فأشبهَ مضارعَ فَعُلَ - بضمِّ العين - في لزومه طريقة واحدة، وهي يَفْعُلُ بضمِّ العين، فحمل عليه.

وقد ضُرب على قوله **ويُدَعُ في لغة** في نسخةٍ صُحِّحَتْ مع المصنف، وعليها خطُّه، فعلى هذه النسخة يكون يُدَعُ ليس بمسموع، ويكون يُذَرُ شاذًّا.

وقولُه **بل يُقال في مثل يَقْطِينٍ[٢] من وَعَدَ: يَوْعِيدٌ** إنما لم تُحذف الواو في نحو هذا - وإن كانت قد وقعت بين ياء وكسرة - لأنَّ الحذف إنما كان لاستثقالِ ذلك في ثقيل، وهو الفعل، فانضاف إلى الاستثقال ثِقَلُ المحلِّ الذي هي فيه، فناسَب الحذف، بخلاف يَوْعِيد، فإنه اسمٌ لا ثقلَ فيه، فلذلك لم يُحذف منه.

* * *

---

(١) ح: يوعد ويوزن.

(٢) اليقطين: شجرة تنبسط على وجه الأرض، ولا ترتفع لها ساق، وثمرها القَرْع.

ص: [فصل][1]

ومما اطَّرَدَ حذفُ همزةِ أَفْعَلَ مِن مضارعه واسمَيْ فاعِله ومفعولِه، ولا تثبت إلا في ضرورةٍ أو كلمة مُسْتَنْدَرة.

ش: مثالُ ذلك أُكْرِمُ، أصله أُؤَكْرِمُ كما قالوا أُدَحْرِجُ؛ لأنَّ حرف المضارعة إذا دخل فيما زاد على ثلاثة، وكان[2] في الماضي متحركًا، بقي على حركته، نحو يَتَغافَلُ ويَتَدَحْرَجُ ويَتَكَسَّرُ، وإن كان ساكنًا فلا يكون إلا بعد همزةِ وصل، فلا يحتاج إلى اجتلابها لأنَّ حركة حرف المضارعة أغنى عن المجيء بها؛ فتقول: يَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ ويَقْتَدِرُ، فكان قياس أَكْرَمَ إذا كان منه المضارع أن لا تُحذف همزته، فكان يقال: [٨: ٢٠٢/ب] يُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ونُؤَكْرِمُ ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم، لكنه /لَمّا كان إذا دخلتْ عليه همزة المتكلم اجتمع همزتان، وكان يصير أُؤَكْرِمُ، فاستُثْقِل ذلك، وحذفوا الهمزة الثانية، فقالوا: أُكْرِمُ، وحُمل عليه أخواته من الياء والتاء والنون واسم الفاعل واسم المفعول، فقالوا: يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ ومُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ.

وهمزةُ أَفْعَلَ زائدة، وأكثرُ ما تكون لمعنًى، كأن تكون للنقل أو للصيرورة أو للكثرة أو لغير ذلك من المعاني التي ذُكرت[3] في (باب أبنية الأفعال)؛ وهمزةُ المضارعة زائدة أيضًا، لكنها لا تزال تدلُّ على معنًى، فلما فَضَلَتْ بالتقدم ولزوم معنى التكلُّم أُبقيت، وحُذفت همزة أَفْعَلَ.

وقولُه **ولا تثبت إلا في ضرورة** مثالُ ذلك قول الراجز[4]:

---

(١) فصل: من التسهيل ص ٣١٣ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٩٧.

(٢) أي: وكان أوله في الماضي متحركًا.

(٣) ذكرت في ١٤: ١٥٢ - ١٥٧.

(٤) تقدم في ١٩: ٥٠.

فإنَّــــهُ أَهْـــلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَـــا

وأنشد (س)[1]:

وصـــالياتٍ كَكَمـــا يُـــؤَثْفَيْنْ

قال[2]: ((وإنما هي أَثْفَيْتُ)).

قال أبو سعيد[3]: ((ولا حجة فيه إن جعلنا الهمزة أصلية، فإنَّ أَثْفَيْتُ يكون: فَعْلَيْتُ، فيكون يُؤَثْفَى كيُسَلْقَى)) انتهى.

وقد[4] أجاز (س) أن تكون الهمزة في أُثْفِيَّة أصلية، وأن تكون زائدة، وحَكى ذلك عن الخليل، فقال[5]: ((هي فُعْلِيَّةٌ فيمن قال: أَثْفَيْتُ، وأُفْعُولةٌ فيمن قال: ثَفَّيْتُ)). فإذا جاء عنهم أَثْفَيتُ فينبغي أن يُحمل على أنه أَفْعَلْتُ لأنه أكثر من فَعْلَيْتُ. وقولُ (س) ((وإنما هي أَثْفَيْتُ)) يدلُّ على أنَّ تصريف أَثْفَيْتُ تصريفُ أَفْعَلْتُ لا تصريفُ فَعْلَيْتُ. ويدلُّ على ذلك تقديرهم كَكَما يُؤَثْفَيْن: كمِثل إثفائهنَّ[6]، فيظهر أنَّ كلامهم أَثْفَيْتُ القِدْرَ إثفاءً، وأنهم لم يقولوا أَثْفاة كما قالوا سَلْقاة[7].

وقد زعمَ أبو علي في (الإيضاح)[8] أنَّ أَثْفَيْتُ أَفْعَلْتُ كما زعم (س).

وقولُه **أو كلمةٍ مُسْتَنْدَرة** قالوا: أرضٌ مُؤَرْنِبة - بكسر النون - أي: كثيرة الأرانب. وقالوا: كساءٌ مُؤَرْنَبٌ: إذا خُلط صُوفه بوَبَر الأرانب، وقد تقدَّم ذكر

---

(١) تقدم في ١١: ٢٦١.

(٢) كذا في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٧، وفي الكتاب ٤: ٢٨٠: ((وإنما هي من أثفيت)).

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢: ٢٥٥ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٧.

(٤) الفقرة كلها في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٨٧.

(٥) الكتاب ٤: ٣٩٥.

(٦) تقدم هذا في ١١: ٢٦١.

(٧) سَلْقيته سَلْقاة: ألقيته على ظهره.

(٨) التكملة ص ٢١٥ - ٢١٦. وانظر قوله فيها مفصلًا في الإغفال ١: ١٠٩ - ١١١.

الخلاف[1] في أصالة همزة أَرْنَب أو زيادتها عند كلامنا على زيادة الهمزة، فأغنى عن إعادته. وأنشدوا[2]:

تَدَلَّتْ إلى حُصِّ الرُّؤوسِ ، كأنَّها ... كُراتُ غُلامٍ مِنْ كِساءٍ مُؤَرْنَبِ

أي: مُتَّخَذ من وَبَرِ الأرانب، وقيل[3]: فيه صُوَرُ الأرانب. ومما يقطع بزيادة همزة أَرْنَب قولُ العرب: كساءٌ مَرْنَبانيٌّ: إذا عُمل من أوبار الأرانب.

فلو قُلبت همزة أَفْعَلَ هاء أو عينًا لم تحذف للأمْن مِن التقاء الهمزتين؛ ومن ذلك قولهم: هَراقَ الماءَ يُهَريقُه فهو مُهَرِيق، والماء مُهَراق، وكذلك هَرَحْتُ الماشيةَ وتصاريفها، وعَبْهَلَ الإبلَ يُعَبْهِلُها فهو مُعَبْهِل، والإبلُ مُعَبْهَلة، أي: مهملة.

ص: ومِنَ اللازم حذفُ فاءاتِ خُذْ وكُلْ ومُرْ، وإنْ وَلِيَ مُرْ واوًا أو فاءً فالإثباتُ أجوَد. ولا يُقاسُ على هذه الأمثلة غيرُها إلا في ضرورة.

ش: أصلُ خُذْ وكُلْ ومُرْ: اأْخُذْ واأْمُرْ واأْكُلْ، فالهمزة الثانية هي فاء الفعل، والأولى همزة الوصل، فحُذفت فاء الكلمة، فانحذفت همزة الوصل لأنَّ ما بعد فاء الكلمة التي حُذفت متحرك، فلا حاجة إلى إقرار همزة الوصل. ولم يجعل (س)[4] لهذا الحذف /علَّةً سوى السماع المحض. [٨: ٢٠٣/أ]

وقد حكى أبو علي وابن جني[5]: أُوْخُذْ وأُوْكُلْ، على الأصل، إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالًا. انتهى. ونصَّ (س) في (باب عِدّة ما يكون عليه الكلم) على أنَّ

---

(١) تقدم في ١٩: ٥٠.

(٢) البيت لليلى الأخيلية. الديوان ص ٥٦ - وقافيته فيه مُرنَّب - والكتاب ٤: ٢٨٠ والمقتضب ٢: ٩٨ والمنصف ١: ١٩٢. تصف قطاة تدلت على فراخها. حصّ: لا ريش عليها.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٧٨ [ط. العلمية].

(٤) الكتاب ١: ٢٦٦.

(٥) سر صناعة الإعراب ١: ١١٢.

بعض العرب يُتِمُّ، فيقول: أُوكُلْ[١]، قال[١]: ((كما أنَّ بعضهم يقول في غَدٍ: غَدْوٌ)). وقال في (باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[٢]: ((ولا يحملهم إذ كانوا يثبتون، فيقولون في مُرْ: أُوْمُرْ أن يقولوا في خُذْ: أُوْخُذْ، وفي كُلْ: أُوْكُلْ)). يعني كثيرًا فصيحًا في لغتهم أجمعين أو أكثرهم أو متساويًا هو وخُذْ، بخلاف مُرْ، فإنَّ الإظهار كثير فصيح.

وإذا تقدَّم مُرْ واوٌ أو فاءٌ فالإثبات أجود، فتقول: وَأْمُرْ، فَأْمُرْ.

وثبتَ في بعض النسخ: ((**وخُذْ وكُلْ بالعكس**))[٣]، يعني أنَّ إثبات الهمزة في خُذْ وكُلْ إذا دخلَ عليهما[٤] الواوُ والفاء بعكس مُرْ أي: الحذف للهمزة أجود مع جواز الإثبات، فتقول: وأْخُذْ وأْكُلْ فأْخُذْ فَأْكُلْ، والأجودُ الحذف.

وقولُه **إلا في ضرورة** وذلك نحو قول الشاعر[٥]:

تِ لي آلَ زيد ، وانْدُهُمْ لي جَماعةً وسَلْ آلَ زيدٍ : أيُّ شيءٍ يَضيرُها

يريد: ائتِ لي آلَ زيد.

ولا يجوز في مثل أَلَتَ[٦] لِتْ إلا إن كان في ضرورة كما ذكر المصنف؛ بل تقول: إذا اجتمعت الهمزتان فإبدال الثانية على حسب حركة الأولى، فتقول في مضارع المتكلم من أَجَرَ وأَسَرَ: آجُرُ وآسِرُ، وفي الأمر: اوجُرْ وايْسِرْ على حد أُوْتِي وإيمان.

---

(١) الكتاب ٤: ٢١٩.

(٢) الكتاب ١: ٢٦٦.

(٣) هو في التسهيل ص ٣١٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥١٩٨.

(٤) ح: عليها.

(٥) تقدم البيت في ١٦: ١٦.

(٦) ألته حقَّه: نقصه. وألته أيضًا: حبسه عن وجهه وصرفه.

وكذلك المضعَّف في لغة الحجازيين[1] من أَزَّ وأَنَّ، قلت: أُوْزُزْ وائِنِنْ، أصله: أُؤْزُزْ وإئْنِنْ، فلو كرَّرت الأمر قلتَ[2]: أُوْزُزْ وُزُزْ، واوْزِزِ يْزِزْ على حدِّ: اُدْخُلُ ادْخُلْ، وادْخُلِ ادْخُلْ.

وذكر أبو علي[1] أنَّ مِن أهل الحجاز مَن يحقق الهمزة كبني تميم، يعني أنه لا يَفُكُّ المضاعف، فلا يحتاج إلى همزة وصل، فيلزم عليها الإبدال للهمزة التي هي فاء الكلمة، فيقول: أُزّ.

وزعمَ ابن دُرُسْتُوَيْهِ وابن كَيْسان أنَّ أهل الحجاز يَرجعون هنا إلى لغة بني تميم لأجل التقاء الهمزتين مع التضعيف. وكأنهم جعلوا المحققة كالمخففة، أو جعلوا ثقل التقدير كالمنطوق به، فلم يجمعوا بين ثقلين. وقد يكون من جعل العارض كاللازم.

قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: «وقد قال بعضهم: أُوْمُرْ، وكأنَّ الأظهر أنَّ بعض أهل الحجاز يفعلون هذا لِما يؤدي إليه من اجتماع الهمزتين تقديرًا؛ ألا ترى كيف قال جميع العرب: خُذْ وكُلْ، ولم يقولوا: أُوْخُذْ، ولا أُوْكُلْ، لهذا إلا ما شَذَّ. وقال بعضهم: مُرْ، ولم يقل: أُوْمُرْ».

ص: ومِنَ اللازم حذفُ عينِ فَيْعَلُولةٍ كَبَيْنُونة، وليس أصله فُعْلُولةً، ففُتِحتْ فاؤه لِتَسلمَ الياء، خلافًا للكوفيين.

ويُحفَظ هذا الحذفُ في عينِ فَيْعَلانٍ وفَيْعِلٍ وفَيْعِلةٍ وفاعِلٍ. ورُبَّما حُذف ألف فاعِلٍ مضاعَفًا. والرَّدُّ إلى أصلين أَولَى مِنِ ادِّعاءِ شُذوذِ حذفٍ أو إبدال.

ش: قولُه **عينِ فَيْعَلُولة** أعمُّ من أن تكون واوًا نحو قَيْدُودة، أو ياء نحو طَيْرُورة، [٨: ٢٠٣/ب] الأصلُ قَيْوَدُودةٌ وطَيْيَرورةٌ، ففي المسألة الأولى اجتمع ياء وواو، /وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء فيها. وفي المسألة الثانية أُدغمت الياء

---

(١) التكملة ص ٢٥٠.

(٢) في المخطوطات: فقلت. والتصويب من الارتشاف ١: ٢٤٤.

المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة؛ فصارا قَيَّدُودةً وطَيَّرُورةً، ثم حُذفت عين الكلمة على جهة اللزوم، فصارا قَيْدُودةً وطَيْرُورةً، وصار الوزن فَيْلُولة، وقد تقدَّم الكلام[1] على هذه المسألة مُشْبَعًا في الفروع التي ذكرناها في (فصل إبدال الواو الملاقية ياءً ياءً)، فأَغنى عن إعادته هنا.

وقولُه **خلافًا للكوفيين** قد تقدَّم[2] أنَّ ذلك مذهبُ الفراءِ، وما استَدلَّ به، وما رُدَّ به عليه.

وقولُه **ويُحفَظ هذا الحذف في عينِ فَيْعَلانٍ** مثالُ ذلك رَيْحانٌ، أصلُه رَيْوَحانٌ؛ لأنَّ أصوله (رَوَحَ)، فاجتمعت الياء والواو، وسَبقت إحداهما بالسكون، فأُدغمت الياء الزائدة في الواو التي هي عين الكلمة، فصار رَيِّحان، ثم حُذفت الواو التي هي عين الكلمة، فقالوا: رَيْحانٌ، فوزنه من الفعل فَيْلانٌ.

وقد أجاز أبو الفتح[3] في شَيْبان حين تكلم عليه في قول الشاعر[4]:

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبِلِي بنو اللَّقيطةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانا

أن يكون من هذا الباب، فيكون مشتقًّا من الشَّوب، ويكون أصله شَيْوَبان من شاب يَشُوب، فعُمل به ما عُمل برَيْحان. وأن يكون فَعْلانًا من مادة الشَّيْب، فلا يكون من هذا الباب.

وإنما جعل المصنف هذا في باب المحفوظ لأنه لا يَطرد فيه الحذف؛ ألا ترى أنه لا يقال في تَيَّحان ولا هَيَّبان: تَيْحان ولا هَيْبان، والتَّيَّحانُ هو الكثير الكلام العجول، والهَيَّبان هو الجبان. وقد تقدَّم الكلام[5] في الأوزان فيما زيدَ فيه ثلاث زوائد والخلافُ فيه.

---

(١) تقدم في ١٩: ٣٤٩ - ٣٥٠.
(٢) تقدم في ١٩: ٣٥٠.
(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٨.
(٤) هو قُريط بن أُنيف أو أبو الغول الطُّهَويّ. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٨.
(٥) تقدم في ١٨: ٢٦٢ - ٢٦٣.

وقولُه **وفَيْعِلٍ وفَيْعِلةٍ** مثالُ ذلك سَيِّدٌ وسَيِّدة ولَيِّن ولَيِّنة، وزنُهما فَيْعِلٌ وفَيْعِلة، الأصل سَيْوِدٌ وسَيْوِدةٌ، فأُدغم، ثم خُفِّفَ بحذف عينه.

وجعل المصنف هذا الحذف محفوظًا، وقد قدَّمنا الكلام(١) على هذه المسألة مُشْبَعًا في (فصل إبدال الواو ياء لملاقاة الياء)، وذكرنا هناك أنَّ التخفيف في مثل هذا مقيسٌ لا محفوظ، وذكرنا خلاف أبي علي في منعه القياس في ذوات الياء، وذكرنا الخلاف أيضًا في وزنه، فعَدُّ المصنف أنَّ حذفَ عين مثل سَيِّدٍ ولَيِّنٍ محفوظ ليس موافقًا لِما قاله الناس.

أمّا في ذوات الواو فلا نعلم خلافًا في اقتياسه، وأمّا في ذوات الياء ففيه خلافُ أبي علي، زعمَ(٢) أنه لا يقال في بَيِّنٍ: بَيْنٌ، وهو مرجوح. والمصنف وافقَ أبا علي في ذوات الياء، وخالفَ الناسَ في ذوات الواو، وزعمَ أنَّ حذف عينِ مثل هذا محفوظ لا مقيس، وفي محفوظي ان الاصمعي حكى ان العرب تخفف مثل هدا كله، ولم يَفصل بين ذوات الواو وذوات الياء، بل سَرَدَ مُثُلًا من هذا ومن هذا، قال: ((إلا جَيِّدًا، فلم أسمع أحدًا من العرب يخفِّفه)) انتهى. هذا على أنه من ذوات الواو.

وقولُه **وفاعِلٍ** مثالُ ذلك هارٍ وشاكٍ، أصْلُهما أن يقال: هائرٌ وشائكٌ.
[٨: ٢٠٤/أ] /وللعرب في هذا لغتان:

إحداهما: القلب، وذلك أنه إذا أُجري مجرى المنقوص في الإعراب فيكون إذ ذاك الإعراب مقدرًا في الرفع والجر؛ وظاهرًا في النصب، فتقول: هذا شاكٍ، ومررتُ بشاكٍ، ورأيت شاكيًا يا هذا، فكان أصله أولًا: هاوِرٌ وشاوِكٌ؛ لأنه مشتقٌّ من هارَ يَهُور، ومن الشَّوْكة، ثم قُلب، فصار: هارِوٌ وشاكِوٌ، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فصار: شاكِيٌ وهارِيٌ، ثم استُثقلت الضمة في الياء فحُذفت، والتقى ساكنان:

---

(١) تقدم في ١٩: ٣٤٤ - ٣٤٩.

(٢) في المخطوطات: وزعم.

الياء والتنوين، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فعُمل به ما عُمل بِغازٍ، وصار وزنه إذ ذاك: فالِعٌ، مقلوبًا من فاعِلٍ، قال الشاعر(١):

فَتَعَرَّفُــوني ، إنَّــني أنا ذاكُــمُ   شـاكٍ سِـلاحي في الحـوادِثِ مُعْلِـمُ

وهذا القلب لا يطَّرد، فلا يقال في مثل قائمٍ وبائعٍ: قامٍ ولا باعٍ.

واللغة الأخرى: الحذفُ لعين الكلمة، فيصير الإعراب في لام الكلمة، فتقول: هذا شاكٌ، ورأيت شاكًا، ومررت بشاكٍ. وهذا الحذف أيضًا لا ينقاس، فلا يقال في مثل قائمٍ وبائعٍ: قامٌ ولا باعٌ. ولكنَّ الحذف في شاكٍ ولاثٍ وهارٍ أكثر من القلب.

ويحتمل قوله تعالى ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾(٢) أن يكون فيه مقلوبًا وأن يكون محذوفًا لأنه وقع صفة لمجرور، والراءُ مكسورة، فلا يُعلم أنها كسرةُ إعراب فيكون محذوفًا، أو كسرةٌ لا لإعراب فيكون مقلوبًا، ولكنَّ الحذف أكثر، قاله (س)، قال(٣): ((وأكثر العرب يقول: شاكٌ ولاثٌ))، يعني يحذف العين.

ورأيت في (كتاب العين)(٤) أنَّ بعضهم ذهب إلى أنَّ شاك إذا كان الإعراب في كافه كان من باب ما حُذفت منه اللام لا العين؛ وأنه كان أصله شاكِك، فحذفت لامُه، وصار الإعراب في عينه، وأنه مشتقٌّ من الشِّكّة(٥)، فأصولُه (ش ك ك) لا (ش و ك)، وذلك محتمل.

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري في الكتاب ٣: ٤٦٦، ٤: ٣٧٨ والأصمعيات ص ١٢٨ [الأصمعية ٣٩] وبلا نسبة في المنصف ٢: ٥٣، ٣: ٦٦ وغيره. شاك: تامّ السلاح أو حادّه. والمعلم: الذي شهر نفسه في الحرب بعلامة يعرف بها إدلالًا بجرأته.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة التوبة.

(٣) الكتاب ٤: ٣٧٨.

(٤) العين ٥: ٢٧٠، قال: ((فحذفت الكاف الأخيره، وتُركت الأولى على حالها مكسورة)).

(٥) الشكة: ما يلبس من السلاح.

ولو ذهب ذاهبٌ في مثل شاكٍ ولاثٍ وهارٍ إذا أُعرب إعراب غير المنقوص إلى أنَّ الألف التي فيه ليست ألفَ فاعِلٍ؛ بل هي عين الكلمة، وأنها منقلبة عن واو، وأصله: شَوِكٌ وهَوِرٌ ولَوِثٌ، ثم قَلبوا كما قَلبوا في رجلٍ مالٍ أي: مَوِلٍ، لكان وجهًا، ولكني لم أر أحدًا ذهب إليه، وهو أسهل من ادِّعاء الحذف.

على أنَّ المصنف قد قال في بعض كتبه[1] بأنه «يمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما - يعني هارٍ وشاكٍ - إنما هو الألف الزائدة؛ كما حُذفت في فاعِلٍ المضعف كقولهم في رابٍّ[2] وبارٍّ وسارٍّ وقارٍّ[3]: رَبٌّ وسَرٌّ وبَرٌّ وقَرٌّ». والفرقُ بين هذا القول وقولنا[4] أنَّ في هذا القول أنه يُبنى على فاعِلٍ، وحُذفت الألف الزائدة، وفي قولنا بُني على فَعِلٍ، فاعتلَّت العين بقلبها ألفًا على القياس، ولا حذْف.

فأما إذا أُعرب إعراب غازٍ فلا يُمكن فيه إلا القلب، وقد حملهم الاعتناء بظهور الإعراب على أن عكسوا هذا القلب، فجعلوا حرف /الإعراب الذي هو حرف العلة [٨: ٢٠٤/ب] متقدمًا، وجعلوا الحرف الصحيح متأخرًا، قالوا في تَراقٍ جمع تَرْقُوة[5]: تَرائقُ.

وقولُه **ورُبَّما حُذف ألفُ فاعِلٍ مضاعَفًا** مثالُ ذلك رَبٌّ وبَرٌّ، الأصل رابٌّ وبارٌّ: اسم فاعل من رَبَّ وبَرَّ.

وقولُه **والرَّدُّ إلى أصلين أَولَى مِن ادِّعاءِ شُذوذِ حذفٍ أو إبدال** مثالُ ذلك قولُ العرب: دَمِثٌ ودِمَثْرٌ، وسَبِطٌ وسِبَطْرٌ، وهِنْديّ وهِنْدِكيّ، فهذه ألفاظ بمعنًى واحد. وتَعارَض أمران:

---

(١) إيجاز التعريف ص ١٧٠.

(٢) رجل رابّ وربٌّ: كافل لولد امرأته من غيره.

(٣) يوم قارّ وقَرٌّ: بارد.

(٤) ح: والفرق بين هذين القولين.

(٥) هما ترقوتان، وهما العظمان الدقيقان المشرفان بين ثُغرة النحر والعاتق، تكونان للناس وغيرهم.

أحدهما: أن يكونا أصلين، فيكون تركيب دَمِث (د م ث)، وتركيب دِمَثْر (د م ث ر)، ويصير هذا من باب الترادف، فيكونان أصلين.

والأمر الآخر: أن تقول حُذفت الراء من دَمِثٍ شذوذًا؛ إذ لا يمكن أن يُدَّعى أنَّ الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة، فكان ادِّعاء الأصالة في كلٍّ من الكلمتين أَولى من ادِّعاء أنَّ أصلهما واحد، وأنه حُذفت لام الكلمة شذوذًا، وأنهما لفظ واحد.

فإن قلتَ: إذا جعلتهما أصلين كان في ذلك دعوى الترادف، وهو على خلاف الأصل، وإذا ادَّعيت أنهما أصل واحد كان في ذلك دعوى الحذف، وهو أيضًا على خلاف الأصل، فَبِمَ يُرَجَّح أحد الوجهين على الآخر؟

قلتُ: بابُ الترادف أكثرُ من باب الحذف لا لعلَّة، فكان ادِّعاؤه أَولى. هذا ما يمكن أن يُدَّعى فيه شذوذ الحذف.

وأمّا ما يمكن فيه دعوى شذوذ الإبدال فمثالُه قولهم: مَدَحَ ومَدَهَ، فالأَولى أن يقال إنهما أصلان؛ لأنَّ كلًّا منهما جاءت تصاريفه عليه، فقالوا: مادِحٌ، وقالوا: مادِهٌ، وكذلك بقية التصاريف، ولا يقال إنَّ الهاء بدل من الحاء على جهة الشذوذ؛ لأنَّ الهاء - وإن كانت مما تُبدل - لم يَثبت إبدالها من الحاء، وإن كان قد ذهب إلى ذلك من لا يحقِّق في علم العربية، بل يغلب عليه علم اللغة، وهو أبو عبد الله الحسين ابن خالَوَيْهِ، قال: وتُبدل من الحاء هاء، قالوا: القارِهُ والمارِهُ والبارِهُ والطارِهُ، يريد: القارِح والمارِح والبارِح والطارِح. وذكرَ ذلك فيما جاء على هذا الوزن مما آخرُه راء وهاء، وقد نظمهما أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي[(١)]، فقال[(٢)]:

---

(١) نحوي لغوي شاعر مقرئ محدِّث حافظ. ولد ببغداد سنة ٥٢٠هـ، وأقام بدمشق، تلميذ ابن الشجري وابن الخشّاب، وشيخ علم الدين السخاوي. له حواشٍ على ديوان المتنبي. توفي سنة ٦١٣هـ. بغية الوعاة ١: ٥٧٠ - ٥٧٣.

(٢) الأبيات في بغية الوعاة ١: ٥٧٢.

يا سيفَ دينِ اللهِ عِشْ سالِمًا　　فالدِّينُ ما عِشْتَ لـه بارِهْ
ودُمْ لأهلِ العِلْمِ ما دامتِ الدْ　　دُنْيا ، فأنتَ العالِمُ الدارِهْ
إنَّ الذي يَسمو إلى نَيْلِ ما　　شَيَّدْتَ مِنْ أُكْرومةٍ وارِهْ
كم لكَ عند الرُّوم مِن وَقعةٍ　　ذِكرُكَ في الدنيا بها جارِهْ
عَفَفْتَ إلا عن نُفوسٍ لهم　　أنتَ إليها أبدًا شارِهْ
[٨: ٢٠٥/أ] /وكم لهم من مُقْلةٍ طَرْفُها　　لِلذُّلِّ مِن أَدْمُعِهِ مارِهْ
أنتَ بإذلالِ العِدا حيثُما　　كانوا وإعزازِ الهدى غارِهْ
كم تَشتكي الخيلُ إليكَ السُّرَى　　هل أنت بالرِّفْقِ لها آرِهْ
أَنْحَلْتَها بالغزو حتى اسْتَوَى　　في الأَيْنِ منها الجَذْعُ والقارِهْ
هذي قَوافي الخالَوَيْهِيّ لا　　يَطرَحُ منها لَفظةً طارِهْ
أَلَّفَها الكِنْديُّ طَوْعًا ، ولن　　يَستَوي الطائعُ والكارِهْ
والخِلْعةُ الحسناءُ حَقِّي على　　ما قُلْتُهُ والْمَرْكَبُ الفارِهْ

انتهت أبيات الكندي، ونحن نشرحُ قوافيَها لِتَتِمَّ بذلك الفائدة وإن كان ذلك ليس من علم النحو.

فقولُه بارِهِ أي: مُتَرَجْرِجٌ نَعْمة، وهو فاعِلٌ من قولهم: بَرَهْرَهةٌ[١]. والدارِهُ: فاعِلٌ من الْمِدْرَه[٢]، وهو أيضًا البرّاق من الدَّرَهْرَهة[٣]. والوارِهُ: فاعِلٌ من الأَوْرَهِ والوَرْهاء، وهو الأحمق. والجارِهُ: الْمُعْلِن من الجَراهية، وهي العَلانية. والشارِهُ من الشَّرَه. والمارِهُ:

---

(١) البرهرهة: التي كأنها تُرعَد من الرطوبة.

(٢) المدره: السيد الشريف، وزعيم القوم.

(٣) الدرهرهة: الكوكبة الوقّادة بنورها تطلع من الأفق دارئة.

من الْمَرَهِ، وهو ترك الكُحل للعين. والغارِهُ: من غَرِهَ بالشيء بمعنى غَرِيَ، أي: التصق به، ذكره ابن دُريد في (الجمهرة)[1]. وآرِهٌ: فاعِلٌ من أَرَهَ بمعنى: أراح الشيءَ. والقارِهُ: القارح والجِلْد اليابس. والطارِهُ: الطارِح. والكارِهُ: من الكراهة، وهو أيضًا اللاطِمُ الكرهاءَ، والكَرْهاءُ هو الوجه. والفارِهُ: اسم فاعِل من فَرُهَ، وهو شاذٌّ[2]، وهو من صفات البغل والحمار لا من صفات الفَرَس، ولا يُلْتَفَت لوصفه الفرسَ بذلك لأنه لم يكن له بَصَرٌ بالخيل، والفارِهُ بمنزلة الفارِح.

ص: ويَجوزُ في لغةِ سُلَيْمٍ حَذفُ عينِ الفعلِ الماضي المضاعَفِ المتَّصلِ بتاء الضمير أو نونِه مَجعولةً حركتُها على الفاء وجوبًا إن سَكنتْ؛ وجوازًا إن تحرّكتْ ولم تَكن حركةُ العينِ فتحة. ورُبَّما فُعِلَ ذلك بالأمر والمضارِع.

ش: قد تعرَّض المصنف إلى هذه المسألة في آخر (باب التقاء الساكنين)[3] وكرَّرها هناك، وبسَطِ الكلام فيها هنا أكثر. ومثالُ اتصاله بتاء الضمير: ظَلْتُ، ومثال نونه ظَلْنَ.

وقولُه **ويجوز في لغة سُلَيْمٍ** يدلُّ على أنَّ ذلك ليس على جهة الوجوب، بل ذلك من باب الجائز. ويدلُّ قوله[4] في آخر (باب التقاء الساكنين) على أنَّ ذلك لغة سُلَيم، فاحتمل وجهين: أحدهما أنهم لا يُجيزون غيره، والآخر أنهم يُجيزون غيره.

وقولُه **حذفُ عين الفعل الماضي** أعمُّ من أن يكون ثلاثيًّا نحو ظَلَّ، أو أَزيدَ نحو أَحَسَّ وأَحَبَّ وانْحَطَّ.

---

(١) جمهرة اللغة ٢: ٧٨٣.

(٢) لأن اسم الفاعل من فَعُلَ يكون على فَعِيل.

(٣) تقدم هذا في ١٧: ١٢٤، ١٢٧ - ١٣٠.

(٤) قال هناك: ((والتزم غيرُ بكر الفك قبل تاء الضمير وأخويه، وحذْفُ أول المثلين عند ذلك لغةُ سُلَيْم)). ١٧: ١٢٤.

وقولُه **وجوبًا إن سَكنتْ** مثالُه أَحَسْتُ به، وأَحَبْتُه، أُلقِيتْ حركةُ السين والباء اللذَين كانا في أَحْسَسْتُ وأَحْبَبْتُ على الحاء التي كانت ساكنة وجوبًا؛ لأنه لا يمكن [٨: ٢٠٥/ب] الجمع بين ساكنين؛ لأنَّ فاء الكلمة /ساكن، ولام الكلمة ساكن.

وقولُه **وجوازًا إن تحرّكتْ** أي: إن تحركت الفاء فيجوز أن تبقى على حركتها، ويجوز أن تُحرَّك بحركة العين المحذوفة، فتقول: ظَلْتُ وظِلْتُ، ومَسْتُ ومِسْتُ.

وقولُه **ولم تَكن حركةُ العين فتحةً** لأنها إذا كانت فتحة فلا تُلقَى على ما قبلها؛ لأنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، نحو هَمْتُ في هَمَمْتُ، وانْحَطْتُ في انْحَطَطْتُ.

وإنما حُذفت عين الكلمة في هذا المضعف تشبيهًا لها بحرف العلة، فكما حذفوا في مثل أَطَلْتُ وأَطَلْنَ، وخِفْتُ وخِفْنَ، وانْقَدْتُ وانْقَدْنَ، حذفوا هنا، وذلك أنَّ الإدغام إعلال للكلمة؛ ألا ترى أنه يُغَيِّر وزنها لأنه يُذهب حركة العين لأجل الإدغام، كما ذهبت حركة حرف العلة لأجل القلب في أَطالَ وخافَ، فشُبِّهَتْ عين الكلمة في المضعَّف بعينها في المعتلّ، وكان ذلك في نوعٍ من المضعَّف وإن كان الحذف في المعتلّ لا يختصُّ بنوع من الأفعال؛ إذ هو يكون في ماضيه وأمره ومضارعه، فتقول: خِفْتُ وخَفْ ويَخَفْنَ وخَفْنَ؛ لأنَّ الشَّبَه بالشيء لا يَقوَى قُوَّتَه. وكان ذلك في النوع من المضعَّف الذي هو الماضي أكثرَ منه في الأمر والمضارع لأنهما جاريان عليه في الاعتلال والصحة، فكأنه هو الأصل في ذلك.

وقولُه **وربَّما فُعل ذلك بالأمر والمضارع** مثالُ الأمر ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1]، ومثالُ المضارع ما سمع الفراء[2] أنَّ بعضهم قال: يَنْحَطْنَ في يَنْحَطِطْنَ.

وما ذكره المصنف من حذف العين من المضعف وأنَّ ذلك لغة سُليم بالشروط التي ذكرها قد تعرَّض لشيء منه (س)؛ إلا أنه لم ينقل ذلك عن سُليم، قال (س)[3]:

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٤٢ قاله أعرابي من بني نُمير.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢١ - ٤٢٢.

((هذا باب ما شذَّ من المضاعف، فَشُبِّهَ بباب أَقَمْتُ، وليس بِمُتْلَئِبٍّ، وذلك قولهم أَحَسْتُ، يريدون أَحْسَسْتُ، وأَحَسْنَ يريدون أَحْسَسْنَ، وكذلك يُفعل بكلِّ بناء تُبنى اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شَبَّهوها بأَقَمْتُ لأنهم أسكنوا الأُولى، فلم تكن لتَثبت والآخرةُ ساكنة. فإذا قلتَ لم أُحِسَّ لم تحذف لأنَّ اللام في موضعٍ قد تَدخله الحركة، ولم يُبْنَ على سكون لا[1] تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها فيه)).

قال (س) بعد كلام[2]: ((ومثلُ ذلك قولك: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وأَلْقَوُا الحركة على الفاء كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلا شاذًّا. والأصلُ في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أَحْسَسْتُ، وظَلِلْتُ، ومَسِسْتُ)).

ثم قال (س) بعد كلام[2]: ((ولا نعلم شيئًا من المضاعف شَذَّ إلا هذه الأحرف)).

وقال في آخر أبواب (الكتاب) [2]: ((هذا بابُ ما كان شاذًّا مما خفَّفوا على ألسنتهم، وليس بمطَّرد)) ما نصُّه[3]: ((ومِنَ الشاذِّ قولُهم: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ، لَمَّا كثُر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فَعَلْتُ وفَعَلْنَ الذي هو غير مضاعف؛ فحَذفوا كما حَذفوا التاء من قولهم: يَسْتَطِيعُ، /فقالوا: يَسْطِيعُ حيث كثُرت، كراهية تحريك السين)) انتهى. فهذه نصوص [٨: ٢٠٦/أ]
من (س) تدلُّ على شذوذ هذا الحذف، وتدلُّ أيضًا على عدم اطِّراده.

وقد اختلف أصحابنا في هذا:

---

(١) في المخطوطات: لأنه. والتصويب من الكتاب ٤: ٤٢٢.

(٢) الكتاب ٤: ٤٢٢.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٢ - ٤٨٣.

فذهب الأستاذ أبو عليٍّ[1] إلى أنَّ ذلك مطَّرد في أمثال هذه الأفعال، وتعلَّق بلفظ (س) ((وكذلك يُفعل به في كلِّ بناء تُبنى اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة)).

وفي كلام (س) ما يردُّ هذا المذهب، وقد نصَّ على أنَّ ذلك ((ليس بمُتْلَئبٍّ))، ونصَّ على أنه ((لا يَعلم شيئًا من المضاعف شذَّ إلا هذه الأحرفَ)). وتأويل أبي علي أنَّ معناها ((إلا هذه الأحرفَ ونحوها من المضاعف)) تأويلٌ بعيد جدًّا.

وذهب غير الأستاذ أبي علي من أصحابنا كابن عصفور[2] وشيخنا أبي الحسن ابن الضائع[1] إلى أنَّ ذلك لا يطَّرد، وإنما معنى قول (س) ((وكذلك يُفعل به)) أي: بأَحَسَّ في كل بناء، أي: في كل صيغة من أَحَسَّ تُبنى اللام منه فيه على السكون، فتقول: أَحَسْتُ وأَحَسْنا وأَحَسْتُما وأَحَسْتُم وأَحَسْتُنَّ وأَحَسْتِ[3]؛ لأنه إنما مَثَّلَ بأَحَسْتُ وأَحَسْنَ وكذلك الأمر منه، فالضمير في (به) لا يعود على المضاعف بل إنما يعود على أَحَسْتُ، فهذا الذي حفظه (س) عن العرب.

وذكر المصنف أنَّ ذلك لغة لِسُلَيْم مطَّردة في المضاعف بالشروط التي ذكرها؛ ولعلَّ ذلك من نقل غير البصريين؛ لأنَّ إمام البصريين لم يَنقل ذلك عن سُلَيم، ولا ذكرَ اطِّراد ذلك، وإنما أَورد منه هذه الألفاظ النادرة، ونصَّ على شذوذها وعدم اطِّرادها. وكان ينبغي للمصنف أن ينقل مذهب (س) في المسألة، ثم يُتْبِعه بما يخالف ذلك إن كان عنده ما يخالفه، وقد تقدَّم لنا الكلام[4] على هذه المسألة في (باب التقاء الساكنين) في آخره، ولكنْ فيما تكلَّمنا به هنا مزيدُ فوائد، كما أنَّ في كلامنا هناك مزيدَ فوائد.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٣٤ [رسالة].

(٢) الممتع ٢: ٦٦١ والمقرب ٢: ١٥٨.

(٣) وأحست: سقط من ت، ح.

(٤) تقدم في ١٧: ١٢٧ - ١٣٠.

وأما قوله تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1] فإنه قُرئ بفتح القاف وكسرها، فمَن فتحها فهو من: قَرِرْتُ في المكان - بكسر العين - والمضارع أَقَرُّ، فلمّا أُمر منه فُعِلَ به ما فُعِلَ بِمَسِسْتُ مِن حذف عينه، وهي لغة صحيحة، أعني أنَّ فَعِلْتُ في قَرِرْتُ بكسر العين فصيحة، لا أعني حذف عين الكلمة. وقَرِرْتُ في المكان - بكسر العين - رواها بعض البغداديين[2]، فلا يُلتفَت إلى قولِ مَن أنكرها. والأفصحُ في هذه اللفظة قَرَرْتُ بفتح العين.

ومَن قرأ بالكسر فيحتمل وجهين[3]:

أحدهما: أن يكون من قَرَرْتُ أَقِرُّ بكسر القاف، فيكون كالأمر من باعَ، ويكون إذْ ذاك شاذًّا.

والثاني: أن يكون من الوَقار، يقال: وَقَرَ يَقِرُ، ولا شذوذ فيه إذْ ذاك، ولكن الأَولى أن يُحمل على قَرَرْتُ أَقِرُّ لأنَّ اتفاق القراءتين أولى.

ص: وبعضُ العرب يحذف همزة يَجِيءُ ويَسُوءُ، وإحدى ياءي يَسْتَحْيِي، ويُجريهن مُجرى يَفِي ويَشِي في الإعراب والبناء والإفراد وغيره.

ش: قولُه **وبعضُ العرب**[4] إشارةٌ إلى أنَّ أكثر العرب لا يحذف الهمزة، وذلك /أنَّ الهمزة هي لام الفعل، والأصلُ في لام الفعل أن لا تُحذف، سواء كانت حرف [٨: ٢٠٦/ب] علة أم حرفًا صحيحًا، إلا أنه إذا كان حرف علة ودخل عليه الجازم فله حكم، فقياسُ هذه الهمزة أن لا تحذف، تقول: جاء يجيءُ وساءَ يَسُوءُ، وداءَ يَداءُ[5]، وشاءَ يَشاءُ، لكنهم شذُّوا في حذفها من مضارع جاءَ وساءَ.

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. قرأ نافع وعاصم بفتح القاف، وقرأ بقية السبعة بكسرها. السبعة ص ٥٢١ - ٥٢٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٤٢ والحجة ٥: ٤٧٥.

(٣) الحجة ٥: ٤٧٥.

(٤) الكتاب ٣: ٥٥٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٩٢.

(٥) داء يداء: صار في جوفه الداء.

وقولُه **وإحدى ياءي يَسْتَحْيي** يعني إما التي هي لام الكلمة، وإما التي هي عين الكلمة:

أمّا حذف لام الكلمة فقياسًا على حذف همزة يَجيء ويَسُوء، ولأنَّ الأطراف محلُّ التغيير، فلمّا حذفَها بقي يَسْتَحْيِ كحاله مجزومًا، فنَقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء التي هي فاء الكلمة، وسَكنت الياء، فقال: يَسْتَحِي.

وأمّا حذفُ عين الكلمة فقيل: نَقل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء، فالتقى ساكنان: الياء التي هي عين، والياء التي هي لام، فحُذفت الأولى لالتقاء الساكنين.

فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يَسْتَفِعْ. وعلى التقدير الثاني يكون وزنها يَسْتَفِلْ. ويَسْتَحِي[١] لغة تميمية[٢]، وقد قرأ بها ابن مُحيصن[٣]، ورُويت عن ابن كثير[٤]. ويَسْتَحْيِي لغة الحجازيين[٢] وغيرهم من غير بني تميم.

وذكر (س) تعليل لغة تميم عن الخليل، قال[٥]: ((جعلوها كآي))، يريد[٦]: كان الواجب في آية أَيَاة كحَياة ودَواة، فقلب الأخير، وصحَّ الأول. وكذلك تقول في الأفعال نحو رَوَى وشَوَى، تجري مجرى رَحًى في الأسماء ورَمَى في الأفعال، لا مجرى باب. وقال في آية[٧]: ((أَجرَوها مجرى قالَ وباعَ))، ولذلك يقدِّر ثلاثيُّ هذا حايَ على نحو آي، ونظيره باعَ كدامَ واسْتَدام.

---

(١) ويستحي ... متوجه عليه: سقط من ح.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٦.

(٣) شواذ ابن خالويه ص ٤ وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٦.

(٤) شواذ ابن خالويه ص ٤.

(٥) معناه في الكتاب ٤: ٣٩٨.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٣ - ١٢٤.

(٧) الكتاب ٤: ٣٩٨.

وحكى (س)[1] عن غير الخليل أنَّ الأصل اسْتَحْيَا ويَسْتَحْيِي، فنقلوا حركة العين إلى الفاء، ثم حذفوا العين استخفافًا لكثرته في الكلام كما ألزموا يَرَى الحذف ولم يَكُ ولا أَدْرِ. وشَبَّهَ قولَ الخليل باسْتَحْوَذَ واسْتَطْيَبَ، جاء على حَوِذَ وطَيِبَ، ولم ينطق بهما، وبما نَقل (س) عن غير الخليل.

قال أبو عثمان[2]: وقال: كان يجب على قول الخليل اسْتَحايَا ويَسْتَحِيُّ.

واحتُجَّ للخليل[3] بأنه ليس في كلامهم فعلٌ مضارع معتلُّ اللام يتحرك آخره بالضم؛ فحَذفوا الضمة، وسكنت اللام كما فُعل في يَرمي، وحُذفت العين لالتقاء الساكنين، وحَملوا الماضي على المضارع كأَغْزَيْتُ واسْتَدْعَيْتُ.

واحتجَّ أبو عثمان[4] على هؤلاء باسْتَحَيَا ويَسْتَحِيان، ولو حُذفت[5] الياء لالتقاء الساكنين لرجعتْ هناك لتحرك الياء بالفتح.

وقال ابن جني في (المنصف)[6] محتجًّا للخليل: صار اسْتَحَى بعد الحذف مثل ارتمى، ويَسْتَحِي مثل يَرْتَمِي، ولذلك قالوا: اسْتَحَيَا ويَسْتَحِيان كارْتَمَيَا ويَرْتَمِيان. وهذا تشبيه لفظي لا ينبغي؛ لأنَّ ما حُذف لالتقاء الساكنين يُرَدُّ إذا زال ذلك لفظًا وتقديرًا، نحو لم يَقُمْ ولم يَقُوما، وكما قال (س)[7] في ترخيم رجل سمَّيته بـ(قاضون): يا قاضي، على كل وجه، وكذلك ينبغي هنا الردّ. وإذا قلنا حُذف تخفيفًا لزمَ في كلِّ

---

(١) الكتاب ٤: ٣٩٩.

(٢) المنصف ٢: ٢٠٤ - ٢٠٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٨.

(٣) شرح كناب سيبويه للسيرافي ١٨: ١٢٨.

(٤) المنصف ٢: ٢٠٤.

(٥) ولو حذفت ... ولذلك قالوا استحيا ويستحيان: سقط من ل.

(٦) لم أقف فيه على هذا القول.

(٧) الكتاب ٢: ٢٦٢.

موضع لأنَّ الأمر في اللفظ على وجه واحد حيث تصرف. وليس ما ذكروه من

[٨: ٢٠٧/أ] الحذف لالتقاء الساكنين /بشيء، واعتراضُ أبي عثمان متوجِّه عليه.

وقولُه **في الإعرابِ** أي: تقول في النصب: لن يَجِيَ، ولن يَسُوَ، ولن يَسْتَحِيَ، كما تقول: لن يَفِيَ، ولن يَغْزُوَ، ولن يَسْتَبِيَ. وفي الجزم: لم يَجِ، ولم يَسُ، ولم يَسْتَحِ.

وقولُه **والبناءِ** يعني: إذا عرضَ فيه البناء باتصالِ[1] نون التوكيد أو نون الإناث به، فتقول: يَجِينَ ويَسُونَ ويَسْتَحِينَ، وتقول: لا تَجِيَنَّ، ولا تَسْتَحِيَنَّ، ولا تَسُوَنَّ زيدًا.

وقولُه **والإفرادِ** يعني بالإفراد أن لا يَلحقه ضمير[2] تثنية ولا جمع.

ويعني[3] بغير الإفراد أن يَلحقه ضمير التثنية والجمع، فتقول: يَجِيانِ ويَجُونَ، ويَسُوانِ ويَسُونَ، ويَجِينَ ويَسُونَ، ويَسْتَحِيانِ ويَسْتَحُونَ ويَسْتَحِينَ، كما تقول في يَفي ويَسْتَبي.

وقد أَبهم المصنف في قوله **وبعضُ العرب**، والمنقول أنَّ ذلك لغة بني تميم، يقولون: اسْتَحَيْتُ. وأمّا أهل الحجاز فيأتون به على الأصل، يقولون: اسْتَحْيَيْتُ، وقد[4] نطقَ بعضهم بلغة بني تميم، قال عمر بن أبي ربيعة[5]:

فَقُلْنَ: أهذا دأْبُكَ الدَّهرَ سادرًا؟ أَمَا تَسْتَحِي، أو تَرْعَوِي، أو تُفَكِّرُ!

وزعم الخليل[6] أنَّ اسْتَحَيْتُ كآية في أنه جاء على حايَ، يعني في أنه اعتلَّت عينه، فأصلُه اسْتَحايَ كاسْتَقامَ، فلما اتَّصل به المضمر سكنت اللام، فحُذفت العين لالتقاء الساكنين كاسْتَقَمْتُ.

---

(١) ك: بالاتصال.

(٢) ك: همزة.

(٣) زيد هنا في ح: بقوله.

(٤) وقد نطق ... أو تفكر: سقط من ح.

(٥) ديوانه ص ١٠٠ والكامل ٢: ٧٩٨. ترعوى: تكفّ وترجع.

(٦) الكتاب ٤: ٣٩٩.

فإن قيل: يلزمه أن يقول في المضارع يَسْتَحِيُّ.

فيقول: لَمَّا كان المضارع آخره ياء لا تظهر فيه الضمة بل تقدَّر فلمّا حُذف اجتمع ساكنان؛ فحُذفت العين لهما. وكذلك اسْتَحايَ قُلبت الياء[1] ألفًا، وحُذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

وزعم أبو عثمان[2] أنَّ الياء حُذفت في اسْتَحَيْتُ حذفًا، وأُلقيت حركتها على الحاء. وقد قال هذا (س) [3] أيضًا.

وألزمَ المازنيُّ الخليلَ أن يقال في التثنية: اسْتَحايا.

ولا يلزمه لأنهم لم يقولوا في المفرد اسْتَحايَ، بل قالوا اسْتَحَى كارْتَمى، فمُوجب الإسكان في اسْتَحاي حين قال اسْتَحَى باقٍ في التثنية.

وقد اعتذر ابن عصفور[4] عن ذلك بأنه لَمَّا صار في اللفظ كافْتَعَلَ حُكم له بحكمه. وهو اعتذار ضعيف. وكِلا القولين[5] - أعني قول الخليل وقول المازني - قريبٌ وشاذٌّ.

وأبهم[6] كلام المصنف بأمرين:

أحدهما: قولُه **إحدى ياءي يَسْتَحْيِي**، فردَّدَ الأمر بين عين الكلمة ولامها، ونصوصُ الأئمة على أنَّ المحذوف العين، وإن كنا قد أبدينا لكلٍّ مِن حذف العين أو اللام وجهًا جريًا على ظاهر كلام المصنف.

---

(١) الياء: سقط من ح.

(٢) المنصف ٢: ٢٠٤.

(٣) الكتاب ٤: ٣٩٩.

(٤) الممتع ٢: ٥٨٦، وهذا القول لابن جني. المنصف ٢: ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٩٩ [رسالة].

(٦) ك: وأفهم.

والثاني: إضافة الحذف إلى لفظ يَسْتَحْيِي، وذلك لا يختصُّ بالمضارع، بل ذلك جارٍ في سائر التصرفات، تقول: اسْتَحَى ويَسْتَحِي واسْتَحِ ومُسْتَحٍ ومُسْتَحًى واسْتِحاءٌ، قال الشاعر(١):

وإني لأَسْتَحْيِي - وفي الحقِّ مُسْتَحًى - إذا جاءَ باغي العُرْفِ أنْ أتنكَّرا

وقال آخر:

وقُلْنَ: أَهذا دَأْبُكَ الدَّهرَ سادِرًا؟ أَمَا تَسْتَحِي، أو تَرْعَوِي، أو تُفَكِّرُ!

[٨: ٢٠٧/ب] /ولكراهتهم تحرُّك حرف العلة بالإعراب في الفعل تنكَّبوا الإدغام، فلو بنيتَ من الرَّمي والغَزو افْعَلَّ لقلتَ: ارْمَيَا واغْزَوَى، ولم يقولوا: ارْمَيَّ ولا اغْزَوَّ، يدلُّ على ذلك ارْعَوَى، هو افْعَلَّ كاحْمَرَّ.

ص: والتُزم في غير نُدور حذفُ ألف (ما) الاستفهاميةِ المفرِدة المجرورة. وقد تُسكَّن ميمُها اضطرارًا إن جُرَّتْ بحرف. وزعمَ المبردُ أنَّ حذف ألف (ما) الموصولة بِـ(شِئْتَ) لغة.

ش: قولُه **في غير نُدور** قال أبو الحسن في (الأوسط): ومِنَ العرب مَن يُثبت الألف في الاستفهام أيضًا، وذلك قبيح قليل.

وثبتَ بعد قوله **في غير نُدور** في بعض النسخ: **أو اضطرارٍ**، وذلك احترازٌ من مثل قول الشاعر(٢):

على ما قامَ يَشْتُمُني لَئيمٌ كخِنْزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

---

(١) كذا ورد آخره في الممتع ٢: ٥١٠، ٥٨٦. وهو لابن مقبل في ديوانه ص ١١١ وصدره له في المسائل الشيرازيات ص ٦١٠. وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٤٠٤ والتمام ص ٧١، ١٤٣ - وآخره فيها كلها: أتعذَّرا. ك، ل: لأستحي. وروي: ((وفي الحقِّ مَسْمَحٌ))، وبها يفوت الاستشهاد. العرف: المعروف. والمسمح: المتَّسَع.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٢١٧.

وزعمَ قومٌ أنَّ مِنَ العرب مَن يُثبت الألف في (ما) الاستفهامية مع حروف الجر؛ واحتجُّوا بقوله «على ما قام» البيت، وقد احتَجَّ به أبو علي الدِّيْنَوَرِيُّ في (كتاب المهذَّب) على قوله تعالى: ﴿قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجَنَّةَۖ قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[1]، قال: «لأنَّ أهل التفسير قالوا: معناه: بأيِّ شيءٍ غَفر لي ربي». قال ابن هشام: وهذا قول مرغوب عنه لأنَّ النحويين على خلافه، على أنَّ الزمخشري حكاه لغة في تفسيره[2] لا مُفَصَّله، فأثبتها.

وقولُه **حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميةِ** احترازٌ من الموصولة والشرطية، فإنها لا تُحذف وإن دخل عليها الجارُّ، تقول: مررتُ بما مررتَ به، بما تفرحْ أَفرحْ.

وقولُه **المفردةِ** احترازٌ من أن تكون مركبة مع «ذا»، نحو قولك: على ماذا تلومني؟ فإنه لا تحذف منه الألف وإن كانت استفهامية وقد دخل عليها حرف الجر؛ قال الأخفش في (الأوسط): «فإن وصلتَ (ذا) بـ(ما) أثبتَّ الألف».

وقولُه **المجرورةِ** لأنها إن كانت مرفوعة أو منصوبة فلا تُحذف منها الألف إلا في ضرورة، قال الشاعر[3]:

أَلَا مَ تَقــولُ الناعيــاتُ ، ألا مَــهْ أَلَا فانْــدُبا أهــلَ النَّـدَى والكَرامَــهْ

ويَعُمُّ قولُه **المجرورةِ** أن تكون مجرورة بإضافة، نحو: مَجيءَ مَ جئتَ؟ أو بحرفِ جرٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[4]، و﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي﴾[5]، و﴿بِمَ يَرۡجِعُ﴾[6]، و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾[7]، وقولِ الشاعر[8]:

---

(١) سورة يس: الآيتان ٢٦ - ٢٧.
(٢) الكشاف ٤: ١١ - ١٢ [ط. ٣ - دار الكتاب العربي] وقد أجازه ولم ينص على أنه لغة.
(٣) تقدم البيت في ١١: ١٨٩، ١٥: ٢٤٤. في المخطوطات: «... الناعيان ... تندبا ...».
(٤) الآية الأولى من سورة النبأ.
(٥) من الآية ٥ من سورة الصف.
(٦) من الآية ٣٥ من سورة النمل.
(٧) الآية ٤٣ من سورة النازعات.
(٨) تقدم البيت في ٦: ١٣٨، ١٤٣، ١١: ١٨٩، ٢٣٦.

علامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أنا لم أَطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

وإنما حُذفت من الاستفهامية دون الموصولة والشرطية تخفيفًا، وكان ذلك في الاستفهامية لأنها مستبِّدة بنفسها، بخلاف الشرطية فإنها متعلِّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة لافتقارها في تمام معناها إلى الصلة، فكان مجموع الاسم إنما هو الموصول والصلة، فكأنَّ الألف وقعت حشوًا لا طرفًا، وذلك كلُّه بخلاف (ما) الاستفهامية.

وقولُه **وقد تُسَكَّنُ ميمُها اضطرارًا**، فيقال: لِمْ فعلتَ؟ قال الشاعر(١):

[٨: ٢٠٨/أ] /يا أَسَدِيُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ لو خافَكَ اللهُ عليه حَرَّمَهْ

ويُشترطُ في التسكين في الضرورة أن تكون مجرورة بحرف جر؛ لأنها إن كانت مجرورة بالإضافة لم يَجز التسكين لا في الضرورة ولا في غيرها. وإنما لم يَجز ذلك في السعة لئلا يَنهكها الحذف بأن حُذفت ألفها، ثم حُذفت حركتها، وذلك إجحاف بها.

وقولُه **وزعمَ المبردُ** إلى آخره(٢) هذا الذي ذهب إليه أبو العباس قد نقله أبو زيد، قال الأخفش في (الأوسط): ((وزعم أبو زيد أنَّ كثيرًا من العرب يقولون: سَلْ عَمَّ شِئتَ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه)).

ص: وشَذَّ في الأسماء حذفُ اللام لفظًا ونِيَّةً بكثرة إن كانت واوًا، وبِقِلَّة إن كانت هاءً أو همزةً أو نُونًا أو حاءً أو مثل العين. ورُبَّما حُذفت العين وهي نونٌ أو واوٌ أو تاءٌ أو همزةٌ، والفاءُ وهي واوٌ أو همزةٌ. وكَثُرَ في أَبٍ بعد (لا) و(يا)، ونَدَرَ بعد غيرهما. وشَذَّ في الفعل: لا أَدْرِ، ولا أُبالِ، ونحو: خافُوا، ولو تَرَ ما الصِّبْيانَ.

---

(١) هو سالم بن دارة الغطفاني كما في الحيوان ١: ٢٦٧ واللسان (روح). والشاهد بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري ص ١٣٨ والزاهر ٢: ٤٠٥ والحجة ١: ٢٦١. أكلته: أكلت لحم الكلب. ومعنى العجز: لو علم الله ذاك منك حرَّمه.

(٢) هو قوله: وزعمَ المبردُ أنَّ حذف ألف (ما) الموصولة بِشِئْت لغة.

ش: قولُه **لفظًا ونيّةً** احترازٌ من نحو: فَتَى القومِ، وعَصَا الرجلِ، وفتًى وعَصًا، فإنَّ الألف حُذفت لالتقاء الساكنين في اللفظ، وأمّا في النِّيَّة فهي كالملفوظ بها، يدلُّ على ذلك تقدير الإعراب فيها وإن كانت محذوفة فهي مرادة؛ وإلا لزم من ذلك أن لا يكون في الاسم إعراب، بخلاف ما حُذف لفظًا ونيّة، فإنَّ الإعراب ينتقل إلى الحرف الذي يلي الحرف المحذوف، نحو أَخٍ وأَبٍ.

وقولُه **بكثرةٍ إن كانت واوًا** وذلك مثل أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ وهَنٍ وذي على مذهب الخليل[(١)]، وابْنٍ واسْمٍ على مذهب البصريين، وغَدٍ وكُرَةٍ وقُلَةٍ وسُمٍ؛ لقولهم: أَبَوانِ وأَخَوانِ والأُبُوّةُ والأُخُوّةُ وحَمْوٌ وهَنَواتٌ والبُنُوَّةُ والسُّمُوُّ وغَدْوٌ، قال الشاعر[(٢)]:

لا تَقْلُواهـــا ، وادْلُواهـــا دَلْـــوَا   إنَّ مـــعَ اليـــومِ أخـــاهُ غَـــدْوَا

وكَرَوتُ بالكُرة[(٣)]، وقَلَوتُ بالقُلة[(٤)]، وعِزَة[(٥)] لأنه من عَزَوتُ، وعِضِين أي: جَزَّأوا القرآن أجزاء، فهو من العُضو.

فأمّا ثُبَةٌ - وهي اسم الجماعة - وظُبَةٌ - وهي طرف السَّيف - وبُرَةٌ[(٦)] وكِفَةٌ[(٧)]، فالمحذوف منها الواو حملًا على الأكثر، قاله أبو الحسن[(٨)].

وأمّا من قال سِمٌ - بكسر السين - فزعم الْمُهاباذيُّ[(٩)]: «أنه عند مَنْ قال ذلك مِنْ سَمَى يَسْمِي سِمْيًا، فكسر السين ليدلَّ على أنَّ المحذوف ياء». وأمّا غيره فزعمَ أنَّ

---

(١) تقدم في ١: ١٦٣.

(٢) تقدم الثاني في ٨: ٧٨.

(٣) كروت بالكرة: ضربت بها، ولعبت بها.

(٤) قلوت بالقلة: ضربت بها، والقلة: عود مقدار شِبر محدَّد الطرفين يَضرب به الصبيان.

(٥) العزة: الجماعة.

(٦) البرة: حلقة تجعل في لحم أنف البعير.

(٧) كذا في الممتع ٢: ٦٢٣، ولم أقف عليه فيما حذفت لامه وهي واو.

(٨) الممتع ٢: ٦٢٣.

(٩) شرح اللمع له ق ١٥٢/أ. أفادنيه الأخ النبيل الدكتور فريد الزامل، جزاه الله خيرًا.

ذلك لغة في الاسم، وكلُّه على مذهب البصريين راجع إلى أنه مشتقٌّ من السُّمُوّ، فيكون مما حُذف من آخره الواو.

ومما حُذفت منه الواو عِضَةٌ في إحدى اللغتين، قال الشاعر[1]:

هــذا طريــقٌ يأزِمُ الْمَآزِمــا وعِضَــواتٌ تَقْطَــعُ اللَّهازِمــا

فأصلُه عِضْوَةٌ.

وكذلك سَنَةٌ على إحدى اللغتين، قالوا :سَنَوات، وقال: ساناهُ[2] مُساناةً.

ولَمّا كان قد جاء مما حُذفت لامه وهي واو هذه الألفاظُ وهي جملة صالحة

[٨: ٢٠٨/ب] قال المصنف: /إنَّ الواو حُذفت إذا كانت لامًا بكثرة، ومع هذه الكثرة فلا يقاس عليها شيء مما آخره واو، لا يجوز أن يقال في دَلْو: دَلٌ، ولا في لَهْو: لَهٌ.

وقولُه مِئَةٌ إن كانت هاءً ثبتت في بعض النسخ: إن كانت ياءً أو هاءً وهو

حكم صحيح، فمثالُ حذف الياء وهي لامٌ يَدٌ ومِئة ودَمٌ في قول مَن قال دَمَيانِ، واثنينِ، لقولهم: يَدَيتُ إليه يدًا[3]، ولقولهم: قطعَ الله أَدْيَهُ، ولقولهم: أَخذتُ مَأْيًا، أي: مئة، وأمأيتُ[4] الدراهمَ، وأمأَتْ هي: إذا صارت مئة. ولأنَّ اثنين من ثَنَيتُ؛ لأنَّ الثاني مبنيٌّ على الواحد، فاللامُ ياء وهي محذوفة، وكأنه في الأصل ثِنْيٌ، فلمّا حَذفوا اللام عوَّضوا كما عوَّضوا في ذوات الواو في ابْنٍ حين حَذفوا.

ومثالُ حذف الهاء شَفَةٌ وعِضَةٌ في إحدى اللغتين، وفَمٌ وشاةٌ وسَنَةٌ واسْتٌ وسَتٌ، لقولهم: شِفَاهٌ وشُفَيْهةٌ وشافَهْتُ ومُشافَهة. ولقولهم: عِضَاهٌ، وجَمَلٌ عِضاهيٌّ،

---

(١) تقدم الشاهد في ١٧: ١٧٧.

(٢) ساناه: عامله بالسَّنة، أو استأجره لها.

(٣) يديت إليه يدًا: أسديت إليه نعمة.

(٤) وأمأيت ... صارت مئة: انفردت به ح.

وجملٌ عاضِهٌ: إذا أكلَ العِضة. ولقولهم فُوَيْهٌ وأَفْواهٌ والأَفْوَهُ ومُفَوَّهٌ. ولقولهم: شُوَيْهةٌ وشِياهٌ، وشَوَّهتُ[1] شاةً: اصطدتُها، حكاه أبو زيد[2].

ووزنُ شاةٍ فَعْلَةٌ، فكان أصلها شَوْهة، فحُذفت الهاء، وتحركت الواو لتطرفها؛ لأنَّ ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلا متحركًا، وقد انفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا.

وقيلَ: وزنها فَعَلَةٌ ـ بفتح العين ـ فانقلبت الواو ألفًا لتلك الحركة. والأولُ أقيسُ لأنَّ الذهاب إلى أنَّ الحركة أصل دَعوى، والأصلُ عدمها.

وأمّا قولهم في اسم الجمع شاءٌ فقد ذهبَ بعضهم[3] إلى أنَّ الواو قُلبت ألفًا والهاءُ همزةً كما قالوا ماءٌ. وقيل: هو أصلٌ آخر، والمعنى متَّحد. وقالوا أَشاوَى، وهو أصل ثالث، ولا واحد له من لفظه.

وأمّا سَنَةٌ فحُذفت منه الهاء في إحدى اللغتين، قالوا: سانَهْتُه[4] مُسانَهة.

وأمّا اسْتٌ فيدلُّ على حذف الهاء منه قولُهم في التصغير: سُتَيْهة، وفي الجمع: أَسْتاهٌ، وفي الصفة: أَسْتَهُ[5] وسَتْهاءُ وسُتاهيٌّ وسُتْهُمٌ، وكان الأصل سَتَهةٌ، فاستَثقلوا الهاء لدخول تاء التأنيث عليها ولانقلاب التاء هاء في الوقف، فتصير: سَتَهَهْ، فاستُثقل كما يُستَثقَل اجتماع المثلين، وتعذَّر الإدغام لأنَّ هاء التأنيث لا تُدغَم فيها هاء قبلها؛ لأنَّ صيرورتها هاءً إنما هو أمر عارض، وذلك في الوقف، ففرُّوا إلى الحذف، فحَذفوا أولًا الهاء التي هي أصل؛ لأنَّ تاء التأنيث جاءت لمعنًى، ثم أَتبعوا تاء

---

(١) ل: وشوهت.

(٢) الممتع الكبير ص ٣٩٨.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٥٥٥ والمسائل الشيرازيات ص ٥٥٤ ومقاييس المقصور والممدود ص ٣٠ والمنصف ٢: ١٤٤، ١٤٩.

(٤) سانهته: عاملته بالسنة.

(٥) الأسته: الضخم الاست.

وقال آخر[٣]:

شَأَتْكَ قُعينٌ غَثُّها وسَمينُها ... فأنتَ السَّتُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ

وقولُه أو **همزةً** مثالُ ذلك ما حكاه أبو زيد[٤]: سُؤْتُه سَوايةً، الأصلُ فيه سَوائيةٌ

[٨: ٢٠٩/أ] كطَواعية /ورَفاهية، فحُذفت الهمزة وهي لام. وحُذفت أيضًا من بُراء، والأصل بُرَآء على وزن ظُرَفاء، قال زهير[٥]:

فإمّا أنْ يَقُولَ بَنُو مَصَادٍ ... إلَيكُمْ، إنَّنا قومٌ بُراءُ

وحُذفت أيضًا من «أَشْياءَ» على مذهب الفراء والأخفش[٦]؛ لأنَّ أصلها عندهما أَشْيِئاءُ كأَهْوِناءَ.

---

(١) ح: من الحذف.

(٢) البيت له في اللسان (رجم) و(سته) عن ابن بري، وفي المخطوطات: أبو رميض العنبري. والتصويب من اللسان. وهو رُشَيْد بن رُمَيْض. وذهب بعضهم إلى أنه: العنزي، لا العنبري. انظر تحقيق اسمه في سمط اللآلي ص ٧٢٩ [الحاشية الثانية]. الحاذان: لحمتان في ظاهر الفخذين. والرجمة: العلم من الحجارة.

(٣) تقدم البيت في ١١٤: ١٨٨.

(٤) الممتع ٢: ٦٢١.

(٥) البيت في شعره بشرح ثعلب ص ٦٦. بنو مصاد: بطن من حصن بن كعب. إليكم: تنحَّوا عنا.

(٦) الممتع ٢: ٥١٣، ٥١٤، ٦٢١ وفيه مذهب الاثنين.

وقولُه **أو نونًا** مثالُ ذلك دَدٌ وفُل، هكذا مثَّل به بعض أصحابنا، قال[1]: ((وأصلُ دَدٍ على قولٍ دَدَنٌ، وأصلُ فُلٍ فُلان)).

أمّا دَدٌ فله أصول ثلاثة: أحدها دَدَدٌ، فتكون حروفه كلها من جنس واحد. والثاني دَدًا، فيكون مقصورًا نحو عَصًا. والثالث دَدَنٌ. فإذا جاء محذوفًا فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون أصله دَدَنًا، وحُذفت النون. والآخر أن يكون أصله دَدَدًا، فحذفت الدال الأخيرة لأنَّ الأطراف هي محلُّ التغيير، وبها حصل الثقل، مع أنه يحتمل على هذا الأصل أن يكون المحذوف عين الكلمة، كما حُذفت عين الكلمة في سَهٍ إذ أصله سَتَهٌ.

وأمّا فُل وقوله ((إنَّ أصله فُلانٌ)) فـ((فُل)) لفظٌ استعمل خاصًّا بالنداء، واستُعمل في الشعر محذوفًا من فُلان. فأمّا الذي في النداء فذكروا أنَّ أصله ثلاثيٌّ، وأنَّ المحذوف منه ياء، قالوا: ولذلك قالوا في المؤنث: يا فُلَةُ، وحين صغَّروه قالوا: يا فُلَيّ، ولو كان مرخمًا من فُلانٍ كما ذهب إليه بعض الناس لم يقولوا إلا: يا فُلَا، ويا فُلانُ، ويا فُلَيِّنُ كما تقول: يا غُلَيِّمُ، ولكان معناه معناه، وليس كذلك، بل معنى يا فُلُ: يا رجلُ، ويا فُلانُ كناية عن العلم، فقد اختلفا تركيبًا ومدلولًا.

وأمّا الذي استُعمل في الشعر محذوفًا من فُلان كما قال أبو النجم[2]:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ

فذلك حُذفت منه النون، ثم حُذفت منه الألف ترخيمًا بعد ترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر، وقد بَيَّنَ ذلك س - رحمه الله - في (أبواب الترخيم) وفي (أبواب التصغير)، وبَيَّنَ اختلاف تركيبهما ومدلولهما. وقد وهِمَ في ذلك ابنُ عُصفور في

---

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٢٦.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٦، ٧، ٨.

(المقرَب) ، وهذا المصنفُ في (شرح التسهيل) ، في (أبواب النداء) من الكتابين، وأشبَعْنا الكلام على ذلك في النداء(١).

وقولُه **أو حاءً** مثالُ ذلك حِرٌ، أصلُه حِرْحٌ، يدلُّ على ذلك قولهم في التحقير: حُرَيْحٌ، وفي التكسير أَحْراح، قال الراجز(٢):

إني أَقُــودُ جَمَـــلًا مِمْراحـــا ... ذا قُبَّـــة مُمْلُـــوءةٍ أَحْراحـــا

وحذفُ الحاء قليل، لا أحفظ منه غير هذا.

وقولُه **أو مثلَ العين** مثالُ ذلك بَخٍ، والأصل بَخٌّ بالتشديد، قال العجاج(٣):

في حَسَـــبٍ بَـــخٍّ وعِـــزٍّ أَقْعَســـا

وقالوا في الحذف: بَخٍ بَخٍ بالكسر، وبَخْ بَخْ بالتسكين، وهي كلمة تقال عند استعظام الشيء. فأمّا مَن كسر فلأنه لَمّا حذف التقى ساكنان: /الخاء الأول [٨١: ٢٠٩/ب] والتنوين، فكَسر الخاء لالتقاء الساكنين. وأمّا مَن سكَّن فلأنه لَمّا حَذف لام الكلمة حَذف معها التنوين، فبقي على سكون الوسط، قال الشاعر(٤):

بَــينَ الأَشَــجِّ وبَــينَ قَــيْسٍ باذخٌ ... بَــخْ بَــخْ لِوالِــدِهِ ولِلمَولُــودِ

وحذفوا الآخر أيضًا مما يجانس الوسط في «رُبَّ»، قالوا: رُبَ ورُبْ. وقالوا في أُفّ: أُفْ، وتقدَّمت اللغاتُ(٥) فيه في (باب أسماء الأفعال). وقالوا في قَطُّ: قطْ، قالوا: ما فعلته قَطْ، بالسكون، وبالضمِّ مع حذف الأخير.

---

(١) تقدم هذا في ١٤: ٥ - ٨.

(٢) نسب الرجز في الحيوان ٢: ٢٨٠ إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١: ١٨٢ والممتع ٢: ٦٢٧. الحر: فرج المرأة.

(٣) ديوانه ١: ٢٠٣ والكتاب ٣: ٤٥٢ والممتع ٢: ٦٢٧. أقعس: ثابت لا يتضع ولا يذل.

(٤) تقدم البيت في ١٢: ٦٩.

(٥) تقدمت في ١٤: ٣١٥ - ٣١٧.

وقولُه **وربَّما حُذفت العين وهي نونٌ** مثالُ ذلك مُذْ، أصله مُنْذُ بالنون، وذلك على مذهب البساطة، أو مذهب مَن يرى أنها مركبة مِن ((مُنْ)) و((إذ)). وتسمية مثل هذا عينًا فيه تجوُّز؛ لأنَّ منذُ - وإن لم نقل بتركيبها - لا عين لها؛ لأنها إن جَرَّت حرفٌ، والحروف لا تُوزَن، وإن ارتفعَ ما بعدها فهي من الأسماء المتوغلة في البناء، وهي أيضًا لا يدخلها التصريف، فتسمية النون من مُنْذُ عينًا مجاز.

وقولُه **أو واوٌ** مثالُ ذلك فَمٌ، أصله فَوْهٌ، فحذفوا الهاء، ثم حذفوا الواو، وعوَّضوا منها الميم، ورُبَّما جمعوا بين العِوَض والمعوَّض كما قال[1]:

هُما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النابِحِ العاوي أَشَدَّ رِجامِ

وقولُه **أو تاءٌ** مثالُ ذلك قولُهم: سَهٌ، بدليل قولهم: أَسْتاهٌ، وجاء في الحديث: (العينانِ وِكاءُ السَّهِ)[2].

وقولُه **أو همزةٌ** مثالُ ذلك حذفُها في مضارع رأَى في لغة غير تَيْم اللات، قالوا: رَأَى يَرَى، وأصلُه يَرْأَى، وربما جاء الأصل فيها في غير هذه اللغة، وذلك في الضرورة، وأنشدوا[3]:

أُرِي عَيْنَيَّ ما لم تَرْأَياهُ ... كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ

قال بعض أصحابنا - وهو ابن عصفور[4] - : ((وحُذفت أيضًا من سَلْ، والأصل اسْأَلْ؛ لأنه من السُّؤال)) انتهى كلامه.

ولا يتعين أن يكون المحذوف في سَلْ همزة؛ لأنَّ (س) حكى في كتابه في (باب التصغير) في (باب ما ذهبت عينه) ما نصُّه[5]: ((ومِنْ ذلك سَلْ لأنها مِن سألت،

---

(١) تقدم البيت في ١: ١٦٩، ٢: ٧٤، ١٣: ٣٠٠، ١٧: ١٩٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤: ٩٦ [ط. مؤسسة قرطبة] وابن ماجه في سننه ١: ١٦١.

(٣) تقدم البيت في ١٩: ٢٨١. وأوله في ت: أرِئ.

(٤) الممتع ٢: ٦٢٠.

(٥) الكتاب ٣: ٤٥٠.

فإنْ حقَّرتَها قلت: سُؤَيْلٌ، ومَن لم يهمز قال: سُوَيْلٌ؛ لأنَّ مَن لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خافَ يخافَ. أخبرني يونس أنَّ الذي لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أَسَالُ، وهو مَسُولٌ إذا أراد مفعولًا)) انتهى كلام س.

وقد جَعل (س) في القلب ألف سالَ مبدلة من همزة، وأنشد[(١)]:

سالتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فاحِشةً ....

وإنما جَعل ذلك في القلب لأنَّ الهذلي ليس من لغته التسهيل.

وتلخَّص من كلام (س) أنَّ عين سَلْ تحتمل وجهين: أحدهما أن تكون همزة، والثاني أن تكون واوًا. فكان ينبغي لابن عصفور أن /لا يَحتِم أنَّ المحذوف همزة، بل كان يورد ذلك على جهة الاحتمال. [٨: ٢١٠/أ]

وقولُه **والفاءُ وهي همزة** ثبتَ في بعض النسخ: **وهي واوٌ أو همزة**[(٢)]، وهو صحيح. مثالُ حذف الواو الرِّقَةُ واللِّدَة، الأصل: الوِرْقُ والوِلْدُ[(٣)]

ومثالُ حذف الهمزة (الله)[(٤)] على أحد قولَي س، الأصل عنده: الإله[(٥)]، وقد نُطق بهذا الأصل، فحُذفت الهمزة، وصارت أل عوضًا عنها، فلزمت. والقول الآخر أنه لم يُحذف منه شيء، وأصلُه(ل و هـ)[(٦)]. وزعم بعضهم[(٧)] أنَّ أصله (ل ي هـ).

---

(١) عجز البيت: ضَلَّتْ هُذيلٌ بما سالَتْ ولم تُصِبِ. وهو لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في ديوانه ١: ٤٤٣ والكتاب ٣: ٤٦٨، ٥٥٤. كانت هذيل سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يباح لها الزنى.

(٢) كذا أثبته أبو حيان في المتن ص ٧٢.

(٣) في تمهيد القواعد ١٠: ٥٢١٦: وِرْقة ووِلْدة.

(٤) انظر تفصيل القول في هذا الاسم الشريف في اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٦ - ٤١ وسفر السعادة ١: ٥ - ١٤ وشرح الملوكي ص ٣٥٦ - ٣٦٢.

(٥) الكتاب ٢: ١٩٥. والقول الآخر في ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ٤٩٨.

(٦) نسب هذا والقول اللآتي في سفر السعادة ١: ٩ للمبرد.

(٧) التعليقة للفارسي ١: ٢٧٦ والإغفال ١: ٥٣، ٥٧ وسفر السعادة ١: ١٣٩. ونسب في شرح التصريف للثمانيني ص ٣٩٧ لسيبويه.

واختلفوا في ((ناسٍ)):

فذهبَ (س)[1] والفراء إلى أنَّ أصله أُناس، فحُذفت منه الهمزة، ووزنه فُعال، والهمزة أصل، وقد جاء الأصل، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾[2].

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ أصل ناسٍ: نَوَسٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، وهو مشتقٌّ من النَّوْس، وهي الحركة، قالوا: ناسَ يَنُوسُ نَوْسًا: إذا تحرَّكَ، والنَّوسُ: تَذَبذُب الشيء في الهُوِيّ، ومنه نَوْسُ القُرْط في الأذن لكثرة حركته.

واستُدِلَّ على صحة مذهب الكسائيِّ بمجيء تصغيره على نُوَيْس، سُمع ذلك من العرب، ولو كان أصله أُناسًا لقيل في تصغيره: أُنَيِّسٌ، كما تقول في غُلام: غُلَيِّم.

ولقائلٍ أن يقول: إنه صُغِّر على لفظه، ولم يُراعوا فيه المحذوف، كما قالوا في هارٍ: هُوَيْرٌ، ولذلك قال المصنف في (باب التصغير)[3]: ((وإن تأتَّى فُعَيْلٌ بما بقي من منقوص لم يُرَدَّ إلى أصله)).

وقولُه **وكَثُرَ في أَبٍ بعد (لا) و(يا)** يعني: وكثُر حذفُ الهمزة في أَبٍ، ومثالُ ذلك بعد (لا) قولُ العرب: لا با لَكَ، يريدون: لا أبا لَكَ، حكاه أبو زيد[4]. ومثالُ ذلك بعد (يا) قولُ الشاعر[5]:

يا با الْمُغيرةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ ... فَرَّجْتُهُ بالْمَكْرِ مِنِّي والدَّها

وأنشد أبو العباس محمد بن الحسن الأحول لبعض العرب[6]:

---

(١) الكتاب ٢: ١٩٦، ٣: ٤٥٧.

(٢) من الآية ٧١ من سورة الإسراء.

(٣) التسهيل ص ٢٨٥.

(٤) الممتع ٢: ٦٢٠.

(٥) تقدم البيت في ٥: ١٢٦.

(٦) لم أقف عليه.

فقلتُ له : يا با جُعادةَ إن تَمُتْ ... يَمُتْ سَيِّئُ الأعمال ، لا يُتَقَبَّلُ

وأنشد المبرد لابن جَدَرَةَ الخارجيِّ يرثي زيد بن علي رضي الله عنهما[1]:

يا با حُسَيْنٍ لو شُراةُ عِصابةٍ ... شَهِدُوكَ كان لِوِرْدِهِمْ إصْدارُ

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ ... عارًا عليكَ ، ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

يا با حُسَيْنٍ ، والحياةُ لذيذةٌ ... أَولادُ دَرْزَةَ أَسْلَمُوكَ ، وطارُوا

قال الرِّياشي: أولادُ دَرْزَةَ: خَيَّاطون كانوا مع زيد، رحمه الله.

وقولُه **ونَدَرَ بعد غيرهما** أي: بعد غير (لا) و(يا) مثالُ ذلك [2].

وقولُه **وشذَّ في الفعل لا أَدْرِ ولا أُبالِ** أمّا «لا أَدْرِ» فـ«لا» للنفي، فقياسه أن يقال: لا أدري بالياء، لكنه كثُر استعمالهم لهذه اللفظة، فحُذفت الياء لكثرة الاستعمال.

[٨: ٢١٠/ب] وكذلك أيضًا: لا أبالِ، أصلُه: لا أبالي، /ولكثرة ما حُذفت الياء في لا أبالي إذا أدخلوا الجازم توهَّموا أنَّ اللام هي الأخيرة فسَكَّنوها للجازم؛ فالتقت الألف ساكنةً واللام ساكنة، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فقالوا: لم أُبَلْ، وصار أُبالِ عندهم نحو يُنالُ، فكما قالوا «لم يُنَلْ» قالوا: لم يُبَلْ، والصحيح الجاري على القياس: لم أُبالِ، كما يقولون: لم أُجارِ فلانًا في كذا.

وقولُه **ونحو خافُوا ولو تَرَ ما الصِّبْيانَ** ثبَت بين قوله **ولا أُبالِ** وبين قوله **ونحو خافوا: وعِمْ صَباحًا**، يعني أنَّ أصله: انْعِمْ صَباحًا، فحُذف منه فاء الكلمة، فانحذفت همزة الوصل.

---

(١) الأول والثالث لحبيب بن جدرة في الكامل ٣: ١٣٧١، وتقدم البيت الثاني في ٤: ٤١، ١٠: ٣٧، ١١: ٢٧٨، ١٢: ٢٦١، ١٦: ١٦٦. وفي نسبته خلاف.

(٢) بياض في المخطوطات. ومثَّل له ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١٠: ٥٢١٧ بقول الشاعر:

تَعَلَّمتُ با جادٍ وآل مُرامِرٍ ... وسَوَّدتُ أثوابي ولَسْتُ بِكاتِبِ

وهو في ديوان الأدب ٣: ١٠٧ والصحاح (مرر). مرامر بن مروة أول من كتب بالعربية.

وقد ناقضَ المصنف في هذه اللفظة، فزعمَ في هذه الزيادة أنَّ أصلها: انْعِمْ صباحًا، وانْعِمْ متصرفة، تقول: نَعِمَ عيشُك يَنْعَمُ ويَنْعِم، وزعمَ في (فصل الأفعال) التي مُنعت التصرف أنَّ منها قول العرب: عِمْ صباحًا، وقد بَيَّنّا[1] عند الكلام هناك أنَّ العرب تقول: وَعَمَ يَعِمُ بمعنى نَعِمَ يَنْعِم، بنقل ثقات اللغويين، فيُطالَعُ هناك، ولا يكون على هذا عِمْ صباحًا مما حُذف منه النون، بل مما حُذف منه الواو نحو عِدْ وزِنْ، وهو قياس فيه مطَّرد.

وأمّا «ولو تَرَ ما الصِّبْيانَ» فأصلُه «تَرى» بالألف، فحُذفت الألف على جهة الشذوذ، و«ما» زائدة، وشُبِّهت «لو» بـ«إنْ»، فحُذفت ألف «ترى» كما أنها لو وقعت بعد «إنْ» لحُذفت الألف. ولا نذهب إلى أنَّ «لو» يُجزَم بها لأنه مذهب ضعيف[2].

* * *

(١) تقدم هذا في ١٦: ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٢) لم يمثل أبو حيان للحذف في خافوا. وقال ناظر الجيش: «وأما قوله: ونحو خافوا فلم أدر ما أراد بما يحذف منه. والظاهر أنه يريد أنَّ الواو التي هي ضمير الفاعل قد تحذف في نحو خافوا وطابوا وجاؤوا اكتفاء بالضمة» تمهيد القواعد ١٠: ٥٢١٨.

مِن وجوه الإعلال القلبُ، وأكثرُ ما يكون في المعتلِّ والمهموز، وذُو الواو أَمكنُ فيه من ذي الياء. وهو بتقديم الآخِر على مَتْلُوِّه أكثر منه بتقديم متلوّ الآخِر على العين، أو بتقديم العين على الفاء، ورُبَّما وَرَدَ بتقديم اللام على الفاء، وبتأخير الفاء عن العين واللام. وكثُر نحو راءَ في رَأى، وآبار في أبْآر.

وعلامةُ صحة القلب كونُ أحد التأليفين فائقًا للآخَر ببعض وجوه التصريف؛ فإن لم يَثبُت ذلك فهما أصلان. وليس جاءٍ وخَطايا مقلوبين، خلافًا للخليل.

ش: القلبُ يقال باصطلاحين:

أحدهما: تصيير حرف العلة إلى حرف علة آخر، نحو تصييرهم واو قال وياء باعَ إلى الألف، وكتصييرهم واو الغزو إلى الياء إذا بني منه أَفْعَلَ أو اسْتَفْعَلَ، نحو أَغزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ، وفي تثنية مَلْهى مَلْهَيان بالياء وإن كان مشتقًّا من اللَّهْو، وقد تقدَّمتْ أحكامُ[١] هذا القلب، ومواضعُه، وما يَطَّرد منه، وما لا يَطَّرد.

والاصطلاح الثاني: تصييرُ حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وهو الذي تكلَّم فيه المصنف في هذا الفصل، وعَقَده له، وهو على قسمين: قسم قُلب للضرورة، وقسم قُلب توسعًا. وقد جاء من هذا الضرب شيء كثير، حتى إنَّ ابن السِّكِّيت قد وضع كتابًا في القلب والإبدال[٢]، ومع ذلك فلا يَطَّرد منه شيء، إنما يُحفظ حفظًا لأنه لم يجئ منه في بابٍ ما يَصلح أن يقاس عليه.

---

(١) تقدمت في ١٩: ٢٣٤ - ٣٩٢، ٢٠: ٥ - ٢٥.

(٢) طبع بهذا الاسم ضمن مجموعة الكنز اللغوي، وطبع ثانية باسم كتاب الإبدال.

وقولُ المصنف **وأكثرُ ما يكون في المعتلِّ والمهموز** يدلُّ على أنه قد جاء في غيرهما كثيرًا، وليس كما قد قال، بل هو قليل، ومثالُ ذلك قولهم رَعَمْلِي في لَعَمْرِي.

وقولُه **وذو الواو أَمكنُ فيه من ذي الياء** دليلُ ذلك الاستقراء، فأكثرُ ما جاء القلب في ذوات الواو، نحو شاكٍ ولاثٍ وهارٍ وأَيْنُق، كما أنَّ انقلاب الألف عن الواو أكثرُ من انقلابها عن الياء، حتى إنا لو وجدنا كلمة أَشكَل علينا الأمر فيها أَأَلِفُها منقلبة عن واو أم عن ياء حملْنا ذلك على أنها منقلبة عن واو؛ ودليلُ ذلك الكثرة.

وقولُه **وهو** - أي: القلب المذكور في هذا الفصل - **بتقديم الآخِر** أيّ آخِر كان، سواء كان لام الكلمة أم حرفًا زائدًا على الكلمة.

وقولُه **على مَتْلُوِّه** أي: مَتْلُوّ الآخِر، وهذا الْمَتْلُوّ أيضًا أَعَمُّ من أن يكون عين الكلمة أو غير عينها، فيصير في كلامه هذا يُتَصَوَّر فيه أربعة صور:

الأولى: أن يكون الآخِر لامًا والمتلوّ عينًا، وذلك مثل راءَ في رأَى، فقُدِّمت لام الكلمة التي هي ياء انقلبت عنها الألف على عينها التي هي همزة. وكذلك هارٍ وشاكٍ إذ أصلهما هائر وشائك، فقُدَّمَت /اللام على العين. وكذلك الأَوالي في الأوائل، [٩: ٢/أ]
وأصلُه أَواوِل، فقُدِّمَت اللام على العين، قال الشاعر(١):

تَكادُ أَوالِيها تَفَرَّى جُلودُها ... ويَكتَحِلُ التالي بِمُورٍ وحاصِبِ

وكذلك شَواعٍ في شَوائع، وكذلك أَيامَى في جمع أَيِّم، الأصل أَيائمُ على وزن فَياعل، فقُدِّمت لام الكلمة التي هي الميم على ما تلاها، وهي الياء الواقعة بعد ألف الجمع، وهي عين، فقالوا: أَيامَى.

---

(١) نسب البيت في ضرائر الشعر ص ١٩٠ واللسان (وأل) والارتشاف ٥: ٢٤٢٨ لذي الرمة، وليس في قصيدته التي على هذا الروي ومن هذا البحر. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٣ والمنصف ٢: ٥٧. أواليها: أوائل الإبل أو الخيل. والمور: الغبار المتردد. والحاصب: الريح تحمل التراب. وتفرى: تتشقق.

الثانية: أن يكون الأخير حرفًا زائدًا والمتلوّ غير عين الكلمة، وذلك قولهم في جمع تَرْقُوة: تَرائق، هو مقلوب من التَّراقي، فالواو زائدة في تَرْقُوة، والقاف لام للكلمة لا عَيْن، فحين جمعوه على الأصل قالوا: التَّراقي كما قالوا في العَرْقُوة: العَراقي، ثم إنهم قَلبوا التَّراقي، فقالوا فيه: التَّرائق، فقدَّموا الحرف الأخير وهو زائد على القاف، والقافُ ليست عينًا، وقال الشاعر[1]:

لقد زَوَّدَتْني يومَ قَوٍّ حَزازةً مَكانَ الشَّجا ، تَجُولُ حولَ التَّرائقِ

الثالثة: أن يكون الآخِر حرفًا زائدًا والمتلُوُّ عين الكلمة.

الرابعة: أن يكون الآخِر لام كلمة والمتلُوُّ غير عين الكلمة. وهاتان الصورتان يُتَطَلَّب لهما تمثيل.

وقولُه **أكثرُ منه بتقديم متلوِّ الآخِر على العين** هذا أيضًا فيه مسألتان، وذلك أنَّ مَتلُوَّ الآخِر أَعَمُّ من أن يكون لامَ الكلمة أو غيرَ لامها، فمثالُ الأولى - وهو أن يكون مَتْلُوُّ الآخِر لامَ كلمة قُدِّمت على العين قولهم: الحَوْباءُ، وهي النَّفْس، وزنها فَلْعاءُ؛ إذ أصلها حَبْواء، فقُدِّمت اللام - وهي الواو، وهي مَتْلُوَّة الآخِر - على الفاء التي هي عين الكلمة. والدليلُ على أنه مقلوب أنهم قالوا: حابَيْتُ الرجلَ: إذا أظهرتَ له خلاف ما في حَوْبائك.

وكذلك أيضًا مَيْدان إذا جعلته مأخوذًا من الْمَدَى، هو مقلوب، وأصلُه مَدْيان، فقُلبت لام الكلمة - وهي الياء، وهو مَتْلُوُّ الآخِر - على عين الكلمة التي هي الدال. وأما مَن جعلَه مأخوذًا من مادَ يَميدُ فلا قلبَ فيه.

ومثالُ الأُخرى - وهو أن يكون مَتْلُوُّ الآخِر غيرَ لام الكلمة، وقُدِّم على العين - قولهم[2].

---

(١) البيت في التنبيه ص ١١٤ والمنصف ٢: ٥٧ والتمام ص ١٨٢. قوّ: وادٍ بين فَيد والنِّباج، ووادٍ بين اليمامة وهَجَر.

(٢) بياض في المخطوطات.

وقولُه **أو بتقديم العين على الفاء** هو معطوف على قوله: **بتقديم الآخِر على مَتْلُوِّه**، ومثالُ ذلك قولهم أَيِسَ في يَئِسَ، وأَيْنُق في أَنْوُق: جمع ناقة، فيه قلب وإبدال؛ إذ لو لم يُبدلوا لقالوا: أَوْنُقٌ. وآرامٌ في أرْآم: جمع رئْم. وجاهٌ أصله وَجْه، ووزنه عَفَلٌ. وقاةٌ، وهي الطاعة والإجابة، أصلُه يَقَةٌ، فقُلب، والفعل منه أَيْقَهَ /أي: أطاع [٩: ٢/ب] وأجاب[١]. وفي[٢] أَيْنُقٍ قولان: أحدهما ما ذكرناه، ووزنه أَعْفُلٌ. والآخَر أنَّ الواو حُذفت وعُوِّضَ منها الياء، فوزنه أَيْفُلٌ.

وقولُه **وربُّما وردَ بتقديم اللام على الفاء** مثالُ ذلك (أَشْياءُ) في مذهب (س)[٣]، أَصلُها شَيْئاءُ نحو طَرْفاء وحَلْفاء، ثم قَلبوا بتقديم لام الكلمة على فائها، وفيها مذاهب.

وقولُه **وبتأخير الفاء عن العين واللام** مثالُ ذلك حادي، أصلُه واحِد، فتأخرت الواو عن الحاء والدال، وقُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ووزنه عالِف. ومن ذلك قول القطاميّ[٤]:

.... وما تَقَضَّى بَواقي دِيْنِها الطادي

أصله واطِد، فقُلبت، والدِّين هنا: العادة.

وقولُه **وكثُر نحو راءَ في رَأَى وآبار في أَبْآر** يعني أنَّ القلب في مثل هذين الوزنين كثير، فمِن نحو راءَ قولهم: ناءَ يَناءُ بمعنى نَأَى يَنْأَى، والمصدر النَّأْي على الأصل. ومِن نحو آبار قولهم: آرام في أَرْآم: جمع رِئْم، كما أنَّ الآبار جمع بِئْر. ومع كثرة ذلك فلا يطَّرد منه شيء.

---

(١) وأجاب ... وعوض منها الياء: سقط من ل.

(٢) وفي ... فوزنه أيفل: سقط من ح. وأوله في ك: وليس في أينق.

(٣) الكتاب ٤: ٣٨٠ - ٣٨١.

(٤) صدر البيت: ما اعتادَ حُبُّ سُلَيْمَى حينَ مُعْتادِ. وهو في ديوانه ص ٧٨.

وقولُه **وعلامةُ صِحَّة القلب كونُ أحد التأليفين فائقًا للآخَر ببعض وجوهِ التصريف** يعني أنه متى كان فائقًا بما ذكر فالفائق هو الأصل، والْمَفُوق هو المقلوب، مثالُ ذلك أنهم قالوا: آرامٌ وأَرْآمٌ، فَلِمُدَّعٍ أن يقول: كلاهما أصل، وأَرْآمٌ مقلوب من آرام. فيَدفع هذين الوجهين أنَّ المفرد من هذا الجمع إنما جاء فيه رِئْم لا غير، ولم يأت فيه إِرْمٌ مع رِئْم فيكون كلاهما أصلًا، ولا إِرْمٌ وحده فيكون أَرْآم مقلوبًا من آرام.

وقولُه **ببعض وجوه التصريف** فيه إبهام، وقد عَيَّنَ بعضُ أصحابنا هذا الإبهام، فقال[1]: ((يُعلَم القلب والأصالة بأربعة أشياء:

أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالًا، فيكون هو الأصل، والآخَر أقلّ استعمالًا، فيكون هو المقلوب، وذلك نحو لَعَمْرِي ورَعَمْلِي)).

قال: ((والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد، ويكون النظم الآخر أقلَّ تصرفًا، فيُعلم أنَّ الأكثر تصرفًا هو الأصل، والآخر مقلوب منه)). ثم مثَّل ذلك بـ(شَوائع)، فإنه أكثر تصرفًا من شَواعي؛ لأنه يقال: شاعَ يَشيع فهو شائع. قال: ((ولا يقال: شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ)).

وهذا الذي مثَّل به لا يقال فيه أكثر تصرفًا؛ لأنه على ما نقل لم يُقَل شَعَى يَشْعَى فهو شاعٍ، فإذا كانوا لا يقولون ذلك فكيف يقول فيه إنه أقلُّ تصرفًا، أعني شَواعي، بل التصريف إنما جاء على شوائع فقط لا شَواعي، فإذا كان التصريف لم يجئ إلا على النظم الواحد دون الآخر لم يُقَل فيه إنه أكثر تصرفًا والآخر أقلّ تصرفًا؛ لأنهما لم يشتركا في التصرف وزاد أحدهما فيه على الآخر. فإصلاح ذلك أن يقال: أن يكون التصريف على نظم واحد، والآخر لم يتصرَّف عليه.

[٩: ٣/أ] ((والثالث: أن يكون أحد النظمين مجردًا من الزوائد /والآخر مزيد، فيكون المجرد أصلًا، والمزيد مقلوب منه، وذلك نحو طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ. فالأصلُ عند (س)[2] أن تكون

(١) هو ابن عصفور. وهذا القول والأقوال الآتية في الممتع ٢: ٦١٧ - ٦١٨.

(٢) الكتاب ٣: ٤٦٧، ٤: ٣٨١ والتعليقة ٣: ٣٢٠ والخصائص ٢: ٧٤.

الهمزة قبل الميم. وخالَفَ الجَرميُّ[1] في ذلك، فزعم أنَّ الأصل اطْمَأَنَّ، بتقديم الميم على الهمزة)).

قال: ((وهو الصحيح عندي لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه، قالوا: اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ومُطْمَئِنٌّ، كما قالوا: طَأْمَنَ يُطَأْمِنُ فهو مُطَأْمِنٌ، وقالوا: طُمَأْنينةٌ، ولم يقولوا: طُؤَمْنِينة)) انتهى.

وهذا الذي صحَّح به مذهب الجرميّ وردَّ به على (س) لا يلزم؛ لأنَّ مجيء مصدر اطْمَأَنَّ على هذا البناء شاذّ، ولا ينقاس؛ ألا ترى أنه لا يُحفظ مصدر افْعَلَلَّ على فُعَلِّيلة إلا في هذه اللفظة ولفظة قُشَعْريرة؛ وإنما قياس ذلك أن يجيء على افْعِلّال، نحو اقْشِعْرار واطْمِئْنان، فإذا كان ذلك شاذًّا لم يُستَدَلّ به، وذلك مما لوحظ فيه اللفظ، نحو قولهم في جمع مَسِيلٍ: مُسُلٌ تشبيهًا لِمَفْعِل بفَعِيل، نحو كَثيب وكُثُب، فلو جاء في مصدر طَأْمَنَ طَأْمَنةً كان ذلك دليلًا على أنه ليس بأصل لاطْمَأَنَّ، بل كان يكون طَأْمَنَ مقلوبًا واطْمَأَنَّ أصل.

وهذا الخلاف الذي ذكره بعض أصحابنا بين (س) والجَرميّ حكاه الصَّفَّار[2] في (شرح الكتاب) بالعكس، فقال: ((مذهبُ (س) أنَّ اطمأنَّ أصلٌ لِطَأْمَنَ؛ لأنه زعم أنَّ المطَّرد هو الأصل؛ ألا ترى أنَّ أشياءَ مقلوب من شيء، ولأنك تجد شيئًا مطَّردًا، تقول: شاءَ يَشاءُ ويَشِيءُ، ولا تجد المقلوب يطَّرد، وكذلك طَأْمَنَ من اطْمَأَنَّ؛ لأنك تقول يَطْمَئنُّ ومُطمَئنٌّ وطُمَأْنينة، ولا يُستَعمَل مِن طَأْمَنَ إلا هذا اللفظ.

وذهب أبو عمر إلى أنَّ الأصل طَأْمَنَ لكونه غير مزيد، واطمأنَّ مزيد. وهذا باطل لِما قلناه من اطِّراد هذا وعدم اطِّراد طَأْمَنَ. وأيضًا فإنهم قالوا منه طُمَأْنينة، فهذا غير مزيد)) انتهى.

---

(١) الخصائص ٢: ٧٤.

(٢) سبقه إلى هذا السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١٨: ٨٠.

((والرابع: أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب من الآخَر نحو أَيِسَ ويَئِسَ؛ الأصل يَئِسَ، وأَيِسَ مقلوب منه؛ إذ لو لم يكن مقلوبًا منه لوجبَ إعلاله وأن يقال: آسَ، فقولهم أَيِسَ دليل على أنه مقلوب من يَئِسَ، ولذلك لم يُعَلّ كما لم يُعَلّ يَئِسَ)) انتهى كلامه.

وهذا واضح، فإنَّ التصاريف جاءت على النظمين معًا حتى المصادر، قالوا: يَئِسَ يَيْئَسُ يأْسًا، ويائسٌ ومَيْؤوس منه، وقال[1] أيِس يأيَسُ أَيْسًا وإياسًا، وبه سُمي الرجل إياسًا، وقالوا: آيِسٌ ومأيُوسٌ منه، فلما جاءت التصاريف على التركيبين معًا سواء لم يكن أحدهما بأصل للآخر من هذه الجهة[2]؛ لكنْ وُجد حُكم في أحد التركيبين، وفُقد في الآخر، وهو أنَّ القاعدة الكلية تقتضي أنَّ كل ياء وواو تحركتا وانفتح ما قبلهما بتلك الشروط المذكورة في هذه القاعدة؛ فإنَّ الياء والواو تنقلبان [illegible] بين نظرين:

[٩: ٣/ب] أحدهما: أن /يُدَّعى أنَّ تصحيح هذا إنما جاء على جهة الشذوذ، كما صحَّحوا أشياء كثيرة على جهة الشذوذ.

والآخر: أن يُدَّعى أنَّ ذلك مقلوب من يَئِسَ، فصحَّت الياء فيه لأنها فاء الكلمة، قُدِّمت على عينها، فكما صحَّت متقدمة صحَّت متأخرة؛ إذ ليس تركيبًا أصليًّا، فترجَّح عندنا هذا النظر لأنَّ باب القلب وإن كان لا ينقاس أوسعُ وأكثر من باب الشذوذ؛ فادَّعَينا أنه مقلوب من يَئِسَ دخولًا في الباب الأوسع الأكثر، وترجيحًا للإلحاق به.

فإن قلتَ: ما فائدة القلب؟ وهلَّا جاءت التصاريف على نظم واحد؟

---

(١) وقال ... ومأيوس منه: سقط من ل.

(٢) ح: الجملة.

قلتُ: الفائدةُ في ذلك الاتِّساعُ في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع؛ وقد تقدَّم ذلك. وإذا كانوا يَقلبون في تراكيب الكلام حتى يصير الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا فلَأَنْ يقلبوا في تركيب الكلمة أَولَى؛ لأنَّ القلب في تراكيب الكلام مؤدٍّ إلى اللَّبس في بعض المواضع، والقلب في تركيب الكلمة لا يؤدي إلى لبس في المعنى.

وقولُه **وإن لم يَثبُت ذلك فهما أصلان** أي: إن لم يَثبُت كون أحدهما فائقًا ببعض وجوه التصريف والآخر مفوقًا فكِلا التأليفين أصل؛ وذلك نحو جَبَذَ وجَذَبَ، فإنَّ جميع تصاريفهما جاءت عليهما، قالوا: جَبَذَ يَجبِذ جَبْذًا فهو جابِذ ومَجبوذ، وقالوا: جَذَبَ يَجذِب جَذْبًا فهو جاذِب ومَجذوب.

وقولُه **وليس جاءٍ وخَطايا مقلوبَين، خلافًا للخليل** أمَّا مسألة جاءٍ وشاءٍ ونحوهما من اسم الفاعل الذي يقتضي القياس اجتماع همزتين فيه فهو مخالفٌ لاسم الفاعل من نحو قامَ وإن اشتركا في أنَّ عين الكلمة قد اعتلَّت بالقلب فيهما؛ لكن آخر جاءَ همزة بخلاف قامَ، وذلك أنك إذا أبدلتَ من العين همزة اجتمع همزتان: الهمزة التي هي لام، والهمزة المبدَلة من العين، فتبدل الهمزة التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها، كما أبدلوا في مِئَر فقالوا: مِيَرٌ؛ ولم تُسَهِّلها بَينَ بَينَ فرارًا من الهمزتين؛ لأنَّ الهمزة المسهَّلة بينَ بَينَ كالثابتة؛ لأنها متحركة في مذهب البصريين. فهذا العمل في اسم الفاعل من جاءَ هو مذهب (س)[1].

وذهب الخليل[2] إلى أنهم قالوا أولًا: جايِئ، ثم قلبوا، فلم تلتق همزتان، فقالوا: جائي، ثم عُمل به ما عُمل بقاضٍ. وفعلوا ذلك كما فعلوه فيما ليس آخره همزة نحو شائك ولائث حيث قالوا: شاكٍ ولاثٍ على إحدى اللغتين، والتزموه في جاءٍ وشاءٍ لثقل اجتماع الهمزتين.

---

(١) الكتاب ٤: ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٤: ٣٧٧ والمنصف ٢: ٥٢ والممتع ٢: ٥٠٩.

وإنما حَمل الخليلَ على القلب في نحو جاءٍ كثرة العمل في مذهب (س)، وذلك أنَّ أصله: جايئ، ثم جائئ، ثم جائي، ثم جاءٍ، وفي مذهبه أصله: جايئ، ثم جائي، ثم جاءٍ. قال (س)[(١)]: ((وكِلا القولين حسن))، يعني قوله وقول الخليل.

وقد رجَّح أبو علي الفارسيُّ[(٢)] مذهب الخليل على مذهب (س) بأنه يلزم في مذهب (س) توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة؛ وهو قلب العين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء، ولا يوجد توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة في كلام العرب إلا نادرًا أو ضرورة؛ نحو[(٣)]:

وإنِّي لأَسْتَحْيِي ، وفي الحقِّ مُسْتَحًى ....

[٩: ٤/أ] /فأَعَلُّوا اللام، ثم أَعَلُّوا العين. ولا يلزم في مذهب الخليل إلا القلب، والقلب أكثر في كلامهم من هذا الإعلال.

وما رجَّح به أبو علي مذهب الخليل استحسنه بعض أصحابنا، وردَّه بعضهم، وقال[(٤)]: ((قد قال (س)[(٥)] بأنا إذا بنينا فَيْعَلًا من حَوَيت فإنا نقول: حَيًّا، فقد توالى إعلالان على الكلمة من جهة واحدة: أحدهما قلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والثاني قلب العين التي هي واو ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها، فقد توالى إعلالان على الكلمة من جهة واحدة؛ ألا ترى أنَّ أصله حَيْوَيٌ، فليس توالي إعلالين في كل موضع بممتنع فيرجح به)).

---

(١) الكتاب ٤: ٣٧٨.

(٢) التكملة ص ٢٦٤ والمنصف ٢: ٥٣ والممتع ٢: ٥١٠.

(٣) عجز البيت: إذا جاء باغي العُرف أن أتنكَّرا. وقد تقدم في ص ٧٠.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٨٩ [رسالة] بتصرف.

(٥) الكتاب ٤: ٤٠٨.

وقال أبو سعيد[1]: ((الممنوع من جمع إعلالين هو أن تسكن اللام والعين جميعًا من جهة واحدة في الإعلال مثل شَوَى؛ إن سكنت اللام فلا تسكن العين، وإن سكنت العين فلا تسكن اللام، كآية ونحوه، وأمَّا إذا كانت العين تعتلّ اعتلالًا مطردًا، واللام تعتلّ اعتلالًا آخر ليس من جنس ذلك الاعتلال فلا يمتنع ذلك)).

قال بعض أصحابنا[2]: ((السماع يشهد لمذهب (س)، وذلك أنَّ مِن العرب مَن يقول[3]: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين، ومَن يقول: شاكٍ ولاثٍ، فيقلب، والذي مِن لغته القلب ليس من لغته الحذف. وكلُّهم يقول: شائكٌ ولائثٌ، فلمّا وجدنا العرب كلها تقول جاءٍ ولم تَحذف؛ إذ لو حَذفتْ لقالتْ: جاءٌ أو جايٌ، دلَّ على أنه في لغة الحاذفين على الأصل إذ ليس من لغتهم القلب؛ ومِن لغتهم البقاءُ على الأصل. وأمَّا في لغة القالبين فيحتمل أن يكون مقلوبًا، ويحتمل أن يكون باقيًا على أصله)). قال[2]: ((فقد حصل إذًا ما ذهب إليه (س) سماعًا. وأمَّا ما ذهب إليه الخليل فليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل)) انتهى.

وتقول[4] في جمع جاءٍ: جَواءٍ ،كما تقول في جمع قائم: قَوائم، الأصل جَوائئُ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة ما قبلها مخافة اجتماع الهمزتين. وأمَّا على مذهب الخليل فأصله جَوايِئ، ثم قلب فصار جوائي. وتقول في جمع مَجيء: مَجايئُ كما تجمع مَبيعًا على مَبايع، وتعمل فيه ما تعمل في جاءٍ على المذهبين جميعًا.

فإن أدَّى الجمع إلى وقوع همزة عارضة بعد ألف الجمع لم تكن في حالة الإفراد فإنك إذا قلبتَ الهمزة الثانية ياء حوَّلت كسرة الهمزة التي هي عين فتحة؛ فتجيء الياء

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٨٩ [رسالة].

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٥١١.

(٣) هم أكثر العرب كما في الكتاب ٤: ٣٧٨.

(٤) من هنا إلى آخر قوله ((كما عرضت في جياءا)): من الممتع ٢: ٥١١ - ٥١٣.

متحركة وما قبلها مفتوح فتُقلب ألفًا، فتجيء الهمزة متوسطة بين ألفين، والهمزةُ قريبة الشبه من الألف، فتجيء الكلمة كأنها اجتمع فيها ثلاثة أمثال، فتقلب الهمزة ياء فرارًا من اجتماع الأمثال، وذلك نحو فَعِّلٍ(١) من المجيء، فإنك تقول في جمعه: جَيايا، والأصل جَيايِئ، فاكتنف ألف الجمع ياءان، فقلبت الثانية همزة، فقالوا: جَيائِئ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبلها، فقالوا: جَيائي، ثم حوَّلوه

[٩: ٤/ب] إلى جَياءَي، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها /فقلبت ألفًا، فصار جَياءَا، ثم قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين. وكان هذا التحويل لازمًا إذ كانوا قد يحوِّلون في مثل صحارَى مع أنه أخف من جَياءَا؛ لأنه لم تعرض فيه همزة كما عرضت في جَياءَا. وإنما لزم تحويل فيما عرضت فيه الهمزة لأنَّ عروضها تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.

وأمَّا مسألة خَطايا ففيها ثلاثة مذاهب(٢):

أحدها: ما ذهب إليه بعض الكوفيين، ونسبه بعضهم للفراء، وهو أنه جمع جاء على وزن فَعَالَى، ولا قلبَ فيه، ولا هو على وزن فَعائل، وذلك أنَّ خَطيئة كثُر ترك الهمزة فيها والإدغام، فقالوا: خَطِيَّة، فصارت بمنزلة فَعِيلة من ذوات الواو والياء، وكلُّ فَعِيلة من ذوات الياء والواو تُجمع على فَعالَى، وذلك نحو مَطِيَّة ومَطايا وحَنِيَّة وحَنايا وسَرِيَّة وسَرايا، وشبهُ ذلك كثير، ولا يُجمع على فَعائل؛ لأنه لو جُمع على فَعائل لنقَصت الكلمة في الجمع وقَلَّت واختَلَّت، فلذلك جُمعت على فَعالَى دون فَعائل، وتساوت فيها ذوات الياء وذوات الواو لأنَّ الياء التي هي لام الكلمة قد انقلبت ياء في المفرد واعتلَّت؛ فأُجري عليها في الجمع الاعتلالُ الذي حصل لها في المفرد، فلذلك قالوا في ذوات الواو: مَطايا وإن كان أصلها الواو، يدلُّ على ذلك مَطَوْتُ(٣):

---

(١) ك: فعلل. ل: فعال. الممتع: فُعَّل.

(٢) الإنصاف ٢: ٨٠٥ - ٨٠٩ [المسألة ١١٦].

(٣) تقدم في ٢: ١٦٨، ١٦٩، ٦: ٣٧.

وكذلك حَشايا، يدلُّ على ذلك حَشَوْتُ، فلمّا كانت خطيئة يُترك الهمز فيها كثيرًا جُمعت على ترك الهمز فقالوا: خَطايا، فوزنها فَعالَى من غير قلب، ولا أنَّ أصلها أن تجيء على فَعائل. وهذا المذهب سهلٌ قليلُ التكلُّف.

والثاني: ما ذهب إليه بعض الكوفيين والخليل(١)، وهو أنَّ أصله(٢) جُمع على فَعائل، فأصلُه خَطايئ مثل خَطايِع إلا أنه قُلب، فقُدِّمت الهمزة على الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف لوقوعها قبل الطرف؛ لأنَّ العرب أَجْرَتْ ما قبل الطرف في هذا النوع مُجرى الطرف في الإبدال؛ فلو لم تُقَدَّم الهمزة على الياء في خَطايئ لاجتمع همزتان، إحداهما لام الكلمة، والأخرى المبدَلة من الياء الزائدة الواقعة بعد ألف الجمع، وذلك مرفوض في كلامهم، أعني الجمع بين همزتين في كلمة إلا ما شَذَّ مما حكاه الكسائي(٣) عن بعض العرب: اللهمَّ اغفرْ لي خَطائِئِهْ، وما أنشدوا من قول الشاعر(٤):

فإنَّكَ لا تَدري متى الموتُ جائئٌ ... ولكنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الموتِ عاجِلُ

ولهذا زعم الخليل أنَّ جائية مقلوب، ووزنه فالِعة، فصارت خَطائي مثل خَطاعِي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا فصارت خَطاءا مثل خَطاعا، فتوسطت الهمزة بين ألفين، والهمزة قريبة من الألف، فقلبوا الهمزة ياء فرارًا من اجتماع الأمثال، فصار خَطايا على وزن فَعالَى، فالألف الأولى هي ألف الجمع، والثانية هي

---

(١) الكتاب ٤: ٣٧٧ وشرحه للسيرافي ٤: ٢٨٩ [ط. العلمية].

(٢) أن أصله: سقط من ح.

(٣) الإنصاف ٢: ٨٠٦.

(٤) البيت بهذه الرواية في الإنصاف ٢: ٧٢٩، ٨٠٥. وتقدم في ١٩: ٢٦١ وعجزه ثَمة: إليك ولا ما يُحدثُ اللهُ في غَدِ.

[٩: ٥/أ] لام الكلمة /التي كانت همزة، والألف الأخيرة هي الياء الواقعة بعد ألف الجمع بدلًا من ياء المدّ في فَعِيلة.

والثالث: ما ذهب البصريون غير الخليل إليه، وهو أنَّ أصل خَطايا فَعائل. فقالوا: وإنما قلنا ذلك لأنَّ خَطيئة فَعِيلة مثل صَحِيفة، وفَعِيلة تُجمع على فَعائل، فالأصل أن يقال: خَطايئ مثل خَطايِع، ثم أبدلوا من الياء همزة، فقالوا خَطائئ، كما قالوا في صَحيفة صَحائف، فلمّا اجتمع همزتان قلبوا الثانية ياء لكسرة ما قبلها، فصار خَطائي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، فصار خَطاءَيُ، فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فصار خَطاءا، فاستَثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا منها ياء، فصار خَطايا، فوزنها على ما آلت إليه فَعايا.

قال بعض النحويين(١): ((وكأنَّ الذي رَغَّبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعَود من خطائي إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء؛ فتعود ياء الكلمة إلى أصلها؛ لأنَّ الهمزة الأولى من خطائئ منقلبة عن الياء في خَطيئة، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائئ جاءا؛ لأنَّ الهمزة في جائئ منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خَطايا منقلبة عن ياء زائدة في خَطيئة، ففَضَّلوا الأصليَّ على الزائد، فلم يُلحقوه من التغيير ما أَلحقوا الزائد.

وكذلك أيضًا قالوا في جمع هِراوة: هَراوَى، وإداوة: أَداوَى، وكان الأصل هَرائو وأَدائو على مثال فَعائل كرِسالة ورَسائل؛ لأنهم أبدلوا من الواو في هَرائو وأَدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها؛ ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا، فصار هَراءا وأداءا، فاستَثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا من الهمزة واوًا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلبًا للتشاكل، وذلك لأنَّ الجمع فرع على الواحد، فلا بأس أن تُطلب

---

(١) هو أبو البركات الأنباري. الإنصاف ٢: ٨٠٦ - ٨٠٧.

المشاكلة له. والذي يدلُّ على أنهم فعلوا ذلك طلبًا للمشاكلة أنَّ ما لا يكون في واحده واو لا يجيء في آخره ذلك، فدلَّ على ما قلنا)) انتهى كلامه.

ودلَّ على أنَّ الواو في هِراوة هي لام الكلمة، وفي هَراوى هي مبدلة من همزة، تلك الهمزة بدل من ياء، تلك الياء بدل من ألف هِراوة الواقعة بعد ألف الجمع، وأنَّ الألف الأخيرة هي لام الكلمة المنقلبة عن الواو في هِراوة.

ورَدَّ بعض النحويين على الخليل ومَن وافقه من الكوفيين ما ذهبوا إليه، فقال(١): ((قولهم (قُدِّمت الهمزة على الياء) هذا خلاف الأصل والقياس، وقولهم (اجتماع الهمزتين مرفوض) قلنا إلا هنا، فإنه لا تقرّ الهمزتان؛ لأنَّ الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها، فالكسرةُ توجب قلبها إلى الياء، كما تُوجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدَم، فحملُه على الأصل يؤدي إلى اجتماع الهمزتين، وأن يزول اجتماعهما على القياس، فكان حمله عليه أَولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير الذي هو الفرع على خلاف القياس.

/وأمّا جائية فلا نُسَلِّم القلب، بل أصله جائئة، ثم أبدلت الثانية ياء لانكسار [٩: ٥/ب] ما قبلها. وإنما قَدَّر الخليل فيه القلب لئلا يجمع بين إعلالين، وقد تقدَّم الكلام في مسألة جاءٍ قبل هذه المسألة على الإعلالين. وما قَدَّره الخليل ليس بكافٍ في تقدير القلب؛ لأَّن الهمزة حرف صحيح، فإعلالها لا يُعتدّ به. ويدلُّ على ذلك أنَّ الهمزة تَصِحُّ حيث لا يَصِحُّ حرف العلة؛ ألا ترى إعلال عَصَو ورَحَي بقلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وصحة همزة كَلَأٍ ورَشَأٍ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض، كقولهم في أُصَيْلان: أُصَيْلال، فلا يُعتدّ به، وإنما يُعتدّ باعتلال حرف العلة لأنه الأصل في الإعلال. وإذا كان قلب الهمزة غير معتدّ به لم يكن هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين.

---

(١) هو أبو البركات الأنباري. الإنصاف ٢: ٨٠٧ - ٨٠٩ بتصرف.

على أنَّ (س) حكى عن الخليل خلاف هذا القول الذي حكى عنه أنه يختار في الهمزتين إذا التقتا من كلمتين تحقيق الأولى وتخفيف الثانية؛ قال (س)[1]: ((فقلت له: لِمَ؟ فقال: رأيتُهم إذا اجتمعتْ همزتان في كلمة اختاروا تخفيف الأخيرة، كقولهم جاءٍ وآدَم))، فقد جعل الياء في جاءٍ منقلبة عن همزة، والهمزة فيه لام الفعل. فهذا يدلُّ على أنه لم يقلب.

وأمّا قول بعض الكوفيين المنسوب للفراء (إنها جُمعت على ترك الهمز) فهو باطل؛ لأنَّ ترك الهمز خلاف الأصل، والأصلُ أن يجمع على الأصل، خصوصًا مع أنه الأكثر في الاستعمال. وقولهم (إنه يَكثُر ترك الهمز فيها، فصارت بمنزلة فَعِيلة من ذوات الواو والياء، وهي تُجمع على فَعالَى). قلنا: لا نُسَلِّم أنَّ الأصل أن يقال في جمع فَعيلة هذا فَعالَى، بل الأصل فَعائل، فالأصلُ في جمع حَشِيّة حَشِائي على فَعائل، ثم [illegible] فاستثقلوا الهمزة بين الألفين، فقلبوا الهمزة ياء على ما بَيَّنَّا في خَطايا)) انتهى كلامه.

وما ذهب إليه البصريون في خَطايا وفي حَشايا وفي هَراوَى فيه تكلُّف كثير وتقاديرُ متباينة وعملٌ كثير وحزازير[2]؛ حملهم على هذا كله قياسُ المعتلِّ على الصحيح، فكما قالوا في صحيفة صَحائف، وفي رسالة رَسائل، فجمعوا على وزن فَعائل، كذلك ادَّعَوا في جمع حَشِيَّة وهِراوة أنه على فَعائل إجراءً للمعتلِّ مُجرى الصحيح. وهذا كله من القياس الفاسد؛ لأنَّ للصحيح أبنيةً في المفرد وفي الجمع تُخالف أبنية المعتلِّ في مفرده وجمعه. والبصريون أيضًا يقولون بهذا إذا أُلجئوا إليه، وإذا كان كذلك فما الذي أَحْوَجَ إلى هذه التكلُّفات؟ وما الذي يمنع من البقاء مع ظاهر اللفظ إذا كان السماع يشهد له بغير تكلُّف؟

---

(١) الكتاب ٣: ٥٤٩.

(٢) لم أقف عليها في مصادري. ت: وحرازير.

فالذي نختاره في فَعِيلة المعتلَّة اللام نحو حَشِيَّة وفي نحو هِراوة أنهما جُمعا على فَعالَى؛ وأنَّ الواو قُلبت في حَشايا ياءً لعدم ظهورها في المفرد /بانقلابها ياء وإدغام ياء [٩: ٦/أ] المدّ فيها، وأمّا هِراوة فإنه لَمّا كانت ظاهرة فيه ظهرتْ في الجمع، فالياءُ في حشايا هي لام الكلمة. وكذلك الواو في هَراوَى هي لام الكلمة.

وأمّا خَطايا فهو مما التُزم البدل في جمعه، وإن كان جائزًا في مفرده؛ ألا ترى أنك تقول: خَطيئة، فتهمز على الأصل، وخَطِيَّة فتُبدِل وتُدغِم، وأمّا في الجمع فلا يجوز إلا الياء، فوزنها فَعالَى كمَطِيَّة ومَطايا.

وقولُ المصنف **خلافًا للخليل** كان ينبغي أن يقول: ((في أحد قولَيه في جاءٍ))؛ ألا ترى أنَّ س قد حكى عنه عدم القلب فيه.

فرع: قالت العرب في جمع ناقة: أَيْنُقٌ، وناقةٌ أصله نَوَقَةٌ، فالألفُ فيها منقلبة عن واو، ودليلُ ذلك قولُهم: اسْتَنْوَقَ الجملُ، وقولُهم في جمع ناقة أيضًا: نُوْقٌ؛ إذ لو كان فُعْلًا من ذوات الياء لقالوا فيه: نِيْقٌ كما قالوا: بِيْضٌ.

واختلف النحويون في تخريج أَيْنُق على ثلاثة مذاهب:

الأول(١): أنَّ الياء فيه زائدة، وأنها عوضٌ من عين الكلمة المحذوفة، وأنَّ قياسه أن يكون أَنْوُق، فحُذفت الواو، وعُوِّضت منها الياء، فعلى هذا وزنه أَيْفُلٌ.

الثاني(٢): أنه فيه قلب وبدل، فأصله أَنْوُقٌ، ثم قُدِّمت العين على الفاء، فقالوا: أَوْنُقٌ، ثم أبدلوا الواو ياء، فقالوا: أَيْنُقٌ، ووزنه على هذا أَعْفُلٌ.

الثالث: أنه فيه قلب ثم إبدال ثم قلب، فأصلُه أَنْوُقٌ، ثم قُلبت بأن قُدِّمت اللام على العين، فقالوا: أَنْقُوٌ، ثم عُمل به ما عُمل بأَدْلُوٍ من إبدال الواو ياء والضمة كسرة، فصار الأَنْقِي، ثم قُدِّمت الياء ـ التي كانت عينًا وتأخَّرت عن اللام ـ على فاء الكلمة، فقالوا: أَيْنُقٌ.

* * *

---

(١) الكتاب ٢: ٢١١، ٤: ٢٨٥.

(٢) الكتاب ٣: ٤٦٦، ٤٦٧.

ص: فصل

أُبدلت الياءُ سماعًا مِن ثالثِ الأمثال كتَظَنَّيتُ، وثانيها كائْتَمَيتُ، وأَوَّلها كأَيْما، ومِن هاءٍ كدَهْدَيْتُ، ومِن نونٍ كأَناسِيّ، ومِن عينِ ضَفادِعٍ، وباءِ أَرانِب، وسينِ سادِس، وثاءِ ثالِث.

ش: لَمّا فرغَ المصنف من الإبدال في حروف العلة والهمزة بعضها من بعض أخذ يذكر الإبدال في حروف العلة من الحروف الصحيحة؛ وما هو مقيس من ذلك، وما هو مسموع. فذكر[1] أنها تُبدَل من أحد المضعَّفَين، ومن الهاء، ومن النون، ومن العين، ومن الباء، ومن السين، ومن الثاء. وبيَّن محلَّ إبدالها، وذكرَ أنَّ ذلك سماع لا قياس. وقد ذكر أبو الفتح[2] وغيره[3] أنها[4] تُبدَل من ثمانية عشر حرفًا، ونذكر ذلك آخر كلام المصنف عليها، إلا الإبدال من الألف والواو والهمزة فلا نذكره إذ تقدَّم الكلام على ذلك في أضعاف فصول التصريف.

وقولُه **مِن ثالثِ الأمثال كتَظَنَّيْتُ** أصلُه تَظَنَّنتُ من الظَّنِّ، بُني منه تَفَعَّلَ، فضُعِّفتْ عينُه وهي نون فصارت نونَين، والثالثة لام الفعل، فأُبدل منها ياء كراهية اجتماع الأمثال.

[٩: ٦/ب] قال بعض شيوخنا[5]: ((ويُمكن أن يكون تَظَنَّيتُ تَفَعْلَيتُ))، /نحو تَقَلْسَيتُ. قال: ((غير أنَّ تَفَعَّلتُ أكثر)). ولا ترجيحَ في الأكثرية هنا لأنه عارَضَه ظاهر اللفظ،

---

(١) أراد: فبدأ بالياء فذكر أنها تبدل من أحد المضعفين ... الخ.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣١.

(٣) منهم ابن عصفور في الممتع ١: ٣٦٨.

(٤) أي: الياء.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٧ [رسالة]. وفيها قوله الآتي أيضًا.

فقلبُ الياء عن الألف والنطقُ بها إذا أُسنِد الفعلُ لغير ما يسكن آخره له نحو تَظَنَّى زيدٌ دليلٌ على أنه تَفَعْلَى لا تَفَعَّلَ؛ وإنما كان يرجح بالأكثر لو لم يُعارِضه الحملُ على الظاهر، ودَعوى البدل ضعيفة إلا أن يُروى أنهم يقولون تَظَنَّنَ ولو قليلًا، فحينئذٍ يترجح، ويكون إذ ذاك فيه تَظَنَّى وتَظَنَّنَ، فيكون الحمل على تَفَعَّلَ أَولى لكثرته وقلّة تَفَعْلَى.

ومِثلُ تَظَنَّيتُ على ما اختارَ الجمهورُ فيها قولُهم: تَسَرَّيتُ، وقَصَّيتُ أظفاري، وقال العجّاج[1]:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ

وتَفَضَّيتُ، وقولُ الشاعر[2]:

بل لو شَهِدتَ الناسَ إذْ تُكُمُّوا ... بقدرٍ حُمَّ لهم وحُمُّوا

وقولُه تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾[3]، وقولُهم تَلَعَّيتُ، وقولُهم مَكاكِيّ، وقولُه تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[4]، ومن قول ذي الرُّمّة[5]:

.... مُعَمَّيَةٌ ....

ولَبَّيتُ، وصَدَّى.

فهذا ما ذكر أنه أُبدل فيه من ثالث الأمثال، وثالثُ الأمثال هو النون والراء والصاد والضاد والميم والعين والكاف والسين والباء والدال على ما نُبَيِّنُه في كل حرف.

---

(١) الديوان ١: ٤٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩. كسر البازي: ضم جناحيه حتى ينقضّ.

(٢) العجاج. ديوانه ٢: ١٢٤ والأول في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وهذه قراءة حمزة والكسائي في الوصل. السبعة ص ١٨٩.

(٤) الآية ١٠ من سورة الشمس.

(٥) هذه كلمة من بيت يأتي في ص ١٠٦.

أمَّا تَظَنَّيتُ فقد مَضى الكلام فيه.

وأمَّا تَسَرَّيتُ فمعناه اتَّخَذتُ سُرِّيَّة، وفي لام الفعل ثلاثةُ أقاويل[١]:

أحدُها: أنه راءٌ أُبدِلت منه الياء، ووزنُه تَفَعَّلَ من السُّرِّيَّة، ويكون إذ ذاك وزن السُّرِّيَّة فُعْلِيَّة من السرور؛ لأنَّ صاحبها يُسَرُّ بها، أو من السِّرّ؛ لأنَّ صاحبها يُخفيها عن زوجته وصاحبة بيته، وحين اشتقّوا منها فعلًا ضَعَّفُوا عَينها ولامَها، فقالوا: تَسَرَّيتُ، وأصلُها على هذا القول تَسَرَّرْتُ.

والثاني: أنَّ لام الفعل واو، أُبدلت منها الياء، وأصله تَسَرَّوْتُ، فضعّفت العين، فوقعت الواو رابعة، فانقلبت ياء نحو تغزَّيتُ، ويكون إذ ذاك تَفَعَّلَ من السُّرِّيَّة، إذ السُّرِّيَّةِ عند قائل هذا فُعِّيلة، نحو مُرِّيقة[٢] وعُلِّيَّة من عَلَوت، ويكون مشتقًّا من السَّراة، وهو أعلى الشيء، ولامُ السَّراة واو لقولهم: سَرَوات، قال الفرزدق[٣]:

وأصبحَ مُبْيَضُّ الصَّقيعِ كأنهُ على سَرَواتِ البيتِ قُطنٌ مُندَّفُ

وقد رَدَّ أبو الحسن[٤] هذا القول، وزعمَ أنَّ اشتقاقه من السَّراة ليس بواضح؛ لأنَّ الموضع الذي تُؤتى منه المرأة ليس أعلاها ولا سَراتَها.

وغَلَطُه في ذلك كونه فهم أنَّ السَّراة هو الظَّهر فقط، والسَّراة الذي اشتُقَّ منه السُّرِّيَّة ليس السَّراة الذي يُراد به الظَّهر، بل السَّراة الذي هو أعلى الشيء، ولذلك قالوا: رجل سَرِيّ، وقالوا: سَرَواتٌ لسادات الناس، وكأنَّ السُّرِّيَّة لها تفوُّق[٥] عند رَبِّها

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٢) المريقة: الواحدة من العُصفُر.

(٣) الديوان ص ٥٥٩ وسر الصناعة ٢: ٧٥٦ وفيه تخريجه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٥) ك، ح: شفوف.

على رَبَّة البيت، فهي أعلى عنده من زوجته، وأحبُّ /إلى قلبه؛ ألا ترى إلى قول [٩: ٧/أ] بعض العرب يفضِّل السَّراري[١]:

وكائنْ تَرى فينا مِن ابنِ سَبِيَّةٍ   إذا لقيَ الأبطالَ يَضربُهم هَبْرا
فما زادَها فينا السِّباءُ نَقيصةً   ولا احتَطَبَتْ يومًا ، ولا طَبَخَتْ قِدْرا
ولكنْ خَلَطناها بِخَيرِ نِسائنا   فجاءتْ بهم بِيضًا وجوهُهُمُ ، زُهْرا

ولِمَيلِ الناس إلى السَّراري تجد أولادهنَّ يَنْجُبون خَلقًا وخُلُقًا؛ لأنَّ سَيِّد السُّرِّيَّة مُقْبِلٌ عليها أكثرَ مِن إقباله على الزوجة، فشَهوتُه إليها أكثر.

والقول الثالث: أنَّ لام الفعل ياء، وأنّ وزنه تَفَعَّل مشتقًّا مِن سَرَيت؛ لأنَّ السُّرى: السيرُ بالليل، فكأنَّ في ذلك ضربًا من الإخفاء.

وعلى هذه الأقوال الثلاثة وزنُ الفعل تَفَعَّلَ.

وزعمَ بعضهم أنه يحتمل أن يكون وزنه تَفَعْلَى، فيكون إذ ذاك ثالثُ الأمثال ليس بدلًا من راء ولا واو ولا ياء، بل تكون الألف انقلبت ياء.

وأما ((قَصَّيتُ أَظْفاري)) ففيه قولان[٢]:

أحدهما: أنَّ الياء بدل من الصاد، وأنَّ أصله: قَصَّصْتُ أظفاري.

والقول الثاني: ما قاله ابن جِنّيْ[٢] وابن السِّيد[٣]، وهو أنه يجوز أن يكون فَعَّلت من أقاصي الشيء، وهو أطرافه، لأنَّ المأخوذ من الأظفار أطرافها، فلا يكون فيه دليل على أنَّ الياء بدل من الصاد، وإنما هي منقلبة عن واو لظهورها في قولهم القُصْوى.

---

(١) تقدم البيت الأول في ١٠: ٦٠. والثلاثة في ديوان حاتم ص ٢٨٣ بتأخير الأول عن الآخرين، ومعها ثلاثة أبيات أخرى، وفيه تخريجها والخلاف في قائلها.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩.

(٣) إصلاح الخلل ص ٤١٠.

وأمّا ((تَقَضّي البازي)) فإنما هو تَفَعُّل من الانْقِضاض، وأصله تَقَضُّض، فأبدلوا الضاد الأخيرة ياء، وقلبوا الضمة كسرة لتصحّ، قاله[1] أبو عبيدة والأصمعي.

وقال أبو الفتح[2]: ((يجوز أن يكون تَقَضّي البازي مِن قَضَى، أي: عمل، كقول أبي ذؤيب[3]:

وعليهما مَسْرُودتانِ قَضاهما　　　داودُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

أي: عَمِلَهما، أراد: عَمَلَ البازي في طيرانه)). قال[2]: ((والوجهُ الأولُ))، يعني أن يكون من الانقضاض، وأبدل من الضاد ياء.

وأما تَفَضَّيت فمن الفِضَّة، وأصله تَفَضَّضتُ، فأبدل من الضاد الأخيرة ياء.

وأما تُكُمُّوا فأراد تُكُمِّمُوا، من كَممتُ الشيء: إذا سَتَرتَه، فأبدل الميم الأخيرة ياء فصار تُكُمِّيُوا، ثم حُذف نحو تُفُعِّلُوا من وَلِيتُ[4]؛ لأنهم استَثقَلوا الضمة في الياء، فحذفوا الضمة، فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فحُذفت الياء، وضُمَّت الميم، فصار تُكُمُّوا. ويروى عجز هذا البيت: ((بِغُمَّةٍ لو لم تُفَرَّجْ غُمُّوا))[5].

قال أبو الفتح[6]: ((يحتمل عندي وجهًا آخر، وهو أن يكون من كَمَيْتُ الشيءَ: [إذا][7] سترتَه، ومن قولهم: كَمِيٌّ؛ لأنه الذي قد تَسَتَّر في سلاحه)).

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١: ٣٩. مسرودتان: درعان. والسرد: الخرز في الأديم. والصَّنَع: الحاذق في العمل. وسوابغ: جمع سابغة، وهي الدرع الواسعة.

(٤) هو تُوُلُّوا.

(٥) كذا في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١. وهو الشطر الثالث في الأرجوزة بعد الشطرين السابقين. الديوان ٢: ١٢٥.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.

(٧) إذا: من سر صناعة الإعراب.

وأمّا قوله تعالى: ﴿لم يَتَسَنَّ﴾[1] فقال أبو عمرو بن العلاء[2]: معناه لم يتغيَّر، من قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[3]. فسأله أبو عبيدة، /فقال: وكيف ويَتَسَنَّ من ذوات الياء؟ فقال: هو مثل تَظَنَّيْتُ. يريد أنَّ الياء بدل من النون؛ لأنه عنده تَفَعَّل من الظَّنِّ ومن السَّنّ. [٩: ٧/ب]

وأمّا قولهم تَلَعَّيْتُ فأصلُه تَلَعَّعْتُ، فأبدلوا من العين ياء لأنه من اللُّعاع. قال أبو محمد بن السِّيد[4]: «حكي عن العرب: خرجْنا نَتَلَعَّى[5]، أي: نَرعَى اللُّعاع، وهو أول ما يظهر من النبت»، التاء داخلة على لَعَّيْتُ، ومصدر لَعَّيْتُ تَلْعِية، والأصل قبلُ تَلْعِعة، والقياس تَلْعِيع، وإنما جاء على تَفْعِلة لأجل أنه صار بإبدال العين ياء من المعتل الآخِر، وهو القياس في فَعَّلَ نحو زَكَّى تَزْكية.

فإن قلت: لعلّ تَلَعَّيتُ تَفَعْلَيْتُ، والياء زائدة مثلها في تَجَعْبَيْتُ[6]، فلا تكون إذ ذاك بدلًا.

فالجواب أنَّ التاء إنما دخلت على لَعَّيْتُ، ولَعَّيْتُ فَعَّلْتُ بدليل قولهم تَلْعِية؛ إذ لا يجيء المصدر على تَفْعِلة إلا إذا كان الفعل على وزن فَعَّلَ، فإذا ثبت أنَّ التاء دخلت على فَعَّلَ ثبتَ أنَّ تَلَعَّى تَفَعَّلَ، وأنَّ الياء بدل من العين.

وقال أبو الفتح[7]: «وأخبرنا أبو علي بإسناده إلى يعقوب قال[8]: قال ابن الأعرابي: تَلَعَّيتُ من اللُّعاعة، وهي بقلة، والأصل تَلَعَّعْتُ، ثم أبدل كتَظَنَّيت ونحوه».

---

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وتقدم تخريجها في ص ١٠١.

(٢) الحكاية في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٨. وفي كتاب الإبدال ص ١٣٤: أبا عمرو الشيباني.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الحجر.

(٤) إصلاح الخلل ص ٤١٠.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٦٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٧٢.

(٦) جعباه فتجعبى: صرعه فانصرع.

(٧) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٣.

(٨) كتاب الإبدال ص ١٣٥ وإصلاح المنطق ص ٣٠٢.

وأمّا مَكاكيُّ فأصله مَكاكيكُ لأنه جمع مَكُّوك[١]، فأبدل من الكاف الأخيرة ياء في الجمع، ثم أدغم فيها ياء مَفاعيل، فصار مَكاكيّ. حكاه أبو زيد. وإنما أبدلوا هروبًا من ثقل الأمثال.

وأمّا ﴿دَسَّىٰهَا﴾[٢] فقال ابن السِّيد[٣]: ((قالوا[٤]: الأصل دَسَّسَها، فقُلبت السين ياء كراهية التضعيف، ثم انقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأنشدوا[٥]:

وأنتَ الذي دَسَّيْتَ عمرًا ، فأصبحتْ حلائلُه منه أَرامِلَ جُوَّعا))

وأمّا قول ذي الرُّمّة[٦]:

مُنَطَّقَـــةٌ بالآلِ مُعَمَّيَـــةٌ بِـــهِ دَياجيرُها الوُسْطَى ، وتَبدُو صُدورُها

فقال ابن الأعرابي: أراد معممه، فأبدل من الميم ياء. وقال أبو الفتح[٧]: ((يجوز أن يكون من العَمَى)).

---

(١) الْمَكُّوك: طاس يشرب به، أعلاه ضيق، ووسطه واسع. وهو أيضًا مكيال لأهل العراق.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الشمس.

(٣) إصلاح الخلل ص ٤١١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٦٧ وكتاب الإبدال ص ١٣٣ ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ٣٣٢.

(٥) البيت لرجل من طيئ أنشده ابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة ١٣: ٤١، وفي جمهرة اللغة ٢: ١٠٥٨ أنَّ أبا حاتم زعم أنه مصنوع، والزاهر ١: ٥٤٣ وفيه: دسَّست. وقافيته في جميعها: ضُيَّعا. وهو برواية (جوعا) في إصلاح الخلل ص ٤١١ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٤٣ [رسالة]. دسيت: أغويت وأفسدت. وقافيته في ح: حُوَّما.

(٦) البيت له في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١، وليس في ديوانه، وفيه قول ابن الأعرابي الآتي. والشاهد يقتضي هذا لكن الوزن ينكسر به، ويستقيم بكونها: مُعْمَيَّةٌ.

(٧) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦١.

وأمّا قولهم لَبَّيْتُ فزعَمَ بعضُهم[(١)] أنَّ الياء بدل من الباء الثالثة، وأصله لَبَّبْتُ، من أَلَبَّ بالمكان: أقام.

وزعم ابن جني[(٢)] وغيره أنه مبنيٌّ من لَبَّيْكَ، فجاؤوا به بحروفه، فالياءُ فيه ياء التثنية على مذهب (س)، كما قالوا بَسْمَلْتُ من: باسم الله، وحَوْقَلْتُ مِن: لا حول ولا قوة إلا بالله. وهذه الياء على قول يونس[(٣)] بدل من ألف بدل من ياء بدل من باء أَلَبَّ. وهي عند (س)[(٤)] ياء التثنية.

وأمّا صَدَّى يُصَدِّي فمعناه صَفَّق بيديه، قالوا[(٥)]: أصله صَدَّدَ يُصَدِّدُ.

وقولُه **وثانيها كائْتَميتُ** يريد أنَّ الياء تُبدل من ثاني الأمثال بالنسبة إلى الكلم، فهي أمثال /وإن كان لا يكون منها في الكلمة إلا مِثْلان، ولا يريد أنَّ الكلمة تكون [٩: ٨/أ] فيها أمثال فتُبدَل من ثانيها الياء؛ لأنَّ الذي مَثَّل به إنما فيه مِثْلان لا أمثال، والذي حُفظ من ذلك إبدالها من الميم في ائْتَمَيْتُ، وأصله ائْتَمَمْتُ، فأبدل من الميم الأخيرة ياء.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ ذلك شائع في الكلام، وظاهرُ كلام ابن عصفور أنه في الشعر، قال[(٦)]: «وأُبدلت من الميم في يَأْتَمي على غير اللزوم في الشعر، قال[(٧)]:

نَـزورُ امـرأً ، أمّـا الإلـهَ فَيَتَّقِـي ... وأمّـا بِفِعْـلِ الصـالحينَ فَيأْتَـمِي

---

(١) العين ٨: ٣٤١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٤، ولم يسمه. ونسب للخليل في اللسان (لبب) و(لبى).

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٣) الكتاب ١: ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٥ - ٧٤٦.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٩ - ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٥.

(٥) إصلاح الخلل ص ٤١١ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٧٤٢ [رسالة].

(٦) الممتع ١: ٣٧٤.

(٧) البيت لكثير عزة. ديوانه ص ٣٠٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠ وفيه تخريجه.

أصله يَأْتَمُّ، قاله ابن الأعرابي[1]. فأُبدل من الميم الأخيرة ياء هروبًا من التضعيف)).

وإبدالها من الباء قالوا في لا وَرَبِّك: لا ورَبْيِكَ، فأبدلوا من الباء الثانية ياء، حكى ذلك ثعلب[2].

وإبدالها من اللام في أَمْلَيْتُ الكتابَ، أصله أَمْلَلْتُ، فأُبدلت اللام الأخيرة ياء هروبًا من التضعيف، وقد جاء القرآن باللغتين جميعًا، قال تعالى: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾[4].

قال ابن عصفور[5]: ((وإنما جعلنا اللام هي الأصل لأنَّ أَمْلَلْتُ أكثر من أَمْلَيْتُ)).

قال بعض شيوخنا[6]: ((زعمَ ابن عصفور أنَّ التضعيف أكثر، وقد كان ينبغي أن يُسند مثل هذا لإمام من أهل اللغة، أو يَستدلّ على الكثرة؛ ألا ترى أنَّ صاحب (الفصيح)[7] ذكر اللغتين، وذلك يدلُّ على كثرتهما، ومجيئهما في القرآن يُقَوِّي ذلك)).

قال: ((وعندي أنه إذا احتمل اللغتان أن يكون أصلهما واحدًا فهو الأَولى؛ وقد تقدَّم نحو ذلك في هَيْق وهَيْقَل[8]. والإبدالُ من التضعيف ليس بضعيف، فلا

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٠.

(٢) المسائل العسكرية ص ١٦٩ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٤.

(٣) من الآية ٥ من سورة الفرقان.

(٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٥) الممتع ١: ٣٧٣.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٨٠ [رسالة]. وفيه قوله الآتي بلا فاصل.

(٧) إسفار الفصيح ٢: ٨٧٠ وتصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٨٠ وشرحه للخمي ص ٢٥٦.

(٨) تقدم في ١٩: ١١٧ - ١١٨. والهيقل: الظليم.

يحتاج في جعل التضعيف أصلًا لكثرته، بل لو كان التضعيف أقلَّ في الكلام لم يَبعُد أن يجعل هنا أصلًا؛ ألا ترى أن كثيرًا من الأصول يَقِلُّ لثقله)) انتهى.

وإبدالها من اللام أيضًا في قول امرئ القيس[(١)]:

.... فَسُلِّي ثِيابي مِنْ ثِيابِكِ تَنْسَلِي

في رواية مَن رواه بفتح السين، قال ابن السِّيد[(٢)]: ((أراد تَنْسَلّ، فأبدل اللام الأخيرة ياء، وكسر الأولى من أجل الياء. ومَن رواه هكذا قال: أراد أن يكون الفعل الثاني من لفظ الأول؛ إلا أنه إذا ضمَّ السين أو كسرها كان من نَسَلَ يَنْسلُ، وكان الفعل الأول من سَلَّ يَسُلُّ، فخالفَ فعلُ المطاوعة الفعلَ الذي هو مطاوع له)).

وإبدالها من الدال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾[(٣)]، وهذا فيه خلاف[(٤)]: ذهب أبو جعفر الرُّسْتُمي[(٥)] إلى أنه لا إبدال فيه، وأنه مشتقٌّ من الصَّدَى الذي هو الصوت. وذهب أبو عبيدة[(٦)] والجمهور إلى أنه من إبدال الدال الأخيرة ياء، وأصله تَصْدِدة، والتَّصدية: التصفيق والصوت، وفعلتُ منه صَدَدتُ أَصِدُّ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[(٧)] أي: يَعِجُّون /ويَضِجُّون، فحُوِّلت الدال [٩: ٨/ب]

---

(١) صدر البيت: وإنْ تَكُ قد ساءتك مني خَليقةٌ. الديوان ص ١٣.

(٢) إصلاح الخلل ص ٤١٢.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٢ والممتع ١: ٣٧٦.

(٥) كتاب الإبدال لابن السكيت ص ١٣٥. وهو أحمد بن محمد بن يزديار بن رستم النحوي الطبري، سكن بغداد، وأخذ عن بعض أصحاب الكسائي، وكان متصدرًا لإقراء النحو. من مصنفاته كتاب التصريف، وكتاب النحو، والمقصور والممدود، وغريب القرآن. توفي سنة ٣٠٤هـ. تاريخ بغداد ٦: ٣٢٢ [ط. دار الغرب ٢٠٠٢م] وإنباه الرواة ١: ١٢٨.

(٦) مجاز القرآن ١: ٢٤٦ وأدب الكاتب ص ٤٨٨.

(٧) من الآية ٥٧ من سورة الزخرف.

الأخيرة ياء هروبًا من اجتماع المثلين. ورجح[1] هذا القول على قول الرُّسْتُمي بأنه قد استُعمل منه فعلٌ، قالوا: صَدَّ يَصِدُّ بهذا المعنى، ولم يُستعمل من الصَّدى فعلٌ، فحملُه على المستعمَل أَولى.

وإبدالها من الجيم قالوا: الدَّياجيْ في جمع دَيْجوج[2]، وأصلُه الدَّياجيج، فأُبدلت الجيم الأخيرة ياء، وحُذفت الياء قبلها تخفيفًا.

فهذا جميع ما حُفظ مما أُبدلت فيه من ثاني مِثلَين، وذلك من الميم في ائْتَميتُ، ومن الباء في لا وَرَبْيِكَ، ومن اللام في أَمْلَيْتُ وتَنْسَلِي، ومن الدال في تَصْدِية، ومن الجيم في الدَّياجيْ.

وقولُه **وأوَّلِها كأَيْما** يريد: وأوَّل الأمثال، وذلك بالنسبة إلى الكَلِم لا بالنسبة إلى الكلمة؛ لأنه لا يكون فيها أمثال تُبدَل من أوَّلها، إنما يكون فيها مِثلان، ولو حَرَّر العبارة فكان يقول «وثاني الْمِثلَين وأوَّلِهما» لكان أحسن، ولكن تأويله كما ذكرنا.

والذي حُفظ من ذلك - وهو ما أُبدل فيه من أوَّل الْمِثلَين ياء - إبدالُها من الميم قولهم في أَمّا: أَيْما، فأَبدلوا من الميم الأولى ياء كراهية التضعيف، وقد روي بيت ابن أبي ربيعة[3]:

رَأَتْ رَجُلًا أَيْما إذا الشمسُ عارَضَتْ ... فيَضْحَى ، وأَيْما بالعَشِيِّ فيَخْصَرُ

وأنشدوا[4]:

يا ليتما أُمُّنا شالتْ نَعامتُها ... أَيْما إلى جَنَّةٍ أَيْما إلى نارِ

---

(١) الممتع ١: ٣٧٦.

(٢) الديجوج: الليل المظلم.

(٣) تقدم البيت في ١٦: ٢٨٥.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ٦٢.

وفي قولهم دِيْماس[1]، أصلُه دِمَّاس، فأبدلوا من الميم الأولى ياء. دليلُ ذلك قولهم في الجمع دَماميس، والجمع يردّ الأشياء إلى أصولها. كذا زعم سيبويه[2] في دِيماس، ونَقل غيره أنَّ فيه لغتين: دِمّاس، ودِيماس، فمَن قال دِمَّاس قال في الجمع دَماميس، ومَن قال دِيماس قال في الجمع دَياميس.

وإبدالها من الباء على اللزوم، قالوا: دِيباج، والأصل دِبَّاج. دليلُ ذلك قولهم في الجمع: دَبابيج.

ومن الراء على اللزوم، قالوا: قِيراط، وقالوا في الجمع: قَراريط.

فأمّا شِيراز[3] فله جمعان: أحدهما شَراريز، حكاه أبو الحسن[4]، فعلى هذا تكون الياء بدلًا من راءٍ كهي في قِيراط. والثاني: قالوا شَواريز، فالياء بدل من واو، انقلبت في المفرد لأجل الكسرة قبلها كما قلبوا في مِيزان. وهذا يدلُّ على وجود فِوْعال في كلام العرب، وهو بناء لم يُثبته (س).

وقد زعمَ أبو الفتح[5] أنه إنما لم يذكره (س) لأنه إنما نُطق به معلولًا لا مصححًا، قال[6]: «ويحتمل أن يكون فِيعالًا، وقُلبت الياء واوًا في الجمع توسعًا لأنَّ الواو في مثل هذا البناء في الجمع أكثر من الياء؛ ألا ترى أنَّ الألف تُبدَل أبدًا واوًا في الجمع توسعًا هنا، فتقول في ضاربة: ضَوارِبُ، وفي خالِد: خَوالِدُ، ونحوهما، وقد أبدلوها ياء، قالوا في الناطل - وهو المكيال الصغير الذي يُري الخَمَّارُ فيه شَرابَه - نَياطِل، ولم يقولوا: نَواطِل، قال لَبيد[7]:

---

(١) الديماس: القبر.

(٢) الكتاب ٣: ٤٦٠.

(٣) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥١ عن كتاب التصريف للأخفش.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٩ - ٧٥٠ باختصار.

(٧) تقدم البيت في ١٩: ٣٩.

وأجاز أيضًا أبو الفتح[١] أن تكون الواو بدلًا من الياء المبدلة من الراء.

وزعم أبو الحسن[١] أنَّ شِيرازًا فِعْلال من بنات الأربعة كسِرْداح[٢]، والياءُ بدل من الواو. وهذا إن أراد به ظاهرَه ضعيف؛ لأنه إذ ذاك تكون الواو أصلًا في بنات الأربعة، وإن أراد أنه ملحق ببنات الأربعة، وجعله من بنات الأربعة لكونه ملحقًا بها - فهو تجوُّز سائغ.

وإبدالها من النون قالوا: دِينار، وقالوا في الجمع: دَنانير، وفي التصغير دُنَيْنير، فردُّوها إلى الأصل لَمَّا أَمِنوا اجتماع الْمِثلَين للفصل بينهما بالألف وبالياء.

وإبدالها من التاء قالوا ايْتَصَلَتْ في اتَّصَلَت، فالياء بدل من التاء التي هي بدل من الواو؛ إذ أصله اوْتَصَلَتْ، ثم أُبدلت الواو تاء، وأدغموها في تاء افتَعَلَ، فقالوا: اتَّصَلَتْ، ثم أبدلوا من التاء ياء، فقالوا ايْتَصَلَتْ، فالياءُ بدلُ بدلٍ كراهة التشديد، وأنشدوا[٣]:

قــامَ بهــا يَنْشُــدُ كُــلَّ مَنْشَــدِ   فايْتَصَــلَتْ بــِمِثْلِ ضَــوْءِ الفَرْقَــدِ

وهذا عندي ليس كما ذهبوا إليه، بل الياء منقلبة عن الواو على أقلِّ اللغتين في اتَّعَدَ؛ ألا ترى أنَّ فيها لغتين: إحداهما إبدال الواو تاء والإدغام، والثانية قلب الواو ياء لكسرة ما قبله، فيقولون ايْتَعَدَ، وألفًا لفتحة ما قبلها، فيقولون: ياتَعِدُ. فهذا عندي على القلب، وسقطت ألف الوصل لتحرك ما قبلها مع مراعاتها، فقالوا: فايْتَصَلَتْ، وأصله اوْتَصَلَتْ، ثم قلبوا الواو ياء لكسرة ما قبلها، وهذا لم يُحفَظ إلا في هذه اللفظة، وهو فايْتَصَلَتْ، فلو جاء لنا من كلامهم يَيْتَصِلُ لكان ذلك مقوّيًا لِما زعموا من إبدال التاء ياء، لكنه لا يُحفَظ ذلك.

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٠.

(٢) السرداح: الناقة الطويلة.

(٣) البيت في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٦٤ وتخريجه في ص ٧٦٣. ت: قامت بها.

فهذا جميع ما ذُكر أنه حُفظ من إبدال الياء من أول الْمِثلَين، وذلك من الميم في أَيْما، وفي دِيماس. ومن الباء في دِيباج. ومن الراء في قِيراط وشِيراز، ومن النون في دينار. ومن التاء في ايْتَصَلَتْ.

وقولُه **ومِن هاءٍ كدَهْدَيْتُ** قالوا دَهْدَيتُ الحجرَ، أي: دحرجتُه، فالياء بدل من الهاء؛ إذ الكلمة من باب جَرْجَرَ، وأصلها دَهْدَهَ؛ ألا ترى أنهم يقولون لِما يُدَحرِجُه الجُعَلُ: دُهْدُوهةٌ، فحين بَنَوْا منه فُعْلُولة أَتَوْا بالهاء، قال أبو النجم(١):

كأنَّ صوتَ جَرْعِها الْمُسْتَعْجِلِ ... جَنْدَلةٌ دَهْدَيتُها بِجَنْدَلِ

وقالوا: صَهْصَيتُ بالرجل: إذا قلت له: صَهْ صَهْ، فأبدلوا من الهاء ياء. ويحتمل أن يكون هذا فَعْلَى نحو جَعْبَى؛ لأنه لا يُشترط في المشتقِ من ألفاظ الجُمل أن تستوي حروفها؛ ألا ترى قولهم: بَسْمَلَ وحَوْقَلَ وهَلَّلَ، فكذلك يكون صَهْصَى من هذا القبيل، ويكون /مما بُني على فَعْلَى، وتكون الياء منقلبة عن الألف لا بدلًا من الهاء. [٩: ٩/ب]

وقولُه **ومن نونٍ كأَناسيّ** أَناسيُّ: جمع إنسان، أبدلوا من نونه ياء، وأدغموا فيها الياء قبلها، وعاملوا هذه النون معاملة همزة التأنيث لشبهها بها، فكما يبدلون من همزة التأنيث ياء، فيقولون في صحراء: صحاريُّ، فكذلك فعلوا بنون إنسان، فقالوا: أَناسيُّ.

وزعم أبو الحسن بن عصفور(٢) أنَّ هذا البدل في أَناسيَّ لازم. وليس بشيء لأنَّ العرب قالت: أَناسيُّ على البدل، وأَناسينُ على الأصل، وهو القياس، كما قالوا في سِرْحانٍ: سَراحينُ، قال الشاعر(٣):

---

(١) ديوانه ص ٣٥٣ [تحقيق د. جمران] وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٠. الجرع: الشرب.

(٢) الممتع ١: ٣٧١ - ٣٧٢.

(٣) تقدم البيت في ١٧: ٣٣٣.

أَهْـلًا بأَهْـلٍ ، وبَيْتًـا مِثْـلَ بَيْـتِكُمُ وبالأَناسـينِ أَبْـدالِ الأَناسـينِ

ولو ذهب ذاهب إلى أنَّ الياء في أَناسيَّ ليست بدلًا، وأنَّ أَناسيَّ جمع إنْسيٍّ وأَناسينَ جمع إنسان، لكان قد ذهبَ إلى قول حسن، واستراحَ من دعوى البدل؛ إذ العرب تقول: إنْسيٌّ في معنى إنسان، قال الشاعر(١):

فَلَسْـتَ لإنْسـيٍّ ، ولكـنْ لِمَـلْأَكٍ تَنَـزَّلَ مِـنْ جَـوِّ السَّـماءِ يَصُـوبُ

فكما قالوا بُخْتِيٌّ وقُمْريٌّ وبَخاتيٌّ وقَماريٌّ كذلك قالوا إنْسيٌّ وأَناسيٌّ. وقد يحذفون الياء من أَناسيَّ، فيعوضون منها التاء، قالوا: أَناسِيَةٌ كما قالوا زَنادِقةٌ.

وغَلَّط ابنَ عصفور وغيرَه في أنَّ البدل في أَناسيَّ لازمٌ كونُه لم يحفظ أَناسين؛ ووجد أَناسيَّ كثيرًا في القرآن وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾(٢)، وقال كعبُ بن زهير(٣):

حـديثُ أَناسـيٍّ ، فلَمّـا سَمِعْتُـهُ إذا لـيسَ فيـه مـا يُبِـينُ فأَعْقِـلُ

ومثلُ أَناسيَّ قالوا: ظَرابيُّ في جمع ظَرِبانٍ(٤)، فأبدلوا من النون ياءً على جهة اللزوم. ويحتمل أن يكون ظَرابيُّ جمعًا لـ(ظَرِباءَ) إذ هي لغة في الظَّرِبان، فتكون الياء بدلًا من همزة التأنيث، كما قالوا في صحراءَ: صَحاريُّ. وممن حَكى ظَرِباءَ أبو القاسم السَّعْدي في (كتاب الأبنية)(٥) له.

---

(١) هو علقمة الفحل أو غيره. ديوان علقمة ص ١١٨ - وتخريجه في ص ١٥٨ - والمفضليات ص ٣٩٤ [المفضلية ١١٩]. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٨٠. وآخره في ح: يطوف.

(٢) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان.

(٣) تقدم البيت في ١٦: ٢٢٠.

(٤) الظربان: دويبّة كالهرّة.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٨١.

ولم يتعرض المصنف للنون الأولى من إنسان، وقد ذكر التصريفيون أنَّ العرب أَبدلت منها ياء على غير اللزوم، فقالوا: إيْسانٌ، قال عامر بن جُوَيْنٍ[١]:

فيا ليتني مِن بعدِ ما طافَ أهلُها هَلكتُ ، ولم أَسْمَعْ بها صوتَ إيسانِ

وقالوا في الجمع: أَياسينُ بالياء، والأصل النون لأنَّ إنسانًا وأَناسيَّ بالنون أكثر منه بالياء، هذا قول بعض[٢] أصحابنا.

وقال أبو الفتح[٣]: ((قالوا في جمع إنسان: أَياسينُ، فيجوز أن تكون الياء غير مبدلة، ويجوز أن يكون من البدل اللازم كعِيد وأَعْياد)).

قال بعض شيوخنا[٤]: ((يظهر منه أنَّ قياس جمع إيسانٍ الذي الياءُ فيه بدلٌ من النون أناسين بالنون؛ كما أنَّ قياس أَعياد في جمع عِيد أَعْواد. وليس عندي مثله؛ لأنَّ موجب قلب /الواو ياء في عِيد قد زال في الجمع، فينبغي أن تَرجع الواو لزوال [٩: ١٠/أ] الكسرة التي قَلَبَتْها، وليس كذلك إيسان لأنَّ الكسرة لا تَقلب النون، بل قياس جمعه: أَياسين، وليس كأَعْياد، بل هو على القياس.

فإن قيل: فما الدليل على أنَّ النون أصل؟

قلتُ: إنها أكثر في الكلام. وأيضًا فأُناسٌ وأَناسيُّ.

وقَوَّى ابنُ جني أن يكون أَياسين كأعياد، ونَظَّره بقولهم: مِيْثاقٌ ومَياثيق ومِيثرة[٥] ومَياثِر، وهو عندي غلطٌ منه)) انتهى كلامه.

---

(١) البيت له في المحكم ٨: ٥٥٤ والممتع ١: ٣٧٢، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢: ٧٥٧.

(٢) هو ابن عصفور كما في الممتع ١: ٣٧٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٥٧ وفيه: أَياسيّ.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٨٧٧ - ٨٧٨.

(٥) الميثرة: الثوب الذي تجلَّلل به الثياب فيعلوها. وميثرة الفرس: لبدته.

ووجهُ غلطه عنده أنَّ مِيثاقًا ومِيْثَرة فيهما موجب القلب للواو ياء، وهو انكسار ما قبلها؛ إذ هما من الوُثوق والوَثير، بخلاف إنسان، فإنه لا موجب لإبدال النون ياء.

ولم يُرِدِ ابنُ جِنّيْ ما فهمه هذا عنه، إنما يريد أنَّ الحرف إذا كان بدلًا في المفرد - سواء أكان لموجِب أم لغير موجِب - فإنه يرجع إلى أصله في الجمع، فكان قياس إيسان أن يقال في جمعه: أناسين بالنون، وقياس مِيثاق أن يقال في جمعه: مَواثيق، وقد قالوا ذلك لا مَياثيق، وكذلك مَواثِر في مَياثِر؛ إذ الجموع تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، كما استدلُّوا على البدل في قِيراطٍ ودِيباجٍ ودِينارٍ بالجمع حين قالوا: قَراريطُ ودَبابيجُ ودَنانيرُ.

وقولُه **ومِن عينِ ضَفادِعَ** قالوا: ضَفادِيْ في ضَفادِعَ: جمع ضِفْدَعٍ، أنشدَ (س)[1]:

ومَنْهَلٍ ليسَ له حَوازِقُ ... ولِضَفادِيْ جَمِّهِ نَقانِقُ

قالوا: كَرِهَ أن يسكن العين في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون ساكنًا في حال الجر، وهو الياء.

وقولُه **وباءِ أَرانِب** أنشدَ (س)[2]:

لها أَشاريرُ مِن لَحمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعالي ووَخْزٌ مِنْ أَرانيها

يريد: أَرانِبِها، فلم يُمكن أن يسكن الباء، فأبدل منها ياء. هكذا ينشده النحويون - أعني هذا البيت - فيقولون: ((ووَخْزٌ مِنْ أَرانِيْها)) بالواو والخاء المعجمة من فوق والزاي. وقال لي شيخنا اللغوي رضي الدين محمد بن علي بن يوسف الشاطبي: صوابه: ((وذُخْرٌ مِنْ أَرانِيْها)) بالذال والخاء من فوق والراء.

---

(١) تقدم الثاني في ١٤: ٦٩.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٧٠.

ولم يذكر المصنف أنها تُبدل من باء الثَّعالب، وذكر ذلك (س)[1] وغيره[2]، وأَنشد شاهدًا على ذلك البيتَ المتقدم، قال: يريد مِنَ الثَّعالب.

قال أبو الفتح[3]: ((ويحتمل عندي أن يكون الثَّعالي جمعَ ثُعالة، ثم قلب، فيكون كقولهم شَواعي في شَوائع، وكقولهم أَوالي في أَوائل، قال[4]:

تَكــادُ أَواليهــا تَفَــرَّى جُلُودُهــا ... ويَكْتَحِـلُ التـالي بِـمُورٍ وحاصِـبِ))

قال[3]: ((والذي قال (س) أَولى ليكون كأَرانيها. وأيضًا فثُعالة اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف)) انتهى كلام أبي الفتح.

ويعني أبو الفتح بقوله ((اسمُ جنس)) أي: عَلَمُ جنس، وإلا فثَعْلَبٌ أيضًا اسم جنس، وقد جمعوه، وكذلك أَرْنَبٌ اسم جنس، فلا يعني به أنه نكرة كثَعْلَبٍ، بل هو اسمُ /جنس عَلَمٌ عليه، وإذا كان عَلَمًا لاسم الجنس كان جمعه ضعيفًا لأنه صار شبيهًا بأعلام الأشخاص؛ وأعلامُ الأشخاص لا تُجمع حتى تُنكَّر، وعَلَمُ الجنس لا يَقبل التنكير، فلذلك ضَعُف جمعه. وإنما لم يَقبل التنكير لأنه لم يُوضَع لواحد بعينه بخصوصياته، بخلاف عَلَمِ الشخص فإنه وُضع لواحد بخصوصياته، فجاز جمعه من حيث وُضع لواحد، فصار فيه تعدُّد، بخلاف ذلك فليس فيه تعدُّد، وإنما وُضع عَلَمًا للجنس، والجنسُ لا يتعدد. [٩: ١٠/ب]

وقولُه **وسينِ سادِسٍ** نقصَ المصنفَ أن يقول: ((وسينِ خامسٍ))، قال الشاعر[5]:

---

(١) كذا في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٣. ولم ينص سيبويه على ذلك.

(٢) الممتع ١: ٣٦٩.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٣.

(٤) تقدم البيت في ص ٨٥.

(٥) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب تبكي قتلى بني الحارث الذين أصابتهم بنو عامر في وقعة كانت لهم معهم، وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٢ وتخريجه في ص ٧٤١.

عَمــرٌو وكَعْــبٌ وعبــدُ اللهِ بينَهمــا   وابْناهمـا خمسـةٌ ، والحـارثُ السـادي

وقال آخر(١):

إذا مـــا عُـــدَّ أربعـــةٌ فِســـالٌ   فزوجُـكَ خـامسٌ وأبـوكِ سـادي

وقال آخر(٢):

بُــوَيْزِلُ أَعْــوامٍ ، أَذاعَــتْ بِخَمســةٍ   وتَعْتَــدُّني إنْ لم يَــقِ اللهُ ســادِيا

وقال آخر(٣):

مَضَـتْ ثَـلاثُ سِـنينَ منـذُ حُـلَّ بهـا   وعـامُ حُلَّـتْ ، وهـذا التـابعُ الخـامي

وهذا الإبدال جائز لا لازم.

وقولُه **وثاءٍ ثالثٍ** أنشد أبو الفتح(٤):

[illegible] يا زُرْعَ أبي وخـــالي   قـد مَـرَّ يومـان وهـــذا الثـالي

وأنتَ بالهِجرانِ لا تُبالي

يريد: وهذا الثالث.

وقد انتهى القول في الحروف التي أُبدلت منها الياء، ونحن نَسْرُدُها، فنقول: أُبدلت من النون والراء والصاد والضاد والميم والعين والكاف والسين والباء والدال واللام والجيم والتاء والهاء والثاء، وقد سبقَ إبدالها من الألف والواو والهمزة، فهذه ثمانية عشر حرفًا أُبدلت منها الياء، وبقي من إبدالها المكان الذي وقع التكافؤ بينها وبين غيرها، وسيأتي في الفصل بعد هذا.

---

(١) نسب البيت لامرئ القيس وللنابغة الجعدي، وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤١ وفيه تخريجه. فسال: جمع فَسْل، وهو اللئيم.

(٢) تقدم البيت في ٩: ٣٥٩.

(٣) تقدم البيت في ٩: ٣٥٨.

(٤) الرجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٤ وفيه تخريجه.

ومما نذكره هنا إبدالُها من الهمزة بغير اطِّراد، وذلك في نحو قَرَأْتُ وتَوَضَّأْتُ، قالوا: قَرَيْتُ وتَوَضَّيْتُ. وفي واجئ: واجِي بإبدال الهمزة ياء، ولذلك جُعلت وصلًا، قال الشاعر[(١)]:

ولـولا هُـمْ لَكُنْـتَ كَحُـوتِ بَحْـرٍ هَـوَى في مُظْلِـمِ الغَمَـراتِ داجِ
وكُنْـتَ أَذَلَّ مِـنْ وَتِـدٍ بِقـاعٍ يُشَـجِّجُ رأسَـه بالفِهْـر واجِ

ولو كانت الهمزة مَنْوِيَّة لم يَجز أن تكون الياء وصلًا كما لا يجوز ذلك في الهمزة. ونحوٌ منه قول إبراهيم بن هَرْمة[(٢)]:

/إنَّ السِّـباعَ لَتَهْـدا في مَرابِضِـها والنـاسُ لـيس بهـادٍ شَرُّهم أَبَـدا [٩: ١١/أ]

فأبدلَ الهمزة من هادئ ياء ضرورة، ولا يقاس على هذا إلا في الضرورة.

وأُبدلت أيضًا من الهمزة في أَعْصُرَ - وهو[(٣)] اسم رجل - فقالوا: يَعْصُرُ، وقال الجوهري[(٤)]: «وهو اسم رجل لا ينصرف لأنه مثل يَقْتُل وأَقْتُل[(٥)]، وهو أبو قبيلة منها باهِلة». قال أبو علي[(٦)]: «إنما سُمي أَعْصُرَ لقوله[(٧)]:

---

(١) هو عبد الرحمن بن حسان، وقد تقدم البيت الأول في ١١: ٣١٠. والثاني في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٩ وفيه تخريجه. القاع: المستوي من الأرض. والفهر: الحجر ملء الكف. والواجي: الذي يدقّ، من وجأت عنقه: إذا ضربته.

(٢) البيت في شعره ص ٩٧ وقبله بيت واحد فقط. وهو في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٠.

(٣) وهو ... الجوهري: سقط من ت.

(٤) الصحاح (عصر).

(٥) ح: مثل يقبل وأقبل.

(٦) كذا في سر الصناعة ٢: ٧٤٠. وهو قول ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ص ٣٣.

(٧) هو أعصر بن سعد بن قيس عيلان يخاطب ابنته عميرة، واسمه منبّه. والبيت له في طبقات فحول الشعراء ص ٣٣ - وأوله فيه: أَعُمَيْرَ - وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٠.

أبُـــنَيَّ إنَّ أَباكِ شَـــيَّبَ رأسَـــهُ   مَـرُّ الليـالي واخْـتِلافُ الأَعْصُـرِ))

ص: وربما أُبدل من حرف اللين تضعيفُ ما قبله. وقد تُبدل تاءُ الضمير طاءً بعد الطاء والصاد، ودالًا بعد الدال والزاي. وشَذَّ إبدال التاء من واوٍ كتُراث، ومن ياءٍ[1] كأَسْنَتُوا، ومن سينٍ كسِتّ، ومن صادٍ كلِصْت. وربما أُبدلت من هاءٍ كما أُبدلت الهاءُ منها.

ش: مثالُ ما أُبدل من حرف اللين تضعيفُ ما قبله قولهم في أَبٍ وأخٍ ودَمٍ: أَبٌّ وأخٌّ ودَمٌّ بالتشديد، والأصلُ أَبَوٌ وأَخَوٌ ودَمَيٌ، يدلُّ على ذلك أَبَوانِ والأُبُوَّة، وأَخوانِ وإخوة وأَخَوات وأُخُوّة، ودَمَيانِ ودَمِيَت.

وقولُه **وقد تُبدل تاءُ الضمير** يُشعر بأنَّ ذلك قليل، وقال بعض أصحابنا[2]: ((وأبُدلت بغير اطِّراد من تاء الضمير بعد الصاد والطاء، فقالوا: فَحَصْطُ وخَبَطُّ)). وهذا ليس بشيء لأنَّ ذلك لغة قوم من بني تميم[3]، فلا يقال فيما كان لغةً إنَّ ذلك إبدالٌ بغير اطِّراد.

وقولُه **بعد تاء الضمير** يشمل تاء المتكلم وتاء المخاطب مطلقًا، وهو صحيح.

وقولُه **بعد الطاء والصاد** قد مثَّلنا ذلك، ولا فائدة في تخصيص هذين الحرفين إذ الحكم كذلك بعد الظاء والضاد، فيقولون - أعني أهل هذه اللغة - حَفِظْطُ وحِصْطُ[4] كما يقولون: خَبَطُّ وفَحَصْطُ.

وسبب إبدالهم ذلك أنهم أرادوا تقريب الحرف مما قبله، وقبله حرف إطباق، فناسب الإبدال ليسهل النطق، بخلاف إقرارها تاء؛ لأنَّ التاء مُسْتَفِلة، وحرف

---

(١) ت: ومن واو.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٦١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٤٠.

(٤) حاص عن الشيء يحيص: مال عنه.

الإطباق مُسْتَعْلٍ، فتنافَر النطق بذلك، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج، وهي الطاء، وقد رَوَوْا بيت عَلْقَمة بن عَبَدةَ على الإبدال، وهو[1]:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنِعمةٍ ... فحُقَّ لِشأْسٍ مِن نَداكَ ذَنُوبُ

وقولُه **ودالًا بعد الدال والزاي** مثالُ ذلك فُزْدُ وجَلَدُّ، يريدون: فُزْتُ وجَلَدْتُ، والظاهرُ أنَّ ذلك لغةُ من قال في خُضْتُ: خُضْطُ؛ لأنَّ أبا القاسم السَّعدي نقلَ[2] أنَّ مَن لغتُه حِصْطُ قال: فُزْدُ وأَجَدُّ في فُزْتُ وأَجَدْتُ.

وهذا الإبدال شبيهٌ بالإبدال المجمَع عليه من العرب إذا كانت الفاء زايًا أو دالًا في افْتَعَلَ، نحو قولهم: ازْدانَ وادَّانَ؛ إذْ أصلُهما ازْتانَ وادْتانَ، فأُبدلت التاء دالًا لمناسبة ما قبلها.

وكذلك أيضًا إبدالُ التاء طاءً في هذه اللغة إذا كانت ضميرًا شبيهٌ بإبدال تاء افْتَعَلَ طاء بعد حروف الاستعلاء /إذا كُنَّ فاءاتٍ، وقد تقدَّم ذلك[3]. [٩: ١١/ب]

وقد ذُكر أنَّ إبدال تاء[4] الضمير دالًا بعد الدال لغة أبي هريرة رضي الله عنه.

وقوله **وشَذَّ إبدالُ التاء من واوٍ كتُراث** أصله وُراث؛ لأنه مشتقّ من الوراثة. وكذلك تُجاه، وهو فُعَال من الوَجْه. وتَقِيَّة: فَعيلة من وَقَيتُ، وتَقْوَى: فَعْلَى منه، وتُقَاة: فُعَلَة منه. وتُهَمَة: من الوهم. وتُخَمَة: من الوَخامة. وتُكَأَة: من تَوَكَّأتُ. وتُكْلان: من تَوَكَّلتُ. وتَيْقُور: فَيعُول من الوَقار. وتُكَلَة: من وَكَلَ يَكِلُ. والتَّليد والتالِد والتِّلاد: من ولد. وتَتْرَى: من الْمُواتَرة. وأَتْلَجَه وأَتْكَأَه وما تصرَّف منهما؛ لأنَّ ذلك من الوُلوج ومن تَوَكَّأتُ. فهذا ما وقعت التاء فيه بدلًا من فاء الكلمة.

---

(١) تقدم البيت في ١: ٧٤. ت: وفي كل قوم.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٠٧، وفيه: ((قال في فُزْتُ وأَخَذْتُ: فُزْدُ وأَخَذُّ)).

(٣) تقدم في ص ٣١ - ٣٤.

(٤) تاء الضمير ... وقوله وشذَّ: سقط من ح.

واختُلف في ثلاثة ألفاظ:

أحدها: تَوْراة، فالتاء عندنا بدل من واو، ووزنها فَوْعَلة، من وَرِيَ الزَّنْدُ[1].

والثانية: تَوْلَجٌ[2]، هو عندنا فَوْعَلٌ من الوُلوج، وقد تقدَّمَ الخلاف[3] في ذلك، فأغنى عن إعادته.

والثالثة: تَوْءَمٌ، فذكر الجوهريّ[4] عن الخليل أنَّ وزنه فَوْعَلٌ، والتاء بدل من الواو، فالأصل وَوْءَمٌ على حدّ تَوْلَج من الوُلوج. وغيرُه جعله من تركيب (ت ء م) وما انقلب عنه من المأتَم والأَمْت[5]، قالوا: ويؤول كله إلى الاجتماع، وعلى قول الخليل يكون من الوَأْم، وهو الوفاق، ويقال للمؤنث تَوْءَمة. ويُجمع بالواو والنون والألف والتاء، قال الكُمَيْت[6]:

فـــلا تَفْخَـــرْ ، فـــإنَّ بَـــني نِـــزارٍ لِعَـــــلاَّتٍ ، ولَيْسُـــــوا تَوْءَمينـــــا

ويقال: تُؤام، قال النابغة[7]:

فـــأَوْرَدَهُنَّ بَطـــنَ الأرضِ شُـــعْثًا يَصُـــنَّ الْمَشْـــيَ كالحِـــدَأِ التُّـــؤامِ

ويُجمع أيضًا على تُوْمٍ، قال الشاعر[8]:

نَبَـــذَتْ يَـــدُ الأَيّامِ جـــامِعَ شَمْلِهِـــمْ فَغَـــدَوْا فُـــرادَى في الـــبِلادِ وتُوْمَـــا

---

(١) وري الزند: خرجت ناره. والزند: العود الأعلى الذي تقدح به النار. والأسفل: الزندة.

(٢) التولج: كناس الوحش.

(٣) تقدم في ١٩: ٩٩، ١٠٨، ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٤) الصحاح (تأم). وهو في كتاب العين ٨: ٤٢٤.

(٥) الأمت: أن تصب في السقاء ماء فلا تملؤه فينثني.

(٦) البيت في ديوانه ص ٤٢٨. وهو بلا نسبة في الصحاح (تأم).

(٧) البيت في ديوانه ص ١٣٤. أوردهن: يعني الخيل. يصن المشي: يطلعن ويتوقين من التعب. الحدأة: طائر يصيد الجرذان.

(٨) لم أقف على البيت. وآخره في ت: وتوءَما.

وكذلك اختلفوا في التاء في القَسَم، فزعم بعضهم[1] أنها بدل من الواو، وزعم بعضهم أنها حرف مستقلٌّ غير بدل من الواو، وإليه ذهب قُطْرُبٌ وغيره.

وأُبدلت التاء من الواو وهي لام الكلمة في أُخْت وبِنْت وهَنْت؛ لأنَّ ذلك من الأُخُوَّة والبُنُوَّة، وقالوا في الجمع: هَنَواتٌ.

واختلفوا في التاء في كِلْتا، فعندنا أنها بدل من الواو، وأنَّ أصله كِلْوَى، والألف بعد التاء للتأنيث، وقد تقدَّم استيفاء[2] ذكر الخلاف فيه، فأغنى عن إعادته.

وقولُه **ومن ياءٍ كأَسْنَتُوا** تقول أَسْنَتَ الرجلُ: إذا كان في سنة جَدْبة[3]، وأصله أَسْنَى الرجلُ، وجعلَ التاء بدلًا من الياء، وليست الياء أصلًا، بل الياء منقلبة من واو؛ لأنَّ أَفْعَلَ من ذوات الواو[4] تنقلب واوه فيه ياء، نحو قولهم أَغزيتُ وأَعطيتُ؛ لأنَّ ذلك من الغَزْو، ومن عَطا يَعطو: إذا تَناوَلَ، فالتاء في أَسنتَ بدل من الياء، والياء بدل من الواو، وقال الشاعر[5]:

/عَمْرُو الـذي هَشَـمَ الثَّريـدَ لِضَيْفِهِ ورِجـالُ مَكَّـةَ مُسْـنِتُونَ عِجـافُ [٩: ١٢/أ]

وقد أجاز (س) في أَسْنَتَ وجهين: أحدهما هذا الذي قرَّرناه[6]. والثاني أن تكون التاء بدلًا من الواو[7] على تقدير البدل قبل قلبها ياء.

وكذلك أيضًا أبدلوها من الياء في ثِنْتَين لأنها من ثَنَيتُ؛ لأنَّ الاثنين قد ثُني أحدهما إلى صاحبه، وأصله ثَنَيٌ، يدلُّ على ذلك جمعُهم له على أَثْناء كأَبْناء، فنقلوه من فَعَلٍ إلى فِعْلٍ كما فعلوا ذلك في بِنْت من ذوات الواو.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦ والممتع ١: ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٢) تقدم في ١: ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٣) ت: مجدبة.

(٤) في المخطوطات: الياء.

(٥) تقدم البيت في ١٣: ١١٢، ١٧: ١٠١. ت: هشم الثريد لقومه.

(٦) الكتاب ٤: ٢٣٩، ٤٢٤.

(٧) قال السيرافي: ((وفي بعض النسخ: من الواو إذا كانت لامًا)) السيرافي النحوي ص ٥٧٤.

وأُبدلت أيضًا من الياء في كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ، أصلهما كَيَّة وذَيَّة، فحذفوا تاء التأنيث، وأبدلوا من الياء التي هي لام الكلمة تاءً، فقالوا كَيْتَ وذَيْتَ، وقد نطقوا بالأصل، قالوا: كان من الأمر كَيَّةَ وكَيَّة وذَيَّة وذَيَّة. ولا يقال إنَّ الأصل كَيْوة وذَيْوة، ثم أُدغم، فتكون التاء إذ ذاك بدلًا من الواو كأُخْت وبِنْت، وهو أكثر، أعني أنَّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدال التاء من الياء؛ لأنه ليس في الكلم كلمة عينُها ياء ولامُها واو، قال س[1]: «ليس في الكلام مثل حَيَوْتُ»، ولذلك رَدَّ النحويون على أبي عثمان في إجازته أن يكون لفظ (واو) مما ألفه منقلبة عن ياء كحَيَوان عنده[2]، وقولهم: رَجاء بن حَيْوة، الواو فيه بدل من ياء لأنه عَلَمٌ.

وقولُه **ومن سينٍ كسِتٍّ** أصله سِدْسٌ، فقلبوا السين تاء، ثم أدغموا، وسيأتي الكلام عليه في الإدغام إن شاء الله تعالى. وهذا إبدال على جهة اللزوم.

وأبدلت من السين جوازًا في الناس والآس والأَكْياس والطَّسّ، قالوا: الناتُ والآتُ والأَكْياتُ والطَّسْتُ، أنشد أحمد بن يحيى[3]:

يا قاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاةِ ... عمرِو بنِ يَرْبُوعٍ شرارَ الناتِ

غير أَعِفَّاءَ ولا أَكْياتِ

يريد: الناس وأَكْياس. وأمّا ما أنشده أبو عثمان[4]:

لو عَرَضَتْ لأَيْبُليٍّ قَسِّ ... أَشْعَثَ في هَيْكَلِهِ مُنْدَسِّ

---

(١) سر صناعة الإعراب ١: ١٥٣، ٢: ٥٩٠. ومعناه في الكتاب ٤: ٣٩٩، ولفظه: حَيُوْتُ.

(٢) المنصف ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) الرجز لعلباء بن أرقم في النوادر ص ٣٤٥، وبلا نسبة عن أحمد بن يحيى في سر الصناعة ١: ١٥٥ وفيه تخريجه. تزعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة - أي: غُولًا - فأولدها أولادًا.

(٤) الرجز عنه في سر الصناعة ١: ١٥٦ وفيه تخريجه. الأيبلي: الراهب. والهيكل: معبد للنصارى فيه صورة مريم. وحنَّ: صاح إعجابًا بها وأصدر صوتًا كصوت الطس.

حَنَّ إليها كحَنين الطَّسِّ

فهو الأصل، وهو الأكثر في الاستعمال.

وقولُه **ومن صادٍ كلِصْتٍ** وأثبتوها أيضًا في الجمع، قالوا: لِصْتٌ ولُصُوتٌ، الأصلُ لِصٌّ ولُصُوص لأنه أكثر استعمالًا، وأنشد أبو الفتح(١):

فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلًا أَبْناؤُها ... وبَنو كِنانةَ كاللُّصوتِ الْمُرَّدِ

وقولُه **وربَّما أُبدلت من هاء** مثالُ ذلك ما تأوَّلَه بعضُهم(٢) في قوله(٣):

العاطفونَةَ حِينَ ما مِنْ عاطِفٍ ... .

أنه أراد: العاطفونَهْ، بهاء السَّكْت في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف، ثم أبدل منها تاء، وحرّكها للضرورة. ومثَّلَه بعضهم بِجَنَّتْ ونِعْمَتْ، فإنه زعم أنَّ التاء فيهما /في الوقف بدل من الهاء. [٩: ١٢/ب]

وقولُه **كما أُبدلت الهاء منها** مثالُ ذلك إبدالهم من التاء في مثل طلحة وفاطمة هاءً في الوقف، فيقولون: طَلْحَهْ، وفاطِمَهْ.

وحكى محمد بن المستنير(٤) أنَّ طَيِّئًا تُبدل من تاء جمع المؤنث السالم هاء في الوقف، فيقولون: كيف الإخوةُ والأَخواهْ؟ وكيف البنونَ والبَناهْ؟

---

(١) البيت لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي في شرح شواهد شرح الشافية ص ٤٧٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١: ١٥٦ وفيه تخريجه. نهد: أبو قبيلة من اليمن، وعُيَّل: جمع عائل، أي: فقير. ومُرَّد: جمع مارد، وهو العاتي الخبيث. واللصت: لغة لطيئ.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٢٥٠ - ٢٥١ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥٣ وسر صناعة الإعراب ١: ١٦٣.

(٣) عجز البيت: والْمُسبِغونَ يدًا إذا ما أنعَمُوا، أو: والْمُطعِمونَ زمانَ أينَ الْمُطْعِمُ. وهو لأبي وجزة السعدي. وقد تقدم في ٤: ٢٨٨ ، ٢٩٧، ٣٢٥، ١٩: ٩٨.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٦٣ والممتع ١: ٤٠٢.

ص: وأُبدلت الميمُ من النون الساكنة قبل باء، وقد تُبدل منها ساكنةً ومتحركة دون باء، وقد تُبدل هي من الميم.

ش: مثالُ إبدال الميم من النون الساكنة قبل باءٍ عَنْبَرٌ وشَنْباءُ[1]، والنونُ أخت الميم، وقد أُدغمت فيها، نحو: من مَّالك، فأرادوا إعلالها مع الباء كما أعلُّوها مع الميم.

وعبارةُ بعض النحويين في هذا «القلبُ»، وعبارةُ بعضهم «الإبدالُ» كما قال المصنف، وهو أَولى لأنَّ القلبَ الغالبُ في الاصطلاح فيه أن يكون في حروف العلة. وإذا قُلبت هذه النون ميمًا فهي مُظهَرة من غير إخفاء ولا إدغام.

وقولُه **مِنَ النون الساكنة قبلَ باء** يشمل ما كان من كلمة نحو عَنْبَر، ومن كلمتين نحو ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾[2].

وحكى صاحب (كتاب الترشيد) - وهو شيخنا القاضي أبو علي الحسين بن أبي الأحوص أحد تلاميذ الأستاذ أبي علي الشَّلَوبين - عن الفراء أنَّ النون الساكنة تخفى عند الباء، قال: «فحَمَلَه بعضُهم على ظاهره». وقال[3]: «مذهب الفراء إخفاء النون عند الباء لا إبدالها ميمًا، ولم يحمله بعضهم على ظاهره». وقال: «إنه سَمَّى البدلَ إخفاءً مجازًا من جهة أنَّ النون لم تُدغَم، ولم يبقَ لفظها، وهو الصواب الذي لا ينبغي أن يُعتقد به غيره، فإنَّ أحدًا من أهل العربية لم يَنقل عن العرب إخفاء النون عند الباء، إنما نقلوا قلب النون معها ميمًا من غير خلاف، ومحال أن يخالف الفراءُ السماعَ» انتهى كلامه. ونصوصُ النحويين (س)[4] وغيره[5] متضافرة على أنَّ النون الساكنة تُبدَل ميمًا عند الباء.

---

(١) تبدل في اللفظ ميمًا. امرأة شنباء: عذبة الفم.

(٢) من الآية ٨ من سورة النمل. ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾.

(٣) وقال ... بعضهم على ظاهره: سقط من ت.

(٤) الكتاب ٤: ٢٤٠.

(٥) المقتضب ١: ٢١٦ والمنصف ١: ٢٢١ وسر الصناعة ١: ٤٢١.

وقولُه **وقد تُبدَل منها ساكنةً ومتحركةً دون باء** مثالُ الساكنة قولُهم حَمْظَلٌ في حَنْظَلٍ، وأَمْغَرتِ الشاةُ في أَنْغَرَتْ[١]. ومثالُ المتحركة قولُهم: البَنامُ في البَنان، قال رؤبة[٢]:

يا هـــالَ ذاتَ الْمَنْطِـقِ التَّمْتـامِ وكَفِّـــكِ الْمُخَضَّــبِ البَنَـــامِ

وهذا البدل غير لازم بخلافه في نحو عَنْبَرٍ فإنه لازم.

وزعم بعضُ[٣] أصحابنا أنها أُبدلت من النون فيما حكاه الأَحمرُ[٤] من قولهم: طامَه الله على الخير، يريد: طانَه، أي: جَبَله، مشتقّة من الطِّين، وزعم أنَّ العرب تقول في المضارع: يَطِينُه بالنون، ولا تقول: يَطيمه بالميم، فدلَّ على أنَّ الميم في طامَه بدل من النون، وأن النون أصل، وأنشد:

.... ألا تلك نفسٌ طِينَ منها حَياؤُها

وما ذهب إليه فيه خطأ وتصحيف: أمّا الخطأ فزَعْمُه أنَّ العرب لا تقول: يَطيمه، بالميم في المضارع[٥]. وليس كما زعم بل قد حكى يعقوبُ[٦]: طامَهُ الله على الخير يَطيمُه بالميم في الماضي والمضارع، أي: جَبَلَه مثل طَانَه، /فإذا كان كلٌّ من التصريفين موجودًا، ولم يكن أحدهما أشهر من الآخر ولا أكثر في كلامهم، دلَّ على أنَّ التصريفَين كلٌّ منهما أصل، ولا إبدال بينهما. [٩: ١٣/أ]

وأمّا التصحيف فإنه أنشدَ:

---

(١) أنغرت الشاة: اختلط لبنها بدم.

(٢) هذا مطلع أرجوزة في ديوانه ص ١٤٤ وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٢ وفيه تخريجه. هال: مرخم هالة، والهالة في الأصل دارة القمر. والتمتام: الذي فيه تمتمة، وهو الذي يتردد في التاء.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٤) كتاب الإبدال لابن السكيت ص ٨١.

(٥) في المضارع ... يطيمه بالميم: سقط من ل.

(٦) كتاب الإبدال ص ٨١ والحاشية ١٣ فيها، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٩.

.... أَلَا تلكَ نَفسٌ طِينَ منها حَياؤُها

وصوابُه ((إلى تلك)) بإلى الجارَّة، والشعرُ يدلُّ على ذلك، أنشده الأحمر(١):

لـئن كانـتِ الـدُّنيا لـه قـد تَزَيَّنَـتْ على الأرضِ حتى ضاقَ عنها فَضاؤُها

لقـد كـانَ حُـرًّا يَسْـتَحِي أن تَضُـمَّهُ إلى تلـكَ نَفـسٌ طِـينَ فيهـا حَياؤُهـا

وصَحَّفَ أيضًا (فيها) بقوله (منها)، وإنما المعنى: جُبل فيها - أي: في تلك النفس - حياؤها، ولا معنى لقوله: طِينَ منها حياؤها.

وقولُه **وقد تُبْدَلُ هي من الميم** أي: وقد تُبدَل النون من الميم، ومثالُ ذلك ما نقله الأصمعي(٢) من قولهم لِلْحَيَّة: أَيْمٌ وأَيْن، والأصل أَيِّم، فخُفِّفت نحو هَيْن في هَيِّن، وقال أبو كبير الهُذَلي في التشديد(٣):

ولقــد وَرَدْتُ المــاءَ لم يَشْــرَبْ بِــهِ بــينَ الرَّبيــعِ إلى شُــهورِ الصَّــيِّفِ

إلا عَواسِــرُ كــالْمِراطِ مُعِيــدةٌ بالليــلِ مَــوْرِدَ أَيِّمٍ مُتَغَضِّــفِ

فأمَّا قول الطِّرِمّاح(٤):

كَطَـوفِ مُتَلِّـي حَجَّـةٍ بـينَ غَبْغَـبٍ وقُـرَّةَ مُسْـوَدٍّ مـن النُّسْـكِ قـاتِنِ

فإنَّ أبا عمرٍو الشَّيبانيَّ حكى(٥) أنه يقال: أسودُ قاتِمٌ وقاتِنٌ، فأبدل الميم على مذهبه نونًا.

---

(١) شرح شواهد الشافية ص ٤٥٩ وفيه أنَّ تصحيح البيت لابن بري في حواشيه على الصحاح.

(٢) كتاب الإبدال لابن السكيت ص ٧٧.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٨٥ والإبدال ص ٧٧. الصَّيِّف: مطر الصيف. والعواسر: الذئاب الرافعة أذنابها. والمراط: السهام التي قد تمرَّط ريشها. ومتغضف: مُنْطَوٍ مُتَثَنٍّ.

(٤) الديوان ص ٥٠١ والإبدال ص ٨٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٣. متلي حجة: يتبع الحجة بالحجة. وغبغب وقرّة: صنمان. والبيت في تشبيه الثور وهو يطوف حول الحِقْف - وهو ما اعوجَّ من الرمل واستطال - بطواف هذا الرجل. وقيل فيه غير هذا.

(٥) الإبدال ص ٨٣ وسر الصناعة ٢: ٤٤٣.

قال ابن جِنّيْ في (سر الصناعة)[1]: ((وقد يُمكن غير ما قال، وذلك أنه يجوز أن يكون أراد بقاتِنٍ فاعِلٍ من قول الشَّمَّاخ[2]:

وقـد عَرِقَـتْ مَغابِنُهـا ، وجـادتْ　　　بِـدِرَّتِها قِـرَى جَحِـنٍ قَتِـينِ

والقَتين: الحقير الضَّئيل، وكذلك يكون بيت الطِّرِمَّاح، أي: مُسْوَدّ من النُّسك حقير الجسم للضرّ والجهد، وإذا كان كذلك لم يكن بدلًا)).

ص: وتُبدَل الصادُ من السين جَوازًا على لُغةٍ إن وقعَ بعدها غَينٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ؛ وإن فَصل حرفٌ أو حرفان فالجوازُ باقٍ. وإن سَكنت السين قبلَ دالٍ جازَ إبدالُها زايًا، وإن تحرّكت قبل قافٍ فكذلك.

ورُبَّما أُبدلت بعد جيمٍ أو راء. ويُحَسِّن مضارعةَ الزاي ما سَكنَ قبل دالٍ مِن صادٍ أو جيمٍ أو شينٍ، ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة. فإن تحرّكتْ قبل دالٍ أو طاءٍ جازت المضارعة، وشَذَّ الإبدال.

ش: قولُه **جَوازًا على لغةٍ** هي لغة بني العَنْبَر، ذكر ذلك (س)[3].

وقولُه **إن وقعَ بعدها غينٌ** يعني بقوله **بعدها** تَلَتْها؛ لقوله بعد ذلك: **فإن فَصَلَ حرف أو حرفان**. ومثالُ ما تلتها الغين سَغِبَ[4]، ومثالُ ما تلتها الخاء سَخِرَ، ومثالُ ما تلتها القاف سَقَرُ، /ومثالُ ما تلتها الطاء سَطَعَ، فيجوز أن يقال: صَغِبَ، وصَخِرَ زيدٌ، وصَقَرُ، وصَطَعَ. [٩: ١٣/ب]

وإنما أبدلوا من السين صادًا ليتجانس الحرفان؛ لأنهم لو أقرُّوا السين دون إبدال لكان في ذلك خروج من تسفُّل إلى تصعُّد؛ لأنَّ السين حرف مُسْتَفِل، وتلك حروف مُسْتَعْلِية، فتنافرا.

---

(١) سر الصناعة ٢: ٤٤٣ - ٤٤٤.

(٢) الديوان ص ٣٥٣. المغابن: الآباط. والجحن: السيئ الغذاء. يصف بذلك ناقة.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٠.

(٤) سغب: جاع. ح: سغت يا شراب. ك: سغف.

وقولُه **فإن فَصل حرف** أي: إن فصل بين السين وبين أحد تلك الحروف حرف، نحو أَسْبَغَ، **أو حرفان** نحو سِراط، **فالجوازُ باقٍ**، أي: إبدال السين صادًا باقٍ على حكم الجواز، فتقول: أَصْبَغ وصِراط. والإبدالُ في صِراط لغة الحجاز. وكذلك أيضًا لو فصلتْ ثلاثة أحرف، نحو مَساليخ، فإنك يجوز أن تقول فيه: مَصاليخ.

فلو كان حرف من حروف الاستعلاء قبل السين لم يجز القلب، وذلك نحو قَسَتْ وطَسْت؛ لأنَّ الخروج من تصعُّد إلى تسفُّل أسهل من الخروج من تسفُّل إلى تصعُّد.

ولو كان مكان السين زاي نحو زَخَرَ لم تُبدل صادًا كما أُبدلت السين صادًا؛ لأنَّ الزاي مجهورة والصاد مهموسة، بخلاف السين، فإنها مهموسة كالصاد، فلذلك جاز إبدال السين صادًا.

وقولُه **وإن سكنت السينُ قبل دالٍ جاز إبدالها زايًا** مثالُ ذلك أسْد، فتقول فيه أزْد، قال (س)[1]: ((فإن كانت السين في موضع الصاد وكانت ساكنةً لم يجز إلا البدلُ إذا أردتَ التقريب؛ وذلك قولك في التَّسْدير[2]: التَّزْدِير، وفي يَسْدُلُ ثوبَه: يَزْدُلُ ثوبَه؛ لأنها من موضع الزاي وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق)) انتهى. فهذا نصٌّ بالإبدال، وهذا النص ثبتَ في النسخة الرباحية، ويظهر أنه ثبتَ عند السيرافيِّ خلافه لأنه فَسّره، فقال[3]: ((لا يجوز في يَسْدُل البدل))، وأثبتَ مِن كلام (س) فيه: ((لم يَحسُن البدل))[3]، قال[4]: ((يعني أنَّ السين إذا وقعت ساكنة قبل الدال لا يجوز أن تُبدَل منها زايٌ خالصة كما تُبدَل من الصاد، بل يُضارَع بالسين الزايُ؛ لأنَّ الدال

---

(١) الكتاب ٤: ٤٧٨ - ٤٧٩. قال س ... على بين بين: سقط من ح.

(٢) ت: التسديد التزديد.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١١٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١١٦ - ١١٧ وفيه اختصار.

أشدُّ نَبْوةً عن الصاد منها عن السين، فلم يُبْلَغ من نَبْوة الدال مع السين وبُعدِها ما أوجبَ قلبها زايًا خالصة، فاقتصروا على المضارعة)). قال[1]: ((وأيضًا فالمضارعة في الصاد أكثر من البدل)).

ويدلُّ لكلام السيرافي ما ثبت من كلام (س)، قال: ((والبيان فيها أحسن لأنَّ المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين، والبيان فيهما أكثر أيضًا)) انتهى. فظهر من هذا أنَّ في السين مضارعة، وإنما تطلق المضارعة على بين بين.

وقولُه **وإن تحرّكتْ قبل قافٍ فكذلك** تقول في سَقَر: زَقَر، وهذا لغة كَلْب[2]، يُبدلون الزاي من السين إذا كان بعدها قاف، يقولون في ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[3]: مَسَّ زَقَر.

وقولُه **وربما أُبدلتْ بعد جيمٍ أو راءٍ** يريد: وربما أُبدلت السين زايًا بعد جيم، نحو: جُسْتُ خلال الديار، تقول فيه: جُزْتُ خلال الديار. وقولُه **أو راء** نحو: رَسَبَ الشيءُ، يقولون فيه: رَزَبَ.

وقولُه **ويُحسِّن مضارعةَ الزاي ما سكنَ قبل دالٍ مِن صادٍ أو جيمٍ أو شينٍ** مثالُ الصاد يَصْدُرُ، ومثالُ الجيم أَجْدَرُ، ومثالُ الشين أَشْدَقُ، فيضارع بالصاد نحو الزاي، /وبالجيم نحو الزاي، وبالشين نحو الزاي، ويأتي الكلام في هذا بأشبعَ مما هنا. [٩: ١٤/أ]

وقولُه **ولا يمتنع الإخلاصُ** أي: إخلاص الزاي، **في الصاد المذكورة** أي: الساكنة قبل الدال، فتقول في اصْدُقْني: ازْدُقْني، وفي يَصْدُرُ: يَزْدُرُ، بالزاي الخالصة، وهذه لغة كَلْب[2]، يُبدلون من الصاد الساكنة زايًا محضة، أنشد أبو الفتح[4]:

يَزِيـــــدُ زادَ اللهُ في خَيْرَاتِـــــهِ   حـــامي نِـــزارٍ عنـــد مَزْدُوقاتِـــهِ

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١١٧. وآخره في المخطوطات: من البدل. والتصويب من السيرافي.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ١٩٦.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة القمر. ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾.

(٤) البيتان في سر الصناعة ١: ١٩٦ وفيه تخريجه. مصدوقات: جمع مصدوقة، وهي الصدق.

وقال آخر(١):

وَدَعْ ذا الهَوَى قبلَ القِلَى تركُ ذي الهَوَى ... متينَ القُوَى خيرٌ من الصُّرْم مَزْدَرَا

وقال أبو جعفر الطُّوسيُّ(٢): ((لغة لِعُذْرة وكَعْب وبَني القَيْن، يقولون ازْدُقْ إذا سَكنت قبل الدال)). وقال (س)(٣): ((وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة، وذلك قولهم في التَّصْدير: التَّزْدير، وفي الفَصْد: الفَزْد، وفي أَصْدَرت: أَزْدَرت)). والأفصح أن لا تُبدل الصاد زايًا محضة بل حرفًا متوسطًا بينهما.

وقولُه **فإن تحرّكتْ** أي: فإن تحركت الصاد **قبل دالٍ** نحو مَصَادر، **أو طاءٍ** نحو الصِّراط(٤)، **جازتِ المضارعة** أي: مضارعة الزاي في الصاد، وهي أن تُشابَ الصاد بالزاي، قال (س)(٥): ((وربما ضارَعُوا بها وهي بعيدة، نحو مَصَادر والصِّراط)) انتهى.

وشَذَّ الإبدالُ أي: إبدالُ الصاد زايًا محضة نحو مَزادِر في مَصادِر، والزِّراط في الصِّراط، قال (س)(٥): ((فإن تحركت الصاد لم تُبدَل يعني زايًا)) انتهى.

قال بعض شيوخنا: ولا يجوز البدل في هذا إلا فيما سُمِع، وقد حكي زِراط في صِراط، فلا يجوز في فَصَدَ فَزَدَ، فإن سكنت الصاد جاز الإبدال، قالوا في مثلٍ: ((لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ له))(٦).

* * *

---

(١) البيت في سر الصناعة ١: ١٩٦ وفيه تخريجه. القلى: البغض. وآخره في المخطوطات: مزدقا.

(٢) حكاها قبله الفراء في لغات القرآن ص ١٠. والطوسي هو محمد بن الحسن بن علي. فقيه الشيعة ومصنفهم، أخذ عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، صنف البيان في تفسير القرآن. توفي بالكوفة سنة ٤٦٠هـ. سير أعلام النبلاء ١٨: ٣٣٤ - ٣٣٥ [ط. الرسالة ١٩٨٥م].

(٣) الكتاب ٤: ٤٧٨ وفيه اختصار. وسقط قول سيبويه هذا من ح.

(٤) ح: نحو صُطَيْبِر تصغير اصطبار.

(٥) الكتاب ٤: ٤٧٨.

(٦) الكتاب ٤: ١١٤ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٣٥ وسر الصناعة ١: ٥٠.

وقعَ التكافؤ في الإبدال بين الطاء والدال والتاء.

ش: عقدَ هذا الفصل للحرف الذي أُبدل من حرف، وأُبدل ذلك الحرف منه، وقد تقدَّم من هذا الفصل مسألتان ذكرهما في الفصل الذي قبله، وكان ينبغي أن يكونا في هذا الفصل، إحداهما قوله: **وربما أُبدلت من هاء كما أُبدلت الهاء منها**، والثانية قوله: **وقد تُبدل منها ساكنة ومتحركة دون باء، وقد تُبدَل هي من الميم**، وقد سبقَ الكلام(١) على هاتين المسألتين، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

فذكرَ المصنف أنَّ الطاء تُبدل من الدال والتاء، وأنَّ الدال تُبدل من الطاء والتاء، وأنَّ التاء تُبدل من الطاء والدال، فتلك ستُّ مسائل.

الأُولى: إبدال الطاء من الدال: قال يعقوب(٢) ((عن الأصمعي: مَطَّ الحرفَ ومَدَّه بمعنى، وبَطِغَ الرجلُ وبَدِغَ: إذا تَلَطَّخَ بِعَذِرَتِه، قال رؤبة(٣):

لولا دَبُوقاءُ اسْتِهِ لم يَبْطَغِ

وما له عندي إلا هذا فَقَطْ، وإلا هذا فَقَدْ، والإبْعاطُ في الإبْعاد، قال العجاج(٤):

/فانْصاعَ بينَ الكَبْنِ والإبْعاطِ)) [٩: ١٤/ب]

---

(١) سبق الكلام على المسألة الأولى في ص ١٢٥، وعلى المسألة الثانية في ص ١٢٧ - ١٢٩.

(٢) كتاب الإبدال ص ١١٩.

(٣) الأمالي ٢: ١٥٦ وفيه اللغتان، وقافيته في الديوان ص ٩٨: لم يبدغ. الدبوقاء: العَذِرة.

(٤) الديوان ١: ٣٩٣. انصاع: انشقَّ في ناحية. الكبن: الحبس، يريد أنه يحبس بعض عَدْوه.

وقال أبو عبيدة: الْمِيْطاء والْمِيْداء[1]، [والْمِيطان][2] والْمَيْدان، حوَّلوا الدال طاء.

الثانية: إبدال الطاء من التاء: وذلك باطِّراد، وهو لازم من تاء افْتَعَلَ إذا كانت الفاء ضادًا أو صادًا أو طاء أو ظاء، وبغير اطِّراد من تاء الضمير بعد هذه الحروف، وقد سبقَ الكلامُ[3] على ذلك.

الثالثة: إبدال الدال من الطاء: قال يعقوب[4]: قالوا: الْمُرَيْداء والْمَرْداء في الْمُرَيْطاء[5] والْمَرْطاء، وهو حيث تَمَرّط الشعرُ[6] حول السُّرَّة.

الرابعة: إبدال الدال من التاء: وذلك باطِّراد، وهو لازم من تاء افْتَعَلَ إذا كانت الفاء زايًا نحو ازْدَجَرَ، أصله ازْتَجَرَ. أو ذالًا نحو اذْدَكَرَ، أصله اذْتَكَرَ. وبغير اطِّراد إذا كانت الفاء جيمًا نحو اجْدَمَعُوا، يريد: اجْتَمَعوا. وفي تَوْلَجَ، قالوا: دَوْلَجٌ، لا يقال: إنَّ الدال بدل من الواو إذ أصله وَوْلَج، بل هي بدلُ بدلٍ؛ لأنه لم يَثبت إبدال الواو دالًا، وثَبت إبدال التاء دالًا باطِّراد وبغير اطِّراد.

الخامسة: إبدال التاء من الطاء: قالوا: أُبدلت التاء من الطاء في قولهم: فُسْتاطٌ، والأصل فُسْطاط بدليل قولهم: فَساطِيطُ، ولا يقولون: فَساتِيطُ. وفي (كتاب الإبدال) لأبي الطيب اللُّغَوِيّ ما يناقض هذا، قال[7]: «التاء والطاء: يقال فُسْطاطٌ

---

(١) الميداء: الغاية والقدر.

(٢) والميطان: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) تقدم في ص ٣١ - ٣٤، ١٢٠.

(٤) الكنز اللغوي ص ٤٨.

(٥) المريطاء والمريداء: تصغير المرطاء والمرداء. وهو اسم لما بين السُّرَّة إلى العانة.

(٦) تمرط الشعر: تساقط.

(٧) الإبدال ١: ١٣٢.

وثلاثة فَساطيط، وفُسْتاطٌ وثلاثة فَساتيط)). لكن هذا لا يمنع البدل لأنَّ الأكثر في لسانهم الطاء.

قالوا: وأُبدلت أيضًا من الطاء في قولهم: اسْتاعَ يَسْتِيعُ، والأصل: اسْطاعَ يَسْطِيعُ، وحُذفت التاء إذ الأصل اسْتَطاعَ. ولو ذَهب[(١)] ذاهبٌ إلى أنه لا إبدال في اسْتاعَ لكان قد ذهب مذهبًا، فيقول: الأصل اسْتَطاعَ، فحُذفت فاء الكلمة فقط. وعلى ما قالوه يكون في الكلمة حذفٌ وإبدال، فالحذفُ لتاء اسْتَفْعَلَ، والإبدالُ لفاء الكلمة التي هي الطاء تاء، ويكون وزن الكلمة على ما قالوه اسْفَعْلَ[(٢)]، وعلى ما جوزناه نحن اسْتَعْلَ[(٣)].

وإنما ذهبوا إلى أنَّ التاء بدلٌ من الطاء لأنه قد ثَبت حذف التاء في قولهم اسْطاعَ؛ إذ أصله اسْتَطاعَ، فلمّا حذفوا التاء في اسْطاعَ حَملوا اسْتاعَ عليه، وادَّعَوا أنَّ التاء فيه بدلٌ من الطاء، وأنَّ التاء فيه محذوفة.

وليس ذلك بقاطع لأنهم قد تَلَعَّبوا بهذه الكلمة، وصَرَّفوها أنواعًا من التَّصْريفات، فقالوا: أَطاعَ واسْتَطاعَ وأَسْطاعَ بقطع الهمزة، واسْطاعَ واسْتاعَ بوصل الهمزة فيهما.

السادسة: إبدال التاء من الدال: وذلك نحو قولهم: ناقةٌ تَرَبُوتٌ، والأصل دَرَبُوت، أي: مُذَلَّلة؛ لأنه من الدُّرْبة. وعند (س) أنَّ تَرَبُوتًا التاء فيه أصل[(٤)] لا بدل لأنه من التُّراب عنده لأنه الذَّلول، والذِّلَّة تناسب التُّراب.

---

(١) ولو ذهب ... الأصل استطاع: سقط من ت.

(٢) في المخطوطات: اسفال.

(٣) في المخطوطات: استال.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٥٩ [ط. العلمية]. وذكرها في الكتاب ٤: ٢٧٢ ولم ينص على أصالتها، بل قال: ((وهي الخيار الفارهة)). وقال في ٤: ٣١٦: ((وكذلك التَّرَبوت لأنه من الذَّلول، يقال للذَّلول مُدَرَّبٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال)). ونسب السيرافي القول بالبدلية لبعضهم ولم يسمّه.

ص: وبين الميم والباء، وبين الثاء والفاء، وبين الكاف والقاف، وبين اللام والراء، وبين النون واللام، وبين العين والحاء.

ش: أُبدلت الميم من الباء فيما حكاه أبو عمرو الشيباني(١) من قولهم: ما زال راتمًا على كذا، وراتبًا، أي: مقيمًا، من الرُّتبة. ويدلُّ على البدل أنه لم يُقَلْ رَتَمَ بمعنى رَتَبَ.

قال أبو الفتح(٢): ((ويحتمل عندي أن يكون من الرَّتيمة، وهي أنَّ الرجل كان إذا أراد سفرًا عمد إلى غُصنَين من شجرتين تَقرُب إحداهما من الأخرى، فعقد أحدهما مع الآخر، فإذا /عاد إليهما فوجدهما معقودين زعم أنَّ امرأته لم تَخنه، وإن وجدهما مُنْحَلَّين زعمَ أنها خانته، وقال الراجز(٣): [٩: ١٥/أ]

هـل يَنْفَعَنْـكَ اليـومَ إنْ هَمَّـتْ بِهَـمّْ كَثْـرةُ مـا تُوصـي وتَعْقـادُ الـرَّتَمْ

والرَّتيمة أيضا: خيط يُشدّ في الإصبع ليَذكر الرجل به حاجته. وعلى هذين الوجهين تأويلُه الإقامة، فيجوز أن يكون راتِمًا من هذ المعنى)).

قال بعض شيوخنا(٤): ((الأكثر في الصفة الجائية على فاعِلٍ أن تكون جارية على فِعلٍ، ولم يُقَلْ رَتَمَ من الرَّتيمة، فالأَولى البدل)).

وأُبدلت الميم أيضًا من الباء فيما روى الأَصْمَعِيُّ قال(٥): ((يقال: بناتُ مَخْرٍ وبناتُ بَخْرٍ، وهن سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيضٌ مُنتَصِباتٌ في السماء، قال طَرَفة(٦):

---

(١) إبدال ابن السكيت ص ٧٣ والأمالي ٢: ٥٢ وسر الصناعة ١: ٤٢٤.

(٢) سر الصناعة ١: ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٣) تقدم الرجز في ١٧: ١٣٠.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٠٠ [رسالة].

(٥) الإبدال لابن السكيت ص ٧٠.

(٦) يصف نساء. والبيت في ديوانه ص ٥٩ وسر الصناعة ١: ٤٢٣. يمأدن: يتحركن ويتثنين. والعساليج: جمع عُسْلُوج، وهو الغصن لِسَنَتِه. الخضر: اسم للبقلة الخضراء.

كَبَنَـــاتِ الْمَخْـــرِ يَـــمْأَدْنَ كَمـــا أَنْبَـتَ الصَّـيفُ عَسـاليجَ الخَضِـرْ))

قال أبو علي[1]: ((كان أبو بكر يجعله من البُخار، فجعل الباء أصلًا لأنَّ السَّحاب إنما ينشأ من بخار البحر)).

وأجاز أبو الفتح أن يكون كلٌّ منهما - يعني من الباء والميم - أصلًا، ((وجعل ميم الْمَخْر كالميم من قوله تعالى ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾[2]، وذلك أنَّ السحاب كأنها تَمخَر البحر لأنها - فيما ذهب إليه - عنه تَنشأ، ومنه تَبدأ؛ ألا ترى إلى قول أبي ذؤيب في وصف السحاب[3]:

شَـرِبْنَ بمـاءِ البَحْـرِ ، ثُم تَرَفَّعَـتْ مـتى لُجَـجٍ خُضْـرٍ ، لهـنَّ نَئـيجُ))

وأبدلت الميم أيضًا من الباء فيما روى يعقوب[4]: رأيتُه من كَثَبٍ، وكَثَمٍ، أي: قُرْب، فالميمُ بدلٌ من الباء. يدلُّ[5] على ذلك قولهم: أَكْثَبَ لك الأمر، أي: قَرُبَ، ولم يقولوا: أَكْثَمَ.

قال أبو الفتح[5]: ((ويجوز أن تكون الميم أصلًا، فيكون من قولك: أَخذنا على الطريق الأَكْثَم، أي: الواسع. قال: والسعة قريبة المعنى من القرب؛ ألا ترى أنهما يجتمعان على تسهُّل سلوكها، وأنه لا يتَّسع الطريق ولا يَكثر سالكوه إلا لأنه أَقصدُ من غيره، والقصد هو القرب)).

قال بعض شيوخنا[6]: ((هذا اشتقاق بعيد، فالأَولى البدل)).

---

(١) سر الصناعة ١: ٤٢٣ - ٤٢٤. وأبو بكر هو ابن السراج.

(٢) من الآية ١٤ من سورة النحل.

(٣) تقدم البيت في ١١: ١٩٩.

(٤) كتاب الإبدال ص ٧٣.

(٥) سر الصناعة ١: ٤٢٥.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩٠٠ [رسالة].

وأُبدلت أيضًا الميمُ من الباء في نُغَب جمع نُغْبة، قالوا: نُغَمٌ، قاله ابن الأعرابي[1]، وقال الشاعر[2]:

فبــادَرتْ شِــرْبَها عَجْلَــى مُثــابِرةً ... حتى اسْتَقَتْ دونَ مَحْنَى جِيدِها نُغَما

وفي بَيْدَ بمعنى غَيْر قالوا: مَيْدَ.

وأُبدلت الباء من الميم فيما ذكر أبو الطَّيِّب الحَلَبيُّ في (كتاب الإبدال)[3] أنهم يقولون[4]: با اسْمُك؟ يريدون: ما اسْمُك؟ ولا يقولون في غير هذا (با) بمعنى (ما). وهي لغة مازنيّة خاطَبَ بها بعضُ[5] الخلفاء أبا عثمان المازنيَّ حين وفدَ عليه، فقال له: با اسْمُك؟ فقال: بَكْرٌ.

وفي نحو قراءة أبي عمرو[6]: ﴿مَرْيَمَ بُهْتَنًا﴾[7]، و﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّٰكِرِينَ﴾[8]، و﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[9]، فأَبدَل وأَدغَم. وهذا لا يجوز عند البصريين، وحملوا ... فراءة ابي عمرو على الإخفاء؛ لان الإخفاء يُسَمّى إدغامًا، والميمُ من [٩: ١٥/ب] الحروف /التي لا تُدغَم في مقاربها، فينبغي أن يُحمل على الإخفاء، وعلى ذلك كان أبو بكر بن مجاهد[10] يتأوَّله، وينبغي أن لا يقال بالإدغام فيه عن أبي عمرو حتى يكون ذلك محفوظًا عنه.

---

(١) سر الصناعة ١: ٤٢٦.

(٢) البيت في سر الصناعة ١: ٤٢٦ وفيه تخريجه. النُّغَب: جمع نُغْبة، وهي الجَرْعة.

(٣) كتاب الإبدال له ١: ٤٢.

(٤) قال ذلك أبو سَوَّار الغنوي. إبدال ابن السكيت ٧٠ والأمالي ٢: ٥٢ وسر الصناعة ١١٩.

(٥) هو الواثق. والحكاية في درة الغواص ص ٨٧ [ط. مؤسسة الكتب الثقافية ١٩٩٨م].

(٦) قال ابن مجاهد: ((فيدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم ... فإن سكن ما قبلها لم يدغم ...)). السبعة ص ١١٧ - ١١٨.

(٧) من الآية ١٥٦ من سورة النساء.

(٨) من الآية ٥٣ من سورة الأنعام.

(٩) من الآية ٧ من سورة النحل.

(١٠) الممتع ٢: ٧٢٠.

وحكى صاحب (الإقناع) أنَّ شُجاعًا البلخيّ[1] - وهو مِن أَجَلِّ مَن أخذ عن أبي عمرو - أنه أدغم الميم في الباء إذا كان الساكن[2] حرف مدّ، نحو ﴿ٱلشَّهۡرُ ٱلۡحَرَامُ بِٱلشَّهۡرِ﴾[3]، و﴿إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾[4]، و﴿ٱلۡيَوۡمَ بِجَالُوتَ﴾[5]. ولا يمكن الإدغام إلا بعد إبدال الميم باء. وروى أحمد بن أبي سُرَيْج[6] عن الكسائيِّ أنه أدغم الميم في الباء.

قال أبو جعفر بن الباذش[7]: ((وأجمعوا إلا مَن شذَّ على أنَّ إدغام الميم في الباء لا يجوز، وقد اختلفوا في الإخفاء:

فذهب أبو بكر بن مجاهد، وأبو الحسن الأنطاكي[8]، وأبو الفضل الخُزاعيُّ[9]، وأبو عمرو الصَّيْرَفِيُّ[10]، وأبو عبد الله المغامي[11] - إلى جوازه، ويُحكى أنه مذهب الفراء، وقد نسبه ابن مجاهد إلى (س).

---

(١) شجاع بن أبي نصر أبو نعيم البلخي ثم البغدادي [١٢٠ - ١٩٠هـ]. زاهد ثقة، من جلة أصحاب أبي عمرو، روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. غاية النهاية ١: ٣٢٤.

(٢) أي: الساكن الذي قبل الميم.

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٣٢ من سورة البقرة. ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ﴾.

(٥) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة. ﴿قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلۡيَوۡمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ﴾.

(٦) أبو جعفر - ويقال أبو بكر - أحمد بن الصباح بن أبي سريج الرازي ثم البغدادي [- ٢٣٠هـ]. ثقة ضابط كبير، قرأ على الكسائي، وقرأ عليه الحسين بن علي بن حماد الأزرق والفضل بن شاذان، توفي سنة ٢٣٠هـ. غاية النهاية ١: ٦٣.

(٧) الإقناع ١: ١٧٩ - ١٨٢ باختصار.

(٨) أبو الحسن علي بن محمد الأنطاكي [٢٩٩ - ٣٧٧هـ] ولد بأنطاكية، أخذ القراءة عن إبراهيم ابن عبد الرزاق، وقرأ عليه أبو الفرج الهيثم بن أحمد، توفي بقرطبة. غاية النهاية ١: ٥٦٤.

(٩) أبو الفضل محمد بن جعفر بن الجرجاني [- ٤٠٨هـ] أخذ القراءة عن الحسن بن سعيد المطوعي، وروى القراءة عنه عبد الله بن شبيب الأصبهاني، صنف المنتهى في الخمسة عشر، والواضح. غاية النهاية ١: ١٠٩ - ١١٠.

(١٠) تقدم ذكره في ١٩: ٢٤٧، وهو أبو عمرو الداني المشهور، عرف بابن الصيرفي.

(١١) أبو عبد الله محمد بن عيسى بن فرج المغامي [- ٤٨٥]، صاحب أبي عمرو الداني، قرأ على الداني ومكي، وقرأ عليه أبو بكر بن عياش، توفي بإشبيلية. غاية النهاية ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

وذهب أبو الحسين بن المنادي(١)، وأحمد بن يعقوب التائب(٢)، وعبد الباقي بن الحسن(٣)، وطاهر بن غَلْبون(٤) إلى أنها تُظهَر ولا تُخفَى. قال الأستاذ أبو الحسن: إنما ذكر (س)(٥) الإخفاء في النون دون الميم، ولا ينبغي أن تُحمل الميم على النون في هذا لأنَّ النون هي الداخلة على الميم في البدل في قولهم: شَنْباء وعَنْبَر، فحَملُ الميم عليها غير مُتَّجِه لأنَّ للنون تصرُّفًا ليس للميم؛ ألا ترى أنها تُدغَم ويُدغَم فيها، والميمُ يُدغَم فيها ولا تُدغَم. قال: وما ذُكر عن الفراء من إخفاء النون عند الباء فوجهُ ذلك أنه سمَّى الإبدال إخفاء،؛ كما سمَّى الإدغامَ في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى إذ الإخفاء الصحيح في هذا الموضع لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة؛ ولا حَكَوه في لغة، وما ذُكر عن ابن مجاهد من إخفاء الميم عند الباء قولٌ مُتَجَوَّز به على (س). فعَلَّقَ عبارة الفراء على مذهب (س)، فإن أراد الإخفاء الصريح عن (س) فهو افْتِئات عليه.

---

(١) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي، المعروف بابن المنادي، إمام حافظ ثقة، قرأ على الحسن بن العباس، وروى القراءة عنه أبو الحسين الجبني شيخ الأهوازي، توفي سنة ٣٣٦هـ. غاية النهاية ١: ٤٤.

(٢) أبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب الأنطاكي، مقرئ حاذق، روى القراءة عن بكر بن سهل الدمياطي، وقرأ عليه علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، توفي بأنطاكية سنة ٣٤٠هـ. غاية النهاية ١: ١٥١.

(٣) أبو الحسن عبد الباقي بن الحسن بن أحمد بن محمد، خراساني الأصل، دمشقي المولد، حاذق ثقة، خرج إلى مصر، أخذ القراءة عن خلق كثير، أكثر فارس بن أحمد من الأخذ عنه، توفي بالإسكندرية سنة ٣٨٠هـ. غاية النهاية ١: ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٤) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، أخذ عن أبيه، شيخ الداني، صنف كتاب التذكرة في القراءات الثمان، توفي سنة ٣٩٩هـ. غاية النهاية ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٥) الكتاب ٤: ٤٥٤.

وقولُه **وبين الثاء والفاء** مثالُ إبدال الفاء من الثاء ما حكاه يعقوب، قال[1]: «العرب تقول في العطف: قامَ زيدٌ فُمَّ عمرٌو، وقالوا: جَدَفٌ في جَدَثٍ، فالفاءُ بدل لأنهم أجمعوا على أَجْداث في الجمع، ولم يقولوا أَجْداف». وقالوا: فُوْم بمعنى ثُوْم[2].

ومثالُ إبدال الثاء من الفاء قولهم في مُغْفُورٍ[3]: مُغْثُورٌ. وقالوا: ذهبوا يَتَمَغْفَرُون، بالفاء، أي: يَجنون الْمُغْفُور، ولم يقولوا يتَمَغْثَرون، فدلَّ على أنَّ الفاء هي الأصل، وأنَّ الثاء في مُغْثُورٍ بدلٌ منها.

وأمَّا قولهم فِناءُ الدار وثِناءُ الدار بمعنًى واحد فذهب أبو الفتح[4] إلى أنهما أصلان:

الأول من فَنِيَ يَفْنَى؛ لأنك إذا تَناهيتَ إلى أقصى حدودها قلتَ: فَنِيَتْ.

والثاني من ثَنَى يَثْني؛ لأنها هناك تنثني عن الانبساط بمجيء آخرها.

قال[5]: «وليس في قولهم أَفْنِية - وإن لم يقولوا أَثْنِية - دليل؛ لأنَّ للثاء فعلًا متصرفًا، بخلاف جَدَثٍ وجَدَفٍ».

قال بعض شيوخنا[6]: «إذا استويا في الاشتقاق بقي كثرة التصرف دليلًا يُقوِّي أصالة الأكثر تصرُّفًا؛ فعلى هذا الثاءُ بدل من الفاء في هذا، وهو عكس جَدَثٍ وجَدَفٍ».

---

(١) سر الصناعة ١: ٢٤٨ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٠٩، وفي كتاب الإبدال لابن السكيت ص ١٢٧ ما نصه: «ويقال: فُمَّ وثُمَّ في حروف النسق».

(٢) الإبدال ص ١٢٦ وفسَّره بالحنطة.

(٣) المغفور: صمغ يخرج من الرِّمث، حلو كالناطف يؤكل.

(٤) سر الصناعة ١: ٢٤٨.

(٥) النص بلفظه عن أبي الفتح في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩١٠، وهو مختصر من سر الصناعة ١: ٢٤٨.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩١٠.

وقولُه **وبين الكاف والقاف** إبدالُ القاف من الكاف والعكسُ قليل، نَصَّ

[٩: ١٦/أ] على ذلك النَّضْر بن شُمَيْل عن الخليل، /فمثالُ إبدال الكاف من القاف قولهم: عربيٌّ كُحٌّ، وعربيّةٌ كُحَّةٌ، يريدون قُحًّا وقُحَّة، حكاه أبو عمرو[١]، وفَسَّر الأصمعيُّ معنى القُحّ، فقال[٢]: ((هو الخالص من اللؤم)). قال أبو الفتح[٣]: ((فينبغي أن تكون الكاف بدلًا لأنَّ أبا زيد حكى[٤] في جمعه أَقْحاحًا، ولم يُسمَع أَكْحاحٌ)). وكاتَعَه[٥] في قاتَعَه، والكِتال في القِتال، والكَصير في القَصير.

ومثالُ إبدال القاف من الكاف قولُهم وُقْنة في وُكْنة، وهي مأوى الطير في الجبل.

وقولُه **وبينَ اللام والراء** مثالُ إبدال اللام من الراء قولُهم الشَّلْخُ في الشَّرْخ، وهي النُّطفة يكون منها الولد.

ومثالُ إبدال الراء من اللام قولُهم للدِّرِع: نَثْرة في نَثْلة[٦]، والأصلُ اللام، والراءُ بدلٌ منها، يدلُّ على ذلك أنهم قالوا: نَثَلَ عليه دِرْعَه، ولم يقولوا نَثَرَها، فاللام أكثر تصرفًا إذ قد استُعملت في الفعل والاسم. وقولُهم في لَعَلَّ: رَعَلَّ، وقولُهم: رجلٌ وَجِرٌ وأَوْجَرُ في وَجِلٍ وأَوْجَلَ، وامرأةٌ وَجِرةٌ في وَجِلَةٍ، وهي لغة قيس، قال الفراء: أنشدني أبو الهيثم[٧]:

---

(١) الشيباني. كتاب الإبدال ص ١١٣ والأمالي ٢: ١٣٩ وسر الصناعة ١: ٢٧٩.

(٢) إبدال ابن السكيت ص ١١٣.

(٣) سر الصناعة ١: ٢٧٩.

(٤) إبدال ابن السكيت ص ١١٣ والأمالي ٢: ١٣٩.

(٥) كاتعه الله: قاتله الله.

(٦) درع نثلة: سابغة. ونثل عليه درعه: صبَّها.

(٧) البيتان للمخبَّل في الأغاني ١٣: ١٣٧.

فـــإِنِّيَ بالجـــارِ الخَفـــاجيِّ واثِـــقٌ وقَلْـبي مِـنَ الجـارِ العِبـاديِّ أَوْجَـرُ
إذا مـــا عُقَيْلِيَّـــانِ قامـــا بِذِمَّـــةٍ شَـــريكَينِ فيهـــا فالعِبـــادِيُّ أَغْـــدَرُ

وقولُه **وبينَ النون واللام** مثالُ إبدال النون من اللام قولُهم في لعلَّ: لَعَنَّ، قال أبو النَّجْم[1]:

اغْـــدُ لَعَنَّـــا في الرِّهـــان نُرْسِـــلُهْ

وقال آخر[2]:

حـتى يقـول الجاهـلُ الْمُسْـتَنْطقُ لَعَـــنَّ هـــذا مَعَـــهُ مُعَلَّـــقُ

وإنما جُعل لعلَّ الأصل لأنه أكثر استعمالًا.

وقولهم[3]: نا بَنْ فعلت، ولا بَنْ، ونا بل، وقولهم: نا سِيَّما في لا سِيَّما.

ومثالُ إبدال اللام من النون قولهم في أُصَيْلانٍ تصغير أُصْلانٍ[4]: أُصَيْلالٌ، فاللام بدل من النون، ولذلك إذا سَمَّيتَ به منعته الصرف للعلمية وزيادة الألف واللام التي هي بدل من النون.

وقولُه **وبينَ العين والحاء** مثالُ إبدال العين من الحاء قولُهم: ضَبَعَ بمعنى ضَبَحَ[5].

ومثالُ إبدال الحاء من العين قولُهم: رُبْحٌ في رُبْعٍ، وقولُهم: سَرُحَ في سَرُعَ.

ص: وربما وقعَ بين الغين والخاء، وبين الضاد واللام، وبين الذال والثاء، وبين الفاء والباء، وبين الجيم والياء.

---

(١) الديوان ص ٣١٧ وسر الصناعة ٢: ٤٤٣ وفيه تخريجه. يذكر فرسًا.

(٢) البيتان في سر الصناعة ٢: ٤٤٢.

(٣) تقدمت المسألة في ٨: ٣٧١.

(٤) أصلان: جمع أَصيل.

(٥) ضبحت الخيل: أسمعت من أفواهها صوتًا ليس بصهيل ولا حمحمة. وقيل: عَدَتْ.

ش: يعني بقوله **وربما وقع** أنه يقع التكافؤ قليلًا في الإبدال بين ما ذكر، وأفهم هذا أنَّ ما قبله يقع كثيرًا.

ومثالُ إبدال الغين من الخاء ما حكاه ابن جني من قولهم: غَطَرَ بيديه يَغْطِرُ في خَطَرَ بيديه يَخْطِرُ، قال(١): ((فالغينُ بدلٌ من الخاء لكثرة الخاء)).

ومثالُ إبدال الخاء من الغين قولهم: الأَخَنُّ، يريدون: الأَغَنّ، وهو السَّمْج(٢) الغُنّة.

وقولُه **وبين الضاد واللام** مثالُ إبدال الضاد من اللام ما حكاه الجوهريُّ(٣) من قولهم: رجلٌ جَضْدٌ، أي: جَلْدٌ. وهذا من البدل الشاذّ.

ومثالُ إبدال اللام من الضاد قولُهم: الْطَجَعَ في اضْطَجَعَ، قال الراجز(٤):

[٩: ١٦/ب] /لَمّـا رأى أنْ لا دَعَـهْ ولا شِـبَعْ ... مـالَ إلى أَرْطـاة حقْـف ، فـالْطَجَعْ

ويروى أيضًا بالطاء مشددة، وبالضاد كذلك. ولم يعدّ (س)(٥) اللام من حروفِ البدل لقلتها وشذوذها، وإن كان قد ذكرَها في قولهم: أُصَيْلالٌ في أُصَيْلانٍ(٦).

وقولُه **وبينَ الذال والثاء** مثالُ إبدال الثاء من الذال قولهم: الجَثْوة من النار، يريدون الجَذْوة(٧).

---

(١) سر الصناعة ١: ٢٤٣، ولفظه: ((فالغين كأنها بدل ...)).

(٢) السمج: القبيح.

(٣) الصحاح (جلد).

(٤) هو منظور بن مرثد يصف ذئبًا كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٧٤ - ٢٧٢. والبيتان بلا نسبة في سر الصناعة ١: ٣٢١. الأرطى: شجر ينبت بالرمل. والحقف: ما اعوجَّ من الرمل واستطال.

(٥) الكتاب ٤: ٢٣٧ - ٢٤٢.

(٦) الكتاب ٣: ٤٨٤، ٤: ٢٤٠.

(٧) الجذوة بتثليث الجيم: القَبسة من النار. وقيل: هي الجمرة.

ومثالُ إبدال الذال من الثاء قولُهم: تَلَعْذَمَ الرجلُ: أَبطأَ في الجواب، يريدون تَلَعْثَمَ.

وقولُه **وبين الفاء والباء** مثالُ إبدال الفاء من الباء [قولُهم: خُذْه بإفّانه وخُذه بإبّانه، أي: بزمانه وحينه][1].

[ومثالُ إبدال الباء من الفاء قولُهم: البِسْكِل في الفِسْكِل، وهو من الخيل الذي يجيء آخر الحلبة في الرهان][2].

وقولُه **وبين الجيم والياء** مثالُ إبدال الجيم من الياء قولُهم: لا أفعلُ ذلك جَدَ الدهر، في: يَدَ الدهر، أي: آخِرَ الدهر. قاله اللِّحيانيُّ[3].

وقال أبو زيد[4]: يقول الكِلابيُّون: هي الصَّهاريج، والواحد صِهْريج، وبنو تميم يقولون: صَهارِيُّ، والواحدُ صِهْرِيٌّ.

وقال الأصمعي[5]: كلُّ ياء مشددة للنسبة وغيرها فبعضُ العرب يُبدلها جيمًا.

وقال ابن السِّكّيت[6]: بعض العرب إذا شَدَّد الياء صَيَّرها جيمًا. وزعم الفراء[7] أنها لغةُ طَيِّئ، وأنشد[8]:

---

(١) بياض في المخطوطات. وما بين القوسين من الإبدال لأبي الطيب ١: ١٩. وذكر هذا المثال في الارتشاف ١: ٣٢٩

(٢) ما بين القوسين تتمة يقتضيها السياق، وهو في الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٤. وذكر هذا المثال في الارتشاف ١: ٣٢٩.

(٣) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٦١ وفيه: ((... يَدا الدهر وجَدا الدهر ...)).

(٤) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٦١.

(٥) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٥٧.

(٦) الإبدال له ص ٩٥ وسر الصناعة ١: ١٧٦.

(٧) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٥٨

(٨) البيتان في الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٥٩، وتقدم الثاني في ١: ٢٤٤.

نِعِمَّـــا وَلَـــدَتْ رَضْـــوَى لِـــزَبَّانَ بْـــنِ كِنْـــدِجِّ

وحَوْصـــاءَ ورَأْلانَ الـــ ـلَـــذَيْ دَلَّا علـــى الحَـــجِّ

يريد: كِنْدِيّ.

وقال أبو عمرو[1]: ((وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضًا إلى الجيم)). قال الفراء[1]: ((وذلك في لغة بني دُبَيْر من بني أَسَد خاصة، ويقولون: هذا غُلامِجْ، وهذه دارِجْ، يريدون: غُلامِي وداري))، وقال[2]:

خـــالي عُوَيْـــفٌ وأبـــو عَلِـــجِّ الْمُطْعِمـــانِ اللَّحْـــمَ بالعَشِـــجِّ

وبِالغَـــداةِ فِلَـــقَ الـــبَرْنِجِّ يُكْسَـــرُ بالْمَـــرْوِ وبالصِّيْصِـــجِّ

وسأل أبو عمرو بن العلاء[3] أعرابيًّا من بني حنظلة، فقال له: مِمن أنتَ؟ فقال: فُقَيمِجّ. فقال له: مِن أَيِّهم؟ فقال: مُرِّجٌ. وأنشد ابن الأعرابي[4]:

كـــأَنَّ في أَذْنابِهِـــنَّ الشُّـــوَّلِ مِـنْ عَـبَسِ الصَّـيفِ قُـرُونَ الإجَّـلِ

يريد: الإيَّل، فأبدل من الياء جيمًا. وقال هِمْيانُ بن قُحافة[5]:

---

(١) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٦٠.

(٢) الرجز في سر الصناعة ١: ١٧٥ وفيه تخريجه. يريد: أبو عليّ، وبالعشيّ، والبَرْنِيّ - وهو ضرب من أجود التمر - وبالصيصِيَة، وهي قرن البقرة. الفلق: القطع. والمرو: حجارة رقاق بيض برّاقة في الشمس.

(٣) الحكاية في إبدال ابن السكيت ص ٩٥ وسر الصناعة ١: ١٧٦.

(٤) البيتان لأبي النجم من أرجوزة في ديوانه ص ٣٥٠ وآخر الثاني فيه: الأُيَّلِ. وهما في سر الصناعة ١: ١٧٦ وفيه تخريجهما. يصف إبلًا. الشوَّل: المرتفعة. والإيَّل: الذكر من الأوعال. والعبس في هذا البيت يكون من البعر والبول، يعني ما جفَّ من ذلك على أفخاذها.

(٥) البيت له في إبدال ابن السكيت ص ٩٥ وسر الصناعة ١: ١٧٦ وفيه تخريجه. الصهبة في الشعر: حمرة يعلوها سواد.

يُطِــيرُ عنهـــا الــوَبَرَ الصُّـــهابِجا

يريد: الصُّهابيَ، من الصُّهْبة، وأصله الصُّهابيّ، فحَذف إحدى الياءين، وأنشد الفراء[1]:

لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

يريد: حِجَّتِي ويأتيكَ بِي ووَفْرَتِي. وقال آخر[2]:

حــتى إذا مــا أَمْسَــجَتْ وأَمْسَــجا

أي: أَمْسَيَتْ وأَمْسَيا، فأبدل من الياء جيمًا، ولم يُبدلها ألفًا.

قال بعض أصحابنا[3]: ((إبدال الجيم من الياء المشددة مطرد، ومن الياء الخفيفة غير مطرد، بل يوقف في ذلك مع السماع)).

وقال (س)[4]: ((وأمَّا ناس من بني سَعْد فإنهم يُبدلون /الجيم مكان الياء في [٩: ١٧/أ] الوقف لأنها خفيَّة، فأبدلوا من موضعها أَبينَ الحروف)). يريد أنَّ الجيم من مخرجها.

وقال يعقوب[5]: ((بعض العرب إذا شدَّد الياء جعلها جيمًا)). ولم يخص[6] وقفًا من غيره. وحكى الفراء وأبو زيد أنَّ من العرب من يبدلها ساكنة في الوقف جيمًا.

---

(١) الرجز في النوادر ص ٤٥٦ وإبدال ابن السكيت ص ٩٦ وسر الصناعة ١: ١٧٧ وفيه تخريجه. الشاحج: الحمار. والأقمر: الأبيض. ونهات: نهاق. وينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

(٢) تقدم البيت في ١٩: ٣٧٩.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ١: ٣٥٤، ٣٥٥.

(٤) الكتاب ٤: ١٨٢.

(٥) الإبدال له ص ٩٥.

(٦) ولم يخص ... ساكنة في الوقف جيمًا: سقط من ل.

ومثالُ إبدال الياء من الجيم قولُهم: الدَّياجي في جمع دَيْجُوج، والأصلُ فيه الدَّياجيج، فأبدل من الجيم ياء، وقد سبقَ[1] ذكر ذلك في الفصل قبله.

وقالوا في شَجَرة: شِيَرة، بكسر الشين، قال أبو الفضل الرياشي[2]: «سمعتُ أبا زيد يقول: كُنَّا عندَ المفضَّل وعنده أعراب فقلتُ: إنهم يقولون: شِيَرَةٌ، فقالوها، فقلتُ له: قل لهم يصغرونها. فقالوا: شُيَيْرَةٌ»، وأنشدَ الأصمعي[3]:

تَحْسَبُهُ بينَ الإِكامِ شِيَرَهْ

وزعم أبو الفتح[4] أنَّ هذا ليس من باب البدل لوجهين:

أحدهما: أنهم حين صغَّروها أقرُّوا الياء، فلو كان من باب البدل لردُّوا الجيم في التصغير.

الثاني: أنَّ البدل لا يغيِّر شيئًا من الكلمة إلا الحرف الذي هو بدل منه، وكسر الشين دليل على أنه ليست الياء ببدل من الجيم.

ثم إنَّ أبا الفتح أجازَ[5] فيه أن يكون من باب البدل؛ إذ قد يجيء بعض البدل مغيِّرًا لبعض الحركات، كقولهم: جاهٌ، لأنه مقلوب من وَجْهٍ، فكان ينبغي أن يقال: جَوْهٌ، لكن لَمّا لحقها القلب ضعُفت، فحرّكوا وسطها، فانقلبت الواو ألفًا، فكذلك غيَّروا حركة شَجَرة لئلا تنقلب الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها؛ إذ لولا الكسر لقيل: شارةٌ.

فإن قلت: كان يكون كـ(جاه).

---

(١) سبق ذكره في ص ١١٠.

(٢) الأمالي ٢: ٢١٤ وسر الصناعة ٢: ٧٦٤ - ٧٦٥.

(٣) البيت في سر الصناعة ١: ٧٦٤ وفيه تخريجه. ل: بين الأنام. الإكام: جمع أكمة، وهي الموضع يكون أشد ارتفاعًا مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجرًا.

(٤) سر الصناعة ٢: ٧٦٥.

(٥) سر الصناعة ٢: ٧٦٥ - ٧٦٦.

فالجواب: أنَّ الفرق بينهما أنَّ جاهًا قد صار ساكن الوسط في اللفظ كوَجْه؛ وإنما الحركة في التقدير، وليس كذلك شَجَرة وشارة لو قيل؛ لأنَّ الجيم متحركة والألف ساكنة.

وقال أبو حاتم[1]: ((قلت لأمِّ الهيثم[2] - واسمها غَيْثة - هل تُبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم. ثم أَنشدتْني[3]:

إذا لم يَكُـنْ فِـيكُنَّ ظِـلٌّ ولا جَـنًى ... فأَبْعَـدَكُنَّ اللهُ مِـنْ شَـيَرَاتِ))

وهذا ضُبط بفتح الشين وبكسرها، فبِفتح الشين يتعيَّن فيه البدل، وإنما لم تقلب ألفًا مراعاة لأصلها، فأُجري البدل مجرى المبدل منه، فلذلك صحت الياء. وأما مَن كسرَ الشين فإنه جمع شِيَرَة، وقد تقدَّم كلام أبي الفتح فيه.

وقالوا: الأَزْيَمُ في الأَزْجَم، فأبدلوا من الجيم ياء، والأَزْجَمُ: الجمل الذي لا يَرغو. والإبدال من الجيم ياء قليل، بخلاف الإبدال من الياء جيمًا، فإنه كثير.

ص: والأكثرُ كونُ الياءِ المبدَلِ منها الجيمُ مشددةً موقوفًا عليها أو مسبوقةً بعين، وهي جَعْجَعة قُضَاعة.

ش: مثالُ الموقوف عليها مُرِّجّ وفُقَيْمِجّ.

وقولُه **أو مسبوقةً بعين** مثالُه عَلِجّ والعَشِجّ.

وقولُه **وهي جَعْجَعة قُضاعة** ثبتَ في نسخة البهاء الرقِّيِّ وغيره: **وهي عَجْعَجةُ قُضاعة**، بتقديم العينين على الجيمين، قال الجوهري[4]: ((العَجْعَجةُ في قُضاعَةَ يُحَوِّلون الياء جيمًا مع العين، /يقولون: هذا راعِجٌّ خرجَ مَعِجْ، يريدون: راعيٌّ خرجَ مَعِيْ)). [٩: ١٧/ب]

---

(١) الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٦١.

(٢) غيثة بنت عبد الرحمن بن فضالة، من بني نُمير بن عامر بن صعصعة، كانت أعرابية فصيحة. جمهرة اللغة ٢: ٧٦٢ ومعرفة الصحابة ٣: ١٦٤٢.

(٣) تقدم البيت في ١٩: ٣٧٨.

(٤) الصحاح (عجج). قال الجوهري ... خرج معي: موضعه بياض في ح.

ص: ورُبَّما أُبدلت الميم من الواو. وقد تُبدل من الهاء الحاءُ بعد حاءٍ أو عين إن أُوثِرَ الإدغام. ورُبَّما أُبدِلَت الشينُ من الجيم. وإذا سكنت الجيمُ قبل دالٍ جاز جعلُها كشين.

ش: مثالُ إبدال الميم من الواو قولُهم: فَمٌ، والأصل فَوْهٌ، فحُذفت الهاء تخفيفًا، فلمّا صار الاسم على حرفين آخرُهما حرفُ لين كرهوا حذفه للتنوين، فيجحفون به، فأبدلوا من الواو ميمًا لتقارُب الميم من الواو؛ لأنهما من حروف الشفة. وقد تُشدَّد الميم، وهل يكون ذلك مختصًّا بضرورة الشعر؟ فيه خلاف، وقد تكلَّم المصنف في أول الكتاب على اللغات[1] التي في هذا الاسم بما أغنى عن إعادته هنا.

والدليلُ على أنَّ الأصل الواو قولُهم: أَفْواهٌ وأَفْوَهُ[2] وفَوْهاءُ ومُفَوَّهٌ وفُوَّهةُ الطريق وفاهَ بكذا، قال[3]:

[illegible]

فإن قلتَ: لو كانت الميم بدلًا من الواو لَمَا جمعَ بينهما في قوله[4]:

هُمـــا نَفَثـا في فِيَّ مِـــنْ فَمَوَيْهِمـــا ... علـى النـابحِ العـاوي أَشَـدَّ رِجـامِ

فالجواب: أنه جمع بينهما ضرورة، كما أنشد أبو زيد والبغداديون[5]:

إِنِّي إذا مـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا ... أَقـــولُ: يا اللَّهُـــمَّ يا اللَّهُمَّـــا

وكما حَمل ابن جني قولَه[6]:

---

(١) تقدمت في ١: ١٦٨ - ١٨٧.

(٢) الأفوه: الواسع الفم. ورجل مفوَّه: يجيد القول.

(٣) تقدم البيت في ٥: ٢٣٦، ٢٩٦. ت: فلا لغوًا.

(٤) تقدم البيت في ١: ١٦٩، ٢: ٧٤، ١٣: ٣٠٠، ١٧: ١٩٢.

(٥) تقدم البيت في ١٣: ٣٠٠ وتخريجه في ص ٢٩٩.

(٦) البيت في سر الصناعة ١: ٤١٩ وفيه تخريجه، وفيه قول أبي بكر وأبي إسحاق. مسحنفر: واسع. ولاحب: مطروق واضح المعالم. ت: في بلد مستحفز.

يا أُمَّتَــــا أَبْصَــــرَنِي راكِـــــبٌ   في بَلَـــدٍ مُسْــــحَنْفِرٍ لاحِـــبِ

وإلى أنه مِنَ الجمع بين العِوَض والمعَوَّض منه ذهب أبو إسحاق وأبو بكر.

وأجاز أبو علي[١] أن تكون هذه الواو لامًا لا عينًا، فتكون الكلمة مما اعتَقب على لامها الهاء والواو كـ(سَنة) في سانَيْتُ وسانَهْتُ[٢]، و(عِضة)، وقد تقدَّم[٣] ذلك في التصغير، فتكون الميم على هذا أصلًا عين الكلمة، وتكون المادة (ف م و).

ونقل صاحب (الجماهير)[٤] أنَّ بعضهم[٥] ذهب إلى أنَّ الميم في فَمٍ بدل من الهاء، فعلى هذا تكون عين الكلمة محذوفة. ونقلَ أيضًا عن قوم أنَّ الميم عوض من الواو والهاء معًا.

وذهب أبو الحسن[٦] إلى أنَّ الميم بدل من الهاء الموجودة في أَفْواهٍ وفُوَيْه، لكن قلب من (فَوْه) إلى (فَهْو)، ثم حذفوا اللام، وأبدلوا الميم من الهاء. قال: ودليلُ ذلك قول الفرزدق:

هُمَــا نَفَثَــا في فِيَّ مِــنْ فَمَوَيْهِمَــا   ....

و(س)[٧] يرى أنَّ الميم بدل من العين. وقال في (فَمَوَيْهما)[٨]: رَدَّ العين في موضع اللام.

---

(١) المسائل العضديات ص ٣٦ - ٣٧ والحلبيات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ - ١٥٩ وسر الصناعة ١: ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) سانيت الرجل وسانهته: عاملته بالسنة، أي: الأجل إلى سنة.

(٣) تقدم في ١٨: ٣٠.

(٤) هو قطرب كما في تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٨٣ [ط. هجر للطباعة ١٩٩٢م]، والممتع الكبير ص ١٤٦، ٢٥٥، ٢٩٩ [ضمن الحواشي عن أبي حيان]. وفي بغية الوعاة ٢: ٣٠٠ أنَّ نحويًّا آخر - هو مموية أبو ربيعة الأصبهاني - صنف كتابًا في النحو بهذا الاسم.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣: ٤١ ولم يسمه.

(٦) شرح الشافية للرضي ٣: ٢١٥.

(٧) الكتاب ٣: ٢٦٤، ٢٨٥، ٣٦٥، ٤: ٢٤٠.

(٨) الكتاب ٣: ٣٦٥.

وقال أبو العباس[1]: الواو في فَمَوَيْهما بدل من الهاء، والميم بدل من الواو.

وأبو علي[2] جعله من أصلين متغايرين.

وقولُه **بعد حاءٍ** مثالُه: امْدَحِّلالًا، **أو عينٍ** مثالُه: ذهبَ مَحُّم، تريد: امدحْ هِلالًا، وذهبَ مَعْهُم.

وقولُه **إن أُوثِر الإدغام** شرط في الإبدال لأنه إذا لم يُدغم فلا إبدال، بل تقول: امدحْ هِلالًا، وذهبَ مَعهم، بلا إبدال.

[٩: ١٨/أ] /وقولُه **وربَّما أُبدلت الشينُ من الجيم** قالوا في مُدْمَجٍ: مُدْمَشٌ، قال[3]:

إذْ ذاك إذْ حبـلُ الوصـالِ مُـدْمَشُ

أي: مُدْمَج، فالشين بدل من الجيم.

وأغفل المصنف إبدال الشين من الكاف المؤنث ومن السين.

أمّا الإبدال من الكاف للمؤنث فنحو أَكْرَمْتُش، يريدون: أَكْرَمْتُكِ، وقال الشاعر[4]:

فَعْينـاشِ عَيناهـا ، وجِيـدُشِ جيـدُها ... ولكـنَّ عَظْـمَ السـاقِ مِـنْشِ دَقِيـقُ

وقال أحمد بن يحيى في أماليه: أنشدني ابن الأعرابي[5]:

عَلَـيَّ فيمـا أَبْتَغـي أَبْغِـيشِ ... بَيضـاءَ تُرْضِـيني ، ولا تُرْضِـيْشِ

وتَطَّـبِي وُدَّ بَـني أَبِـيْشِ ... إذا دَنَـوْتِ جَعَلَـتْ تُنْئِـيْشِ

---

(١) تقدم قوله في ١: ١٦٩ - ١٧٠.

(٢) المسائل العضديات ص ٣٦ - ٣٧ والحلبيات ص ٣٤٦ والبغداديات ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) البيت في سر الصناعة ١: ٢٠٥ وفيه تخريجه. أدمج الحبل: أجاد فتله.

(٤) البيت لمجنون ليلى يخاطب ظبية. ديوانه ص ٢٠٧ وسر الصناعة ١: ٢٠٦ وفيه تخريجه.

(٥) الرجز في مجالس ثعلب ص ١١٦ وسر الصناعة ١: ٢٠٧. تطَّبي: تستدعي وتستميل.

وإن نَأَيْـــتِ جعَلَـــتْ تُـــدْنِيْشِ وإنْ تَكَلَّمْـــتِ حَثَـــتْ فِي فِـــيْشِ

حتى تَنِقِّي كنَقِيقِ الدِّيْشِ

فالشين في هذا الرجز بدل من كاف المؤنث إلا في قوله ((كَنَقِيقِ الدِّيشِ)) يريد: الدِّيك، فليست كاف مؤنث، فهو من بدل الكاف المكسورة لموافقة ما قبلها.

وأمّا إبدالُها من السين ففي قولهم: جُعْشُوشٌ في جُعْسُوسٍ، وهو القَميء الذليل، ويُجمع بالسين، فيقال: هم مِن جَعاسيس الناس، ولا يقال في الجمع بالشين، فالشينُ بدلٌ لأنَّ السين غير المعجمة أكثر تصرُّفًا.

وأمّا قولهم تَنَشَّمْتُ منه عِلمًا وتَنَسَّمْتُ فالشين والسين كلاهما أصل، وتَنَشَّمْتُ من قولهم: تَنَشَّمْتُ في الأمر، أي: بَدأتُ ولم أُوغِل، فالمعنى: بدأتُ بطرف من العلم من عنده، ولم أتمكن فيه. وأمّا تَنَسَّمْتُ فمن النَّسيم كاسْتَرْوَحْتُ، أي: تَلَطَّفْتُ في التماس العلم منه شيئًا فشيئًا كهُبوب النَّسيم.

وقولُه **جاز جعلها كشين** مثالُ ذلك: زيدٌ أَجْدَرُ بهذا الأمر، فيجوز أن تَشوب الجيم بالشين، فلا تكون جيمًا محضة ولا شينًا محضة، وهذا إنما يُدْرَك بالمشافهة. وشَوبُ الجيم بالشين كثير في كلام الأندلسيين.

وهذا[1] الذي ذكرَ من جعل الجيم كشين قد نازع فيه بعض شيوخنا، وذلك أنَّ في كتاب (س) ما نصه[2]: ((وأمّا الحرف الذي ليس من موضعه فالشين؛ لأنها استطالت حتى خالطت أعلى الثَّنِيَّتَينِ، وهي في الهمس والرَّخاوة كالصاد والسين، فإذا أَجريتَ فيها الصوت وجدتَ ذلك بين طرَف لسانك وانفراج أعلى الثَّنِيَّتَينِ، وذلك قولك: أَشْدَقُ، فتُضارَع بها الزاي، والبيانُ أعرف وأكثر، وهذا عربي كثير، والجيمُ أيضًا قد قُرِّبت منها، فجُعلت بمنزلة الشين، من ذلك قولهم في الأَجْدَر: أَشْدَرُ)) انتهى.

---

(١) وهذا ... يعني الجيم لا الشين: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ٤٧٩.

وشرح ذلك بعض أصحابنا، فقال: ((وزعمَ - يعني (س) - أنَّ الجيم تُقَرَّب من الدال مع الشين، قال (س): والجيمُ أيضًا قد قُرِّبت منها)). قال الشارح: ((يعني: من الشين؛ ألا ترى أنهما من وسط اللسان. (س): فجُعلتْ بمنزلة الشين، أي: جُعلت الجيم[1] قريبًا من الشين)).

[٩: ١٨/ب] وقال بعض شيوخنا: ((س): والجيم أيضًا /قد قُرِّبت منها: أي: من الزاي، فقالوا: أَجْدَرُ بين الجيم والزاي، وما ثبتَ في نسخ سيبويه مِن أَشْدَر بالشين يَظهر أنه خطأ في الكتاب، وإنما ينبغي أن يثبت أَزْدَر. ووجهُه أنَّ الجيم لَمّا حُكم لها بحكم الشين في إشراب صوت الزاي، وكان ذلك في الشين أكثر وأقوى في القياس، كتبوه بالحرف الذي يوجبه ذلك فيها كما كتبوا أَشْدَق بالشين وإن كانت مُشْرَبة صوت الزاي؛ وعلى هذا ينطبق كلام (س) وتشبيهه ذلك بالنون مع الباء، وهو تشبيهٌ حسن [illegible][2] [illegible] الشين)).

ص: وأُبدلت الهاءُ وقفًا مِن ألفِ (أنا) و(ما) و(هُنا) و(حَيَّهَلا)، ومِن ياءِ (هذي) و(هُنَيَّة). وعُوِّضَتْ هي والسين من سلامة العين في أَهْرَاقَ وأَسْطاعَ.

ش: قولُه **مِن ألفِ أنا** تقول: أَنَهْ، ومِن ذلك قول بعض العرب[3]: هذا فَصْدي أَنَهْ، يريد: أنا.

وقولُه و**(ما)** و**(هُنا)** أنشدوا[4]:

قَــــد وَرَدَتْ مِــــنْ أَمْكِنَــــهْ مِــــنْ هاهُنــــا ومِــــنْ هُنَــــهْ

إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ

---

(١) ت: الشين قريبًا من السين.

(٢) الكتاب ٤: ٤٧٩.

(٣) تقدم في ٢: ١٩٤.

(٤) تقدم البيتان الأول والثاني في ٣: ٢١٠ والثالث معهما في سر الصناعة ١: ١٦٣.

أَبدل من ألف هُنا الهاء، فقال: هُنَهْ. وأمَّا قوله (فَمَهْ) فظاهرُ كلام المصنف أنَّ الهاء بدل من الألف، والمعنى: فما أَصنع؟

وأجاز أبو الفتح[1] أن يكون مَهْ في هذا اسمَ فعل، أي: انْكَفّ. وأجاز أيضًا البدل على أن تكون ما استفهامية.

والذي يظهر أنَّ الهاء في (هُنَهْ) وفي (فَمَهْ) بدل من الألف.

وأمَّا في (أَنَهْ) فتحتمل البدل كما قالوا، وتحتمل وجهًا آخر، وهو أن تكون الهاءَ التي للوقف، وهي التي تلحق للمبنيات كما تلحق ارْمِهْ، فيجوز أن تقف بالألف تُشبع الحركة، ويجوز أن تقف بالهاء التي للسَّكت، ونظير ذلك عَمَّهْ في عَمَّ؛ لأنَّ الألف قد سقطتْ لأجل دخول حرف الجر، فلا يُدَّعَى في الوقف أنَّ هذه الهاء بدل من تلك الألف المحذوفة، بل هي هاء السَّكت.

وقولُه **وحَيَّهَلَا** قالوا: حَيَّهَلَهْ، وهذا لا يتعين أن يكون بدلًا؛ إذ يحتمل الوجهين اللَّذَين في أَنَهْ؛ لأنَّ العرب قالت: حَيَّهَلْ بغير ألف، وحَيَّهَلَا بالألف، فيحتمل أن تكون الهاء للسَّكت، ولا يتعين فيها البدل.

وقولُه **ومِن ياءِ هذي** قالوا في الوقف: هذِهْ. وقد تُبدَل منها أيضًا في الوصل، والياء هي الأصل بدليل تحقيرهم ذا: ذَيًّا، وذِي تأنيث ذا، فكما لم توجد الياء[2] في المذكر أصلًا فكذلك في المؤنث.

وقولُه **وهُنَيَّة** قالوا في تصغير هَنَةٍ: هُنَيَّةٌ، وأصلُه هُنَيْوة بالواو بدليل قولهم في الجمع هَنَوات، قال[3]:

.... علــى هَنَــواتٍ ، شــأنُها مُتَتَــابِعُ

---

(١) سر الصناعة ١: ١٦٤.

(٢) في المخطوطات: الهاء.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٤٣ ، ٥: ١٢٣، ١٧: ١٧٧.

فالمحذوفُ في هَنٍ وهَنة لام الكلمة، وهو واو، فالتقت الياء والواو في التصغير، فأُبدلت الواو ياء، وأُدغِمت فيها ياء التصغير، فقالوا: هُنَيَّةٌ، ثم أبدلوا من الياء المنقلبة هاء، فقالوا: هُنَيْهَةٌ. وقد تقدَّم(١) قبلُ في أَسْنَتُوا(٢) أنَّ (س) أجاز أن تكون التاء بدلًا من الواو ومن الياء، فيمكن ذلك في هُنَيْهة، فيحتمل أن /تكون الهاء بدلًا من الواو [٩: ١٩/أ] التي هي لام، ويحتمل أن تكون بدلًا من الياء التي انقلبت عن الواو. وأمَّا أبو الفتح فإنه ذهب(٣) إلى أنها بدل من الياء.

ويمكن الفرق بين هُنَيْهة وبين أَسْنَتُوا بأنَّ هُنَيَّةً منطوق بها، وهو الأكثر، ولم يُنطق في أَسْنَتُوا بأَسْنَى في معنى أَسْنَتَ، فالياءُ والواو في أَسْنَتَ مقدَّران، فاسْتَوَيا، وليس كذلك هُنَيْهة(٤)، فالأَولى أن يكون البدل من المنطوق به، وهو الياء.

وقولُه **وعُوِّضَتْ هي** - أي: الهاء - **والسينُ من سلامة العين في أَهْراقَ وأَسْطاعَ** لَمَّا كانت عين أراقَ وأطاعَ إذا أسند الفعل لِما يَسكن له آخره انحذفت، ولم تثبت، فتقول: أَرَقْتُ وأَطَعْتُ، وحين يُسنَد لِما لا يسكن آخر الفعل له اعتلَّ بنقل حركته إلى الساكن قبله وانقلابه ألفًا؛ فتقول: أَراقَ وأطاعَ، عَوَّضوا في أَراقَ بدلًا من سلامة العين الهاءَ، وفي أَطاعَ السين. وهذا التعويض شذوذٌ لا يطَّرد في شيء من نظائرهما، وقد سبق الكلام(٥) على هذه الهاء وهذه السين في حروف الزيادة، وكيف عُدَّتْ من حروف الزيادة، وعُدَّت من حروف البدل، وأشبَعْنا الكلام في ذلك في (باب الزيادة).

---

(١) تقدم في ص ١٢٣.

(٢) أسنتوا: أجدبوا.

(٣) سر الصناعة ٢: ٥٦٠.

(٤) في المخطوطات: هنا.

(٥) تقدم في ١٩: ١١٥، ١٢٢، ١٢٦ - ١٣٥.

وقد انقضى الكلام في حروف البدل على ما رتَّبه المصنف، ونحن نتكلم على كل حرف حرف من حروف البدل التي ذكرها في أول فصل البدل، فنذكر الحرف، ومما أُبدِل مختصرًا، فما كان قد أُمعن الكلام فيه أشرنا إليه، وأحلنا عليه، وما لم نُمعِن فيه الكلام أو لم يُذكر بحال أَمعنّا فيه الكلام، وذكرناه ليكون ذلك محيطًا بجميع أحكام البدل، وناظمًا لها في عقد الاختصار.

فنقول: نظم المصنف حروف البدل في قوله[1]: **لجِدٍّ صَرْفُ شَكِس آمِنٍ طيَّ ثوبِ عِزَّته**، فهذه اثنان وعشرون حرفًا. ثم ذكر في آخر فصول البدل القاف والحاء والغين والخاء والضاد والذال[2]، فتحصَّل من هذا أنَّ جميع حروف المعجم هي حروف البدل، ولذلك قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[3]: «قَلَّما تجد حرفًا إلا قد جاء فيه البدل ولو نادرًا». ونحن نَسرد الكلام فيها على ما رتبه المصنف، فنقول:

اللام: أُبدلت من النون في أُصَيْلانٍ، قالوا: أُصَيْلالٌ، وفي الدَّأْلان[4]، قالوا في جمعه: دآليلُ لا غير. ومن الضاد في اضْطَجَعَ، قالوا: الْطَجَعَ.

الجيم: أُبدلت من الياء مخففةً لمتكلم، وفي: يَدَ الدهرِ، قالوا: بجْ، وجَدَ الدهرِ، وفي أَمْسَيَ، قالوا: أَمْسَجَ. ومشددةً لنسب وغيره، نحو فُقَيْمِجٌ في فُقَيْمِيّ، وعَلِجٌ في عَلِيّ، والإجَّل في الإيَّل.

الدال: أُبدلت لزومًا من التاءِ في الافْتِعال وفروعه إذا كانت الفاء زايًا نحو الازْدِجار؛ أو دالا نحو الادّيان، إلا أنَّ هذا من قبيل بدل الإدغام. وبغير اطِّراد والجيمُ فاءٌ في سماع في الاجْدِماع والاجْدِزاز، يريد: الاجْتِماع والاجْتِزاز. وكذلك والفاءُ ذالٌ

---

(١) تقدم في ١٩: ٢١٢.

(٢) تقدم ذكر الستة في ص ١٤٢ - ١٤٥، ١٥٢. ولم يذكر الظاء، وتقدمت في ص ٣٢.

(٣) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ٩١٠ [رسالة].

(٤) الدألان: مشي يُقارب فيه الخطو. وقوله: «وفي الدألان ... دآليل لا غير»: سقط من ح.

نحو الاذْدِكار والاذْدِراء. ومن تاء تَوْلَج، ومن تاء الضمير بعد الزاي والدال نحو فُزْدُ وجَلَدُّ، يريدون فُزْتُ وجَلَدْتُ. ومِن ذالِ /ذِكْرٍ، قالوا: دِكْرٌ. [٩: ١٩/ب]

الصاد: أُبدلت من السين بالشروط التي تقدَّمت، قال أبو الفتح[1]: ((وقالوا: صَلْهَبٌ في سَلْهَبٍ[2]، فيجوز أن يكونا أصلين، ويجوز أن يكون الأصل السين لأنه الأكثر تصرفًا)) انتهى. وقالوا[3]: اصْتَقَطْتُ النَّوى، أي: الْتَقَطْتُ، أبدلوا من اللام صادًا.

الراء: أُبدلت من اللام في نَثْلة ولعلَّ، قالوا: نَثْرة ورَعَنّ، بإبدال اللام الأولى راء واللام الأخيرة نونًا. وفي وَجِلٍ ووَجِلَةٍ وأَوْجَلَ، قالوا: وَجِرٌ ووَجِرَةٌ وأَوْجَرُ.

الفاء: أُبدلت من الثاء في ثُومٍ وجَدَثٍ وثُمَّ حرف العطف، قالوا: فُومٌ وجَدَفٌ وفُمَّ.

الشين: أُبدلت من كاف المؤنث، قالوا: رَأَيْتُشِ في رأيتُكِ. ومن الكاف في غير المؤنث، أَبدَلوها من كاف الدِّيك المكسورة، فقالوا: الدِّيشِ. ومن الجيم في مُدْمَج، قالوا: مُدْمَش. ومن السين قالوا في جُعْسُوس: جُعْشُوش.

الكاف: أُبدلت من القاف في قُحٍّ وقُحَّةٍ، قالوا: كُحٌّ وكُحَّةٌ. ومن التاء، أنشد أبو علي[4]:

يا بْـنَ الـزُّبَيْرِ طالَمـا عَصَـيْكا وطالَمـا عَنَّيْتَنـا إليكـا

لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنا قَفَيْكا

---

(١) هذا نصه الذي في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ٩٠٥. وهو في سر الصناعة ١: ٢٠٩ - ٢١٠ بلفظ مقارب.

(٢) السلهب: الطويل.

(٣) وقالوا... صادًا: سقط من ح.

(٤) تقدم الأول والثاني في ٤: ٣٦٠.

يريد: عَصَيتَ، فأبدلَ الكاف من التاء لاشتراكهما في الهمس. وكان سُحَيْمٌ إذا أُنشد شعرًا يقول[١]: أَحْسَنْكَ واللهِ، يريد: أَحْسَنْتَ.

وقد خَرَّج المصنف قولَ بعض العرب[٢]: ((عَساكَ أنْ تَفعل)) على أنَّ الكاف ضمير[٣] نصب بدل ضمير رفع، فلا يكون في ذلك حجة لِ(س)[٤] ولا للمبرد على أنَّ الكاف في موضع نصب[٥]، بل هو ضمير نصب في موضع رفع، واستُعير لضمير الرفع كما استعاروا ضمير الرفع لضمير الجر في قولهم[٦]: ((ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأَنا)).

السين: أُبدلت من الشين في الشَّدْهِ ومَشْدُوه، قالوا: السَّدْهُ ومَسْدُوهٌ، فأمّا قول نُصيب[٧]:

فلو كنتُ وَرْدًا لَونُهُ لَعَسِقْتِني ... ولكنَّ رَبِّي سانَني بِسَوادِيا

فليس بإبدال من الشين سينًا، ولكنه كان أَلْثَغ، يجعل مكان الشين سينًا، ويُحكى مثل هذا اللَّثَغ عن بلالٍ[٨] بن حمامة مؤذن رسول الله - ﷺ - وأنه كان يقول: (أسْهَدُ) بالسين عوضًا من الشين.

---

(١) سر الصناعة ١: ٢٨١.

(٢) أخذ المصنف فيه بقول الأخفش. وتقدم تفصيل المسألة في ٤: ٣٥٦ - ٣٦٣.

(٣) ح: ((بدل من التاء في عسيت)) في موضع: ((ضمير نصب بدل ضمير رفع)).

(٤) الكتاب ٢: ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٥) ح: ((في موضع لأنها ضمير منصوب، ولا للأخفش في أنها ضمير جر استعير لضمير الرفع كما استعاروا ضمير الرفع ...)).

(٦) تقدم في ٤: ٣٥٩.

(٧) كذا في الممتع ١: ٤١٠. والصحيح أنه لسُحيم في ديوانه ص ٢٦ وسر الصناعة ١: ٢٠٣.

(٨) كذا في المغني ٢: ٩٠ - ٩١ [ط. عالم الكتب، الطبعة الثالثة]. وفي المقاصد الحسنة ص ٣٩٧: ((حديث: سين بلال عند الله شين. قال ابن كثير: إنه ليس له أصل، ولا يصح)).

ومن التاء في اسْتَخَذَ، زعمَ (س)[1] أنهم كرهوا تضعيف التاء، فأبدلوا من الأولى سينًا مكانها، كما أبدلوا من السين تاء في سِتّ.

وزعمَ بعضهم أنها ليست ببدل، بل أصله اسْتَتْخَذَ[2] على وزن اسْتَفْعَلَ من تَخِذَ. وأجاز (س)[3] هذا الوجه، وقد قرئ: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[4]، وعليه اتَّخَذ[5]، فتكون التاء الأولى فاء الكلمة، والثانية تاء الافتعال أُدغمت فيها الفاء، وأُبدلت من التاء التي هي فاء الكلمة السينُ على ما اختاره (س)، فقالوا: اسْتَخَذَ.

وزعم أبو القاسم الزَّجّاجي[6] أنَّ تَخِذَ محذوف من اتَّخَذَ؛ لأنهم قالوا: يَتْخَذُ بحذف إحدى التاءين، كما حذفوا في يَتَقِي ويَتَسِعُ[7].

ورد أبو سعيد[8] هذا القول وزعم أنه ليس أَحدٌ يفتح الخاء[9] فيقول: تَخَذَ كما جرى اتَّقَى حين حذفوا منه التاء، فحذفت بحذفها همزة الوصل، فبقيت عين الكلمة مفتوحة، فقالوا تَقَى، وفي المضارع يَتَقِي بفتح التاء، والأمر تَقِ، وفي اسم الفاعل مُتَقٍ.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٨٣.

(٢) وحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٤.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الكهف. وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وكان أبو عمرو يدغم الذال في التاء، وابن كثير يظهر الذال. السبعة ص ٣٩٦.

(٥) ك: اتخذت.

(٦) نسبه السيرافي للزجاج. شرح الكتاب ١٦: ٢٠. وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٠٧: ((يقال: تَخِذَ يَتْخَذُ في اتَّخَذَ يَتَّخِذُ، وأصل تَخِذْتُ أَخَذْتُ، وأصل اتَّخَذت ائْتَخَذت)).

(٧) ويتسع ... كما جرى اتقى: سقط من ل.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٦: ٢٠ - ٢١.

(٩) ح: الهاء.

قال أبو سعيد[١]: / «وحكى أبو زيد: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا». قال[١]: «وقرأت على [٩: ٢٠/أ] ابن الأزهر[٢] عن بُندار[٣] في معانيه[٤]:

ولا تُكْثِـرا تَخْـذَ العِشـارِ فإنها   تُريـدُ مَبـاءاتٍ فَسـيحًا بِناؤُها

وقوّى بعض أصحابنا[٥] قولَ مَن قال بأنَّ أصل اسْتَخَذَ: اسْتَتْخَذَ فحُذفت التاء بأنه قد ثبتَ حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين.

ورُدَّ[٦] عليه بأنَّ ذلك لم يَثبت إلا فيما نُطق فيه بالأصل، ولم يُنقل اسْتَتْخَذَ من كلامهم، فإن وُجد كان مقوّيًا.

وقوّى بعض شيوخنا[٧] قول (س) الأول بأنَّ قولهم فيه اسْتَفْعَلَ دَعْوَى؛ إذ لم يُحفظ اسْتَتْخَذَ، وحُفظ قولهم اتَّخَذَ، فالأَولى الرجوع إلى بناء موجود، وتكون السين بدلًا من التاء كما أبدلوا التاء منها.

قال (س): «ومثلُ البدل في اسْتَخَذَ قولُهم: الْطَجَعَ، لَمَّا كرهوا المطبَقَين أبدلوا من الضاد اللام»[٨].

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٦: ٢٠.

(٢) أبو بكر بن أبي الأزهر، أديب بارع من أصحاب المبرد. بغية الوعاة ١: ٤٦٧.

(٣) بندار بن عبد الحميد أبو عمرو الكرخي الأصبهاني. أخذ عن القاسم بن سلام، وأخذ عنه المبرد، من كتبه: معاني الشعر، وجامع اللغة. بغية الوعاة ١: ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٤) لم أقف على البيت في غير شرح السيرافي، وهو عنه في المخصص. المباءة: مراح الإبل الذي تبيت فيه.

(٥) هو ابن عصفور. الممتع ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٦) الراد هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١١٤٠ [رسالة].

(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١١٣٩ [رسالة].

(٨) هذا القول بلفظه عن سيبويه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٤٠، ومعناه في الكتاب ٤: ٤٨٣.

وقد أجاز (س) في يَسْتِيعُ وجهينِ شَبيهَين بوَجْهَي اسْتَخَذَ: أحدهما حذف الفاء. والآخر أنَّ التاء بدل من الطاء على مَن قال يَسْطِيُع[١].

فأمَّا قولهم اسْطاعَ فقد تقدَّم الكلام[٢] في هذه السين بِما أغنى عن إعادته.

وأُبدلت السين شذوذًا من اللام في قولهم اسْتَقَطْتُه، أي: الْتَقَطْتُه.

الهمزة: أُبدلت من خمسة أحرف: من الألف والواو والياء والهاء والعين، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في أضعاف فصول البدل من هذا الكتاب، ونحن نذكر ما بقي علينا من ذلك، فنقول:

إذا كانت الواو أولًا مفتوحة لم تُبدَل همزة إلا حيثُ سُمع؛ لأنَّ الفتحة بمنْزلة الألف، فكما لا تُستثقل الألف والواو في نحو لاوَذَ[٣]، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة، والذي سُمع من ذلك: أَجَمَ في وَجَمَ، وامرأةٌ أَناةٌ[٤]، أصلُه وَناة من الوُنِيّ وهو الفتور، وأَحَدٌ في وَحَدٍ، وأَسْماءُ في وَسْماءَ، وأَبَلَةٌ في وَبَلة[٥].

وقد نازَعَ بعض الناس في بعض هذه الأسماء:

أمّا أَسْماء فقد ذهب الفراء إلى أنَّ همزته همزة الجمع، وأنَّ أصله أَسْماءٌ جمع اسم، وتقدَّم الكلام[٦] فيه.

وأمّا قولُهم امرأةٌ أَنَاةٌ فقال أبو محمد عبد الله بن الخَشّاب البغدادي: «إبدال الهمزة من الواو المفتوحة قليل نادر، وإن أمكن دفعُ ذلك فهو أَولى، وأنا أَرى لقولهم

---

(١) هذا القول بلفظه عن سيبويه في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١١٤١، ومعناه في الكتاب ٤: ٤٨٤.

(٢) تقدم في ١٣٥، ١٥٦.

(٣) لاوذ: استتر، وامتنع.

(٤) امرأة وناة: فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٥) الوبلة: الوخامة.

(٦) تقدم في ١٥: ٧٧ - ٧٨.

امرأةٌ أَناةٌ وجهًا يُخرجها من باب القلب الذي ذهبوا إليه، وهو أن يكون من تركيب (ء ن ي)، وذلك قولهم: تَأَنَّيْتُ في هذا الأمر، وتَأَنَّ في أمرك يا هذا، ولا ريب في كون الهمزة في هذا اللفظ أصلًا غير منقلبة لظهورها في امتداد تصرف الفعل؛ بخلاف أَحَدٍ لأنك تقول: تَوَحَّدَ في كذا، ووَحَّدَ، على أنه قد جاء في الأثر[1]: (أَحِّدْ أَحِّدْ)، وذلك أنسٌ بظاهر اللفظ المستمرِّ في الاستعمال وتركٌ لمراجعة الأصل، وما أقربَ التأنِيَ في المعنى من الوُنِيّ الذي اشتقُّوا منه أَناة؛ إذ الوُنِيّ فتور، والتأني تثبُّت وتَفاتُر.

وكذلك يمكن كون أَبَلة التي جاءت في الحديث[2] أصلًا كما كان الوبيل أصلًا؛ فما أكثرَ الألفاظِ التي تتقارب حروفها وتختلف أصولها!

ومن طريف ما حكوا من هذا الطَّرْز ما حكاه /ابن الأعرابي[3]، وهو: ناقةٌ أَفْتٌ، للسريعة، وهذه إن لم تكن من تركيب (ء ف ت) على كون هذا الأصل مجهولًا وأُريدَ ردُّها إلى مألوف من الاستعمال يبين به معناها لزمَ من ذلك تغييران[4] قلبان: [٩: ٢٠/ب]

أحدُهما: تقديم حرف على حرف وذلك باب جَبَذَ وجَذَبَ، واضْمَحَلَّ وامْضَحَلَّ.

والآخرُ إبدال حرف من حرف كباب أَناة - عندهم - وأَحَدٍ، فيكون الأصل فيها فَوْت، وُصفت بالمصدر مبالغة لسرعتها وسبقِها، وذلك من فاتَ يفُوت، والمعنى في هذا واضح، ثم قُدِّمت الواو على الفاء، فصار اللفظ وَفْتًا، فوزن الكلمة على[5]

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٥: ٢٥٨ [ط. الرسالة ٢٠٠١م] وفيه تخريجه. قاله الرسول - ﷺ - لسعد رضي الله عنه، أي: أشر بإصبع واحدة لأنَّ الذي تدعوه واحد، وهو الله سبحانه وتعالى.

(٢) هو: ((أيّ مال أديت زكاته فقد ذهبت أبلته)). غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٣٩٦.

(٣) اللسان (أفت).

(٤) تغييران قلبان أحدهما تقديم حرف على حرف وذلك: سقط من ل.

(٥) على هذا ... المفتوحة همزة: سقط من ل.

هذا عَفْلٌ لتقدم العين على الفاء، ثم قُلبت الواو المفتوحة همزة على الحد المذكور»
انتهى كلام ابن الخشاب، وهو كلام جيد إلا تمثيله بِجَبَذَ وجَذَبَ، فإنه ليس عندنا من باب القلب بتقديم حرف على حرف لأنهما عندنا أصلان، فليس أحدهما مقلوبًا من الآخر لوجود التصريفات في كل واحد منهما، فهما أصلان.

وأمّا قولهم أَحَدٌ إنَّ الهمزة فيه بدل من الواو وأصله وَحَدٌ فلا يُعنى بأَحَدٍ الاسمُ المختصُّ بالنفي في نحو قولهم: ما في الدار أحدٌ؛ لأنَّ هذا مركب من همزة وحاء ودال، بخلاف هذا الذي أصله واو وحاء ودال، وقد تقدَّم الكلام(١) على ذلك.

ومما لم يتقدم الكلام فيه إبدال الهمزة من الواو الزائدة، فزعم أبو الفتح(٢) أنه لم يُسمع ذلك منهم، غير أنَّ النحاة قاسوه، وذلك نحو أن تسمي بـ(صحراويّ)، ثم ترخمه على لغة من لا ينتظر، فتقول: يا صحراءُ، فتبدل الواو همزة، وذلك لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة.

ومن غريب ما حكي إبدالُ الهمزة من الخاء ومن الغين، مثالُ ذلك قولهم: صَرَأَ بمعنى صَرَخَ، قاله الأخفش عن الخليل، ورَأْنَةٌ بمعنى رَغْنَة(٣)، قاله النَّضْر بن شُمَيل عن الخليل.

فتلخَّص من هذا كله أنَّ الهمزة أُبدلت من سبعة أحرف: خمسة من حروف الحلق، وهي الألف والهاء والعين والغين والخاء، وواحد من حروف اللسان، وهو الياء، وواحد من حروف الشفة، وهو الواو.

الألفُ: أُبدلت من أربعة أحرف: الهمزة والياء والواو والنون الخفيفة، وقد تقدَّم ذكر ذلك مفصلا في أماكنه.

---

(١) تقدم في ص ٢١٤.

(٢) سر الصناعة ١: ٩٩ - ١٠٠.

(٣) الرغنة: الأرض السهلة.

الميمُ: أُبدلت من أربعة أحرف، من الواو والنون والباء، وقد تقدَّم ذلك، ومن اللام للتعريف، وذلك في لغة حِمْيَر، ذكره أبو الطَّيِّب الحلبي في (كتاب الإبدال)(١)، وأنشدَ هو وغيره(٢):

ذاكَ خَليلـــــي ، وذُو يُعـــــاتِبُني يَرمـــي وَرائـــيَ بامْسَـــهْمِ وامْسَـــلِمَهْ

يريد: بالسَّهْم والسَّلِمة. وأنشد غيره(٣):

أَأَنْ شِمْـتَ مِـن نَجْـدٍ بُرَيْقًـا تَأَلَّقَـا تُكابِـدُ لَيْـلَ امْأَرْمَـدِ اعْتـادَ أَوْلَقَـا

يريد: الأَرْمَد. ورُوي أنَّ النمر بن تَوْلَب قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول(٤): (ليس مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ)، فأبدل لام المعرفة ميمًا.

النون: أُبدلت من اللام /ومن الميم، وقد تقدَّم ذلك. ومن الهمزة في النسب إلى صَنْعاء وسَوْراء - وهما موضعان - وبَهْراء - وهي قبيلة يمانية - قالوا: صَنْعانيٌّ وسَوْرانيٌّ وبَهْرانيٌّ، قال ابن الجواليقي: ((سَوْراء - بفتح السين - قرية، والعامة تضم(٥) السين)). [٩: ٢١/أ]

وأُبدلت أيضًا من الهمزة في الحِنَّاء، قالوا: الحِنَّان، وهو الذي يُخضَب به، أنشد الفراء(٦):

---

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٥٢. وليس في كتاب الإبدال.

(٣) تقدم البيت في ١: ١٤٨.

(٤) هذه رواية النحويين. سر الصناعة ١: ٤٢٣. وأخرجه البخاري في كتاب الصوم: باب قول النبي - ﷺ - لمن ظلل عليه ....: ليس من البر الصوم في السفر، ومسلم في كتاب الصوم: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر...، وأداة التعريف في الكتابين هي (أل).

(٥) نص ياقوت في معجم البلدان (سُوراء) على أنه بضم السين.

(٦) البيت الثاني لعمرو بن البراء في كتاب النبات لأبي حنيفة ٥: ١٧٨، وبغير نسبة في المحكم ٣: ٤٠٩ [ط. العلمية] والروض الأنف ٧: ٩٦ واللسان والتاج (حنأ). اللمة: الشعر يجاوز شحمة الأذن. وفينانة: طويلة.

فَلَئِنْ بَكَيْتُ على زَمانٍ فاتَني ... والناسُ في أَزْمانِ ذي أَزْمانِ

فَلَقَدْ أَرُوحُ بِلِمَّةٍ فَيْنانةٍ ... سَوْداءَ، لم تُخْضَبْ مِنَ الحِنَّانِ

وأنشده أبو حنيفة في (كتاب النبات)، فقال: «مِنَ الحُنْآنِ»[1] بضم الحاء وسكون النون، بعدها همزة بعدها ألف ثم نون. قال أبو الطَّيِّب: وهو جمع حِنّاء، والحِنَاء جمع حِنَّاءة.

وأُبدلت من الميم في قاتِمٍ وأَيْمٍ[2]، قالوا: قاتِنٌ وأَيْنٌ، وقد تُكُلِّمَ على ذلك قبل.

الطاء: أُبدلت من التاء في الافتعال وفروعه والفاءُ صادٌ أو ضاد أو طاء أو ظاء. ومن التاء للضمير بعد هذه الحروف، وتقدَّم ذلك.

الياء: هي أوسع حروف البدل لأنهم ذكروا أنها أُبدلت من ثمانية عشر حرفًا: من الألف بعد ياء التصغير نحو كُتَيِّب في كتاب، أو بعد الحرف المكسور ما قبلها نحو دُنَيْنير في دِينار. وكذلك في قِيتال الياء بدل من الألف لأنَّ هذه المصادر جارية على أفعالها.

ومن الواو في أَغْزَيْتُ وما تصرَّف منه، وغُزِي وغازِية، وفي مِيزان، وأُسَيِّد وعُجَيِّز وبُهَيْليل وحِياض وثِيَرة وفِتْية وعِلْية جمع عليّ، وهذا إبدالُ قلب.

ومن الهمزة في التسهيل. ومن الهاء في دَهْدَيْتُ وصَهْصَيْت. ومن السين في سادي وخامي ودَسَّاها. ومن الباء في الأَراني والثَّعالي، وفي لا ورَبْيِك لا أفعل، ولَبَّيْتُ في قول بعضهم. ومن الراء في قِيراط وشِيراز في قول بعضهم، وفي تَسَرَّيت. ومن النون في إنسان وأَناسيّ وظَرابيّ و﴿لم يَتَسَنَّ﴾[3] وتَظَنَّيْتُ. ومن الصاد في قَصَّيْتُ أظفاري.

---

(١) الذي في كتاب النبات: «ويُجمع الحِنّاء حُنّانًا»، وضبط بضم الحاء وكسرها في الجمع.

(٢) الأيم: الحيّة.

(٣) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. وتقدم تخريجها في ص ١٠١.

ومن الضاد في «تَقَضِّيَ البازي» وتَفَضَّيت. ومن اللام في أَمْلَيْتُ. ومن الميم في يَأْتَمي، وفي تُكُمُّوا، وفي دِيماس. ومن العين في ضَفادي وتَلَعَّيْتُ. ومن الدال في تَصْدِية. ومن التاء في ايْتَصَلَتْ. ومن الثاء في الثالي. ومن الجيم في دَياجي، وفي شِيَرَة. ومن الكاف في مَكاكيّ.

الثاء[1]: أُبدلت من الفاء في مُغْثُور.

الواو: أبدلت من الألف والياء والهمزة، وقد تقدَّم ذلك.

الباء: أبدلت من الميم في قولهم: با اسمك، يريدون: ما اسمك؟ وقد تقدَّم.

العين: أبدلت من الحاء في قولهم ضَبَعَ، وقد تقدَّم، فأما قول زهير[2]:

حتى إذا ما هَوَتْ كَفُّ الغُلامِ لها ... طارتْ وفي كَفِّهِ مِن ريشِها بِتَكُ

فإنه يروى بالغين المعجمة، وهو الأشهر في البيت، ويروى بالعين غير المعجمة، وفُسِّر العُلام بالصَّقر، وهو من غريب اللغة، قاله ابن الأعرابي[3].

والأحسن - عندي - أن يكون مما أُبدلت فيه من الغين عين لتوافق الروايتين ويحمل الكَف على الحقيقة؛ لأنَّ الكف لا يكون للطائر إلا مجازًا، كما أَبدلوا من العين غينًا في قولهم: لَغَنَّ في لَعَلَّ، وصُقُغٌ في صُقُعٍ[4]، وسيأتي ذكر ذلك.

الزاي: أُبدلت من السين ومن الصاد، وقد تقدَّم ذلك.

التاء: أُبدلت من ستة أحرف: من الواو فاءً في تُجاه وتُراث وتُخَمة وتُكَأة وتُكْلان وتُقاة وتَقِيَّة وتَقْوى وتَوْراة وتَتْرى، وهو كثير، ولا يطَّرد. ومنها في تاللهِ، وفي

---

(١) الثاء ... ضبح وقد تقدم: سقط من ل.

(٢) شعره بشرح ثعلب ص ١٧٥ يصف قطاة يطاردها صقر. بتك: قطع، الواحدة بِتْكة. فأما قول زهير ... وسيأتي ذكر ذلك: سقط من ك.

(٣) سر الصناعة ١: ٢٤٤.

(٤) الصقع: الناحية.

افْتَعَلَ مما فاؤه واو، وفي أُخْت وبِنْت وكِلْتا. ومن الياء في ثِنْتين وكَيْتَ وذيتَ وأَسْنَتُوا.

[٩: ٢١/ب] ومن الصاد /في لِصْت ولُصُوت. ومن السين في سِتّ، وفي النّات وأَكْيات وطَسْت. ومن الطاء في فُسْتاط، وفي أَسْتاعَ. ومن الدال في تَرَبُوت، وقد تقدَّم ذلك.

الهاء: أُبدِلت من خمسة أحرف: من الهمزة أصليةً وزائدة، فالأصليةُ قولهم في إيَّاك: هِيَّاك، وفي أَيَّاك: هَيَّاك، وقولُ طيِّئ في إنْ فَعَلَ: هِنْ فعلَ، ولَهِنَّك قائم، والأصلُ لإنَّك قائم، وطَهْ في طَأْ، وهاتا في آتَى في قول بعضهم. وقال الأصمعي: يقال للصَّبا: هَيْرٌ وهِيرٌ وأَيْرٌ وإيْرٌ. قال أبو الفتح[1]: «ذكر ذلك يعقوب[2] في باب الإبدال، ولم يقل أيُّهما الأصل. وعندي أنَّهما أصلان حتى يقوم دليل على تعيين أحدهما» انتهى. وفي أَيَا: هَيَا، وفي أَمَا واللهِ: هَمَا واللهِ، وفي أَزيدٌ منطلقٌ: هَزَيدٌ منطلقٌ؟

والزائدةُ هَراقَ الماءَ، وهَنارَ الثوبَ، وهَراحَ الدابَّةَ، وهَرادَ الشيءَ، والأصل: أَراقَ وأَنارَ وأَراحَ وأَرادَ.

وأُبدِلت من الألف في الوقف في هُنا، قالوا: هُنَهْ. ومن الياء في هذي في الوقف، قالوا: هذِهْ. ومن الياء أو الواو في هُنَيْهة على الخلاف الذي مَرَّ. ومن الواو، قال أبو الفتح[3]: «في حرف واحد، وهو يا هَناهُ في النداء، قال الشاعر[4]:

وقــد رابَــني قولُهــا : يا هَنــا ... هُ ، وَيْحَـكَ ، أَلْحَقْـتَ شَـرًّا بِشَـرّْ

فالأصل يا هَناو؛ لأنَّ لامَ الكلمة واو لثبوت ذلك في قولهم: هَنَوات، ولا تجعل الهاء أصلًا؛ لأنه لا يُحفَظ في كلامهم تركيب (هـ ن هـ)، ولأنه لو كان كذلك لكان من

---

(١) سر الصناعة ٢: ٥٥٣.

(٢) كتاب الإبدال له ص ٨٨.

(٣) سر الصناعة ١: ٦٦، ٢: ٥٦٠ - ٥٦١ بتصرف. وقد أشبع ابن جني القول في هذه المسألة في كتابه الفسر ٣: ٣٦٨ - ٣٧١.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ٣٤٣.

باب سَلِسَ وقَلِقَ، وهو قليل)). قال أبو الفتح[1]: ((هكذا قال أصحابنا)). قال[2]: ((ولو قيل: إنَّ الواو قُلبت همزة بعد قلبها ألفًا لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثم أُبدِلت الهاءُ منها - لكان قولًا قويًّا، فتكون الهاء كالهمزة في كِساء في أنها تُبدَل من الألف المبدلة من الواو، وهو أَشبَهُ من قلب الواو في أول أحوالها هاءً؛ لأنَّ الواو إنما اطَّرد قلبها ألفًا في هذا الموضع. وأيضًا فقلبُ الألف هاء أقرب من قلب الواو هاء لبعد ما بينهما)). قال[3]: ((وذهب أبو زيد إلى أنَّ الهاء في هَناه هاء الوقف، شُبِّهت بالأصلية فحُرِّكت، وهو خطأ عند أصحابنا ومذهب كوفي)) انتهى كلام أبي الفتح.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[4]: ((والوجهُ عندي أنها زائدة للوقف؛ لأنَّ ذلك قد سُمع له نظير في الشعر، قال[5]:

يا مَرْحباهُ بحمارِ ناجِيَهْ ... إذا أَتى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ

فيكون ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف.

وأيضًا فإبدال الواو هاء شاذٌّ لا يُحفظ له نظير. وأيضًا فإنَّ ابن كَيسان في (المختار) له حكى أنَّ العرب تقول: يا هَناهَ ويا هَناهِ ويا هَناهُ بفتح الهاء بعد الألف وكسرها وضمها، فمَن فتحَ أتبعَ حركةَ الهاء حركةَ ما قبلها. ومَن كسرَ فلأنَّ أصلها السكون لأنها هاء السكت، فالتقتْ ساكنة مع الألف، فكُسرت لالتقاء الساكنين. ومَن ضَمَّها أجراها مجرى حرف من الأصل فضَمَّ كما ضمَّ آخر المنادى، ولو كانت الهاء بدلًا من الواو لم يكن للفتح والكسر وجهٌ، ولوجبَ الضمُّ كما في سائر المناديات التي تُبنى على الضم)).

---

(١) سر الصناعة ٢: ٥٦١.

(٢) سر الصناعة ٢: ٥٦١ بتصرف.

(٣) سر الصناعة ٢: ٥٦٢ بتصرف.

(٤) الممتع ١: ٤٠٢ بتصرف.

(٥) تقدم البيتان في ١٠: ٣٤٩.

[٩: ٢٢/أ] وأُبدلت /من التاء في الوقف في نحو طَلْحَهْ، وهو الشائع. وفي البنات ونحوه شاذًّا. وأمّا التابُوه في التابوت فلغة. وأمّا قولهم في الهاء في زَنادقة إنها بدل من الياء في زَناديق فلا يرُيدون هذا البدل الذي نحن فيه؛ إنما يَعنون به التعويض من الحرف المحذوف.

القاف: أُبدلت من [الكاف في قولهم: وُقْنة في وُكْنة][١].

الحاء: أُبدلت من العين، قال في رُبْعٍ: رُبْحٌ، وفي سَرُعَ: سَرُحَ.

الغين: أُبدلت من العين في قولهم لَغَنَّ في لَعَلَّ، وأمّا «الغلام» في بيت زهير فتقدَّم الكلام[٢] فيه. وقالوا[٣] في قوله[٤]:

قُبِّحْـتِ مِـن سـالِفةٍ ومِـن صُـدُغْ   كأنها كُشْـيةُ ضَـبٍّ في صُـقُعْ

أراد بِصُقُغ صُقُعًا بالعين غير المعجمة، فأَبدل.

[illegible]

الضاد: أُبدلت من اللام، قالوا: رجلٌ جَضْدٌ، أي: جَلْدٌ، كما أبدلوا اللام منها في اضْطَجَع، قالوا: الْطَجَعَ.

الذال: أُبدلت من الدال في قراءة من قرأ ﴿فَشَرِّذْ﴾[٥] بالذال المعجمة، كما أبدلوا من الذالِ الدالَ في نحو دِكَرٍ في معنى ذِكَرٍ: جمع ذِكْرة.

وقد انتهى بنا القول في حروف البدل مفصلة.

* * *

---

(١) بياض في المخطوطات بقدر سطر. وما أثبتناه بين القوسين تقدَّم في ص ١٤٢.

(٢) تقدم في ص ١٦٧.

(٣) سر الصناعة ١: ٢٤٥.

(٤) نسب البيتان لرؤبة في قوافي الأخفش ص ٤٩، وليسا في ديوانه. وللجوَّاس بن هُريم في الموشح ١٨. وبغير نسبة في سر الصناعة ص ٢٤٥ وفيه تخريجهما. السالفة: صفحة العنق. والصدغ: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين. وكشية الضب: أصل ذنبه. والصقع: الناحية.

(٥) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وهذه القراءة رويت عن الأعمش. المحتسب ١: ٢٨٠.

أَقصَى الحلق للهمزة والهاء والألف، ووَسْطُه للعين والحاء، وأدناه للغين والخاء.

ش: الْمَخارجُ: جمع مَخْرَج، وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وتقريبُ معرفته أن تُسكن الحرفَ، وتُدخل عليه همزة الوصل ليُتَوَصَّل إلى النطق به، فيَستَقرّ اللسان بذلك في موضعه، فيتبين مخرجه. وهذه المخارج هي من آخر الصدر وما يليه من الحلق والفم إلى الشفتين وإلى الخَيشوم.

والمخارجُ ستةَ عشرَ مَخْرَجًا عند الخليل و(س)[١] والأكثرين[٢]، وذهب الجَرميُّ[٣] وقُطْرُبٌ والفراءُ وابن دُريدٍ وابنُ كَيسان[٤] على خلاف عنه إلى أنها أربعةَ عشرَ مخرجًا. وموضعُ الخلاف بينهم مخرجُ اللام والنون والراء، هو عند هؤلاء مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج.

والحروف التي أشار إليها المصنف هي حروف (أ ب ت ث ...) المشهورة إلى آخرها؛ وتُسمَّى حروفَ الهجاء والتهجي، ويُسَمِّيها (س)[٥] والخليل حروف العربية،

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٢) الأصول ٣: ٤٠٠، ٤١٤ وجمهرة اللغة ١: ٤٥ والجمل ص ٤١٠ وسر الصناعة ١: ٤٦، ٤٨ والمفصل ص ٤١٩ وشرحه لابن يعيش ١٠: ٢٣٧، ٢٣٨ والممتع ٢: ٦٦٨ والشافية ص ٣٩٩.

(٣) الرعاية ص ١٨٥. ومذهبهم عدا ابن دريد في التحديد ص ١٠٤.

(٤) الرعاية ص ١٨٥. ومذهب الخمسة في النشر ١: ١٩٨ - ١٩٩.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣١.

أي: حروف اللغة العربية، وهي التي تتركب منها الكلم العربية. وتُسمَّى أيضًا حروف المعجم، سُميت بذلك [إما][1] لأنها مُقَطَّعة لا تُفهَم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وإما لأنها يُنقط منها ما يُنقط النقط المعروف، أو تُنقَط كلها، أي: تُشْكَل؛ فإنَّ النَّقط عندهم يكون بمعنى الشَّكْل.

وقال بعض أهل اللغة[2]: [العَجْمُ][3]: النَّقْط بالسواد كمِثل التاء عليها نقطتان، يقال: أَعجَمتُ الحروف، والتَّعجيم مثله، ولا يقال عَجَمْتُ، ومعناه حروف الخط المعجَم، كما تقول: مسجدُ الجامعِ.

وناسٌ[4] يجعلون المعجَم مصدرًا بمعنى الإعجام، وهو من أَعجَمتُ الشيءَ: إذا بَيَّنْتَه، /فكأنها مبيِّنة للكلام. والهمزة في أَعجَمتُ على هذا المعنى للإزالة، أي: أَزلتُ عُجمتَه إما بنَقْطه أو بِشَكْلِه؛ لأنها ما لم تُنقَط أو تُشْكَل تكون كأنها غُفْل، لا يَتَّضح معناها إلا بفكرٍ وتدبُّر وتأمُّل، فإنه كثيرًا ما يلتبس منها ما كان متماثِل الصورة، فلا يتميز بعضه إلا بالنَّقط أو بالشَّكل. [٩: ٢٢/ب]

وتُسمَّى أيضًا هذه الحروف حروفَ أبي جادٍ، وقد اختُلف في كلمات أبي جادٍ هل لها معنًى أم لا، وهل يُكرَه تعليمها أم لا، وأكثرُ الناس في الغرب والشرق يُعَلِّمها، وقد جاء أنها كانت تُعَلَّم في زمان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في المكتب، ويدلُّ عليه قولُ الأعرابي في الأبيات التي أولها[5]:

أَتيــتُ مُهــاجِرينَ ، فَعَلَّمُــوني ثَلاثــةَ أَسْــطُرٍ مُتَتابِعــاتِ

---

(١) إما: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) هو الجوهري. الصحاح (عجم).

(٣) العجم: من الصحاح (عجم).

(٤) منهم المبرد - وتبعه ابن جني - كما في سر الصناعة ١: ٣٥.

(٥) هذا البيت أول أربعة أبيات والبيت الآتي ثالثها في الحماسة البصرية ٤: ١٦٠٣ [١٥٣٦].

فإنَّ فيها:

وخَطُّــوا لي أبا جــادٍ ، وقــالوا   تَعَلَّــمْ سَعْفَصًــا وقُرَيْشــاتِ

وهذه الحروف تسعة وعشرون حرفًا، جَمَعَها في القرآن مع تكرر بعض الحروف آيةٌ كاملة، وهي[1] قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ﴾[2] إلى قوله ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، وجَمَعها أيضًا بيتٌ، وهو[3]:

قد غَشَّني ذو رَعْثةٍ لاحِظٌ   مُصْطَخِبٌ ، ضَجَّ لِسَكْتٍ أَزِفْ

وقد رتَّبها المصنف وغيره على المخارج، فبدأوا[4] بحروف الحلق.

وقولُه **أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف** هكذا هي هذه الثلاثة عند (س)[5]. وزعم أبو الحسن[6] أنَّ الهمزة أولًا، وأنَّ الهاء والألف بعدها، وليس واحدة عنده أسبق من الأخرى. ورُدَّ عليه بأنه متى احتيجَ إلى تحريك الألف اعتُمد بها على أقرب الحروف إليها فقُلبت همزة؛ نحو رسالة ورسائل، فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقُلبت هاء؛ لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة.

---

(١) ح: في.

(٢) هي الآية ١٥٤ من سورة آل عمران: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

(٣) البيت في ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ١٦: ٣٠٨ [ط. العلمية - بيروت]. الرعثة: القُرط. وأزف الرحيل: حان وقته.

(٤) ح: فبدأ بحرف الحلق.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٦) سر الصناعة ١: ٤٦ والممتع ٢: ٦٦٨، وفيهما الرد.

وذهب أبو العباس بن عَمَّار[1] وغيره إلى أنَّ الهمزة أولًا، وهي من أول الصدر وآخر الحلق، وهي أبعد الحروف مخرجًا، ثم الألف تَليها، وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شيء من أجزاء الفم، ثم الهاء بعد الألف، وهي آخر المخرج الأول.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الهاء قبل الهمزة في الرتبة وأنها أدخل إلى الصدر.

وذهب أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح[2] إلى أنَّ الألف هوائية لا مخرج لها، وجعلَ حروف الحلق ستة، وقد رُوي هذا عن الخليل[3].

وتلخَّص من هذه المذاهب أنهم اختلفوا في الألف: أَلَها مخرج أم لا، والقائلون بأنَّ لها مخرجًا اختلفوا أهي مع الهمزة والهاء في رتبة واحدة أم منها حرف أول؛ والذين قالوا بأنَّ منها حرفًا أوَّلَ اختلفوا أيّها أول، فقيل: الهاء، وقيل: الهمزة. والذين قالوا الهمزة اختلفوا في الألف والهاء، أهما في رتبة واحدة أو الألف أول.

وقولُه **ووَسْطُه للعين والحاء**[4] وَسْطُ الحلق هو المخرج الثاني، وله الحرفان المذكوران، ويظهر من كلام (س)[5] أنَّ الحاء بعد العين في الرتبة، وإن كانا من مخرج /واحد، وهو نص[6] كلام أبي محمد بن أبي طالب القيرواني[7]. ويَظهر من كلام أبي عمَّار أنَّ العين في الرتبة بعد الحاء، وهو نصُّ أبي الحسن شُرَيْح، وهذا هو الأظهر. [٩: ٢٣/أ]

---

(١) أحمد بن عمار المهدوي [- ٤٤٠هـ] مقرئ نحوي مفسر، أصله من المهدية بالمغرب، ودخل الأندلس، وصنَّف كتبًا مفيدة، منها التفسير. غاية النهاية ١: ٩٢ وبغية الوعاة ١: ٣٥١.

(٢) الرعيني الإشبيلي القاضي المقرئ الأديب المحدث [٤٥١ - ٥٣٩]. شيخ القاضي عياض، له تصانيف بديعة في القرآن. غاية النهاية ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥ وبغية الوعاة ٢: ٣.

(٣) العين ١: ٦٤، ٦٥.

(٤) أقوال من يأتي ذكرهم في مخرج العين والحاء ومخرج الغين والخاء في النشر ١: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٦) الرعاية ص ١٠٢.

(٧) هو مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي [٣٥٥ - ٤٣٧هـ]. تلميذ ابن غلبون، ألف التبصرة في القراءات السبع. غاية النهاية ٢: ٣٠٩ - ٣١٠ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٨.

والحاءُ مما انفردت بها العرب في كلامها، ولا توجد في كلام غيرها[1]. والعينُ مما انفردت بكثرة استعمالها، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم، ومفقودة في كلام كثير منهم.

وقولُه **وأدناه للغين والخاء** هذا هو المخرج الثالث، وهو أدنى الحلق إلى الفم، وله هذان الحرفان المذكوران، ويظهر من كلام (س) [2] وعثمان الصَّيْرَفِيّ[3] أنَّ الغين قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن، ونصَّ أبو محمد القَيرواني على تقديم الخاء[4] فيه على الغين، والأظهرُ الأولُ.

وزعم أبو الحسن بن خروف أنَّ (س) لم يقصد ترتيبًا في ذكرِ ما هو من مخرج واحد؛ ولذلك قدَّم الهاء على الألف، قال: ((مع أنَّ مذهبه أنَّ الألف متوسطة بين الهمزة والهاء)). قال: ((ويدلُّ على ذلك أنه ذكرَ الزاي والسين قبل الصاد، وهي بلا شك قبلهما، وكذلك ذكر العين قبل الحاء، وهي بالعكس)).

ص: وما يَليه للقاف، وما يَليه للكاف، وما يَليه للجيم والشّين والياء.

ش: قولُه **وما يَليه** أي: وما يَلي أدنى الحلق إلى الفم. ولَمَّا فرغَ من ذكر حروف الحلق أخذ يذكر حروف اللسان، وهي ثمانية عشر حرفًا وعشرة مخارج، فمَخْرَجا أقصى اللسان لهما حرفان: القاف، والكاف، فالقافُ من المخرج الأول منهما مما يلي الحلق من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك؛ والكافُ من المخرج الثاني بعد القاف من أسفل منه من اللسان قليلًا وما يَليه من الحنك.

---

(١) الرعاية ص ٥٦.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٣) هو عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المعروف قديمًا بابن الصيرفي [٣٧١ - ٤٤٤هـ]، صاحب التيسير في القراءات السبع.

(٤) الرعاية ص ١٠٦.

وقال أبو الحسن شُرَيْحٌ: القافُ مخرجها من أول اللَّهاة[1] مما يلي الحلق، ومخرج الخاء منه، والكافُ مخرجها من اللَّهاة بعد مخرج القاف منها، ويُسَمِّيهما الخليل[2] لَهَوِيَّيْنِ لأنهما يَخرجان من اللَّهاة، واللَّهاة ما بين الفم والحلق.

وقولُه **وما يَليه للجيم والشين والياء** هذا هو المخرج الثالث من مخارجَ اللسان، وله الثلاثة الأحرف التي ذكرها؛ لأنها من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك، وهي سوى الياء عند الخليل[3] شَجْرية، وشَجْر الحنك ما يقابل طرف اللسان، والياء عند الخليل[3] هوائية كالألف لا مخرج لها، ولم يذكرها في الحروف الشَّجْرية، وجعلَ[3] عِوَضَها الضادَ المعْجَمة غير الْمُشالة.

وقال الخليل[3]: «الشَّجْرُ: مَفْرَجُ الفم»، أي: مفتحه. وقال غيره[4]: هو مجتمع اللَّحْيَيْنِ عند العَنْفَقة[5]. وجعل أبو العباس[6] الشينَ تَلي الكاف، والجيمَ والياءَ تَليانها.

ص: وأوَّل حافّة اللسان وما يليه من الأضراس للضاد، وما دون حافّته إلى منتهى طرفه ومُحاذي ذلك من الحَنَك الأعلى لِلَّام، وما بين طرفه وفُويق الثَّنايا للنون والراء، وهي أَدْخَلُ في ظهر اللسان قليلًا.

ش: مخرجا حافَّة اللسان لهما حرفان: الضاد المعجمة غير المشالة، واللام. فالضاد من أولهما، وهو المخرج الرابع من مخارج اللسان من أول حافَّة اللسان وما يليها /من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر؛ أو الأيمن عند الأقلّ، ويُحكى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان يُخرجها من الجانبَين معًا. [٩: ٢٣/ب]

---

(١) اللهاة: الهَنَة المطبقة في أقصى سقف الفم.

(٢) العين ١: ٦٤، ٦٥.

(٣) العين ١: ٦٥.

(٤) منهم الأصمعي. البارع ص ٦٠٧ [ط. مكتبة المثنى ، بغداد، ١٩٧٥].

(٥) العنفقة: شعيرات بين الشفة السفلى والذَّقَن.

(٦) المقتضب ١: ١٩٢.

وقال الصَّيْمَرِيُّ[١]: ((ومن حافَّة اللسان اليمنى مما يلي الأضراس مخرج الضاد، وبعضُ الناس يُخرجها من الحافَّة اليُسرى، وبعضُهم يَسهُل عليه إخراجُها من الجهتين معًا)).

وكلام (س)[٢] أيضًا يدلُّ على أنَّ الضاد تكون من الجانبَين. وقد ذهب بعض مَن لا ضَبْطَ له ولا معرفة إلى أنَّ الجهة اليمنى تختصُّ بها.

والضاد أصعب الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم، والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم.

وذهب الخليل[٣] إلى أنَّ الضاد شَجْرِيَّة من مخرج الجيم والشين، فعلى هذا يَشرَكُها غيرها فيه.

وأمّا اللام فمن ثاني المخرجين، وهو الخامس من مخارج اللسان بعد مخرج الضاد، قال (س)[٤]: ((من حافّة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فُويق الضاحك والناب والرَّباعيَة والثَّنِيَّة[٥])).

قال شيخنا أبو علي بن أبي الأَحْوَص: ((ويتأتّى إخراجها من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى، إلا أنَّ إخراجها من حافته اليمنى أمكن، بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن)).

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢: ٩٢٧.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٣.

(٣) العين ١: ٦٥.

(٤) سقط هذا النص من الطبعة التي حققها هارون، وهو في شرح السيرافي ١٩: ٩.

(٥) الثنية: إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم ثنتان من فوق وثنتان من تحت.

وأمّا مخرج النون فهو السادس من مخارج اللسان، وهي تخرج متحركة وساكنة مظهرة من طرف اللسان بينه وبين ما فُويق الثَّنايا متصلًا بالخيشوم تحت اللام قليلًا أو فوقها قليلًا حسب اختلافهم في ذلك.

قال أبو العباس بن عَمّار[1]: ((مِن طرف اللسان وأصول الثَّنايا العليا مِن بين مخرج اللام والراء)).

وقال أبو محمد القيرواني صاحب (الرعاية)[2]: ((فهي مؤاخية للام لقرب المخرجين ولانحراف اللام إلى مخرجها، وفيها نفسها إذا سكنت غُنَّة ليست في اللام))، ولا تخلو منها، وسواء كان إخراجها من هذا المخرج، وذلك إذا كانت مُظْهَرة، أم من الخيشوم - وهو خَرْقُ الأنف المنجذب إلى داخل الفم - وذلك إذا كانت مُخْفاة، فإنَّ الْمُخْفاة من الخيشوم خاصَّة، ولا عملَ لِلِّسان فيها، بخلاف الساكنة الظاهرة، فإنه يعمل فيها اللسان والخيشوم بسبب الغنة التابعة لها، فحاكما من مخرجين، ولذلك تبقى الغُنّة منها إذا أُدغمت في الياء والواو وإذا أُخفِيت عند حروف الفم.

وأمّا مخرج الراء فهو المخرج السابع من مخارج اللسان، قال (س)[3]: ((وهي من مخرج النون من طرف اللسان، بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل من النون في ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام)).

قال[4] أبو محمد القيرواني[5]: ((وهي مؤاخية للنون واللام لأنها من مخرج النون، ولأنها انحرفت عن مخرج النون إلى مخرج اللام)).

---

(١) شرح الهداية ص ٧٧.

(٢) الرعاية ص ١٩٣.

(٣) الكتاب ٤: ٤٣٣ بتصرف.

(٤) قال ... إلى مخرَج اللام: سقط من ل.

(٥) الرعاية ص ١٩٥.

وقد تقدَّم[1] مذهب الجَرميّ ومَن ذُكر معه في أنَّ اللام والراء والنون من مخرج واحد، وهو طرف اللسان. وهو الظاهر من كلام الخليل[2]؛ /لأنَّ الزيادة التي في الراء [٩: ٢٤/أ] واللام كالزيادة التي في النون من الغُنّة الخارجة من الخيشوم، واختلافُ هذا المخرج كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان؛ وهو مخرج الشين والجيم والياء، ولم يُجعل ثلاثة مخارج، بل جُعل مخرجًا واحدًا، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تُجعل كذلك، وتُسَمَّى عندهم ذَلْقِيَّة، ويُقال أيضًا: ذَوْلَقِيّة[3] ومُذْلَقة[4] لأنها تخرج من طرف اللسان، وذَلْقُ كل شيء: طَرَفُه.

قال صاحب (الرِّعاية)[5]: ((قال ابن كيسان محتجًّا لـ(س) ومَن وافقه: النون أَدخَل في اللسان من الراء، وفي الراء تكرير ليس في النون، وارتعادُ طرف اللسان بالراء لتكريرها مخالف لمخرج النون، فهذان مخرجان متقابلان)).

قال[6]: ((واللام مائلة إلى حافة اللسان عن موضع النون، تنحرف عن الضاحك والناب والرَّباعيَة حتى تُخالط الثَّنايا، فهذا مخرج ثالث)).

قال[6]: ((وينبغي أن يقال لمن قال: المخرجُ واحد. ويحتجُّ بما تقدَّم: ابتداءُ الجيم والشين والياء من مخرج واحد، وإنما اختلفت هي في أنفسها باستطالةِ [الشين][7] وانبساط الجيم ومدّ الياء، كما أنَّ الدال والتاء والطاء من مخرج واحد، وهي مختلفة في أنفسها بالإطباق الذي في الطاء، والجهر الذي في الدال، والهمس الذي في التاء)).

---

(١) تقدم في ص ١٧١.

(٢) العين ١: ٦٥.

(٣) الصحاح (ذلق).

(٤) جمهرة اللغة ١: ٤٥.

(٥) الرعاية ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) أي: ابن كيسان. الرعاية ص ٢٤٤.

(٧) في المخطوطات: تزيد تفشيها. والتصويب من الرعاية.

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: ((ما ذهب إليه (س) من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها وإدخال همزة الوصل عليها)).

ص: وما بين طرفِه وأصولِ الثنايا للطاء والدال والتاء، وما بينَه وبين الثَّنايا للزاي والسين والصاد، وهي أحرف الصفير، وما بينَه وبين أطراف الثَّنايا للظاء والذال والثاء، وباطنُ الشَّفَة السُّفْلَى وأطراف الثَّنايا العُليا للفاء، وما بين الشَّفَتينِ للباء والواو والميم.

ش: مخرج الدال والطاء والتاء هو المخرج الثامن من مخارج اللسان، وهي ثلاثتها تخرج مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العُليا[1] مصعدًا إلى جهة الحَنَك.

وقال شُرَيْح: مِن فُويق الثنايا العليا مصعدًا إلى جهة الحنك يسيرًا مما يقابل [illegible]

وقال ابن عَمّار[2]: ((مِن بين طرف اللسان وأصول الثَّنايا العليا مصعدًا إلى الحنك)). وتسمَّى نِطْعيّة لأنها من نِطْع الغار الأعلى من الفَم، وهو سَقْفه.

ومخرج الزاي والسين والصاد هو المخرج التاسع من مخارج اللسان، وهي ثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان وفويق الثَّنايا السُّفلى.

وقال صاحب (التحديد)[3]، وصاحب (نهاية الإتقان)[4]: ((من الفُرْجة التي بين طرف اللسان والثنايا السُّفلى)). وهو بمعناه.

وقال أبو العباس المهدوي[2]: ((من طرف اللسان والفُرْجة بينه وبين أطراف الثنايا)). وتُسَمَّى أَسَلِيّة لأنها مِن طرف اللسان، وهو أَسَلَتُه.

---

(١) العليا ... المهدوي من طرف اللسان: سقط من ل.

(٢) شرح الهداية ص ٧٧.

(٣) التحديد في معرفة التجويد لتلاوة القرآن لأبي عمرو الداني. فهرسة ابن خير ١: ٣٨.

(٤) نهاية الإتقان في تجويد تلاوة القرآن لأبي الحسن شريح بن محمد. فهرسة ابن خير ١: ٣٦.

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: والصاد مما انفردت به العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة كثير منهم.

ومخرج الظاء والذال والثاء هو المخرج العاشر من مخارج اللسان، وهي ثلاثتها /تخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العُليا، قال صاحب (الهداية)[(١)]: ((خارجًا [٩: ٢٤/ب] عنها شيئًا)). ويُسَمِّيها الخليل[(٢)] لِثَوِيّة لأنها من اللِّثَة، وهي اللحم المركَّب فيه الأسنان.

والظاء هي مما انفردت بها العرب، واختصَّت بها دون العجم. والذال ليست في السريانية. والثاءُ ليست في الرومية والفارسية أيضًا، قاله ابن قُرَيْب[(٣)].

ومخرج الفاء هو المخرج الحادي عشر بعد مخارج اللسان، وتخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وتسمى شَفَهيّة. والفاءُ ليست في لسان التُّرك، ولذلك يقولون في فَقيه: بَقِيه، بالباء المشربة القوية.

ومخرج الباء والميم والواو هو المخرج الثاني عشر بعد مخارج اللسان، وتخرج ثلاثتها مما بين الشَّفَتَين، غير أنَّ الشفتين تنطبقان في الباء والميم، ولا تنطبقان في الواو. قال مكي بن أبي طالب[(٤)]: ((تنقطع الواو في الخروج من مخرج الألف)). وقال المهدوي[(٥)]: ((الواو تَهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف)). وفَصَلَها المهدويُّ من الباء والميم، وجعلَ لها مخرجًا على حده، وهو المخرج السادس عشر عنده[(٥)]. ويُسَمَّى غير الواو عند الخليل[(٢)] شَفَهيّة كالباء لأنَّ الواو عند الخليل[(٢)] هوائية كالألف عنده، لا مخرج لها، وقد تقدَّم ثلاثةُ مخارج للحلق، فكملت بذلك خمسة عشر مخرجًا.

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي. والقول في شرح الهداية ص ٧٧.

(٢) العين ١: ٦٥.

(٣) هو الأصمعي كما في التمهيد في علم التجويد ص ١٠٢.

(٤) الرعاية له ص ٢٣٥.

(٥) شرح الهداية ص ٧٧.

والمخرج السادس عشر مخرج الخيشوم، وله حرف واحد، وهو النون الساكنة الخفيفة المسمّاة بالغُنَّة، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير الْمُخْفاة، ومُبقاة مع النون الساكنة الْمُخْفاة، وتابعة للميم الساكنة أيضًا، فإنها في ذلك كالنون الساكنة، ولا عملَ لِلّسان في الغُنَّة.

قال (س)[١]: ((ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة))، يريد[٢] النون الْمُخْفاة التي لم يبق منها إلا الغُنَّة، فكأنه قال: مخرج الغُنَّة، وإلا فالنون الخفيفة في نحو يَضربَنْ مخرجها من مخرج المتحركة، وقد بَيَّن ذلك (س)[٣] في كلامه على الإدغام والإخفاء في كتابه.

والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغُنّة هو المركَّب فوق غار الحلق الأعلى، فهي صوتٌ يخرج من ذلك الموضع تابعٌ لكلِّ نون ساكنة ولكلِّ ميم ساكنة. وتَعرف[٤] صحة ذلك بأنك لو أمسَكتَ بأنفك لم يتمكن خروج الغَنَة.

وقال أبو عمرو الصيرفي: ((الغُنَّةُ صوتٌ مركَّب في جسم النون، ومخرجه من الخيشوم، وهو خَرْق الأنف المنجَذِب إلى داخل الفم، وليس بالْمَنْخِر[٥])).

وقد انتهى القول بنا في الحروف ومخارجها، واختبارُ المخرج وتحقُّقه يكون بأن تبتدئ بهمزة وصل، وتجيء بعدها بالحرف الذي تريد أن تحقِّق مخرجه ساكنًا ملحوظًا فيه القيود التي ذُكرت لذلك الحرف.

* * *

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٤.

(٢) يريد ... في نحو يضربن: سقط من ت.

(٣) الكتاب ٤: ٤٥٤.

(٤) وتعرف صحة ذلك: سقط من ت.

(٥) المنخر: ثقب الأنف.

لهذه الأحرف فروع تُستَحسَن، وهي الهمزة المسهَّلة، والغُنَّة ومخرجُها الخَيْشوم، وأَلِفا الإمالة والتفخيم، والشينُ كالجيم، والصادُ كالزاي.

ش: قد تقدَّم[١] أنَّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفًا، ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة، فزعم أبو العباس[٢] أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تَثبت على صورة واحدة؛ فكأنها عنده من قَبيل الضبط؛ إذ لو كانت حرفًا لكان لها شكل تَثبت عليه /كسائر الحروف. [٩: ٢٥/أ]

وهذا فاسد لأنها لو لم تكن حرفًا لكان مِثلُ أَحَدٍ وأَجَلٍ على حرفين، وذلك باطل لأنَّ أقلَّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام. وأمّا كونها لا شكل لها فلأنها رُوعِي فيها التسهيل، ولولا ذلك لكُتبت ألفًا؛ ألا ترى أنها إذا وقعت في موضع لا تُسَهَّل فيه كُتبت ألفًا، نحو أَحمد وأُبْلُم[٣] وإِثْمِد[٤]، فأصلُها أن تُكتب ألفًا لأنَّ الواضع وَضع لكلِّ حرف اسمًا افتتَحَه بلفظ ذلك الحرف، نحو جِيم وكاف وعَيْن، والألفُ أوله همزة، فصورتها الحقيقية إنما هي الألف.

وقولُ المصنف **لهذه الأحرف** لو قال: ((لبعض هذه الأحرف)) لكان أحسن لأنه ليس لهذه الأحرف فروع؛ ألا ترى أنَّ الأحرف تَعُمُّ، وليس لكل فرد منها فرع يُستَحسَن، إنما ذلك لبعضها، فالهمزة المسهَّلة فرع عن الهمزة المحققة، والغُنَّة فرع عن النون، وأَلِفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها تفخيم ولا ترقيق؛

---

(١) تقدم في ص ١٧٣.

(٢) المقتضب ١: ٣٢٨، ٣٣٠ - ٣٣١ وسر الصناعة ١: ٤١.

(٣) الأبلم: خُوص الْمُقْل.

(٤) الإثمد: حجر يكتحل به.

والشينُ التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة، والصادُ التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة.

وقولُه **تُستَحسَن** أي: توجد في كلام الفصحاء.

وقولُه **وهي الهمزة المسهَّلة** تقدَّم الكلام(١) على تسهيل الهمزة، وسيأتي منه طرف في الوقف في بابه. والهمزة المسهَّلة هي عند (س)(٢) حرف واحد، وعند أبي سعيد(٣) ثلاثة أحرف: بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء، فهذه أحرف ثلاثة. وكِلا القولين صواب؛ لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف.

ويُعبَّر عن الهمزة المسهَّلة بهمزة بَيْنَ بَيْنَ، ومعناه أنها ضعيفة ليس لها تمكُّن المحقَّقة، ولا خُلوصُ الحرف الذي منه حركتُها، قال عَبيد بن الأبرص(٤):

نَحمــــــي حَقيقتَنـــــا وبَعْـــــ ـــضُ القــومِ يَسْــقُطُ بَــيْنَ بَيْنــا

قال أبو الفتح(٥): «يتساقط ضعيفًا غيرَ معتدٍّ به». وقد تقدَّم كلام(٦) المصنف على بينَ بينَ في آخر فصل من فصول (باب العدد).

وقال بعض شيوخنا(٧): «ليس معنى بينَ بينَ ضعيفة غير معتدّ بها، بل معناه أنها بين الهمزة وحرف من حروف اللين».

---

(١) تقدم في ١٩: ٢٦٥ - ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٣: ٥٤١، ٥٤٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٧٥.

(٤) تقدم البيت في ٨: ٦١.

(٥) سر الصناعة ١: ٤٩.

(٦) تقدم في ٩: ٣٨٠.

(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠٣٣ [رسالة].

واختلف النحويون في هذه الهمزة أهي متحركة أم ساكنة[١]: فذهب البصريون إلى أنها ...[٢].

/وقوله **والغُنَّةُ ومخرجُها الخَيْشوم** هي النون الخفيفة، وقد تقدَّم الكلام[٣] عليها في آخر الباب قبل هذا الفصل مُستَوفًى، فأَغنى عن إعادته. [٩: ٢٥/ب]

وقوله **وأَلِفا الإمالة والتفخيم** ألفُ الإمالة إذا كانت يَسيرة فهي قريبة من الألف الأصلية، وتُسَمَّى بين اللفظين، ولم يعتدّها (س)، وإنما اعتَدَّ الإمالة المحضة، فقال[٤]: ((التي تمال إمالة شديدة))؛ لأنها حرف آخر قريب من الياء، وسيأتي الكلام على الإمالة في بابها إن شاء الله.

وألفُ التفخيم هي التي بين الألف /**[٩: ٢٦/أ]**والواو، قال (س)[٤]: ((كقول أهل الحجاز: الصلوة والزكوة والحيوة))، ولذلك كتبت هذه بالواو.

وقوله **والشينُ كالجيم** وذلك نحو قولهم في أَشْدَقَ[٥]: أَجْدَقُ بين الشين والجيم.

وقوله **والصادُ كالزاي** هي التي يَقِلُّ هَمسُها قليلًا، فيَحدث فيها لذلك جهرٌ ما، وذلك قولك في مَصْدَرٍ: مَزْدَرٌ، وقالوا في مَثَل[٦]: ((لم يُحْرَم مَنْ فُزْدَ له)). ومِنَ العرب مَن يجعلها زايًا محضة، وقد تقدَّم الكلام[٧] على ذلك.

قال (س)[٨]: ((وتكون خمسة وثلاثين)). وقال ابن خروف: ((بل هو سبعة وثلاثون))؛ لأنه زاد في (باب الحرف الذي يُضارَع به حرفٌ من موضعه) حرفين، وهما: الشين كالزاي، والجيم كالزاي، وذكَرَ أنَّ ذلك عربي كثير، وأنهما لا يُخلَصان زايًا.

---

(١) انظر ذلك في الإنصاف ٢: ٧٢٦ - ٧٣١ [المسألة ١٠٥].

(٢) هنا بياض في المخطوطات بقدر صفحة في بعضها، ونصف صفحة في بعض.

(٣) تقدم في ص ١٧٨ - ١٧٩، ١٨٢.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٥) الأشدق: العريض الشِّدق الواسعه المائله. والشِّدق: جانب الفم.

(٦) تقدم في ص ١٣٢.

(٧) تقدم في ص ١٢١، ١٣٢.

(٨) الكتاب ٤: ٤٣٢. قال س ... ثامنة وثلاثون: سقط من ح.

وذكر (س)[1] أنَّ الألفات ثلاث. قال ابن خروف: وهي أربع: ألفُ الإمالة، وألفُ التفخيم في لغة الحجاز في الصلوة والزكوة والحيوة؛ لأنَّ أصلها في كلِّ ذلك الواو، وألفُ الاستعلاء فُخِّمت لأجلها، وبعد لام التفخيم في اسم الله تعالى. والثالثة التي بين اللفظين في مثل الأَبْرار - ولم يذكرها (س) - والرابعةُ التي ذَكر هي التي لا موجب لشيء من ذلك فيها، وهي تابعة للفتحة على طبيعتها، وهي التي قرأ بها القُرَّاء ممن لم يُمِل، ولا قرأ بين اللفظين، ولا تقدَّمَها حرف استعلاء، وهي الداخلة في التسعة والعشرين حرفًا، فألفُ بين اللفظين ثامنةٌ وثلاثون.

ص: وفروعٌ تُستَقبَح، وهي كافٌ كجيمٍ، وبالعكس، وجيمٌ كشينٍ، وصادٌ كسينٍ، وطاءٌ كتاءٍ، وظاءٌ كثاءٍ، وباءٌ كفاءٍ، وضادٌ ضعيفة.

ش: لَمّا قَدَّمَ الحروف التي تُستَحسَن، وهي ستة، فصارت إذ ذاك حروف المعجم بالفروع الستة خمسةً وثلاثين، أتى بهذه الحروف، وذكر أنها تُستَقبَح، بمعنى أنها لا توجد في لغةِ مَن تُرتَضَى عربيَّتُه، ولا تُستَحسَن في قراءة ولا شعر. وكملت الحروف بهذه ثلاثة وأربعين حرفًا، وكذا عَدَّها أبو الفتح[2]، وتبعه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في (الممتع)[3]، وأما (س)[1] فجعَلَها اثنين وأربعين حرفًا.

وموضعُ الخلاف بينهم الكافُ التي بينها وبين الجيم، والجيمُ التي كالكاف، فجعل (س) ذلك حرفًا واحدًا لأنَّ النطق بها لا يختلف، وإنما اختلفت بالأصل، فراعَى (س) النطق بها، فجعلها حرفًا واحدًا، وراعَى أبو الفتح الأصل. وما قاله (س) هو الصحيح.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٢.

(٢) سر الصناعة ١: ٤٦.

(٣) الممتع ٢: ٦٦٥.

وقولُه **وهي كافٌ كجيمٍ** يقولون في كَمَل: جَمَل، قال ابن دُريد[1]: «وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد».

وقولُه **وبالعكس** يعني جيم ككاف، وهي بمنزلة تلك، يقولون في رَجُلٍ: رَكُلٌ، فيقربونها من الكاف.

وقولُه **وجيمٌ كشينٍ** أكثرُ ذلك إذا سَكنت وبعدها دال أو تاء، نحو قولهم في الأَجْدَرِ: الأَشْدَرُ، وفي اجْتَمَعُوا: اشْتَمَعُوا.

فإن قلت: لِمَ عُدَّت الشين التي كالجيم في الفروعِ المستَحسَنة، وعُدَّت الجيم التي كالشين في الحروف المستَقبَحة؟ وما الفرق بينهما؟

فالجواب: أنهما قَرَّبُوا الحرف الضعيف من الحرف القويّ في جعلهم الشين كالجيم؛ فلذلك كان من الفروع المستَحسَنة، وذلك أنَّ الجيم حرف شَجْرِيٌّ مِن وسط اللسان مجهورٌ شديدٌ /منفتِحٌ مُسْتَفِل مُتَقَلْقِل، فهو حرفٌ قويٌّ لجَهْرِه وشِدَّتِه وقَلْقَلَتِه، [٩: ٢٦/ب] والشينُ حرفٌ شَجْرِيٌّ مِن وَسْط اللسان أيضًا مهموسٌ رِخْوٌ مُنْفَتِحٌ مُسْتَفِلٌ مُتَفَشٍّ، فهو حرفٌ ضعيفٌ لهمسِه ورَخاوتِه واسْتِفالِه، وفيه بعضُ قوة لِتَفَشِّيه، فلذلك كان تقريبه من الجيم مُستَحسَنًا، وكان تقريب الجيم منه مُستَقبَحًا؛ ألا ترى أنهم عَدُّوا في الفروع المستَحسَنة الصادَ كالزاي لهذا المعنى.

وقولُه **وصادٌ كسينٍ** وذلك نحو سابِر في صابِر، قُرِّبت منها لأنَّ الصاد والسين من مخرج واحد، وكان ذلك مُستَقبَحًا لأنهم أَزالوا عن الصاد الإطباق والاستعلاء.

وقولُه **وطاءٌ كتاءٍ** وذلك نحو تالَ في طالَ، وهي تُسمَع من عَجَمِ أهل المشرق كثيرًا لفقد الطاء في لسانهم.

وقولُه **وظاءٌ كثاءٍ** وذلك نحو ثالِم في ظالِم.

---

(١) كذا في الممتع ٢: ٦٦٥! والذي في جمهرة اللغة ١: ٤٢: «مثل جَمَل إذا اضطروا قالوا كَمَل»، وهذه جيم ككاف.

وقولُه **وباءٌ كفاءٍ** هي كثيرة في لغة الفُرس وغيرهم، وتارة يكون لفظ الباء أغلب، وتارة يكون لفظ الفاء أغلب، وذلك نحو بَلْخ وأَصْبَهان.

وقولُه **وضادٌ ضعيفة** وذلك نحو أَضَرٍ في أَثَرٍ، يُقَرِّبون الثاء من الضاد، وكأنَّ ذلك في لغةِ قومٍ ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا تكلَّفوها ضَعُفَ نطقهم بها. هكذا فَسَّر مَبْرَمانُ[1] الضادَ الضعيفة، بأن تُقَرَّب الثاء من الضاد. وهكذا قال ابن عصفور، ومثَّل بقوله[2]: ((يقولون في: أَثَر ذلك[3]: أَضَرُ ذلك)). وفي تفسير الضاد الضعيفة وفي التمثيل نظر.

وقال أبو علي: ((الضاد الضعيفة إذا قلت: ضَرب، ولم تُشبع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن تُخَفَّف وتُختَلَس، فيَضعُف إطباقها)). وقال ابن خروف[4]: ((هي المنحرفة عن مخرجها يمينًا وشمالًا لا كما ذكر (س))).

قال أبو سعيد[5]: ((وأظنُّ الذين تكلموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالَطوا العجم)).

قال[5]: ((وقد زاد بعد - يعني س - الشين كالزاي، والجيم كالزاي)). قال[5]: ((ومنها اللام المفخَّمة في اسم الله تعالى في لغة أهل الحجاز ومَن يَليهم من العرب، ومَن يليهم من ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد)). قال[5]: ((ورأينا من يتكلَّم[6] بالقاف بينها وبين الكاف)) انتهى كلام أبي سعيد.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٧.

(٢) الممتع ٢: ٦٦٦.

(٣) في السيرافي والممتع: ((يقولون في اثْرُد له: اضْرُدْ له)). وما في المخطوطات موافق لما في إحدى نسخ الممتع المخطوطة، وغيَّره المحقق اعتمادًا على ما في شرح الشافية للرضي ٣: ٢٥٦.

(٤) شرح الجمل له: باب الإدغام ص ١٣٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٨.

(٦) في المخطوطات: تكلم. وكذا في الموضع الآتي. والتصويب من السيرافي والارتشاف ١: ١٦.

وعلى هذا فقد بلغت الحروف بهذه الفروع المستَحسَنة والمستَقبَحة سبعة وأربعين حرفًا. وقولَ أبي سعيد: ((ومنها اللام المفخَّمة في اسم الله)) لا يريد بذلك: ومِنَ الحروف التي لا تُستَحسَن، وإنما يريد: ومن الحروف التي زيدتْ على حروف المعجَم، وفي الحقيقة ليس حرفًا زائدًا، بل هو لامٌ عرضَ لها التفخيم، وذلك إذا كان قبلها فتحة أو ضمة، نحو: قالَ اللهُ، ويقولُ اللهُ، وأمّا إذا كان قبلها كسرة فإنها يُنطَق بها غيرَ مفخَّمة، بل يُنطَق بها بالفتح المستَعمَل فيها.

وقولُ أبي سعيد ((ورأينا من يتكلَّم بالقاف بينها وبين الكاف)) هذه القاف التي يعبَّر عنها بالقاف المعقودة، وقد غَلبت الآن في لسانِ مَن يوجد في البوادي من العرب، حتى لا يكاد عربيٌّ ينطق الآن إلا بها، ولا يكاد يوجد فيهم مَن يَنطق بالقاف على أصل النطق بها الموصوف في كتب النحويين والمنقولِ عن متواتر المقرئين من أهل الأداء.

* * *

من الحروف مهموسة يجمعها: سَكَتَ فحثَّه شَخْصٌ، وما عداها مجهورة.
[٩: ٢٧/أ] **ومنها شديدةٌ يجمعها: أَجِدُكَ تُطْبِقُ، /ومتوسطةٌ يجمعها: لِمَ يَرُوعُنا؟ وما عداها رِخوة. والصاد والضاد والطاء والظاء مُطْبَقة، وما عداها مُنفَتِحة. والمُطْبَقة مع الغين والخاء والقاف مُستَعلِية، وما عداها مُنخَفِضة. وأحرفُ القَلْقَلة: قُطْبُ جَدٍ، واللَّيِّنة: واي، والمعتلة هُنَّ والهمزة. والمنحرِفُ اللام، والمكرَّرُ الراءُ، والهاوي الألفُ، والمَهْتُوتُ الهمزة، وأحرفُ الذَّلاقة: مُرْ بِنَفْل، والمُصْمَتةُ ما عداها. وما سوى هذه من ألقاب الحروف نِسَبٌ إلى مخارجها أو ما جاوَرَها.**

ش: ذكر المصنف صفات الحروف توطئة لباب الإدغام؛ لأنَّ إدغام الْمِثْلَين يُبنى عليها أو على أكثرها، ولم يذكر من الصفات إلا ما له تأثير في باب الإدغام. وإنما ذكر النحويون الصفات للحروف لفائدتين(١):

إحداهما: لأجل الإدغام لِيُعرَف ما يُدغَم في غيره لِقُربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما؛ وما لا يُدغَم لِبُعده منه في ذلك، وفي ضمن ذلك معرفةُ ما يَحسُن فيه الإدغام؛ لأنَّ الحرفين المتقاربين جدًّا في جميع ذلك يَقْرُبانِ من المثلَين، فيتأكد الإدغام فيهما تأكُّدَه في المثلين، ولذلك يذكره النحويون في إدغام المتقاربين.

والفائدة الثانية، وهي الأُولى في الحقيقة: بيان الحروف العربية حتى يَنطق مَن ليس بعربي بمِثل ما ينطق العربيُّ، فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول، فكما أنَّ نصب الفاعل ورفع المفعول معه لحنٌ في اللغة العربية، كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها لِمَا رُوي عن العرب في النطق بها لحنٌ أيضًا؛ ولذلك اختلف أهل العلم فيمن

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٤٢ - ١٠٤٣ [رسالة].

جعل مكان الضاد ظاءً في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[1] هل تَصِحُّ صلاته أم لا، والصحيح في مذهب الشافعيّ أنها لا تَصِحُّ، ولقد شاهدْنا مِن مُقْرئي العصر من أهل المغرب ومصر والشام والواردين علينا من هذا اللحن الخفيِّ ما يطول شرحه؛ حتى إني لم أر أحدًا يُحسن أن يلفظ بحروف الاستعاذة فضلًا عن غيرها؛ والذين أخذنا عنهم تجويد حروف القرآن بالأندلس - وهم الأستاذ أبو جعفر بن الطَّبّاع[2]، والقاضي أبو علي بن أبي الأحوص، والأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَير - كانوا في غايةٍ من مراعاة مخارج الحروف وصفاتها والنطق بها على ما ينبغي لكل حرف.

وكان ينبغي تقديم ذكر هذه الفائدة لأنها نظرٌ في معرفة ذوات الحروف؛ والفائدة الأخرى نظرٌ فيما يَعرِض عند تركُّب الحروف واتصال كَلِمِها بعضها ببعض.

وقد كان الأَولى تقديم هذا النوع على الإعراب لأنَّ الإعراب ثانٍ عن النطق بالكلمة الدالة على المعنى؛ والنطق بالكلمة ثانٍ عن تركُّب الحروف، لكنْ لَمّا كان كلامنا ليس بِمُبايِن جدًّا لكلام العرب في النطق بالحروف، وهو في الإعراب مُبايِنٌ جدًّا، كان بيان الإعراب أهمَّ، فقدَّموه، ولذا[3] كان قصدُ إعرابنا للحروف مباينًا للطباع حتى يُستَثقَل المتكلم بذلك؛ لأنَّ اللغات كأنَّ أهلها مجبولون عليها وإن لم تكن كذلك؛ لأنها تواضعٌ في الأصل وتَعَلُّم إلا أنه يرسخ حتى يصير طبعًا، فترى الطباع تنبو عن خلافه.

وبدأ المصنف أولًا من صفاتها /بالمهموسة، والهمسُ لغةً هو الصوت الخفيُّ، [٩: ٢٧/ب] وأمّا في الاصطلاح فقال (س)[4]: «المهموسُ حرفٌ أُضعف الاعتمادُ في موضعه حتى

---

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٢) أحمد بن علي بن محمد الرعيني الغرناطي [٦٠٧ - ٦٨٠هـ]، قرأ على الخطيب عبد الله بن محمد بن الكواب السبع، وعلى غيره، وقرأ عليه أبو حيان وغيره. غاية النهاية ١: ٨٧.

(٣) ك، ت، ل: وإنما. ح: وإذا. وفي ابن الضائع ص ١٠٤٣: ولذلك صار.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٤.

جَرى معه النَّفَسُ))، فلِضعف الاعتماد على هذه الحروف في مواضعها وجريِ النفس معها مع ترديد الحرف ضَعُفت؛ فخَفِيَ النُّطقُ بها، فسُمِّيتْ مهموسة لذلك، وذكرَها المصنف وغيره[1] مجموعة في قوله: **سَكَتَ فَحَثَّه شَخْصٌ**، وقد جُمعت في قوله: سَتَحُثُّهُ كَفُّ شَخْصٍ، وفي قوله[2]: كَسَت شَخْصه فَحث.

وبعضُ هذه أقوى من بعض، فالصادُ والخاء أقوى مما عداهما لأنَّ في الصاد إطباقًا واستعلاء وصفيرًا؛ وفي الخاء استعلاء، وذلك من صفات القوة.

والمجهورة تسعةَ عشرَ، وهي ما عدا المهموسة، ويجمعها[3]: ظَلَّ قَنْدٌ يَضْغَمُ زِرَّ طاوٍ إذْ يَعج. والجهر بخلاف الهمس، قال (س)[4]: ((المجهورُ حرفٌ أُشبع الاعتمادُ في موضعه، ومنعَ النَّفَسَ أن يجريَ معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت)). قال (س)[4]: ((إلا أنَّ النون والميم قد يُعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غُنَّة)).

وقوله **ومنها شديدة** ومعنى الشِّدّة على ما ذكر (س)[4] امتناعُ الصوت أن يجري في الحرف[5]، ويُعتبر ذلك بالنطق، فتقول: الحقُّ والحجُّ، فلو رُمْتَ مدَّ صوتك في القاف والجيم وغيرِهما لامتنع عليك، والشِّدة من علامات القوة، فإن كان معها جهر وإطباق واستعلاء فتلك غاية القوة كالطاء.

قال أبو عمرو الصَّيْرفي[6]: ((والفرقُ بين المجهور والشديد أنَّ المجهور يَقوى الاعتماد فيه، والشديد يقوى لزومه في موضعه)).

---

(١) شرح الهداية ص ٧٨ والإقناع ص ١٧٤ وشرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ١٠٤٤.

(٢) الرعاية ص ١١٦.

(٣) الإقناع ص ١٧٤. وانظر التحديد ص ١٠٥.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٤.

(٥) ح: أن يخرج مع الحرف.

(٦) التحديد ص ١٠٥ بتصرف.

وجمعَ المصنفُ الحروفَ الشديدة في قوله: **أَجِدُكَ تُطْبِقُ**، وقد جُمعت قبله في: أَجِدُكَ قَطَّبْتَ[1].

وقولُه **ومتوسطةٌ يَجمعها: لِمَ يَرُوعُنا؟** يعني بقوله **متوسطة** أي: بين الشِّدة والرَّخاوة. وجمعها بعضهم في: لِم يَرْوِ عَنَّا[2]، وبعضهم في: لم يَرْعَوْنا[3]، وبعضهم في قوله: وَلِيَنا عُمَرُ.

وإنما عَدَلَ المصنف عن قولهم: ((أَجِدُكَ قَطَّبْتَ)) إلى: ((أَجِدُكَ تُطْبِقُ))، وعن قولهم: ((لَمْ يَرْوِ عَنَّا)) إلى: ((لِمَ يَرُوعُنا)) لأنه قصد أن لا يُكَرِّر حرفًا، والطاء في ((قَطَّبْتَ)) مشددة، وكذلك النون في ((لم يَرْوِ عَنَّا))، بخلافهما في قوله، فإنها غير مشددة، فزال في جمعه تكرير حرف، وهو لَحْظٌ حسن.

وقال أبو عمرو الصيرفي[4]: ((وما عدا الشديدة على نوعين: شديد يجري فيه الصوت، ورِخْو، فالشديدُ الذي يجري فيه الصوت خمسة أحرف، يجمعها قولك: لم نُرَعْ)). وجمعها المهدوي[5] في قوله: مِنْ رُعْلٍ.

وقال (س)[6]: ((وأمّا العين فبينهما[7] لأنك تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء)). وكذلك اللام. قال (س)[8]: ((هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف

---

(١) الرعاية لمكي ص ١١٧ وشرح الهداية للمهدوي ص ٧٨.

(٢) سر الصناعة ١: ٦١ والرعاية ص ١١٩ والممتع ٢: ٦٧٢.

(٣) سر الصناعة ١: ٦١.

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد له ص ١٠٦.

(٥) شرح الهداية ص ٧٨. رُعْل: جمع رَعْلاء، ناقة رَعْلاءُ: أي مشقوقة الأذن.

(٦) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٧) أي: بين الرخوة والشديدة.

(٨) الكتاب ٤: ٤٣٥.

اللسان مع الصوت، ولم يعترض - يعني هذا الحرف - على الصوت كاعتراض الشديد، وهو المنحرف، ولذلك إن شئت مددت فيه الصوت)). قال[1]: ((وليس كالرِّخْوة لأنَّ طَرَف اللسان لا يتجافى عن موضعه))، أي: لا يزول، بل يلزم موضعه. قال[1]: ((وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحِيَتَيْ مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيْقَ ذلك))، فنفى عنه أن يكون /كالرِّخو كما فعل بالعين. [٩: ٢٨/أ]

وكذلك النون والميم لأنهما يجري معهما الصوت مع أنَّ اللسان لازم موضع الحرف؛ وذلك الصوت غُنَّة من الأنف، ولذلك لو أمسكت بأنفك لم يجر معهما صوت، وهما حرفا الغُنَّة.

وكذلك الراء، قال[2]: ((هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى الصوت - أي: لم يلزم - كالرِّخوة، ولولا التكرير لم يَجر فيه الصوت، وهو المكرَّر))، ولذلك له حكمٌ في الإمالة ليس لغيره.

وكذلك الواو والياء والألف، وهي اللَّيِّنة لأنَّ مخارجها اتَّسعت لمدّ الصوت أشدَّ من اتساع غيرها، فإن شئتَ أَجريتَ الصوت ومَدَدت، واعتُبر ذلك في الواو والياء بالترديد كقولك وَوَوْ يَيَيْ. وأمّا الألف - وهو الحرف الهاوي - فاتَّسع مخرجه لمدِّ الصوت أشدَّ من اتساع الواو والياء؛ لأنك تَضُمُّ شفتَيك بالواو، وترفع في الياء لسانك إلى الحنك)).

فهذه الحروف التي بين الشديدة والرِّخوة قد بالغَ في وصفها (س) كما ترى، فجاء بصفاتها الخاصة مقيدة تقييدًا حصل منه أنها بين الشديدة والرخوة.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٥ - ٤٣٦ بتصرف. والنص هنا موافق لما في شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٤٦ - ١٠٤٧ [رسالة].

وقولُه **وما عداها رِخْوة** أي: وما عدا الشديدةَ وحروفَ ((لِمَ يَرُوعُنا)) رِخْوة، والرَّخاوة جريُ الصوت في الحرف، فإذا قلتَ الطَّسُّ والخُصُّ أَجريتَ فيه الصوت إن شئت. والفرقُ بين المهموس والرِّخو أنَّ الجاري في الهمس النَفَسُ، والجاري في الرِّخو الصوتُ. والرَّخاوة في اللغة: اللِّين والضَّعف.

والحروف الرخوة ثلاثة عشر، يجمعها قولك(١): خُسَّ حَظٌّ شَصٌّ هزَّ ضِغْثٌ فذّ، وُصفت بذلك لأنها حروف ضعُف الاعتماد عليها في مواضعها عند اللفظ بها؛ فجرى معها الصوت إذ لم يشتد لزومها لمخارجها كما لزمتها الشديدة. وبعضهم يقول: ولانخفاض الصوت بها.

وإذا كان في الحرف منها صفة من صفات الضَّعف كان فيه من الضَّعف بمقدار ذلك؛ فإن اجتمعت فيه صفاتُ الضَّعف أو أكثرها كان أضعفَ كالهاء، فإنها مَهموسة رِخوة خَفِيّة، ولذلك بُيِّنَت الهاء حين وصلوها مرة بواو ومرة بياء.

وإذا كان فيه صفة من صفات القُوَّة كان فيه من القوة بمقدار ذلك أيضًا؛ فإن اجتمعت فيه صفاتُ القوّة أو أكثرها كان أقوى، مثل الطاء، فإنها مجهورة شديدة مُطْبَقة مُسْتَعْلِية مُتَقَلْقِلة، فهي أقوى هذه الحروف لذلك. وكالصاد فإنها مُطْبَقة مُسْتَعْلِية صَفيريّة، ولكنها دون الطاء في القوة لِعَدَمِها الجهرَ والشِّدَّة، وفيها الهَمْس، وهي من صفات الضَّعف. وكالضاد التي هي مجهورة مُطْبَقة مُسْتَعْلِية مُسْتَطِيلة، ولكنها أقوى من الصاد بالجهر الذي فيها، ودون الطاء في القوة لأنها غير شديدة، وفيها الرَّخاوة، وهي من صفات الضَّعف.

والحروفُ المهموسة كلها غير التاء والكاف رِخْوة، ويجمعها قولك: سَفِهَ شخصٌ حَث، فهذه جرى معها نَفَسٌ وصوت، والكاف والتاء جرى معهما نَفَسٌ دون صوت.

---

(١) التحديد ص ١٠٦ والرعاية ص ١١٩ [الحاشية ١].

والمجهورة الرِّخوة يجمعها قولك: غض ظرذ[1]. والمجهورة الشداد: طبق أجد[2]، لم يجر معها صوت ولا نَفَس، غير أنها سوى الهمزة يَحدث فيها عند الوقف الاشتداد وقوة الاعتماد صُوَيْتٌ تُسَمَّى به حروف القَلْقَلة، ويجمعها: بجد قط.

وما بين الشِّدّة والرَّخاوة مجهور يجري معه الصوت دون النَّفَس، غير أنَّ جريانه في الرِّخو أمكن، فالفرقُ بين المهموس الشديد والمجهور الرِّخو أنَّ اللفظ بالأول ينصرم، ويجري بعد انصرام لفظه النَّفَس إذا قلتَ: اك. ات، واللفظ بالثاني لا ينصرم ما دام الصوت جاريًا إذا قلتَ: اظ. اذ، والفرقُ بين صوت القَلْقَلة وصوت الحروف الرِّخوة أنَّ الأول لا يكون إلا في الوقف، والثاني يكون في الوصل والوقف.

وقولُه **والصاد والضاد والطاء والظاء مُطْبَقة** وصفت بذلك لإطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها، ومَن يقول المنطبقة يقول: لانطباق اللسان فيها مع الحنك او على الحنك.

قال أبو محمد القيرواني[3]: «سُميت بحروف الإطباق لأنَّ طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها؛ وتنحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلائها في الفم. والطاءُ أقواها في الإطباق وأمكنُ لجهرها وشدتها، والظاءُ أضعفها لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا؛ والصاد والضاد متوسطتان».

ولولا الإطباق في هذه الحروف لصارت الطاء دالًا، والصاد سينًا، والظاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام إذ لا يخرج من موضعها غيرها[4].

---

(١) ك: ظزد. وما أثبتناه موافق لما في النشر ١: ٢٠٢.

(٢) النشر ١: ٢٠٢.

(٣) الرعاية له ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٤) هذا قول سيبويه في الكتاب ٤: ٤٣٦.

وقولُه **وما عداها مُنْفَتِحة** أي: ما عدا الْمُطْبَقة، سُمِّيت بذلك لأنك لا تُطبق اللسان بشيء منها على الحنك، والانفتاح ضد الإطباق.

وقولُه **والمُطْبَقة مع الغين والخاء والقاف مُسْتَعْلية** ويجمعها: ضَغْط خُصَّ قِظ[1]، وُصفت بذلك لأنَّ اللسان يعلو بها إلى الحنك عند النطق بها، فينطبق الصوت مستعليًا بالريح، ولذلك تَمنع من الإمالة. وهي على قسمين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق، وهي حروف الإطباق. ومنها ما يعلو ولا ينطبق، وهي الغين والخاء والقاف.

وقولُه **وما عداها منخفضة** أي: ما عدا المستعلية، وبعضهم يقول: مُنْسَفِلة[2]، وُصفت بذلك لأنَّ اللسان لا يَستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يَستعلي بالحروف المستعلية، بل يَنْسَفِلُ بها إلى قاع الفم عند النطق بها، والانْسِفالُ ضدّ الاستعلاء.

وقولُه **وأحرفُ القَلْقَلة قُطْبُ جَدٍ** قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[3] - وأخذ كلامه من ابن جني[4] - : «وتنقسم - يعني الحروف - أيضًا إلى مُتَقَلْقِلٍ ومُشْرَب وما ليس فيه قَلقَلةٌ ولا إشراب:

فالمتقلقلة: القاف والجيم والطاء والدال والباء. وذلك أنها تُضغَط عن مواضعها وتُحْفَز في الوقف، فلا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت، نحو الحقْ واخرُجْ واهبِطْ وامدُدْ واذهَبْ.

---

(١) التحديد ص ١٠٦.

(٢) في التحديد ص ١٠٧ والرعاية ص ١٢٣: مستفلة.

(٣) الممتع ٢: ٦٧٥ - ٦٧٦ وفي كلام أبي حيان زيادة عما في الممتع. وفي حاشية الممتع أنه ألحق في حاشية إحدى النسخ نص اخترم أكثره.

(٤) سر الصناعة ١: ٦٣.

والْمُشْرَبة: الزاي والظاء والذال والضاد والراء. والْمُشْرَب حرف يَخرج معه عند

[٩: ٢٩/أ] الوقف عليه نحو النفخ، إلا أنه لم يُضغَط ضغطَ /المتَقَلْقِل؛ ألا ترى أنك تسمع في الوقف عليها نبَرة، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلتَ لم تكن لأنك أخرجتَ اللسان عنها إلى صوت آخر، فجاءت بينه وبين الاستقرار. وهذه الحروف بعضُها أشدُّ حصرًا من بعض.

ومن الْمُشْرَب ما لا يَخرج بعده شيء من ذلك، نحو الهمزة والعين والغين واللام والنون والميم.

وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتًا متى أدرجتَها ووصلتَها زال ذلك الصوت؛ لأنَّ أخذك في صوت آخر وحرف سوى ذلك يَشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتًا، نحو: خُذْه، واخْفِضْه، واحْفَظْه)) انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن.

وجمعها بعض الناس في قوله: بجد قط، وجد بقط، وجد بطق(١).

واختلفوا في الباء والتاء: فذهب الجمهور إلى أنَّ الباء هي المتقلقلة دون التاء، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء، ويقول في هجائها: جد تطق. والصحيح هو الأول لأنَّ سائر الحروف المتقلقلة مجهورة شداد كالباء. قال أبو سعيد(٢): ((وقد ذكر (س)(٣) التاء أيضًا في المتقلقلة، وهي من المهموسة، وقد ذكرَ لها نفخًا)).

وقد سمى (س) وأبو عمرو الصيرفي حروف القلقلة مُشْرَبة، قالا(٤): ((ومن الحروف حروفٌ مُشْرَبة ضُغطت من مواضعها، فإذا وُقف عليها خرجَ معها من الفم

---

(١) هذا التركيب في التحديد ص ١٠٩ والرعاية ص ١٢٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٦: ١٣١.

(٣) الذي ذكره س في الكتاب ص ١٧٥: الباء. وفي شرح السيرافي ١٦: ١٢٩: التاء.

(٤) الكتاب ٤: ١٧٤ والتحديد ص ١٠٩ واللفظ منه.

صُوَيْت، ونَبا اللسان عن موضعه، وهي خمسة أحرف، يجمعها: جد بطق. وتُسمَّى هذه الحروف حروفَ القَلْقَلة؛ لأنك إذا وقفتَ لم تستطع أن تقف دون الصوت، وذلك نحو الحَرْقْ وقَطْ)). فقد اختلف قول ابن جني وابن عصفور وقول (س) وأبي عمرو هذا في المشْرَبة.

ومذهب (س) والأكثرين على أنَّ هذه الحروف يَحدث فيها عند الوقف للاشتداد وقوة الاعتماد صُويْت. ويَظهر من كلام أبي محمد القيرواني أنَّ صوت القلقلة يكون فيها في الوصل، ولكنه في الوقف أَبْيَن، قال أبو محمد(١): ((قال الخليل: القلقلة شدة الصياح)). وقال(٢): ((القَلْقَلة: شدة الصوت، فكأنَّ الصوت يشتدّ عند الوقف على القاف، فسُمِّيت بذلك لهذا المعنى، وأُضيف إليها أخواتها لِما فيهنَّ من ذلك الصوت الزائد عند الوقف عليهنَّ، والقاف أبينُها صوتًا في الوقف لقربها من الحلق وقوتها في الاستعلاء)).

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: ((وما ذهب إليه أبو محمد ظاهر في القاف في الوصل، وكذلك في الطاء، وهو(٣) خفيّ في الباء والجيم والدال، ولولا أنَّ هذه الصفة في هذه الحروف في الوصل لم يكن للوقف أن يوجبها، وإنما هو مُقَوٍّ لظهورها، واقتصر غير أبي محمد على ذكرها مع الوقف لأنه الموضع(٤) الذي تظهر فيه، وكل ذلك صحيح)) انتهى.

وليس ما ذكره شيخنا القاضي أبو علي من أنَّ غير أبي محمد اقتَصر على ذكرها مع الوقف إلى آخر كلامه بجيِّد؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ ذلك الصوت يَحدث عند

---

(١) الرعاية ص ١٢٥.

(٢) الرعاية ص ١٢٥، وفيه: ((اللقلقة شدة الصوت)).

(٣) وهو: سقط من ت.

(٤) ك: للوضع. ل، ت: الوضع.

الوقف، فهو خلاف بينهم محقَّق؛ ألا ترى إلى قول أبي عمرو الصيرفي: ((فإذا وُقف عليها خرجَ معها من الفم /صُوَيْتٌ)). وقال أبو الحسن شُرَيْح: ((يَحدث فيها عند الوقف صُويت)). [٩: ٢٩/ب]

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع(١): ((لم يتعرض (س) في الإدغام لهذه الحروف - يعني حروف القَلْقَلة - مع أنه أَحالَ(٢) على بيانها فيه. ووجهُ ذلك عندي أنه أحال على بيان الحروف المشرَبة، وهي المجهورة التي أُشرِبت صوت الصدر، فمنها ما تسمع لها صوتًا في الوقف بضغطه كما زعم، ومنها ما تسمع لها صوتًا يجري معه، وهو نحو النفخ، قال(٢): (وهي الزاي والضاد والظاء والذال). قال(٢): (ولم تُضْغَط ضغطَ الأُولى))).

وقولُه **واللَّيِّنةُ(٣) واي** وقال بعضهم: ((والحروف الممدودة(٤) اللَّيِّنية ثلاثة: الألفُ، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والواوُ المضموم ما قبلها، والياءُ المكسور ما قبلها. ووُصفت بالممدودة لأنَّ الصوت يمتدُّ معها بعد إخراجها من مواضعها، ومَدُّ الصوت لا يكون في شيء من الحروف إلا فيها)).

واختلفوا في أيّها أمكن في المدّ: فذهب أبو بكر الصقليّ(٥) في كتاب (الاقتداء) له إلى أنَّ أمكنهنَّ في المدّ الواوُ ثم الياء ثم الألف.

---

(١) شرح الجمل له: القسم الثاني ص ١٠٤٨ [رسالة].

(٢) في الكتاب ٤: ١٧٤.

(٣) ك: والليينية.

(٤) ح: الممددة.

(٥) محمد بن أبي الحسن أبو بكر الصقلي، يعرف بابن نبت العروق، قرأ عليه أبو علي الحسن بن بليمة. غاية النهاية ٢: ١٢٧، وليس فيه ذكر لكتاب الاقتداء. وفي بغية الوعاة ٢: ٢١٨ شخص آخر عرف بالصقلي، هو عمر بن خلف بن مكي الصقلي. وهو لغوي محدث، من تصانيفه: تثقيف اللسان. ولي قضاء تونس وخطابتها. ولم يذكر كنيته ولا كتاب الاقتداء.

وذهب الجمهور إلى أنَّ أمكنهنَّ في المدّ الألفُ - وهي الأصل في ذلك - لاتِّساع الصوت بمخرجها أشدَّ من اتِّساعه بهما؛ لأنك قد تَضُمُّ شفتيك في الواو، وترفع لسانك قبل الحنك بالياء، فالواوُ والياء مُشَبَّهَتان بها لكونهما ساكنتين كالألف، وحركة ما قبلهما من جنسهما، ولأنهما يتولَّدان من إشباع الحركة التي قبلهما كالألف، لأنهما يكونان علامة إعراب كالألف، ولأنهما تُبدَلان من الألف، وتُبدَل الألف منهما، والياءُ بعد الألف، ثم الواو. ووُصفت باللِّينِيَّة لضعفها وخفائها؛ لأنهنَّ يخرجن من اللفظ في لِين من غير كُلفة على اللسان. وقد لا تكون الياء والواو حرفي مدّ، وتكونان حرفي لِين، وذلك إذا انفتَح ما قبلهما.

وقد اختلفَ النحاة في الحركات الثلاث أهي مأخوذة من حروف المدّ واللين أم لا:

فذهب الأكثرون إلى أنَّ الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، اعتمادًا على أنَّ الحروف قبل الحركات، والثاني مأخوذ من الأول.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث؛ الألف من الفتحة، والواو من الضمة، والياء من الكسرة، اعتمادًا على أنَّ الحركات قبل الحروف، وبدليل أنَّ هذه الحروف تَحدث عند هذه الحركات إذا أُشبعت، وأنَّ العرب قد استَغنَت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه.

وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة منها اعتمادًا على أنَّ أحدهما لم يَسبق الآخر. وصححه بعضهم.

وقولُه **والمعتلَّةُ هُنَّ والهمزة** أي: حروف العلة هي الألف والياء والواو والهمزة، ويُسَمِّيها بعضهم العِلِّيَّة. وعَدَّها بعضهم ثلاثة، وهي الألف والياء والواو، وأَسقط الهمزة. وزاد بعضهم فيها الهاء.

ومِمن عَدَّ الهمزةَ حرفَ علة أبو علي الفارسيُّ، ومَكِّيُّ بنُ أبي طالب[1]، وأبو عمرو الداني[2]. وهذا ليس بصحيح إلا إن أرادوا التجوُّز وأنها تُشبه /حروف العلة، [٩: ٣٠/أ] وإنما الهمزة حرف صحيح يقبل الحركات الثلاث، وهذا هو الفرق بين الصحيح والمعتل؛ لأنَّ المعتلَّ لا يقبلها كلَّها كالألف، أو بعضَها كالياء والواو.

وأمّا عَدُّ الهاء فيها لأنَّ الهاء قد تُقلب همزة فضعيف، بل هذا من باب البدل، وإلا فيلزم ذلك في كل حرف أُبدل أن يُسَمَّى حرفَ عِلَّة.

ومنهم مَن يقول في الهمزة: إنها حرفٌ مُشَبَّهٌ بحروف العلة. وهذا حسن.

وسُميت حروفَ العلَّة لأنَّ الإعلال والانقلاب لا يكون إلا في أحدها، فالألفُ تنقلب إلى الواو والياء والهمزة، والواوُ والياء تنقلبان إلى الألف والهمزة، وقد تنقلب الواو ياء، والياء واوًا، والهمزةُ قد تنقلب إلى الياء والواو والألف عند التسهيل.

وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر في هذا الفصل حروف العلة؛ لأنَّ الصحة والاعتلال ليسا بصفتين تَعرِضان للحرف في مخرجه، بل لكونه يُبدَل منه حرف آخر أو لا يُبدَل، وإن كان البدل يُوجَد في الصحيح من الصحيح، فإنما سُميت هذه بحروف العلة لأنَّ الاعتلال يَعرِض لها كثيرًا، حتى لا تكاد كلمة يكون فيها شيء منها إلا وقد اعتلَّت فيها أو في شيء من تصاريفها، والبدلُ في الحروف الصحاح قليل فيها، فلذلك نُسبت هذه إلى ما يَعرِض فيها كثيرًا، وهو الاعتلال، ونُسب غيرها إلى الصحة لأنه الأصل فيها، والمصنفُ إنما ذكر في هذا الفصل من الأوصاف ما هو للحرف في مخرجه لينبني عليه باب الإدغام، فكان ينبغي أن لا يذكر في هذا الفصل حروف العلة.

---

(١) الرعاية له ص ١٢٨.

(٢) التحديد له ص ١٠٩.

وقولُه **والمنحرِفُ اللامُ** ذكر أنَّ المنحرف هو اللام، وزاد الكوفيون[١] - وتبعهم أبو محمد القيرواني[٢] - الراء، فهما عندهم حرفا الانحراف، قالوا[٣]: ((فالراء انحرفتْ عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليها إلى مخرج اللام؛ وهو أبعد من مخرج النون، ولأنَّ الناطق بها كأنه ناطق بحرفين)).

وقيل[٤]: سُميت الراء منحرفة لأنها في الأصل من الحروف الرِّخوة، لكن انحرفتْ من الرَّخاوة إلى الشدّة، وجرى معها من الصوت ما لا يجري مع الشديدة لانحرافها إلى اللام وللتكرير الذي فيها، ولولا ذلك لم يَجْرِ معها الصوت.

قال بعض شيوخنا: وما ذهب إليه الكوفيون من تسمية الراء منحرفًا كاللام على الوجهين المذكورين صحيح.

ووُصفت اللام بالانحراف لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها، وعن صفتها إلى صفة غيرها. وقال أبو العباس بن عمار[٥]: ((سُميت بذلك لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها)).

وقال أبو محمد القَيرواني[٦]: ((هي من الحروف الرِّخوة، لكنَّها انحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشِّدّة، فلم يعترض في منع خروج الصوت اعتراض الشديد، ولا خرجَ معه الصوت كلُّه خروجَه مع الرِّخوة، فسُمي بذلك منحرفًا لانحرافه عن حكم الشديد

(١) التحديد ص ١٠٨.

(٢) الرعاية ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) التحديد ص ١٠٨ والرعاية ص ١٣١ - ١٣٢.

(٤) الرعاية ص ١٣٣.

(٥) شرح الهداية ص ٧٩.

(٦) الرعاية ص ١٣٢.

وعن حكم الرِّخو، فهو بين الصفتين)). فاقتضى كلام أبي محمد هذا أنه بين الشِّدّة والرَّخاوة، وهو قول الصَّيْمَريّ[1] وشُرَيْح.

[٩: ٣٠/ب] وقد وقع لأبي محمد /القيرواني هذا ما يقتضي أنَّ اللام حرف غير رِخو، قال[2]: ((الرِّخوة ما عدا الشديدة، وما عدا هجاء: لم يَرْوِ عَنَّا)). وتأوَّلَ كلامَه بعضُ شيوخنا بأنه أراد بقوله أولًا[3]: ((من الحروف الرِّخوة)) أي: بالنظر إلى الأصل؛ لأنَّ الأصل فيما لم يكن من الشديدة أن يكون رِخوًا، فإنهما ضدان، ولكن عرضَ له ما أخرجه عن ذلك، وأراد بقوله ثانيًا: ((الرِّخوة ما عدا الشديدة)) إلى آخر كلامه الرِّخْوةَ المحضة.

وقال (س)[4] - وهو يعني اللام -: ((حرف شديد جرى فيه الصوت، وليس كالرِّخوة لأنَّ طرف اللسان لا يَتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحِيَتَيْ مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيْقَ ذلك)). فاقتضى كلام (س) أنَّ اللام حرف شديد فيه شَبَهٌ بالرِّخوة من جهة جريان الصوت معه خاصة، وإن كان بين جريانه وجريان الرِّخوة فرق.

وقولُه **والمكررُ الراءُ** وُصفت بذلك لأنها تتكرَّر على اللسان عند النطق بها، كأنَّ طرف اللسانِ يَرتَعد بها، فكأنك نَطقتَ بأكثر من حرف واحد، وأَظْهَرُ ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة أو وُقف عليها، قال (س)[5]: ((والراءُ إذا

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢: ٩٢٩.

(٢) الرعاية ص ١١٩.

(٣) الرعاية ص ١١٨.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٦.

تكلَّمتَ بها خرجتْ كأنها مضاعفة، والوقفُ يَزيدها إيضاحًا)). قال (س)[١] وغيره[٢]: ((وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرُّره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرِّخوة، ولو لم يُكَرَّر لم يجر الصوت فيه)). وقال الصَّيْمَريُّ[٣] وشُرَيْح: ((هو بين الشِّدّة والرَّخاوة)).

وقولُه **والهاوي الألفُ** وُصفت بذلك لأنه اتَّسع مخرجها لهذا الصوت أشدَّ من اتساع غيره. وقيل[٤]: لأنها تهوي في الفم، فلا يَعتمد اللسان على شيء منها.

وقولُه **والْمَهْتُوتُ الهمزةُ** الهَتُّ[٥]: عَصْرُ الصوت، يقال هَتَّ في صوته: إذا عَصَرَه، وهَتَتُّ الكلمةَ مثل ذلك، والهَتُّ أيضًا: الحَطْم والكَسْر. ولتسمية هذا الحرف مَهتُوتًا من جهة كلٍّ من الاشتقاقين وجه: أما الأول فلأنها مُعتَصَرة كالتَّهَوُّع[٦]، وأما الثاني فيَعرض لها الإبدال كثيرًا، فتَنحطم وتَنكسر.

وبعضُهم يقول فيها: الْمَهْتُوف[٧]، بالفاء، والهَتْفُ: الصوت بقوَّة، وسُمِّيت[٨] بذلك لخروجها من الصدر كالتَّهَوُّع، فتحتاج إلى ظهور صوت قويٍّ شديد.

وقولُه **وأحرفُ الذَّلاقة مُرْ بِنَفْلٍ** الْمُذْلَقَةُ التي خروجها[٩] من طرف اللسان وما يليه من الشفتين، ثلاثة من الشفة لا عمل للسان فيها، وهي الفاء والباء والميم،

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٥.

(٢) الأصول ٣: ٤٠٣.

(٣) التبصرة والتذكرة ٢: ٩٢٩.

(٤) شرح الهداية ص ٧٩.

(٥) ح: والهت.

(٦) ن: كالمتهوع.

(٧) الرعاية ص ١٣٧. ن: المتهوف.

(٨) ك: سميت.

(٩) ن: حرفها.

وثلاثة من اللسان على مقدَّم الغار الأعلى، وهي اللام والراء والنون. وسُميت بذلك لأنها[1] من طرف اللسان والفم، وطرفُ كل شيء ذَلَقُه.

وقال مكيُّ بن أبي طالب في كتاب (الرعاية)[2]: ((الحروف الذَّلَقيَّة ثلاثة: الراء واللام والنون)). قال[3]: ((ووجدت في بعض نسخ (العين)[4] للخليل: حروف الذَّلَق ر ل ن ف ب م ستة)). وذكر الليث بن المظفَّر بن نصر بن سَيّار عن الخليل في حروف الذلاقة وفي الْمُصْمَتة سرًّا عجيبًا، قال[5]: ((لستَ واجدًا في جميع كلام العرب

[٩: ٣١/أ] كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمَتة /خاصة؛ ولا رباعية كذلك غير ضرب واحد يقال له: الرباعيُّ الْمُعَرَّى، وهو قليل، وما جاء فالسينُ لازمة له، نحو عَسْجَدٍ[6] وعَيْطَمُوس[7]. وإنما استَخَفَّت العرب ذلك لخفة السين وهَشاشتها)).

والحروف الْمُذْلَقة ستة أحرف في حَيِّزين: أحدهما حَيِّز الفاء، فيه الفاء والباء والميم. والحَيِّز الآخر حَيِّز اللام، فيه الراء واللام والنون، وهي أخفُّ الحروف في المنطق وأكثرها في الكلام وأحسنها في البناء، ولا يَحسن بناء الرباعي المنبسط ولا الخماسي التام إلا بمخالطة بعضها، نحو جَعْفَر ودَرْدَقٍ[8] وسَفَرْجَل ودَرْدَبِيس[9] وأشباه ذلك، إلا أنَّ كلمة قد جاءت عارية منها نحو عَسْجَد)) انتهى كلامه.

---

(١) لأنها: سقط من ح.

(٢) الرعاية ص ١٤٠.

(٣) الرعاية ص ١٤١.

(٤) العين ١: ٥٧.

(٥) العين ١: ٥٨ - ٥٩ باختصار وتصرف.

(٦) العسجد: الذهب.

(٧) العيطموس: الناقة الفتية الحسناء العظيمة.

(٨) الدردق: الصغير من كل شيء.

(٩) الدردبيس: العجوز المسترخية، والداهية، والشيخ الهرم.

وقال أبو الفتح[1]: ((قد جاء قليلًا جدًّا كلمات مُعَرَّاة عنها - يعني عن حروف الذَّلاقة - منها العَسْجَد والعَسَطُوس[2] والدَّهدَقة[3] والزَّهزَقة)). قال[1]: ((على أنَّ العين والقاف قد حَسَّنَتا الحال لنصاعة العين ولذاذة سمعها، وقوة القاف وصحة جرسها)). قال[1]: ((وهناك الدال والسين، فالدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت التاء، والسين لانت عن استعلاء الصاد، ورقَّت عن جهر الزاي، فعَذُبَتْ وانْسَلَّتْ)). انتهى.

وجمعَ المصنف هذه الحروف في قوله: **مُرْ بِنَفْلٍ**، وهو جمع حسن. وجمعَها غيره من أصحابنا الأندلسيين في قوله: فرَّ مِن لبٍّ[4]، واللّبُّ بلغتهم هو سَبُعٌ يشبه الذئب، وليس به، يكون في جزيرة الأندلس، وسَمعتُ أنه لا يوجد في غيرها من البلاد. وجمعها بعضهم أيضًا في قوله: ملف نبر، والملف في لغتهم هو الذي يسمى في مصر بالجوخ، ونبر: قرية عندهم. وجمعها بعضهم أيضًا في قوله: مِل فنبر[5].

وقولُه **والمُصْمَتُ ما عداها** أي: ما عدا الذَّلاقة، وهي على ما قاله الخليل تسعة عشر حرفًا، خمسة حلقية، وأربعةَ عشرَ مخارجها من الفم، منها خمسةٌ شَواخِص، وهنَّ الطاء والضاد والصاد والظاء والقاف، وتسعةٌ منخفضة، وهنَّ الكاف والجيم والسين والزاي والشين والدال والتاء والذال والثاء. وسُميتْ مُصْمَتةً لأنها أُصْمِتَتْ، فلم تَدخل في الأبنية كلها، وهي أشدُّ الحروف عويصًا.

---

(١) سر الصناعة ١: ٦٥.

(٢) العسطوس: شجر كالخيزران.

(٣) الدهدقة: شدة الضحك، مثل الزهزقة.

(٤) الرعاية ص ١٣٦.

(٥) الرعاية ص ١٤١.

وقسمَ غيرُ[1] الخليل الحروفَ إلى مُذْلَقة ومُصْمَتة، فجعلَ الْمُذْلَقةَ الستةَ، وجعلَ المصمتة ما سوى ذلك، فدخلَ في ذلك حرفا العلة والهمزة، وأسقطَهما الخليل، ولم يقسم إلى القسمين إلا الحروف الصحاح فقط، وهي عنده ما ذكره، ومَن أَسقط الألف فلأنها خارجة عن الحروف المصمَتة كما هي خارجة عن الحروف المذلَقة؛ لأنها هواء لا مُسْتَقَرَّ لها في الفم، وقد تقدَّم الكلام[2] عليها.

وفسَّرَ الأخفشُ[3] الإصمات بقريب من تفسير الخليل، قال: أُصْمِتَتْ أي: مُنِعتْ أن تختصَّ ببناءِ كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسية فما فوق، فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذْلَقة أو الألف، ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية. وهذا أصل عظيم مُثَقِّفٌ لكلام العرب، ودليلٌ على أنَّ من الحروف مُستثقَلًا ومُسْتَخَفًّا عندهم. وقد انقضى الكلام على صفات الحروف على ما ذكر المصنف.

[٩: ٣١/ب] وقد جمع شيخنا الأستاذ الأوحد أبو جعفر أحمد بن إبراهيم /ابن الزبير الثقفي - وهو الذي أخذنا عنه علم اللسان - صفات الحروف في أبيات، أنشدَنا الأستاذ أبو جعفر لنفسه:

مِنْ صِفاتِ الحروفِ جَهْرٌ وهَمْسٌ ... شِدَّةٌ ثُمَّ رِخْوةٌ فافْهَمُوها
وإلى مُطْبَقٍ ومُنْفَتِحٍ مَعْ ... ذِي عُلًا وضِدِّهِ قَسَّمُوها
وحروفُ الصَّفيرِ بعد ذَوي الـ ... غُنَّةِ واللِّينِ لِلَّذي يَتلُوها
رُبَّ هاوٍ لِمُسْتَطِيلٍ تَفَشٍّ ... كَرِّرَ الراءَ وانْحَرِفْ حاويها
تلك سِتٌّ وعشرةٌ مُسْتَفادٌ ... حُكمُها عندَ مَن غَدا واعيها

---

(١) سر الصناعة ١: ٦٤.

(٢) تقدم في ص ١٧٤.

(٣) جمهرة اللغة ١: ٤٥.

وقد نظمتها أنا مع زيادة بعض أوصاف في أبيات على طريقة الغَزَل، فقلتُ:

أنا هــاوٍ لِمُسْتَطِيلٍ أَغَــنٍّ كُلَّمـا اشْـتَدَّ صـارت الـنفسُ رِخْـوَهْ

أَهْمِـسُ القـولَ ، وَهْـوَ يَجهَـرُ سَـبِّي وإذا مـا انخفضْـتُ أَظْهَـرَ عُلْـوَهْ

فـتحَ الوصـلَ ، ثم أَطبَـقَ هَجْـرًا بِصَـفيرٍ والقلـبُ قَلْقَـلَ شَـجْوَهْ

لانَ دَهـرًا ، ثم اعْتَـدَى ذا انحـرافٍ وفَشـا السِّـرُّ مُـذْ تَكَـرَّرْتُ نَحْـوَهْ

أشرتُ بقولي (هاوٍ) للحرف الهاوي، وهو الألف، وبـ(المستطيل) للحرف المستطيل، وهو الضاد، وبـ(الأغَنّ) لحرفي الغُنَّة، وهما النون والميم. وبقولي (اشْتَدَّ) للحروف الشديدة، ويجمعها: أَجِدُكَ قَطَّبْتَ. وبقولي (رِخْوَة) للحروف الرخوة لِما سوى ذلك، وعلى التفصيل الذي مر. وبقولي (أَهْمِسُ) للحروف المهموسة، وهي: سَكَتَ فَحَثَّهُ شخصٌ. وبقولي (يَجهَر) للحروف المجهورة، وهي: ظَلَّ قَنْدٌ يَضْغَمُ زِرَّ طاوٍ إذْ يَعج. وبقولي (انخَفَضتُ) للحروف المنخفضة، وهي ما سوى المستعلية. وبقولي (عُلْوَه) للحروف المستعلية، وهي: ضَغْط خُصّ قِظْ. وبقولي (فتحَ) للحروف المنفتحة، وهي ما سوى الْمُطْبَقة. وبقولي (أَطْبَقَ) لحروف الإطباق، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء. وبقولي (بِصَفيرٍ) لحروف الصفير، وهي الصاد والسين والزاي. وبقولي (قَلْقَلَ) لحروف القَلْقَلة، وهي: جَدٌّ قُطْبٍ. وبقولي (لانَ) لحروف اللين، وهي الألف والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها. وبقولي (ذا انحراف) للحرف المنحرف، وهو اللام. وبقولي (وفَشا) لحروف التَّفَشِّي، وهي الشين باتِّفاق والفاء والضاد باختلاف. وبقولي (تكَرَّرْتُ) إلى الحرف المكرر، وهو الراء.

وقد أهملَ المصنفُ مما ذكره الناس في الصفات المؤثِّرة في الإدغام حروفَ الصفير؛ وحرفَ الاستطالة، وحرفَ التفشي، وذكر ما لا يُحتاج إليه في ذلك نحو الحروف المعتلَّة، وقد بَيَّنَّا[١] هذا عند شرح قوله: **والمعتلةُ هُنَّ والهمزةُ**.

---

(١) تقدم في ص ٢٠١ - ٢٠٢.

وقولُه **وما سوى هذه من ألقاب الحروف نِسَبٌ إلى مخارجها أو ما جاوَرَها**

مثالُ ما نُسب إلى المخرج وإلى المجاور قولهم: إنَّ الحروف تنقسم إلى حلقي وغير حلقي، وإلى هوائي وغير هوائي، فالحلقيُّ منسوب إلى الحلق، والهوائيُّ منسوب إلى ما جاوَر المخرج، وهو الهواء إذ ليس بمخرج، لكنه جاوَر المخرج، وقد استوفينا ما ذَكر الناس من الصفات التي للحروف في مقدمتنا المسماة بـ(غاية الإحسان في علم اللسان)، وشرحْنا ذلك شرحًا واضحًا في شرح هذه المقدمة الذي سميناه بـ(النُّكَت

[٩: ٣٢/أ] /الحسان في شرح غاية الإحسان)[1]، فمن أراد أن يقف على ذلك طالَعه هناك. وقد كَمَلَ القول في مخارج الحروف وصفاتها على سبيل الإجمال، ونحن نتكلم على كل حرف حرف منها، فنقول:

الهمزة: هي التي صُوِّرت ألفًا في أول أ ب ت ث، وأبي جاد، وهي حلقية من اقصى الحلق مما يلي الصدر مخرجًا، شديدة منفتحة مُنسَفِلة.

الهاء: حلقية من وسط أقصى الحلق، مهموسة رِخوة خَفِيَّة منفتحة منسفلة.

الألف: هي المضافة إليها اللام في صورة حروف المعجم، وهي حلقية من وسط الحلق، هوائية، بين الشدة والرخاوة، شديدة الخفاء، وقد تقدَّم الخلاف[2] في مخرجها.

العين: حلقية من وسط الحلق، بين الشدة والرخاوة، منفتحة منسفلة.

الحاء: حلقية من وسط الحلق، مهموسة رِخوة منفتحة منسفلة.

الغين: حلقية من أدنى الحلق إلى الفم، مجهورة رِخوة منفتحة منسفلة.

الخاء: حلقية أدنى حروف الحلق مخرجًا إلى الفم، مهموسة رِخوة منفتحة مستعلية.

---

(١) النكت الحسان ص ٢٧٥ - ٢٨٦.

(٢) تقدم في ١٧٣ - ١٧٤.

القاف: لَهَوِيَّة مجهورة شديدة منفتحة مستعلية متقلقلة.

الكاف: لَهَوِيَّة مهموسة شديدة منفتحة منسفلة.

الجيم: شَجْرية مجهورة شديدة منفتحة منسفلة متقلقلة.

الشين: شَجْرية مهموسة رخوة منفتحة منسفلة متفشية.

الفاء: شَجْرية منفتحة منسفلة.

الضاد: لسانية مجهورة رِخوة منطبقة مستعلية مستطيلة.

اللام: ذَلَقيَّة مجهورة بين الشدة والرَّخاوة منفتحة منسفلة.

النون: ذَلَقية مجهورة بين الشدة والرَّخاوة.

الراء: ذَلَقية مجهورة بين الشدة والرَّخاوة منفتحة منسفلة، وبعضهم يسقط الانسفال، وإن كان ما عدا المستعلي يقتضي أنه مُنْسَفِل؛ لأنَّ الراء تشبه حروف الاستعلاء لِما فيها من التكرير، ولأنها أقرب حروف طرف اللسان إلى الحنك الذي منه حروف الاستعلاء. قال أبو محمد القيرواني(١): «وأظهرُ ما يكون تكرير الراء إذا كانت مشدَّدةً»، والتكريرُ ارْتِعادُ طرف اللسان عند اللفظ بها.

واختُلف فيها إذا نُطق بها أتبقى صفة التكرير فيها أم لا: فذهب أبو عبد الله المغامي إلى أنه تذهب هذه الصفة التي هي التكرير، حتى إنه كان ينطق بالراء في (الرحمن) كالراء في (بُرَآء). وعليه من المتقدمين أبو محمد القيرواني، ومن المتأخرين أبو محمد عبد الله الكواب، وهو الذي انتهت إليه رئاسة الإتقان لأداء الحروف بالأندلس. وعلى هذا أدركْنا أصحابَه شيوخَنا الخطيب أبا جعفر الطَّبّاع، والقاضي أبا علي بن أبي الأحوص، وأبا جعفر أحمد بن سعد بن بشير، وأصحابَ أصحابه كالأستاذ شيخنا أبي جعفر بن الزُّبَيْر. قالوا: وإبقاء التكرير لحن، وذلك أنَّ التكرير في

(١) الرعاية ص ١٣١.

الراء أمرٌ عرضَ فيها لِلّسان، إذا لم يُتَحَفَّظ بإخفائه ظهرَ في اللفظ، وهو صفة غير ذاتية فيه ولا أصلية، ولذلك يُلِمُّ به اللسان مرة دون مرة. ونظيرُ إخفاء التكرير ما ذكره الخليل من أنَّ الهمزة كالتَّهَوُّع والسَّعْلة، وقد أجمعَ أهل الأداء على أنها لا تخرج كذلك، بل تخرج سلسة في النطق، سهلة في الذوق، متوسطة في اللفظ؛ لأنَّ إخراجها كذلك قبيح مستكرَه لا يقتضيه كلام العرب، فليس التكرير في الراء صفة ذاتية /كالاستعلاء في حروف الاستعلاء، وكالرَّخاوة في حروفها، فإنَّ هذين لا يَنْفَكّان عن الحروف التي يكونان فيها في كل موضع. [٩: ٣٢/ب]

وذهب أبو الحسن شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح إلى أنَّ الراء متكررة في جميع أحوالها؛ إذ التكرير ارتعاد طرف اللسان عند اللفظ بها، وأبينُ ما يكون ذلك فيها عند الوقف. قال شُرَيْح: ((وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يوجد علينا به، ولا نعلم وجهه، غير أنا لا نقول بالإسراف في ذلك. وأما إذهاب التكرير جملة فلا نعلم أحدًا من المحققين بالعربية ذكر أنَّ تكريرها يسقط عنها جملة)) انتهى كلامه.

وقد كان الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الدَّبّاج - وإليه انتهت رئاسة أهل إشبيلية في الإقراء، وكان يُقرئ بطريق شريح - يُقرأ عليه بإخفاء التكرير، فلا يُنكره ولا يَرُدُّه، وكذلك قرأنا بتكرير الراء المشددة على معلمنا الخطيب(١) أبي محمد عبد الحق ابن علي الوادي آشي عن قراءته على أبي تمام غالب بن سيدبُونة الخُزاعي عن قراءته على أهل شرق الأندلس.

وتلخَّص من هذا كله أنَّ أهل الأداء مختلفون في هذه الصفة التي هي التكرير في الراء؛ والجمهورُ على إذهابها.

الطاء: نِطْعيّة مجهورة شديدة منطبقة مستعلية متقلقلة.

---

(١) ترجمته في غاية النهاية ١: ٣٥٩.

الدال: نِطْعية مجهورة شديدة منفتحة منسفلة متقلقلة.

التاء: نِطْعية مهموسة شديدة منفتحة متقلقلة على قول.

الزاي: أَسَلِيّة مجهورة رخوة منفتحة منسفلة فيها صفير.

السين: أَسَليّة مهموسة رِخوة منفتحة منسفلة فيها صفير.

الصاد: أَسَلية مهموسة رِخوة منطبقة مستعلية فيها صفير(١).

الظاء(٢): لثوية مجهورة رخوة منطبقة مستعلية.

الذال: لِثَوية مجهورة رِخوة منفتحة منسفلة.

الثاء: لِثَوية مهموسة رِخوة منفتحة منسفلة.

الفاء: شفهية مهموسة رِخوة منسفلة مُتَفَشِّية.

الباء: شفهية مجهورة شديدة منفتحة متقلقلة بخلاف.

الواو: شفهية عند (س)، هوائية عند الخليل، بين الشدة والرخاوة، منفتحة منسفلة.

الميم: شفهية بين الشدة والرخاوة منفتحة منسفلة.

وقد انتهى القول في الحروف مفصلة(٣)، وقد تقدمت مواضع الاختلاف(٤) فيها بين المخارج والصفات، وتقدم الكلام عليها.

* * *

---

(١) فيها صفير: سقط من ت.

(٢) الظاء لثوية مجهورة رخوة منطبقة مستعلية: سقط من ت.

(٣) مفصلة ... وتقدم الكلام عليها: سقط من ت.

(٤) ك، ل: مواضع اختلف فيها والصفات.

يُدغَم أَوَّلُ الْمِثْلَين وجوبًا إن سَكَنَ، ولم يكن هاءَ سَكْت، ولا همزةً منفصلة عن الفاء، ولا مَدَّةً في آخِرٍ أو مُبدَلة من غيرها دون لزوم. وكذلك إن تحرّكا في كلمة لم تَشِذَّ، ولم يُضطَرّ إلى فكِّهما، ولم يُصَدَّرا، ولم يَسبقهما مزيدٌ للإلحاق ولا مُدغَم في أولهما، ولم يكن أحدهما مُلحقًا ولا عارضًا تحريكُ ثانيهما، ولا موازنًا ما هما فيه بجملته أو صدره فَعَلًا أو فُعَلًا أو فِعَلًا أو فُعُلًا.

ش: الإدغام هو آخر ما يُتَكَلَّم فيه من علم التصريف؛ إذ قد مضى القول في الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف. والإدغام في اللغة هو الإدخال، ويقال الادِّغام، وهو افْتعال، وهي عبارة (س)[1]، وعبارة الكوفيين[1] الادْغام افْعال، وحكى الزُّبيدي:

[9: 33/أ] أدْغَمْتُ الفرسَ اللجامَ[2]، وقال /الشاعر[3]:

.... إذا أُدْغِمْنَ في اللُّجُمِ

وأمّا في الاصطلاح فهو رَفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ووَضعُك إياه بهما موضعًا واحدًا، ولا يكون إلا في الْمِثلَين والمتقاربين. وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل، وإلا فلا إدغام إلا إدغام مِثل في مِثله؛ ألا ترى أنَّ المتقارب يُقلب من جنس الحرف الأخير، فيؤول إلى أنه إدغامُ مِثل في مِثل.

---

(1) شرح الجمل لابن الضائع: القسم الثاني ص ١٠٥٤ [رسالة].

(2) أي: أدخلته في فيه. والجملة بلا إسناد في الصحاح (دغم)، وفي المخصص ٢: ١١١ [ط. دار إحياء التراث العربي ١٩٩٦] عن ابن الأعرابي.

(3) هذا جزء من قول ساعدة بن جؤية الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين ٣: ١١٣٣:

بِمُقْرَباتٍ بأيديهم أَعِنَّتُها ... خُوصٍ إذا فَزِعُوا أُدْغِمْنَ في اللُّجُمِ

مقربات: عند البيوت لصارخ أو لفَزِع. وأدغمن في اللجم: أُدخلت رؤوسهن في اللجم.

والإدغام يكون في الأسماء والأفعال، وهو في الأفعال أوجبُ لكثرة اعتلالها، وذلك لثقلها، ولذلك يُدغم في الأفعال ما لا يُدغم في الأسماء؛ ألا ترى إدغامهم وَدَّ وفَكِّهم شَرَرًا.

وبدأ المصنف بإدغام المِثلَين، وكذلك فعل غيره من المصنفين في التصريف، فذكر أنه يُدغَم أولُ المثلين وجوبًا، وشرطَ فيه قيودًا:

الأول: قولُه: **إن سَكَن**، مثالُه: اضرب بَّكرًا، وابْعَج جَّالوتَ، وشبهه، فإن تحرك الأول فله حكم سيأتي.

القيد الثاني: **ولم يكن هاءَ سَكْت**، مثالُ كونه هاءَ سَكْت قولُه تعالى: ﴿مَالِيَهۡۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾(١)، وذلك أنها إذا أُثبتتْ هاءُ السكت، ووُصِلَت بما بعدها، فإنَّ الوقف عليها منويٌّ، والابتداء بما بعدها أيضًا منويٌّ، فيَتَبَيَّن الفَكُّ، وعلى هذا مَن وصل ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ ولم يقف عليه من القُراء لم يُدغِمها وأظهرَ الهاء لأنه نوى الوقف؛ إلا أنّا قرأنا لِوَرْش وجهين: الإظهارَ والإدغام، والإدغامُ ضعيف من جهة القياس.

القيد الثالث: قولُه **ولا همزةً منفصلةً عن الفاء**، مثالُ الهمزة المنفصلة عن الفاء: اكْلأْ أَحْمَد، وكذلك إذا بنيتَ على وزن قِمَطْرٍ(٢) مِن قرأَ فإنك تقول: قِرَأْيٌ، أصله قِرَأْأٌ، فأبدلت الثانية ياء لئلا تجتمع الهمزتان فكان يكون الإدغام، وهو لا يجوز لأنَّ الهمزة ثقيلة جدًّا، ولذلك يخففها أهل التخفيف منفردة، فإذا انضمَّ إليها همزة أخرى ازداد الثقل، فالتُزم في إحداهما البدل على حسب ما مرَّ في تسهيل الهمز(٣)، فيزول اجتماع المثلين، فلا يُدغم، وقد يجوز الإدغام في الهمزتين على ما حكي من

---

(١) سورة الحاقة: ٢٨ - ٢٩.

(٢) القمطر: وعاء تصان فيه الكتب. والجمل القوي السريع.

(٣) تقدم في ١٩: ٢٥٣ - ٢٦٤.

تحقيقهما، وهي لغة رديئة، قال (س)[1]: ((وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق وناسًا[2] معه كانوا يحقِّقون الهمزتين - يعني إذا كانتا في كلمتين نحو: قرأَ أَبوك - وقد تكلَّم ببعضه العرب، وهو رديء)). فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء فإنه إذ ذاك يجب الإدغام، نحو سأَّل ولأَّل والْمُذَأَّب[3].

القيد الرابع: قولُه **ولا مَدّةً في آخِرٍ** مثالُ ما هو مدّة في آخِر: يُعطي ياسر، ويغزو واقد، فلا يُدغم مثل هذا لئلا يَذهب بالإدغام المدُّ مع ضعف الإدغام. فلو كان حرف لين فقط فإنه إذ ذاك يجب أن يُدغَم، نحو: اخْشَي يَّاسرًا، واخْشَوا وَّاقِدًا، وكَي يَّقوم، ولَو وَّفَدَ. ولو كانت المدة ليست في آخِرٍ فإنه يجب أن يُدغم، مثالُ ذلك مَغْزُوٌّ، أصله مَغْزُوْوٌ على وزن مَفْعُول، فالأُولى مدَّة، وليست في آخِر، وقد أُدغمت، واحتُمل فيه ذهاب المدّ لقوَّة الإدغام.

وقولُه **أو مُبدَلةً من غيرها دون لَزوم** عطفَ قوله **أو مُبدَلةً** على موضعِ **في آخِرٍ** لأنه في موضع الصفة؛ كأنه قال: ولا مَدَّةً كائنةً في آخِرٍ أو مُبدَلةً. ومثالُ كونها مَدَّة مُبدَلةً /من غيرها قُوْوِلَ مبنيًّا للمفعول من قاوَلَ وقَوَّلَ: فَعْوَلَ وفَوْعَلَ، فلا يُدغَم، **[٩: ٣٣/ب]**
وإنما لم يُدغَم هذا لأنه حرف مدّ لا يَلزم، كما أنَّ يَغْزُوْ وَاقِد حرف مدّ لا يلزم؛ ألا تَرى أنك إذا بنيتَه للفاعل قلتَ: قاوَلَ وقَوَّلَ، فلا يلزم حرف المدّ، كما أنك إذا قلتَ: لن يَغْزُوَ وَاقِد زال حرف المدّ.

ودخل تحت قوله **دون لزوم** هذه المسألة، والإظهارُ فيها واجب، ومسألةٌ أخرى هو فيها جائز، وهو أن يكون الإدغام فيه لا يُلبِس، بخلاف المسألة الأولى، فإنَّ الإدغام فيه يُلبِس بفُعِّلَ.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٤٣.

(٢) ح: وناس معه كان يحقق.

(٣) غلام مذأَّب: له ذؤابة.

مثالُ المسألة الثانية قولُه تعالى: ﴿وَرِءْيًا﴾[1] إذا وقفتَ لحمزة، فإنه يُبدِل الهمزة ياء، وهو بدلٌ غير لازم؛ إذ هو لا يكون إلا في الوقف، فيجوز الأخذ برواية حمزة أن تُدغم فتقول: ﴿وَرِيًّا﴾، وأن تَفُكَّ فتقول: ﴿وَرِيْيًا﴾.

واحتَرز بقوله **دون لُزوم** من مدَّة مبدلَة من غيرها، ويلزم فيها البدل، فإنه إذ ذاك يُدغم، نحو أن تبني من الأَوْب اسمًا على وزن أُبْلُمٍ[2]، فإنك تقول فيه: أُوُّبٌ، بوجوب الإدغام، الأصل فيه: أُؤْوُبٌ، فالتقت همزتان، الثانية ساكنة، فأُبدلت من جنس حركة ما قبلها واوًا كما أَبدَلوا في آدَم وإيمان من جنس حركة ما قبلهما، فلمّا صارت واوًا كانت بدلًا من غيرها على جهة اللزوم، فأشبهت الواو المزيدة، نحو واو جَوْهَر، فلو بَنيت من القول اسمًا على وزن جَوْهَرٍ لقلتَ: قَوَّلٌ، وتُدغم.

وقولُه **وكذلك إن تَحرّكا في كلمة** يريد بقوله **وكذلك** أي: ويدغم وجوبًا **إن تحرّكا** ـ أي المِثلان ـ **في كلمة** بالصفة التي ذَكر. وشملت الكلمة الاسم والفعل، وشمل تحرُّكُ الأول من المِثلين أن تكون الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة:

إن كانت فتحة في اسم فلا إدغام، وسواء أكان ما قبل الأول مفتوحًا نحو طَلَلٍ، أو مضمومًا نحو ظُلَلٍ، أو مكسورًا نحو دِرَرٍ، وسيأتي ذلك. وإن كانت ضمة وما قبلها مضموم فلا إدغام، وسيأتي أيضًا. وإن كانت كسرة وما قبلها مكسور فلا إدغام، وسيأتي.

وإن كانت فتحة في فِعْلٍ نحو رَدَّ فالإدغام، وأصله رَدَدَ. وإن كانت ضمة أو كسرة وقبلها فتحة في فِعْلٍ فكذلك، وذلك نحو: حَبَّ زيدٌ، ولَبَّ جعفرٌ، وسَفَّ الدواءَ[3]، الأصل: حَبُبَ ولَبُبَ وسَفِفَ.

---

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم. قرأ بالوجهين نافع، وقرأ بالإبدال ابن عامر، وقرأ بقية السبعة بالهمز. السبعة ص ٤١١ ـ ٤١٢. الرِّئْي: المنظر. والرِّيّ: النعمة.

(٢) الأبلم: خوص المُقْل.

(٣) سفَّ الدواء: تناوله يابسًا غير ملتوت.

وإن كان ذلك في اسم - أعني أن تكون حركة أول المثلين كسرة أو ضمة وقبلها فتحة - أدغمت أيضًا لشبه الفعل في البناء مع الثقل، فتقول في فَعِلٍ وفَعُلٍ من الردّ: رَدٌّ. يدلُّك على إدغام فَعِلٍ قولُ العرب: رجلٌ طَبٌّ، وهو العالم، وقال الهُنائيُّ[1]: الحاذق الرفيق، وقولُهم: صَبٌّ، الأصل طَبِبٌ وصَبِبٌ؛ لأنَّ فعلهما جاء على فَعِلَ، قال: صَبِبْتَ وطَبِبْتَ، واسمُ الفاعل من فَعِلَ اللازم يكون على وزن فَعِلٍ نحو أَشِرٍ وبَطِرٍ، وقالوا: صَبيبٌ وطَبِيبٌ كما قالوا: قَرِحٌ وقَرِيحٌ، ومَذِلٌ ومَذِيلٌ[2].

وأمّا فَعُلٌ فلم يُحفظ من كلامهم مفكوكًا نحو رَدُدٍ، فلك أن تقول: إنَّ فَعُلًا المضعَّف مفقود في كلامهم، أو تقول: إنه موجود ولَزِمَه الإدغام لأنَّ الغالب أن يأتي المضعَّف على وزن الصحيح، وفَعُلٌ موجود في الصحيح نحو سَبُعٍ ونَدُسٍ[3]، فكذلك /المضعَّف، وهو على بناء الفعل الثقيل، وقد قام الدليل على إدغام فَعُلَ، فكذلك فعُلٌ. [٩: ٣٤/أ]

وزعم ابن كيسان[4] أنه إذا كان الاسم على وزن فَعِلٍ أو فَعُلٍ لا يجوز إدغامه لأنه إذ ذاك يَلتبس بفَعْلٍ الساكنة عينُه. وهذا فاسد لأنه إذا أدى القياس إلى إعلالٍ ما لم يُبالَ بالإلباس؛ ألا ترى أنهم أَعَلُّوا مُخْتارًا وإن كان اسم الفاعل واسم المفعول مُلْتَبِسَين فيه.

وقولُه **لم يَشِذّ** الذي شَذَّ من ذلك في الفعل: لَحِحَتِ العَينُ: إذا التزق جفناها من الرَّمَص[5]. وصَكِكَ الفرسُ[6]، وقَطِطَ الشَّعرُ: إذا اشتدَّ تَجَعُّدُه، وأَلِلَ السِّقاءُ: إذا

---

(١) المنتخب له ٢: ٥١٧ وفيه: ((الرجل الطب الحاذق)).

(٢) مَذِلَ بسرِّه: قلقَ به فأفشاه.

(٣) رجل ندس: فَهِمٌ.

(٤) الممتع ٢: ٦٤٦ وفيه الرد.

(٥) الرمص: وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين.

(٦) صكك الفرس: اصطكَّ عُرقوباه. وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها.

تغيَّرتْ رائحته، والأذنُ: إذا رَقَّتْ، والأسنانُ: إذا فَسَدَتْ، وضَبِبَ البلدُ: كَثُرت ضِبابُه، ومَشِشَت الدابّةُ[1].

والذي شَذَّ من ذلك في الاسم قولهم: رَجُل ضَفِفُ الحال[2]، وقومٌ ضَفِفُو الحال: قال (س)[3]: «والوجه رجُلٌ ضَفٌّ، وقومٌ ضَفُّو الحال»، ومَحْبَبٌ[4] وتَهْلَلٌ[5]، وحكى أبو زيد[6]: طعام قَضِضٌ: إذا كان فيه يُبْس[7].

وقولُه **ولم يُضطرّ إلى فكِّهما** مثالُ ذلك قولُ العجاج[8]:

الحمــــدُ للهِ العلـــيِّ الأَجْلَـــلِ

وقولُه[9]:

تشـكو الـوَجَى مـن أَظْلَـلٍ وأَظْلَـلِ ... مِـن طُـولِ إمْـلالٍ ، وظَهْـرٍ مُمْلَـلِ

وقولُه **ولم يُصَدَّرا** احتراز من أن يتصدَّر المِثلان، فإنه إذا تصدَّر المِثلان أولَ كلمة وهما أصلان فيكون ذلك في الاسم نحو دَدَنٍ[10]؛ ولا يجوز الإدغام، ولا يكون ذلك في الفعل لعدم وجود مثل دَدَنٍ في الفعل.

---

(١) مششت الدابة: شخصَ شيء في وظيفها حتى يكون له حَجْم وليس له صلابة العظم الصحيح، ويسمى الْمَشَش.

(٢) رجل ضفف الحال: رقيقه، مأخوذ من الضَّفَف بمعنى الشدة والضيق.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢٠.

(٤) محبب: اسم رجل.

(٥) تهلل: علم للباطل. ل، ت، ك: وشملل.

(٦) الحجة ٥: ١٨٩ والمسائل البصريات ١: ٣٠٤ والعسكريات ص ١٤٤ والمحتسب ٢: ٣٣.

(٧) المشهور أنه الطعام الذي فيه حَصًى.

(٨) البيت مطلع أرجوزة لأبي النجم في ديوانه ص ٣٣٧، والشيرازيات ١: ٣٠١ وفيه تخريجه.

(٩) البيتان للعجاج في ديوانه ١: ٢٣٦ - ٢٣٧. ولأبي النجم في ديوانه ص ٣٦٣. والأول بلا نسبة في الكتاب ٣: ٥٣٥. تشكو: أي الناقة. والوجى: الحَفَى. والأظلل: هو الأظلّ، وهو باطن خف البعير. والإملال: السفر. ومملَل: أَمَلَّه الركوبُ، أي: أدبَرَه وجَزَّ وَبَرَه وهَزَلَه.

(١٠) الددن: اللهو واللعب.

فإذا كانا في الفعل فإما أن يكون الثاني زائدًا أو أصليًّا:

إن كان زائدًا فلا إدغام، نحو تَتَذَكَّرُ؛ لأنك لو أدغمت لسَكَّنتَ الأول لأجل الإدغام، وإذا سَكَّنتَ ألحقتَ همزة الوصل لأنه لا يُبتدأ بساكن، والمضارعُ لا يجوز أن تلحقه همزة وصل لأنه لم يأت في كلامهم أصلَ بناء؛ فلذلك لم يُدغَم. ومعنى (أصل بناء) أنه لم يوجد مضارع في أوله همزة وصل، بخلاف الماضي.

فإنْ كان المضارع لا يحتاج إلى همزة وصل جاز الإدغام كقراءة من قرأ: ﴿فلا تّناجَوا﴾[1] بالإدغام. قال س[2]: ((وأمّا قوله تعالى ﴿فَلَا تَتَنَجَوْا﴾ فإن شئتَ أَسكنتَ الأولى للمدّ، وإن شئتَ أَخفيتَ، وكان بزنته متحركًا)). ويعني بالإخفاء اختلاس الحركة.

وقال المصنف في بعض كتبه[3]: ((فإن تصدَّر المثلان امتنع الإدغام إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد يُدغَم بعد مَدَّة أو حركة، نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾[4]، و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾[5])) انتهى.

وإذا استثقلتَ اجتماعهما حذفتَ الثانية على مذهب البصريين، والأُولى على مذهب الكوفيين[6]، وسيأتي الكلام على شيء من ذلك.

وإن كان أصلًا فإمّا أن يؤدي إلى اجتلاب همزة الوصل في المضارع أو لا:

---

(١) من الآية ٩ من سورة المجادلة. قرأ بالإدغام ابن محيصن ثم رجع. وهي في حرف ابن مسعود كذلك. مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) الكتاب ٤: ٤٤٠.

(٣) إيجاز التعريف ص ١٧٨.

(٤) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٨ من سورة الملك.

(٦) الإنصاف ٢: ٦٤٨ - ٦٥٠ [المسألة ٩٣].

إن أدّى لم يَجز الإدغامُ نحو تَتَابَعُ، المحذوف منه التاء الثانية - وهو الذي أصله تَتَتَابَعُ - وتُتَابِعُ[1]، وتَتِدُ[2]، ولا الحذفُ لأنه إخلالِ /بالكلمة. [٩: ٣٤/ب]

وإن لم يؤدِّ بأن كان ماضيًا فيجوز الإظهار والإدغام نحو تَتابَعَ وتَتَبَّعَ، فإذا أدغمتَ اجتلبتَ همزة الوصل لأنك تُسكِّن الأول، ولا يمكن النطق به ساكنًا، فقلتَ: اتَّابَعَ.

وقوله **ولم يَسبقهما مزيدٌ للإلحاق** مثالُ ذلك أَلَنْدَدٌ[3] وأَلَنْجَجٌ[4] وعَفَنْجَجٌ[5]، فهذان المِثْلان لحقتْهما نونٌ زيدتْ لأجل الإلحاق، ففي أَلَنْدَدٍ زيدتْ هي والهمزة، والمِثْلان هما أصلان، وفي أَلَنْجَجٍ وعَفَنْجَجٍ زيدت النون وأحد المِثْلين، فلا يجوز الإدغام لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسَفَرْجَل، فلو حُذفت النون لعارضٍ كالتصغير ففي الإدغام خلافٌ نحو أُلَيْدٍّ، وقد تقدَّم ذلك في (باب التصغير)[6].

وقوله **ولا مُدْغَمٌ في أولهما** مثالُه رَدَّدَ يُرَدِّدُ فهو مُرَدِّد، فلا يجوز إدغامه لأنَّ فيه إبطالًا للإدغام الذي قبله، فتركوه على أصله؛ إذ لو أبطَلوه لكان في ذلك إخلالٌ ظاهر بالكلمة.

وقوله **ولم يكن أحدهما مُلحَقًا** مثالُ ذلك قَرْدَدٌ[7] واسْحَنْكَكَ[8]، فقَرْدَدٌ مُلحَق بجَعْفَرٍ، واسْحَنْكَكَ ملحق باحْرَنْجَمَ، لا يجوز فيه الإدغام لأنك لو أدغمتَ فقلتَ:

---

(١) تُتَابِعُ: مضارع تابَعَ.

(٢) تَتِدُ: مضارع وَتَدَ، وأصله تَوْتِدُ.

(٣) الألندد: الشديد الخصومة.

(٤) الألنجج: عود من الطيب يتبخر به.

(٥) العفنجج: الجافي الخلق.

(٦) تقدم في ١٨: ٩٠ - ٩١.

(٧) القردد: المكان الغليظ المرتفع.

(٨) اسحنكك الليل: اشتدَّت ظلمته.

قَرَدٌّ، واسْحَنكٌّ، لكنتَ قد حركتَ ما مُقابِله من بناء الكلمة الملحَق بها ما كان ساكنًا؛ وسَكَّنتَ ما كان فيه متحركًا، فيَبطُل الإلحاق. ويُبين أنَّ هذا الإظهار قُصد به الإلحاق كونُهم لم يُلحقوا إلا بالأصول.

فأمّا مَعَدٌّ فقد تقدَّم(١) أنَّ ميمه أصلية وقد أُدغم، فدلَّ ذلك على أنَّه فَعَلٌّ لا فَعْلَلٌ، وهو بناء أصلي كما أنَّ خِدَبًّا(٢) وزنه فِعَلٌّ، وهو بناء أصلي، وإنما لم يكن خِدَبٌّ فِعْلَلًا وأُدغم لأنَّ (س) زعمَ(٣) أنَّ فِعْلَلًا لم يأت في كلامهم كقِرْدَدٍ ، وقد تقدَّم(٤) في الأبنية فِعْلَلٌ كدِرْهَمٍ، ولكن يريد (س) - والله أعلم - أنه لم يوجد في كلامهم فِعْلَلٌ مُلحَقًا وإن كان هذا البناء موجودًا لكنهم لم يُلحقوا به؛ وقد تقدَّم جملةٌ مِن ذِكر الملحَق والملحَق به، وعقدْنا فيه بابًا(٥) عند فراغنا من الأبنية في علم التصريف.

ومما فيه إشكال ما ذكر (س)(٦) مِن أنَّ قُعْدَدًا مُلحَق بجُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ(٧)، فألحقوه بالتضعيف، وليست حروف جُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ كلُّها أصولًا، بل النون زائدة، فكيف يُلحَق المزيد بالمزيد؟

والجواب(٨) أنَّ هذه النون لَمّا لم تسقط شُبِّهت بالأصل وإن كانت زائدة، فأُلحق بها. ويدلُّ على سقوط الدال في قُعْدَدٍ أنه مشتقٌّ من القُعود(٩)، وهو الثُّبوت، يقال: هذا أقْعَدُ من هذا؛ لأنَّ القُعْدَدَ القَرابةُ في النسب.

---

(١) تقدم في ١٩: ٥٩ - ٦٠، ٧٠، ١٥٥.

(٢) الخدبّ: الضخم.

(٣) الكتاب ٤: ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٤) تقدم في ١٨: ٢٧٢.

(٥) تقدم الباب في ١٨: ٣١٩ - ٣٢٥.

(٦) الكتاب ٤: ٤٢٥.

(٧) في المخطوطات: وعنصر. والتصويب من الكتاب. والعنصل: البصل البري.

(٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٢٢٢ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧٥.

(٩) ح: القعدد.

وقال (س)[1]: «وتقول في فَعَلُولٍ من الرَّدِّ: رَدَدُودٌ، وفي فَعَلِيلٍ: رَدَدِيدٌ».
فإظهارُ الأول لوجود مثله في الرباعي، وهو قَرَبُوسٌ[2]، والثاني لوجود مثله في الثلاثي نحو حَمَصِيصٍ[3]، والإلحاقُ يكون بالنظير في الزِّنَة وبما هو فوقه في الأصول، وحَمَصِيصٌ إحدى الصادين فيه زائدة لأنه من المضعَّف الذي تمَّت أصوله ثلاثة أحرف؛ وهذا كما ذكرنا في قُعْدَدٍ أنه ملحق بجُنْدَبٍ، أي: مما لُحظ فيه الزائد لثبوته، وأُجري مجرى الأصل فأُلحق به، إلا أنَّ (س) الظاهر من كلامه أنه /لم يظهر رَدَدِيدًا من هذه الجهة، [٩: ٣٥/أ] بل شَبَّهه بما فيه الألف والنون، فجعل الأول منه وهو رَدَدٌ كأنه ثلاثيٌّ، فكأنه ضاعف رَدَدًا، وذلك أنَّ الإدغام إنما سببه الثقل، وهم قد استخفُّوا رَدَدًا، فلم يُدغموه على أنه على وزن الفعل، فإذا زيدَ عليه زيادة تُخرجه عن وزن الفعل فهو أَحرى أن لا يُدغَم.

قال (س)[4]: «وتقول في افْعَلَلْتُ من الرَّدِّ: ارْدَدَدْتُ»، فجَعل حكم الدالين الأولين حكم تاء اقْتَتَلَ في جواز الإظهار والإدغام، وستأتي كيفية إدغام اقْتَتَلَ إن شاء الله.

قال بعض شيوخنا[5]: «يقال: الفرقُ بينهما أنَّ تاء افْتَعَلَ لَمّا لم تكن مبنيَّةً على أن يقع بعدها مِثلُها بل ذلك عارضٌ لها صار اجتماع المِثْلَين كأنهما من كلمتين؛ وليس هذا كذلك.

وفي هذا شيء آخر يُصَيِّره كالمنفصل، وذلك أنَّ هذا البناء عندهم مقصور من افْعَالَّ، فصار اجتماع المِثْلَين فيه عارضًا. فمَن قال قَتَّلَ قال: رَدَّدْتُ، ومن قال قِتَّلَ قال رِدَّدْتُ، ومَن كسرَ التاء إتباعًا كسرَ الدال.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(٢) القربوس: حِنْو السَّرج.

(٣) الحمصيص: بقلة حامضة.

(٤) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١٠٧٧ - ١٠٧٨.

فإذا لم يتصل به ضمير قلتَ: ارْدَدَّ كاحْمَرَّ، ولا يجوز هنا الإدغام لكون الثاني ساكنًا بإدغامه في الأخير.

فإن قلتَ: الأصل ارْدَدَدَ، فتُدغم الأول فتقول: رَدَّدَ.

قلتُ: الإعلال ليس أسبق إلا إلى الأواخر. وأيضًا فلا يجوز في المِثْلين الأخيرين إلا الإدغام؛ ألا ترى أنه لا يقال احْمَرَرَ، فإدغامه أَولى.

ونظير هذا أن تبني من الفَتّ افْتَعَلَ، فلا يجوز فيه إلا افْتَتَّ، وأصلُه افْتَتَتَ، فلا تدغم الأول فتقول: فَتَّتَ؛ لأنَّ إدغام الأخير أَولى. فإن وصلتَ به ضمير المتكلم قلت افْتَتَتُّ، وهنا يجوز أن تُدغم فتقول: فَتَّتُّ. ويجوز الإدغام في المصدر، فتقول: فِتَّاتًا، وفي ارْدِدادٍ ذكر (س)[1] الإدغام، ولم يذكره في ارْدَدَدْتُ لأنه مع التاء يجوز، ودونها لا يجوز، فذكره حيث يجوز ولا بُدَّ)) انتهى كلامه.

وإذا بنيتَ من الرَّدّ مثل اقْشَعْرَرْتُ قلتَ: ارْدَدَّدْتُ، وبغير الضمير تقول: ارْدَدَدَّ، هذا قول أبي الحسن[2]، ليكون الملحَق على وزن الملحَق به.

وقال أبو عثمان: تقول ارْدَدَّدَ. قال[2]: ((إذا بنيتَ من الضرب مثل اقْشَعَرَّ قلتَ: اضْرَبَّبَ بإدغام الباء الأولى في الثانية)). قال[3]: ((لأنَّ أصل اقْشَعَرَّ اقْشَعْرَرَ، فوجبَ فيه الإدغام))، فالأصلُ أيضًا هو اضْرَبْبَبَ، ومثلُ هذا يُدغَم.

قال أبو سعيد[3]: ((وفي القولين نظر)).

وإنما[4] قال ذلك لأنه وجدَ في باب الإلحاق إظهار ما لو لم يكن مُلحَقًا لم يُظهر نحو قَرْدَدٍ، فهل يجوز إدغام ما لو لم يكن ملحقًا كما أُدغم، فاضْرَبَّبَ لو لم يكن ملحقًا لم يجز فيه الإدغام كما لا يجوز إدغام رَدَّدَ فيقال: رَدَدَّ.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٢٨.

(٢) المنصف ٢: ٢٦٣ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ٦٤ وفيهما التمثيل باضْرَبَبَّ.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٦٤.

(٤) من هنا إلى آخر قوله ((حتى كأنه عربي)) مختصر من شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧٩ - ١٠٨٠.

والصحيح قول المازني لأنَّ الإلحاق أكثر ما يكون بأصول الأبنية لا بما آلتْ إليه بالإعلال؛ فالإلحاق بأصل اقْشَعَرَّ. وينبغي أيضًا أن لا يقاس على الإظهار غيره؛ ألا ترى أنَّ الملحَق يُعَلُّ وإن أخرجه الإعلال عن وزن ما أُلحق به؛ ألا ترى أنك لو بنيتَ من الرمي مثل مَلَكُوت لقلتَ فيه: رَمَوْتٌ، ومثلَ بُرْثُنٍ[1] لقلتَ فيه: رُمْيٌ، /وقد [٩: ٣٥/ب] أخطأ مَن وزن اقْشَعَرَّ افْعَلَلَّ لأنَّ أصله افْعَلَّلَ، ولا يجوز إدغام هذا المثال. والأوزان أيضًا مبنيَّة على الأصول، فوزن أَصَمَّ أَفْعَلُ، فلا تقول: أَفَعْلُ، وإنما قالوا في وزن احْمَرَّ افْعَلَّ بالإدغام مراعاة لِما آلَ إليه لأنَّ افْعَلَلَ لحن، لا يجوز إظهاره. ولذلك قالوا: وزن ارْعَوَى افْعَلَّ، ولم يقولوا: افْعَلَلَ، وإن كان قد وقع التخالف في اللفظ؛ لأنه لا يتكلم في الأوزان إلا بما وافقَ كلام العرب في القياس حتى كأنه عربي.

وإن بنيتَ من الردّ مثل اغْدَوْدَنَ قلتَ: ارْدَوَدَّ، أصله ارْدَوْدَدَ، فأدغمت لاجتماع المثلين، وقد تقدَّمتْ هذه المسألة وخلاف أبي العلاء بن سليمان فيها، وأنه يفكّ مثلَ قَرْدَدٍ فيقول: ارْدَوْدَدَ، وهو مخالف لِما قال (س)، قال[2]: «تُدغم هذا لأنه لا نظير له في الأربعة»، ويعني أنه لو كان مثلُ احْرَوْجَمَ لكان ملحَقًا به فلم يُدغَم كما لم يُدغَم اسْحَنْكَكَ[3]، ولذلك لو بنيتَ منه افْعَنْلَلَ لقلتَ: ارْدَنْدَدَ، بغير إدغام.

وإذا بنيتَ من الرَّدِّ مثل دَمَكْمَكٍ[4] قلتَ: رَدَدَّدٌ، ولا يجوز إدغام الدال الثالثة في الأخيرة لأنه يزول إلحاقه؛ لأنَّ دَمَكْمَكًا مُلحَق بِسَفَرْجَل، وإدغامه يُزيله عن ذلك، فأظهرتَ كما أظهرت عَفَنْجَجًا[5] لكونه مُلحَقًا بِجَحَنْفَلٍ[6]، ولأنَّ إدغامه يؤدي إلى

---

(١) البرثن: هو من السباع والطير بمنزلة الإصبع من الإنسان.

(٢) الكتاب ٤: ٤٢٨.

(٣) اسحنكك الليل: اشتدَّت ظلمته.

(٤) الدمكمك: الشديد القويّ.

(٥) العفنجج: الجافي الخلق.

(٦) الجحنفل: العظيم الشفة.

إظهار مِثلَين قبلَه، فلا يجوز كما لا يجوز إدغام رَدَّدَ. وإذا بنيتَ من الرَّدِّ مثلَ ذُرَحْرَحٍ[1] قلتَ: رُدَدَّدٌ، فلا يجوز إدغام الدال الثالثة في الأخيرة لأنه يؤدي إلى إظهار المِثْلَين قبلَه، فكنت تقول: رُدَدَدٌّ، وليس في الكلام مثلُ سُفَرَجْلٍ فيكونَ مُلحَقًا به.

وقولُه **ولا عارِضًا تحريك ثانيهما** مثالُ ذلك: لن يُحْيِيَ ومُحْيِيَيْنِ ومُحْيِيَة، وارْدُدِ القومَ.

وقولُه **ولا مُوازِنًا ما هُما فيه بجملته أو صدره فَعَلًا أو فُعَلًا أو فِعَلًا أو فُعُلًا** مثالُ ما وازَنَ هذه الأبنية بجملته قولهم طَلَلٌ وشَرَرٌ ومِرَرٌ[2] ودُرَرٌ وسُرَرٌ ودِرَرٌ وجُدُدٌ وذُلُلٌ. ومثالُ ما وازَنَ ذلك بصدره فقط دون جملته قولهم شَجَجى للعَقْعَق[3]، وخُشَشاء لعظم في أصل الأُذن، وحُمَمة لقطعة الفحم، وقُرُرَة لِلَّازق بأسفل القِدر، وحِبَبَة جمع حُبّ، وهو الخابية، وقالوا: الدَّجَجان فلم يُدغِموا، أنشد أبو علي القالي[4]:

تَـدعو بِـذاكَ الـدَّجَجانَ الـدَّارِجا

والذي يُعتبَر فيه صدره ولا يُبالى بالزيادة اللاحقة آخره هو ما زيدَ في آخره تاء التأنيث؛ أو علامتا التثنية وجمع السلامة، أو ياء النسب، أو الألف والنون الزائدتان، أو ألفا التأنيث، فإن كان المزيد شيئًا من هذا فحُكمه كحكم ما لم يلحقه شيء منها، فعلى هذا لو بنيتَ من الرَّدِّ اسمًا على وزن فَعَلٍ، وأَلحقتَه ألفًا ونونًا نحو الرَّدَدان، فإنك

---

(١) ذرحرح: دويبّة.

(٢) مِرَرٌ: جمع مِرَّة، وهي طاقة الحبل.

(٣) العقعق: طائر أبلق بسواد وبياض.

(٤) لهِمْيان بن قحافة كما في السمط ص ٩٦٠. وهو بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٢٤٨ الأمالي ٢: ٣١٣ والبارع ص ٥٧٩ والممتع ٢: ٦٤٧. يصف الإبل في طلب الماء. الدججان: الدبيب في السير.

تَفُكُّ كما فَكَكتَ طَلَلاً وشَرَرًا، وكما صَحَّحتَ الغَلَيان والنَّزَوان، هذا مذهب الخليل[1] و(س)[2].

وذهب الأخفش[3] إلى أنك تُدغم، فتقول: الرَّدَّان. /ووجهُه أنَّ الألف والنون [٩: ٣٦/أ] بزيادتهما التُزم تحريك الدال التي تليهما[4]، فتقُل توالي الفتحتين، فأُدغم تخفيفًا، وصار في ذلك نظير الفعل في التقل نحو رَدَّ؛ إذ أصله رَدَدَ، فأدغموا، وهذا أَولى بالإدغام من الفعل لأنَّ حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست لازمة؛ ألا ترى أنه إذا أُسند إلى التاء وشِبهها زالت الحركة، فزالَ الثقل، فزال الإدغام، فتقول: رَدَدْتُ، إلا في اللغة التي سنذكرها إن شاء الله، وبخلاف الثاني في شَرَرٍ لتلاعب الحركات به ولسكونه في الوقف، فتقول: شَرَرْ، فيزول الثقل، وهذا كله مفقود في الرَّدَدان.

والصحيح ما ذهب إليه الخليل و(س)؛ لأنَّ هذا التوجيه الذي استنبطناه هو في مقابلة النص، فلا يُلتفت إليه، والنصُّ هو قولهم: الدَّجَجانُ، بالفكّ.

ولو بنيتَ من الرَّدّ فَعِلان مكسور العين أو مضمومها أدغمتَ لأنَّ حكمه الإدغام لو لم تلحقه الألف والنون.

وإذا فرَّعنا على مذهب ابن كيسان[5] في أنَّ فَعِلًا وفَعُلًا من المضعَّف لا يُدغَم فيمكن فيه إذا لحقته الألف والنون أن يقال: لا يدغم، ولا يُعتَدّ بزيادة الألف والنون كما ذهب إليه الخليل و(س) في الرَّدَدان. ويمكن أن يقال: يُدغَم، ويُفرق بينهما بالتوجيه الذي ذكرناه في مذهب الأخفش في إدغامه الرَّدَدان.

---

(١) الأصول ٣: ٤٠٧.

(٢) الكتاب ٤: ٤٢٧.

(٣) لم أقف على مذهبه هذا في مصادري.

(٤) ك: بينهما.

(٥) الممتع ٢: ٦٤٦.

وقد نُقل الخلاف[١] في غير المسألة نصًّا، وهو أن تبني من الرَّدّ مثل ظَرِبانٍ[٢] وسَبُعان[٣]، ففيه مذهبان: الفكُّ، والإدغام، فالفكُّ لأنه قد خالفَ الفعل بزيادة تختصُّ بالأسماء، فوجبَ الفكُّ معها كما وجب التصحيح معها في الجَوَلان والصَّوَرَى[٤]. والإدغامُ لأنَّ العناية بالإدغام أشدُّ من العناية بقلب الواو والياء ألفين إذا لم يتطرفا، ولذلك أدغموا أَفْعَلَ في التفضيل والتعجب، فقالوا: هو أَشَدُّ من عمرو، وما أَشَدَّه! وصَحَّحوا حرف العلة فيهما، فقالوا: الأَجْوَد والأَبْيَن، وما أَبْيَنَه! وما أَجْوَدَه!

وثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقِّيّ بعد قوله **أو فُعُلًا** قولُه: **أو فِعِلًا**[٥]. وإنما سقطَ ذلك في النسخة التي شرحناها لأنَّ فِعِلًا مفقود في لسانهم من المضاعف؛ إذ هذا [illegible] لا ثقلَ فيه؛ إذ هو بناء لا يكون للفعل كسائر الأبنية التي ذكر غير فِعِلٍ، فلذلك فُكّ ولم يُدغم، فلو بنيتَ من الردِّ مثل ضُرِبَ فينبغي أيضًا أن تَفُكّ، فتقول: رُدِدَ[٦]؛ لأنَّ هذا البناء ليس أصلًا في الفعل. ومَن يراه أصلًا له فينبغي أن يُدغم فيقول: رُدَّ، كما قال في فَعِلٍ وفَعُلٍ من الرَّدِّ، وأمّا مَن أظهرَ في فَعِلٍ وفَعُلٍ من الردّ فهو أَولى أن يُظهر هذا لِما ذكرناه.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٢٧ والمنصف ٢: ٣١٠ - ٣١٣ والأصول ٣: ٣٥٧ - ٣٥٨، ٤٠٧. الإدغام مذهب سيبويه والخليل، والفك مذهب الأخفش.

(٢) الظربان: دويبّة كالهرّة منتنة الريح.

(٣) سبعان: اسم موضع.

(٤) صورى: اسم موضع.

(٥) وأثبت في مطبوعة التسهيل ص ٣٢١.

(٦) ك: زيد.

ص: وتُنقَلُ حركةُ المُدغَم إلى ما قبله إن سَكن ولم يكن حرفَ مدٍّ أو ياءَ تصغير؛ ويجوز كسره إذا كان المُدغَم تاء الافْتِعال.

ش: إذا كان المدغَم متحركًا فإمَّا أن يكون ما قبله متحركًا أو ساكنًا، إن كان متحركًا بقي على حركته، وسَكَّنتَ ذلك الحرف المدغَم، وأَدغَمتَه فيما بعده. وإن كان ساكنًا نَقلتَ إليه حركة المدغَم، /وأَدغمت، وذلك نحو يَرُدُّ ويَفِرُّ ويَمُدُّ ومَفَرٍّ ومُحِقٍّ **[٩: ٣٦/ب]** ونحوه، أصله يَرْدُدُ ويَفْرِرُ ويَمْدُدُ ومَفْرَرٌ ومُحْقِقٌ، فتنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى الحرف الساكن.

وإنما نَقلتَ الحركة لأنك لو أبقيتَها لأدَّى ذلك إلى اجتماع ساكنِين، أحدهما الحرف المدغَم، فإنه سُكِّن لأجل الإدغام، والآخر الحرف الذي قبله، وذلك في غير الوقف وفي غير ما شُرط فيه التقاء الساكنين.

وقولُه **ولم يكن حرفَ مدّ** قيدٌ في الساكن؛ لأنه إذا كان حرفَ مدٍّ فإنك لا تَنقل الحركة إليه، وحرفُ المدّ هو الألف، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها.

أمَّا الألف فإنه لم تنقل إليه الحركة لأنه لا يَقبلها إذ هو حرف هوائيّ؛ وما أحسنَ ما نَظم بعض الفُضلاء تشبيهَ نفسه بالألف في كونه لا يقدر على التحرك(١)، وهو الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن رضوان العذري النحوي المقيم بالمحلة من(٢) ديار مصر المعروف بابن الرَّعّاد(٣) - رحمه الله - وأنشدنيه(٤):

---

(١) ك: التحريك.

(٢) ح: في ديار مصر ويعرف.

(٣) [٦٥٨ - ٧٠٠ هـ]. ولد في القاهرة، وكان نحويًّا أديبًا شاعرًا، أخذ النحو عن ابن الحاجب، وكان خياطًا بالمحلّة، وفيها توفي. بغية الوعاة ١: ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) الأبيات له في الوافي بالوفيات ٣: ٥٩ [ط. دار إحياء التراث ٢٠٠٠م].

سَلِّمْ على الْمَولَى البَهاءِ ، وصِفْ لهُ شَــوقي إليــه ، وأنَّــني مَمْلُوكُــهُ
أبــدًا يُحِــرِّكُني إليــه تَشَــوُّقٌ جِســمي بــهِ مَشــطُورُهُ مَنْهُوكُــهُ
لكــنْ نَحَلْــتُ لِبُعْــدِهِ ، فكــأنَّني أَلِــفٌ ، ولــيسَ بِمُمْكِــنٍ تَحريكُــهُ

وعَنى بالبَهاء الشيخَ بهاءَ الدين بن النَّحَّاس، رحمه الله.

وأمَّا الواو والياء المذكورتان فلِشَبَهِهما بالألف. ومثالُ ذلك في الألف رادٌّ وحادٌّ، أصلهما رادِدٌ وحادِدٌ. ومثالُ ذلك في الواو تُمُوْدَّ، أصله تُمُوْدِدَ. ومثالُ ذلك في الياء قياسُ مَن يقول في تَفاعَلَ: تُفِيْعِلَ أن يقول في تَمَادَّ: تُمِيْدَّ، أصلُه تُمِيْدِدَ.

وقولُه **أو ياءَ تصغير** قيدٌ أيضًا في الساكن؛ لأنه إذا كان ياء تصغير فإنه لا تُنقل إليه حركة المدغَم، وذلك نحو دُوَيْبَّةٍ ومُدَيْقٍّ وأُصَيْمٍّ في تصغير دابَّة ومُدُقّ(١) وأصَمّ.

وإنما لم تُحَرَّك لأنَّ أصل وضع حرف المدّ إذا كان لمعنًى عدمُ الحركة؛ ألا ترى إلى زيادتهم الألفَ في فاعِلٍ دلالة على اسم الفاعل، والواوَ في مَفْعُول دلالة على اسم المفعول، والواوَ والياءَ والألفَ في فَعُولٍ وفَعَّالٍ وفَعِيلٍ ومِفْعالٍ للمبالغة، والألفَ في مَساجِدَ دلالة على الجمع، وهكذا جميع ما وردَ من ذلك، إنما وردَ ساكنًا، فلو حُرِّكت ياء التصغير بحركة الحرف المدغَم بعدها لأدَّى ذلك إلى الخروج عما استَقَرَّ في هذه الحروف من وضعها على السكون. وأيضًا فلو حرّكناها لَلَزِمَ من تحريكها قلبُها ألفًا، فكانت تَستحيل صورتُها.

فإن كان حرف اللين غيرَ ياء التصغير وغير ما ذكر نقلت إليه الحركة؛ مثالُ ذلك يَوَدُّ ومَوَدّة وأَوَدُّ من فلان، أصله يَوْدَدُ ومَوْدَدة وأَوْدَدُ من فلان.

---

(١) المدقّ: حجر يدق به الطيب.

وقولُه **ويجوزُ كسرُه إن كان المدغَم تاءَ الافْتِعال** مثالُ ذلك اقْتَتَلَ، إذا أَدغمتَ[1] سَكَّنتَ التاء، ونَقلتَ حركتَها إلى الساكن قبلها، وهو القاف، فتذهب همزة الوصل لتحرك القاف، وحركة التاء فتحة، فتقول: قَتَّلَ، وتقول /في مضارعه: [٩: ٣٧/أ] يَقَتِّلُ بفتح القاف وكسر التاء، وفي اسم الفاعل مُقَتِّل كذلك، وفي اسم المفعول مُقَتَّل بفتحهما، والأصل: اقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ ومُقْتَتِل ومُقْتَتَل.

ويجوز كسر ذلك الساكن الذي هو فاء الكلمة إذا أَدغمت التاء في التاء؛ وهذه الكسرة ليست منقولة إذ لا كسر في التاء المدغمة، وإنما ذلك لأجل أنهم لَمّا سَكَّنوا التاء لإدغامها في التاء، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة، كُسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين، وذهبتْ همزة الوصل لتحرك الفاء.

وتقول في مضارع قِتَّلَ هذا يَقِتِّلُ، وفي اسم الفاعل مُقِتِّل بكسر القاف والتاء فيهما. ومِن العرب مَنْ يَستثقل الخروج من ضم إلى كسر في اسم الفاعل، فيُتبع فاء الكلمة الميم فيَضُمّ، فيقول: مُقُتِّلٌ. وتقول في اسم المفعول مُقِتَّل بكسر القاف وفتح التاء. ومن العرب مَن يَستثقل أيضًا الخروج من ضمٍّ إلى كسر، فيُتبع فاء الكلمة الميم، فيقول مُقُتَّل. ومنهم مَن يَكسر حرف المضارعة إتباعًا لحركة القاف، أو على لغة من يقول في مضارع افْتَعَلَ: يِفْتَعِلُ، فيَكسر حرف المضارعة، ومنه قول أبي النجم[2]:

تَـــدافُعَ الشِّـــيبِ ، ولم تِقِتِّــــلِ

ومِن العرب مَنْ إذا كسر فاء الكلمة في اقْتَتَلَ بعد الإدغام أَتبعَ حركة التاء حركة الفاء، فيقول قِتِّلَ بكسر القاف والتاء.

وقياس المضارع من قِتَّلَ يَقِتِّلُ ويِقِتِّلُ، واسم الفاعل مُقِتِّلٌ بكسر القاف والتاء، أو مُقُتِّل بإتباع حركة القاف لحركة الميم، وأمّا اسم المفعول في هذه اللغة فقياسه كاسم

---

(١) المسألة بلغاتها في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ٣٥ - ٣٩ والممتع ٢: ٦٣٨ - ٦٤٣ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧٠ - ١٠٧٢.

(٢) الديوان ص ٣٥٤ [تحقيق جمران]. الشيب: الشيوخ، جمع أشيب.

الفاعل مُقِتِّل ومُقُتِّل، فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بقرينة، ويصير نظير مُخْتار هكذا لاسم فاعل ولمفعول، ويتميز أحدهما بالقرائن.

وقياسُ مَن قال قَتَّلَ أن يقول قَتَّالًا بفتح القاف والتاء، ومَن قال قِتَّلَ أن يقول قِتَّالًا، ومَن قال قِتِّلَ أن يقول قِتِّيلًا، فيقلب الألف ياء لأجل الكسرة التي قبلها.

وقال بعض أصحابنا: «لا ينبغي أن يكسر التاء في المصدر فيقول قِتِّيلًا لأنَّ ذلك يؤدي إلى قلب الألف ياء، فيكثر التغيير». وكثرةُ التغيير الذي أشار إليه هو الإدغامُ، وتحريكُ الحرف المدغم بغير الحركة التي له في الأصل، وتحريكُ فاء الكلمة بالحركة التي ليست له في الأصل، وحذفُ همزة الوصل.

قال بعض أصحابنا: «والمسموعُ في المصدر[1] فِعّالًا[2] فقط، وقياسُ فَعَّلَ وفِعَّل فِعّال، وقياسُ فعّلَ فعّال».

ص: فإن سَكن ثانيهما لاتّصاله بضمير مرفوع أو لكونِ ما هما فيه أَفْعِلْ تعجُّبًا تعيَّن الفكُّ؛ والإدغامُ قبل الضمير لغة. فإن سَكن الثاني جزمًا أو بناءً في غير أَفْعِل المذكور، أو كان ياءً لازمًا تحريكُها، أو وَلِيَ الْمِثلان فاءَ افْتِعالٍ أو افْعِلالٍ، أو كان أولهما بدلَ غيرِ مَدَّة دون لزوم - جاز الفكُّ والإدغام. وقد يَرِدُ الإدغام في ياءين غير لازمٍ تحريك ثانيهما، فلا يُقاس عليه.

ش: مثالُ اتصاله بضمير مرفوع رَدَدْتُ ورَدَدْتَ ورَدَدْنَ وارْدُدْنَ ورَدَدْنا، فالعرب الحجازيون وغيرهم لا يدغمون ذلك لأنَّ سكون الدال هنا لا يُشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي وإن كان ارْدُدْنَ أمرًا؛ لأنها /إنما سكنت من أجل النون كما [٩: ٣٧/ب]
سكنت من أجل التاء في رَدَدْتُ.

---

(١) انظر ما تقدم في هذه المصادر في ١٤: ٢٢٤.

(٢) في المخطوطات: فعلًا.

وقولُه **أَفْعِلْ تَعَجُّبًا** مثالُه قول الشاعر[1]:

.... فأَحْبِبْ إلينا أن نكونَ الْمُقَدَّما

وقال آخر[2]:

أَعْزِزْ عليَّ بأنْ أُرَوِّعَ شِبْهَها أو أن يَذُقْنَ على يَدَيَّ حِماما

وقولُه **تعيَّنَ الفَكُّ** هذا عند الجمهور، وذهب الكسائيُّ[3] إلى أنَّ أَفْعِلْ في التعجب يُدغَم، فيقال: أَحِبَّ بزيد! ذكر ذلك عنه صاحب (الْمُقْنِع).

وقولُه **لغةٌ** هي لغة ناس من بكر بن وائل، قال (س)[4]: «وزعم الخليل أنَّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَرَّنَ ورَدَّتُ». وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قَدَّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فأبقَوا اللفظ على حاله عند ما دخلتا.

وحكى بعض[5] الكوفيين في هذا رَدَّنَّ، يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث، ويدغمها فيها؛ لأنَّ نون الإناث لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، وكأنه حافظَ على بقاء الإدغام، فزاد هذه النون.

وحكى بعضهم[5] في رَدَّتُ رَدّاتُ، وهو في غاية الشذوذ، ووجهُه أنَّ هذه التاء لا يكون ما قبلها إلا ساكنًا، والإدغام حُوفِظَ[6] على إبقائه، فناسبَ أن يزيد ساكنًا قبل التاء، وكان الساكن ألفًا لأنَّ الألف مناسبة للفتحة قبلها.

---

(١) تقدم في ١٠: ١٨٧.

(٢) تقدم في ١٠: ٢٠٧.

(٣) تقدم ذكره في ١٠: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٥.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٦٦.

(٦) فيما عدا ح: حافظ.

وقولُه **فإن سَكن الثاني جزمًا أو بناء** مثالُه في الجزم: لم يَرْدُدْ، وفي البناء ارْدُدْ، وأهل الحجاز[1] يُظهرون لأنَّ سكون الآخر يوجب تحريك الأول لأنه لا يلتقي ساكنان؛ ولا يُتصور إدغام إلا بسكون الأول. وبنو تميم[1] يُدغمون هذا لثقل اجتماع المثلين. وجعلَ بعضُ أصحابنا[2] الإدغام لغةً لغير أهل الحجاز، ولم يَخُصّ تميمًا من غيرهم.

وإذا سَكَّنوا الأول نَقلوا حركته إلى ما قبله إن كان ساكنًا يتحرك، نحو ارْدُدْ واطْمَأْنِنْ، فقالوا: رُدّ واطْمَئِنّ. فإن كان الساكنُ جيءَ بهمزة الوصل للابتداء به حُذفت كما تُحذف في اسْأَلْ إذا نقلت الحركة، ولم يحك أحد من البصريين إقرار همزة الوصل في رُدّ ونحوه مع الإدغام.

وحكى الكسائيُّ[3] أنه سمع من عبد القيس ارُدّ في ارْدُدْ، واعَضّ في اعْضَضْ، وافِرّ بهمزة الوصل والإدغام. وهذا نظير ما حكى أبو الحسن[4] في اسْأَلْ اسَلْ بنقل حركة الهمزة إلى السين وإقرار همزة الوصل، شَبَّهوا همزة الوصل في هذا بهمزة الوصل في لام التعريف حيث قالوا: الَحْمَرُ فحرَكوا اللام وأَقَرُّوا الهمزة، وكان مع لام التعريف فصيحًا ومع هذا شاذًّا حتى إنَّ البصريين لم يحفظوه؛ لأنَّ همزة أل شُبِّهت بهمزة القطع لانفتاحها ولثبوتها في مواضع لا يَثبت فيها غيرها من همزات الوصل؛ وذلك مع ألف الاستفهام، ومع (يا) في النداء في: يا أللهُ، وفي القَسَم في: أَفَأَللهِ لتَفعلَنَّ، ولأنَّ الساكن معها مبنيٌّ على السكون حال وضعه لا يتحرك إلا حركة عارضة؛ بخلاف سكون راء

---

(١) الكتاب ٣: ٥٣٠، ٤: ٤٧٣.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٥٧.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٥٩ وتقدم في ١٧: ١٢٢. وتقدم في ١٤: ١٩٧ أنَّ قطربًا حكاه.

(٤) تقدم في ١٤: ١٩٧، وزد على ما فيه المقتضب ١: ٢٥٤.

ارْدُدْ ونحوه، فإنَّ الراء تتحرك في تصاريف الكلمة، وتَثبت الحركة في المضارع رفعًا ونصبًا، وكأنَّ السكون في ارْدُدْ ونحوه عارض.

وقد استَضعَف الفراءُ[1] حكاية الكسائيِّ في إثبات الهمزة مع الإدغام.

وإذا أُدغم الموقوف /من هذا الفعل المضاعف الآخر فالتقى ساكنان حرّكوا [٩: ٣٨/أ] الثاني لالتقاء الساكنين؛ فحكى (س)[2] عنهم أربع لغات:

الأولى: تحريكه بأقرب الحركات إليه، نحو رُدُّ فِرِّ عَضَّ، إلا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين فيحركون بحركة الضمير، نحو عَضُّهُ ورُدَّهَا، وإلا ما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها، فيَكسرون، نحو[3]:

فَغُضِّ الطَّرْفَ ....

ورُدِّ ابْنَكَ.

الثانية: الفتح مطلقًا إلا إذا لَقِيَه ساكن بعده، قال (س)[4]: ((وهم بنو أَسَد)).

الثالثة: الفتح مطلقًا، ولم يَستثنوا شيئًا.

الرابعة: الكسر على أصل التقاء الساكنين، قال (س)[5]: ((ومَن يَكسر كَعْبٌ وغَنِيٌّ)).

ومَن ألحق الضمائرَ هَلُمَّ فقال: هَلُمَّا وهَلُمُّوا فجعلها فعلًا مجمعون على فتح الميم في هَلُمَّ مدغمة.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٦٠.

(٢) الكتاب ٣: ٥٣٢ - ٥٣٤.

(٣) تقدم في ١٧: ١٠٧، وهذا أول البيت:

فَغُضِّ الطَّرفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فلا كَعْبًا بَلَغْتَ ولا كِلابا

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٣ وبعده: ((وغيرُهم من بني تميم)).

(٥) الكتاب ٣: ٥٣٤.

وقد تكلَّم النحاة على توجيه هذه اللغات بما يَطول ذكره، وقد حكى أبو علي في (الإيضاح) هذه اللغاتِ مخالِفةً لِما ذكره (س)، قال أبو علي[١]: ((منهم من يُتْبِع، ومنهم من يَفتح، ومنهم من يَكسر)). ثم قال[٢]: ((فإذا اتصل بذلك ضمير المؤنث فتحوا جميعًا، وإذا اتصل به ضمير المذكر ضَمُّوا)).

ولا وجه لقول أبي علي إلا أن يريد الأكثر، وذلك أنَّ الفتح مع ضمير المؤنث في ثلاث اللغات التي حكى (س)، وفي اللغتين من الثلاث التي حكى هو أولًا، وهذا كما ترى، فإنَّ ظاهر كلامه إجماعهم على ذلك، وليس يوافق ما حكاه (س).

قال أبو القاسم الزجاجي[٣]: ((فإذا ثنَّيتَ أو جمعتَ لم يكن إلا الإدغام لأنهما متحركان))، ولذلك قال المصنف: **فإن سَكن الثاني جزمًا أو بناءً**[٤] احترازًا من أن يتحرك، فإنه إذ ذاك لا يجوز إلا الإدغام، فلا يجوز: امْدُدَا، ولا: اشْدُدُوا.

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوز الإظهار، والتحريكُ عارضٌ بسبب الالف والواو؟

قلتُ: ليس بعارض، بل الفعلُ مبنيٌّ على هاتين العلامتين، وكذلك أيضًا على علامة المؤنث، فلا يجوز نحو ارْدُدِي. ويبين ذلك أنه إذا وقع المجزوم قبل هذه العلامات كان جزمه بحذف النون، نحو: لم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا، ولم تَرُدِّي، فالدالُ في هذه ليست في تقدير السكون، فكذلك في نحو: رُدَّا ورُدُّوا ورُدِّي؛ لأنَّ هذا البناء قد حُكم له بحكم المجزوم، ولذلك حُذفت أواخر الفعل المعتلِّ[٥] له، نحو اخْشَهْ واغْزُهْ وارْمِهْ، فكذلك رُدَّا ينبغي أن يكون في تقدير حذف النون، وليست الدال في تقدير السكون.

---

(١) التكملة ص ٥ باختصار، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٢) التكملة ص ٥ - ٦ باختصار.

(٣) الجمل ص ٤١٤.

(٤) في المخطوطات: وقفًا. والتصويب من نصه المتقدم.

(٥) المعتل: سقط من ح.

وينبغي للمصنف أن يقول: ((فإن سَكن الثاني جزمًا أو بناءً في غير أَفْعِل المذكور أو تَحرَّكَ حركة عارضة لالتقاء الساكنين))؛ ألا ترى أنَّ قولهم لم يَرْدُدِ الرجلُ أَظهرَه الحجازيون، وأَدغمَه مَن يُدغمه لعُروض حركته.

فأمّا إذا لحقتْ نون التوكيد فقد علَّل (س)[1] تحريكه بسكون النون، فهو محرَّك لالتقاء الساكنين، فينبغي أن يُظهره الحجازيون، ولم يُظهروه لأنَّ الفرق بينه وبين لم يَرْدُدِ الرجلُ أنَّ لم يَرْدُدِ الرجلُ في تقدير السكون، وهذا ليس كذلك لأنَّ نون التوكيد أَبطلَت إعراب الفعل، ولذلك لا يبقى المرفوع معها مرفوعًا، وتُحذف نون الرفع معها.

وتعليلُ (س) التحريك بسكون النون صحيح في أنه موجب أولًا، لكنه زال بوجوب البناء تقدير السكون، كما أنَّ التسكين مع جماعة المؤنث /مزيلٌ للفظ الإعراب، ثم لم يُقَدَّر بعد ذلك، بل رُدَّ إلى أصله من البناء. [٩: ٣٨/ب]

وقد تقدَّم الكلام للمصنف على أكثرِ هذا الفصل في آخر (باب التقاء الساكنين)[2]، وشرحناه هناك، لكن في شرحنا هنا له مزيد فوائد لم تمرّ فيما تقدم.

وقولُه **في غير أَفْعِل المذكور** يعني به الذي تقدَّم ذكره، وهو المراد به التعجب، فإنه يتعيَّن فيه الفكّ على ما ذكر، وقد ذكرنا خلاف الكسائيِّ فيه.

وقولُه **أو كان ياءً لازمًا تحريكُها** يريد: أو كان الثاني، ومثالُ ذلك حَيِيَ، فإنه يجوز فيه الفكُّ والإدغام، وقد قرئ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ﴾، و﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[3]، وكذلك أُحْيِيَ وأُحِيَّ[4]، وحُيِيَ وحُيَّ[5].

---

(١) الكتاب ٣: ٥١٨ - ٥١٩.

(٢) تقدم في ١٧: ١١٧ - ١٣٠.

(٣) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال. قرأ بالإدغام أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وعاصم في رواية حفص، وابن كثير في رواية قنبل، وقرأ بالفك نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن كثير في رواية البَزّي. السبعة ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٤) وأحي: سقط من ك.

(٥) وحي: سقط من ح.

وفي (الإفصاح)[1]: الإظهار في عَيِيَ[2] أكثر في كلامهم، والإدغام جائز لأنه مثل فرَرت وعضِضت، وقد كان ينبغي أن لا يجوز إلا الإدغام كالحروف الجوامد إذا التقتْ.

وقولُه **لازمًا تحريكُها** احترازٌ من أن يكون تحريكها عارضًا، نحو: لن يُحْيِيَ، ورأيتُ مُحْيِيًا، فهذا لا يجوز فيه إلا الإظهار فقط. وأجاز الفراء[3]: لن يُعِيَّ زيدٌ، يريد: لن يُعْيِيَ، فأَدغم، وكذلك في الجزم يقول: لم يُعِيّ، ويبني الرفع على النصب فيقول: يُعِيُّ بالإدغام. وتقدَّم الكلام[4] في البيت الذي استدلَّ به الفراءُ في (باب إعراب المعتل الآخر) أول الكتاب.

وجماع القول فيما عينه ولامه ياءان أنه إمَّا أن تكون الثانية ساكنة أو متحركة:

إن كانت ساكنة لم يجز الإدغام، نحو حَيِيْتُ وأَحْيَيْتُ.

وإن كانت متحركة فإمَّا أن يكون ما قبلَها مفتوحًا أو غير مفتوح:

إن كان مفتوحًا قُلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلَها، نحو أَحْيَا واسْتَحْيَا.

وإن كان غير مفتوح وحركتُها إعرابٌ فلا إدغام، نحو: رأيتُ مُحْيِيًا؛ لأنَّ عُروض الحركة كعُروض التسكين في نحو يُحْيِيْك، كلاهما مانع من الإدغام.

أو بناءٌ والياءُ متطرفةٌ فالفكّ والإدغام نحو حَيِيَ.

فإن اتَّصلت به الواو فمَن أدغَم قال: حَيُّوا كما قال رَدُّوا، وأنشدوا[5]:

---

(١) وفي الإفصاح ... إذا التقت: سقط من ح.

(٢) ل: حيي. ك: عي.

(٣) معاني القرآن ٣: ٢١٣، وانظر ما تقدم في ١: ٢٠١.

(٤) تقدم في ١: ٢٠١.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٥٦ - ٣٦٣. وبلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٩٦ والمنصف ٢: ١٩١ والممتع ٢: ٥٧٨.

عَيُّــــوا بأمــــرِهمُ كمــــا   عَيَّـــتْ بِبَيضـــتِها الحَمامَـــهْ

وَمَن أظهرَ قال: حَيُوا كما قال رَضُوا، وذلك أنَّ أصله حَيِيُوا، فاستثقلوا الضمة على الياء فحذفوها، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، قال[١]:

وكُنَّــا حَسِــبْناهُمْ فَــوارِسَ كَهْمَــسٍ   حَيُوا بعدَ ما ماتُوا مِنَ الدهرِ أَعْصُرا

وقد استقبحَ الفراء[٢] الإدغام إذا اتصل به واو الجمع نحو عَيُّوا؛ لأنه عنده يجب أن تسكن الياء في الجمع، والواو بعدها ساكنة، فيجب الحذف. وهو عند البصريين جيد حسن لأنه بُني على الواحد، فتقول عَيَّ، ثم تُزاد واو الجمع.

أو غيرُ متطرفة بعدها علامةُ تثنية، نحو مُحْيِيانِ وحَيِيَانِ ومُحْيَيَانِ.

أو علامةُ جمع نحو مُحْيِيَاتٍ، فالإظهار فقط، وعلى قياس الفراء يُدغَم هذا كله جوازًا. أو ألفٌ ممدودة نحو أَعْيِيَاء. أو ألفٌ ونون زائدتان نحو مُحْيَيَان على وزن مُسْحَلان[٣]، أو تاءُ تأنيث لاحقة لجمع نحو حَياءٍ[٤] وأَحْيِيَة وعَيِيّ وأَعْيِيَة، فيجوز الفك والإدغام. /أو لاحقة لمفرد غير عِوض من محذوف، فالإظهار فقط نحو مُعْيِيَة [٩: ٣٩/أ] ومُحْيِيَة، أو عِوضًا فالإدغام فقط نحو تَحِيَّة مصدر حَيَّا، والأصل تَحْيِيٌّ، فحُذفت ياء التَّفْعِيل، وعُوِّضت التاء منها.

وزعم أبو عثمان[٥] أنه يجوز فيه الإظهار قياسًا على أَحْيِيَة لأنها لم تدخل على أَحِيٍّ كما لم تدخل على تَحِيٍّ[٦].

---

(١) تقدم البيت في ٤: ١٥٢.

(٢) معاني القرآن ١: ٤١١ - ٤١٢.

(٣) مسحلان: وادٍ.

(٤) حياء الناقة: فرجها.

(٥) المنصف ٢: ١٩٥ - ١٩٦.

(٦) ح: محي.

وما ذهب إليه ضعيف لأنَّ التاء من تَحِيَّةٍ صارت عوضًا من حرفٍ من نفس الكلمة؛ فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة، بخلاف تاء أَحْيِيَةٍ فإنها لمجرد الجمع، وأيضًا فأَحْيِيَةٌ جمع، والجمعُ فرع على الواحد، والفرعُ قد يُلحظ وقد لا يُلحظ، وأما تَحِيَّة فمصدر، والمصدرُ أصل، فينبغي أن يُلحظ في نفسه.

وفي (الإفصاح)[1]: فأمّا تَحِيَّةٌ فاختَلف فيها النحويون: قال (س)[2]: ((فأمّا تَحِيَّةٌ فبمنزلة أَحْيِيَةٍ))، يعني جمع حياء الناقة، فأكثرُ النحويين على أنه لم يَجز التضعيف[3] فيها ولا فيما هو بمنزلتها.

وقال أبو عثمان: يجوز ذلك فيها لأنه قال: ((بمنزلة أَحْيِيَةٍ))، وقد ذَكر في أَحْيِيَةٍ قبل هذا جواز الإظهار، قال[2]: ((وقد سمعنا بعض العرب يقول: أَعْيِيَاءُ، فبيَّن، وأَحْيِيَةٌ كذلك. وأحسنُ ذلك أن تُخْفِيَها، وتكون بمنزلة متحرك)).

وقيل: التاء في تَحِيَّةٍ بدلٌ من ياء التَّفعيل وهي لازمة، والجمع عارض، وقد يُحمل على المفرد. والظاهرُ من قول (س) قول أبي عثمان. وهذا الذي تقدَّم قول ابن جني[4]، ولا يُظهر.

وقال: ((المصدر يُحمل عليه، ولا يُحمل على غيره، ولا يُسَلَّم شيء[5] من هذا، إلا أنه لم يُسمع في تَحِيَّةٍ إلا الإدغام، وقاسه (س) على أَحْيِيَةٍ لأنه على وزن الفعل مثله، ودخلت التاء مثله، وفيها نقل حركة العين إلى الفاء[6])).

---

(١) وفي الإفصاح ... فإن فيه ثلاث ياءات: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ٣٩٧.

(٣) التضعيف: إظهار الياءين.

(٤) المنصف ٢: ١٩٦.

(٥) ل: ولا نسلم شيئًا.

(٦) في المخطوطات: الياء.

وقال أبو عثمان[1]: ((الإظهار جائز، والإدغام أقيس كما كان في أَحْيِيَة)). قال[1]: ((لأنَّ الهاء في أَحْيِيَة لازمةٌ إذا كانت جمعًا لزوم تاء تَحِيَّة)).

قال ابن جني[2]: ((وحُدِّثتُ عن أبي علي - ولم أسمعه منه - أنه قال: هربوا من كثرة الياءات في تَحْيِيٍ، فلو لم يُدغموا لَرَجعوا لِما هَربوا منه)). قال[2]: ((وهذا قول سديد)) انتهى.

وليس بقول سديد لأنَّ تَحْيِيَةً مُظهَرًا[3] لم تكثر فيه الياءات؛ إذ ليس فيه إلا ياءان مظهران كهما في أَحْيِيَةٍ، بخلاف تَحْيِيًا فإنَّ فيه ثلاث ياءات، وإذا أَظهرت الياءين وكان الإدغام جائزًا أو لم يكن كان الإخفاء في الحركة من الياء الأُولى[4] أفصح من الإظهار؛ لأنَّ الإخفاء واسطة بين الإظهار والإدغام، وفي الكسرة أحسن منه في الفتحة، فإخفاءُ مُحْيِيَيْنِ أحسنُ من الإخفاء في مُحْيَيَيْنِ لأنَّ الكسرة أثقل، فالداعيةُ إلى التخفيف فيها أشدُّ.

ومع هذا التفصيل الذي ذكرناه لا يَصِحُّ قول المصنف: **أو كان ياء لازمًا تحريكها**، فإنه ذكر أنه يجوز فيها الفكُّ والإدغام. وقد اتَّضح[5] من هذ التفصيل أنَّ مِن ذلك ما يجوز فيه الإدغام والإظهار، وما يجب[6] فيه الإظهار، وما يجب فيه الإعلال، وما يجوز فيه الإدغام والإعلال[7]، وما اختُلف في جواز إظهاره.

---

(١) المنصف ١: ١٩٥.

(٢) المنصف ٢: ١٩٦.

(٣) ك: مظهرة.

(٤) ح: أولى.

(٥) ح: اتصل.

(٦) وما يجب ... وما يجوز فيه الإدغام والإعلال: سقط من ل، ت، ن.

(٧) ك: ((والا))، وموضع بقية الكلمة بياض.

وقوله **أو ولي المثلان فاءَ افْتِعال أو افْعِلال** مثالُ الافْتِعال الاقْتِتال، فيجوز فيه الإظهار، ويجوز الإدغام /وقد تقدَّم الكلام[1] على ذلك عند قوله في هذا الفصل: [٩: ٣٩/ب] **ويجوز كسره إن كان المدغَم تاءَ الافْتِعال.**

ومثالُ الافْعِلال قولهم في مصدر احْوَوَى مبنيًّا من الحُوَّة[2] مثل احْمَرَّ: احْوِواء، فيجوز فيه على قول مَن قال في مصدر اقْتَتَلَ قِتَّالًا أن يُدغم فيقول: حِوَّاء، هذا قول أبي الحسن. ويقول غيره: حِيَّاء، فيقلب الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها، ثم يقلب الثانية ياء، ويُدغم الياء في الياء، وقد تقدَّم الكلام[3] على هذه المسألة.

وقولُه **أو كان أوَّلُهما بدلَ غيرِ مَدّةٍ دون لُزوم** مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿أَثَٰثًا وَرِءۡيًا﴾[4] في وقف حمزة[5]، فإنه يُبدل الهمزة ياء، فلَكَ أن تقول: ﴿وَرِيًّا﴾ بالإدغام، ولك أن تقول: ﴿وَرِيْيا﴾ بالفَكّ.

واحتَرز بقوله **بدل غيرِ مَدّة** من أن يكون بدلَ مَدّة، فإنه يجب الإظهار، فتقول في قاوَلَ: قُوْوِلَ، فلا تدغم لأنَّ الأول بدلُ مَدّة.

واحتَرز بقوله **دون لُزوم** من أن يكون بدلًا من غير مدة ويكون البدل قد لَزِم، نحو أن تَبني من الأَوْب اسمًا على أُبْلُمٍ، فإنك تقول: أُوُّبٌ، وأصلُه أُؤْوُبٌ، فتُبدل وتُدغم، وقد تقدَّم الكلام[5] على هذه المسألة في أول الباب.

وقولُه **جازَ الفَكُّ والإدغام** أراد بالفَكِّ الإظهارَ، ولم يَتبين من هذا الكلام مَن يَفُكُّ مِن العرب ومَن يُدغم. وسرد مسائل ستة أجاز فيها الفكَّ والإدغام، ومنها ما

---

(١) تقدم في ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) الحوّة: لون تخالطه الكُمتة.

(٣) تقدم في ١٩: ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٤) من الآية ٧٤ من سورة مريم.

(٥) تقدم في ص ٢١٧.

يختصُّ بالوقف، ومنها ما فيه تفصيل، ومنا ما جهل فيه مَن يَفُكُّ ومَن يُدغم، وهذا كما ترى من التَّشبيج[1].

وقولُه **وقد يَرد الإدغام في ياءين غير لازمٍ تحريكُ ثانيهما، فلا يقاس عليه** مثالُ ذلك قول الشاعر[2]:

وكأنَّها بينَ النِّساءِ سَبيكةٌ ... تَمشي بِسُدَّةِ بَيتِها ، فَتُعِيُّ

أصله فتُعْيِي فأدغم، وليس بلازم تحريك ثانيهما؛ ألا ترى أنَّ التحريك لا يكون إلا في حالة النصب، نحو: لن يُعْيِيَ، وأما في حالة الرفع فإنه تسكن الياء لاستثقال الضمة فيها. وهذا بيت شاذٌّ لا يقاس عليه، وذكر بعض[3] أصحابنا أنه طُعن على قائله.

قال أبو جعفر النحاس[4]: لا نعلم بين البصريين اختلافًا أنه لا يجوز الإدغام لأنك لو أدغمتَ جمعت بين ساكنين، الياء الثانية ساكنة، وتسكن الأُولى للإدغام، فيجتمع ساكنان، وهذا بعدَ كسر ما قبل الياء الأُولى.

وأجاز الفراء[5] الإدغام في المستقبل، واحتجَّ بأنَّ الياء قد تتحرك في نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[6].

والذي قاله لا وجه له عند البصريين لأنَّ تحريكها عندهم في النصب عارض لها.

---

(١) التشبيج: التخليط.

(٢) تقدم البيت في ١: ٢٠١.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٥٨٦.

(٤) إعراب القرآن ٢: ١٨٨ - ١٨٩.

(٥) معاني القرآن له ١: ٤١٢، ٣: ٢١٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ١٨٩.

(٦) من الآية ٤٠ من سورة القيامة.

ص: ويُعَلُّ ثاني اللامين في افْعَلَّ وافعالَّ من ذوات الياء والواو، فلا يلتقي مِثلان فيحتاج إلى إدغام، خلافًا للكوفيين في المِثْلين. وفي مثل سَبُعان من القُوَّة ثلاثةُ أَوجُه، أَقيسُها إبدال الضمة كسرة، وتاليتها ياءً، والإدغامُ أسهلُ من الفَكّ. ولا يجوز إدغامٌ في مثل جَحْمَرِشٍ من الرَّمْي لعدمِ وزن الفعل، خلافًا لأبي الحسن.

ش: مثالُ افْعَلَّ من ذوات الياء قولُهم: ارْمَيَا من الرَّمْي، وذلك أنَّ اللام المعتلة إذا ضُوعفت صَحَّت اللام الأُولى، وجَرَتْ /في ذلك مجرى العين، وتعتلُّ الثانية، ويصير [٩: ٤٠/أ] ذلك نظير هَوَى وغَوَى، فالأصلُ في ارْمَيا: ارْمَيَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا فقيل: ارْمَيَا. وتقول في المضارع: يَرْمَيِي كما تقول: يَحْيِيي، ولا يجوز الإدغام فيه.

ومثالُ افْعالَّ من الرَّمْي ارْمايا، والأصل ارْمايَيَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا. وتقول في المضارع: يَرْمايِي.

وتقول فيهما من ذوات الواو: اغْزَوَى واغْزاوَى، والعملُ فيهما كالعمل في ذوات الياء، ومن ذلك قول العرب ارْعَوَى[1]، إنما هي افْعَلَّ كاحْمَرَّ، وهو مطاوع لِرَعَوْته، يقال: رَعَوْتُه فارْعَوَى، وهو شاذّ. واقْتَوَى افْعَلَّ أيضًا من القَتْو، أي: خدمَ وساسَ، والقَتْو: الخِدمة، قال يزيد بن الحكم[2]:

تَبَدَّلْ خَليلًا بي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ ... فإنِّي خَليلًا صالحًا بِكَ مُقْتَوِي

وقال آخر[2]:

إني امرؤٌ مِنْ بَني خُزَيْمَةَ لا ... أُحْسِنُ قَتْوَ الْمُلوكِ والحَفَدا

ومن المسائل التي جرى الكلام فيها بين أبي العباس بن وَلّاد وأبي جعفر النحاس مسألةٌ[3]: كيف تَبني من رَجا مثل افْعَلَلْتُ، سأل أبو جعفر عن ذلك، فقال:

---

(١) ارعوى عن القبيح: كفَّ عنه.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ١٧٤.

(٣) المسألة في سفر السعادة ٢: ٥٧٦ - ٥٧٩ وفيها اختصار هنا.

أقول: ارْجَوَوْتُ، فقال أبو جعفر: هذا خطأ لأنّا لا نعلم خلافًا بين النحويين أنَّ الواو إذا وقعت طرفًا فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تُقلب ياء؛ كما قالوا في أَفْعَلْتُ من غَزَوتُ: أَغْزَيْتُ، وفي اسْتَفْعَلْتُ: اسْتَغْزَيْتُ. والوجهُ عند أبي جعفر ارْجَوَيْتُ أَرْجَوِي ارْجِواءً وأنا مُرْجَوٍ، مثل احْمَرَرْتُ أَحْمَرُّ احْمِرارًا وأنا مُحْمَرٌّ، إلا أنك تقلب في ارْجَوَيْتُ أَرْجَوي، وتُدغم في احْمَرَّ يَحْمَرُّ.

وقال محمد بن بدر البغدادي: قول أبي العباس في افْعَلَلْتُ ارْجَوَوْتُ تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال، وسبيلُ كل مُمَثِّل أن يتكلَّم بالمثال على الأصل، ثم يَنظر في إعلاله بعدُ، فافْعَلَلْتُ على الأصل: ارْجَوَوْتُ، وعلى الإعلال ارْجَوَيْتُ، ومن قال كَيْنُونةٌ: فَيْعَلُولة ذهب إلى الأصل، ومن قال فَيْعُولة ذهب إلى اللفظ، وإذا بَنَوْا مِثل عُصْفُور من غزا قالوا: غُزْوُوٌّ، فالفراء يتركه على هذا ولا يُعِلُّه، و(س) يُعِلُّه بعد ذلك ويقول: غُزْوِيٌّ[١].

وقد رَدَّ على ابن بدر مصنفُ كتاب (سِفْر السعادة) فقال[٢]: ((قولُ ابن بدر في ارْجَوَوْتُ إنه تمثيلٌ على الأصل غير صحيح؛ لأنَّ ذلك لم يُنطَق به في الأصل كما نُطق بِكَيِّنونة، كما قال[٣]:

يا ليـــتَ أنَّا ضَـــمَّنا سَـــفينَهْ حـــتى يَعـــودَ الوَصـــلُ كَيِّنُونَـــهْ

وإنما يُمَثَّل بالأصل ما لا يصحُّ تمثيله على اللفظ، كقولك في عِدَة: إنه فِعْلة، ولا تقول: عِلة، وفي غَدٍ: إنه فَعْلٌ، ولا تقول فَعٌ. ثم إنَّ أبا جعفر لم يَسأل عن تمثيل الأصل، /وإنما سألَ عمَّا يصحّ أن يُنطَق به، فما للمسؤول اقتَصر على تمثيل الأصل، وتَرك ما ينبغي أن يقال))؟ [٩: ٤٠/ب]

---

(١) الكتاب ٤: ٤٠٧.

(٢) سفر السعادة ٢: ٥٧٩.

(٣) تقدم الشاهد في ٥: ١٥٥.

وما رَدَّ به صاحبُ (سِفْر السَّعادة) لا يَلزم؛ ألا ترى أنه قد تقدَّم[1] لنا ما قاله أبو بكر بن الخيَّاط في (باب ذكر أبنية الأفعال) في وزن ارْعَوَى، وذكر أنه يجوز أن يقال في وزن ارْعَوَى افْعَلَلَ وافْعَلَى، فافْعَلَلَ على الأصل، وافْعَلَى على الفرع. قال: ((وذكرُ وزنه على الأصل أقيَس))، فأُدغم افْعَلَلَ في نحو احْمَرَّ فصار افْعَلَّ، وأُعِلّ في نحو ارعَوَى، فجازَ أن يقال: وزنه افْعَلَّ وافْعَلَى.

وقولُه **فلا يلتقي مِثلانِ** أي: بالإعلال زال التقاء مِثلَين. وفي قوله **فلا يلتقي مِثْلانِ** يسيرُ مناقشة، أمَّا انتفاء التقاء المِثْلَين في ذوات الياء فظاهرٌ لأنه لولا الإعلال لكان ارْمَيَيَ، فيلتقي المِثْلان، وأمَّا في ذوات الواو فلا يلتقي مِثلانِ لأنَّ الواو متى وقعت رابعة قُلبت ياء، فكان يكون اغْزَوَيَ، إلا إن أراد بذلك الأصل، فإنَّ الياء منقلبة عن واو، فتزول المناقشة، ويكون ذلك بالنظر إلى الأصل، كما قال ابن بدر في المسألة قبلُ: إنَّ افْعَلَلْتُ من رَجا ارْجَوَوْتُ تمثيلًا على الأصل لا على ما يقتضيه الإعلال.

وقولُه **فيحتاج إلى إدغام، خلافًا للكوفيين في المِثلَين** مذهبُ الكوفيين أنه يُدغم، فيقال: ارْمَيَّ واغْزَوَّ وارمايَّ واغزاوَّ. وهذا مدفوعٌ بالسماع عن العرب لأنهم أَعَلُّوا ولم يُدغموا، قالوا: ارْعَوَى واقْتَوَى، ولم يقولوا: ارْعَوَّ ولا اقْتَوَّ.

وقولُه **في المِثْلين** يعني افْعَلَّ وافْعالَّ. وثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقِّيِّ وغيرِه: **في المسألتين**، وهذا قريب، فإنهما مِثْلان، وهما مسألتان، إمّا بالنسبة لوزن افْعَلَّ وافْعالَّ، وإمّا بالنسبة إلى ذوات الياء وذوات الواو.

وقولُه **وفي مثل سَبُعان**[2] **من القُوَّة ثلاثة أوجه** قد تقدَّم الكلام على هذه المسألة مشبعًا في ...[3].

---

(١) تقدم في ١٨: ٣٦٨.

(٢) سبعان: اسم موضع.

(٣) تقدم الكلام عليها في ١٩: ٣١٦ - ٣٢٠. هنا بياض في المخطوطات يتسع لثلاث كلمات.

وقولُه **ولا يجوز إدغامٌ في مثل جَحْمَرِشٍ**[1] **من الرَّمي** قد تقدَّمتْ هذه المسألة في آخر الفصل التاسع من فصول البدل، وتقدَّم الكلام[2] مُشبَعًا عليها، فيطالَع هناك.

* * *

(١) الجحمرش: العجوز المسنّة.

(٢) تقدم في ١٩: ٣٣٧.

إذا تحرَّك المِثْلانِ من كلمتين ولم يكونا همزتين جاز الإدغام ما لم يَلِيا ساكنًا غير لين.

ش: لَمَّا فرغَ من إدغام المِثْلين في كلمة ساكنة ومتحركة أخذ يتكلم أولًا في إدغام المِثلين من كلمتين؛ فذكر أنه **إذا تحرَّك المِثْلانِ مِن كلمتين ولم يكونا همزتين** احترازًا من نحو: قرأَ أَبوك، وقد تقدَّم الكلام[1] على ذلك في أول فصل الإدغام، وأنَّ الإدغام في نحو هذا رديء.

وقولُه **ما لم يَلِيا**[2] **ساكنًا غير لين** احترازٌ من أن يليا[3] ما ذَكر، فإنه إذ ذاك لا يجوز الإدغام - وقد ورَدَ عن الفراء[4] إدغامُ مثلٍ في مثلٍ مع أنَّ قبل المثْلِ الأول حرفًا ساكنًا صحيحًا - فمن ذلك قراءة أبي عمرو[5]: ﴿الرُّعْب بِّما﴾[6]، و﴿خُذِ العَفْو وَّأْمُرْ﴾[7]، و﴿مِنَ اللَّهْو وَّمِنَ التِّجارةِ﴾[8]، ﴿وَهو وَّاقِعٌ بِهِمْ﴾[9]، و﴿الشَّمْس

---

(١) تقدم في ص ٢١٦.

(٢) ك، ح: يل.

(٣) في المخطوطات: يلي.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٣ وفيه أنَّ الفراء حكاه عن أبي عمرو.

(٥) انظر مذهبه في الإدغام في السبعة ص ١١٦ - ١٢٢ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٣ - ١٥٤ والتيسير ص ١٢٩ - ١٣٢ والممتع ٢: ٧١٩ - ٧٢٧ والدر النثير ص ٩٩ - ١٣٠.

(٦) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ١٩٩ من سورة الأعراف.

(٨) من الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٩) من الآية ٢٢ من سورة الشورى.

سِرَاجًا﴾[1]، و﴿شَهْر رَّمَضانَ﴾[2]، ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْر رَّبِّهِمْ﴾[3]، و﴿ذِكْر رَّحْمَةِ﴾[4]، و﴿الْبَحْر رَّهْوًا﴾[5]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَّوْمِئِذٍ﴾[6]، ﴿فَهِي يَّوْمَئِذٍ﴾[7]، جميع هذا يُروى عن أبي عمرو بالإدغام، وهو لا يجوز عند البصريين[8]، وتأوَّلوه[8] على إخفاء الحركة، قالوا: والإخفاء يُسَمَّى إدغامًا. والذي قرأناه وتلقَّنّاه عن المشايخ أهل الأداء إدغامُ ما ذكرناه عن أبي عمرو، والذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمةٌ /ثقات، ومنهم علماءُ [٩: ٤١/أ] بالنحو، كأبي محمد اليزيدي[9] وغيره، فوجبَ قبوله، وإن لم يُجزه البصريون غير أبي عمرو، فأبو عمرو رأس في البصريين، ولم يكن ليقرأ إلا بما قرأ وروى؛ لأنَّ القراءة سُنَّة متَّبَعة، غايةُ ما في ذلك أن يكون قليلًا في كلام العرب؛ إذ لو كان كثيرًا لَمَا غاب عِلمه عن البصريين غير أبي عمرو، وأمَّا عدم الجواز فلا نقول به.

وقد عُلِّلَ امتناع الإدغام بأنَّ اجتماع المِثْلين عارضٌ لا يَقوَى على أن يُحرَّك له الساكن الذي قبل المِثْل الأول؛ لأنَّ ذلك تغييرٌ خارج عن تغيير الإدغام، ولو حُرِّكَ له الساكن لَلَزِمَ في: ((اسْمُ مُوسى)) و ((ابْنُ نُوح)) حذفُ همزة الوصل، فكنت تقول: سُم

---

(١) من الآية ١٦ من سورة نوح.

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية ٢ من سورة مريم.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة الدخان.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة هود.

(٧) من الآية ١٦ من سورة الحاقة.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٣ والممتع ٢: ٧١٩.

(٩) يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد العدوي البصري اليزيدي، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، تلميذ أبي عمرو والخليل، وأستاذ أبي عُبيد، خلف أبا عمرو في القراءة، صنف النوادر، والنقط والشكل، توفي بمرو سنة ٢٠٢هـ. غاية النهاية ٢: ٣٧٥ - ٣٧٧ وبغية الوعاة ٢: ٣٤٠.

مُّوسى، وبُن نُّوح، وذلك تغيير كثير، قال (س)[1]: «ولكنك إن شئتَ أَخفَيتَ، وكان بزِنتِهِ متحركًا»، يعني أنك تُخفي المِثْل الأول من غير أن تُسَكِّنه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَنِعِـمَّا هِىَ﴾[2] فذهبَ (س)[3] إلى أنَّ الإدغام جاء على لغة مَن يقول: نِعِمَ - بكسر العين - وهي لغة هُذَيْل، لا على لغة مَن قال: نِعْمَ - بسكون العين - فيكون مما أُدغم وقبل المِثْل الأول ساكنٌ صحيح.

وقد أجاز الفراء[4] الإدغام إذا كان قبله ساكن صحيح على وجهين:

أحدهما: الجمع بين الساكنين كما روي عن الفراء.

والثاني: إلقاء حركة المِثْل الأول على الساكن قبله. واستَضعف هذا الأخير. واستَدلَّ له بقولهم في: عبدُ شَمْس: عَبُشَّمْس، فزعم أنهم أدغموا الدال في الشين، ونقلوا حركتها إلى الباء، فإذا فعلوا ذلك في المتقاربين فهو أحرى أن يفعلوه في المِثْلين.

وكِلا هذين الوجهين اللذين أجازهما الفراء لا يجوز عند (س)[5] والبصريين. وزعمَ البصريون[6] أنَّ معنى عَبُشَّمْس: ضوء الشمس، وأنَّ أصله: عَبْءُ الشمس، ثم حُذفت الهمزة، ونُقلت حركتها إلى الباء، فليس هذا من باب الإدغام كما زعمَ الفراء. ويدلُّ عليه ما أنشده ابن دريد[7]:

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٨.

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) الكتاب ٤: ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ١٥٠ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٨٩.

(٥) الكتاب ٤: ٤٣٨ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ٢٣ - ٢٤، ١٥٠.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩: ١٥٠.

(٧) البيت في جمهرة اللغة ١: ٤٦٥، ٢: ٨٣٣ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٠ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٩٠.

إذا ما رأتْ حَرْبًا عَبُ شَّمْسِ شَمَّرَتْ   إلى رَمْلِها ، والجارِميُّ عَميدُها

بكسر السِّين بغير تنوين.

قال بعض شيوخنا[1]: ((الصحيح أنه قد حُكي في عبد شَمس الإدغام، وقد أثبتَه الفارسيُّ في (الإيضاح)[2]. وما قاله البصريون أيضًا صحيح، ولا يُنكَر أن يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها)).

وقولُه **جازَ الإدغامُ** الإظهارُ لغة أهل الحجاز[3]، وإنما جاز الإدغام في كلمتين ووجبَ في كلمة نحو احمرَّ إلا فيما استُثني لأنَّ ما كان من كلمتين لا يلزم اجتماعهما؛ وذلك نحو: جعلَ لَك، ووَلِيَ يَزيد؛ لأنه يمكن أن يأتي بعد (جعلَ) غيرُ (لك)، وبعد (وَلِيَ) غيرُ (يَزيد).

قال (س)[4]: ((فأحسنُ ما يكون الإدغام إذا تَوالى خمسةُ أحرف متحركة نحو فَعَل لَّبِيد؛ لأنَّ توالي الحركات مُستثقَل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسةُ أحرف متحركة في الشعر، ولا أربعةٌ في كلمة واحدة إلا أن يكون الذي تَتوالى فيه محذوفًا كعُلَبِط[5]، أو واحد الأربعة تاء التأنيث كشَجَرة؛ لأنَّ تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية.

ويَحسُن الإدغام أيضًا أن يكون قبل المِثْل الأول متحركٌ وبعد المثل الثاني ساكن، نحو: يَد دَّاود)).

قال (س)[6]: ((لأنه قصدٌ واعتدالٌ أن يكون المتحرك /بين ساكنين)). [٩: ٤١/ب]

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١٠٩٠.

(٢) التكملة ص ٢٧٥ وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٣) الكتاب ٤: ٤٣٧.

(٤) الكتاب ٤: ٤٣٧ وهو ملخص من كلام سيبويه مع تصرف.

(٥) العلبط: اللبن الخاثر الغليظ المتلبد.

(٦) الكتاب ٤: ٤٣٧.

وقد شملَ قولُ المصنف: **ما لم يَلِيا ساكنًا غيرَ لِين** صورًا من الإدغام:

إحداها: أن يكون قبل المِثْل الأول متحرك وما بعد المِثْل الثاني متحرك، نحو: جَعَل لَّكَ.

الثانية: أن يكون ما قبل المِثْل الأول متحركًا وما بعد المِثْل الثاني ساكن، نحو: يَد دَّاود.

الثالثة: أن يكون ما قبل المِثْل الأول ساكنًا وما بعد المِثْل الثاني ساكن نحو: قام مَّالِك.

الرابعة: أن يكون ما قبل المِثْل الأول ساكنًا وما بعد المِثْل الثاني متحرك، نحو: قال لَّهُ.

فأمّا إذا كان قبل المِثْل الأول ساكن فقد تقدَّم حُكمه[1] إذا كان صحيحًا؛ وأمّا إذا كان حرفَ لِينٍ فإمّا أن يكون قد أُدغم فيما بعده أو لا؛ إن كان قد أُدغم فلا يجوز الإدغام، نحو: عَدُوٌّ وَاقِدٍ، ووَلِيٌّ يَزيد.

وكان ينبغي للمصنف أن يذكر هذا القيد لأنه يَصدق عليه أنه وَلِيَ المِثْلَ الأولَ ساكنٌ لَيِّن، وهو الواو المدغمة في الواو في عَدُوّ، والياء المدغمة في الياء في وَلِيّ، لكنه قد قَدَّم[2] في فصل إدغام المِثْلين في كلمة أنه يمتنع الإدغام إذا كان حرفٌ مُدغَم في أولهما؛ فيمكن أن يقيَّد فيما كان من كلمتين بما كان من كلمة، لكن التنبيه عليه هنا أحسن.

وقد عَلَّلَ (س)[3] امتناع الإدغام في ذلك بأنَّ الواو الأولى من عَدُوّ والياء من وَلِيّ بإدغامهما ذهبَ المدّ الذي كان فيهما؛ فصارا كالحرف الساكن الصحيح، نحو: ضَرَبَ بَكْر، وهذا لا يجوز إدغامه، فكذلك ذلك.

---

(١) تقدم في ص ٢٤٨ - ٢٥١.

(٢) تقدم هذا في ص ٢٢١.

(٣) الكتاب ٤: ٤٤٢.

وإن لم يكن حرفُ اللين أُدغم فيما بعده جاز الإدغام نحو: المال لَّكَ، والبيان فيه أحسن، ومثَّل (س)[1] في الواو يَظْلِمُونِّي، وفي الياء تَظْلِمِيْنِّي؛ لأنه عنده كمنفصل، وإن كان لا يصحُّ الوقف على المِثْل[2] الأول في المثالين المذكورين ولا فيما أشبههما، نحو ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾[3]، و﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي﴾[4]، لكنه لَمَّا كان لا يلزم أن يقع بعد هذه النون نونٌ جُعل كمنفصل.

والواو والياء في نحو: ثَوْب بَّكْر، وجَيْب بَّكْر يجريان مجرى الواو في يَظْلِمُوْنِّي، والياء في تَظْلِمِيْنِّي؛ لأنَّ اللِّين الذي فيهما كالمدّ، ولذلك لا يجوز أن يقع في القوافي جَيْب مع ضَرْب كما لا يجوز ضروب، ومع الجواز فليس ذلك في جَيْب بَّكْر كهو في: طَيِّب بَّكْر، ولا في: المال لَّك، قال (س)[5]: «البيانُ في ثَوْب بَكْر أحسن منه في الألف لأنَّ حركة ما قبله ليست منه بدليل أنك تُدغم: اخْشَوا وَّاقدًا»، ولا تدغم: يغزُو واقِدٌ.

وإنما جاز اجتماع الساكنين والأولُ حرف لِين لأنَّ زمان الحرف الممدود أطولُ من زمان غيره؛ كما أنَّ زمان المتحرك أطول من زمان الساكن، وحرفُ اللين - وإن لم يكن ممدودًا - ففيه مدٌّ ما، فلذلك كان كالحرف المتحرك، فجاز معه الإدغام.

ص: ويُبدَل الحرفُ التالي متحركًا أو ساكنًا لينًا بمثل مُقاربه الذي يليه؛ ويُدغَم جوازًا ما لم يكن لينًا أو همزةً أو ضادًا أو شينًا أو فاءً أو ميمًا أو صَفيريًّا قبل غير صَفيريّ، أو يلتقي الحرفان في كلمة يُوهمُ الإدغامُ فيها التضعيف.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣٨.

(٢) ت: العَقد. ح: الأعلى الأول من المثلين.

(٣) من الآية ١١ من سورة يوسف.

(٤) من الآية ٩٥ من سورة الكهف.

(٥) الكتاب ٤: ٤٤٠.

ش: أخذ المصنف هنا يتكلم في إدغام المتقاربين، فذكر أنَّ المتقارب الذي يتلو متحركًا نحو: اصْحَبْ مَّطَرًا، و﴿يُعَذِّب مَّنْ يَشَاءُ﴾(١)، أو ساكنًا لينًا نحو: هذا باب مَّطَر، /يصير حرفًا مماثلًا للحرف المقارب الذي يليه، ويُدغَم فيه على جهة الجواز لا على جهة الوجوب. [٩: ٤٢/أ]

وشمِلَ قولُه **التالي متحركًا** ما يكون ساكنًا وما يكون متحركًا، أعني الحرف المدغَم. واحترز بقوله **ساكنًا لينًا** من أن يكون ساكنًا غير لين، نحو: ضَرْبُ مَالِك، فإنه لا يُدغَم، كما أنه إذا كان كذلك في المِثْلين لا يُدغم، نحو: نَهْجُ جَعْفر، وقد أَدغَم القُرّاءُ(٢) شيئًا من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿والحَرْث ذَّلِكَ﴾(٣).

وقد وهِمَ المصنف في قوله: **ويُبْدَل الحرفُ التالي كذا بِمِثْلِ مُقارِبه** في أن أَدخل الباء على مِثل المقارب، ورفعَ الحرف الذي يلي المتحرك أو الساكن اللين على أنه مفعول لم يُسَمَّ فاعله، وليس لسان العرب كذلك، إنما كان ينبغي أن يقول: ((ويُبدَل بالحرف التالي متحركًا أو ساكنًا لينًا مِثلُ مُقاربه))، أي: يُجعَل بدلَ الحرف التالي كذا حرفٌ مماثل للحرف الذي قارَبه.

وهذه المسألة غلِط فيها كثير من المصنفين في العلوم ومن الشعراء، فيُدخلون الباء على ما لا يَصِحُّ دخولها عليه في لسان العرب، وينصبون ما تدخل عليه الباء(٤) في لسان العرب، ففي (المنهاج) لأبي زكرياء يحيى النووي، رحمه الله: ((ولو أبدلَ ضادًا بظاء لم تَصِحّ في الأَصَحِّ))(٥)، يعني في قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾(٦)، ولو جرى كلامه على

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة المائدة.

(٢) الإقناع ص ٢٠٨ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٠.

(٣) من الآية ١٤ من سورة آل عمران.

(٤) الباء: سقط من ت.

(٥) منهاج الطالبين ص ٩٧ [ط. دار المنهاج ٢٠٠٥م - جدة].

(٦) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

اللسان العربي لقال: ((ولو أبدلَ ظاءً بِضادٍ)) أي: جعلَ بدلَ الضادِ ظاءً، فالمنصوب هو الذي يصير عِوَضًا، وما دخلتْ عليه الباء هو الذي يكون مُعَوَّضًا منه. وهذا جارٍ في هذه المادة مِن أَبْدَلَ وبَدَّلَ وتَبَدَّلَ، المنصوب هو العِوَض الحاصل، وما دخلتْ عليه الباءُ هو المعوَّض منه الذاهب، فإذا قلت: أَبدَلتُ دينارًا بدرهمٍ فمعناه: اعْتَضْتُ دينارًا عِوَضَ درهم، فالدينارُ هو الحاصل لك المعوَّض، والدرهمُ هو الخارج عنك المعوَّض منه، وهذا عكس ما يَفهم العامة وكثير ممن يعاني العلوم من هذا الكلام، وعلى ما ذكرناه جاء كلام العرب، قال الشاعر[1]:

تَضْحَكُ مِنِّي أُخْتُ ذاتِ النِّحْيَيْنْ   أَبْدَلَكِ اللهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنْ

سَوادَ وَجهٍ وبَياضَ عَيْنَيْنْ

ألا ترى كيف أَدخَل على المعوَّض منه الباءَ، وهو قوله: بِلَونٍ، ونصبَ لَونَين، وهو المعوَّض. وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[5] أي: يَستبدل بكم قومًا غيركم، وقال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[6] تقديره: أن يبدلنا بها خيرًا منها، فحذف ((بها))، أي: بالجَنّة التي طيفَ بها، وقال تعالى:

---

(١) التنبيه لابن جني ص ٥٧١ [٣٩٤] وشرح الحماسة للمرزوقي ٤: ١٨٤١ [٨٣١] وآخر الأول فيهما: ((الحِجْلَيْنْ)). الحجل: الخلخال.

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٦ من سورة سبأ.

(٤) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٦) من الآية ٣٢ من سورة القلم.

﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾(١)، أي: يُبْدِلهما به، وعلى هذا نظم علماء الشعر(٢)، قال أبو تمام(٣):

تَبَــدَّلَ غاشِــيهِ بِــرِيمٍ مُسَــلِّمٍ ... تَـرَدَّى رِداءَ الحُسْـنِ وَشْـيًا مُنَمْنَمَـا

وبالحَلْــيِ إنْ قامَــتْ تَـرَنَّمَ فوقَهــا ... حَمامًــا إذا لاقَــى حَمامًــا تَرَنَّـما

وبالخَدْلـةِ الساقِ الْمُخَدَّمـةِ الشَّوَى ... قَلائـصَ يَتْلُـونَ العَبَـنَّى الْمُخَـدَّما

وقد يجوز حذف حرف الجر لدلالة المعنى على العِوَض والمعوَّض منه؛ قال

[٩: ٤٢/ب] تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾(٤) أي: بسيئاتهم حسنات، وقال تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾(٥)،(٦) أي: بقولٍ غير القول الذي قيل لهم، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾(٧) أي: بغير الأرض.

وقد تقع موقعَ الباء التي تدخل على المعوَّض منه «بعد»، وهي دالَّة على سبق المعوَّض منه وذهابِه بالعِوَض، قال الشاعر(٨):

وبُـدِّلْتُ قَرْحًـا داميًـا بعـدَ صِحَّةٍ ... لعــلَّ مَنــايانا تَحَــوَّلْنَ أَبْؤُســا

---

(١) من الآية ٨١ من سورة الكهف.

(٢) ح: الشريعة.

(٣) الديوان ٣: ٢٣٢ - ٢٣٣. غاشيه: من كان يغشاه. والشوى: الأطراف كاليدين والرجلين. والمخدَّم: الذي فيه الخَدَمة، وهو الخلخال. وقلائص: جمع قَلوص، والقلوص من الإبل: الفتيّة المجتمعة الخلق. والعبنَّى: الجمل الضخم الشديد. والمخدَّم من الإبل: الذي شُدَّت في أرساغه سيور إلى نعاله.

(٤) من الآية ٧٠ من سورة الفرقان.

(٥) من الآية ٥٩ من سورة البقرة.

(٦) زيد هنا في ح: أي: بغير الذي قيل لهم.

(٧) من الآية ٤٨ من سورة إبراهيم.

(٨) تقدم البيت في ٤: ١٦٣.

معنى[1]: وبُدِّلتُ قرحًا داميًا بعد صحة، أي: عُوِّضتُ بدلَ الصحة قَرْحًا.

وأصلُ أَبْدَلَ وبَدَّلَ أن يتعدَّى لاثنين منصوبين ولثالث بالباء؛ ألا ترى كيف صرَّح بذلك في قوله:

أَبْـــدَلَكِ اللهُ بِلَـــوْنٍ لَـــوْنَيْنْ

وفي قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾[2]، وقد جرَتْ عادة النحويين أن يقولوا: أَبدلتُ كذا بكذا، ولا يذكرون المفعول الأول، وأيضًا فليس المعنى عليه؛ لأنك إذا قلتَ: أَبدلتُ هذا الحرف بهذا الحرف، لا تريد[3]: أبدلتك هذا الحرف بهذا الحرف، على أنه لا يبعد أن يكون أصله هكذا، ثم حذف المفعول الأول، وكثُر حذفه في اصطلاحهم حتى صار نَسْيًا لا يراد معناه بوجه.

وقولُه **ما لم يكن لينًا** يعني: ما لم يكن الذي يُقارِب لينًا، فإنه لا يُبْدَل، ولا يُدغَم، مثالُه: قَضُوَ يَاسِر، وحَمِيَ وَاقِد، وواوُ يَسْتَعُور[4]، وآيُ وَاقِد.

وقولُه **أو همزةً** مثالُه: قرأَ هَارون، لا تُدغم الهمزة فيما قاربها لأنَّ إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثلين، فلمّا لم يَجز إدغام المثلين لم يجز إدغام المتقاربين، وهذه علة أنَّ الألف لم تُدغم فيما قاربها، ولا التفات إلى من جَوَّز الإدغام في الهمزتين لرداءته.

وقولُه **أو ضادًا** لا تُدغَم الضاد في شيء مما قاربها لأنَّ فيها استطالة وإطباقًا واستعلاء؛ وليس ثَمَّ مقارب فيَشْرَكَها في ذلك، فإدغامُها يُخِلُّ بها، وسيأتي إدغامُها شاذًّا وذِكرُ الحروف التي تُدغم فيها إن شاء الله.

وقولُه **أو شينًا** لا تُدغم الشين فيما قاربها لأنه إذ ذاك تزول عنها الاستطالة بالتَّفَشِّي الذي فيها؛ وسيأتي إدغامها شاذًّا إن شاء الله.

---

(١) في المخطوطات: معناه.

(٢) من الآية ١٦ من سورة سبأ.

(٣) في المخطوطات: يريدون.

(٤) اليستعور: شجر يتسوك بعيدانه. واسم موضع.

وقولُه **أو فاءً** لا تُدغم في مقاربها لأنَّ فيها تَفَشِّيًا، ولو أَدغمتَها لذهبَ، وسيأتي ذكر ما يُدغَم فيها.

وقولُه **أو ميمًا** لا تُدغَم في مقاربها، ومقاربُها هو الفاء والباء والواو، وسيأتي ما يُدغَم فيها إن شاء الله تعالى.

وقولُه **أو صَفيريًّا قبلَ غير صَفيريّ** لا يُدغَم صَفيريٌّ في مقاربه مما ليس صَفيريًّا؛ لأنه لو أُدغم لأخلَّ بالصفير، وسيأتي ما يُدغَم فيه إن شاء الله.

وقولُه **في كلمة يُوهم الإدغامُ فيها التضعيف** مثالُ ذلك أَنْمُلة، لا يجوز فيها الإدغام لأنك لو أدغمتَ أَوهمَ الإدغامُ فيها أنها من المضعَّف؛ أي: مما ضُعِّف فاؤه وعينه؛ لأنه لا يُدرى هل الأصل أَنْمُلة أو أَمْمُلة؛ لأنَّ كليهما وزنه أَفْعُلة، ولذلك بيَّنت العربُ النونُ /الساكنة إذا وقعتْ قبلَ واوٍ أو ميمٍ أو ياءٍ نحو عُنْوان وقَنْواء[1] ٩١٠ [٤٣/أ] وزَنْماء[2] وزُنْم وبُنْيان وكُنْية، ولم تُخْفِها كما تفعل بها مع بقية حروف الفم؛ لأنَّ الإخفاء يُقَرِّبها من الإدغام، فخافوا التباس الإخفاء بالإدغام، فبَيَّنوا لذلك، ولذلك لا يوجد في كلامهم نونٌ ساكنة قبل راء أو لام في كلمة واحدة؛ لأنك إن بيَّنت ثقُل لقرب المخرجين، وإن أدغمتَ التبس، فلا يوجد مثل قِنْر ولا مثل عِنْل.

فإذا كان بناء الكلمة لا يُوهم فيها التضعيف جاز الإدغام، مثالُ ذلك انْفَعَلَ من الْمَحْو، فإنه يجوز أن تقول: انْمَحى على الأصل فلا تُدغِم؛ ويجوز لك أن تُدغِم فتقول: امَّحى؛ لأنه لا يمكن أن يكون من قَبيل إدغام المِثْلين؛ لأنه كان يكون إذ ذاك وزن الكلمة افَّعَلَ، وافَّعَلَ مفقود في كلامهم، فعُلم أنه في الأصل انْمَحى، وأنه من إدغام المتقاربَين.

---

(١) امرأة قنواء: محدودبة الأنف. وشجرة قنواء: طويلة.

(٢) شاة زنماء: لها زَنَمَتان، وهما لحمتان متدليتان في حنكها.

ومِثلُ ذلك أيضًا في جواز الإدغام أن يُجمع المتقاربان في افْتَعَلَ أو تَفاعَلَ أو تَفَعَّلَ؛ نحو اخْتَصَمَ وتَطايَرَ وتَطَيَّرَ، فإذا أدغمتَ مثل اخْتَصَمَ جاءت فيه اللغات الثلاث التي كانت في اقْتَتَلَ إذا أُدغِم، وقد تقدَّمت[1] كيفية العمل في الإدغام.

وقد حكى أبو سعيد[2] في المضارع واسم الفاعل مما لم يتقدَّم ذِكره تسكينُ القاف في يَقِتِّل ومُقِتِّل مع الإدغام، فيكون جمعًا بين الساكنين، وعليه قراءة مَن قرأ: ﴿وهم يَخْصِّمُونَ﴾[3]. وينبغي أن يُحمَل ذلك على اختلاس الحركة لا على أنه محض سكون؛ إذ لو كان سكونًا محضًا لثَبتت همزة الوصل في ماضيه، فكنت تقول: اقْتَّلَ. ولم تُحْكَ هذه اللغة[4] إلا في اسم الفاعل والمضارع، فدلَّ ذلك على أنه اختلاس.

وأمَّا (س)[5] فلم يَحكِ في هذا إلا الإخفاء، وهو إخفاءُ حركة المِثِل الأول، فصار شبيهًا بالإدغام، وليس به، لكن القُرّاء قرأوا بالسكون مع الإدغام، والأَولى إثباتها لغة وإن كانت ضعيفة، ولا ينبغي أن تُحمَل قراءتهم على الغلط.

وأمَّا تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ فقد بَيَّنَّا ذلك عند الكلام على (باب مصادر غير الثلاثي)[6].

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[7] أنه إنما جاز الإدغام في هذه الأبنية الثلاثة لأنها قد جَرَتْ مجرى المنفصل؛ قال: لأنَّ هذه التاء لا يلزم أن يقع بعدها مُقارِب لها كما لا يلزم أن يقع بعدها مثلُها؛ ولذلك تنزَّل اجتماع المثلين فيها منزلته من كلمتين في جواز الإظهار. بهذا علل الأستاذ أبو الحسن.

---

(١) تقدمت في ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩: ٣٧.

(٣) من الآية ٤٩ من سورة يس. وهذه قراءة نافع. السبعة ص ٥٤١ والتيسير ص ٤٢٨.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١٠٧١.

(٥) الكتاب ٤: ٤٠٣، ٤٤٣.

(٦) تقدم في ١٤: ٢٢٧.

(٧) الممتع ٢: ٧١٢.

والذي نختاره أنه إنما جاز الإدغام لأنه لا يؤدي إلى الإلباس؛ ألا ترى أنك إذا قلت في تَطايَرَ وتَطَيَّرَ: اطَّايَرَ واطَّيَّرَ لا يُتَوَهَّمُ أنَّ وزن الكلمة افَّاعَلَ ولا افَّعَّلَ؛ لأنهما بناءان مفقودان في كلامهم.

وأمَّا نحو اخْتَصَمَ إذا أُدغِم فمَن كسرَ الفاء فقال خِصَّمَ فهذا الإدغام لا يُلبس؛ لأنه ليس في أوزانهم فِعَّلَ، وبهذا ينبغي أن يُعَلَّلَ الكسر، فنقول: حَرَّكوه بحركةٍ تَمنع من [٩: ٤٣/ب] اللَّبس، لا نقول: إنهم كسروا لالتقاء الساكنين كما تقدَّم في مسألة /قِتَّل، ولا إنهم كسروا طلبًا لكسرة همزة الوصل حتى كأنها منقولة منها كما قاله الفراء.

وأمَّا مَن قال خَصَّمَ بفتح الفاء فإنه يُزيل اللَّبسَ العارضَ فيه مجيءُ مضارعه واسم الفاعل منه على خلاف ما يجيء ما بُني على فَعَّلَ نحو كَسَّرَ؛ فإنَّ مضارع هذا يجيء مضموم حرف المضارعة، ومضارع خَصَّمَ [illegible] يجيء مفتوح حرف المضارعة، ولذلك يختلفان في اسم الفاعل.

ومِمَّا جاء فيه إدغام المتقاربَين مما هو في كلمة ولا يُوهِم الإدغامُ فيه التضعيفَ قولُهم سِتٌّ ووَدٌّ وعِدَّانٌ، وذلك على جهة الشذوذ:

أمّا سِتٌّ فأصلها سِدْسٌ، أَبدلوا من السين تاءً لضعف السين بالهمس، ولا حاجزَ بينها وبين السين الأولى إلا الدال الساكنة، وهي حاجز غير قويٍّ لسكونها وقرب مخرج الدال من مخرج السين؛ فكأنما اجتمع ثلاث سينات، وكرهوا إدغام الدال في السين لئلا تصير الكلمة كلها سينات، فأبدلوا من السين تاء، وهي حرفٌ يَقرُب من السين ومن الدال، فقالوا: سِدْتٌ، ثم كرهوا اجتماع التاء والدال لِشِدَّة ما بينهما من التقارب حتى كأنهما مِثْلان، مع أنَّ الكلمة قد كثُر استعمالها في لسانهم، فاستَدْعَت التخفيف بأن أدغموا، فقالوا: سِتٌّ.

فإن قلتَ: هلَّا قُلبت السين دالًا وأدغموا فقالوا: سِدٌّ؟

فالجواب: أنَّ قلْب السين تاء أحسن لأنهما مهموسان، وأيضًا فكان يُتَخَيَّل أنه قلبُ إدغام لأنه قد يُقلب الثاني إلى الأول. ولم تُبدَل صادًا لأنهما ليس بينهما إلا الإطباق، فكان يُستثقَل أن يقال: سِصٌّ.

وقد شَبَّه (س)[1] مجيئهم بالتاء لأجل الإدغام بمجيئهم بالكسرة في يِيْجَلُ ليقلبوا الواو ياء. وهو تشبيه حسن لأنَّ كسر الياء في حروف المضارعة لا يجوز إلا في هذا الموضع، فكسروا ليكون قلب الواو ياء جاريًا على ما اطَّرد في لسانهم. وكذلك أَدْلٍ، كسروا ما قبل الواو لتنقلب الواو ياء، فيكون جاريًا على ما اطَّرد، كذلك هنا قلبوا السين تاء لأجل الإدغام.

وذكرَ الزَّجَّاجيُّ[2] وغيره[3] الاستدلالَ على أنَّ أصل سِتٍّ سِدْسٌ لقولهم في التصغير: سُدَيْس، وفي الجمع: أَسْداسٌ. فظاهر هذا الاستدلال يقتضي أنَّ سِتًّا يُصَغَّر على سُدَيْس، ويُجمع على أَسْداس، أمّا التصغير فصحيح لأنهم قالوا في تصغير سِتٍّ: سُدَيْسٌ، ولم يُدخلوا التاء فيقولوا: سُدَيْسةٌ لئلا يَلتبس بتصغير سِتَّة الموضوع للمذكر.

وأمّا الجمع على أَسْداسٍ فليس جمعًا لِسِتٍّ لأنَّ سِتًّا من أسماء الأعداد، وأسماءُ الأعداد لا تُجمع إلا مئةً وألْفًا، وإنما أَسْداسٌ جمع سُدْسٍ أو جمع سِدْسٍ[4] في أظماء الإبل، وإنما أرادوا الاستشهاد بالتصريف من الكلمة أو ما في معناها، لا أنَّ أَسْداسًا جمعُ سِتٍّ، ولو سُمِع ذلك لكان الاستدلال به أقوى.

وأما وَدٌّ فالأصل فيه وَتِدٌ، وفيه لغتان[1]: إحداهما لغة الحجاز وبعض بني تميم، وهو الإظهار، والثانية لغة بعض بني تميم، وذلك أنَّ مِن لغتهم /تسكينَ فَعِل، فيقولون [٩: ٤٤/أ]

---

(١) الكتاب ٤: ٤٨٢.

(٢) الجمل ص ٤١٧.

(٣) شرح الجمل لابن خروف: القسم الأخير: باب من شواذ الإدغام ص ١٤٠.

(٤) السدس في أظماء الإبل: أن ترعى خمسة أيام وترد في اليوم السادس.

في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، فبعضُهم طَرَدَ لغتَه، فسَكَّن وأَدغم، فقالوا: وَدٌّ، وبعضُهم تركَ لغتَه، فلم يُسَكِّن لضعف الإدغام فيه، فأَظهر كلغة الحجاز، فقال: وَتِدٌ، وبعضُهم أَبدل الدال تاء، وأَدغم، فقال: وَتٌّ، فأمّا قول امرئ القيس[1]:

تُخْـــرِجُ الـــوَدَّ إذا مـــا أَشْـــجذَتْ وتُوارِيـــــهِ إذا مـــــا تَشْــــتَكِرْ

فقيل[2]: إنه أراد بالوَدّ الوَتِد، وقيل[2]: وَدٌّ: اسم جبل.

قال (س) [3]: ((ولضعف الإدغام فيه تَجَشَّموا وَطْدًا ووَتْدًا في المصدر))، يعني تكلَّفوا إظهاره مع ما فيه من الاستثقال. ومنهم مَن يلتزم في المصدر بناءه على فِعْلة، فيقول: طِدَةٌ وتِدَةٌ كما يقول: عِدَةٌ، ولا يأتي فيه بفَعْلٍ.

وأمّا عِدَّانٌ فأصله عِتْدانٌ، على وزن فِعْلانٍ، وهو جمع عَتُود، وهو التَّيْس، جمعوه على فِعْلانٍ كما قالوا: خَرُوفٌ وخِرْفانٌ. وقد تكلَّفوا البيان فيه لضعف الإدغام.

قال (س) [3]: ((ومما بينوا فيه قولُهم: عِتدانٌ)). قال ابن خروف: ((ووقع في نسخة عُتُدٌ))، أي: جمعوه على هذا لأنه لا يجب إدغامه. قال أبو علي: ((وهو يشبه قوله[3] (شَبَّهُوه بِوَدٍّ) أي: الذي فُعِل به ذلك لكثرة دوره، ولم يكثُر هذا كثرته، لكن أشبهَه لأنَّ فيه تاء ساكنة بعدها دال، وقَلَّما يجيء ذلك في الكلام لثِقَله)) انتهى.

قال (س) [3]: ((وقَلَّما تَقع في كلامهم تاء ساكنة قبل دال في كلمة لِما فيه من الثقل)). قال[3]: ((وما أُدغم من هذا فمُشَبَّهٌ بما ليس مثلَه نحو يَهتدي)). ويعني بقوله ((ليس مثلَه)) لأنَّ التاء في يهتدي زائدة، وبناؤه لا يلتبس.

ص: وإدغامُ الراء في اللام جائز خلافًا لأكثرهم. وربما أُدغِم الفاءُ في الباء، والضادُ في الظاء، والسينُ في الشين. وتُدغَم في الفاءِ والميمِ الباءُ، وفي الحاءِ الهاءُ،

---

(١) البيت في الديوان ص ١٤٤. يصف ديمة. أشجذت: أقلعت وسكنت. وتشتكر: تحتفل ويكثر مطرها.

(٢) الديوان ص ١٤٤ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٢٩.

(٣) الكتاب ٤: ٤٨٢.

وفي الشينِ والتاءِ الجيمُ، وفيها وفي السين والضادِ[1] **الطاءُ والظاءُ وشركاؤهما في المخرج، والأَولى إبقاءُ إطباق المُطْبَق.**

ش: ثبتَ في هذه النسخة أنَّ **إدغام الراء في اللام جائز خلافًا لأكثر النحويين**؛ وثبتَ في نسخة مقروءة على المصنف، وعليها خطه: **وإدغامُ الراء في اللام محفوظ**، فدلَّ اختلاف النسختين على أنَّ المصنف اضطرب في هذه المسألة، فمرة جعله محفوظًا فلا يقاس عليه، ومرة حَكم عليه بالجواز فقاسه، وهي مسألة اختَلف فيها النحويون، فذهب الخليل[2] و(س)[3] وأصحابه[4] إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير الذي فيها ولا في النون.

قال أبو سعيد[5]: ((ولا نعلم أحدًا خالفه إلا يعقوبَ الحَضْرَمِيَّ، وإلا ما روي عن أبي عمرو أنه كان يُدغم الراء في اللام متحركة متحركًا ما قبلها، نحو ﴿يَغْفِر لِّمَنْ﴾[6]، ﴿العُمُر لِّكَيْلا﴾[7]، ﴿واسْتَغْفَر لَّهُمُ الرَّسُولُ﴾[8].

فإن سَكن ما قبل الراء أدغمها في اللام في موضع الضم والكسر نحو ﴿الأَنْهَار لَّهُمْ﴾[9] و﴿النَّار لِّيَجْزِيَ﴾[10].

---

(١) ت: والصاد.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٦٧ وشرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦.

(٣) الكتاب ٤: ٤٤٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦ والتبصرة والتذكرة ٢: ٩٤٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦ بتصرف.

(٦) من الآية ١٢٩ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٥ من سورة الحج.

(٨) من الآية ٦٤ من سورة النساء.

(٩) من الآية ٣١ من سورة النحل. والراء فيها مضمومة.

(١٠) من الآيتين ٥٠ - ٥١ من سورة إبراهيم. والراء فيها مضمومة. ومثال المكسورة قوله تعالى: ﴿حِينٌ مِنَ الدَّهْر لَّمْ يَكُنْ﴾ من الآية الأولى من سورة الإنسان.

فإن انفتحتْ وسَكن ما قبلها حرف مد ولين أو غيره لم يُدغِم، نحو ﴿مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ﴾[1]، و﴿ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِى﴾[2]، و﴿لَّن تَبُورَ ٢٩ لِيُوَفِّيَهُمۡ﴾[3]، و﴿وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا﴾[4])).

[٩: ٤٤/ب] فإن سَكنت الراء أدغمَها في اللام /بلا خلاف عنه إلا ما رواه[5] أحمد بن جُبير[6] بلا خلاف عنه عن اليزيدي عنه أنه أظهرها؛ وذلك إذا قرأ بإظهار المثلين والمتقاربين المتحركين لا غير، على أنَّ المعمول في مذهبه في الوجهين جميعًا على الإدغام، نحو ﴿ويَغْفِر لَّكُمْ﴾[7].

وأجاز[8] ذلك أيضًا الكسائيُّ والفراء، وحكياه سماعًا، ووافقَهما على سماعه رواته، وأجازه أبو عمرو كما ذكرناه، وتابعه يعقوب كما ذكرناه، وذلك من رواية الوليد[9] بن حسان. وقد أجازه أيضًا وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسي[10]، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين.

---

(١) من الآية ٢١ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الانفطار.

(٣) من الآيتين ٢٩ - ٣٠ من سورة فاطر.

(٤) من الآية ٨ من سورة النحل.

(٥) الإقناع ص ١٨٩.

(٦) أبو جعفر أحمد بن جبير بن محمد الكوفي [... - ٢٥٨هـ]. نزل بأنطاكية فنسب إليها، كان من أئمة القراء ثقة ضابطًا، أخذ القراءة عن الكسائي، واليزيدي، وغيرهما، وقرأ عليه محمد بن العباس بن شعبة، وغيره. غاية النهاية ١: ٤٢ - ٤٣.

(٧) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٨) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٦.

(٩) الوليد بن حسان التوزي البصري، روى القراءة عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وروى القراءة عنه محمد بن الجهم. غاية النهاية ٢: ٣٥٩.

(١٠) محمد بن الحسن بن أبي سارة [... - ١٨٧هـ]. أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو، روى الحروف عن أبي عمرو، وأخذ عن عيسى بن عمر، وهو أستاذ الكسائي والفراء، من مصنفاته: الفيصل، ومعاني القرآن، والتصغير. بغية الوعاة ١: ٨٢ - ٨٣.

وللإدغام[1] وجهٌ من القياس، وذلك أنَّ الراء إذا أُدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظُ اللام أسهلُ من لفظ الراء لعدم التكرار، وإذا لم تُدغَم ثَقُلَ ذلك لأنَّ الراء فيها تكرار، فكأنها راءان، واللامُ قريبةٌ من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد.

وأيضًا فقد تقدَّم الكلام[2] على التكرار الذي في الراء، وهل هو يكون في الوقف عليها أم لا، وهل هو أيضًا من الصفات الذاتية فيها أم لا، وأنَّ بعض العلماء كان إذا نَطق بها لا يُبقي فيها شيئًا من التكرار، فإذا فَرَّعنا على أنَّ التكرار عارضٌ فيها لا متأصل، أو لا تكرار فيها إلا في الوقف، قَوِيَ إذ ذاك الإدغام، وضَعُفَ تعليل مَنْ مَنَعه بالتكرار الذي في الراء.

وقد اعتمدَ بعض أصحابنا[3] على أنَّ ما رُوي عن القُرّاء من الإدغام الذي منعه البصريون بكون ذلك إخفاء لا إدغامًا. وهذا لا يجوز أن يحمل القراء على أنهم غلطوا وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام، حتى إنه عقد بابًا قال فيه: ((هذا باب يُذكر فيه ما أدغمتْه القُرّاء مما ذُكر أنه لا يجوز إدغامه)).

وهذا لا ينبغي؛ فإنَّ لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءاتُ لا تجيء على ما عَلِمه البصريون ونَقَلوه، بل القُرّاء من الكوفيين يكادون يكونون أكثر من قُرّاء البصرة، وقد وافق كبيرُ البصريين - وهو أبو عمرو بن العلاء - كثيرًا من الكوفيين على إدغامٍ لم يروِه البصريون، فوجبَ قَبولُه والرجوع فيه إلى علمه وعلم الكوفيين؛ إذ من عَلِمَ ممن هو من أهل الثقة والمعرفة والتمييز حُجَّة على مَن لم يعلم، والتعصبُ في غير الحق ليس من دأب المنصِفين، ولا ينبغي أن يُجترأ على أئمة

---

(١) هذه الفقرة من الممتع ٢: ٧٢٥.

(٢) تقدم في ص ٢١١ - ٢١٢.

(٣) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧١٩.

القراءة بأنهم غلطوا أو بأنهم جَهلوا، أو قَرَوْا ما لم يَقْرُوه، وذلك كما يذهب إليه أبو القاسم الزمخشريُّ في غيرِ ما قراءةٍ خالفتْ ما عَلِمَه هو.

وكان[1] عفا الله عنه غير واسع الباع في علم العربية ومتجاسرًا على الكلام؛ وليس كتابه (المفصَّل) مما يَلتفت إليه أصحابنا الأندلسيون، ولا يقرأونه، ولا يلتفتونه[2]، ولا يكادون ينظرون فيه، سمعت أستاذنا الإمام أبا جعفر بن الزُّبير يقول ما معناه: ((لم يكن الزمخشريُّ ممن قرأ كتاب (س) ولا لديه إلمام، ويدلُّ على ذلك ضعفه في هذه الصناعة، إنما كان ينتف نتفًا من كلام لأبي علي الفارسي والرماني وابن جني ونحوهم، وهو بالأدب أعلم منه بالعربية)) انتهى قوله.

وإنما اشتهر كتابه (المفصَّل) في بلاد العجم لقصور العجم في آخر الزمان عن النظر في علم العربية وعلم اللغة لاشتغالهم بعلم المنطق والخلاف والنظر في العقليات وغلبة ذلك عليهم؛ فصاروا يقتصرون من علم العربية على مقدمات قصار وكنانيش صغار، ولم يبلغنا عن أحد منهم ممن كان في قرن المئة السادسة وما بعدها نظرٌ في كتاب (س)، ولا إقراء على أحد، ولا إقراء، وإنما أصحابنا هم الذين يعتنون بهذا الكتاب وبغيره من كتب العربية، فلذلك قلتُ من كلمة طويلة في مدح علم العربية والاستطراد إلى مدح (س) وكتابه والنظر فيه[3]:

لقد كان للناس اعتناءٌ بعِلمِهِ ... بشرقٍ وغربٍ تُسْتَنارُ[4] فَرائِدُهْ
والآنَ فلا شخصٌ على الأرض قارئ ... كتابَ أبي بشرٍ ولا هو رائِدُهْ
سوى معشرٍ بالغرب فيهم تَلَفُّتٌ ... إليه ، وشوقٌ ليس تَخبو مَواقِدُهْ

---

(١) وكان عفا الله عنه ... تزيد على المئة: انفردت به ح.

(٢) كذا في المخطوطة. ولم أهتدِ إلى معناها.

(٣) الأبيات في الإحاطة ٣: ٣٨ [ط. العلمية، ١٤٢٤هـ] من قصيدة طويلة له فيه.

(٤) المخطوطة: تستبار. الإحاطة: تستنار فوائده.

ومـا زال منَّـا - أهـلَ أَنْـدَلُسٍ - لـه جَهابِـذُ تُبْـدي فَضْـلَه وتُناجِـدُهْ[١]

وإنيَ في مصرٍ على ضَعفِ ناصري لَناصِـرُهُ مـا دُمْـتُ حَيًّـا وعاضِـدُهْ[٢]

أَثارَ أُثـيرُ الغَـربِ للنحـو كامنًـا وعالجَـهُ حـتى تَبَـدَّتْ قَواعِـدُهْ

وأَحْيـا أبـو حَيَّـانَ مَيْـتَ عُلومِـهِ وأصبحَ علـمُ النحـوِ يَنْفُقُ كاسِـدُهْ

في أبيات تزيد على المئة.

وقولُه **وربَّما أُدغِمَ الفاءُ في الباء** مثالُ ذلك قراءة الكسائي: ﴿إن يشأْ يَخْسِف بِّهُمُ﴾[٣]، وقد تقدَّم[٤] أنَّ الفاء من الحروف التي لا تُدغَم في مقاربها، قال بعض أصحابنا[٥]: ((ولا يُحفظ ذلك في كلامهم، وهو مع ذلك ضعيف في القياس لِما فيه من إذهاب التفشي الذي في الفاء)).

وقولُه **والضادُ في الطاء** مثالُ ذلك مُضْطَرب ونحوه، الأَوْجَه فيه البيان، وإن أُدغم قُلب الثاني للأول، فقيل: مُضَّرِبٌ كما قيل: مُصَّبِرٌ، كما قال (س)[٦]: ((وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ في مُضْطَجِع، ومُضَّجِعٌ أكثر)). /وأجاز مُطَّجِع - وإن لم يُجز[٧] في مُصْطَبِر مُطَّبِر[٨] - لأنَّ الضاد ليست في السمع كالصاد، يعني أنَّ الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد. [٩: ٤٥/أ]

---

(١) تناجده: تعينه وتنصره.

(٢) عاضِدُه: مُعينه.

(٣) من الآية ٩ من سورة سبأ. السبعة ص ٥٢٧.

(٤) تقدم في ص ٢٥٨.

(٥) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٢٠.

(٦) الكتاب ٤: ٤٧٠ بتصرف.

(٧) الكتاب ٤: ٤٦٧، ٤٦٨.

(٨) مطبر: سقط من ح، ك.

وقد أُدغمت الضاد في الذال في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الأَرْض ذَّلُولًا﴾[1]، رواه اليزيدي[2] عن أبي عمرو، وذلك ضعيف. وفي الشين نحو قوله تعالى: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾[3] ، ﴿والأَرْض شَّيْئًا﴾[4]، وهو ضعيف أيضًا.

وقولُه **والسينُ في الشين** نحو قوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأْس شَّيْبًا﴾[5]، وقد اختَلفت الرواية[6] فيه عن أبي عمرو، فمنهم مَن روى الإدغام، ومنهم مَن روى المنع، والذي عليه أئمة البصرة أنَّ إدغام السين في الشين لا يجوز. وأيضًا[7] فإدغام هذا يؤدي إلى الجمع بين ساكنين[8]، وليس الأول حرف مد ولين.

وكذلك أيضًا إدغام الشين في السين، رُوي[6] عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿إلى ذِي العَرْش سَّبِيلًا﴾[9]، والبصريون[6] لا يجيزون ذلك. قال بعض شيوخنا[10]: «ولا يبعد»، يعني إدغام كل واحدة منهما في الأخرى؛ لأنَّ لكليهما فضل صوت، فيشبَّهان بحرفي الصفير كالصاد والزاي، وإن كانت الصاد أفضل، وفيهما مع ذلك سكونُ ما قبلهما، وليس حرفَ مدٍّ ولِين.

---

(١) من الآية ١٥ من سورة الملك.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٥٣.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة النور. شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٨ والإقناع ص ٢١٦.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة النحل. الإقناع ص ٢١٦. ونفى ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ١١٥٣ عن أبي عمرو إدغامه الضاد في الشين في هذه الآية.

(٥) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٧. ح: الروايات.

(٧) ح: أيضًا.

(٨) ح: الساكنين.

(٩) من الآية ٤٢ من سورة الإسراء.

(١٠) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١١٥٢.

وقولُه **وتُدغَم في الفاء والميم الباءُ** مثالُ ذلك: اضْرِب فَّاجرًا، واصْحَب مَّطَرًا. ولا تُدغَم الفاءُ في شيء من مُقاربها. وعلَّل ذلك (س)[1] بأنَّ الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت مخرج الثاء، وأصلُ الإدغام لحروف الفم، فكرهوا إدغام ما قرُب إلى الفم فيما بعُد عنه، فإدغامُ الباء في الفاء إدخالٌ لها فيما يَحسُن فيه الإدغام، وهي حروف الفم، وإدغامُ الفاء في الباء إدغامٌ لها فيما يَقبُح فيه الإدغام، وهو حروف الطرفين الحلق والشفة.

وقيل[2]: لا تُدغَم الفاء في الباء لأنَّ فيها فضلَ صوت، وهو التَّفَشِّي الشبيه بتَفَشِّي الشين، فكرهوا إذهابه. وما عَلَّل به (س) يتضمن التَّفَشِّي؛ لأنَّ انحدار الفاء لمخرج غيرها زيادة صوت، وقد تقدَّم إدغامُها[3] في الباء في قراءة الكسائي: ﴿إن يَشَأْ يَخْسِف بِّهِمُ﴾[4]، وهو مما انفرد به[5].

وقولُه **وفي الحاء الهاءُ** مثالُ ذلك: اجْبَه حَّاتماً، يجوز فيه الإدغام، والأحسن البيان لاختلاف المخرجين، ولأنَّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلَّتِها، والتصرفُ بابه أن يكون فيما يَكثُر.

فإن تقدَّمت الحاء على الهاء نحو قولهم «امْدَحْ هِلالًا» فلا يجوز الإدغام إلا أن تَقلب الهاء إلى الحاء، فتقول: امْدَح حِّلالًا.

وقد أطلق بعضُ شيوخنا[6] أنَّ الهاء تُدغم في الحاء، وتُدغَم الحاء فيها، إلا أنك في الوجهين تَقلب الهاء إلى الحاء. أما إدغام الهاء في الحاء فهو على الأصل، وهو

---

(١) الكتاب ٤: ٤٤٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٩ والكشف ١: ١٥٦ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١١٢.

(٣) تقدم في ص ٢٦٧.

(٤) الآية ٩ من سورة سبأ.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٥٥، ١٦٩.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١٠٩٣ - ١٠٩٤.

قلْب الأول إلى الثاني، فتقول: اجْبَه حّاتمًا، وهو الأكثر في الإدغام لأنَّ الأول هو الأضعف لسكونه، وأيضًا فهو الذي يغيَّر إن كان متحركًا.

وقول (س)(١) في هذا: ((لا تدغم الحاء في الهاء في(٢) امدحْ هِلالًا)) يعني على أصل الإدغام لاختلاف مخرجيهما، مع أنَّ الإدغام ليس /بأصل فيما زعم (س) في [٩: ٤٥/ب] حروف الحلق، فأن لا يُدغم امْدَحْ هِلالًا أَحرى وأَولى، وإنما أُدغمت الهاء في الحاء - وإن اختَلفا مخرجًا لتقاربهما فيه(٣) وفي اتفاقهما همسًا ورخاوة.

وقولُ (س) هو الصحيح في أنَّ الحاء لا تُدغم في الهاء إذا راعينا اشتقاق الإدغام؛ لأنَّ الإدغام هو إدخال الحرف [الأول](٤) في الثاني بعد تصييره إليه، فإذا صَيَّرنا الثاني إلى الأول كان ذلك مجازًا بعيدًا بخلاف قلب الأول إلى الثاني فإنه مجاز يقرب من(٥) الحقيقة.

ولا تُدغَم الهاء في العين، ولا العين في الهاء - وإن كانت العين أقرب مخرجًا إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصفات - لأنَّ الهاء مهموسة رِخوة، والعين مجهورة وفيها شِدّة، فإذا اجتمعا قُلبا حاءين، فقيل في اجْبَهْ عُتْبَةَ، واقْطَعْ هِلالًا: اجْبَحُّتْبَةَ، واقْطَحِّلالًا، قالت العرب من بني تميم(٦): مَحُّم في مَعَهُم، ومَحَّاؤلاء في مَعَ هؤلاء.

وقولُه **وفي الشين والتاءِ الجيمُ** مثالُ إدغام الجيم في الشين: ﴿أَخْرَج شَّطْأَهُ﴾(٧)، والإدغام والبيان حسنان. وجاز إدغامها فيها لكونهما من وسط حروف اللسان، ولم

---

(١) الكتاب ٤: ٤٤٩.

(٢) ت: وفي.

(٣) فيه: انفردت به ح.

(٤) الأول: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) ت: إلى.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٠.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة الفتح. روي هذا الإدغام عن أبي عمرو. شرح الكتاب ١٩: ١٦١.

يجز إدغام الجيم في الياء - وإن كانتا من مخرج واحد - لأنَّ الياء حرف علة، وحروفُ العلة بائنة من جميع الحروف بأنها لا يُمَدُّ صوت إلا بها، ولأنَّ الحركات بعضها، ولذلك كانت منفردة بأحكام لا تكون لغيرها؛ ألا ترى تعادُل بَكْر ونَصْر في القوافي، ومنعَ تَعادُلِ جَوْر وخَيْر لنَصْر وبَكْر، وكذلك مثل وَقُود وسَعِيد لو وقعَ مكان الواو والياء غيرهما لم يصح[1]. وتُحذف لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرك فيه غيرهما، نحو: يَغْزُو القوم، ويَرْمِي الرجل، فصارت لذلك قِسمًا برأسه.

ولا تُدغَم الشين في الجيم لأنَّ في الشين تَفَشِّيًا، فكرهوا إذهابه بالإدغام. وأيضًا فَبِتَفَشِّيها لَحِقت بمخرج الطاء والدال، فبعدت عن الجيم. وحكى أبو البقاء العكبري في كتابه (اللُّباب)[2] أنَّ الشين تُدغَم في الجيم نحو: أَعْطِش جَّحْدَرًا.

ومثالُ إدغام الجيم في التاء ما روي[3] عن أبي عمرو أنه أدغم الجيم في التاء في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعارِجِ تَّعْرُجُ﴾[4]. ولم يذكر (س) إلا إدغام الجيم في الشين خاصة[5]، فمِن الناس مَن حملَ[6] قراءة أبي عمرو على الإخفاء. والذي ينبغي أن تُحمل عليه هو الإدغام[7]، وهكذا تأدَّتْ إلينا التلاوة عنه[8]، ومَن حفِظ حُجَّةٌ على مَن لم يَحفظ.

---

(١) ك، ل، ت: يصلح.

(٢) اللباب ٢: ٤٧٤.

(٣) رواه عنه اليزيدي. شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦١ والتبصرة ٢: ٩٤٦.

(٤) من الآيتين ٣ و ٤ من سورة المعارج.

(٥) الكتاب ٤: ٤٥٢ وشرحه للسيرافي ١٩: ١٦١.

(٦) الإقناع ص ٢٠٨ والممتع ٢: ٧٢٢.

(٧) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٥٠.

(٨) التيسير ص ١٣٥.

وقولُه **وفيها** - أي: وفي الجيم - **وفي السين والضاد الطاءُ والظاءُ وشركاؤهما في المخرج** ويعني بشركائهما شركاءَ الطاء - وهي الدال والتاء - وشركاء الظاء - وهي الذال والثاء - فذكرَ أنَّ هذه الستة يُدغَم كل واحد منها في الجيم وفي السين وفي الضاد:

مثالُ إدغام الطاء في الثلاثة: اضْبِط جَّعْفَرًا، اضْبِط سَّالِمًا، اضْبِط ضَّمْرة.

ومثالُ إدغام الدال في الثلاثة: أَبْعِد جَّعْفَرًا، أَبْعِد سَّالِمًا، أَبْعِد ضَّمْرَةَ.

ومثال إدغام التاء في الثلاثة: أَسْكِت جَّعْفَرًا، أَسْكِت سَّالِمًا، أَسْكِت ضَّمْرَةَ.

ومثالُ إدغام الظاء في الثلاثة: احْفَظ[1] جَّعْفَرًا، احْفَظ سَّالِمًا، احْفَظ ضَّمْرَةَ.

ومثالُ إدغام الذال في الثلاثة: خُذ جَّعْفَرًا، خُذ سَّالِمًا، خُذ ضَّمْرَةَ.

/ومثالُ إدغام الثاء في الثلاثة: لَبِث جَّعْفَرٌ، لَبِث سَّالِمٌ، لَبِث ضَّمْرَةُ. [٩: ٤٦/أ]

ولم يَحفظ (س) إدغام هذه الستة في الجيم، لكن ذكره أبو سعيد[2] وغيره.

وقولُه **والأَولى إبقاءُ إطباقِ الْمُطْبَق** ليس من هذه الستة مُطْبَق غير الطاء والظاء، فبعضُ العرب يُبقي الإطباق كما يبقي الغُنَّة في إدغام النون، وبعضُ العرب يُذهبه كما يُذهب الغُنَّة. وإذهابُ الإطباق مع الدال أقوى منه مع التاء لأنهما مجهوران، والجهرُ فَضلُ صوت.

وقال (س)[3]: ((وكلٌّ عربي)) يعني إبقاء الإطباق وتركه، فلا يَظهر من كلام (س) هذا أنَّ الأَولى إبقاء الإطباق كما ذكره المصنف.

وقد تعرَّض النحويون لمناسبةٍ بين هذه الحروف الستة وبين هذه الحروف الثلاثة التي أُدغمت فيها؛ وكلُّها ترجع للتقارب في المخرج والصفات، فلا نُطَوِّل بها.

* * *

---

(١) ك، ل، ح: ((ادعظ)). وكذا في الموضعين الآتيين. ومعناه غير مناسب هنا. ن، ت: ادحظ.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٩: باب الإدغام في حروف طرف اللسان ص ٨٤ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٤: ٤٦٠.

وقعَ التكافؤ في الإدغام بين الحاء والعين، وبين الخاء والغين، وبين القاف والكاف، وبين الصَّفيرية، وبين الطاء والدال، والثاء والظاء، والذال والثاء، وتُدغَم الستة في الصَّفيرية، وتُدغَم في التسعة، وفي الشين والضاد والنون والراءِ اللامُ وجوبًا إن كانت للتعريف، أو شبيهتها، وإلا فجوازًا بقوَّة في الراء، وبضَعف في النون، وبتوسُّط فيما بقي.

ش: يعني المصنف بالتكافؤ أنَّ هذا الحرف يُدغَم في هذا الحرف وهذا في ذلك.

فمثالُ إدغام الحاء في العين ما رُوي عن أبي عمرو من طريق أبي الزَّعراء[1] عن الدُّوريّ[2] عن اليَزيديِّ مِن إدغام الحاء في العين في قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَّنِ النَّارِ﴾[3].

وقال أبو جعفر بن الباذش[4]: «اتَّفق الرواة عن اليزيديِّ على الإدغام فيه، ووافَقه أبو زيد الأنصاريُّ عليه. وروى القاسم بن عبد الوارث[5] عن أبي عمر الدُّوريِّ

---

(١) أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الهمداني، ثقة ضابط، أخذ القراءة الدوري، وروى عنه القراءات أبو بكر بن مجاهد، توفي سنة بضع وثمانين ومئتين. غاية النهاية ١: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٢) حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدوري البغدادي الضرير [... - ٢٤٦هـ]، إمام القراءة في زمانه، ثقة ثبت ضابط، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، وعلى محمد بن سعدان عن حمزة، وقرأ عليه وروى القراءة عنه القاسم بن عبد الوارث وغيره. غاية النهاية ١: ٢٥٥ - ٢٥٧.

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٤) الإقناع ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٥) هو أبو نصر القاسم بن عبد الوارث البغدادي، أخذ القراءة عن أبي عمر الدوري، وروى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. غاية النهاية ٢: ١٩.

إدغامَها في العين إذا كان قبلها حرف مدّ، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاح عَّلَيْهِما﴾[1]، و﴿الْمَسِيْح عِّيْسَى﴾[2] و﴿الرِّيْح عَّاصِفَةً﴾[3]».

وروي عن أبي عمرو أنه قال[4]: «مِنَ العرب مَن يُدغم الحاء في العين كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِح عَّنِ النَّارِ﴾[5]».

وإدغام الحاء في العين عند (س)[6] ممتنع لأنَّ الحاء أَدْخَلُ في الفم. قال أبو علي[7]: «لا يُقلب الأَخرَج إلى الفم إلى الأَدخَل إلى الحلق».

قال بعض أصحابنا[8]: «والصحيح أن إدغام الحاء في العين لم يثبت، وإن جاء من ذلك ما يُوهم أنه إدغام فإنما يُحمل على الإخفاء».

وهذا ليس بشيء لأنه قد صحَّ الإدغام في ذلك بالنقل الثابت الصحيح، فدفعُه أو تأويله بالإخفاء خطأ.

ويجوز أن تقلب العين إلى الحاء، وتُدغم الحاء في الحاء، فتقول في امْدَحْ عَرَفة: امْدَحَّرَفة.

ومثال إدغام العين في الحاء قولك: اقْطَع حَّبْلَك. قال (س)[9]: «الإدغام والبيان حَسَنان لأنهما من مخرج واحد».

---

(١) من الآية ٢٢٩ من سورة البقرة وغيرها.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنبياء.

(٤) رواه عنه اليزيدي. شرح الكتاب ١٩: ١٦١ والإدغام الكبير للداني ص ١١٧ والممتع ٧٢٢.

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥١.

(٧) التكملة ص ٢٧٧.

(٨) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٢٢ - ٧٢٣.

(٩) الكتاب ٤: ٤٥١.

وأمّا إدغام العين والحاء في الغين والخاء فاختُلف في ذلك:

فمذهبُ (س) والجمهور أنه لا يجوز، فلا يجوز في نحو امْدَحْ غَالبًا، وامْدَحْ خَلَفًا، واسْمَعْ غَالبًا، واسْمَعْ خَلَفًا، إلا الإظهار(١). وسببُ ذلك أنَّ العرب أجرتهما مُجرى حروف الفم، وحروفُ الحلق لا تُدغَم في حروف الفم، ولا حروف الفم /فيها، [٩: ٤٦/ب] قالوا: ولأنه لم يُسمَع ذلك من كلام العرب. ولا يُجيز أحد إدغام الهاء في الغين والخاء، ولا إدغامهما فيها للتراخي الذي بينهما؛ ألا ترى أنَّ الهاء من المخرج الأول، وهما من المخرج الثالث من الحلق. وكذلك أيضًا لم يُجز أحد إدغام الخاء والغين في الحاء والعين لِما يلزم في ذلك من قلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق، وذلك لا يجوز للعلة التي تقدَّم ذكرها.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز(٢) إدغام العين والحاء في الغين والخاء، نحو قولك: امْدَح غَّالبًا، وامْدَح خَّلَفًا، واسْمَع غَّالبًا، واسْمَع خَّلَفًا، وزعم أنَّ ذلك مستقيم في اللغة معروف، جائز في القياس لأنَّ الخاء والغين أدنى حروف الحلق إلى الفم، فإذا كانت الهاء تُدغَم في الحاء، والهاء من المخرج الأول من الحلق، والحاء من المخرج الثاني، وليس حروف الحلق بأصل للإدغام - فالمخرج الثاني أَولى أن يُدغَم فيما بعده؛ لأنَّ ما بعده متصل بحروف الفم التي هي أصل للإدغام؛ ألا ترى أنهم أدغموا الباء في الفاء، والباءُ من الشفة محضة، والفاءُ من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، فقالوا: اذْهَب فِّي ذلك، واضرِب فَّرَجًا، لقرب الفاء من حروف الفم. وروى خالد(٣) بن جبلة

---

(١) الممتع ٢: ٦٨٣.

(٢) ح: لا يجوز.

(٣) في المخطوطات: ((أحمد))، وكذا في الموضع التالي. والتصويب من غاية النهاية والدر النثير ص ١٥٢. وهو خالد بن جبلة أبو الوليد اليشكري المدني، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عنه حماد بن شعيب البزاز. غاية النهاية ١: ٢٦٩.

عن أبي عمرو ومحمدُ بن سَعْدان(١) عن أبي محمد اليزيديِّ عن أبي عمرو إدغامَ العين في الغين في قوله تعالى: ﴿واسْمَع غَّيْرَ مُسْمَعٍ﴾(٢)، وروى خالد بن جبلة أيضًا عن أبي عمرو إدغامها في الغين أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبع غَّيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٣).

وقولُه **وبين الخاء والغين** أي: يُدغم أحدهما في الآخر نحو: اسْلَخ غَّنَمَك، وادْمَغ خَّلَفًا، البيان والإظهار كلاهما حسن لأنهما من مخرج واحد، فيُقلب الأول منهما إلى الثاني كائنًا ما كان، هكذا قال بعض أصحابنا(٤): ((إنَّ البيان والإدغام حَسَنان)).

وقال بعض شيوخنا(٥): ((إدغامُ الغين في الخاء أحسنُ من العكس))، وهو نصُّ (س)، قال (س)(٦): ((البيان في اسْلَخْ غَنَمَكَ أحسنُ لأنَّ الغين مجهورة))، فشُبِّها بالعين والحاء لأنَّ منزلتَهما منزلتُهما، فكما أنَّ الحاء لا تُدغَم في العين ضعُف إدغام الخاء في الغين. قال (س) (٦): ((وجاز الإدغام لقربهما من الفم))، يعني قَرُبا مما يَكثُر فيه الإدغام. وإنما جاز قلب الخاء غينًا وإن كانت أخرج إلى الفم منها لأنَّ الغين والخاء لقرب مخرجهما من الفم أُجريا مجرى حروف الفم؛ وحروفُ الفم يجوز فيها قلب الأَخرَج إلى الأَدخَل. ومما يبين أنهما يجريان مجرى حروف الفم أنَّ بعض العرب(٦) يخفي معهما النون كما يفعل بها مع حروف الفم، قالوا: مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ.

---

(١) محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي [... - ٢٣١هـ] إمام ثقة عدل، صنف في العربية والقراءات، قرأ على يحيى بن المبارك اليزيدي، وقرأ عليه أحمد بن محمد بن واصل، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل. غاية النهاية ٢: ١٤٣.

(٢) من الآية ٤٦ من سورة النساء. الدر النثير ص ١٥٢.

(٣) من الآية ١١٥ من سورة النساء.

(٤) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٨٣.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ١١٠٠، ومنه أخذ أبو حيان نصوص سيبويه.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥١.

ومِن غريب الإدغام إدغامُ الغين في القاف، روى ذلك أبو علي الأَهْوازيُّ[١] عن أبي عون[٢] عن الحلواني[٣] عن أبي عمر الدُّوري عن أبي محمد اليَزيدي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لا تُزِغ قُّلُوبَنَا﴾[٤]، وذلك أنَّ أدنى حروف الحلق إلى حروف اللسان الغينُ والخاء، والذي يلي هذا هو القاف، فناسب أن تُدغَم الغين في القاف، وهذا تعليلُ ما وقع من هذا الشذوذ.

[٩: ٤٧/أ] وقولُه **وبين القاف والكاف** يعني أنَّ أحدهما يُدغَم /في الآخر، والبيانُ والإدغام حَسَنان، فتقول: الحَقْ كِنْدةَ[٥]، وأَمْسِكْ قَطَنًا. وقال أبو العباس[٦]: «والإدغام أحسن». وقال غيره[٧]: «البيان في الكاف عند القاف أحسن من الإدغام لقرب القاف والكاف من حروف الحلق؛ وحروفُ الحلق كما تقدَّم لا يجوز إدغام الأخرج منها في الأدخل، فلذلك ضعُف إدغام الكاف التي هي الأخرج في القاف التي هي أدخل».

---

(١) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي [٣٦٢ - ٤٤٦هـ] شيخ القراء في عصره، ولد في الأهواز، ثم استوطن دمشق، قرأ على إبراهيم بن أحمد الطبري ببغداد، وغيره، وقرأ عليه أبو علي الحسن بن قاسم غلام الهراس، وغيره. غاية النهاية ١: ٢٢٠ - ٢٢٢.

(٢) محمد بن عمرو بن عون أبو عون السلمي الواسطي، مقرئ محدث ضابط متقن، عرض على أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون، وأبي عمر الدوري وغيرهما، وعرض عليه أحمد بن سعيد الواسطي ونفطويه وآخرون، توفي قبل سنة ٢٧٠ هـ. غاية النهاية ٢: ٢٢١.

(٣) أبو الحسن أحمد بن يزيد بن أزداذ الحلواني [... - ٢٥٠هـ] إمام ضابط، قرأ بمكة على القواس، وبالمدينة على قالون، وقرأ عليه الفضل بن شاذان. غاية النهاية ١: ١٤٩ - ١٥٠.

(٤) من الآية ٨ من سورة آل عمران. شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٧ والممتع ٢: ٧٢٦.

(٥) في الكتاب ٤: ٤٥٢: الحق كَلَدة، وانهك قطنًا.

(٦) المقتضب ١: ٢٠٩ وهذا القول إنما هو في إدغام القاف في الكاف.

(٧) هو ابن عصفور في الممتع ٢: ٦٨٥، وهو تابع في هذا للمبرد في المقتضب ١: ٢٠٩.

وقال بعض شيوخنا[1]: ((إدغام القاف في الكاف أحسن من إدغام الكاف فيها، وحسن الإدغام لقرب المخرجين، ولأنهما من حروف اللسان)). ولا يجوز إدغام كل واحد من القاف والكاف في غيرهما ولا غيرهما فيهما.

وقولُه **وبين الصَّفيريّة** يعني أنَّ الصاد تُدغَم في السين والزاي، وأنَّ السين تُدغَم في الصاد والزاي، وأنَّ الزاي تُدغَم في الصاد والسين، وذلك لتقاربهنَّ في المخرج واجتماعهنَّ في الصفير، وسواء أكان الأول متحركًا أم ساكنًا، إلا أنَّ الإدغام إذا كان الأول ساكنًا أحسن منه إذا كان متحركًا؛ لأنه إذا كان ساكنًا لا يلزم فيه إلا تغيير واحد، وهو قلب الأول من جنس الثاني، وإذا كان متحركًا لزم فيه تغييران، تسكين المتحرك ثم قلبه لجنس الثاني.

قال بعض أصحابنا[2]: ((والإدغام أحسن فيهنَّ من الإظهار)). قال[3]: ((لأنهنَّ من حروف طرف اللسان والفم، والإدغام - كما تقدم - اصله ان يكون في حروف الفم واللسان، وذلك نحو: فَحَص سَّالِمٌ، وفَحَص زَّاهِدٌ، وحَبَس صَّابِرٌ، وحَبَس زَّاهِدٌ، وأَوْجَز صَّابِرٌ، وأَوْجَز سَّالِمٌ، ويَبقى الإطباق الذي في الصاد محافظة عليه، وقد يجوز تركه حملًا على أصل الإدغام من قلب الحرف إلى جنس ما يُدغَم فيه البتَّة، وإذهابُه من الصاد مع السين أحسن من إذهابه منها مع الزاي لاشتراكهما في الهمس؛ ولا تخالفها[4] الصاد إلا في الإطباق.

ولا يُدغَم شيء من هذه الصفيريّات في شيء مما يقاربها؛ لأنَّ في ذلك إخلالًا بصفتها من الصفير، وهو فضلُ صوت)).

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل ٢: ١١٠٠.

(٢) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٧٠٧.

(٣) الممتع ٢: ٧٠٧ - ٧٠٨ بتصرف.

(٤) ت: تخالفهما.

وقد روي[1] إدغام السين في الشين عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْس شَّيْبًا﴾[2]، وتعليلُه أنَّ التَّفشِّي الذي في الشين عادلَ صفيرَ السين، وسيأتي ذكر الحروف التي تُدغَم في الصفيريّات إن شاء الله.

وقولُه **وبين الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء** يعني أنَّ كل واحد من هذه الستة يجوز إدغامه في كل واحد من الخمسة الباقية:

مثالُ إدغام الطاء: ارْبِط دَّارِمًا، ارْبِط تَّميمًا، ارْبِط ظَّالِمًا، ارْبِط ذِّئبًا، ارْبِط ثَّابتًا.

ومثالُ إدغام الدال: قَد طَّوَى، وقَد تَّرَى، وقَد ظَّلَمَ، وقَد ذَّرًا، وقَد ثَّبَتَ.

ومثالُ إدغام التاء ﴿قَالَت طَّآيِفَةٌ﴾[3]، وجاءَت دُّنْيا، ورأَت ظَّالِمًا، وقَتَلَت ذِّئبًا، وأَخَذَت ثَّعْلَبًا.

ومثالُ إدغام الظاء: عِظ تَّميمًا، وعِظ دَّاودَ، وعِظ طَّالوتَ، وعِظ ذَّا النُون، [وعِظ ثَّابِتًا][4].

ومثالُ إدغام الذال: إذ تَّرَى، وإذ ثَّوَى، وإذ دَّنا، وإذ ظَّلَمَ، وإذ طَّالَ.

ومثالُ إدغام الثاء: ابْعَث تَّميمًا،[5] وابْعَث /طَّاهِرًا، وابْعَث دَّاودَ، وابْعَث ظَّافِرًا، وابْعَث ذَّا النُّون. [٩: ٤٧/ب]

وتبيينُ الطاء والدال والتاء إذا وقعت قبل الثاء والظاء والذال أحسنُ من تَبيينها إذا وقع بعضها قبل بعض؛ وتبيينُ الظاء والذال والثاء إذا وقعت قبل الطاء والدال

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٦٧ والتبصرة والتذكرة ٢: ٩٥٢ والتيسير ص ١٣٥ والدر النثير ص ١٦٣ - ١٦٤. رواه اليزيدي عنه كما في الإدغام الكبير للداني ص ١٤٧ - ١٤٨. وانظر الإقناع ص ٢١٥.

(٢) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٣) من الآية ١٣ من سورة الأحزاب.

(٤) وعظ ثابتًا: تتمة يتم بها التمثيل لإدغام الظاء.

(٥) زيد هنا في المخطوطات: ((وتقول في ثلاثة أفلس ثلاث أفلس))، ولا وجه له.

والتاء أحسنُ من تَبيينها إذا وقع بعضها قبل بعض؛ لأنَّ الظاء وأختيها بعضُها أقربُ إلى بعض منها إلى الطاء وأختيها، وكذلك الطاءُ وأختاها بعضُها أقربُ إلى بعض منها إلى الظاء وأختيها.

وتبيينُ الظاء وأختيها إذا وقعَ بعضٌ منها قبل بعض أحسنُ من تبيين الطاء وأختيها إذا وقع بعضٌ منها قبل بعض؛ لأنَّ في الظاء وأختيها رخاوة، واللسان يتجافى عنهن؛ ألا ترى أنك إذا وقفتَ عليهنَّ رأيت طرف اللسان خارجًا عن أطراف الثنايا، فكأنها خرجت عن حروف الفم إذا قاربت الشفتين، والطاء وأختاها ليست كذلك؛ ألا ترى أنَّ الأسنان العليا مطبقة على الأسنان السفلى واللسان من وراء ذلك؛ فلم يتجاوز الفم، والإدغام كما تقدَّم أصلُه أن يكون في حروف الفم.

وقولُه **وتُدغَم الستة في الصَّفيريَّة** يعني بالستة الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء.

مثالُ إدغام الطاء: ضَبَط صَّابِر، ضَبَط سَّالم، ضَبَط زَّاهر.

ومثالُ إدغام الدال: يَعِد صَّابِر، يَعِد سَّالم، يَعِد زَّاهِر.

ومثالُ إدغام التاء: نَعَت صَّابر، نَعَت سَّالم، نَعَت زَّاهر.

ومثالُ إدغام الظاء: حَفِظ صَّابِر، حَفِظ سَّالم، حَفِظ زَّاهِر.

ومثالُ إدغام الذال: إذ صَّبَر، إذ سَّلِم، إذ زَّار.

ومثالُ إدغام الثاء: بَعَث صَّابِر، بَعَث سَّالم، بَعَث زَّاهِر.

وإنما أدغمت هذه الستة في حروف الصفير لقُرب المخرجين، وقرأ بعض القرّاء: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [١]، يريد: لا يَتَسَمَّعُونَ، أدغم التاء في السِّين، قال (س) [٢]:

---

(١) من الآية ٨ من سورة الصافات. هذه قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وحفص في رواية أبي بكر: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ﴾. السبعة ص ٥٤٧.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٣.

((وسمعناهم ينشدون لابن مُقْبِل[1]:

وكأنما اغْتَبَقَّصَبِيرَ مُدامةٍ ... بِعَرًا، تُصَفِّقُهُ الرِّياحُ، زُلالا

أَدغم التاء في الصاد)). قال[2]: ((والبيانُ عربيٌّ حسنٌ لاختلاف الْمُخْرَجَين)).

قال (س)[3]: ((والبيانُ فيهنَّ أحسنُ منه في الطاء وأُختَيها))، ويعني أنَّ تركَ الإدغام في هذه مع حروف الصفير أحسن منه في الطاء وأختيها مع حروف الصَّفير.

وقولُه **وتُدغَم في التسعة وفي الشين والضاد والنون والراء اللامُ وجوبًا إن كانت للتعريف** يعني بالتسعة الطَّاءَ والدَّالَ والتَّاءَ والظَّاءَ والذَّالَ والثَّاءَ والصَّادَ والسِّينَ والزَّايَ، ومُثُلُ الإدغام اللفظُ بهذه الحروف، ويعني بالوجوب أنه لا يجوز البيان فيها، فلا يجوز أن تقول: الْظَالم ولا الْزَبيب ولا الْضَاحك بتبيين لام التعريف.

وإنما أُدغمت في هذه الحروف الثلاثة عشر لموافقتها لها؛ لأنَّ اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف منها أحدَ عشرَ من طرف اللسان، وحرفان منها - وهما الضاد والشين - يخالطان طرف اللسان، وذلك أنَّ الضاد لاستطالتها اتَّصَلتْ /بمُخْرَج اللام، [٩: ٤٨/أ] وكذلك الشينُ بالتَّفَشِّي الذي فيها لحقتْ أيضًا مُخْرَجها.

وإنما لم يَجُز البيان إذا كانت اللام للتعريف لأنه انضاف إلى ما ذكرنا من الموافقة كثرة لام المعرفة في الكلام؛ ألا ترى أنَّ كلَّ نكرة تريد تعريفها تُدخل عليها اللام إلا القليل منها؛ وكثرةُ دَور اللفظ مُستَدعٍ للتخفيف، وأيضًا فلامُ التعريف تنَزَّلتْ مَنْزلة الجزء من الكلمة، وعاقبت التنوين، واجتماعُ المتقاربَين فيما هو من كلمة واحدة

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٩٠ من قصيدة لامية مكسورة الروي، والرواية فيه: ((اغتبقت قَريحَ سحابة))، وبها يفوت الاستشهاد. وفي الكتاب: صبير غَمامة. يصف امرأة بطيب رضابها وبرده ورقته. الاغتباق: شرب العشي. والصبير: الذي يصير بعضه فوق بعض دَرَجًا، والسحاب الأبيض. والمدامة: الخمر. والعرا: الساحة والفناء. وتصفقه: تختلف عليه وتضربه. والزلال: العذب.

(٢) الكتاب ٤: ٤٦٣.

(٣) الكتاب ٤: ٤٦٤.

أثقلُ من اجتماعهما فيما هو ليس كذلك؛ فلما اجتمع فيها ثلاث موجبات للتخفيف - وهي ثقلُ اجتماع المتقاربات، وكثرة التكلم بها، وأنَّها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة - التُزم فيها الإدغام.

والتعليلُ[١] بكثرة الاستعمال قولُ (س)[٢]، لَزِمَ التخفيف كما لَزِمَ تخفيف يَرَى. وعلَّلَ الفراء[٣] بشدة اتصالها بما بعدها، فصارت بمنْزلة المتقاربَين في كلمة واحدة، فلَزِمَ إدغامها، بخلافها إذا كانت متصلة، نحو هل وبل.

ورُدَّ على الفراء بأنَّ العرب تُظهِر اقْتَتَلَ - وإن كان المِثْلانِ في كلمة واحدة - لَمّا كان المِثل الأول لا يلزمه أن يكون ما بعده من جنسه؛ وهو بلا شك أَولَى بالإدغام من الضارب لأنه مِثل، فثبَت بهذا أنَّ الاتصال ليس مُراعًى، وإنما الْمُراعَى ما ذكره (س) من كثرة الاستعمال. انتهى ما رُدَّ به على الفراء.

[illegible]
بخلاف تاء اقْتَتَلَ، فإنها متحركة، ومع ذلك فالإدغام جائز في اقْتَتَلَ كما بُيِّنَ ذلك.

ولزومُ إدغام لام التعريف في الأحرف المذكورة هو على ما حفظه البصريون والفراء؛ وأمَّا الكسائيُّ فقال[٤]: ((سمعتُ العرب تُظهِر لام التعريف عند هذه الحروف إلا عند اللام والراء والنون فقط، يقولون: الْصَامت)). فعلى ما سمعه الكسائيُّ يكون إدغام لام التعريف جائزًا لا واجبًا إلا مع ما ذكره الكسائي؛ وهو اللام والراء والنون، فإنه يكون واجبًا، أمَّا مع اللام فظاهرٌ لأنَّ الإدغام إذ ذاك يكون من باب إدغام المِثلين إذا سكن أولهما، نحو: اضْرِب بَّكْرًا، وهو واجب. وأمَّا مع الراء والنون فلِفَرْطِ تَقارُب مُخْرَجهما من مُخْرَج اللام.

---

(١) والتعليل ... في الأحرف المذكورة هو: سقط من ح، وأثبت فيها ما نصه: ((وهذا كله)) فقط.

(٢) الكتاب ٤: ٤٥٧.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٩: ١٤٠.

وقولُه **أو شَبيهتَها** يعني بذلك اللام التي تكون لِلَمْح الصفة أو زائدة، نحو الصَّعِق والنُّعْمان والذي.

وقولُه **وإلا فَجَوازًا** أي: وإن لم تكن اللام للتعريف أو شَبيهةً بها فيكون الإدغام جائزًا لا واجبًا.

وقولُه **بقوّة في الراء** أي: إنَّ الإدغام يَقوى في الراء، نحو: هَل رَّأَيتَ؟ وإنما كان الإدغام في الراء أحسن منه في سائر الحروف الباقية لأنَّ الراء أقرب الحروف إلى اللام؛ ولِشَبَهِها بها يَجعلها بعضُ مَن يَصعب عليه إخراجها لامًا.

قال (س)[١]: «والإظهار لغة لأهل الحجاز عربية». ولَمَّا كان الإدغام أحسن في الراء قرأ معظم القُرَّاء: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾[٢]، ﴿بَل رَّبُّكُمۡ﴾[٣]، و﴿بَل رَّانَ﴾[٤]، بالإدغام، حتى إنَّ أبا جعفر بن الباذش حكى فيه الإجماع[٥] /عن القُرَّاء إلا ما [٩: ٤٨/ب] ذُكر[٦] من قراءة حفص في ﴿بَلۡ رَانَ﴾ بالإظهار بسكتة لطيفة على لام ﴿بَلْ﴾، يحقق بذلك الإظهار.

وليس كما ذكر أبو جعفر من أنَّ ذلك إجماع، بل قد حَكى أبو علي الأهوازي في كتاب (الوجيز)[٧] له عن قالون بخلافٍ عنه موافقةَ حفص في ﴿بَلْ رَانَ﴾ على

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٧.

(٢) من الآية ١٥٨ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٤ من سورة المطففين. السبعة ص ٦٧٥ - ٦٧٦.

(٥) الإقناع ص ٢٤٣.

(٦) الإقناع ص ٨٠٦.

(٧) الوجيز ص ٣٧٦.

الإظهار، إلا أنه لا يَسكت سكتة لطيفة. وحكى أبو محمد[1] عبد الله بن أحمد سبط أبي منصور الخيّاط[2] في كتاب (المبهج) له عن قالون من جميع طرقه أنه أظهر اللام في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَبُّكُمْ﴾، و﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾، و﴿بَلْ رَانَ﴾ حيث وقعتْ، تابَعه حفص على إظهار ﴿بَلْ رَانَ﴾، والباقون بالإدغام.

وقولُه **وبِضعفٍ في النون** مثالُه ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾[3]، ولذلك أجمع القُرَّاء السبعة غير الكسائي[4] على الإظهار في ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾. قال بعض أصحابنا[5]: «وإدغامها في النون دون ذلك كله». يريد إدغامها في سائر الحروف التي تُدغَم فيها. قال[6]: «وإنما قبُح إدغامها في النون - وإن كانت إلى اللام أقربَ من غيرها من الحروف - لأنه قد امتنع أن تُدغَم في النون الحروفُ التي أُدغمت هي فيها إلا اللام، فكأنهم استوحَشُوا الإدغام فيها، وأرادوا أن يُجروا اللام مُجرى أخواتها من الحروف التي يجوز إدغام النون فيها. فكما أنه لا يجوز إدغام شيء منها في النون كذلك ضعف إدغام اللام فيها، ولا يُدغَم فيها إلا النون على ما سيأتي بيانه في فصل النون» انتهى كلامه، وهو بسط كلام (س).

قال (س)[6]: «وإدغام اللام في النون أضعف من جميع ذلك؛ لأنَّ النون تُدغَم في حروف لا تُدغَم فيها، فكرهوا أن يُخرجوا منها اللام، فتُدغَم وحدها في النون».

---

(١) هو عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي [٤٦٤ - ٥٤١ هـ]. شيخ الإقراء ببغداد في عصره، قرأ القراءات على جده أبي منصور محمد بن أحمد، وغيره، وقرأ عليه بالروايات حمزة بن علي القبيطي، وغيره، ألف كتاب المبهج، والروضة، والتبصرة. غاية النهاية ١: ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٢) محمد بن أحمد بن علي بن عبد الرزاق أبو منصور البغدادي الزاهد المعروف بالخياط [٤٠١ - ٤٩٩ هـ] مؤلف كتاب المهذب في القراءات، أستاذ كبير ثقة. غاية النهاية ٢: ٧٤ - ٧٥.

(٣) من الآية ٧ من سورة سبأ.

(٤) التيسير ص ١٧٠ والإقناع ص ٢٤٢.

(٥) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٩٤.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٩.

قال (س) [1]: ((فلم يَجسروا على أن يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتْها في إدغام النون فيها)).

وقولُه **وبتوسُّط فيما بقي** يعني أنَّ الإدغام في باقي الحروف الأحد عشر يكون متوسطًا؛ أي: لا قويًّا ولا ضعيفًا، نحو ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [2]، وهَلْ دَنا؟ و﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾ [3]، وهَلْ ظَلَمَ؟ وهَلْ ذَهَبَ؟ و﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [4]؟ وهَلْ صَبَرَ؟ وهَلْ سَمِعَ؟ وهَلْ زَيَّنَ؟ وهَلْ شَهِدَ؟ وهَلْ ضَرَبَ؟

وذكر المصنف أنَّ إدغامها في هذه الحروف الأحد عشر الباقية يكون بتوسُّط؛ وليس التوسُّط متساويًا فيها، بل إدغامها في الطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي يلي في الجودة إدغامها في الراء؛ لأنها أقرب إليها بعد الراء، قال (س)[5]: ((والإدغام مع الطاء والصاد وأخواتهما جائز، وليس ككثرته مع الراء؛ لأنَّ هذه الحروف تَراخَين عنها، وهنَّ من الثَّنايا)). قال[6]: ((وجواز الإدغام لأنَّ آخر مخرج اللام من مخرجها)). قال[7]: ((وليس الإدغام مع الظاء وأختيها كحسنه مع هذه لأنهنَّ من أطراف الثنايا، وقارَبنَ مخرج الفاء، فبَعُدنَ عن اللام، والإدغام لأنهنَّ من الثَّنايا ومن حروف طرف اللسان)) انتهى.

وإدغامها في الثاء والذال والظاء يلي إدغامها في الستة المتقدمة؛ لأنَّ هذه الثلاثة من أطراف الثَّنايا، وقارَبنَ مخرج /ما لا يجوز الإدغام فيه، وهو الفاء. [٩: ٤٩/أ]

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٩.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة المائدة.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة المطففين

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٢، وهو في الكتاب ٤: ٤٥٧ بلفظ مغاير.

(٦) الكتاب ٤: ٤٥٨ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٢.

(٧) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٢، وهو في الكتاب ٤: ٤٥٨ بلفظ مغاير.

قال بعض أصحابنا[1]: ((وإدغامها في الضاد والشين يلي ذلك لأنهما ليسا من حروف طرف اللسان كاللام؛ وإنما اتصلتا بحروف طرف اللسان بالاستطالة التي في الضاد والتفشِّي الذي في الشين)).

وقال (س)[2]: ((والإدغام مع الضاد والشين أضعف لأنَّ مخرج الضاد من أول حافَّة اللسان، والشين من وسطه، وجواز الإدغام لاتصالهما بها لاستطالتها)). وأنشد (س) لطَرِيف بن تَميم[3]:

تقــولُ إذا اسْــتَهلَكتُ مــالًا لِلَــذَّةٍ ... فُكَيْهــةُ: هَشَّــيءٌ بِكَفَّيــكَ لائــقُ

بإدغام اللام في الشين.

فقد رأيتَ تَفاوُتَ الإدغام في هذه الحروف الأحد عشر الباقية، وإذا كان كذلك كان قول المصنف **وبتوسُّطٍ فيما بقي** ليس بجيد؛ لأنَّ الإدغام فيها متفاوت.

* * *

(١) هو ابن عصفور. الممتع ٢: ٦٩٤.

(٢) الكتاب ٤: ٤٥٨.

(٣) البيت له في الكتاب ٤: ٤٥٨، وبلا نسبة في سر الصناعة ١: ٣٤٨ والممتع ٢: ٦٩٤. فكيهة: علم امرأة. واللائق: المحتبس الباقي.

ص: فصل[1]

ص: تُدغَم النون الساكنة دون غُنَّة في الراء واللام، وبها في مِثلها والميمِ والواوِ والياءِ، وتُظهَر عند الحلقيّة، وتُقلَب ميمًا عند الباء، وتُخفى مع البواقي. وكذا يَفعل قاصد التخفيف بكل حرف امتنع إدغامه لوصفٍ فيه أو لتقدُّمِ ساكنٍ صحيح. وقد يُجرى المنفصل مُجرى المتصل في نقلِ حركةِ المُدغَمِ إلى الساكن.

ش: قولُه **تُدغَم النون الساكنة** يَشمل التنوين وغيره[2]، وهذا أحسن من قول مَن يقول[3]: ((النون الساكنة والتنوين))؛ لأنَّ التنوين نون ساكنة، فيَجعل قِسمًا من الشيء قَسيمَ الشيء.

وذكر المصنف لهذه النون أحوالًا أربعة: الإدغام، والإظهار، والقلب، والإخفاء. وذكر بعضُهم أنها خمسة مواضع: موضع تُظهر فيه، وموضع تُدغم فيه، وموضع تُخفى فيه، وموضع تُقلب فيه ميمًا، وموضع تُظهر فيه وتُخفى. وهذا قريب؛ لأنَّ الموضع الخامس لم يخرج عن الإظهار والإخفاء، وقد تقدَّما، فصارت أربعة أحوال تكون في خمسة مواضع. والحروف التي تُدغَم فيها خمسة، وهي حروف: لم يَرْوِ.

وقولُه **دونَ غُنَّة في الراء واللام** أمَّا إدغامُها في الراء فلِقُرب المخرجين، واتِّفاقهما[4] في الشدّة؛ لأنهما مما بين الشدّة والرِّخوة. وأمّا إدغامُها في اللام فلِتَقارُب المخرجين أيضًا.

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل ص ٣٢٣ - ٣٢٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٧٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٩٢.

(٣) السبعة ص ١٢٥ وشرح الكتاب ١٤: ٢٠، ١٩: ١٧١ والرعاية ص ٢٦٢ وشرح الهداية ص ٨٩ والتيسير ص ١٧٣ والتحديد ص ١١١ والإقناع ص ٢٤٦.

(٤) واتفاقهما ... فلتقارب المخرجين: سقط من ت.

وقولُ المصنف **دون غُنَّة** هذا ليس كما ذَكر؛ لأنَّ الإدغام في الراء واللام يكون بغُنَّة وبغير غُنَّة. وقال أبو سعيد[1]: «الأجودُ إبقاء صوت الغُنَّة، على أنَّ فيه خلافًا بين النحويين والقُرَّاء». والصحيح جوازِ الإدغام بغُنَّة وبغير غُنَّة، قال (س)[2]: «إن شئت كان إدغامًا بلا غُنَّة، فتكون بمنْزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغُنَّة؛ لأنَّ لها صوتًا من الخياشيم، فتُرك على حاله». وقد رُوي[3] إبقاء الغُنَّة عند الراء واللام عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم، قال أبو جعفر بن الباذش[4]: «والآخذون بالغُنَّة في الراء واللام كثير جدًّا عن جميع القُرَّاء، وهو مذهب مشهور، لا ينبغي أن نَستَوحِش منه لتظافر الروايات به وصحته في العربية، وبعضهم يرجحه على إذهابها».

وقال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: «إدغامها في الراء واللام بغير غُنَّة في المشهور عند أهل الأداء، ويجوز إبقاء الغُنَّة عند العرب، وقد /ذكره (س) [٩: ٤٩/ب] والفارسي[5] وغيرهما».

وإنما غَرَّ المصنفَ رحمه الله - والله أعلم - في قوله: **دون غُنَّة في الراء واللام** كونُ أهل الأندلس والمغرب على إذهاب الغُنّة من النون عند الراء واللام؛ ودعوى أبي العباس أحمد بن عمار الإجماع على ذلك، قال أبو العباس[6]: «فأمّا إجماعهم على الإدغام في الراء واللام بغير غُنّة فلأنهما لا غُنّة فيهما، ولا يُشْبهان الميم التي فيها الغُنّة، فلم يكن لبقاء صوت الغنة معهما وجه» انتهى كلامه.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٣، ونسب في شرح الكتاب ١٩: ٦٥ لبعض النحويين.

(٢) الكتاب ٤: ٤٥٢.

(٣) الإقناع ص ٢٥٠.

(٤) الإقناع ص ٢٥١.

(٥) التكملة ص ٢٧٨.

(٦) شرح الهداية ص ٩١.

والصحيح ما تقدَّم، ومَن علِم حُجَّة على مَن لم يعلم، وإذا كان النقل عن العرب بالغُنَّة وبغير الغُنَّة بَطَلَ ادِّعاء الإجماع إلا أن يريد إجماعًا خاصًّا.

وقولُه **وبها في مثلها** أي: وبالغُنَّة في مثل النون، أمّا إدغامها في النون نحو من نَّأبت فهو من إدغام المِثلين، وكان ينبغي أن لا يُذكر في هذا الفصل، لكن المصنف اقتفى في ذلك بعض مَن صنف في القراءات ممن ذَكر ما تُدغم فيه النون الساكنة فذَكر فيها النون.

وقولُه **والميمِ** أما إدغامها في الميم فإنها تُقلَب إلى جنس الميم، فلا يَبقى لها أثر لأنك لست محتاجًا إلى غُنَّة النون لأنَّ الميم فيها غُنّة؛ فإذا قَلبتَها ميمًا محضة لم تبطل الغُنّة، وقد تقدَّم ذكرُ الخلافِ بين (س) والمبرد في أنها مع ما تُدغم فيه هل مخرجُها من الفم أم من الخياشيم، الأول قول (س)[1]، والثاني قول أبي العباس[2].

وقال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: ((إدغامُها - يعني النون الساكنة - في مثلها وفي الميم بغُنَّة لا خلاف في ذلك؛ لأنَّ في كل واحد منهما غُنَّة، فلو أُدغم بغير غُنَّة لأُذهب بالإدغام حرف وغُنّتان، وذلك الحرف المدغَمُ وغُنَّته وغُنَّةُ الحرف المدغَم فيه)).

وقد جاء[3] عن عاصم وحمزة أنَّ إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم بغير غُنَّة؛ وقد حَكى الخُزاعيُّ[3] الاختلاف في ذلك عن بعض القُراء، قال أبو جعفر بن الباذش[3]: ((الحكاية عن حمزة وعاصم بذلك غلط إلا أن تُوَجَّه على أنَّ المعنى: بغير غُنّة للنون والتنوين، وإنما الغُنَّة للميم التي أُبدِلا إليها بحق الإدغام)) انتهى.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٤.

(٢) المقتضب ١: ٢٢١.

(٣) الإقناع ص ٢٤٧.

وقد اختُلف هل الغُنّة للميم المبدَلة من النون أم للنون المدغَمة في الميم:

فذهب المحققون[1] إلى أنَّ الغُنّة للميم المبدَلة لأنها تابعة للميم الساكنة كما هي تابعة للنون الساكنة؛ ولا يمكن الانفكاك عنها مع الإدغام كما لا يمكن الانفكاك عنها مع الإظهار؛ وهو إدغام تامٌّ صحيح.

وذهب[2] ابن كَيْسان وابن الْمُنادي وابن مجاهد في أحد قوليه إلى أنَّ الغُنّة في إدغامها في الميم للنون والتنوين، وهو إدغام غير مستكمل، والتشديد غير بالغ.

وقد ذهب أبو محمد بن أبي طالب[3] أيضًا إلى ذلك، وزاد أنَّ إدغام النون في النون إدغام غير مستكمل لبقاء الغُنّة.

والصحيح قول الجمهور، وهو اختيار الإمام أبي الحسن بن الباذش[4].

وقوله: والواو والياء أمّا إدغامها في الواو فلأنها [illegible] لأنَّ الغُنّة التي فيها كاللِّين؛ وتُدغَم بغُنَّة وبغير غُنَّة. وتُدغَم في الياء أيضًا كذلك لأنَّ الياء أخت الواو مع أنَّ مخرج الياء قريب من الراء، /قال (س)[5]: «ألا ترى أنَّ الألثغ بالراء [٩: ٥٠/أ] يجعلها ياء، وكذلك الألثغ باللام؛ لأنه ليس مخرجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء».

وإذا وقعت النون ساكنة في كلمة قبل ميم أو ياء أو واو ولم تلتبس بالمضاعف ولم يُدغَم فيها فهي[6] معها بيِّنة. وقد أطلقَ المصنف في ذلك، فزعمَ أنَّ النون الساكنة

---

(١) في الإقناع ص ٢٤٧ أنه مذهب الجمهور.
(٢) الإقناع ص ٢٤٧.
(٣) الرعاية ص ٢٦٣.
(٤) الإقناع ص ٢٤٧ - ٢٤٨.
(٥) الكتاب ٤: ٤٥٣.
(٦) في المخطوطات: وهي.

تُدغَم في الميم والواو والياء، وكان ينبغي أن يقيِّد ذلك بما هو من كلمتين لأنه إذا كان من كلمة أُظهر كما ذكرنا[1]، نحو زَنْماء وعُنْوان ودُنْيا.

واختلفوا إذا أُبقيت الغُنّة عند الواو والياء، فذهب[2] عبد الباقي بن الحسن صاحب السيرافي وأبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب وأبو بكر الشذائي[3] وأبو الحسن علي بن بشر الأنطاكي صاحب أبي القاسم الزَّجاجي إلى أنَّ ذلك إخفاء وليس بإدغام. واختاره عثمان الصَّيْرَفي، وهو قول الحُذّاق والأكابر من أهل الأداء.

قال عبد الباقي[4]: «الغُنّة إذا ثبتتْ في الوصل لم يُشَدَّد الحرف، وإذا حُذفت الغُنّة شُدِّد الحرف». وقال أبو الطيب بن التائب[5]: «النونُ عند الواو والياء بغير غُنّة مُخْفاةٌ غير مدغمة؛ لأنهم لو أَدغموا لذهبت الغُنّة، فصارت الياء والواو مشدَّدَتَين لانقلاب النون ياء أو واوًا لاندغامها فيها».

وذهب[6] غير هؤلاء إلى أنه إدغام صحيح، وأنَّ الغُنّة ليست في نفس الحرف لأنه أُبدل حرفًا لا غُنَّة فيه، وإنما هي بين الحرفين، وليس بيان الغُنّة بناقضٍ للإدغام، كما أنَّ الرَّوم والإشمام ليسا بناقضين للوقف ولا رافعين لحكمه. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن الباذش وأبو الحسن شُرَيْح وأبو محمد بن أبي طالب[7] ومحققو النحويين وأهل الأداء.

---

(١) تقدم في ص ٢٥٨.

(٢) مذهب هؤلاء في الإقناع ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) أحمد بن نصر بن منصور البصري [... - ٣٧٣ هـ]. قرأ على عمر بن محمد الكاغي وغيره، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي وغيره. غاية النهاية ١: ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) التحديد ص ١١٤.

(٥) التحديد ص ١١٤ بتصرف.

(٦) الإقناع ص ٢٥٣.

(٧) الرعاية ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

قال شيخنا القاضي أبو علي بن أبي الأحوص: هو الصواب بدليل إبقائهم الإطباقَ في أَحْطتُّ مع أنه إدغام صحيح، ولم يَقل أحد إنه إخفاء. وهذا أقوى في الاحتجاج من الروم في الوقف، ولا سيَّما إذا قلنا إنَّ الغُنّة ليست في جسم النون الساكنة حقيقة كما ذهب إليه بعضهم؛ وإنما هي زائدة على جسمها تابعة لها بدليل خُلُوِّ المتحركة منها أو من قوة بيانها فيها كبيانها في الساكنة، فكأن النون الساكنة حرفان من مخرجين، أحدهما حرف يَنطبق به اللسان، والآخر صوتٌ يخرج من الخياشيم، فإذا أَبقى الغُنّة مَن أَدغم النون الساكنة أَدغم الحرف الواحد، وهو حقُّ الإدغام، ولهذا اختار بعضهم إبقاء الغُنّة على إدغامها بغير غُنَّة، ووردتْ أكثر القراءات عليه.

وإن قلنا إنَّ الغُنّة في جسم النون لا تخلو منها ساكنة أو متحركة فلا يَدفع ذلك أيضًا كونه إدغامًا صحيحًا، كما لا ينافي إبقاء الإطباق في أَحطتُّ وهو في جسم الطاء[1] حقيقة غير تابع لها. فهذا جماع الكلام في إدغام النون الساكنة في هذه الحروف.

وقد قصَّر المصنف في الكلام على ذلك إذ ذكر أنها تُدغَم في الراء واللام بغير غُنَّة؛ وذكرنا أنها تُدغَم فيهما بغُنَّة وبغير غُنَّة. وذكر أنها تُدغَم في النون والميم والواو[2] والياء بغُنَّة، وذكرنا أنها تُدغَم في النون والميم بغُنَّة وجوبًا، وذكرنا الخلاف الذي في

[٩: ٥٠/ب] /الغُنَّة عند الميم أذلك للنون المدغَمة أم للميم المنقلبة عن النون المدغَمة؟ وذكرنا أيضًا أنَّ إدغامها في الواو والياء يكون بغُنَّة وبغير غُنَّة، وذكرنا الخلاف في ذلك أهو إدغام صحيح أم إخفاء. وذكرَ إدغامها في الميم والياء والواو، ولم يقيِّد ذلك بكونه من كلمتين، وذكرنا أنه إذا كان من كلمة ولم يلبس بالمضاعف فلا إدغام، بل تُظهر النون

---

(١) ت: التاء.

(٢) الواو والياء بغنَّة: سقط من ت. الواو والياء ... النون والميم: سقط من ح

عند هذه الحروف، قال (س)[1]: «بمنْزلتها مع حروف الحلق، وذلك: شاةٌ زَنْماءُ[2]، وغَنَمٌ زُنْمٌ، وقَنواء[3] وقُنْية، كرهوا التباسها بالمضاعف، فإن لم يلتبس قالوا امَّحى حيث لم يلتبس» انتهى. وقالوا: اهْرَمَّعَ[4] يَهْرَمِّعُ والهَرَمَّعُ.

وضابُطه في الإلباس وعدمه أن تكون النون أصلًا فلا تُدغَم، أو زائدة فتُدغَم، وإنما لم يُلبَس[5] امَّحى واهْرَمَّعَ والهَرَمَّع بالمضاعف لأنَّ افَّعَلَ وافْعَلَّلَ مفقودان، وإنما امَّحى: انْفَعَلَ من الْمَحْو، واهْرَمَّعَ: افْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ، أو افْعَنْمَلَ على الخلاف الذي في الميم أهي أصلية أم زائدة، فإن كانت[6] أصلية فهو نظير احْرَنْجَمَ[7]، وإن كانت زائدة كان ملحقًا باحْرَنْجَمَ، ويكون من إلحاق الثلاثيِّ بالرباعيِّ.

وقد أجاز (س)[8] في الهَمَّرِشِ[9] أن يكون فَنْعَلِلًا، وقد تقدَّم الكلام[10] عليه في غير موضع. وحكى (س)[11] عن الخليل أنه قال في انْفَعَلَ من وَجِلَ: اوَّجَلَ كامَّحى. وكذا قياس أن تبني من يَئِسَ انْفَعَلَ أن تقول: ايَّأَسَ[12] لأنه لا يلتبس بالمضاعف لفقد افَّعَلَ في كلامهم كما ذكرناه.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٥ بتصرف.

(٢) شاة زنماء: لها زَنَمَتان، وهما لحمتان متدليتان في حنكها.

(٣) امرأة قنواء: محدودبة الأنف. وشجرة قنواء: طويلة.

(٤) اهرمع الرجل: أسرع في مشيته. والهرمع: السرعة والخفة في المشي.

(٥) ح: يلتبس.

(٦) فإن كانت ... وإن كانت زائدة: سقط من ك.

(٧) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٨) الكتاب ٤: ٣٣٠.

(٩) الهمرش: العجوز المسنة.

(١٠) تقدم في ١٨: ٢٨٥.

(١١) الكتاب ٤: ٤٥٥.

(١٢) ح: انييس.

قال (س)[1]: وجاز شَنْباءُ وزُنْمٌ، وقَنْواءُ وقُنْيةٌ لبعد هذه الحروف من النون، ولم تجر مجرى الراء واللام بعدها لقربها منها، واستُثقل فيها الإدغام. وإنما أُدغمت في وَدٍّ وعِدَّانٍ[2] التاءُ في الدال ولم تُدغَم النون في هذه لأنَّ التاء والدال حرفان يُدغَم كل واحد منهما في صاحبه مع أنَّ صوتهما من الفم؛ والنونُ فيها غُنّة، فخالفتْ ما بعدها من هذه الحروف، فسهُل إظهارها، ولذلك ما قرُب منها كثيرًا لم يقع بعدها، وهو الراء واللام، وقد تقدَّم[3] أنَّ الراء لا يُدغَم في مقاربه لفضل صوته، وأنَّ اللام والنون يُدغَمان فيه. وتقدَّم الكلام على مَن أدغم الراء في اللام، وأنَّ ذلك لا يجوز على مذهب البصريين.

وهنا فرع انجرَّ الكلام إليه، وهو أنك لو بنيتَ مِن كَسَرَ مثل افْعَنْلَلَ أو مِن عَسَل مثله ففيه خلاف:

فمنهم مَن منع ذلك لأنك إما أن تُظهر النون أو تُدغم، فإن أظهرت [illegible] ذلك لقرب النون من الراء واللام، وقد قال (س)[4]: «لا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل لام ولا راء». وإن أدغمتَ التبسَ بالمضاعف، وبطَل الإلحاق أيضًا.

ومنهم مَن أجاز ذلك، وأدغم لأنه ليس في الكلام شيء على مثال افْعَلَلَّ، فعُلِم أنه افْعَنْلَلَ، ولا يجوز أن تُدغم الراء كاقْشَعَرَّ لئلا يلتبس به.

وقولُه **وتُظهَرُ عند الحلقية** تقدَّم ذكر حروف الحلق[5]، وتُظهَر عندها من كلمة ومن كلمتين، وذلك لبعد مخارجهنَّ منها-إلا الألف عند مَن قال إنها من حروف الحلق؛ فإنَّ النون الساكنة لا تُلاقيها.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٠٦ - ١١٠٧ بتصرف والكتاب ٤: ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٢) أصله عِتْدان: جمع عَتُود، وهو التَّيس.

(٣) تقدم هذا في ص ٢٦٣ - ٢٦٧.

(٤) الكتاب ٤: ٤٥٦.

(٥) تقدم في ص ١٧٣ - ١٧٥.

وظاهرُ كلام المصنف على ما يقتضي تقسيمه النون عند هذه الحروف أنه لا يجوز فيها مع هذه الحروف /إلا الإظهار. وليس كذلك، فإنَّ (س) والنحويين ذكروا [٩: ٥١/أ] أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والخاء، وذكر ذلك (س)[١] عن قوم من العرب. ووجهُ ذلك أنَّ الغين والخاء قريبتان من حروف الفم، فأُخفيت معهما كما أُخفيت مع حروف الفم. ورُوي عن أبي نشيط[٢] عن قالون أنه قرأ بذلك.

وقد قسم أبو علي الأهوازي[٣] القول في هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: قسم لا يجوز فيه ولا يمكن إلا الإظهار، وهو العين والهمزة، وقسم مُتَّفَق فيه على الإظهار، والإخفاءُ ممكن لكنه لم يَرِد، وهو الحاء والهاء، وقسم يجوزان فيه، وهو الغين والخاء.

قال أبو جعفر بن الباذش[٤]: «ما ذكره الأهوازي من إمكان الإخفاء عند الحاء والهاء لم يذكره (س)، وسألتُ عنه أبي فلم يعرفه، وهو غير جائز، ولو جاز فيهما الإخفاء لجاز في العين والهمزة لأنَّ أمر هذه الحروف واحد في البعد من الفم» انتهى.

ويجوز في الهمزة إذا وَلِيَتِ النونَ الساكنة وجهٌ آخر، وهو النقل والحذف، فتَنقل حركتها إلى النون وتَحذفها، نحو يَنْأَوْنَ ومَنْ آمَنَ[٥]، فتقول: يَنَوْنَ ومَنامَنَ.

وإذا لَقِيَت الهمزةَ والغين والخاء تَعَمَّلْتَ الإظهار وتكلَّفْتَه لأنه يجوز فيها إذ ذاك غير الإظهار؛ أو الهاء والعين والحاء أَظهرتَها من غير تَعَمُّل لأنه لا يجوز فيها غير الإظهار.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٥٤.

(٢) محمد بن هارون أبو جعفر الربعي الحربي البغدادي، عرف بأبي نشيط [... - ٢٥٨ هـ]. أجل أصحاب قالون، روى القراءة عنه أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث. غاية النهاية ٢: ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) الإقناع ص ٢٥٤.

(٤) الإقناع ص ٢٥٥.

(٥) ك: ومن أين ... ومِنَيْنَ.

وقال أبو بكر بن نبت العروق[1]: ((الإظهارُ متفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف، فأشدُّ الإظهار وأَسْرَعُه وأَمْكَنُه عند الهمزة ثم الهاء ثم الحاء ثم العين، وأَضْعَفُه عند الخاء والغين))[2].

وقولُه **وتُقلَب ميمًا عند الباء** تقدَّم الكلام[3] على ذلك في وسط الفصل التاسع عشر من فصول الإبدال عند قوله: **وأُبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء،** وأشبَعنا الكلام في ذلك، فأغنى عن إعادته هنا.

وقولُه **وتُخفى مع البواقي** التي تُخفى عندها هي خمسة عشر حرفًا، وهي التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاي والطاء والظاء والكاف والصاد والضاد والفاء والقاف والسين والشين، ولا مدخل للألف في هذا الباب كله لسكونها ولأنها لا تكون إلا بعد حرف متحرك تتصل به.

وهذه الخمسة عشر حرفًا كلها من حروف الفم إلا الفاء وحدها، فإنها من حروف الشفة، وحُكم لها بحُكم حروف الفم حيث اتَّصلَت بتفشيها بالثاء، والإخفاءُ حالٌ بين الإظهار والإدغام.

قال أبو جعفر بن الباذش[4]: ((والإخفاءُ يَزيد فيما قَرُبَ مِن تلك الحروف إلى النون، وينقُص فيما بَعُدَ منها، ومِنَ القُرَّاء مَن يُفْرِط في التمكين، ومنهم من يقتصد، وكان أبو القاسم بن النحاس[5] يُنكر الإفراط فيه إنكارًا شديدًا)) انتهى.

---

(١) محمد بن أبي الحسن أبو بكر الصقلي. قرأ على أبي العباس أحمد بن محمد الصقلي، وقرأ عليه أبو علي الحسن بن خلف بن بَلِّيمة. غاية النهاية ١: ٢١١، ٢: ١٢٧، ٣٤٥.

(٢) الإقناع ص ٢٥٦.

(٣) تقدم في ص ١٢٦.

(٤) الإقناع ص ٢٥٩.

(٥) خلف بن إبراهيم بن خلف [٤٢٧ - ٥١١ هـ]. شيخ أبي جعفر بن الباذش، إمام المسجد الجامع بقرطبة، قرأ على أبي معشر الطبري. الإقناع ص ٦١ وغاية النهاية ١: ٢٧١.

والإظهارُ عند هذه الحروف للنون الساكنة وبيانُها لحنٌ، ذكر ذلك المازنيُّ[1] وغيره.

وقولُه **وكذا يَفعل قاصدُ التخفيف بكلِّ حرفٍ امتَنع إدغامه لوصفٍ فيه أو لتقدُّم ساكنٍ صحيح** يقول: إنَّ مَن استثقل حركة الحرف، فأراد تخفيفه، ولم يمكن أن يُخَفَّف بالإدغام، فإنه يُخَفَّف بإخفاء الحركة، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالاختلاس، وهو أن لا تُشبَع الحركة إشباعَ مثلها فيما لا اختلاس /فيه، بل يُنطَق بها مختَطَفة بسرعة بحيث [٩: ٥١/ب] لا يكون لها تسكين ولا إشباع؛ بل يكون النطق بها بينهما.

قال: وامتناع الإدغام في الذي تُخفى حركته لأحد أمرين:

إما لكونه لا يَقبل الإدغام لوصفٍ فيه مانعٍ له منه؛ لأنَّ مِن الحروف ما لا يُدغَم في الحرف الذي بعده، كإدغام الضاد في الشين، فإنه لا يجوز ذلك، وإن كان قد روي عن بعض القُرّاء ذلك، فحملوه على أنه إخفاءٌ لحركة الضاد لا إدغام.

وإما لكون الحرف تقدَّمه ساكن صحيح وإن كان من شأنه أن يُدغَم فيما بعده؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ﴾[2]، فلا يجوز الإدغام لئلا يكون في ذلك جمعٌ بين ساكنين على غير حدهما؛ على أنَّ الباء تُدغم في الباء، فليس المانع من ذلك سوى أنَّ ما قبل الباء الأولى ساكن صحيح، فلو كان ساكنًا غير صحيح أو حرفًا متحركًا لجاز ذلك كقولك: هذا ثَوْبُ بَكْر، و﴿لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾[3].

وقد عقد أصحابنا[4] في آخر باب الإدغام بابًا ذكروا فيه ما أدغمتْه القُرّاء مما هو مخالف لأقيسة البصريين ورواياتهم.

---

(١) الإقناع ص ٢٦٠.

(٢) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) الممتع ٢: ٧١٩ - ٧٢٧ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ١١٤٦ - ١١٦٥.

والذي نختاره ونذهب إليه أنَّ كل ما صَحَّت به الرواية من أثبات القراء وجب المصير إليه - وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم - لأنَّ مَن حفِظ حُجة على مَن لم يَحفظ؛ وقد اسْتَقْرَى هذا اللسانَ الكوفيون والبصريون، فوجبَ المصير إلى ما اسْتَقْرَوْه.

ونحن نَسرد جملة مما ذكر أصحابنا أنه لا يجوز إدغامه، فمِن ذلك إدغامُ الحاء في العين[1]، وإدغام الهاء في الهاء وبينهما صلة فاصلة، نحو ﴿إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[2].

وإدغامُ الجيم في التاء[3]، وإدغام الباء في الباء وقبل الأولى حرف صحيح، نحو ﴿ٱلرُّعْبَ بِمَآ﴾[4].

وإدغامُ الميم في الباء إذا تحرَّك ما قبلها، نحو ﴿مَرْيَمَ بُهْتَـٰنًا﴾[5].

وإدغامُ الشين في السين في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[6]، وعكس ذلك نحو ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[7].

وإدغامُ السين في السين، والنون في اللام، والباء في الباء، وقبل كل من الحرف الأول ساكن صحيح، نحو ﴿ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾[8]، و﴿نَحْنُ لَهُۥ﴾[9]، ﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾[10].

---

(١) مثال ذلك ما رواه اليزيدي من إدغام أبي عمرو الحاء في العين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾. من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران. الممتع ٢: ٧٢٢.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الفرقان.

(٣) مثال ذلك ما رواه اليزيدي عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعارِجِ تَّعْرُجُ﴾. الآيتان ٣ و٤ من سورة المعارج. الممتع ٢: ٧٢٢.

(٤) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ١٥٦ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٤٢ من سورة الإسراء.

(٧) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٨) من الآية ١٦ من سورة نوح.

(٩) من الآية ٣٨ من سورة المؤمنين.

(١٠) من الآية ٦٦ من سورة هود.

وإدغامُ الضاد في الشين نحو ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾[1].

وإدغامُ الراء في الراء وقبل الأولى ساكن صحيح نحو ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾[2].

وإدغامُ الثاء في الذال نحو ﴿وَٱلۡحَرۡثِۗ ذَٰلِكَ﴾[3]، والثاء في السين نحو ﴿ٱلۡحَدِيثِۖ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم﴾[4]، وفي الشين نحو ﴿ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[5]، وفي الضاد نحو ﴿حَدِيثُ ضَيۡفِ﴾[6].

وإدغامُ الضاد في الذال نحو ﴿ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا﴾[7].

وإدغامُ تاء المضارعة فيما بعدها متحركًا ما قبلها وساكنًا نحو ﴿فَتَّفَرَّقَ﴾[8]، ﴿ولا تَّيَمَّمُوا﴾[9].

وإدغامُ الثاء في التاء نحو ﴿ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ﴾[10].

وإدغامُ الفاء في الباء نحو ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾[11].

وإدغامُ الذال في الجيم نحو ﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا﴾[12].

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة النور.

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٤ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٤٤ من سورة القلم.

(٥) من الآية ٣٠ من سورة المرسلات.

(٦) من الآية ٢٤ من سورة الذاريات.

(٧) من الآية ١٥ من سورة الملك.

(٨) من الآية ١٥٣ من سورة الأنعام. ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾.

(٩) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(١٠) من الآية ٥٩ من سورة النجم.

(١١) من الآية ٩ من سورة سبأ.

(١٢) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

فهذه نُبذة مما ذكر أصحابنا أنه لا يجوز إدغامه، وقد تركنا من ذلك أشياء ذكرها الناس، وقد تقدَّم من قولنا أنه لا يُقتَصر في ذلك على ما حكاه البصريون، بل إذا ثَبَتت الرواية في شيء من ذلك عن القُرّاء وعن العرب وجبَ المصير إليه وإن كان ضعيفًا في القياس الذي قاسه البصريون واستنبطوه.

وقوله **وقد يُجْرَى المنفصل مُجرى المتصل في نقلِ حركةِ المدغَم إلى الساكن**

[٩: ٥٢/أ] أي: إنك في المتصل إذا أردت الإدغام فإنك تُسكن /الأول إذا كان متحركًا، وتَنقل حركته إلى الساكن قبله إذا كان مما تُنقل إليه الحركة، وحينئذ يُدغَم، مثالُ ذلك يَرُدُّ، أصله يَرْدُدُ على وزن يَفْعُلُ، فلمّا التقى المِثْلان نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء الساكنة لأنها تَقبل الحركة، وأدغمت الدال في الدال، فقلت: يَرُدُّ.

وأمّا في المنفصل فإنك لا تُدغِم، ولا تَنقل حركة الأول إلى الساكن، فتقول: هذا ثَوْب بَّكْر، بإسكان الواو دون نقل حركة الباء إليها. وكذلك مَن أَدغم ﴿الرُّعْب بِّمَا﴾[١] أبقى العين ساكنة، وأدغم الباء في الباء.

وقد ذكرَ المصنف أنَّ المنفصل قد يُجرى في ذلك مُجرى المتصل، وقد مثَّل ذلك في بعض النسخ المقروءة عليه بقولهم: عَبُشَّمْس، أصله عند مَن مثَّل به: عَبْدُ شَمْس، فأَدغم الدال في الشين، وإن كان القياس أن لا تُدغم لأنَّ ما قبل الدال حرف صحيح ساكن، فلمّا أَدغم خاف من التقاء الساكنين على غير حدهما، فنَقل حركة الدال إلى الباء الساكنة، فزال التقاء الساكنين بذلك، فقال: عَبُشَّمْس، وقد تقدَّم لنا الكلام[٢] على هذه اللفظة.

وقد سلك المصنف في ذلك مذهب الفراء، وهو أنه يُجيز الإدغام في مثل عبد شمس على وجهين: أحدهما على التقاء الساكنين، ولا يبالي بذلك. والآخر على النقل الذي ذكرناه. وكِلا الوجهين لا يجوز على مذهب البصريين.

---

(١) من الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٢) تقدم في ص ٢٥٠.

فأمّا إدغام قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[١] - بكسر العين - فزعمَ (س)[٢] أنه ليس على لغة من قال نِعْمَ بسكون العين فيلزم أن يكون النقل في المنفصل مع أنَّ ما قبل الأول ساكن صحيح؛ ولكنه على لغة نِعِمَ بكسر العين إتباعًا لحركة النون، وقال أبو الخطاب[٣]: هي لغة هُذَيْل.

وتقدَّم[٤] لنا أنَّ مذهب البصريين في عَبُشَّمْس أنَّ أصله عَبْءُ الشَّمس، فنَقل حركة الهمزة وحذَفها، فليس فيه إدغام دال في شين، وإنما هي لام التعريف أُدغمت في الشين. وذكرنا أنَّ الدليل على ذلك أنهم لم يُنَوِّنوا، وأنشدْنا قول الشاعر[٥]:

إذا ما رأتْ حَرْبًا عَبُشَّمْسِ شَمَّرَتْ ....

* * *

(١) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة. وتقدم الحديث على الإدغام فيها في ص ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٤: ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٣) الكتاب ٤: ٤٤٠.

(٤) تقدم في ص ٢٥٠.

(٥) عجز البيت: إلى رَمْلِها والجارميُّ عَميدُها. وتقدم في ص ٢٥١.

ص: فصل[1]

تُدغَم تاءُ تَفَعَّلَ وشِبهِه في مِثْلِها ومُقارِبِها تاليةً لهمزة الوصل؛ وقد يُحذَف تخفيفًا المتعذَّرُ إدغامُه لسكون الثاني كاسْتَخَذَ في الأظهر؛ أو لاستثقاله بتصدُّر الأول كتَنَزَّلُ، ﴿ونُزِّلَ الملائكةُ﴾[2].

ش: يريد بقوله **وشِبْهِه** أي: وشِبه تَفَعَّلَ، وهو تَفاعَلَ.

وقولُه **في مِثْلِها** أي: في التاء، وذلك مثل تَتَبَّعَ وتَتابَعَ، فإنه يجوز أن تُدغِم التاء الأولى في الثانية، فتقول: اتَّبَّعَ واتَّابَعَ، قال الشاعر[3]:

تُولي الضَّجيعَ إذا ما استافَها خَصِرًا ... عَذْبَ الْمَذاقِ إذا ما اتَّابَعَ القُبَلُ

وقولُه **ومُقارِبِها** مُقارِبُ التاء أحد عشر حرفًا، وهي التي تُدْغَم فيها التاء، وهي الدال والطاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاي والجيم والشين والضاد، نحو قولِه تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾[4]، أصله فتَدارأتم، وقولِه تعالى: ﴿فَٱطَّهَّرُواْ﴾[5]، و﴿حتى يَطَّهَّرْنَ﴾[6] /في قراءة من قرأ كذلك، الأصل فتطَهَّروا، وحتى يَتَطَهَّرْن، وقولِه [٩: ٥٢/ب] تعالى: ﴿الذين يَظَّهَّرُونَ مِنْكُمْ مِن نسائِهِمْ﴾[7] أصله يَتَظَهَّرُونَ، وقولِه: ﴿أن

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل ص ٣٢٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٨١.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان. ويأتي تخريج القراءة في الشرح.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٤٣٨. استافها: شمَّها. والخصر: البارد، يريد ريقها. في المخطوطات: اشتاقها. والتصويب من معاني الفراء.

(٤) من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة. هذه قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل. السبعة ص ١٨٢.

(٧) من الآية ٢ من سورة المجادلة. هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. السبعة ص ٦٢٨.

يَصَّالَحَا﴾[1] في قراءة من قرأه كذلك، أصله يَتَصالحَا، وقولِه تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾[2]، أصله تَثاقَلْتُم، وقولِه تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾[3]، أصله يَتَسَمَّعون، وقولِه تعالى: ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾[4]، أصله وتَزَيَّنَتْ، وقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[5]، أصله يَتَذَكَّرون، وقال الشاعر[6]:

تَصَـيَّفْتُ نَعْمـانَ ، واصَّـيَّفَتْ مُتُـونَ سَـهَامٍ إلى سُـرْدُدِ

وقولُه **تاليةً لهمزة الوصل** أي: التاءُ تتقدَّمها همزة الوصل، وسببُ ذلك أنه لَمّا أُدغمت التاء الأولى في التاء الثانية أو في مقاربها من الحروف التي ذكرناها احتيج إلى تسكينها لأجل الإدغام؛ ولا يبتدأ بساكن، فاحتيج إلى همزة الوصل، فجيء بها لأجل ذلك، وكُسرت على أصل همزة الوصل لأنَّ أصلها الكسر.

وثبتَ في نسخة مقروءة على المصنف، وعليها خطُّه، بعد قوله: **تاليةً لهمزة الوصل: في الماضي والأمر وذلك نحو اطَّهَّرَ واطَّهَّرْ**))، وذلك صحيح إذ لا تكون همزة الوصل في المضارع لأنه مُفْتَتَح بحرف المضارعة؛ وهو متحرك، فلم يحتج إلى همزة الوصل لأنه لا يُفتَتَح المضارع بساكن.

وكان ينبغي للمصنف أن يُنَبِّه على أنَّ هذه الهمزة تكون في المصدر فيقول: اطَّهُّرًا وادَّارُؤًا، أو يكون ما قبل آخره مضمومًا كحاله في تَفَعَّلَ وتَفاعَلَ، نحو تَطَهُّر

---

(١) الآية ١٢٨ من سورة النساء. هذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو. السبعة ٢٣٨.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٨ من سورة الصافات.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٥) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٦) ت: ((تَضَيَّفْتُ ... واضَّيَّفَتْ ... سُرْدَدِ)). فإن صحت الرواية كان مثالًا لإدغام التاء في الضاد. تقدم في ١٨: ١٧٠.

وتَدارُؤ، وقد تقدَّم الكلام[١] على هذا المصدر في أول (باب مصادر غير الثلاثي)، وذكرنا وَهْمَ مَن وَهَمَ في ذلك، فاستُغني عن إعادته هنا.

وقولُه **وقد يُحذَف تخفيفًا المتعذِّرُ إدغامُه لسكون الثاني** قد تقدَّم الكلام مُشْبَعًا على هذا لتقدُّم ذكره في كلام المصنف، فإنَّ المصنف ذكره مرتين، إحداهما في آخر الفصل الثاني من (باب التقاء الساكنين)[٢]، والأخرى في وسط الفصل السابع عشر من فصول البدل[٣]، وذكر أنَّ ذلك لغة سُلَيْم، وذلك نحو أَحَسْتُ وظَلْتُ، أصلهما أَحْسَسْتُ وظَلِلْتُ، وقد أشبَعْنا الكلام على ذلك، فاستُغني عن إعادته هنا.

وقولُه **كاسْتَخَذَ في الأظهر** اسْتَخَذَ فيه قولان: أحدهما هذا، وهو أن يكون أصله اسْتَتْخَذَ على وزن اسْتَفْعَلَ، فحُذفت التاء الثانية لأنه تعذر الإدغام بسكونها؛ لأنَّ شرط المدغَم فيه أن يكون متحركًا. والقول الثاني أنَّ السين بدل من التاء، وأنَّ أصله اتَّخَذَ على وزن افْتَعَلَ، وقد أشبَعْنا الكلام[٤] على هذه المسألة في[٥]، فأُغني عن إعادته هنا.

وقولُه **أو لاستِثقاله بتصدُّر الأول كتَنَزَّلُ** أصله تَتَنَزَّلُ، فاستَثقَلوا اجتماع المِثلين، ولم يُمكن التخفيف بالإدغام لأنهم لو أدغَموا لاجتلَبوا همزة الوصل لسكون الأول المدغَم في الثاني؛ والفعل المضارع لا تدخل عليه همزة الوصل لأنه لم يأت في كلامهم أصلَ بناء؛ فخُفِّف بالحذف، والحذفُ فصيح كالإثبات، قال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٦]، ﴿تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[٧]، أصله تَتَنَزَّلُ وتَتَمَنَّوْنَ.

---

(١) تقدم في ١٤: ٢٢٧.

(٢) تقدم في ١٧: ١٢٤ - ١٣٠.

(٣) تقدم في ص ٦٢ - ٦٤.

(٤) تقدم في ص ١٦٠ - ١٦١.

(٥) بياض في المخطوطات قدره نصف سطر.

(٦) من الآية ٤ من سورة القدر.

(٧) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران.

ولم يَجُز الحذف في الماضي لأنَّ الإدغام هو الأصل، وأيضًا فلو حُذف /لالتبس [٩: ٥٣/أ] تَفَعَّلَ بِفَعَّلَ وتَفاعَلَ بِفاعَلَ، ولا يلتبس في المضارع للرفع والنصب والجزم؛ لأنَّ العامل يُزيل اللبس.

ولا يجوز الإدغام في المضارع إلا أن لا يحتاج لهمزة الوصل كقراءة ﴿فلا تَّناجَوْا﴾(١) بالإدغام، قال (س)(٢): ((وأمّا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ﴾ فإن شئتَ أسكنتَ الأولى للمدّ، وإن شئتَ أخفيتَ وكان بزنته متحركًا)).

وقولُه ﴿**ونُزِّلَ الملائكةَ**﴾(٣)، أصله: نُنَزِّلُ الملائكةَ، فكُره اجتماع المثلين، فحُذفت الثانية.

وثبتَ في نسخة عليها خط المصنف مقروءة عليه: **أو لاستِثقاله بتصدُّر المدغَم كتَنَزَّلُ. والمحذوفةُ هي الثانية لا الأولى، خلافًا لهشام**(٤)، فقولُه **بتصدُّر المدغم** يعني به الحرف الذي كان يُخَفَّف بالإدغام لولا الاستثقال لذلك.

وقولُه **خلافًا لهشام** مذهب هشام على ما أشار إليه المصنف - وقد عزاه غيره للكوفيين - أنَّ المحذوفة هي الأولى، وهي حرف المضارعة.

ومذهب (س)(٥) والبصريين أنَّ المحذوفة هي الثانية. وقد علَّل (س) ذلك، فقال(٥): ((وكانت الثانية أَولى بالحذف لأنها هي التي تَسكن وتُدغم في نحو

---

(١) من الآية ٩ من سورة المجادلة. وقد تقدمت في ص ٢٢٠.

(٢) الكتاب ٤: ٤٤٠.

(٣) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان. في المحتسب ٢: ١٢٠ أنَّ هذه القراءة رويت عن ابن كثير، ورواها خارجة عن أبي عمرو. وهي في شرح الكافية الشافية ٤: ٢١٨٧.

(٤) هذه الزيادة في التسهيل ص ٣٢٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٨١.

(٥) الكتاب ٤: ٣٧٦.

﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[1]، ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾[2]، وكذلك في ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾[3])). يعني بذلك أنَّ التخفيف يكون بأحد أمرين، إما بالإدغام، وإما بالحذف، وقد ثبتَ في الثانية أنها أُدغمت فيما ذكر، فلتكن هي المحذوفة. وقد تقدَّم لنا الكلام[4] على هذه المسألة بأشبع من هذا في [إدغام المثلين المتصدرين في الفعل إذا كان الثاني زائدًا][5]، فيُنظَر هناك.

* * *

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٤) تقدم في ص ٢٢٠.

(٥) موضعه بياض في المخطوطات.

وهي أن يُنحَى جوازًا في فِعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة؛ وبالألف نحو الياء لتطرفِها وانقلابِها عنها، أو مآلِها إليها باتِّفاقٍ دون مُمازَجة زائد، أو لكونها مُبدلةً من عينٍ ما يقال فيه: فِلْتُ، أو متقدمةً على ياء تليها، أو متأخرةً عنها متصلة، أو منفصلة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو لكونِها متقدمةً على كسرة تليها، أو متأخرة عنها منفصلة بحرف أو حرفين أَوَّلُهما ساكن.

ش: وجهُ التناسب بين باب الإمالة وباب الإدغام الذي قبله هو أنَّ الإمالة تقريب حرف من حرف كما أنَّ الإدغام كذلك؛ فلمّا تناسبا من هذه الجهة جُعل عَقيب باب الإدغام.

والمقصود بالإمالة تناسب الصوت، وذلك أنَّ الألف والياء - وإن تقاربا في وصف - فقد تباينا من حيث إنَّ الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحَوْا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن يُنحَى بها نحو الياء حتى يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب.

ونظير ذلك اجتماع الصاد والدال، واجتماع السين والدال، فإنَّ كلًّا من الصاد والسين يُشرب صوتًا قريبًا من الدال، وهو صوت الزاي؛ لأنَّ الصاد مُسْتَعْلٍ مُطْبَق مهموس رِخو، والدال بخلاف ذلك، والسين مهموس، فأُشربا صوت الزاي لموافقته للدال في كونها مجهورة شديدة. وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من /الحروف، وقد [٩: ٥٣/ب] سبق الكلامُ على ذلك في الفصل الثامن عشر من فصول البدل.

وقولُه **جوازًا** يعني أنَّ الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب لأنَّ العرب مختلفون في ذلك؛ فمنهم مَن أَمال، وهم تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد[1]، ومنهم مَن لم يُمِل إلا في مواضع قليلة، وهم أهل الحجاز[1]، وسنبين ذلك إن شاء الله.

وقولُه **في فِعل أو اسم** احتراز من الحرف، فإنه - وإن أُميل منه شيء - فهو قليل جدًّا بحيث لا ينقاس، بل يُقتصر في ذلك على مَورد السماع بخلاف الاسم والفعل، فإنَّ منه ما تنقاس إمالته بالشروط التي ستأتي.

وقولُه **متمكنٍ** احتراز من الاسم غير المتمكن، فإنه - وإن أُميل منه شيء - لا ينقاس.

وقولُه **لِتَطَرُّفِها وانقلابها عنها** ذكر أبو بكر بن السراج[2] أنَّ أسباب الإمالة ستة، وهي كسرةٌ تكون قبل الألف أو بعدها، وياءٌ قبلها، وانقلابُ ألف عن الياء، وتشبيهُ الألف بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرةٌ تعرض في بعض الأحوال، [وإمالة لإمالة][3]، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما يُبَيَّن ويُشرح فيه. وهذه الأسباب مُستَخرَجة من كتاب (س).

وقد زاد (س) أيضًا ثلاثة[4] أسباب شاذَّة، وهي شبهُ الألف بالألف المشبَّهة بالألف المنقلبة، وفرقٌ بين الاسم والحرف، وكثرةُ الاستعمال، وسنبين ذلك أيضًا إن شاء الله.

وبدأ المصنف من الأسباب بالانقلاب عن الياء، وقال أبو علي في (الإغفال)[5]: «إنها ستة: إمالةٌ للكسرة قبل أو بعد، أو للياء قبل أو بعد، أو

---

(١) البديع ٢: ٣٣٤.

(٢) الأصول ٣: ١٦٠.

(٣) وإمالة لإمالة: من الأصول، وهو السبب السادس للإمالة.

(٤) هي في الكتاب ٤: ١٢٧ - ١٢٨.

(٥) الإغفال ١: ١٦٤ بتصرف.

لانقلاب الألف عن الياء، أو لتشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء وإن كانت منقلبة عن الواو نحو غزا، أو لكون الحرف الذي قبل الألف قد يُكسر في حال، أو إمالة للإمالة)).

وقال بعض شيوخنا(١): ((الموجب للإمالة ضربان: لفظي، وتقديري، فاللفظيُّ الياء والكسرة، والتقديريُّ هو الدلالة على كسرةٍ أو ياء)).

وكان ينبغي للمصنف أن يبدأ بأقوى الأسباب التي تكون للإمالة، وقد اختُلف في ذلك على ما سنذكره إن شاء الله، فبدأ هو بالسبب التقديري، وهو كون الألف منقلبة عن الياء، وهو أضعف من الياء ومن الكسرة.

ونقول: إذا كانت الألف منقلبة عن الياء أُميلت، وذلك نحو فَتى ورَمى ومَلْهى ومَرْمى، سواء أكانت في اسم أم فعل، وسواء أكانت ألفًا منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو، نحو مَلْهى وأَعْطى.

قال (س)(٢): ((ومن العرب مَن لا يُميل ألف رَمى ونحوه))، يعني مما انقلبت فيه الألف عن ياء. قال(٣): ((وهم أكثر الفريقين إمالةً))، يعني الحجازيين وغيرهم. قال(٤): ((يكرهون أن يَنحوا نحو الياء، وهم قد فرُّوا منها، وقلبوها ألفًا، كما أنَّ أكثرهم يقولون رُدَّ، فلا يَنحون نحو الكسرة لأنهم من الكسرة فرُّوا)).

وقولُه **أو مآلِها إليها باتِّفاقٍ دون مُمازَجة زائد** مثالُ ذلك الألف المقصورة التي للتأنيث، فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع، مثالُ ذلك حُبْلَى، تقول فيه: حُبْلَيانِ وحُبْلَيات، فهذه تجوز /إمالتها، وذلك أنَّ ألف حُبْلَى - وإن لم تكن منقلبة **[٩: ٥٤/أ]**
عن ياء - فإنها شُبِّهت بالألف المنقلبة عن الياء لِمآلِها إلى الياء في بعض الأحوال.

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل ٢: ٧٤٧ بتصرف.
(٢) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ٧٥٤، وهو بلفظ مقارب في الكتاب ٤: ١٢٦.
(٣) الكتاب ٤: ١٢٦. وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٥٤ - ٧٥٥.
(٤) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ٧٥٥. وهو بلفظ مقارب في الكتاب ٤: ١٢٦.

ومثالُ ذلك أيضًا ألف غَزا ودَعا، قال (س)[1]: ((أمالوا هذه الألف لغلبة الياء عليها؛ لأنها تصير ياء إذا صارت رابعة في أَغْزَيت، وقد تصير أيضًا ياء على هذه العِدَّة إذا بُني الفعل للمفعول كغُزِيَ ودُعِي)) انتهى.

وقولُه **باتّفاق** يعني أنَّ الألف التي تُمال لأجل مآلها إلى الياء هو أنَّ[2] مآلَها إلى الياء باتّفاق من العرب.

وقولُه **دون مُمازَجةِ زائد** احترازٌ من نحو قَطًا وقَفًا؛ لأنَّ ألفه لا تَؤول إلى الياء باتّفاقٍ[3] إلا بِمُمازَجة زيادتَي التصغير أو التكسير، كقولهم: قُفَيٌّ وقُفِيٌّ، لكن تَؤول إلى الياء مع ياء الإضافة في لغة هُذيل[4]، وتُقَرّ ألفًا في لغة غيرهم، فتقول: قَفاي وقَطاي، وفي لغة هُذيل: قَفَيَّ وقَطَيَّ.

وهذه المسألة - أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء باتّفاق إلا بمُمازَجة زائد - فيها خلاف:

فالظاهر من مذهب (س) أنه يُسَوِّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو بين الفعل وبين الاسم؛ ولا يفرق بينهما في جواز الإمالة، قال (س)[5]: ((وقد يَترُكون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو قَفًا وعَصًا)). قال[6]: ((أرادوا أن يَفصلوا بينها وبين بنات الياء، وهو قليل، وقالوا: الكِبا والعَشا[7] والْمَكا)).

---

(١) الكتاب ٤: ١١٩ بتصرف.

(٢) أنَّ: سقط من ت.

(٣) باتفاق ... لكن تؤول إلى الياء: سقط من ت.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١: ٧.

(٥) الكتاب ٤: ١١٩.

(٦) الكتاب ٤: ١١٩ باختصار.

(٧) العشا: سوء البصر بالليل والنهار.

قال[١]: ((والإمالة في الفعل لا تنكسر في غَزا وصَفا)). فيَظهر من كلامه أنَّ الأصل الإمالة في الألف التي هي لامٌ في اسم كانت أو فعل.

وفرق النحويون الفارسيُّ[٢] وغيره[٣] بين الأسماء والأفعال، فيطردون الإمالة في الفعل، ويجعلونها شاذّة في الاسم[٤].

وإنَّما غَرَّ النحويين في ذلك - واللهُ أعلمُ - ما حُكي مِن أنَّ القُرَّاء السبعة اتَّفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفُه منقلبة عن واو على الفتح؛ والقراءاتُ سُنَّة مُتَّبَعة، وقد يتَّفقون على الجائز، ولا يقدح اتِّفاقهم إذا سُلِّم في نقل (س).

والألفُ في الكِبا والعَشا والْمَكا منقلبة عن واو، يدلُّ على ذلك قولهم: كِبَوَانِ وعَشْواءُ ومَكْوٌ. والْمَكا: جُحر الضَّبّ، والكِبا: الكُناسة، وقال ابن وَلَّاد: ((يُضَمُّ ويُكْسَر، والضَّمُّ أكثر)).

واختُلف في فهم قول (س): ((وهو قليل)): فقال الأستاذ أبو الحسن بن خروف: ((يعني به إمالة الكِبا)). وقال الأستاذ أبو علي: ((يعني به ترك الإمالة في الأسماء، ويعني بقِلَّته بالنسبة إلى جميع ما أُميل مما الألف فيه ياء من الأفعال والأسماء، لا بالنسبة إلى ما أُميل من الأسماء)). وما قاله الأستاذ أبو علي أظهر لأنَّ قوله ((وقد يتركون الإمالة)) فيه إشعار بالقِلّة، فيتناسب مع قوله ((وهو قليل)) أي: وتركُ الإمالة قليل.

ويظهر لي أنَّ الضمير في قوله ((وهو قليل)) يعود إلى الفصل، أي: إنَّ الفصل بين ذوات الواو وذوات الياء قليل، بل حُكمهما واحد في الإمالة، وهو راجعٌ من

---

(١) الكتاب ٤: ١١٩.

(٢) التكملة ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٣) شرح الجمل لابن خروف: الجزء الذي فيه باب الإمالة ص ٩٠.

(٤) في الاسم: سقط من ح.

حيث المعنى إلى ترك الإمالة، لكنه لَمّا كان أقرب في اللفظ كان العَود إليه أحسن؛ لأنه إذا تقدَّم أشياء وتأخَّر عنها ضمير /فالحكمُ أنَّ الضمير يعود على أقرب مذكور [٩: ٥٤/ب] إلا إن دَلَّت قرينة على خلافه فيكون على حسب القرينة.

والإمالةُ فيما كانت الألف فيه متطرفة رابعة فصاعدًا أو ثالثة[١] منقلبة عن ياء نحو مَلْهًى ومُصْطَفًى أَقوى منها إذا كانت منقلبة عن واو نحو العَصا والقَفا[٢].

وفي (الإفصاح)[٣]: ((أهلُ الكوفة يُميلون كل ألف ثلاثية عن واو في كل اسم مكسور الأول؛ ويُثَنُّونه بالياء، والبصريون لا يَرون ذلك، ولا يُميلون من ذوات الواو في الثلاثة إلا ما سُمِع، وإنما شَبَّهوها بها في الفعل)).

وقولُه أو **لِكَونِها مُبْدَلةً مِن عينِ ما يُقالُ فيه: فِلْتُ** أي: لكون الألف. وعبَّر بعضهم عن هذا السبب بإمالة لكسرةٍ تَعرِض في بعض الأحوال، قال (س)[٤]: ((ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين؛ إذا كان أول فَعَلْتُ مكسورًا نَحَوْا نحوَ الكسرة كما نَحَوْا نحوَ[٥] الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء؛ وهي لغة لبعض الحجاز)) انتهى. وذلك نحو خافَ وطابَ وزادَ وجاءَ، فتقول: خِفْتُ وطِبْتُ وجِئْتُ، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير، ويصير إذ ذاك إلى فِلْتُ. واحتَرز بذلك من أن يصير إلى فُلْتُ بضم الفاء نحو قُلْتُ، فإنه لا يُمال قالَ ونحوُه لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تَعرِض.

---

(١) ثالثة: سقط من ت .

(٢) ت: والقنا.

(٣) سقطت هذه الفقرة من ح.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٠.

(٥) نحو: سقط من ح.

قال (س) [1]: ((وأمّا العامّة فلا يُميلون ما كانت الواو فيه عينًا))، يعني خاف، ففَرقت العامة في الفعل بين ما كانت ألفه منقلبة عن واو فلا يميلون وإن كان تعرض في الفعل كسرة إذا رفع التاء؛ وبين ما كانت[2] ألفه منقلبة عن ياء، فأمالوا نحو طابَ وهابَ، ولذلك كانت الإمالة فيما كانت فيه الألف [منقلبة][3] عن ياء أقوى منها فيما كانت الألف فيه منقلبة عن واو.

وقال[4] أبو علي[5]: ((أمالوا خافَ وطابَ مع المستعلي[6] طلبًا للكسرة في خِفْتُ)).

قال ابن هشام الخضراوي: ((الأَولى في طابَ أن تُمال لأنَّ الألف [منقلبة][7] عن ياء، وفي خافَ لأنَّ العين مكسورة، كأنهم أرادوا أن يَدُلُّوا على الياء والكسرة، وما يُمال للدلالة على شيء ما لا يَمنعه حرف الاستعلاء، وإنما يمنع شروط الإمالة لمناسبة الصوت؛ لأنه يُطلب الفتح للمناسبة أيضًا، فمُناسبةٌ بمناسبة، مُناسبة تدعو إلى الأصل أَولى.

وأنا أرى في قول (س)[8] ((لأنه يروم الكسرة التي في خِفْتُ)) أنما يريد كسرة العين التي نقلت إلى فاء خِفْتُ.

---

(١) الكتاب ٤: ١٢٠.

(٢) كانت: سقط من ت.

(٣) منقلبة: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) وقال ... انتهى كلام ابن هشام: سقط من ح.

(٥) الحجة ٤: ٢٤٤.

(٦) ك: المستفل.

(٧) منقلبة: تتمة يلتئم بها السياق.

(٨) الكتاب ٤: ١٣١.

وجعل ابن جني في (المنصف)[1] هذه الإمالة من تغيير الفعل كسكون الفاء منه في افْعَلْ وبابه؛ وسكون أوائل ما دخلته همزة الوصل من الثنائي[2] الأصل والرباعيه[3]، والفعل من بناء إلى بناء، وغير ذلك. واحتجَّ بإمالة طابَ على أنها في خاف ليست للكسرة، وبإمالة[4] خافَ على أنها في طابَ ليست للياء، قال[5]: ((وانكسار الحرف لا يوجب إمالته)). قال[5]: ((وهذا خارج عن الأسباب الستة)). ولم يخطر بباله تناقضه في قوله ((أسباب ستة))، فإذا لم تكن الإمالة لسبب واحد وتعددت أسبابها فما المانع في خافَ أن تكون إمالتها للكسرة؛ وفي طابَ أن تكون للياء؟ /ولو كان عدم أحد الأسباب يوجب ترك الإمالة لم تقع الإمالة. فهذا كلام خالفَ فيه شيخه و(س) والجماعة، وهو في نهاية السقوط)) انتهى كلام ابن هشام. [٩: ٥٥/أ]

وقولُه **أو متقدمةً على ياء تليها** مثالُ ذلك بايع. قال بعض أصحابنا[6]: ((وأما الإمالة للياء فيشترط فيها أن تكون قبلها)). ثم ذكر بقية شروطها.

وقال بعض شيوخنا[7]: ((وتكون الإمالة للياء أيضًا قبلُ وبعدُ)). ثم مثَّل ما هو قبل الألف، ولم يمثِّل ما هو بعد الألف، فوافق المصنف.

وقد عدّ ابن الدَّهَّان[8] في أسباب الإمالة الياء قبل الألف أو بعدها، ومثَّل الياء بعد الألف بآية. ولم يذكر (س) إمالة الألف للياء التي بعدها.

وقولُه **أو متأخرةً عنها متصلة** يعني بالألف كالسَّيال لشَجرة، والضَّياح لِلَّبَن الممزوج.

---

(١) المنصف ١: ٥٥ - ٥٦.

(٢) في المخطوطات: اليائي.

(٣) كذا في المخطوطات! ولم أهتدِ إلى تقويمه.

(٤) في المخطوطات: ولإمالة.

(٥) المنصف ١: ٥٦.

(٦) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ٦١٣.

(٧) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ٧٥١.

(٨) الغرة ٢: ١٠٣/أ.

والإمالةُ في بَيَّاع وكَيَّال أقوى لأنَّ الياء مضعفة، قال (س)[1]: ((ومما تُمال ألفه قولهم: كَيّالٌ وبَيّاعٌ. وسمعنا بعض من نَثق بعربيَّته يقول: كَيّالٌ كما ترى، فيُميل. وإنما فعلوا هذا لأنَّ قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو سِراج وجِمال)).

وقولُه **أو منفصلة بحرف** مثالُه شَيْبان. والإمالةُ إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت الياء متحركة نحو الحَيَوان، ورأيتُ يَدًا، في الوقف؛ لأنَّ الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حرف المدّ.

وقولُه **أو حرفين ثانيهما هاءٌ** مثالُ ذلك: بَيْنَها، ورأيتُ يَدَها. وأطلق المصنف في ذلك، وكان ينبغي أن يقيّد بأن لا تفصل بين الياء والهاء ضمةٌ نحو بَيْتُها، فإنه لا تجوز الإمالة. وإنما يشترط أن تكون ثانيتهما الهاء لخفائها، وكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد، وإنما أمال بَيْنَها كما أمال أنْ يَنزِعَها. ومَن أمالَ عِلْمًا في الوقف أمال زَيْدًا في الوقف، حكموا للياء بما حكموا للكسرة.

وشَرطُ أن لا يَفصل بين الياء والهاء ضمةٌ لأنَّ الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض، فتَدافَعا.

واعلم أنَّ الياء - وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة - فإنا لم نجدها سببًا موجبًا لشيء مما أمالت القراء، إلا في نحو ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[2]، و﴿حَيْرَانَ﴾[3] في قراءة ورش[4]، وإلا في مذهب قُتَيبة[5] وحده[6]، فإنَّ الإمالة موجودة في قراءته لذلك[7].

---

(١) الكتاب ٤: ١٢١.

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة. ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾.

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام. ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾.

(٤) الإقناع ص ٣١٣.

(٥) هو أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزاذاني، إمام مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائي، وروى القراءة عنه يونس بن حبيب، مات بعد المئتين. غاية النهاية ٢: ٢٦ - ٢٧.

(٦) الإقناع ص ٣١٣.

(٧) زيد هنا في ح ما نصه: ((وكذا الياء الكسرة في الإمالة، وذلك نحو إمالتهم طغيانهم والكافرين نصبًا وجرًّا، وامتنع ذلك مع الواو نحو الكافرون)).

وقولُه **أو لكونها متقدمةً على كسرةٍ تليها** مثالُ ذلك مَساجِد وبِبابِك[1]، فالألف تقدَّمت على الكسرة، والكسرة تلي الألف.

وقولُه **أو متأخرةً عنها بحرف** نحو عِماد، **أو حرفين أولُهما ساكن** نحو شِمْلال[2]. فإن[3] كان متحركًا فإن تقدَّمت بحرفين متحركين نحو: أكلتُ عِنَبًا، أو ثلاثةِ أحرف نحو: فَتَلْتُ قِنَّبًا، فلا تجوز الإمالة. وشذَّ: له دِرْهمان، بالإمالة، إلا أن يكون أحدهما الهاء، بشرط أن لا تكون إحدى الحركتين ضمة، فلا تجوز إمالة: أنْ يضرِبَنا؛ لحجز حرفين متحركين وليس أحدهما الياء، وأمالوا: أنْ يَنزِعَها؛ لخفاء الهاء. وقد أغفل المصنف هذه المسألة، وهي إذا كان أول الحرفين اللَّذَين بين الكسرة والألف متحركًا، ولا تجوز إمالة: هو يضرِبُها؛ لحجز الضمة بين الكسرة والألف.

وحكمُ الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله، فالاسْوِداد مثل عِماد، وكلَّما كانت /الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أَولى؛ وكِتاب أَولى من جِلْباب. وكلّما كثُرت الكَسَرات كانت الإمالة أَولى، فحِلِبْلاب[4] أولى من جِلْباب. [٩: ٥٥/ب]

ومن أَمال: أنْ ينزِعَها؛ لخفاء الهاء أَمالَ: عِنْدَها؛ لأنه لَمّا صار ينزعها بمنزلة يَنْزَعَا ولم يُبالَ بالهاء صار عِنْدَها بمنزلة عِنْدَا فالهاء كأنها مُطَّرَحة عندهم.

وقد انتهى بالمصنف القول في أسباب الإمالة، وهي على ما ذَكر: الانقلابُ عن الياء، والمآلُ إلى الانقلاب لها، والإبدالُ من عينِ ما يصير إلى فِلْتُ، والياءُ، والكسرةُ على ما تقدم شرحه. ومُلَخَّص ذلك أنها ترجع إلى سببين: الياء، والكسرة.

وقد اختُلف في أيهما أقوى:

---

(١) ح: وسبائك.

(٢) الشملال: الناقة السريعة.

(٣) فإن كان ... فتلت قنبا: سقط من ح.

(٤) الحلبلاب: نبت يتحلب منه لبن كثير.

فذهب ابن السَّرّاج[1] إلى أنَّ الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف، والكسرةُ بعضها.

وذهب الأكثرون[2] إلى أنَّ الكسرة أقوى لأنها تَجلب الإمالة ظاهرة ومقدرة. وظاهرُ كلام (س) أنَّ الكسرة أقوى من الياء لأنه قال[3]: ((لأنها بمنزلة الكسرة))، يعني (س) أنَّ الياء بمنزلة الكسرة، فجَعل الكسرة أصلًا، وجَعل الياء بمنزلتها. وذكر (س)[4] أنَّ أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، وذكرَ[5] في الياء أنَّ أهل الحجاز وكثيرًا من العرب لا يميلون، فدلَّ هذا من جهة السماع على أنَّ الكسرة أقوى. ويدلُّ من جهة المعنى على ذلك أنَّ الاستفال في النطق بالكسرة أظهرُ منه في النطق بالياء التي ليست مدّة، فإنكانت مدّة بالكسر معها نحو دِيماس[6] فلا شك أنَّ إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سِرْبال، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة.

ص: فإن تأخَّر عن الألف مُسْتَعْلٍ مُتَّصِلٌ أو منفصلٌ بحرف أو حرفين غَلب في غير شذوذ الياءَ والكسرة الموجودتين لا الْمَنْوِيَّتَين، وكذلك إن تقدَّم عليها.

ش: المستعلي أحد حروف: ضَغْط خُصّ قِظْ، وقد تقدَّم ذكرها[7].

وقولُه **مُتَّصِلٌ** مثالُه ناخِلٌ.

وقولُه **أو منفصلٌ بحرف** مثالُه ناهِضٌ.

---

(1) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٤٧.

(2) البديع ص ٣٣٥.

(3) الكتاب ٤: ١٢١، ١٢٦.

(4) الكتاب ٤: ١٢٠.

(5) الكتاب ٤: ١٢١.

(6) الديماس: القبر.

(7) تقدم في ص ١٩٧.

وقولُه **أو حرفين** مثالُه مَناشِيط.

وقولُه **غَلب في غير شذوذ** أي: مَنع من الإمالة، وغَلَبَ سببَها من الياء والكسرة. وقد مثَّلنا حرف الاستعلاء المتأخِّر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الكسرة بعدها لولا حرف الاستعلاء؛ وأمّا تمثيل حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف لأنه قال: **إن تأخَّر عن الألف مُسْتَعْلٍ**، ووصفَه بأن يكون متصلًا بالألف أو منفصلًا بحرف أو حرفين، فإنه يَغلب في غير شذوذٍ الياءَ والكسرة، فأمّا غَلَبتُه للكسرة فواضح، وقد بَيَّنّاه. وأمّا غَلَبتُه للياء فلم نَجد ذلك فيها لا في تأخُّر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدُّمه عليها؛ إنما يَمنع مع الكسرة فقط متأخِّرًا عن الألف كما شرحناه أو متقدِّمًا عليها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

[illegible] متقدِّمة على الألف ولا متأخِّرة؛ إنما الكسرةُ هي التي تكون موجودة ومَنْوِيَّة، فذِكرُ الياء هنا غلط، وصوابه أن يقال: غَلب في غير شذوذٍ الكسرةَ الموجودة لا المنوية. [٩: ٥٥/ب] ومثالُ ما الكسرةُ فيه مَنْوِيَّة وبعد الألف حرفُ الاستعلاء: هذا /ماضْ، في الوقف، ومررتُ بماضٍّ قبل، أصلُه ماضٍ[1]، وبماضِضٍ فأدغم.

وقولُ المصنف **في غير شذوذٍ** احتراز مما نقله (س) أنَّ هذه الألفات - يعني التي يليها شيء من هذه الحروف - نحو ناقِد وعاطِس وعاصِم وغاضِب وناخِل ولاغِب وحاظِل، أو بينهما حرف نحو نافِخ ونابِغ ونافِق وشاحِط وناهِض وواعِظ وداحِض - لا يُميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته، قال[2]: «لأنها إذا كانت مما تُنصب مع غير هذه الحروف لزمها النصب، فلم يُفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف» انتهى.

---

(١) في المخطوطات: بماض.

(٢) الكتاب ٤: ١٢٩.

وأما إذا كان الفصل بحرفين نحو مَناشيط ومَعاليق ومَقاريض[1] ومَواعيظ ومَباليغ ومَنافيخ ومَساليخ[2] فإنَّ النصب والاعتداد بحرف الاستعلاء هو الكثير؛ وقد حكى (س) أنَّ قومًا أمالوا، قال[3]: «حين تَراخَت، وهي قليلة»، ويعني: حين تراخت هذه الحروف عن الألف وبَعُدت عنها، فلم تَقْوَ أن تؤثِّر في منع الإمالة إذ صار[4] بينها وبين الألف حرفان، ومع ذلك فالإمالة قليلة، وإذا كانت الإمالة في هذا النوع قليلة فلا يصحُّ فيها ما يعطيه كلام المصنف مِن أنَّ ذلك شاذٌّ لأنَّ (س) نَقل ذلك عن قوم.

وقد ذهب أبو العباس[5] إلى أنَّ الألف إذا كان بعدها حرفٌ مُستَعلٍ [مفصول][6] بحرف نحو ناهِض أو حرفين نحو مَناشيط فلا تجوز الإمالة فيها، وكأنَّ المصنف أخذ بقوله. وما ذهب إليه في نحو ناهِض صحيح، وأمَّا في نحو مَناشيط فليس بصحيح؛ لأنَّ (س) قد نَقل إمالة ذلك عن قوم كما ذكرناه.

وثبَت في نسخة عليها خط المصنف بعد قوله **لا الْمَنْوِيَّتَين** قولُه: **خلافًا لمدَّعي المنع مطلقًا**، أي: منع الإمالة مع الياء والكسرة الموجودتين والمنْوِيَّتَين. وفي كلام المصنف في هذه المسألة تَخبيط، وقد ذكرنا الكلام فيها.

وقولُه **وكذلك إن تقدَّم عليها** يعني: وكذلك أي: يَغلب حرفُ الاستعلاء إن تقدَّم على الألف، فلا تجوز الإمالة. وظاهرُ قوله **إن تقدَّم عليها** وجود مطلق التقدم

---

(١) ك، ل: ومعاريض. وهو صواب أيضًا.

(٢) كذا في المخطوطات! فقد ذكر مثالين للخاء، ولم يمثِّل للصاد.

(٣) الكتاب ٤: ١٣٠.

(٤) إذ صار ... وإذا كانت الإمالة: سقط من ت.

(٥) المقتضب ٣: ٤٧.

(٦) مفصول: تتمة يقتضيها السياق.

بأن يلي الحرف الألف نحو غانِم، أو يكون بينهما حرف نحو غَنائم، أو حرفان نحو خَزْعال[1]. والذي ذكره (س) وغيره أنَّ ذلك يكون «إذا كان حرف منها قبل الألف والألفُ تَليه، وذلك قولك: قاعِدٌ وغائبٌ وخامِلٌ وصاعِدٌ وطائفٌ وضامِنٌ وظالِمٌ»، هذه عبارة (س)[2]، ومثله قال (س)[3]: «ولا نعلم أحدًا يُميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته».

وثبَت في نسخة مقروءة على المصنف وعليها خطُّه بعد قوله: **وكذلك إن تقدَّم عليها** قولُه: **الْمُسْتَعلي لا مكسورًا ولا ساكنًا بعد مكسور، ورُبَّما مَنع قبلها مطلقًا**، فمثالُ أن يتقدَّمها وهو مكسور قولهم: غِلابٌ، ومثالُ أن يكون ساكنًا بعد مكسور قولهم: مِصباحٌ. فإذا كان حرف الاستعلاء مكسورًا أو ساكنًا بعد مكسور فإنه لا يَمنع من الإمالة؛ بل تجوز الإمالة في نحو صِعاب وخِباث وغِلاب وقِباب وضِباب وطِعان وظِلام مصدر ظالَمْتُه للمغالبة؛ ونحو مِطْعانٍ ومِضْرابٍ ومِصْباحٍ ومِقْلاتٍ[4].

ولا تكون الإمالة مع كون حرف الاستعلاء مفتوحًا نحو قائم وقَوائم؛ لأنَّ الفتحة تمنع الإمالة، فلمّا اجتمعت الفتحة وحرف الاستعلاء قَوِيا على الكسرة. وقولُ المصنف في هذه الزيادة: **ورُبَّما مَنع قبلها مطلقًا**، أي: وربما مَنع حرف الاستعلاء من الإمالة قبل الألف /مطلقًا، سواء أكان حرف الاستعلاء مكسورًا نحو صِعاد[5]، أم [٩: ٥٦/ب] ساكنًا بعد كسرة نحو مِصْباح، أم غير ذلك.

---

(١) ناقة خزعال: عَرجاء.

(٢) الكتاب ٤: ١٢٨.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٩.

(٤) امرأة مقلات: لا يعيش لها ولد.

(٥) صعاد: جمع صَعْدة، والصَّعدة: القناة.

قال (س)[١]: ((وبعضُ مَن يُميل قِفاف ينصب هذه)) يعني في نحو مِصْباح. قال[١]: ((لأنَّ حرف الاستعلاء بعد الفتحة، فلمّا جاء مسكَّنًا تليه الفتحة صار بمنزلته لو كان متحركًا بعده الألف، وكلاهما عربي))، يعني الإمالة وتركها، والإمالةُ أرجح لأنَّ الحركة في التقدير بعد الحرف، ولذلك بدأ (س) بالإمالة، وكأنَّ السماع في ذلك وافقَ القياس، وهو الظاهر من كلام (س).

وفي قول المصنف **لا مكسورًا** إطلاق يقتضي أنه متى كان الحرف المستعلي مكسورًا فإنه لا يَغلب سبب الإمالة؛ وسواء أكان ما بعده متحركًا نحو صِعاب، أم ساكنًا نحو: رأيت صِرْمًا[٢]، فإنك تميل فيهما، وصار رأيتُ صِرْمًا بمنزلة صِعاد، وصارت الألف العارضة بمنزلة اللازمة، فلو قلتَ رأيت عَلِقًا ورأيت مَلِقًا نصبتَ كما نصبتَ في قاسِم وغانِم. وكذلك لو كان حرف الاستعلاء يلي الألف من كلمة أخرى مَنع موجب الإمالة؛ فمن أمالَ: يريدُ أن يَضْرِبَها زيدٌ؛ لأجل كسرة الراء نصبَ في نحو: أرادَ أنْ يَضْرِبَها قبلُ؛ لأجل حرف الاستعلاء كما منعَ الكسرةَ المتأخرة عن الألف في قائم منعَ الكسرةَ المتقدمة عليها في هذا.

وثبت في نسخة الشيخ بهاء الدين الرَّقِّيِّ بعد قوله: **وكذلك إن تقدَّم عليها** قولُه: **غيرَ مكسور، فإن تقدَّم ساكنًا بعد كسرة فوجهان، وربما غلبَ المتأخِّرُ رابعًا، وقد لا يُعْتَدُّ به تاليًا من غير كلمتها وتاليًا من كلمتها، وشذَّ عدم الاعتداد به وبالحركة في قول بعضهم: رأيتُ عِرْقا وعِنَبا**)).

فقولُه **غيرَ مكسور** هو بمعنى قوله في زيادة النسخة: **لا مكسورًا**، وذلك نحو صِعاد[٣].

---

(١) الكتاب ٤: ١٣١.

(٢) الصرم: الجماعة المنعزلة.

(٣) هذا مثال المكسور، وقد مثَّل قبلُ بقولهم: غِلاب.

وقولُه **فإن تقدَّم ساكنًا بعد كسرة** مثالُه مِصْباح.

وقولُه **فوجهان** يعني الإمالة وتركها، وهذا أحسن من قوله في الزيادة: **وربما مَنع قبلها مطلقًا**، فإنَّ ظاهره يقتضي أنه إذا كان مكسورًا لا يمنع، وأنَّ منهم مَن مَنع به وإن كان مكسورًا، والذي يقتضيه ظاهر كلام (س) أنه لا يَمنع من الإمالة إذا كان مكسورًا، وأنَّ في مِصْباح الإمالة وتركها، قال (س)[1]: ((وبعضُ مَن يُميل قِفاف[2]، ويُميل ألف مِفْعال وليس فيها شيء من هذه الحروف - يعني حروف الاستعلاء - ينصب الألف في مِصْباح ونحوه)).

وقولُه **وربما غلبَ المتأخِّر رابعًا** تقدم أنَّ حرف الاستعلاء يغلب إذا كان يلي الألف أو يُفصل بينهما بحرف أو حرفين على ما شُرح وبُيِّن؛ واقتضى ذلك أنه إذا كان الفصل بينهما بثلاثة أحرف أنه لا يغلب، وذلك نحو: يريدُ أنْ يَضْرِبَها سَوَاءٌ أو يَضْرِبَها بِسَوْط، فحرفُ الاستعلاء هنا قد تَراخى عن الألف بثلاثة أحرف فضَعُف، فلذلك كانت الإمالة هي للكسرة، وبعضُ العرب نَصب، فغلب حرف الاستعلاء وإن بَعُد.

وقوله **وقد لا يُعتدّ به** أي: بحرف الاستعلاء **تاليًا** ألفًا **من غير كلمتها** نحو: يريدُ أنْ يَضْرِبَهَا قَبْل، فالقاف وَلِيَتِ الألفَ، والألفُ من كلمة أخرى، فلا يُعتَدّ بحرف الاستعلاء لانفصال الكلمة من الأخرى. وكذلك: مررتُ بمال مَلِقٍ[3]؛ لبُعد القاف [٩: ٥٧/أ] عن الألف وانفصال /الكلمة، وهؤلاء فرقوا بين المتصل والمنفصل، ومَن أجرى المنفصل مجرى المتصل أَمال، والإمالةُ في المتصل أقوى كما أنَّ الإمالة وموجبها في كلمة أقوى.

---

(١) الكتاب ٤: ١٣١.

(٢) قفاف: جمع قُفّ، وهو المكان الغليظ المرتفع.

(٣) رجل ملق: يعطي بلسانه ما ليس في قلبه.

وقولُه **وتاليًا من كلمتها** يشير إلى ما حكى (س)[1] من أنه لا يميل هذه الألف - يعني في نحو ناخِل - إلا من لا يؤخذ بعربيته.

وقولُه **وشَذَّ عدم الاعتداد به** أي بحرف الاستعلاء، **وبالحركة في قول بعضهم: رأيت عِرْقِا**، فأمال، وقياسُه أن لا يُميل لأنَّ حرف الاستعلاء فيه بمنزلته في غانِمٍ، فكما أنَّ غانِمًا لا يُمال فكذلك: رأيتُ عِرْقًا.

وقولُه **وعِنَبِا** أي شذ عدم الاعتداد بالحركة في نحو: رأيتُ عِنَبِا، فأُميل، وكان قياسه أن لا يمال لأنه لا يمال للكسرة قبل الألف إلا في نحو عِماد أو شِمْلال أو يَضْرِبُها مما بين الكسرة والألف حرف أو حرفان ثانيهما ساكن أو حرفان متحركان أحدهما الهاء بشرط أن لا تكون إحدى الحركتين ضمة؛ وقولُه **رأيتُ عِنَبِا** بين الكسرة والألف حرفان متحركان وليس آخرهما هاء؛ فلذلك كانت الإمالة فيه شاذّة.

ص: **وإن فُتحت الراءُ متصلة بالألف أو ضُمَّت فحكمُها حكم المستعلي غالبًا؛ وإن كُسرت كَفَّتِ المانع، وربما أَثرت منفصلة تأثيرها متصلة، ولا يؤثِّر سبب الإمالة إلا وهو بعضُ ما الألفُ بعضُه، وربما أَثَّرت الكسرةُ منويَّةً في مُدغَم أو موقوف عليه أو زائدًا تباعدها بالهاء.**

ش: لَمّا فرغَ المصنف من ذكر ما اجتمع فيه سبب الإمالة ومانعها من الحروف المستعلية على التفصيل الذي ذكرَ أخذ يذكر أيضًا ما اجتمعَ فيه السبب والمانع من الراء؛ فذكر أنها متى اتَّصلتْ بالألف مفتوحةً مَنعت الإمالة، نحو: رَاشِد، وهذا فِرَاش، ورأيتُ حِمارًا. ويشمل قولُ المصنف **وإن فُتحت الراءُ متصلةً بالألف** هذه الأمثلة الثلاثة؛ لأنه يصدق على كلٍّ واحد منها أنَّ فيه راءً مفتوحة اتَّصلتْ بالألف؛ لأنَّ الاتصال أمر نسبيّ، يصدق على الراء تلي الألفَ أو تليها الألف.

(١) الكتاب ٤: ١٢٩.

وقولُه **أو ضُمَّت** مثالُ ذَلك: هذا حِمارٌ. فلو كان بينهما حرفٌ نحو: هذا كافِرٌ، غلبت الراء عند بعضهم، وكأنَّ الراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة حرفان مفتوحان أو مضمومان، وذلك لأجل التكرار الذي فيها، فقَوِيَتْ في منع الإمالة، وتنَزَّلت منْزلة حروف الاستعلاء. وكذلك لو كان بينهما حرفان نحو قَوارِير ودَنانِير.

وقولُه **غالبًا** يعني أنَّ بعضهم يُميل، ولا يَلتفت إلى الراء.

وقولُه **وإن كُسرت كَفَّت المانع** وذلك نحو قارِب وغارِم، فإنَّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنعَ من الإمالة؛ لكن الراء المكسورة تنَزَّلت منْزلة حرفين مكسورين، فقَوِيَتْ في جلب الإمالة حتى غَلَبت المستعلي. وإنما قَوِيَتْ على هذه الألفات لأنك تَستعلي بلسانك ثم تنحدر، وذلك سهل، فحيث قَوِيَ الموجِب [illegible]، ولذلك لم تَغلب الراء المكسورة حرفَ الاستعلاء إذا كان متأخرًا عنها كناقة فارِق[1]؛ لأنَّ في ذلك[2] - لو أُميل - إصعادًا بعد انحدار، /وهو صعب. [٩: ٥٧/ب]

وينبغي أن يُفهم كلام المصنف في قوله **أو ضُمَّت** أنه يعني متصلة بالألف نحو ما مثَّلناه من قولنا: هذا حِمارٌ. وكذلك في قوله **وإن كُسرت كَفَّت المانع** أي: وإن كُسرت متصلة بالألف، وكأنه استغنى بذكر الاتصال في قوله أولًا: **وإن فُتحت الراء متصلة بالألف**، ولكن لو أعاد الاتصال في المسألتين بعد ذلك لكان أوضح.

فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[3] لم تغلب القاف لبعدها؛ قال (س)[4]: ((واعلم أنَّ من يقول قارب - يعني فيميل -

---

(١) الناقة الفارق: هي التي تذهب على وجهها فتُنْتَج.

(٢) ت: لأن ذلك لو أميل إصعاد. ح: لأنك ... إصعاد.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٤) الكتاب ٤: ١٣٨.

ينصب: مررتُ بِقَادِرٍ، حيث بَعُدت)) - يعني الراء المكسورة - من الألف. قال (س)[1]: ((وقد أمالَ قوم تُرتَضى عربيتُهم، سمعنا مَن نثق به من العرب، يقول[2]:

عَسَى اللهُ يُغْني عن بلادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِـمُنْهَمِرٍ جَـوْنِ الـرَّبابِ سَـكُوبِ

ويقول: هذا قَادِر، فيَفتح)).

وفي قول المصنف **كَفَّت المانعَ** اختصار حسن، وذلك أنَّ المانع يشمل حرف الاستعلاء، ويشمل الراء المفتوحة التي تنَزَّلتْ منْزلة حرف الاستعلاء، فإذا اتَّصلت بالألف الراءُ المكسورة كَفَّت ما منعَ مِنَ الإمالة - وهو حرفُ الاستعلاء نحو غارِم، والراءُ المفتوحة نحو: مِنْ قَرارِك - لأنَّ الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء.

ومِنَ العرب مَنْ يَجعل الراء المكسورة مانعةً مِنَ الإمالة إذا فَصل بينها وبين الألف حرف، فتكون إذ ذاك كالمفتوحة والمضمومة، فيقول: بِكَافِرٍ، فيفتح ولا يُميل.

وقولُه **ورُبَّما أَثَّرت منفصلةً** - يعني[3] من الألف - نحو بِقادِرٍ **تأثيرَها متصلةً**، يعني نحو قارِب، ويعني أنه رُبَّما أُميل وإن تأخَّرَت الراء المكسورة عن الألف بحرف، وقد تقدَّم لنا ذكر ذلك آنفًا.

وقولُه **ولا يؤثِّر سببُ الإمالة إلا وهو بعضُ ما الألفُ بعضُه** قد تقدَّم[4] ذِكرُ أسباب الإمالة، وذكرَ هنا أنه لا يؤثِّر السببُ إلا إذا كان بعضًا مِن كلمة تكون الألف الممالة فيه بعضَ تلك الكلمة. ويُشير إلى أنَّ السبب لا يكون من كلمة والألف من أُخرى، فلو قلتَ: هذا قَاضِي سابُور، ورأيتُ يَدَيْ سَابُور، لم تَجز إمالة

---

(١) الكتاب ٤: ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٣٤٠.

(٣) يعني ... متصلة: سقط من ت.

(٤) تقدم في ص ٣٠٨ وما بعدها.

ألف سَابُور؛ لأنَّ الياء والكسرة الموجبتَين للإمالة من كلمة والألف من كلمة أُخرى. وكذلك[1] لو قلتَ بِسَابُور لم تُمل الألف لأنَّ الكسرة في الباء - وهي حرف مُستَقِلٌّ - والألف من كلمة أخرى. وكذلك لو قلتَ[2]:

ها إنَّ ذي عِذْرَةٌ ....

لم تُمِل ألف (ها) لأجل كسرة همزة (إنَّ)؛ لأنَّ ألف (ها) من كلمة والكسرة من كلمة أُخرى.

ويُستثنى من هذا مسألةُ بَيْنَها وعِنْدَها ولن يَضْرِبَها، فإنَّ الهاء ألفها التي تُمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة؛ وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء، وكأنها مفقودة لخفائها، ومع ذلك فكلام المصنف غير خالٍ من النقد؛ لأنهم نصُّوا على أنَّ الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألفُ فإنها قد تُمال الألفُ لها وإن كانت أضعفَ من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة؛ فليست إمالة مِنْ مال كإمالة سِرْبال، ولذلك قد لا يُميل مِنْ مال مَن يُميل سِرْبال، قال

[٩: ٥٨/أ] (س)[3]: ((سمعناهم يقولون: لِزَيْدٍ مِالْ، فأمالوا /للكسرة، وشبَّهوه بالكلمة الواحدة))، فعلى هذا لا يكون كلام المصنف على عمومه.

وثبَت بعد قوله: **ما الألفُ بعضُه** في نسخة البهاء الرَّقِّيِّ وفي نسخة عليها خطُّ المصنف قولُه[4]: **ويؤثِّر مانعُها مطلقًا** يعني مانع الإمالة يؤثِّر مطلقًا سواء أكان ذلك

---

(١) وكذلك لو قلت ... من كلمة أخرى: سقط من ت.

(٢) هذا مطلع بيت للنابغة في شرح القصائد العشر ص ٤٦٥ - ٤٦٦ وديوانه ص ٢٨، وهو:

ها إنَّ ذي عِذْرَةٌ إلّا تكنْ نَفَعَت ... فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البَلَدِ

ويروى آخره: مُشارِكُ النَّكَدِ. عِذْرة: معذرة. والنكد: العسر وقلة الجد.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٣ بتصرف.

(٤) هو في التسهيل ص ٣٢٦ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٨٦.

المانع من كلمةٍ الألفُ منها أو من كلمةٍ والألفُ من غيرها، فمثالُ ما المانعُ والألف من كلمة واحدة: غَانِم ورَاشِد، ومثالُ ما هما فيه من كلمتين: يريدُ أنْ يَضْرِبَهَا قَبلُ، فالألفُ من كلمة، والمانعُ الذي هو القاف من كلمة أخرى.

وقولُه **وربُّما أثَّرت الكسرةُ مَنويَّةً في مُدغَم أو موقوف عليه** مثالُ ذلك: هذا جادٌّ، وهؤلاء حَواجّ، قد تقدَّمت إشارته إلى الكسرة المنويّة عند ذكرِ حرف الاستعلاء وكونِه يَغلب سبب الإمالة؛ والأكثرُ في لسان العرب أنَّ ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تُمال ألفه، قال (س)[1]: ((ومِمَّا لا تُمال ألفُه فَاعِلٌ من المضاعف، ومَفاعِل، وأشباهُهما؛ لأنَّ الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه، فليس هنا ما يُميله، وذلك قولك: هذا جَادٌّ ومَادٌّ، وجَوادُّ: جمع جادّة، ومررتُ برجُلٍ جَادٍّ، فلا يُميل لأنه فرَّ مما يُحقِّق فيه الكسرة، ولا يميل للجر لأنه إنما كان يُميل في هذا للكسرة التي بعد الألف، فلما فقدَها لم يُمِل. وقد أمالَ قومٍ في الجرّ، شبَّهوها بمالِكَ إذا جعلت الكاف اسم المضاف إليه. وقد أمالَ قومٌ على كلِّ حال كما قالوا: هذا مِاشْ ليبينوا الكسرة في الأصل)) انتهى كلام س.

واتَّضحَ منه أنَّ الأكثر في الكسرة التي ذهبتْ لأجل الإدغام أن لا يُعتدَّ بها مطلقًا، سواء أكان ذلك في الرفع أم النصب أم الجر، وأنَّ ثَمَّ مَن أمال حالة الكسر، ونصب في الرفع والنصب، وأنَّ ثَمَّ مَن أمال مطلقًا. وحصلَ من كلام (س) التمثيل بما أثَّرتْ فيه الكسرة منويَّةً حالة الإدغام بقوله: ((وقد أمالَ قوم على كلِّ حال))، وقد قَدَّم ذكر جادّ ومادّ، وحالة الوقف بقوله: ((كما قالوا: هذا مِاشْ)).

وليُعلم أنَّ ما أُميل لأجل الكسرة فسواءٌ في الجواز فيه ما كانت الكسرة فيه بناءً وما كانت فيه إعرابًا؛ وما كانت فيه ظاهرة وما كانت فيه مقدَّرة، وما كانت فيه متَّصلة وما كانت فيه منفصلة، إلا أنَّ الإمالة لكسرة البناء نحو نَزَالِ أقوى منها لكسرة الإعراب نحو بابِك حالة الجرّ، وللمتصلة كائنة ما كانت أقوى منها للمنفصلة نحو:

---

(١) الكتاب ٤: ١٣٢.

ثُلُثا دِرهم، وللظاهرة أقوى منها للمقدَّرة نحو جادٍّ، والاعتدادُ بالكسرة المقدَّرة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غير الراء، فلذلك يقول بجواز الإمالة في الوقف مَن يقول: مررتُ بِمَالٍ، بالفتح في الوقف.

وظاهرُ قول المصنف **في مُدغَم** أنه يشمل إدغامَ ما كان في كلمة نحو جادٍّ، وإدغامَ ما كان في كلمتين نحو ﴿ٱلْأَبْرَارَ لَفِى﴾[١].

وقد حكى صاحب (كتاب التفصيل)[٢] خلافًا في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام، نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا﴾[٣]، و﴿وَٱلنَّهَارِ لَآيَٰتٍ﴾[٤]، وفي إخلاص فتحها، فقال: ((بعضهم يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها - وهي
[٩: ٥٨/ب] الكسرة - بالإدغام، وهذا مذهب ناس /من النحويين البصريين. وقال آخرون - وهم الأكثرون - الإمالةُ ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيره، وذلك أنَّ تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف؛ إذ هو بصدد أن لا يُدغَم ولا يُوقَف عليه، والعارض لا يُعتدّ به، ولا تُغَيَّر له الأصول، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى، وهو عندي الصحيح لأنَّ الإمالة قد حكاها (س)[٥] في نحو جادٍّ، وإن كان الأفصح أن لا تمال، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل جادٍّ مع أنَّ كسرته لا تظهر إلا إن اضطرَّ شاعر ففكَّ فلَأَنْ تجوز مع هذا أَولى؛ لأنَّ هذا الإدغام ليس بواجب، وهو زائل إذا وقفت، ولا سيَّما إذا قلنا بأنَّ المدغَم في شيء يشار إلى حركته إشارة لطيفة، فكأنَّ الحركة إذ ذاك موجودة لكنها ضَعُفت)).

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الانفطار.

(٢) لعله كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي المتوفى سنة ٤٤٠ هـ. كشف الظنون ١: ٤٦٢ [ط. مكتبة المثنى].

(٣) من الآيتين ١٩٣ - ١٩٤ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ١٩٠ من سورة آل عمران.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٢.

وقولُه **أو زائدًا تَباعُدُها بالهاء** يعني أنه تؤثِّر الكسرة زائدًا تباعدها بالهاء، وذلك نحو: يريدُ أنْ يَنْزِعَها. وقد أَلغَز المصنف في هذا الكلام فأطلقه، ولا يُفهَم منه حكم واضح، وقد قَدَّمنا الكلام[1] على هذه المسألة، وأنَّ ذلك إنما يكون إذا كان الفاصل بين الكسرة وبين الألف حرفان متحركان أحدهما الهاء، ولم يَفصل بين الكسرة والألف ضمة، وذلك نحو: لنْ يَضْرِبَها، أو ثلاثةُ أحرف أولُها ساكن وآخرُها الهاء، ولم يَفصل أيضًا بين الكسرة والألف ضمة نحو عِنْدَهِا، فإن فصَلَت الضمة في المسألتين فلا إمالة نحو: هو يَضْرِبُهَا، وهذا شِعْبُهَا.

وثبَت بعد قول المصنف **بالهاء** في نسخة عليها خط المصنف وفي نسخة البهاء الرَّقّيِ قولُه: **لخفائها**، وهذا تعليلٌ للكسرة كيف أثَّرت وبينها وبين الألف حرفان أو ثلاثة، فقال: إنما كان ذلك لأنَّ أحد الحرفين أو الثلاثة الهاء، وهي حرف فيه خفاء، فكأنه لم يُذكر، وكأنه ليس بين الكسرة والألف إلا حرف واحد أو حرفان أولهما ساكن، فصار لن يَضْرِبَهَا شبيهًا بعِماد، وعِنْدَها شبيه بشِمْلال.

ص: وقد يُمال عارٍ من سببٍ لِمُجاورةِ الْمُمال أو لكونِه آخِرَ مُجاور ما أُميلَ آخرُه.

ش: يعني بقوله **عارٍ من سببٍ** أي: من سبب الإمالة الذي تقدَّم ذكره، وإلا فقد ذكر في أسباب الإمالة مجاورة الممال، وقد عَدَّه أبو جعفر بن الباذش في الأسباب، فقال في (كتاب الإقناع)[2]: «السبب الخامس الإمالةُ للإمالةِ». وقال (س)[3]: «رأينا عِمادِا، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة». قال[4]: «وقالوا: مِعْزِانِا في قول مَن قال عِمادِا فأمالهما جميعًا، وذا قياس» انتهى.

---

(١) تقدم في ص ٣١٦.

(٢) الإقناع ص ٣٠٦.

(٣) الكتاب ٤: ١٢٣.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٧.

وقد قرأ القُراء بالإمالة للإمالة في عِدَّة كَلِم، من ذلك ﴿نَأَى﴾[1] و﴿رَأَى﴾[2] و﴿تَرَاءَى﴾[3]، أي: أمال بعضهم للإمالة[4] النونَ والراءَ. ومِن ذلك أيضًا صادُ ﴿النَّصَارَى﴾ وتاءُ ﴿اليَتَامَى﴾ وسينُ ﴿أُسَارَى﴾ و﴿كُسَالَى﴾ وكافُ ﴿سُكَارَى﴾، أمالَها بعض القُراء[5] لإمالة ما بعدها.

وشمل قول المصنف **لِمُجاورة الْمُمال** النوعين اللذين أحدهما أُميل لتقدُّم الإمالة عليه، والثاني أُميلَ لتأخُّر الإمالة عنه، وصدَق عليهما معًا أنهما أُميلا لمجاورة الممال.

[٩: ٥٩/أ] وقولُه أو **لكونه آخِرَ مُجاور ما أُميل** /**آخِرُه** مثَّل ذلك المصنف[6] بإمالة ألفي ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[7]، وهذا شبيهٌ بإمالتهم ﴿كُسَالَى﴾، أعني أنه أُميل فيه الألف الأولى لإمالة الألف الثانية، إلا أنَّ ذلك في ﴿كُسَالَى﴾ من كلمة وفي ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ من كلمتين.

فإن قلت: ما الدليل على أنَّ إمالة ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ من هذا الباب؟ أعني مما أميل لأجل إمالة ما بعده، وهو ﴿قَلَىٰ﴾[8] وما بعده، وكذلك ما أَشبَهَ هذا من رؤوس الآي وإن كان فيها موجِب الإمالة غيرَ هذا الموجِب؛ ألا ترى أنه قد

---

(١) الإقناع ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٢) الإقناع ص ٣٠٦ - ٣٠٩.

(٣) الإقناع ص ٣١٠ - ٣١١.

(٤) ك، ل: أمالَ بعضهم لإمالة.

(٥) الإقناع ص ٣١١.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٧٥.

(٧) من الآيتين ١ و٢ من سورة الضحى.

(٨) من الآية ٣ من سورة الضحى. ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾.

تقدَّم[1] إمالة مثل العَصَا ومثل غَزَا على مذهب (س)، وإن كان النحويون غيره قد فرَقوا بين أن يكون ذلك في الفعل فجعلوه قياسًا وبين أن يكون في الاسم فجعلوه شاذًّا.

فالجواب: أنَّ هذا الموجِب لم يُراعه القُراء؛ ألا تراهم لا يميلون الألف المنقلبة عن الواو لا في الأسماء ولا في الأفعال نحو ﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾[2]، و﴿خَلَا بَعْضُهُمْ﴾[3] وإن كان فيها موجِب كما تقدَّم؛ وذلك لأنهم لم يَرْوُوا[4] ذلك، وليس كل ما يجوز في العربية تجوز القراءة به لأنَّ القراءة سُنَّة مُتَّبَعة.

فإن قلتَ: إذا كانت الإمالة إنما تُتَّبَع فيها الرواية، وقد رُويت الإمالة في ﴿سَجَىٰ﴾ ، فأيُّ ضرورة تدعو إلى أن يُدَّعى أنَّ الإمالة فيها لغيرها مع وجود موجِب الإمالة فيها؟

فالجواب: أنه لو كانت الإمالة للعلة الموجودة فيها من رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال لأُميلت هذه الألف حيث وقعت وإن لم يكن بعدها إمالة غيرها؛ وليس كذلك، فدلَّ على أنَّ الإمالة فيها كالإمالة لألف (الضُّحَى).

وقد زعم طاهر بن بابشاذ[5] أنَّ الإمالة في ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ وما بعده لقوله: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾[6] و(تَرْضَى)[7]. وغَلِطَ في ذلك، بل الإمالة فيه للأول، وهو ﴿قَلَىٰ﴾ لأنه المتقدم.

---

(١) تقدم في ص ٣١٠.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٣) من الآية ٧٦ من سورة البقرة.

(٤) ت: يروا.

(٥) شرح الجمل له ٢: ٨٦٢.

(٦) من الآية ٤ من سورة الضحى. ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾.

(٧) من الآية ٥ من سورة الضحى. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ص: وأُميلَ مِن غير المتمكِّن (ذا) و(متى) و(أَنّ)، ومن الحروف (بلى) و(لا) في: إمَّا لا، ومِنَ الفَتَحات ما تلتْه هاءُ تأنيث موقوفًا عليها، أو راءٌ مكسورة. ومستنَدُ الإمالة في غير ما ذُكر النقلُ عَلَمًا كان كالحَجّاج أو غيرَ عَلَم كالنّاس في غير الجرّ.

ش: قولُه **وأُميلَ من غير المتمكِّن** يعني من الأسماء، وإلا فقد أمالوا الأفعال الماضية، وينطلق عليها أنها غير متمكنة.

وقَيَّده بعض أصحابنا بأن يكون متوغِّلًا في البناء غيرَ مستقلّ، فاحتَرز بقوله ((متوغِّلًا في البناء)) مما يكون قد عرضَ له البناء نحو: يا فَتَى، ويا حُبْلَى، فإنهما مبنيّان في حالة النداء، وليسا مما توغَّل في البناء. واحتَرز بقوله ((غيرَ مستقلّ)) من الفعل الماضي، فإنه متوغِّل في البناء، ولكنه مستقلّ. ومثَّل غير المستقلِّ بـ((إذا)) وبـ((ما)) الاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة.

وكان ينبغي للمصنف ولهذا الآخَر أن يستثني من الأسماء ما اطَّردت في ألفه الإمالة وهو من المتوغِّل في البناء الذي لا يَسْتَقِلُّ؛ وذلك ألف (نا) وألف (ها) نحو: مرَّ بِنا، ونظر إلينِا، ومرَّ بِها، ونظرَ إلَيْهِا، ويريدُ أنْ يَضْرِبَهِا، وبَيْنَهِا.

[٩: ٥٩/ب] وذكر أبو علي[١] إمالة أسماء الهجاء مقطَّعة غير معربة، وإنما أميلت /لأنها قد تتمكن وتُعرب.

وقولُه **ذا** يعني اسم الإشارة، أمالوه فقالوا: ذِا قائمٌ، وإمالتُه شاذَّة، ووجهُ إمالته أنَّ ألفه ياء، وأنه قد تُصُرِّفَ فيه بالتصغير وإن كان التصغير لا يدخل نظائره من المتوغِّل في البناء فيُتَصَرَّفَ فيه بالإمالة.

وقولُه **ومتى** أمالت العرب مَتَى في كِلا حاليها من الاستفهام والشرط، وكذلك أَنَّى، وإمالةُ ألفها إنما هو لشبهها بالألف الْمُشَبَّهة بالألف المنقلبة.

---

(١) التكملة ص ٢٢٨.

وقولُه **وأَنَّى** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[1]. وإمالةُ ألف أَنَّى لكونها مُشَبَّهة بالألف المنقلبة.

وقد اختُلف في وزنها: فقيل: وزنها فَعْلَى، وإليه ذهب الأهوازيُّ[2]، وإياه اختار ابن مجاهد[2]، وجَوَّز أن يكون أَفْعَل، وقد اختاره أبو الحسن بن الباذش[3] لأنَّ زيادة الهمزة أولًا عند (س) أكثر من زيادة الألف آخرًا، ولذلك قال في أَرْوَى: إنها أَفْعَلُ[4].

وقولُه **ومن الحروف بَلَى** وجهُ إمالة ألف بَلَى أنها من الحروف المستقلّة في الجواب لأنها نابت عن ذكر الجملة؛ لأنَّ القائل إذا قال: ما قامَ زيدٌ، فقلت له: بَلَى، فتقديره: بَلَى قامَ زيدٌ، فلمّا نابَ عن الجملة صار له بذلك مَزِيَّة على غيره من الحروف فأُميل. وقد ذكر النحويون[5] أنك إذا سمَّيت بِمَتَى وبَلى ثُمَّ ثَنَّيْتَ فإنك تقلب ألفه ياء، فتقول: مَتَيانِ وبَلَيانِ.

وقد اختُلف في ألف بَلَى، فذهب الفراء[6] وابن مِقْسَم إلى أنها زيدتْ على بَلْ ليصحَّ الوقف عليها؛ ويكون رجوعًا من الحجة وإقرارًا بالفعل، وأنَّ أصلها بَلْ. والصحيح أنها من أصل موضوع الكلمة، وليس أصلها بَلْ.

وثَبَتَ في نسخة عليها خط المصنف بعد قوله **بَلَى** قولُه: **ويا**، وهو صحيح لأنهم حَكَوا إمالة ألف (يا) في النداء. ووجهُ ذلك أنها عاملةٌ في المنادى على قولٍ ونائبةٌ عن العامل في قولٍ، فقد صار لها بذلك مَزِيَّة على غيرها من الحروف، وشُبِّهت

---

(١) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(٢) الإقناع ص ٣٠١.

(٣) الإقناع ص ٣٠٠.

(٤) المقتضب ٢: ٢٨٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٣: ٧٣ والمفصل ص ١٧١. وتقدم هذا في ٢: ٢٠.

(٦) معاني القرآن ١: ٥٣.

أيضًا بما أُميل من كَلِم المعجم نحو إمالتهم ألف با وتا ورا وها، وسنذكر ذلك إن شاء الله.

وقولُه و(لا) في إمّا لا أمّا إمالة ألف (لا) فلأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل؛ ألا ترى أنَّ المعنى: إن لم تفعل كذا فافعلْ كذا، ولو أُفْرِدَتْ من إمَّا لَمَا صحَّت إمالة ألف (لا).

وحكى ابنُ جني[1] عن قُطْرُبٍ إمالةَ (لا) في الجواب لكونها مستقلَّة في الجواب كالاسم. قال ابن هشام: ((والأحسن أن يقال كالفعل لأنها استقلَّت لنيابتها عن الفعل)).

وقد أَهمل المصنفُ من الحروف التي أُميلت (حَتَّى)، حكى صاحب (الغُنْية)[2] - وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الأستراباذي[3] - في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مِقْسَمٍ أنَّ العامّة من العرب والقُراء على فتح ألف (حتى) إلا بعضَ أهل نجد وأكثرَ أهل اليمن؛ فإنهم يميلون لأنَّ الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام، قال أبو يعقوب: ((وقد رُوي إمالتها عن حمزة والكسائي إمالةً لطيفة)).

وذهب (س) وأبو بكر بن الأنباري والْمُهاباذيُّ[4] وغيرهم إلى منع إمالة (حتى)، قال /(س)[5]: ((ومما لا يميلون ألفه حتى وإمّا وإلا، فرَقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حُبْلَى وعَطْشَى. وقال الخليل: لو سمَّيتَ بها رجُلًا أو امرأةً جازت فيها الإمالة)). وهم محجوجون بنقل ابنِ مِقْسَم. [٩: ٦٠/أ]

---

(١) المنصف ١: ١٢٣.

(٢) ح: الغينة.

(٣) مقرئ، روى بجرجان في سنة أربعمئة عن أبي القاسم الفناكي وغيره. تاريخ جرجان ص ٥٤٧.

(٤) شرح اللمع له ق ٥٧/ب.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٥.

قال ابن الأنباري[١]: ((وإنما كُتبت بالياء - وإن كانت لا تمال - فرقًا بين دخولها على الظاهر والمكنيّ، فلزِم فيها الألف مع المكني حين قالوا حَتّاي وحَتّاك وحَتّاه، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: حتى زيد)) انتهى.

واختُلف أيضًا في إمالة ألف (لكنْ)، فذهب إلى جواز ذلك الفراءُ تشبيهًا لألفها بألف فاعِل.

والصحيحُ أنه لا تجوز الإمالة لأنها لم تُسمع فيها. والأصلُ في الأدوات أن لا تُمال، وما أُميلَ منها فإنَّ ذلك كان فيها على طريقة الشذوذ، فلا يتعدَّى مورد السماع.

وقولُه **ومِن الفَتَحاتِ ما تَلَتْه هاءُ تأنيثٍ موقوفًا عليها** سببُ الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذَّة، وهو أنها شُبِّهت بالألف الْمُشَبَّهة بالألف المنقلبة، قال (س)[٢]: ((سمعتُ العرب يقولون: ضربتُ ضَرْبِهْ، وأخذتُ أَخْذِهْ، شبَّه الهاء بالألف فأَمال ما قبلها كما يُميل ما قبل الألف)). ولم يبيِّن (س) بأيِّ ألف شُبِّهت، والظاهرُ أنها شُبِّهت بألف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث؛ لأنه ذَكر هذه المسألة إثر ذِكره[٣] إمالةَ ألف: طَلَبْنا، وطَلَبَنا زيدٌ، وقال في هذا[٤]: ((كأنه شبَّه هذه الألف بألف حُبْلَى حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلًا من ياء)). فقولُه في مسألة ضربتُ ضَرْبِهْ ((شبَّه الهاء بالألف)) كأنه أحال على الألف التي سبَق ذكرها، وهي ألف حُبْلى، وهي للتأنيث، فهاءُ التأنيث على هذا مثل ألف طَلَبنا في التشبيه بالْمُشَبَّه، إلا أنَّ ألف طُلِبْنا أبعدُ من الإمالة لأنه لا تأنيث فيها، ولذلك جعل (س)[٥] إمالتها شذوذًا. فأمّا

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٤١٣ - ٤١٤.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٠ - ١٤١.

(٣) يريد مطلق البعدية لا البعدية المباشرة، فبينهما في الكتاب ثلاث عشرة صفحة.

(٤) الكتاب ٤: ١٢٧ وشرحه للسيرافي ١٦: ٤٣.

(٥) الكتاب ٤: ١٣٤.

إمالة هاء التأنيث فأقوى لأنها تُشبه ألف حُبْلَى من جهة المعنى ومن جهة اللفظ؛ أمّا من جهة المعنى فلِما ذكرناه من التأنيث، وأمّا من جهة اللفظ فلأنها آخِرٌ كما أنها آخِرٌ، ولاجتماعهما في المخرَج والخفاء وانفتاح ما قبلهما.

وإنما قدَّم (س) مسألة طَلَبنا على مسألة ضربتُ ضَرْبهْ لوجهين:

أحدهما: أنَّ إمالة طَلَبنا تكون وصلًا ووقفًا، وإمالة ضَرْبِهْ لا تكون إلا في الوقف، فإمالةُ طَلَبنا أكثر تمكنًا.

والثاني: أنَّ الْمُمال في طَلَبنا إنما هو الحركة والألف، والممال في ضَرْبِهْ إنما هو حركة الحرف الذي قبل الهاء، فألفُ طَلَبنا أمكن في الإمالة وأقوى شَبَهًا بألف حُبْلَى من مسألة ضَرْبِهْ لاشتراكهما في إمالة حركة وألف.

وكلُّ هاءِ تأنيث فإنَّ الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها، ولا تُمال الألف قبلها نحو الحياه والنجاه والزكاه إلا إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مَرْضاه وتقاه، وسواء أكانت هذه الهاء للمبالغة نحو عَلاَّمة ونَسَّابة أم ليست للمبالغة لأنها كلها تاء تأنيث.

فإن كانت الهاء للسكت نحو ﴿مَا هِيَهْ﴾[1] فذهب[2] ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك، وقد قرأ به أبو مُزاحِم[3] الخاقانيُّ[4] في قراءة الكسائي. قال أبو الحسن بن الباذش[2]: /((ووجهُ إمالة ذلك الشَّبَهُ اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث)). [٩: ٦٠/ب]

(١) من الآية ١٠ من سورة القارعة.

(٢) الإقناع ص ٣٢٠.

(٣) الإقناع ص ٣١٩.

(٤) الإقناع ص ٣١٩. وهو أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي [... - ٣٢٥ هـ]. مقرئ محدث ثقة، كان إمامًا في قراءة الكسائي، أخذ القراءة عرضًا عن محمد بن يحيى الكسائي، وقرأ عليه أبو الفرج الشنبوذي. غاية النهاية ٢: ٣٢٠ - ٣٢١.

وقولُه **أو راءٌ مكسورة** هذه الإمالة مطَّردة. ولإمالة هذه الفتحة شرطان:

أحدهما: أن تكون الراء المكسورة تلي الفتحة في غير ياء، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو: مِنْ عَمْرٍو، و[رأيتُ][1] خَبَطَ رِياح[2]، أو مكسور نحو: بِأَشِرٍ[3]. وسواء أكانت الفتحة في حرف استعلاء نحو: مِنَ البَقَرِ، أم في راء نحو: بِشَرَرٍ، أم غيرهما نحو: مِنَ النَّفَرِ، ومِنَ الكِبَرِ، أم كانت الراء والفتحة في كلمة نحو ما مثَّلناه أم في كلمتين نحو: رأيتُ خَبَطَ رِياح، إلا أنَّ المتصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة، فهي في مِنَ البَقَرِ أقوى منها في: خَبَطَ رِياح.

الشرط الثاني: أن لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، فإنه لا تجوز الإمالة، وذلك نحو الشَّرِق والصَّرِط، قال (س)[4]: ((ومن قال: مِنْ عَمْرٍو ومِنَ النُّغَرِ[5] فأمالَ لم يُمِل: مِنَ الشَّرِق لأنَّ بعد الراء حرفًا مستعليًا، فلا يكون ذلك كما لم يكن: هذا مارِقٌ))، يريد أنَّ حرف الاستعلاء بعد الراء المكسورة منعَ من إمالة الفتحة كما منع في مارِق من إمالة الألف. وقد أهمل المصنف ذكر هذين الشرطين.

وثَبَتَ في بعض نسخ هذا الكتاب وعليها خطه بالقراءة عليه بعد قوله: **أو راءٌ مكسورة** ما نصُّه: **هي لامٌ متَّصلة أو منفصلة بساكن ما لم يكن المفتوح ياءً أو قبلَ ياءٍ**[6].

وشرطُه أن تكون الراء لام الكلمة ليس بصحيح؛ ألا ترى أنّا قد مثَّلنا بما هو لام وبما ليس بلام نحو: رأيتُ خَبَطَ رِياح، فالراءُ في رِياح ليست بلام الكلمة، وتقول:

---

(١) رأيت: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) خبط الرياح: ما يتساقط من ورق الشجر إذا ضربته الريح.

(٣) ل: باسر. ك، ت: ياسر. د: باشر.

(٤) الكتاب ٤: ١٤٤.

(٥) النغر: البلبل عند أهل المدينة.

(٦) التسهيل ص ٣٢٧ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٢٨٧: ياء مكسورة.

مررت بالغَرِد[1]، فتميل فتحة الغين، والراءُ المكسورة ليست بلام، قال (س)[2]: ((وقالوا: رأيتُ خَبَطَ الرِّيفِ كما قالوا: مِنَ الْمَطَرِ. وقالوا: رأيتُ خَبَطَ فِرِنْد كما قالوا: مِنَ الكافِرِينَ))، يريد أنهم أمالوا فتحة الطاء لأجل الراء المشدَّدة المكسورة وإن كانت ليست بلام الكلمة؛ كما أمالوا فتحة الطاء في المطر لأجل الراء المكسورة. وكذلك أمالوا فتحة الطاء في خَبَطَ فِرِنْد لأجل الراء المكسورة، ولم يعتَدُّوا بالفاصل بينهما لأنه حرف مكسور كما أمالوا ألف الكافرين لأجل كسرة الفاء؛ وراءُ الرِّيف وراءُ فِرِنْد ليست بلام كلمة.

وقال (س) [2] أيضًا: ((وتقول: هذا قَفَا رِياحٍ، كما قلتَ: رأيتُ خَبَطَ رِياحٍ، فتُميل طاء خَبَط للراء المنفصلة المكسورة، وكذلك ألف قَفَا في هذا القول)). يريد (س) أنَّ الراء المكسورة - وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى - فإنها مؤثِّرة في إمالة الفتحة قبلها من كلمة أخرى؛ كما أنَّ الكسرة وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى تؤثِّر في إمالة الألف قبلها. ثم صرَّح (س)[2] بأنهَ سَمع ذلك من العرب، فذهبتْ نصوص (س) عن المصنف لقلَّة إلمامه بكتاب (س).

وقولُه **ما لم يكن المفتوحُ ياءً** مثالُه: من الغِيَرِ.

وقولُه **أو قبلَ ياءٍ** مثالُه بِعَيْرٍ. وهذا الذي ذكره صحيح يشترط في الفتحة أن لا تكون في ياء، وفي الساكن الفاصل بين الفتحة والراء أن لا يكون ياء، قال (س)[2]: ((مررتُ بِعَيْرٍ، ومررتُ بِخَيْرٍ، لم تُشْمم لأنها تخفى مع الياء كما أنَّ الكسرة في الياء أَخْفَى)).

[٩: ٦١/أ] وتحرير القول في إمالة هذه الفتحة للراء المكسورة أن تقول: تُمال كل فتحة /في غير ياءٍ تليها راءٌ مكسورة أو ساكنٌ بينهما غيرُ ياء أو حرف مكسور؛ وليس بعد الراء يليها حرف استعلاء.

---

(١) الغرد: كل صائت طرب الصوت.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٣.

فرع: تقول: مِنَ الْمُحاذَرِ، فتُميل فتحة الذال لأجل الراء المكسورة، وهل يجوز أن تميل الألف لإمالة فتحة الذال، فيكون من قبيل الإمالة للإمالة؟ زعم ابن خَروف أنَّ مَن أَمالَ ألف عِمَادا لأجل إمالة الألف قبلها أَمالَ هنا ألف الْمُحاذَرِ لأجل إمالة فتحة الذال. وما ذهب إليه ابن خروف قد منعه (س)، قال (س)[1]: ((وتقول: مِنَ الْمُحاذَرِ، فتُميل الذال))، يعني لأجل الراء المكسورة. قال[1]: ((ولا تَقوى على إمالة الألف))، أي: ولا تَقوى إمالة الفتحة على أن تمال لأجلها الألف قبلها. قال[1]: ((لأنَّ بعد الألف فتحًا وقبلها، فصارت الإمالة لا تَعمل بالألف شيئًا، كما أنك تقول: حاضِرٌ، فلا تُميل لأنها من الحروف المستَعْلِية))، يعني الضاد المكسورة، فجعل فتحة الذال في مِنَ الْمُحاذَرِ مانعةً من إمالة الألف، كما أنَّ حرف الاستعلاء مانع من الإمالة وإن كان مكسورًا. قال[1]: ((وكما لم تُمِل الألف للكسرة - يعني في حاضِر - كذلك لم تُمِلْها لإمالة الذال))، يعني في الْمُحاذَر، فكأنه جعل فتحة الذال فاصلة بين الألف والراء كما كانت الضاد فاصلة بينهما وإن كانت مكسورة.

والإمالةُ للإمالة إنما هي من الأسباب الضعيفة، فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع، وهو إمالة الألف لأجل الألف قبلها نحو: رأيتُ عِمادِا، أو بعدها نحو كُسِالِى، أمّا لإمالة الفتحة فلا لأنَّ إمالة الألف أقوى من إمالة الفتحة؛ ألا ترى أنها تؤثِّر في الألف بعدها وقبلها، وسببُ إمالة الفتحة إنما يؤثِّر بعدها لا قبلها، أعني أنَّ الراء المكسورة المؤثِّرة في إمالة الفتحة إنما تكون بعد الفتحة لا قبلها؛ ألا ترى أنك لا تُميل فتحة الميم في رِمَمٍ لأجل كسرة الراء قبلها، وإذا كان كذلك لم يجز أن تُقاس إمالة الفتحة على إمالة الألف.

وقد نقصَ المصنف أن يذكر إمالة الفتحة لأجل الإمالة بعدها، كما ذكر إمالة الفتحة لأجل الراء المكسورة، وذلك أن يكون الحرف الذي قبل الألف الممالة حرفَ

---

(١) الكتاب ٤: ١٤٢.

حلق، وذلك نحو رَأَى ونَأَى ونَعَى، فإنه يجوز إمالة فتحة الراء والنون لأجل الإمالة بعدها، فإن ذهبت الألف الممالة لأجل التقاء الساكنين نحو ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾[1] لم تُمَل الفتحة. ومنهم مَن يُبقي[2] الإمالة ولا يعتدُّ بذهاب سببها.

وإن كان الحرف الذي قبل حرف الإمالة غيرَ حرف حلق قَبُحت الإمالة، وذلك نحو رَمَى، فإمالةُ فتحة الراء قبيحة، وقد حُكيت الإمالة لُغَيَّة.

وكذلك نقصَ المصنف أيضًا إمالة الفتحة لأجل الكسرة التي بعدها وتليها؛ وسواء أكانت الكسرة في راء أم في غير راء من الحروف نحو قراءة مَن قرأ: ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ﴾[3] بإمالة فتحة الفاء لأجل كسرة الهمزة، هذا ما لم تكن الفتحة في حرفِ مضارعة نحو تَعِدُ، أو في ياءٍ نحو يَزِيد - اسم رجل - فلا إمالة، فإن فَصل بين الفتحة والكسرة ساكن فإما أن يكون الياءَ أو غيرها، إن كان الياءَ فلا إمالة نحو بِقَيْرٍ، فلا تُميل فتحة القاف لأجل كسرة الراء؛ لأنَّ الفاصل بينهما ياء. وإن كان غير الياء جاز [٦: ٦١/ب] نحو بِجَذْرٍ، فتَميل فتحة الجيم لأجل كسرة الراء، وكذلك بِجَذْبٍ تميل فتحة الجيم لكسرة الباء. فإن ذهبت الكسرة بالتخفيف نحو: رَحْمَه الله في رَحِمَه لم تمل الفتحة لذهاب سببها، ومنهم مَن يميل ولا يعتدُّ بهذا العارض من تخفيف الكسرة بالإسكان، وإن ذهب السبب.

وثَبت في نسخة عليها خطُّ المصنف بعد قوله في النسخة التي أشرنا إليها قبلُ ما نصُّه: **وَمِنَ الضَّمّاتِ ضمّةُ مَذْعُورٍ وسُمُرٍ ونحوهما**. أمّا مسألة مَذْعُورٍ - وهو أن يكون حرفٌ مضموم بعده واو بعدها راء مكسورة - فنُقل[4] عن أبي الحسن إمالة

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ بإمالة فتحة الراء فقط حمزة وأبو بكر. الإقناع ص ٣٠٨، ٣١٠.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الأنعام. حكاها الأخفش عن بعض بني أسد. الارتشاف ٢: ٥٤٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦: ٦٦.

الواو وما قبلها. ويقتضي كلامه في الطُّرَّة[1] التي في كتاب (س) أنه يُميل ما قبل الواو لا الواو. ونُقل[2] عنه أيضًا أنه يُشِمّ الضمة رائحة الكسرة، ويُخلص الواو واوًا محضة، فهذه ثلاثة نُقُولٍ عن الأخفش.

وأمّا (س) فاختُلف عليه، فنقلَ ابن جني[2] عنه أنه يميل الواو والضمة التي قبلها كمذهب أبي الحسن الأول، ونقلَ ابن خروف[1] عنه أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو.

وقد اختُلف عن (س) والأخفش هل مذهبهما واحد أم مختلف، والظاهر من هذه النقول المتقدمة أنَّ بينهما اختلافًا؛ لأنه قد نُقل[3] عن الأخفش إمالة الواو وما قبلها، ونُقل[4] عن (س) أنه يميل ما قبل الواو لا الواو، وهذا اختلاف حقيقة.

وذهبَ ابن خروف[1] والأستاذ أبو علي إلى أنَّ مذهبهما واحد، قال ابن خروف[1]: ((وهو رَومُ الكسرة فيما قبل الواو))، غير[5] أنَّ أبا الحسن يُسَمِّيه إمالةً، و(س) يُسَمّيه رَومًا، وأمّا الرَّوم في الواو فلم يَنُصّ (س) على ذلك، فلا يُحمل كلامه عليه لأنَّ الواو لا كسرة فيها مقدرة، فإنما يُحمل كلامه على الرَّوم فيما قبل الواو كما ثبَت عن أبي الحسن في الطُّرَّة.

وكان الأستاذ أبو علي[4] يقول أيضًا كذلك، وكان يَزعم فيما اتصل بكلام أبي الحسن من قوله و(س)، يقول: ليس من كلام أبي الحسن، بل هو طُرَّة وُصلت بِطُرَّة أبي الحسن.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٧١.

(٢) سر صناعة الإعراب ١: ٥٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦: ٦٦.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٧٢.

(٥) من هنا إلى آخر الفقرة نسب في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ٧٧١ لغير ابن خروف.

انتهى ما نُقل في هذه المسألة[١]، ونحن نذكر كلام (س) فيها وطُرَّة أبي الحسن لننظر ما هو المتحصَّل منهما.

فنقول: قال (س)[٢]: ((هذا ابنُ مَذْعُورٍ، كأنك تروم الكسرة لأنَّ الراء كأنها حرفان مكسوران، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، ولو أَمَلتَها أَمَلتَ ما قبلها، ولكنَّك تروم الكسرة كما تقول: رُدّ)).

وقال أبو الحسن[٣]: ((أقول في مَذْعُورٍ وابْن بُورٍ أُميل ما قبل الواو، فأمّا الواو فلا أميلها)). ثم ثبتَ ملحقًا بكلام أبي الحسن هذا ما نصُّه: ((وسيبويهِ يقول: أَروم الكسرة في الواو)). فالذي يُفهَم من كلام (س) أنه يروم الكسرة، ولم ينصّ على أنه يروم الكسرة في الواو كما في ذيل الكلام الذي كُتب بإثر كلام الأخفش، فإنما يُفهَم منه أنَّ الروم للكسر إنما يكون في الضمة التي قبل الواو. ويدلُّ على ذلك تشبيه ذلك بـ((رُد)) يعني انك تشير في الراء إلى الكسرة كما تشير في الحرف المضموم في مَذعورٍ إلى الكسرة مع بقاء الواو على حالها.

وهذا الذي ذكره (س) هو الذي عبَّر عنه أبو الحسن بقوله: ((أُميل ما قبل الواو، وأما الواو فلا أُميلها))، غير أنَّ (س) سمَّاه رَومًا /، والأخفش سمَّاه إمالة، ولذلك [٩: ٦٢/أ]
قال (س)[٢] بعدُ: ((ومثلُ هذا قولهم: عَجِبْتُ مِنَ السَّمُرِ[٤]، وشربتُ مِنَ الْمُنْقُرْ، والْمُنْقُرُ: الرّكيَّة الكثيرة الماء)). وقال بعدُ[٢]: ((وتقول: هذا خَبَطُ رِياحٍ، كما قال: مِنَ الْمُنْقُرِ)). فظاهرُ هذا الكلام أنهم قد يُجرون الضمة التي لا واو بعدها مجرى الضمة التي الواو بعدها؛ فيُشِمُّون تلك الضمةَ الكسرَ.

---

(١) زيد هنا في ت: وهي. وفوقه: كذا.

(٢) الكتاب ٤: ١٤٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦: ٦٦.

(٤) السمر: ضرب من شجر الطلح.

وقال بعض أصحابنا في هذه المسألة - أعني مسألة مَذْعُورٍ وابْن بُورٍ -: إنهم يُجرون الواو الساكنة المضمومَ ما قبلها مجرى الضمة في ذلك، فيقولون: ابْنُ بُورٍ، فيُشِمُّون الكسرة في الواو، ويُخْلصون الضمة التي قبلها. وظاهرُ هذا مخالف لظاهر كلام[1] (س) لأنَّ (س) قال: ((كأنك تروم الكسرةَ)). ثم قال بعد: ((فلا تُميل الواو لأنها لا تشبه الياء، ولو أَمَلتَها أَمَلتَ ما قبلَها))، وأنت لو أشممتَ الكسرة في الواو وأخلصتَ الضمة قبلَها لكان الإشمام إمالة للواو. وقد نصَّ (س) على أنك لا تُميلُ الواو.

وتلخّص[2] من جميع ما ذكرناه في مَذْعُورٍ أَقاويل:

أحدها: تُميل الواو والضمة قبلَها.

الثاني: تُميل الضمة فقط لا الواو.

الثالث: تُشِمُّ الكسرة في الواو، وتُخلص الضمة قبلَها.

الرابع: تَروم الكسرة فيما قبل الواو، وتُبقي الواو على حالها.

فإن كانت الإمالة غير رَوم الكسرة فهي أقوال متباينة، وإن كانت الإمالة هي الرَّوم فيتخلص منها ثلاثة مذاهب:

أحدها: روم الكسرة في الضمة وفي الواو.

الثاني: روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو.

الثالث: روم الكسرة في الواو وإخلاص الضمة.

والذي يتأتّى في النطق بلا تكلُّف هو روم الكسرة في الضمة وفي الواو، وأمَّا المذهبان الباقيان فعسير علينا النطق بهما.

---

(١) ت: مخالف لكلام.

(٢) فيما عدا ح: وخلص. ح: وتخلص.

وقد زعم بعض شيوخنا[1] أنَّ ظاهر كلام (س) هو رَوم الكسرة في الواو من غير إمالة؛ لأنَّ الإمالة إنما تكون في الحروف المتقاربة إذا تباعدَت في الصفات، فلِقُرب الألف من الياء وشَبَهِها بها أُميلت نحوها وقد تَباعَدا في الاستعلاء والانخفاض؛ وأمَّا الواو فليست شبيهة بالياء، فلا تُمال نحوها، ولذلك قال (س): ((فلا تُميل الواو لأنها لا تُشبه الياء)). ثم قال: ((ولو أملتَها لأَمَلتَ ما قبلَها))، وإمالةُ الواو ممتنعة، فإمالةُ الضمة ممتنعة، ((ولكنك تروم الكسرة))، ويعني في الواو، فجَعل الروم غير الإمالة.

وصعوبةُ النطق بما نُسب لـ(س) مِن رَوم الكسرة في الواو مع إخلاص الضمة قبلها وفي المذهب قبل هذا - وهو روم الكسرة في الضمة وإخلاص الواو - لا ينبغي أن يُجعل ردًّا عليهما؛ ألا ترى أنَّ ذلك صعب علينا في مثل رُدَّ؛ لأنه يحتاج إلى مُواتاةِ طبعٍ على ذلك أو تمرُّنٍ حتى ينطق بذلك.

[illegible] مكسورة، نحو: مِنَ النَّقُرِ، وخَبَطُ رِياحٍ، فيُشِمُّونها الكسر، والمتصلةُ أَقوى في ذلك من المنفصلة.

وقولُ المصنف **ومُستَنَدُ الإمالةِ في غيرِ ما ذُكر النَّقلُ** يعني أنه قد جاءت الإمالة في أشياء غير الأشياء التي ذكرها؛ ويعني أنه لا يَطَّرد منها شيء، إنما المطَّرد ما ذكره، وقد ذكرنا فيما تقدَّم /لنا أشياء مطَّردة لم يتعرَّض هو لذكرها، وأَمْعَنَّا الكلام في ذلك. [٩: ٦٢/ب]

وقولُه **عَلَمًا كان كالحَجَّاج** الحَجَّاج إن كان مجرورًا فإمالتُه لأجل الكسرة، وإن كان منصوبًا أو مرفوعًا فإمالتُه لكثرة الاستعمال، وهي من الأسباب الشاذَّة التي أُميلت الألف لأجلها. وإنما قال **عَلَمًا** ليَحترز من أن يكون صفةً للمبالغة نحو ضَرَّابٍ. ومثلُ الحَجَّاجِ في كونه يُمال إذا كان عَلَمًا قولهُم: العَجُّاج اسم الراجز، نَصَّ

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ٧٧٠.

عليه صاحب (البديع)[1]، والْمُهاباذيُّ، قال[2]: ((وإمالة الحَجَّاجِ والعَجَّاجِ ليس لعلَّة؛ لأنه شاذٌّ عن القياس، وأكثرُ ما فيه أنه عَلَمٌ، وقد ارتكبوا في الأعلام من التغيير ما لم يرتكبوا في غيرها نحو مَحْبَبٍ وتَهْلَل ومَزْيَد ومَوْهَب)) انتهى.

وقولُه **أو غيرَ عَلَمٍ كالنّاس في غير الجرّ** هذا أيضًا مما أُميلَ للكثرة، وإنما قال: **في غير الجرّ** لأنه إذا كان مجرورًا كانت إمالته للكسرة في السين، وأما في الرفع والنصب فليس سببه إلا كثرة ما يُنطق به، روى[3] عبد الله بن داود الخُرَيبي[4] عن أبي عمرو بن العلاء إمالة (النَّاس) حيث وقع منصوبًا كان أو مرفوعًا أو مجرورًا، وهي روايةُ أحمد بن يزيد الحلواني[5] عن أبي عمر الدُّوري عن الكسائي، وروايةُ قُتيبة ونُصَيْرٍ[6] عن الكسائي.

ومما أُميل على غير قياس وإنما هو شاذٌّ قولهم: هذا بِابٌ، وهذا مِالٌ، وهذا عِابٌ، وهذا نِابٌ، ذكر ذلك (س)، قال[7]: ((لَمّا كانت بدلًا من الياء))، يعني في ناب وعاب لقولهم أَنْياب وعَيْب، قال[6]: ((كما كانت في رَمَيْتُ شُبِّهَتْ بها، وشُبِّهَتْ في مال وباب - يعني فيما ألفه منقلبة عن واو - بالألف التي تكون بدلًا من واو غَزَوْت، فتَبِعَتِ الواو الياءَ في العين كما تبعتْها في اللام))، أي: تَبِعَ بابٌ نابًا كما

(١) هو ابن الأثير. البديع ٢: ٣٤٧.

(٢) شرح اللمع له ق ١٥٨/أ بمعناه.

(٣) الإقناع ص ٣٢٣.

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود الهمداني الخريبي [... - ٢١٣ هـ] ثقة حجة، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه القراءة مسلم بن عيسى الأحمر. غاية النهاية ١: ٤١٨.

(٥) السبعة ص ٧٠٣.

(٦) أبو المنذر نُصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي النحوي، من جلة أصحاب الكسائي، أخذ القراءة عرضًا عن الكسائي، وله تصنيف في رسم المصحف، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني، توفي في حدود ٢٤٠ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٧) الكتاب ٤: ١٢٨.

تَبعَ غَزا رَمى. ثم قال (س) [(١)]: ((والذين لا يُميلون في الرفع والنصب أكثرُ العرب)). ثم قال[(١)]: ((ولا يميلون في الفعل نحو قال))، أي: لم يُشَبِّهوا الألف المنقلبة عن الواو عينًا بالألف المنقلبة عن الياء عينًا إلا في الاسم إذا كان الوزن على فَعَلٍ بفتح العين؛ وأمّا في الفعل فلا، فلم يُجروا قال مجرى طابَ فيُميلوه كما أمالوا طابَ.

وقد بقي من الأسباب الشاذَّةِ الإمالةُ للفرق بين الاسم والحرف، قال (س) [(٢)]: ((وقالوا: بِا وتِا، في حروف المعجم - يعني بالإمالة - لأنها أسماءُ ما يُلفَظ به، وليس فيها ما في قَدْ ولا)) ، يعني أنها ليست حروفًا فتكون مثل (قَدْ) ومثل (لا) من الحروف المبنيَّة على السكون، فلا يُمال منها ما آخِرُه ألفٌ كألفِ (لا) وألفِ (ما) وألفِ (إلى)، وإنما جاءت كسائر الأسماء.

واعلم أنَّ حروف التهجي الواقعة في أوائل السُّور مما فيه ألف إن كانت الألف اخرها فمنهم من يفتح ومنهم من يميل؛ وإن لم تكن اخرَها نحو صاد وكاف فلا خلاف بينهم في الفتح.

* * *

---

(١) الكتاب ٤: ١٢٨.

(٢) الكتاب ٤: ١٣٥.

إن كان آخرُ الموقوف عليه ساكنًا ثَبَتَ بحاله إلا أن يكون مهملًا في الخطِّ فيُحذف؛ إلا تنوينَ مفتوحٍ غير مؤنَّث بالهاء، فيُبدَل ألفًا في لغة غير ربيعة، ويُحذَف تنوينُ المضموم والمكسور بِلا بَدَلٍ في لغة غير /الأَزْد، وكالصحيح في ذلك [٩: ٦٣/أ] **المقصورُ، خلافًا للمازني في إبدال الألف من تنوينه مطلقًا، ولأبي عمرو والكسائيِّ في عدم الإبدال منه مطلقًا.**

وتُبدَل ألفًا نونُ إذَنْ، وربما قُلبت الألفُ الموقوف[1] عليها ياءً أو واوًا أو همزة، وربما وُصلت بهاء السكت أَلِفَا (هُنا) و(أَلَا). وقد تُحذَف ألفُ المقصور اضطرارًا، وألفُ ضمير الغائبة منقولًا فتحُه اختيارًا.

ش: الوقفُ: قطع النطق عند آخر اللفظة، وهو مجاز من قطع السَّير، وكأنَّ لسانه عاملٌ في الحروف ثم قطعَ عمله فيها، وهو الاختياري الذي تلزمه تغييرات في أواخر أكثر الكلم. وقال بعض شيوخنا: ((هو قطع الموقوف عليه عن الاتصال)). وهذا قريب من الأول.

وهذا الحكم الوقفي يكون استثباتًا وإنكارًا وتذكُّرًا وترنُّمًا في الشعر، وقد تقدَّم الكلام على شيء من أحكام الترنُّم[2] في أواخر الفصل الثالث من (باب نونَي التوكيد)، ويأتي الكلام على باقيه في آخر (باب الوقف) هذا، وعلى الاستثبات والإنكار والتذكُّر في (باب الحكاية)[3]. ويكون أيضًا استراحة أو تمام المقصود، وهو الذي نتكلم فيه في هذا الباب.

---

(١) ح: للوقوف. وبقية النسخ: للوقف. والتصويب مما يأتي في الشرح.

(٢) تقدم في ١٤: ٣٩٣ - ٣٩٥.

(٣) تقدم في ١٦: ٣٤٩ - ٣٥٠.

والتغييرُ اللاحق في هذا تارةً يكون بتغيير الحركة، وتارةً يكون بتغيير في الكلمة بزيادةٍ عليها، أو نُقصانٍ في الآخِر، أو قلبٍ، أو نقلٍ، أو إبدال. فتغيير الحركة إما بحذف، وهو السكون، وإما بإشمام، وإما برَوْم. وتغيير بالزيادة إما بتضعيف وإما بهاء السكت. وتغيير بالنقص وهو حذف حروف العلة، وتغيير بالقلب هو أن يُقلب آخِر حروف الكلمة إلى حروف العلة. وتغيير بالإبدال هو أن يُبدل منه حرفٌ آخَر صحيح. وسيأتي الكلام على هذه مفصلة حيث يتعرض لها المصنف.

فقولُه **إن كان آخِرُ الموقوف عليه ساكنًا ثبَت بحاله** أي: ثبَت ساكنًا، فحالُه في الوقف كحاله في الدَّرْج، وذلك نحو كَمْ ومَنْ والذيْ ولم يَقُمْ ولم يقوما ونحو ذلك، وسواء أكان ذلك مبنيًّا أم معربًا كما مثَّلناه.

وقولُه **إلا أن يكون مُهمَلًا في الخطِّ فيُحذف** أي: إلا أن يكون آخِر الموقوف عليه حرفًا أُهمل في الخطِّ، أي: لم يُجعل له صورة في الخطِّ، فصار يُلْفَظ به ولا يُصوَّر له شكل، والذي يُلْفَظ به ولا صورة له في الخط هو التنوين، ونونُ إذَنْ على مذهب مَن يرى كَتْبَها بالألف، ونونُ التوكيد بعد فتحة أو ألف نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1]، فهذا الذي أُهمل في الخطِّ له أحكام يذكرها المصنف بخلاف ما قبله وإن اشتركا في أنَّ آخر الموقوف ساكن إلا أنَّ في كلام المصنف تجوزًا؛ وذلك أنَّ التنوين ليس آخِر الموقوف عليه لأنه كلمة مستقلَّة بالإفادة لحقتْ آخِر ما لحقتْه لمعنًى؛ وكذلك نون التوكيد بعد ما ذكر ليست آخر الموقوف عليه، فالتنوينُ في زيد ليس كالنون في منْ ولا كالميم في كَمْ؛ لأنَّ النون والميم في منْ وكمْ آخِرُ الموقوف عليه حقيقة، وفي نحو زيد و﴿لَنَسْفَعًا﴾ كلمة جاءت بعد انقضاء الكلمة، والأمرُ في هذا التجوُّز قريب.

---

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق. وبعدها بياض في المخطوطات، ولم يمثل للنون الساكنة بعد الألف لأنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد ألف إلا على مذهب بعضهم نحو: اضْرِبانْ. انظر الارتشاف ٢: ٦٦٥ - ٦٦٦.

واستثنى المصنف من الساكن ما كان مهملًا في الخطِّ، ويَرِدُ عليه /أنّا نجد ما [٩: ٦٣/ب]
آخِرُه ساكن ولم يُهمَل في الخطّ وحُذف كالذي أُهمل في الخطّ؛ وذلك ما آخِرُه ياء أو واو، وذلك نحو يَدعُو ويَغزُو ويَرمِي ويَقضِي، فإنَّ هذا النوع يكتب بالواو والياء، وإذا وقفتَ عليه جاز حذفهُ، وذلك إذا كان فاصلةً أو قافية. وإنما جاز ذلك في الفواصل والقوافي لتجانُس الأواخر ومساقها على طريقة واحدة.

وشذُّوا أيضًا في وقفهم على (ما أَدري) بحذف الياء، وإن كان لا يُكتب إلا بالياء، فحذفوا للوقف، ووقفوا على الراء كالصحيح الذي ليس محذوفًا، فقالوا: ما أَدْرْ.

وقد ذكرَ المصنف أنه لا حَذف في نحو يَقضي ويَدعو وافْعَلُوا وافْعَلِي إلا في فاصلة أو قافية؛ لكنه كان يرد عليه أن يَستثنيه من الساكن هنا.

وقولُه **إلا تنوينَ مفتوحٍ غير مؤنث بالهاء، فيُبدل ألفًا** مثالُ ذلك: رأيتُ زيدًا، واندرجَ تحت قوله: **تنوين مفتوح** ما كان معربًا كما مثَّلناه وما كان مبنيًّا، فإذا وقفتَ على وَيْهًا ودَعْدَعًا(١) وإيْهًا أبدلتَ من التنوين ألفًا.

واحتَرز بقوله: **غير مؤنث بالهاء** من مثل: رأيتُ قائمةً، فإنك لا تُبدل من التنوين في هذا ولا في نحوه ألفًا. وهذا الذي احتَرز منه إنما يجيء على الأَعرف من لسان العرب، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء، وأمّا مَن يقف بالتاء - وهم بعض العرب - فإنه يُبدل من التنوين في هذا النوع ألفًا، فيقول: رأيتُ قائمَتَا، قال الشاعر(٢):

---

(١) دعدعًا: دعاء بالانتعاش.

(٢) البيت في سر الصناعة ١: ١٦٧ وفيه تخريجه. البقام: واحدته بقامة، وهي ما يطيره النَّجّاد من القطن عند الندف. والفرير: الحمل إذا فُطم وأخصب وسمن. والشملة: كساء دون القطيفة يشتمل به. في المخطوطات: بغام. والتصويب من سر الصناعة.

إذا اغْتَزَلَتْ مِن بُقامِ الفَريرِ فَيَا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتَا

وذكر المصنف التأنيث بالهاء - ولم يقل بالتاء - اعتبارًا بما تؤول إليه في الوقف لأنها في الوقف تصير التاء هاء؛ واحترازًا أيضًا من نحو بِنْت وأُخْت، فإنهما - وإن اشتركا مع تاء قائمة في الدلالة على التأنيث - فإنها لا تبدل هاء في الوقف، بل تُبدل التنوين فيهما في حالة النصب ألفًا، فتقول: رأيتُ بِنْتَا وأُخْتَا؛ لأنَّ هذه التاء فيهما للإلحاق، فصارت كالتاء التي هي من نفس الكلمة كتاء عِفْريت إلا ما شذَّت العرب في إبداله هاء من هذا النوع وهو هَنْتٌ؛ فإنهم قالوا في الوقف عليه: هَنَهْ، ولا يقاس عليه بِنْتٌ ولا أُخْتٌ لأنه شذوذ، وكأنهم جعلوا له حالين: حال إلحاق، وحال زيادة.

وقولُه **في لغة غير رَبيعة** يعني أنَّ لغة ربيعة أنهم يحذفون التنوين، ولا يُبدلون منه ألفًا، فيقولون: رأيتُ زَيدْ، قال الأعشى(1):

إلى الْمَـرْءِ قيسٍ أُطِيلَ السّرَى وآخـذُ مِـن كُـلِّ حـيٍّ عصـم

وقال آخر(2):

ألا حَبَّـذا غُـنْمٌ وحُسْـنُ حَـديثِها لقـد تَرَكَـتْ قَلـبي بهـا هائمًـا دَنِـفْ

وقال آخر(3):

شَـئِز جَنْـبِي كـأني مُهْـدأٌ جَعَـل القَـينُ علـى الـدَّفِّ إِبَـرْ

[٩: ٦٤/أ] /ووجهُ هذه اللغة أنهم استثقلوا الإبدال في الرفع والجرّ، وحملوا النصب عليهما ليجري الوقف مجرًى واحدًا.

---

(١) ديوانه ص ٨٧ وسر الصناعة ٢: ٤٧٧، ٦٧٦. عصم: عهود.

(٢) البيت في شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٠. غنم: اسم امرأة. والدنِف: الذي قد براه المرض وهزَله وأشرف على الموت.

(٣) هو عدي بن زيد. والبيت في ديوانه ص ٥٩، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢: ٤٧٧، ٦٧٦. شئز: قلق. ومهدأ: من أهدأ الصبي إذا علله لينام. والدف: الجنب.

وكونُ التنوين يُحذف من نحو (زيد) مطلقًا حكاه الأخفش[1] لغة، وعَيَّن المصنف أصحاب هذه اللغة بكونهم ربيعة.

وفي (الإفصاح): «الاسم المنصوب المنوَّن لم يذكر (س) فيه إلا ما ذكر أبو علي[2]، وذكر أبو الحسن أنَّ مِن العرب مَن يقف عليه بالسكون كما يقف على المرفوع، والجماعةُ يَرَون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام، نحو قولِه:

.... جَعَلَ القَينُ على الدَّفِّ إبَرْ

وقولِه:

.... وآخُذُ مِن كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

وقولِه[3]:

.... جَرِّدُوا منها وِرادًا وشُقُرْ»

انتهى.

وإذا ثبَت أنها لغة فوجهُ لغة الجمهور في إبدال التنوين ألفًا حالة النصب وحذفِه حالة الرفع والجرّ من هذا النحو أنه لَمَّا كان التنوين نونًا لا تكون أصلًا في الكلمة ناسبَ أن يُخالف وقفُه لوصله؛ فأبدل منه حالة النصب ألفًا، واقتَضى القياس أن يُبدَل منه في الرفع واو وفي الجر ياء، لكنَّهم استثقَلوا هذين الحرفين؛ لأنهم إذا كانوا يستثقلونهما وهما أصل في نحو قاضٍ وغازٍ فأَحرى أن يُستَثقَلا إذا كانا زائدين وقبلهما [حركة][4] من جنسهما؛ وذلك بخلاف الألف، فإنَّها خفيفة، فثبتت لذلك، وحُذفا لاستثقالهما.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١٦: ١١٤ وإيضاح الشعر ص ١٢٨.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٠٠ والحلبيات ص ٥٤ وإيضاح الشعر ص ١٢٨ والحجة ١: ١٤١.

(٣) هو طرفة، وصدر البيت: أيُّها الفِتيانُ في مَجلِسِنا. ديوانه ص ٦٩. جردوا منها: ألقوا عنها جلالها وأسرجوها للقاء. ووِراد: جمع وَرْد، وهو من الخيل بين الكميت والأشقر.

(٤) حركة: كلمة يقتضيها السياق.

وقولُه **ويُحذف تنوينُ المضموم والمكسور بلا بَدَلٍ في لغة غير الأَزْد** تقدَّم وجه الحذف وكونهم لا يُبدلون منه واوًا ولا ياء، وأمَّا أَزْد السَّراة فإنَّ أبا الخَطَّاب حكى(١) أنهم يُبدلون في الرفع والنصب والجر حرفًا يُناسِب الحركة، وكان البيان عندهم أَولى وإن لزم الثقل.

وأبهَمَ المصنف في قوله: **في لغة غير ربيعة،** وفي قوله: **في لغة غير الأَزْد،** أمَّا إبهامُه في الأول فإنه دلَّ بالمفهوم، ونصَّ عليه في غير هذا الكتاب(٢) من تصانيفه على أنَّ لغة ربيعة الوقوف على المنصوب المنوَّن بحذف التنوين وعدم إبداله ألفًا. ولا نعلم رَبيعة إلا رَبيعة الفَرَس، وهو(٣) رَبيعة بن نِزار بن مَعَدّ بن عدنان، وأَعقب ربيعة من ثلاثة أبطُن: أسد - وهو البطن الأعظم - بن ربيعة، وضُبَيْعة بن ربيعة، وأَكْلُب بن ربيعة، وتفرَّعت من هذه البطون قبائل كثيرة جدًّا، وفيهم من الشعراء عالم لا يُحصَون، وليس يوجد في أشعارهم الوقوف على المنوَّن المنصوب بغير الإبدال إلا إن كان ذلك يوجد نادرًا؛ فكان ينبغي للمصنف أن يبين هل ذلك الذي ذكره لغةٌ لربيعة على جهة الوجوب أو على جهة الجواز؛ وإذا كان على جهة الجواز فهل ذلك على جهة القلَّة أو على جهة الكثرة. وإن كانت ربيعة أُخرى غير هذه القبيلة المشهورة فينبغي أن يبين.

وأمَّا إبهامُه في الثاني فإنه دلَّ بالمفهوم، ونصَّ عليه في غير هذا الكتاب(٤) من تصانيفه على أنَّ لغة الأَزْد الإبدال من التنوين حرفًا مناسبًا لحركة الحرف الذي يليه التنوين.

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٠.

(٣) جمهرة أنساب العرب ص ٢٩٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨١.

والأَزْد اسمه[1] دِراءٌ على وزن /رِداء، وقيل: دِرْءٌ على وزن دِرْع، وإليه يُنسَب كلُّ [٩: ٦٤/ب] أَزْديّ، وهو ابن الغَوث بن نَبت بن مالك بن زيد بن كَهلان بن سَبأ ابن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحطان. وفي الأَزْد من الشعراء عالم لا يُحصَون، وفي أشعارهم يوجد حذف التنوين من المرفوع والمجرور، فكان ينبغي للمصنف أن يبين هل ذلك في لغة الأَزْد على جهة الوجوب أو الجواز، وعلى جهة القِلَّة أو الكثرة.

على أنَّ الذين ذكروا هذه اللغة - أعني لغة الإبدال من التنوين مطلقًا - نَسبوها لأَزْدِ السَّراة فقط لا للأَزْد غير مخصوص. وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من اليمن، وليسوا فُصَحاء.

وقولُه **وكالصحيح في ذلك المقصورُ** يعني[2]: وكالصحيحِ المنوَّنِ في ذلك المقصورُ المنوَّنُ، والإشارةُ بقوله **في ذلك** أي: في حذف التنوين من المضموم والمكسور، وفي إبداله ألفًا من المفتوح.

وهذا الذي ذكره قيل[3]: هو مذهب (س)، وهو قياس المقصور المنوَّن على الصحيح المنوَّن في أشهر اللغات، فإذا وقف على قوله: قام فتًى، ورأيتُ فتًى، ومررتُ بفتًى، فإنَّ العرب مُجمِعون على الوقف بالألف، فمَن نسب هذا المذهب إلى (س) يقول: أمَّا في المضموم والمجرور فإنَّ الألف هي التي كانت في آخر الكلمة، وحُذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين؛ لأنه لَمَّا حُذف التنوين عادت الألف؛ إذ قد زالَ مُوجب الحذف، وأمَّا في المفتوح فإنها بدلٌ من التنوين، فقاسَ المعتلَّ على الصحيح. وإلى ما ذهب إليه (س) ذهب أبو علي[4] والجمهور.

---

(١) الأغاني ٩: ٥ [دار صادر، الطبعة الثالثة].

(٢) يعني وكالصحيح المنوَّن في ذلك المقصور: سقط من ت.

(٣) الكتاب ٣: ٣٠٩ وشرح المفصل ٩: ١٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٢٩ - ٤٣٠ وشرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٣.

(٤) التكملة ص ٢٦ والتعليقة ٣: ١٢٢.

وقولُه **خِلافًا للمازنيّ**[1] **في إبدال الألف من تنوينه مطلقًا** يعني رفعًا ونصبًا وجرًّا. واحتجَّ المازنيُّ على ذلك بأنَّ التنوين في الأحوال كلها قبلَه فتحة، فأشبهَ التنوينَ في: رأيتُ زيدًا؛ لأنهم إنما وقفوا على رأيتُ زيدًا بالإبدال ألفًا؛ لأنَّ الألف لا ثقل فيها، بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المنوَّن، ولِأن تجري حالة الوقف كحالة الدَّرْج[2]؛ إذ قد استقرَّ في حالة الدَّرْج حذف هذه الألف، فكذلك في الوقف، ولا سيَّما والوقف عارض. ولا يقال: يُحمل على الصحيح؛ لأنَّ الاختلاف في الصحيح إنما كان للبيان، ولا يكون هنا.

وإلى ما ذهب إليه المازنيُّ كان يذهب الأخفش والفراء وأبو علي أولًا، ذكرَ ذلك في (التَّذكرة)[3].

وردَّ مذهبَ المازنيّ ومَن قال بقوله بعضُ أصحابنا، فقال[4]: «الذي يدلُّ على فساد مذهب المازنيّ أنَّ الألف تُمال في حالة الرفع والخفض، وتقع قافية؛ ألا ترى أنَّ القرَّاء قرأوا ﴿مُفْتَرى﴾[5] و﴿قُرى﴾[6] إذا وقعا في موضع رفع أو خفض بالإمالة[7] إذا وقفوا، ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب، ولو كانت بدلًا من التنوين لم يجز ذلك فيها».

ثم أورد سؤالًا فقال[8]:

---

(١) التكملة ص ٢٦ ومقاييس المقصور والممدود ص ٢٠ ومختار تذكرة أبي علي ص ٣١٢.

(٢) كحالة الدرج ... فكذلك في الوقف: سقط من ت.

(٣) مختار تذكرة أبي علي ص ٤٤٩.

(٤) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ٤٣٠.

(٥) من الآية ٣٦ من سورة القصص. ﴿قَالُوا مَا هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾.

(٦) من الآية ١٤ من سورة الحشر. ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾.

(٧) نقل هذا عن الفراء. شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٥٣/ب.

(٨) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ٤٣٠ - ٤٣١.

((فإن قيل: فقد أوقع العجاج الألف في حالة النصب قافية، قال[1]:

خَـالطَ مِـن سَـلْمَى خَياشـيمَ وفـا

فالجواب: أنه إنما جاز ذلك على أن تكون الألف ألف أصل، ويكون التنوين محذوفًا من المنصوب في حال الوقف على /لغة مَن قال: رأيتُ زيدْ، فوقف بالسكون، [٩: ٦٥/أ] فيكون نحو قول الشاعر[2]:

.... جَعَـلَ القَـينُ علـى الـدَّفِّ إبَـرْ

يريد: إبَرًا)) انتهى كلام هذا الرادّ، وهو باطل لِما سنبينه إن شاء الله.

وقولُه **ولأبي عمرو والكسائيّ في عدم الإبدال منه مطلقًا** يعني أنهم يحذفون التنوين رفعًا ونصبًا وجرًّا، فتعود الألف في الأحوال كلها. وبهذا المذهب قال ابن كَيسان والسيرافيُّ وابن بَرهان[3] والمصنف[4] في (الكافية) وفي (شرحها). واحتجُّوا لصحة هذا المذهب بأنَّ هذه الألف قد وقعت رَوِيًّا في قول الشاعر، وهو الشَّمَّاخ[5]:

إنَّـكَ يا بـنَ جَعفَـرٍ خـيرُ فَـتَى ....

إلى أن قال:

ورُبَّ ضَـيفٍ طـرق الحـيَّ سُـرَى صـادفَ زادًا وحـديثًا مـا اشْـتَهَى

إنَّ الحديثَ جانبٌ مِنَ القِرَى

---

(١) تقدم البيت في ١: ١٨٥.

(٢) تقدم الشاهد في ص ٣٥٠.

(٣) مذهب الخمسة في شرح اللمع لابن برهان ص ١٧ - ١٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٢ - ١٩٨٤.

(٥) ديوانه ص ٤٦٤ - ٤٦٧ وشرح اللمع لابن برهان ص ١٨ - ١٩ واللباب للعكبري ٢: ٢٠٧. ابن جعفر: هو عبد الله بن جعفر الصادق.

وقال الراجز(١):

لـــو أنَّ سَـــعدًا وردَ المـــاءَ سُـــدَى ... مِـــن غـــير دَلْـــوٍ ورِشـــاءٍ لاسْـــتَقَى

وقال مُتَمِّمٌ(٢):

كُهـولٌ ومُـرْدٌ مِـن بَـني عَـمِّ مالِـكٍ ... وأَيْفـاعُ صِـدْقٍ قـد تَـمَلَّيْتُهُمْ رِضَـا

سُـقُوا بالعُقَـارِ الصِّـرْفِ حتى تَتابَعُوا ... كَـدَأْبِ ثَمُودٍ إذْ رَغا سَـقْبُهُمْ ضُحَى

فالألف في سُرَى وسُدَى وضُحَى هي الرَّوِيّ، كما أنَّ الألف في باقي الأبيات كذلك إذ كان ما قبل الألف مختلفًا، والرويُّ لا يختلف، والألفُ المبدَلة من التنوين في النصب إذا وقفت لا تكون رويًّا، فلا يقع في القوافي مثل: رأيتُ يَدَا، وفي بيت آخَر: العَصَا.

واحتجُّوا أيضًا لصحة هذا المذهب بأنَّ بعض القراء قرأ: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾(٣) بالإمالة، وإنما تمال الألف غير المبدَلة من التنوين في اللغة الفاشية، وبالإمالة في الأحوال الثلاثة أخذَ معظم أهل الأداء والمقرئين لمن أمال، فأمالوا في الوقف(٤): ﴿أَوْ كَانُوا غُزًّى﴾(٥)، ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾(٦)، ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي

---

(١) الرجز لامرأة تقوله في ابنها. مجالس ثعلب ص ٤٢٦ وفصل المقال ص ٣٤٧. ك: الماء سرى. ل، ت: من محض دلو.

(٢) هو متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكًا. والبيتان من خمسة أبيات له في الكامل ٣: ١٤٤٧. أيفاع: جمع يَفَع، وغلام يَفَع: ارتفع ولم يبلغ الحلم. وتمليتهم: تمتعت بهم. والعقار: الخمر. والصرف: الخالص. والسقب: ولد الناقة. ورغا: صَوَّتَ فضَجَّ.

(٣) من الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٤) الإقناع ص ٣٤٨، ٣٥٢ - ٣٥٣.

(٥) من الآية ١٥٦ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

﴿بَٰرَكۡنَا فِيهَا قُرًى﴾[1]، ﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى﴾، وهذه كلُّها في موضع نصب، وبهذا يَبطُل قولُ مَن قدَّمْنا ذكر رَدِّه مذهبَ المازني بأنها في حالة النصب لا تمال؛ وهذه في حالة النصب قد أُميلت.

وقد وَجَّهَ الإمالةَ أبو علي مختارًا مذهب المازني، فقال: ((الألفُ المبدلة من التنوين لَمّا عاقَبَت المنقلبةَ عن لام الفعل أُجري عليها ما كان يجري على المنقلبة؛ كما أنه لَمّا عاقَبَت الواوُ في يغزو والياءُ في يرمي والألفُ في يخشى حركات الإعراب أُجري عليهن ما يجري على الحركات من الحذف في الجزم)). وما قاله أبو علي هو زيادة في أسباب الإمالة.

[٩: ٦٥/ب] قال ابن هشام: ((وما رأيت هذا لأحد غيره، ولا دليل يشهد بصحته، /ولكنه لَمّا رآه مُبْطِلًا لدعواه ادَّعى ما لا دليل عليه لِيَسْتَتِبَّ له ما ذكر، وللإمالة قاعدةٌ صحّت أصولها، وليس هذا منها)) انتهى.

فتلخص لنا من هذا كله أنَّ المذاهب في الوقف على المقصور المنوَّن ثلاثة:

مذهبٌ تُقَدَّر الألف فيه بدلًا من التنوين، واستُصحِب حذف الألف وصلًا ووقفًا، وهو مذهب الفراء وأبي الحسن والمازني وأبي علي في (التذكرة).

ومذهبٌ تُقَدَّر الألف فيه هي التي كانت حُذفت لأجل التنوين، فلمّا حُذف التنوين وقفًا عادت تلك الألف مطلقًا، وهو الذي عَزَاه المصنف لأبي عمرو، وعَزَاه أيضًا إلى الكسائي، وقد عَزَاه الزّجّاج إلى الكسائيِّ، وعَزَاه مكي[2] بن أبي طالب إلى الكوفيين، وعزاه صاحب (الإقناع)[3] إلى أنه مذهب سيبويه والخليل، قال[4]: ((وقد

---

(١) من الآية ١٨ من سورة سبأ.

(٢) التبصرة ص ١٣٣.

(٣) الإقناع ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٤) الإقناع ص ٣٥٦.

نَصَّ عليه (س) في أربعة مواضع من كتابه))، قال[1]: ((فَقِفْ على هذا، فإنه لا يُقيمه أهل العربية فضلا عن المقرئين)). قال في (الإقناع)[2]: ((فإذا وقفتَ وقفتَ على الألف التي هي حرف الإعراب في قول الخليل و(س) لأنَّ التنوين يَسقط في الوقف لأنه ليس من مواضعه، قاله لي أبي. وقد قال لي قبل ذلك: إنَّ التنوين في هذه الأسماء المقصورة يُبدَلُ ألفًا[3] في الأحوال الثلاثة لأنه فيها يجتمع أبدًا مع فتحة؛ والفتحةُ تُوجِب البدل لا الحذف كانت إعرابًا أو بناء، فإذا وجب إبدال التنوين ألفًا اجتمع في الوقف ألفان: المبدلة، والمنقلبة، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فقال الخليل و(س): المحذوف الألف الثانية، والاسم متمَّم في الوقف، وقد رجع إليه ما ذهب منه في الوصل.

وقال أبو عثمان وأبو الحسن: الذاهبةُ الأولى دون الثانية على أصلهم في مَقُولٍ ومَبِيع، والحذف محمول على التحريك، فإذا كان في موضعٍ يجب فيه تحريك الثاني وجبَ فيه حذف الثاني، وذلك فيما كان فيه التقاء الساكنين في كلمة، وإذا كان الساكن الأول هو الذي يُحَرَّك كان هو الذي يُحذف، وذلك فيما التقى فيه الساكنان من كلمتين.

وقد خلطَ أبو الحسن وأبو عثمان في هذا، حَمَلا ما كان من كلمة على ما كان من كلمتين، فتقف على قوليهما في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين)) انتهى كلامه.

وقال السيرافي: ((مذهبُ (س)[4] أنَّ الألف ترجع في الأحوال الثلاثة، وأنه مذهب الكسائي، وأنَّ أبا عثمان وأبا العباس خالفا (س) في هذا)). وكذا قَرَّره

---

(١) الإقناع ص ٣٥٦.

(٢) الإقناع ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٣) في المخطوطات: بدل الألف. والتصويب من الإقناع.

(٤) الكتاب ٤: ١٨٧ وشرحه للسيرافي ١٦: ١٥٣ - ١٥٤.

الأشياخ أبو القاسم بن القاسم والأستاذ أبو عمرو حاجر بن[1] والأستاذ أبو الحسن الشَّريشي[2] من نحاة الجزيرة الخضراء، وخالفهم الأستاذ أبو علي الشَّلَوبِين في أنه مذهب (س) وأنه القوي عند النظر، ومال إلى قول أبي علي في (الإيضاح).

وقد خَطَّأَ ابنُ الطَّراوة[3] أبا علي في هذا المذهب.

ورَدَّ عليه الأستاذ أبو علي بأنه قد سُمع هذا الحرف رويًّا في المرفوع والمخفوض؛ ولم يُسمع رويًّا في المنصوب، وألفُ التنوين لا تقع رويًّا، وأنشد بيت الحماسة[4]:

/في مَوقِـفٍ ذَرِبِ الشَّـبا ، وكأنـَّما ... فيه الكُمـاةُ لَـدى الهِيـاجِ على لَظَـى [٩: ٦٦/أ]

ولا حجة للأستاذ أبي علي فيما ذكر لأنه قد تقدَّم عدة الأبيات التي وقع فيها في حالة النصبُ المقصور رويًّا.

والمذهب الثالث: هو اعتبار المعتلِّ بالصحيح، فتكون الألف في النصب بدلًا من التنوين وفي الرفع والجر هي لام الفعل؛ وذهب إليه أبو علي الفارسي، ثم رجعَ عنه إلى قول أبي عثمان[5]. وهو الذي نسبه أكثر النحويين إلى مذهب (س) ومعظم النحويين، وقد تقدَّم قول صاحب (الإقناع) والسيرافي وأولئك الأشياخ في مذهب (س) والخليل.

---

(١) كذا في المخطوطات! وهو حاجر بن حسين بن خلف المعافري. نحوي مقرئ شاعر خطيب، تلميذ السهيلي. مات في حدود سنة ٥٩٥ هـ. بغية الوعاة ١: ٤٩١ وكنيته فيه: أبو عمر.

(٢) علي بن أحمد بن علي عرف بابن لَبَّال [... ٥٨٣ هـ] مقرئ أديب، شرح مقامات الحريري، أخذ القراءات عن عياش بن الطفيل، وقرأ عليه القراءات أخوه محمد. غاية النهاية ١: ٥٢١.

(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٠٥، قال: ((وهذا باطل لجواز الإمالة فيها، وإنما التنوين فيه بمنزلته في: رأيت امرأةً، ونحوها مما لا عوض فيه)).

(٤) البيت ليس في حماسة أبي تمام، وهو للأفوه الأودي في تهذيب اللغة ١٤: ٤٤ والمحكم ١٠: ٣٧، وهو من قطعة للأفوه في ديوانه في الطرائف الأدبية ص ٦. ونسب للأسعر في مقاييس اللغة ١: ١١٣. وعجزه: فيه الرجال على الأَطائم واللَّظى. ذرب: حادّ. والشبا: جمع شباة، وشباة كل شيء طرفه. والأطائم: جمع أُطيمة، وهي موقد النار.

(٥) الإقناع ص ٣٥٤.

والأرجحُ من هذه الأقوال المذهب الثاني، وهو حذف التنوين مطلقًا. وأقوى ما استُدِلَّ به لهذا المذهب وقوعُ هذه الألف رويًّا سواء أكان الاسم في موضع رفع أم جرٍّ أم نصب؛ وأما تخريج قول العجاج:

خالطَ مِن سَلْمَى خَياشيمَ وفا

على أنَّ التنوين حُذف منه في حالة النصب على قوله:

.... جَعَلَ القَيْنُ على الدَّفِّ إبَرْ

فالألف ألف أصل، فتخريج فاسد لأنَّ مثل هذا لا ينوَّن، فلا يقال: هذا فًا، ورأيتُ فًا، ونظرت إلى فًا، بل إنما ينوَّن مع الميم، فليس مما حُذف منه التنوين في الوقف لأنه لا يدخله حالة الدَّرْج، وإنما أراد الإضافة، فقَطع الاسم عنها، فهي منْويَّة، وكأنه قال: وفاها، وذلك في الضرورة، فلمّا نوى الاضافة ثبتت الألف، وهي عين الكلمة التي أصلها واو.

وقولُه **وتُبدَل ألفًا نونُ إذَنْ** مذهب أبي علي(١) والجمهور ما ذكره المصنف من إبدال نون إذَنْ ألفًا في الوقف؛ وبها كُتبت في المصحف. وذهب بعض النحويين(٢) إلى أنه يوقف عليها بالنون.

وأمّا عَنْ ولَنْ وأنْ وما أشبهَها فإنما يوقف عليها بالنون إذا اضطرَّ إلى ذلك لأنها حروفٌ لا يَحسُن الوقف عليها؛ بخلاف إذَنْ، فإنه يَحسُن الوقف عليها والفصل(٣). وأمّا النون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها ألفًا إذا انفتح ما قبلها.

---

(١) التكملة ص ٢٤٣.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٣) ما عدا ت: وينفصل.

وقولُه **وربما قُلبت الألفُ الموقوفُ عليها ياءً أو واوًا أو همزةً** أمّا قلبُها ياء فلغةٌ لِفَزارة وناسٍ من قيس[1]، وهي قليلة، يقولون: هذه أَفْعَيْ، ورأيت أَفْعَيْ، ومررت بأَفْعَيْ، وهذه عَصَيْ، ورأيت عَصَيْ، ومررت بعَصَيْ.

وأمّا قلبُها واوًا فلغةٌ لبعض طَيِّئ[1]، يقولون: هذه أَفْعَوْ، ورأيتُ أَفْعَوْ، ومررتُ بأَفْعَوْ.

وأمّا قلبُها همزةً فلغةٌ لبعض طَيِّئ[2] أيضًا، يقولون: هذه أَفْعَأْ، ورأيتُ أَفْعَأْ، ومررتُ بأَفْعَأْ. ومَن يقلبها همزة فهو مِمَّن ليس مِن لغته التخفيف.

ووجهُ إبدال الألف ياء كونُها أقوى من الألف لشدّة خفاء الألف، قال (س)[1]: ((وكذلك كل ألف في آخر اسم))، يريد كانت أصلية أو غير أصلية. ووجهُ إبدالها واوًا أنَّ الواو أقوى من الألف ومن الياء. ووجهُ إبدالها همزة أنَّ الهمزة /أقوى من [٩: ٦٦/ب] حروف العلة الثلاثة.

والمقلوبُ في هذه اللغات في الاسم المنوَّن يحتمل أن يكون الألفَ الأصلية أو ألفَ التنوين على الخلاف السابق. ويدلُّ عليه[3] أنَّ بعضهم أبدل من ألف التنوين همزة، فقال: رأيتُ زيدأْ، قال (س)[4]: ((وزعم الخليل أنَّ بعضهم يقول: رأيتُ رَجُلَأْ، فيهمز)) لأنها ألفٌ في آخر الاسم. وكذلك: زيدٌ يَضْرِبُهَأْ. قال (س)[5]: ((وسمعناهم يقولون: هو يَضرِبُهَأْ، بالهمز، فيهمزون كلَّ ألف في الوقف)).

---

(١) الكتاب ٤: ١٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٤.

(٣) ت: على.

(٤) الكتاب ٤: ١٧٦.

(٥) الكتاب ٤: ١٧٧.

وذكر أبو علي في (الحُجَّة)[1] أنَّ قلب الألف في المقصور ياء أقوى من قلبها واوًا لوجهين:

أحدهما: كثرةُ بدل الألف من الياء والياءِ من الألف، كقولهم: عَلاكَ وإلاكَ، وضربتُ الزيدان، وقالوا: حاحَيْتُ[2]، وعاعَيْتُ[3]، وطائيٌّ وحاريٌّ في النسبة إلى طَيِّئ والحِيرة. قال[4]: ((ولم نعلمهم أبدلوا الألف من الواو، ومَن قال في داوِيَّة إنه من هذا فلا يظهر؛ لأنه يمكن أن تبني منه فاعلًا)). ونُسب إليه في ياجَلُ خِلاف. ومنه قولهم: ﴿يا بُشْرَيَّ﴾[5]، و[6]:

سَبَقُوا هَوَيَّ ....

والوجه الثاني: أنَّ قلبها هنا ياء أكثر لأنَّ (س) حكى أنَّ الياء تُبدلها فَزارة وناسٌ [من قيس][7]، وفي الوقف والوصل تُبدلها طَيِّئ، والواو يبدلها منها بعض طَيِّئ، قال[8]: ((فما كثُر في الاستعمال، وعَضَدَه قياس لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف)) انتهى.

وقولُه ((ولا نعلمهم أبدلوا الألف من الواو)) قد سُمع ذلك، قالوا في تَوْبة وصَوْمة: تابةٌ وصامة.

---

(١) الحجة ١: ٨٤ - ٨٨.

(٢) صَوَّتٌ للغنم بـ(حاحا).

(٣) صَوَّتٌ للغنم بـ(عاعا).

(٤) الحجة ١: ٨٥.

(٥) من الآية ١٩ من سورة يوسف. وهذه قراءة أبي الطفيل والجحدري وابن أبي إسحاق، ورويت عن الحسن. المحتسب ١: ٣٣٦.

(٦) هذا مطلع بيت لأبي ذؤيب الهذلي تقدم في ١٢: ١٦٢، وهو:

سَبَقُوا هَوَيَّ ، وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا ، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(٧) من قيس: من الحجة ١: ٨٨.

(٨) الحجة ١: ٨٨.

وقولُه **وربَّما وُصلت بهاء السكت ألفُ (هُنا) و(ألَا)** لا تخصيص لـ(هُنا) و(ألَا) بذلك، بل كلُّ مبنيٍّ آخرُه ألف يجوز فيه ثلاثة أوجه: أحدها إبقاؤها ألفًا كما في الوصل. الثاني إبدالها همزة. الثالث إلحاق هاء السكت بعدها. فتقول: هو يضربها وهاهنا وهؤلا وهذا، ويضربهأ وهاهُنأ وهذأْ، وهاهُناه وهؤلاهْ وهذاهْ.

وأمَّا قلبُ الألف هاءً فشاذٌّ، نحو قوله[1]:

قَـــد وَرَدَتْ مِـــن أَمْكِنَـــهْ　　　مِـــن هاهنـــا ومِـــن هُنَـــهْ

إلا في الاسم المندوب، فإنه لا يكون بغير الهاء، نحو: وا زَيداهْ، ولا يوقف عليه بالألف، ولا تُبدل ألفه همزة.

ولحوق هذه الهاء خاصٌّ بالمبنيّ، فلا تقول: عِيساهْ[2] ولا مُوساهْ؛ وذلك أنَّ الهاء اختصَّت لبيان[3] حركة المبنيّ، فاختصَّت لبيان ألفه ولئلا يلتبس بالمضاف إليه.

وقال (س): ألف المتمكن مُقَدَّرٌ فيها الإعراب، وفي موضع حرف معرب بحيث لو كان صحيحًا ظهر الإعراب فيه، وهم لا يُدخلون هاء السكت على حركة إعراب، فلم يُدخلوها على ما تقدَّر فيه حركة الإعراب. فإن كانت الألف آخر فعل ماضٍ نحو رمى واستَدعى جاز فيه إقرارُ الألف وإبدالُها ياء كما قال[4]:

تَبَشِّـــري بالرِّفْـــهِ والمـــاءِ الـــرِّوَيْ　　　وفَـــرَجٍ منـــك قَرِيـــبٍ قـــد أَتَيْ

---

(١) تقدم الشاهد في ٣: ٢١٠.

(٢) ك: عصاه.

(٣) لبيان حركة المبني فاختصت: سقط من ك.

(٤) كذا في المنصف ١: ١٦٠. وورد البيتان ورويُّهما ألف في النوادر ص ٦٠٤ - ٦٠٥ ونوادر أبي مسحل ٢: ٥٠٠ والمقصور والممدود للفراء ص ٣٥ ولابن ولاد ص ١٢٤ والإغفال ١: ٣٨٥. وقبلهما: ((حَنَّتْ وقالت نِيبُها حتى مَتَي)). تبشري: أبشري. والرفه: أقصر ورد الإبل وأسرعه، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم، وتشرب متى شاءت. والرِّوي: الكثير الْمُرْوِي.

وإبدالُها واوًا وقلبُها همزة كما جاز في المعرب المقصور.

فأمَّا إبدالُهم الألف في غير المتمكن هاء نحو قولِه:

قـــد وَرَدَتْ مِـــنْ أَمْكِنَـــهْ مِـــن هاهنـــا ومِـــن هُنَـــهْ

وقولِه[1]: /

[٩: ٦٧/أ] /اللهُ نَجَّـــاكَ بِكَفَّـــيْ مَسْـــلَمَهْ مِـن بعـدِ مـا وبعـدِ مـا وبعـدِ مَـهْ

فشاذٌّ لا يقاس عليه.

وأمَّا لحوق الهاء فسنَتَعَرَّض له عند تعرُّض المصنف له في ثالث فصول هذا الباب.

وقولُه **وقد تُحذَف ألفُ المقصور اضطرارًا** لا خلاف في أنَّ المقصور لا تُحذَف ألفُه إلا في ضرورة، وذلك نحو قول الشاعر[2]:

وقَبيـــلٌ مـــن لُكَيْـــزٍ شـــاهدٌ رَهْـطُ مَرْجُـومٍ ورَهْـطُ ابْـنِ الْمُعَـلّْ

يريد: ابن الْمُعَلَّى. ووجهُ حذف هذه الألف أنها أُجريت مجرى التنوين؛ لأنَّ التنوين يعاقب الألف، والتنوينُ لا يُجامع الألف واللام، فكذلك لم تُجامع الألفُ الألفَ واللام.

وقولُه **وألفُ ضمير الغائبة منقولاً فتحُه اختيارًا** مثالُ ذلك ما رُوي عن بعض طَيِّئ من قوله[3]: ((بالفضلِ ذو فضَّلَكُمُ اللهُ بَهْ، والكرامةِ ذاتُ أَكرمَكُمُ اللهُ بَهْ))، يريد: بِها، فحذف الألف، وسكَّن الهاء، ونَقَل حركتها إلى الباء، ولذلك فتحها.

---

(١) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ٤٠٩ وسر الصناعة ١: ١٦٠، ٢: ٥٦٣ وفيهما تخريجه، وآخر البيتين فيهما: مَسْلَمَتْ، وبعدِ مَتْ.

(٢) هو لبيد. والبيت في ديوانه ص ١٩٩ والكتاب ٤: ١٨٨ وسر الصناعة ٢: ٥٢٢، ٧٢٨ وفيه تخريجه. شاهد: حاضر. وهي رواية ت.

(٣) تقدم في ٢: ١٢٤، ١٦٣، ٣: ٤٠.

وظاهرُ كلام المصنف اقتياس ذلك؛ لأنه قال **اختيارًا**، فعلى ما ذكر يجوز أن تقف على ((منها)) و((عنها)) و((فيها)) وما أشبه ذلك: مِنَهْ وعَنَهْ وفِيَهْ، وإنما رُوي منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة النُّدور لبعض العرب، فلا يَنبغي أن يُجعل ذلك قانونًا كليًّا ويجعل أنه يجوز ذلك اختيارًا، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة تُوجب القياس.

ص: والمنقوصُ غيرُ المنصوب إن كان منوَّنًا فاستِصحابُ حذف يائه أجودُ إلا أن تُحذَف فاؤه أو عينُه فيتعيَّن الإثبات؛ وإن لم يكن منوَّنًا فالإثباتُ أجودُ، إلا أنَّ حُكم ياء المتكلم الساكنة وَصلًا وحُكم الياء والواو المتحركتين حُكمُ الصحيح؛ ولا حَذفَ في نحو يَقْضي وافْعَلي ويَدعُو وافعَلُوا غالبًا إلا في قافية أو فاصلة.

ش: **غيرُ المنصوب** يَشملُ المرفوع والمجرور. وإنما قال: **غيرُ المنصوب** لأنَّ المنقوص المنوَّن في حالة النصب إذا وُقف عليه ثبَتَت ياؤه؛ وأُبدل من التنوين ألفٌ، فتقول: رأيتُ قاضِيَا، وحَيَّيْتُ هادِيَا.

وقال شيخُنا الأستاذُ أبو الحسنِ الأُبَّذِيُّ[1]: ((ومِنَ العرب مَن يقف على المنصوب المنوَّن بغيرِ عِوَضٍ منَ التنوين، فيكون الوقف على ذلك المنصوب المنوَّن من هذا النوع: رأيتُ قاضِي، وعلى هذا بَنى المتنبي قولَه[2]:

أَلَا أَذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ ناسِي ... ولا لَيَّنْتَ قَلْبًا وهْو قاسِي

انتهى)). وكذلك مَن قال[3]:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية: باب الوقف ص ٦١ [رسالة].

(٢) الفسر ٢: ٢٢٩.

(٣) هذا مطلع بيت تقدم في ١: ٢١٤، وهو:

وكَسَوْتَ عارٍ لَحْمُهُ ، فَتَرَكْتَهُ ... جَذْلانَ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ ورِداءَهُ

وكَسَوتَ عارٍ ....

فحذفَ الياء، إذا وقف عليه قال: وكَسَوتَ عاري، كحاله في الرفع والجر.

[٩: ٦٧/ب] وقولُه **فاسْتِصحابُ حَذفِ يائه أَجْوَدُ** تقول: قام قاضْ، /ومررتُ بقاضْ؛ لأنَّ الياء محذوفة لأجل التنوين، وحَذفُ التنوين في الوقف عارض لا أصل له[١]، فكأنه موجود، فعُومِلَت الياء مُعاملتَها حال وجوده.

وفي قوله **أَجْوَدُ** إشارة إلى أنَّ إقرار الياء جيِّد، زعمَ[٢] أبو الخَطَّاب ويونس أنَّ بعض مَن يوثق بعربيته يُثبت الياء، فيقول: قاضيْ وعَمِيْ وغازيْ؛ لأنَّ التنوين قد زال حال الوقف، فلا مُوجِب في هذه الحال لحذفها، ولم يُراع عُروض الوقف. وقد رُوي الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير[٣] ووَرْش في أحرف من القرآن.

ولا خِلاف أنَّ الحذف أكثر، واختُلف في الأَقيَس: فقال أبو علي[٤]: «الحذفُ أَقيَس». وإنما كان أَقيَس لأنَّ فيه عدم الاعتداد بالعارض، وهو أكثر في لسان العرب. وقال غير أبي علي: الوقوف على الياء أَقيَس؛ لأنَّ ما آخره ألف نحو فَتًى يُوقَف عليه بالألف، وقد ثبَت أنَّ الصحيح من الأقوال أنَّ الألف هي التي مِن نفس الكلمة لا أنها بدل من التنوين؛ فكذلك هذا.

وقولُه **إلا أن تُحذَف فاؤه** مثالُ ذلك يَفٍ علمًا، فإنه حُذفت فاؤه؛ إذ هي واو؛ لأنه من الوفاء من قوله: وَفى يَفي؛ إذ أصلُه يَوْفِي، ثُمَّ حين سُمِّيت به صار حكمه حكم شَجٍ، فإذا وقفتَ عليه رددتَ الياء؛ لأنك لو وقفتَ عليه بغير ياء كنتَ قد أَخلَلتَ بالكلمة؛ إذ لم يَبق منها إلا حرف واحد بغير مُعاقِب للحرف الثالث.

---

(١) ت: عارض الأصل.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٣.

(٣) التبصرة ص ٢٣٣ - ٢٣٤ والتيسير ص ٣٢٨ والإقناع ص ٦٧٥.

(٤) التكملة ص ٢١.

وقولُه **أو عينُه** مثالُ ذلك مُرٍ اسم فاعل من أَرى يُري، أصله مُرْئيٌ، فجرى في لامه ما جرى في لام قاضٍ ومُغْنٍ، وحُذفت عينه - وهي الهمزة - فلم يَبقَ مِن أُصول الكلمة إلا الراء، وهي فاء الكلمة، فلمَّا وقفوا وقَفوا على الياء لأنهم لو حذفوها لكثُر الإخلال بالكلمة لبقائها على حرف واحد.

فإن قلتَ: هذا التعليل يقتضي تساوي حالة الدَّرْج بحالة الوصل لأنه في الدرج أيضًا قد حُذفت عينه ولامه.

قلتُ: إنه لَمّا كان في حال الدَّرْج منوَّنًا لم يُمكن إثبات يائه لئلا يجتمع ساكنان؛ وذلك بخلاف الوقف، فإنَّ التنوين يُحذف، فلم يكونوا ليجمعوا عليه بقاءه على حرف واحد وعدم معاقب الياء - وهو التنوين - بخلاف[1] الدرج فإنه - وإن كان على حرف واحد - فإنَّ فيه معاقب الياء، وهو التنوين.

وقولُه **وإن لم يكن منونًا فالإثباتُ أجودُ** الذي لا يكون منوَّنًا هو على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون سقوط التنوين منه لأجل النداء، وذلك مثل: يا قاضيْ، إذا كان نكرة مُقْبَلًا عليها أو عَلَمًا؛ لأنه لَمّا بُني في النداء ذهب التنوين كما ذهب من: يا زيدُ، واستُثقلت الضمة التي بُني عليها في الياء فحُذفت، فقيل: يا قاضيْ. فإذا وقفتَ على هذا فالخليل يختار أن يقف بالياء، ويونس يختار أن يحذف فيقول: يا قاضْ، قال (س) [2]: ((وهو أقوى لأنَّ النداء محلُّ حذف؛ ألا تراهم رخَّموا فيه الأسماء))، وكأنه ذهب إلى أنَّ الحذف ساغَ عند عروض الوقف، والبناء عارض أيضًا، لكنه أضعف، فقام مقام /ضعفه ما هو عليه من حصوله في موضع حذف. وهذا فيه [٩: ٦٨/أ] نظر.

---

(١) بخلاف ... وهو التنوين: سقط من ت.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٤.

وفي (الإفصاح): ((ورَجَّحَ (س) مذهب يونس، ورَجَّحَ غيرُه مذهب الخليل لأنَّ الحذف مجاز، وقد رجعوا إلى الإثبات في: يا مُرِي، وليس ترخيمًا ولا هو كالتنوين، فالإثبات أَولى إذ لم يُسمع عنهم في هذا كثرة الحذف، فأمّا قاضٍ والقاضي فالترجيح بالكثرة، وقد كثُر حذف الأول وإثبات الثاني. وقد رَجَّحَ بعضهم الإثبات مع المنوَّن قياسًا اتِّساعًا واستغناء إلا أنَّ الأصل أنَّ الاستعمال تابع للقياس)) انتهى.

فإن كان المنقوص المنادى لو حذفت ياؤه لبقي على حرف واحد فإنَّ الياء تثبت في الوقف نحو: يا مُرِي.

القسم الثاني: أن يكون سقوط التنوين فيه لأجل الألف واللام التي دخلت على الاسم؛ وذلك نحو القاضي، فهذا إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا:

إن كان مرفوعًا أو مجرورًا ففيه لغتان:

إحداهما: إقرار الياء ساكنة كحالها في الدّرْج، فتقول: قام القاضيْ، ومررتُ بالقاضيْ، قال (س)[1]: ((والإثبات أقيس وأكثر)).

واللغة الأخرى: حذف الياء، فتقول: قام القاضْ، ومررتُ بالقاضْ، قال (س)[1]: ((وهو عربي كثير))، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[2]، و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[3].

وقد اختلف النحويون هل يجوز حذف هذه الياء مع الألف واللام في الوصل في سعة الكلام أم يختصُّ جواز ذلك بالضرورة. ووجهُ مَن جوَّز ذلك أنَّ الياء مُعاقِبةٌ للتنوين، فأُجريت مجرى ما عاقَبَها، فكما أنَّ التنوين لا يثبت مع الألف واللام فكذلك ما عاقَبه، وإذا جاز أن تُحذف مع الألف واللام في الدَّرْج في سعة الكلام

(١) الكتاب ٤: ١٨٥.

(٢) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة غافر.

على مذهب مَن يرى ذلك فلَأَنْ تُحذف معها في الوقف أَولَى. وأيضًا فإنه كان قبل دخول الألف واللام عليه يجوز حذف الياء منه في الوقف؛ فأُبقي بعد دخولها عليه على ما كان عليه.

وإن كان منصوبًا نحو: رأيتُ القاضيْ، فالوقف عليه بالياء لأنه قبل دخول الألف واللام لم يكن التنوين فيه سببًا لحذف الياء لأنه يثبت معها؛ تقول: رأيتُ قاضيًا يا هذا، فلا تكون الألف واللام المعاقِبةُ للتنوين سببًا للحذف في حالة النصب، وذلك بخلاف حالة الرفع والجرِّ؛ لأنَّ التنوين قبل دخول الألف واللام سببٌ لحذف الياء، فلمّا دخلَ ما عاقبَ التنوينَ - وهو الألف واللام - كان ذلك سببًا للحذف إجراءً للمعاقِب مجرى ما عاقبَه. ومَن قال: رأيتُ القاضيْ بسكون الياء في حالة النصب فإنه ينبغي إذا وقف عليه أن يَقف بالوجهين كحالة الرفع والجر. وحكمُ ما ذهبتْ فاؤه أو عينه من المنقوص إذا كانت فيه الألف واللام حكمُ مُنَوَّنِه في الوقف عليه بالياء قولًا واحدًا للعِلّة التي تقدَّمتْ.

القسم الثالث: أن يكون سقوط التنوين منه لكونه لا ينصرف نحو: رأيتُ جواريَ قبلُ، فإذا وقفتَ على هذا المنقوص وقفتَ بالياء فقلتَ: جَواريْ.

القسم الرابع: أن يكون سقوط التنوين منه لأجل الإضافة، وهو على نوعين:

أحدهما: أن تثبت الياء فيه، وذلك /نحو: هذا قاضيْ مكة. [٩: ٦٨/ب]

والثاني: أن تحذف الياء، وذلك إذا لقيت ساكنًا نحو: قاضِي المدينةِ، وقاضِي ابْنِك. فإذا وقفتَ على هذا جاز فيه الوجهان الجائزان في المنوَّن، وذلك أنه لَمّا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما كان ذهبَ بسببها، وهو التنوين. وإذا كان منوَّنًا جاز فيه الوجهان.

وعلى هذا انْبَنَى فرعٌ، وهو إذا سقط للإضافة النون، وذلك نحو: جاءني قاضُو زيدٍ، فإذا وقفتَ على هذا المنقوص وقفتَ فيه بالنون، فتقول: قاضُونْ، وذلك أنَّ

الإضافة قد زالت للوقف، وسواء أكان بعد هذا الاسم ساكنٌ فيسقط منه حرف العلة لأجل الساكن أم لا يكون؛ ففي كلتا الحالين تعود النون وحرف العلة في الوقف، فتقف على المنقوص من قولك: قاضُو المدينة: قاضُونْ، بردِّ النون وحرف العلة. وسببُ إقرار النون أنها لا تُحذف للوقف بخلاف التنوين، والموجِبُ لحذفها إنما هو الاتصال بما بعدها من المضاف إليه، فلمّا زال الموجِب لحذفها عادت، فلو كان المنقوص مما لم يَبق منه إلا حرف واحد، وكان مضافًا، ووقفتَ عليه، فحُكمُ الوقوف عليه بالياء كما تقرَّر فيما قبل نحو: هذا مُرِي أخيك.

وقد انتهى القول في الوقف على المنقوص، وبهذا الذي ذكرناه يَظهر ما في كلام المصنف من الإجحاف والاختلال.

وقولُه **إلا أنَّ حُكم ياءِ المتكلم الساكنةِ وصلًا وحُكمَ الياء والواو المتحركتين** **حُكمُ** [illegible]

أحكامه، وياءُ المتكلم الساكنة ليست من نوع المنقوص فيكون استثناء متصلًا، وأما الياء المتحركة فتارةً تكون في المنقوص نحو: رأيتُ قاضيًا، ورأيتُ القاضيَ، ورأيتُ قاضيَ مكة وقاضيَ المدينة، وتارةً في غير المنقوص نحو: هذا ظَبْيٌ، وتارةً تكون في الفعل نحو: لن يرميَ. والواوُ المتحركة تارةً تكون في الاسم نحو: رأيتُ دلوًا، وهذا غزوٌ، وتارةً تكون في الفعل نحو: لن يغزوَ زيدٌ.

واحتَرز بقوله **الساكنة** من المتحركة أو المحذوفة؛ لأنها إن كانت محذوفة فلا تجرى مجرى الحرف الصحيح، بل تُحذف في الوقف كحالها في الوصل، وذلك نحو: يا قومِ، فإنك تقول فيه: يا قومْ، بسكون ما قبلها، فلم تَجر إذ ذاك مجرى الحرف الصحيح. وكذلك إن كانت متحركة لم تجر مجرى الساكن الصحيح، بل يجوز فيها التسكين، وتجوز الهاء مع التحريك، فتقول في قامَ غلاميَ: قامَ غلاميْ، وقامَ غلاميَهْ. وأمّا إذا كانت ساكنة فإنها تبقى ساكنة في الوقف سكونَها في الوصل؛ كما أنَّ الساكن الصحيح يبقى ساكنًا نحو مَنْ وكَمْ في الوقف كما كان ساكنًا في الدَّرْج.

وأَحالَ حُكمَ الياء والواو المتحركتين على حكم الصحيح، وسيأتي ما يجوز في الوقف على ما آخرُه حرف صحيح إن شاء الله. ولنذكر ذلك هنا بالنسبة للفعل، أمّا إذا كانت الياء والواو متحركتين في الفعل نحو: لن يغزوَ، ولن يرميَ، ووقفتَ عليهما فإنك تحذف الحركة، فتقول: لن يرميْ، ولن يغزوْ، كحاله في الرفع دَرْجًا.

وقولُه **ولا حذفَ في نحو يَعصِي وافْعَلِي ويدعُو وافْعَلُوا غالبًا** إنما قال **غالبًا** احترازًا مما وقع فيه الحذف للياء /والواو على جهة القِلّة، وإذا كانوا قد حذفوا حرف [٩: ٦٩/أ] العلة في الدَّرْج في قول الراجز(١):

كَفَّـــاكَ كَـــفٌّ لا تُليــقُ دِرهَمًــا   جُودًا ، وأُخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدَّمَا

ونحو قول الشاعر(٢):

محمــدُ تَفْـدِ نَفسَـكَ كُـلُّ نَفـسٍ   إذا مــا خِفــتَ مِــن شــيءٍ تَبــالا

على أحد التأويلين في تَفْدِ، فلأَن يكون ذلك في حالة الوقف أَولى لأنه موضع تخفيف.

ويحتاج حذف الياء [والواو](٣) في يَعصي وافْعَلِي ويَدعُو وافْعَلُوا في الوقف على قِلَّة إلى شواهد من لسان العرب على ذلك في غير الفواصل والقوافي. والذي ذكر أصحابنا أنَّ مثل يَغزو ويَرمي إذا وُقف عليهما لا تُحذف الواو والياء منهما إلا في الفواصل والقوافي إلا ما شذَّ من قولهم: ما أَدْرْ، ولا أَدْرُ، فإنهم حَذفوا ووَقفوا على الراء كالصحيح الذي ليس محذوفًا، وذلك لكثرة الاستعمال.

---

(١) البيتان في معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧، ١١٨، ٣: ٢٦٠ وسر الصناعة ٢: ٥١٩، ٧٧٢، وفيه تخريجه. لا تليق: لا تمسك.

(٢) تقدم البيت في ١٦: ١٢.

(٣) والواو: تتمة يقتضيها السياق.

وقولُه **إلا في قافية أو فاصلة** يعني فإنَّ الحذف فيهما غالب، فمثالُ القافية قول زُهير[1]:

وأَراكَ تَفْـــرِي مـــا خَلَقْـــتَ وبَعــــ ـــضُ القـــومِ يَخْلُـــقُ ثُمَّ لا يَفْـــرْ

ومثالُ الفاصلة ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[2]، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[3]، فإذا وقفتَ على ما حُذف في قافية أو فاصلة فحُكم ما قبل المحذوف في الوقف عليه حُكم الصحيح؛ وإذا كانوا قد حذفوا الياء في القوافي والفواصل من الأفعال فلأَن يكون ذلك في الاسم أحسن؛ لأنَّ الحذف فيه معهود في غير القوافي والفواصل.

وفي (الإفصاح): «وأمَّا الفعل المعتلُّ الآخِر بالواو والياء فلا تُحذفان وصلًا عند (س)[4] إلا قولهم: لا أَدْرِ، وما أَدْرِ، لا غير؛ لكثرة استعمالهم هذا الحرف مع النفي، وتُحذفان في الفواصل والقوافي، وإثباتُهما حسن، وقد حَذف بعض القُرَّاء في غير الفواصل والقوافي، نحو ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[5] اتِّباعًا لخطِّ المصحف، وما عدا هذا لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر عند (س)[6]».

وأجاز الفراء[7] حذف هذه الياءات كلها لدلالة الكسرة عليها في الكلام. والذي يصحُّ سماعًا قول (س).

---

(١) البيت في ديوانه بشرح ثعلب ص ٩٤ وسر الصناعة ٢: ٤٧١، ٥٢٠. الفري: القطع. والخالق: الذي يقدِّر الأديم ويهيئه ليقطعه ويخرزه. والمعنى: إنك إذا تهيأت لأمر أنفذته، وبعض القوم يقدِّر الأمر ثم لا يقدم عليه.

(٢) من الآية ٤ من سورة الفجر.

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

(٤) الكتاب ٢: ١٩٦، ٢٠٤، ٣: ٥٠٦، ٤: ١٨٤.

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة. ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

(٦) الكتاب ٤: ١٨٤ - ١٨٥، ٢٠٩.

(٧) معاني القرآن ٢: ٢٧، ١١٨، ٣: ٢٦٠.

فأمَّا الألفُ فلا تُحذف في شيء مما تقدَّم لخفّتها)) انتهى.

فرع: إذا حُذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال، وذلك المضارع من كان، نحو: لم يَكُ، ثُمَّ وقفتَ عليه، فنَصَّ بعض أصحابنا ((على أنه لا يكون فيه الوقف على الكاف، ولا يجرى مجرى ما أَدْر في الوقوف على الراء؛ لأنَّ نون لم يكنْ لم تُحذَف عند التقاء الساكنين، بل تُحرَّك فيه، بخلاف ياء ما أَدري، فإنها تُحذَف عند التقاء الساكنين، فلَمَّا خالفَه في الوصل في هذا خالفَه في الوقف، ولأنه لو وُقف عليه بالسكون لكان إخلالًا /بالكلمة، فصار بمنْزلة: يا مُرِي)) انتهى كلامه. [٩: ٦٩/ب]

فظاهرُه أنك تردُّ النون المحذوفة كما رددتَ[1] الياء في مُرٍ لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد أصليّ[2]؛ وقد نصَّ ابن هشام على ذلك، قال: ((والوقفُ على لم يَكُ: لم يَكُنْ، بردِّ اللام؛ لأنه لا يبقى الفعل على حرف واحد في الوقف، ولا تلحقه هاء السكت في مثل لم يَعِهْ لأنهم استَعملُوا النون، فردُّوه للحاجة. وعلى لا أَدْر بإسكان الراء أو إلحاق هاء السكت)) انتهى. وأمَّا القُرَّاء فإنهم يقفون على الكاف، ولا يردُّون المحذوف.

وعلامةُ الجزم في لم يَكُ حذفُ الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال. وصرَّح أبو علي في (العسكريات)[3] بأنه حُذفت الحركة للجزم، ثم كثُر استعمالُهم له، فحَذفوا النون للجزم كما تُحذَف حروف العلَّة للجزم؛ لأنها تُشبهها في أمور معلومة، فهو جزم بعد جزم، حُذف بتدرج، ونظير لم يَكُ: لم أُبَلْ.

* * *

(١) ت: كما ترد.

(٢) أصلي ... على حرف واحد: سقط من ت.

(٣) المسائل العسكرية ص ٢٧٢، ٢٧٨.

إن كان الموقوف عليه متحركًا غير هاء تأنيث سُكِّن، وهو الأصل، أو رِيْمَتْ حركتُه مُطلقًا، أو أُشيرَ إليها دون صوت إن كانت ضمَّةً، وهو الإشمام، أو ضُعِّفَ الحرفُ إن لم يكن همزةً ولا حرفَ لينٍ ولا تاليَ ساكنٍ، أو نُقِلت الحركةُ إلى الساكن قبلَه ما لم يَتَعَذَّر تحريكُه أو يُوجب عدمَ النظير أو تكن الحركةُ فتحةً؛ فلا تُنقَل إلا من همزة، خلافًا للكوفيين.

ش: قولُه **متحركًا** احتراز من الساكن؛ لأنه إذا كان ساكنًا فقد تقدَّم الكلام[1] عليه قبل.

وقولُه **غيرَ هاء تأنيث** احتراز مما آخرُه هاء تأنيث، فسيأتي حكمه. وإنما قال **هاء تأنيث** ولم يقل تاء تأنيث احترازًا من بِنْت وأَخْت، وتقدَّمت الإشارة[2] إلى شيء من ذلك قبل.

وقولُه **سُكِّنَ وهو الأصل** أي: التسكين هو الأصل في الوقف على المتحرك. وذكروا أنه إنما كان الأصلَ لسببين:

أحدهما: أنَّ الحرف الموقوف عليه مضادٌّ للحرف المبتدأ به؛ لأنَّ الوقف هو انتهاء، والانتهاء مضادٌّ للابتداء، فلَمَّا كان مضادًّا له انبَغى أن تكون صفته مُضادَّةً لصفته، فكان ذلك متحركًا إذ لا يُمكن فيه إلا ذلك وهذا ساكنًا.

والآخر: أنَّ الوقف موضع استراحة؛ لأنه موضعٌ يَضعُف فيه الصوت، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخفَّ الأحوال، وهو السكون، وجعلوا علامة في الخطّ للسكون خاء فوق الحرف، وصورتها هكذا: خ.

(١) تقدم في ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٢) تقدمت في ص ٣٥٠.

وقولُه **أو رِيْمَت حركتُه** الرَّومُ: إخفاء الصوت بالحركة، هكذا شرحَه المصنف[١]. وقال غيره[٢]: هو تضعيف الصوت بالحركة. وزاد بعضهم[٣] على هذا: فلا تُشبع ما تَرومه. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة من غير سكون، فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون. وقال بعضهم: الرومُ إتيانُك بالحركة ضعيفةً إشعارًا بالحركة التي كانت في الوصل، ويُدركه الأعمى والبصير.

وعلامتُه في الكتاب خطٌّ بين يدي الحرف. وإنما كان خطًّا لأنَّ الرَّوم أكثر من الإشمام على ما سيأتي تبيينه، /فجُعلت علامته الخط لأنَّ الخطَّ أكثر من النقطة. [٩: ٧٠/أ] وكانت بين يدي الحرف ولم تكن فوقه لئلا يلتبس بالفتحة، وصورته هكذا: ـ.

ويبين أنَّ مرادهم بقولهم «التضعيف» أي الإخفاء وتلطيف الحركة، فهو من الضَّعْف لا من الضِّعْف وهو الزيادة على الشيء، والتضعيف من الضَّعف سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقولُه **مطلقًا** أي: إنَّ الروم يكون في الحركات كلها في المرفوع منوَّنًا كان أو غير منوَّن؛ وهو كجزء من الضمة، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنوَّن، وفي المفتوح[٤]، وفي المنصوب بالكسرة، وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة، وفي المكسور وهو كجزء من الكسرة، ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضةٍ لخفَّة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة، ولذلك لم يُجِزْه القُرّاء في الفتحة.

وأمّا النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة، وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عرف بابن الباذش[٥]: «زعم أبو حاتم أنَّ الروم لا

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٩.

(٢) المقرب ٢: ٢٥.

(٣) التكملة ص ١٩ والإقناع ص ٥٠٤.

(٤) ت: وفي المنصوب وفي المفتوح بالكسرة.

(٥) الإقناع ص ٥٠٩ - ٥١٠.

يكون في المنصوب لخفَّته، والناس على خلافه لأنَّ الروم لا يَرفع حكم السكون لِما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره، وإنما فرق (س) بين النصب والرفع والجرِّ في الوصل أنهم يُشبِعون الضمة والكسرة ويمطِّطون فيقولون: يَضْرِبُها، ومِنْ مَأْمَنِكَ. قال[1]: (وعلامتُها واو وياء، ويَختلسها بعضهم اختلاسًا، فيقولون: يَضْرِبُها، ومِنْ مَأْمَنِك. ولا يكون هذا في النصب لأنَّ الفتحة أخفُّ عليهم)، يعني أنَّ خِفَّتها مُشْبَعةً تُغني عن تخفيفها بالاختلاس، ورَوْمُ حركة النصب ليس للتخفيف، إنما هو للدلالة على تحرك الحرف في الوصل» انتهى كلامه.

وأمّا المنصوب المنوَّن فمَن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والرَّوْم.

وقولُه **أو أُشيرَ إليها** أي: إلى الحركة. وقولُه **دونَ صوت** فهو لا يُدْرَك إلا بالرؤية، وليس للسَّمع فيه حظ، ولذلك لا يُدركه الاعمى بحاسة السمع لفقده الرؤية، بل يُدْرَك بالتعليم بأن يَضُمَّ شفتيه إذا وقف على الحرف، وقال أبو الحسن الحصري[2] في قصيدته[3]:

يُرَى رَوْمُنا ، والعُمْيُ تَسمَعُ صَوتَهُ ... وإشمامُنا مثلُ الإشارةِ بالشُّفْرِ

وقولُه **إن كانت ضمة** ذكر النحويون أنَّ الإشمام مختصٌّ بالضمة سواء أكانت إعرابًا أم بناء؛ قالوا: ولا يكون في المنصوب والمجرور لأنَّ الفتحة من الحلق والكسرة

---

(١) أي: سيبويه. الكتاب ٤: ٢٠٢. «قال ... ومن مأمنك»: سقط من ت.

(٢) هو علي بن عبد الغني أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري [... - ٤٦٨ هـ]. مقرئ أديب شاعر مفلق، كان ضريرًا. توفي بطنجة. غاية النهاية ١: ٥٥٠ - ٥٥١ وشذرات الذهب ٣: ٣٨٥ - ٣٨٦ [ط. دار ابن كثير، دمشق ١٤٠٦ هـ].

(٣) هو البيت الثامن والعشرون بعد المئة من القصيدة الحصرية ص ١٢٠. الشفر: أصل منبت الشعر في الجفن.

من وسط الفم؛ فلا تُمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجرِّ لا آلة له بخلاف الرَّوْم. قالوا: لأنه عمل اللسان، فيُلفظ بهما لفظًا خفيفًا ويُسمع. وقولهم في الرَّوم «إنه عمل اللسان» هذا لا يتمُّ إلا في الحروف اللسانية، وهي التي يكون لِلِّسان عمل في حركاتها؛ ألا ترى أنَّ الحروف الحلقية والشفهية لا عمل لِلِّسان فيها، ومع ذلك فيجوز فيها الرَّوم.

وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة لأنَّ الإشارة إليهما فيها تشويهٌ لهيئة الشفة؛ وقد رُويت الإشارة /إلى حركات الجرِّ عن بعض القُرّاء، قال خلف بن [٩: ٧٠/ب] هشام[١]: «سمعتُ الكسائيَّ يُعجبه أن يُشِمَّ آخرَ الحرف الرفعَ والخفضَ في الوقف. وحكى محبوب بن الحسن[٢] أنَّ أبا عمرو قرأ ﴿فَأَوْفِ﴾[٣] بإشمام الجرِّ. وروى عمرو بن الصباح[٤] عن حفص عن عاصم أنه كان يُشير إلى إعراب الحرف عند الوقف». وينبغي أن تُحمل الإشارة في هذا كله على الرَّوم لا على الإشمام، فيتَّفق قول النحاة والمقرئين في أنَّ الإشمام لا يكون إلا في المضموم.

والإشمامُ علامتُه في الخطِّ نقطة بين يدي الحرف، وإنما لم تكن فوق الحرف[٥] لئلا تلتبس بالسكون الذي يكون فوق الحرف، وصورته هكذا: ◦ .

---

(١) الإقناع ص ٥٠٦ - ٥٠٧. وهو خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد الأسدي البزار البغدادي. [١٥٠ - ٢٢٩ هـ]؛ أحد القراء العشرة، روى القراءة عن سليم عن حمزة. غاية النهاية ١: ٢٧٢ - ٢٧٤.

(٢) هو محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب البصري، أبو بكر محبوب، وهو لقبه، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عنه خلف بن هشام. غاية النهاية ٢: ١٢٣.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة يوسف.

(٤) عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير [... - ٢٢١ هـ]. مقرئ حاذق، روى القراءة عن حفص بن سليمان، وروى القراءة عنه كثيرون. غاية النهاية ١: ٦٠١.

(٥) ل: الخط.

وقولُه **أو ضُعِّف الحرف** التضعيفُ يقال فيه التثقيل، وهو أن تجيء[1] بحرف ساكن من جنس الحرف الأخير، فيجتمع ساكنان، فتُحرك الثاني، وتُدغم فيه الأول. وقال بعضهم[2]: التضعيفُ تشديدُ الحرف في الوقف. وعلامتُه في الخط شين فوق الحرف، وإنما كان فوق الحرف لأنه لا يلتبس كما يلتبس الروم والإشمام لو جُعلا فوق الحرف، وصورته هكذا: ش .

وقولُه **إن لم يكن همزةً** وذلك نحو نَبَأٍ وأَجَأٍ[3]، فلا يجوز تضعيف هذا في الوقف لأنَّ العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عينًا نحو سأَّل ولأَّل، وقد تقدَّم الكلام[4] على ذلك في الإدغام.

وقولُه **ولا حرفَ لِين** مثالُه آدُو[5] وسَرُوَ وبَقِيَ، فهذا ونحوه لا يجوز أن تقف عليه بالتضعيف.

وقولُه **ولا تاليَ ساكن** مثالُه عَمْرٌو وبَكْرٌ، والساكنُ أعمُّ مِن أن يكون حرفًا صحيحًا كما مثَّلناه، أو حرفَ علة نحو يَوْم وبَيْن.

ونقصه من شروط التضعيف أن يقول: «وأن لا يكون منصوبًا منوَّنًا في أشهر اللغة» لأنَّ المنصوب المنوَّن في أشهر اللغة إنما يوقف عليه بأن يُعَوَّض من تنوينه ألف؛ ولا يكون فيه تضعيف لأنَّ هذه التغييرات إنما جيء بها لتبيين حالة الوقف من حالة الوصل؛ وقد تبيَّن ذلك في المنصوب المنوَّن بالإبدال، فلم يكن التضعيف لأنه لا يكون الأثقل إلا حيث لا سبيل إلى الأَخَفّ.

---

(١) ك: تجري.

(٢) الإقناع ص ٥٠٤.

(٣) أجأ: جبل لطيئ.

(٤) تقدم في ص ٢١٦.

(٥) أدوت له آدُو: ختَلته. ل، ك، ت: أود. ح: أدَوٌ.

وإذا وقفتَ بالتضعيف بالشروط التي ذكرناها سكَّنت مع ذلك، فتقول: قام الرجُلّْ، ورأيتُ الرجُلّْ، ومررتُ بالرجُلّْ. وسُمِع من كلامهم إلحاق الهاء مع التضعيف، قال بعضهم(١): أَعْطِني أَبْيَضَّهْ، يريد: أعطني أَبْيَضَ. وذكروا أيضًا أنَّ المنصوب المنوَّن قد وُقف عليه بالتضعيف في ضرورة الشعر، وأنشدوا(٢):

لقـــد خَشِــيتُ أنْ أَرَى جَــدَبَّا

ولم يُؤْثَر الوقوفُ بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما رواه عصمة بن عروة(٣) عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾(٤) في سورة القمر بتشديد الراء، وذلك بخلاف الإسكان والرَّوم والإشمام، فإنَّ ذلك مرويٌّ عنهم.

وقولُه **أو نُقلت الحركة إلى الساكن قبله** يعني أنَّ حركة الحرف الموقوف عليه تُنقل إلى الحرف الساكن قبله، مثالُه أن تقول في قامَ عَمْرٌو: عَمُرْ، /وفي مررت بِبَكْرٍ: [٩: ٧١/أ] بِبَكِرْ، فتَنقل حركة الحرف التي هي الضمة في عَمْرو والكسرة في بَكْر إلى الميم والكاف، قال(٥):

أنا ابــنُ ماوِيَّــةَ إذْ جَــدَّ النَّقُــرْ

---

(١) الكتاب ٤: ١٧٢ والمقرب ٢: ٢٦.

(٢) البيت لرؤبة في الكتاب ٤: ١٧٠ وملحقات ديوانه ص ١٦٩ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٥٤. ونسبه ابن يسعون لربيعة بن صبح في المصباح ١: ٦٢٢. وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٣٦٥ - ٣٦٧.

(٣) الإقناع ص ٥١١ - ٥١٢. هو عصمة بن عروة أبو نجيح الفقيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم بن أبي النَّجود، وروى عنه الحروف يعقوب بن إسحاق الحضرمي. غاية النهاية ١: ٥١٢. ت: عصمة بن عزرة.

(٤) من الآية ٥٣ من سورة القمر.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٨٣.

وقال آخر(١):

تَحْفِزُهـا الأَوتارُ والأيـدي الشُّـعُرْ ... والنَّبْـلُ سِـتُّونَ كأنَّهـا الجُمُـرْ

وقال(٢):

فَمَنْ كانَ ناسِينا وطُولَ بَلائنا ... فليسَ بِناسِينا على حالةٍ بَكْرْ

وقال امرؤ القيس(٣):

لَعَمْري لَقَومٌ قد نَرَى أَمْسِ فيهمُ ... مَرابِطَ لِلأمهارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ

وقال آخر(٤):

أنا جَريـرٌ ، كُنْيـتي أبـو عَمِـرْ ... أَضْرِبُ بالسَّيفِ ، وسَعدٌ في القَصِرْ

وقال بعض العرب يوم فتح مكة(٥):

[illegible] ... [illegible]

لَأَضْرِبَنَّ اليومَ عن أَبي صَخِرْ

فأمّا قوله(٦):

عَلَّمَنـا إخوانُنـا بَنـو عِجِـلْ ... شُرْبَ النَّبيـذِ ، واصْـطِفاقًا بالرِّجِـلْ

وقال آخر(٧):

---

(١) البيتان في المفصل ص ٣٥٢ وشرحه ٩: ١٣٨. يصف قوسًا. تحفزها: تدفعها، أي: تدفع السهام. والأيدي الشعر: يريد أيدي الرجال.

(٢) نسب البيت في إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٨٧ لامرئ القيس. وليس في ديوانه.

(٣) تقدم البيت في ٨: ١٥.

(٤) هو جرير بن عبد الله. تاريخ الطبري ٣: ٥٨٠ [ط. دار المعارف] وأبنية ابن القطاع ١٣٧.

(٥) الرجز لكُرْز بن جابر في تاريخ الطبري ٣: ٥٨. وسقط هذا الشاهد من ح.

(٦) تقدم الشاهد في ١٨: ١٣٦.

(٧) تقدم الأول والثاني في ١٨: ١٣٦، والثالث والرابع بعدهما في مجالس ثعلب ص ٩٨.

أَرَتْــنِيَ حِجْــلًا علــى ســاقِها فَهَــشَّ الفــؤادُ لِــذاكَ الحِجِــلْ

فقلــتُ ولم أُخْــفِ عــن صــاحبي: أَلَا بِأَبِي أَصــلُ تلــكَ الرِّجِــلْ

وقول الآخر[1]:

مُحَنَّــبَ الــرِّجلَينِ مَحْبُــوكَ الإِطِــلْ

وقول جرير[2]:

أنا جَريــرٌ كُنْيــتي أبــو عَمِــرْ أَجُبُنًــا وغَــيرةً خلــفَ السِّــتِرْ

فهذا يحتمل الإتباع ويحتمل النقل، ورجَّح أبو علي الشَّلَوبين الإتباع، وقال ابن هشام: والنقلُ عندي أحسن لأنه قياس مطَّرد، والإتباع ليس كذلك إلا في حروف الحلق نحو شِعِيرة وشِهِيد.

ومثلُ النقل اضْرِبُهْ وضَرَبَتُهْ، وقال زياد[3]:

عجبــتُ - والــدهرُ كثــيرٌ عَجَبُــهْ - مِــنْ عَنَــزيٍّ سَــبَّني لم أَضْــرِبُهْ

وقال أبو النَّجْم[4]:

فَقَــرِّبَنْ هــذا وهــذا أَزْحِلُــهْ

وقال طرفة[5]:

---

(١) نسب في تاج العروس (بتل) لأبي كبير الهذلي، وقبله:

أقسَمتُ لا أَسْأَدَها بعدي رَجُلْ إلا امرأً أُمِرَّ شَزْرًا فاعْتَدَلْ

وبعده: كأنه تَيسُ ظِباءٍ مُنْبَتِلْ. وليس في شرح أشعار الهذليين. محنب: منحنٍ. والمحبوك: المحكم. والإطل: الخصر.

(٢) ليس في ديوانه. والبيتان بلا نسبة في قوافي الأخفش ص ١٠٨ والمغرب لابن جني ص ١٦٥.

(٣) تقدم الثاني في ٢: ١٤٠.

(٤) ديوانه ص ٣١٩ والكتاب ٤: ١٨٠. أزحله: أبعده. وآخره في ح: أزجله.

(٥) الديوان ص ٧٥. لم أرمه: لم أبرح منه.

حابِســـي رَبْـــعٌ وَقَفْـــتُ بِـــهِ وَلَـــوْ أَطَعْـــتُ الـــنَّفْسَ لم أَرِمُـــهْ

وقال الراجز[1]:

فقلـتُ للسـائس : خُـذْهُ ، واعْزِلْـهْ واغْـــدُ لَعَنَّـــا في الرِّهـــانِ نُرْسِـــلُهْ

يريد[2]: النَّقُرْ، والشُّعُرْ، والجَمُرْ، وبَكُرْ، والدَّثُرِ، وأبو عَمُرٍو، والقَصُرِ، وعِجُلِ، وبالرِّجُلِ، واضْرِبُهْ، وضَرَبَتُهْ، ولم أَضْرِبُهْ، وأَزْحِلُهْ، وأَرِمُهْ، واعْزِلُهْ، /وهذا مطَّرد في الوقف [٩: ٧١/ب] على كل هاء للمذكر قبلها ساكن صحيح نحو: أخذتُ هذا مِنُهْ، وعَنُهْ، وحكى (س)[3] عن بعض بني تميم: ضَرَبَتِهْ، يحركون بالكسر لا بحركة الهاء. وقال أبو العباس: النقل هنا أقوى منه في: النَّقُر، لأنه يبين الهاء.

ولم يُؤْثَر الوقوف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلا شيئًا رُوي عن أبي عمرو[4] أنه قرأ: ﴿وتواصوا بالصبِرِ﴾[5] بكسر الباء، وقرأ سلام بن سليمان[6]: ﴿والعصِرِ. إنَّ الإنْسانَ﴾[7] بكسر الصاد. قال أبو علي[8]: ((ويمكن أن يكون ذلك عند انقطاع النفس أو من إجراء الوصل مجرى الوقف)).

---

(١) هو أبو النجم. الديوان ص ٣١٧. لعنّا: لعلّنا.

(٢) زيد هنا في ح: ((النَّقْرُ والشُّعْرُ والجَمْرُ وبَكْرُ والدَّثْرِ وأبو عَمْرٍو والقَصْرِ وعِجْلِ وبالرِّجْلِ و)).

(٣) الكتاب ٤: ١٨٠.

(٤) السبعة ص ٦٩٦.

(٥) من الآية ٣ من سورة العصر.

(٦) السبعة ص ٦٩٦. في المخطوطات: سلام بن السدر. وهو سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزني الكوفي [... - ١٧١ هـ]، أخذ القراءة عن عاصم وأبي عمرو بن العلاء، وقرأ عليه يعقوب الحضرمي. غاية النهاية ١: ٣٠٩.

(٧) من الآيتين ١ و٢ من سورة العصر.

(٨) الحجة ٦: ٤٣٩.

والظاهر من كلام المصنف أنَّ الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نُقلت إلى الساكن قبل الحرف؛ وبه قال بعض النحويين، قال: نقلوا لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة. وقال أبو علي[1]: هذه الحركة لالتقاء الساكنين.

واستدلُّوا على ذلك بأنهم لم يَنقلوا في زَيْد وعَوْن كما قالوا في: النَّقُرْ؛ لأنَّ الياء والواو احتَمَلَتا ذلك كما احتَمَلَتا أن يُدغَم ما بعدهما في نحو ثَوْب بَّكر، وجَيْب بَّكر. ويُنفَصَل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة.

وقال أبو علي أيضًا: وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضًا؛ ألا ترى أنه يدلُّ على الحركة المحذوفة من الثاني. فدلَّ قوله هذا على أنَّ النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الإعراب.

وقال المبرد والسيرافي: هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأَشَمُّوه للدلالة. واحتَجَّا بأنَّ الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذّر، فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه.

واقتَضى قول المصنف **إلى الساكن قبله** أنَّ النقل لا يكون إلا إلى ساكن، فإن كان ما قبل الحرف الأخير متحركًا فلا يجوز النقل، فلا يجوز أن تقف على بالرَّجُلِ: بالرَّجِلْ، بكسر الجيم ناقلًا حركة اللام إليها؛ لأنها مشغولة بحركتها؛ لأنَّ النقل إنما كان فِرارًا مِن التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذي تحرَّك ما قبله، وقد جاء الوقف بالنقل إلى المتحرك في لغة لَخْم على ما ذكر المصنف، وسيأتي الكلام على ذلك عند تعرُّض المصنف لهذه اللغة.

وقولُه **ما لم يَتعذَّر تحريكُه** احتراز من ساكنٍ يتعذّر تحريكه نحو دار، فإنَّ ما قبل الراء ألف، والألفُ يتعذَّر تحريكها، ولذلك قال في غير هذا الكتاب[2]: ((غير قابل للحركة)).

---

(١) الحجة ١: ٩٨.

(٢) قال في شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٩: ((إن كان ساكنًا قابلًا للحركة)).

وليس ما ذكره بجيِّد؛ لأنَّ شرط الساكن أن يكون حرفًا صحيحًا، فإن كان حرف علّة فلا يجوز النقل إليه سواء أكان حرف مدٍّ ولين كالألف والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أم حرف لين كالياء والواو المفتوح ما قبلهما؛ نحو عَوْن وبَيْن، فلا يكون في هذا النقل لاستثقال الحركة على حرف العلّة.

ونقص المصنفَ شرطٌ آخر في الساكن، وهو أن لا يكون مضاعفًا، نحو العَلّ، فلا يجوز النقل في مثل: هذا العَلُّ، فلا تقول: العَلُلْ، ولا: انتفعت بالعَلِلْ؛ لأنَّ ذلك مُفْضٍ إلى فكّ الْمُدغَم. وقد اعتزموا على إدغامه، فلا يُفَكُّ مِثل هذا إلا في ضرورة الشعر، كما قال[1]:

[٩: ٧٢/أ] .... /مـاءٌ بِشَـرقِيٍّ سَـلْمَى فَيْـدُ أو رَكَـكُ

ونقصه أيضًا شرطٌ آخر، وهو أن يكون المنقول منه حرفًا صحيحًا، فلا تَنقل [illegible] واوًا قبلها ضمة، وذلك مرفوض، ولِما في المخفوض من القلب والتغيير.

وقولُه **أو يُوجِب عَدَمَ النَّظير** يعني: أو يُوجب النقلُ أن تَصير الكلمة على وزن لم توجد عليه كلمة، فلا يجوز النقل في نحو: انتفعت بِبُسْرٍ؛ لأنك تقول: بِبُسِرْ، فيكون على وزن فُعِل، وهو مفقود في الأسماء، ولا في نحو بِشْرٍ: هذا بِشُرْ؛ لأنه يصير على وزن فِعُل، وهو مفقود في الكلام.

وكلام المصنف غير محرَّر؛ لأنه قال: **أو يُوجب عَدَمَ النَّظير**. ولقائل أن يقول: يجوز: بِبُسِرْ؛ لأنه لم يُوجِب عدم النَّظير؛ لأنَّ فُعِلًا قد وُجد في الأفعال المبنيَّة للمفعول من الثلاثيّ، نحو ضُرِبَ وقُتِلَ، فلذلك كان ينبغي أن يزيد: ((في الأسماء))، أو ((في الاسم والفعل))، ولذلك قال أبو موسى في (الجزولية)[2]: ((وأن لا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء أو عمَّا ليس في الكلام)).

---

(١) تقدم في ١٥: ٨٣.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٨٠، وفيه: ((إن لم يكنها)) في موضع: ((أو عما ليس في الكلام)).

ونقص المصنفَ أن يبيّن حال الاسم إذا خرَج بالنقل إلى ما لا يوجد له نظير لا في الاسم ولا في الكلام. وبيانه أنَّهم يحركون ذلك الساكن بحركة ما قبله في الموضع الذي امتَنع فيه النقل للعلّة التي ذكرناها؛ ثم يُتبعون سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلّة، يقولون: هذا البُسُرْ، ورأيتُ البُسَرْ، ومررتُ بالبُسِرْ، وهذا العِدُلْ، ورأيتُ العِدَلْ، ومررتُ بالعِدِلْ. قال بعض أصحابنا: ((ولا يَبعُد أن يكون فيه مع هذا الرَّومُ أو الإشمام)).

وقولُه **أو تَكُن الحركةُ فتحةً، فلا تُنقَل** مثالُه: رأيتَ العِكْمَ[1]، ونحوه، فلا تقول: العِكَمْ فتنقل، بل تُتبع فتقول: العِكِمْ كما أتبَعتَ في بِشِرْ وعِدِلْ، قال الشاعر[2]:

إذا تَأَوَّبَ نَــــوحٌ قامَتــــا مَعَــــهُ ضَـرْبًا أَليمًـا بِسِـبْتٍ يَلعَـجُ الجِلِـدَا

وقال أوس[3]:

لنـــــا صَــــرْخةٌ ثُمَّ إطْراقــــةٌ كمـــا طَرَّقَـــتْ بِنِفـــاسٍ بِكِـــرْ

وامتَنع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها، قيل: لوجهين:

أحدهما: أنهم لو نقلوا في الوقف وسَكَّنوا في الوصل كانوا كأنهم قد سَكَّنوا فَعَل، ولا يجوز تسكينه، بخلاف المضموم والمكسور.

وهذا ضعيف لأنَّ فيه مراعاة الحالة العارضة، وهي النقل في الوقف، فصار الوقف كأنه أصلٌ إذ خافوا أن يكون في ذلك تخفيف فَعَل إذا وصلوا، والوصل هو الأصل، وهو السكون.

---

(١) العكم: العِدل فيه المتاع.

(٢) تقدم البيت في ١٨: ١٣٧. ت: بسيف.

(٣) الديوان ص ٣١. يصف محاربة قومه لبني عامر بن صعصعة. صرخة: اهتياجة. والإطراقة: السكون. والنفاس: ولادة المرأة. والتطريق: أن يعسر خروج الولد فتصرخ المرأة لذلك، ثم تسكن حركة المولود فتسكن هي أيضًا.

والثاني: أنَّ المنصوب إن كان منوَّنًا فتبدل من تنوينه ألفًا، فلا يمكن النقل؛ لأنَّ ما قبل الألف تلزمه الفتحة، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور. وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكم المنوَّن لأنَّها بدلٌ منه، ولأنَّ الألف واللام لا تلزم، فكأن التنوين موجود.

وهذا ضعيف لأنَّ هذه العلة ليست شاملة؛ ألا ترى أنَّ مِنَ الأسماء المفتوحة الساكن ما قبلها ما لا يكون منوَّنًا ولا فيه ألف ولام؛ وذلك نحو جُمْل ودَعْد وهِنْد إذا [٩: ٧٢/ب] مُنعن الصرف، ونحو /حَفْص[1].

وقال[2] ابن هشام: ((فأمّا ما لا يدخله تنوين لعدم الصرف نحو هِنْد ودَعْد في قولِ مَن لم يَصرف، ونحو حِضَجْر: اسم امرأة، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة)).

وقوله **إلا من همزة** يعني أنه يجيز النقل في المهموز إذا كانت حركة الهمزة فتحة إلى ما قبله إذا كان ساكنًا صحيحًا؛ فتقول: رأيتُ الرِّدَأْ والبُطَأْ والخَبَأْ في: رأيتُ الرِّدْءَ والبُطْءَ والخَبْءَ.

وقوله **خلافًا للكوفيين** يعني أنهم يجيزون النقل في الفتحة إلى الساكن وإن لم يكن مهموزًا، فيقولون في رأيتُ البَكْرَ إذا وقفوا: رأيتُ البَكَرْ، بنقل فتحة الراء إلى الكاف، قال ثعلب: ((أجاز ذلك الفراء والكسائيُّ)). ونقل بعض شيوخنا أنَّ الجرمي أجاز ذلك، قال: ((وذلك قياس منه)). ولم يُؤثَر الوقف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلا ما ذكره خلف بن هشام قال[3]: ((سمعتُ الكسائيَّ يقول: الوقفُ على قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾[4]: (مِنْهْ) بالتخفيف وجزم النون في الوقف كما تصل. قال:

---

(١) ح: حمص.

(٢) وقال ... ونحو حضجر: سقط من ت.

(٣) الإقناع ص ٥١٢.

(٤) من الآية ١٧ من سورة هود.

ويجوز (مِنُهْ) برفع النون في الوقف[1]، وكذلك (عَنُهْ) برفع النون في الوقف)) انتهى كلامه.

وفي (الإفصاح): ((أجاز النقلَ في المنصوب الأخفشُ لأنه يجيز: ضربتُ عَمُرْو، وقتلتُ خالدْ، فيحذف التنوين في الوصل، ولا يبدل ألفًا، فيكون المنصوب كالمرفوع، ويرى ذلك قياسًا ولغة يقاس عليها.

وهو غير مصيب في أنَّ هذه لغة كثيرة فاشية، وإنما جاءت في الشعر، وقد اتَّسعت القراءات، وكثُر فيها الشاذُّ، ولم يُسمع فيها هذا الوقف. وحكى أبو علي وابن جني[2] أنَّ من العرب من يقول: رأيتُ الرَّجُلَا، بالألف، ولا يقولون: جاءني أحمدُو، ولا: بالرَّجُلِي.

وقد ذكر (س)[3] أنهم يُتبعون في هذا المنصوب في الضم والكسر قبل الساكن، فيقولون: أخذتُ البُسُرْ، ورأيتُ العِكِمْ، ولا يُتبعون في الفتح نحو النَّقْرَ لأنهم جعلوا الضمة والكسرة قبلُ بمنزلتهما بعد، فلزم أن لا تتبع الفتحة)) انتهى وفيه بعض تلخيص.

ص: وعدمُ النظير في النقل منها مُغتَفَرٌ إلا عند بعض تميم، فيَفِرُّون منه إلى تحريك الساكنِ بحركةِ الفاءِ إتباعًا، وإذا نُقلت حركة الهمزة حَذَفَها الحجازيُّون واقفين على حامل حركتْها كما يُوقَف عليه مستبدًّا بها؛ وأَثْبَتَها غيرُهم ساكنةً أو مُبدَلةً بمجانِسِ حركةِ ما قبلَها ناقلًا أو مُتْبِعًا، وربما أُبدلتْ بمجانِسِ حركتِها بعد سكونٍ باقٍ أو حركةٍ غير منقولة؛ ولا يُبْدِلها الحجازيُّون بعد حركة إلا بمجانسها، والوقفُ بالنقل إلى المتحرِّك لغة.

---

(١) زيد هنا في ت: قال.

(٢) سر الصناعة ٢: ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨٢.

(٣) الكتاب ٤: ١٧٤.

ش: ذكر المصنف أنه يُغتَفَر عدم النظير إذا نُقل من الهمزة وإن لم يُغتَفَر في غيرها؛ فتقول: هذا الرِّدُؤْ والبُطُؤْ والخَبُؤْ، ومررتُ بالبُطِئْ والرِّدِئْ والخَبِئْ. وكذلك اغتَفروا النقل من المهموز إذا كانت حركة الهمزة فتحة، فيقولون: رأيتُ الرِّدَأْ والبُطَأْ والخَبَأْ كما تقدَّم قبلُ. وإنما اغتُفر في المهموز عدم النظير لأنَّ الصيرورة إليه أخفُّ من الهمز الساكن ما قبله. واغتُفر فيه النقل من الهمزة المفتوحة لأنهم إذا لم يَشترطوا وجود النظير فأن لا يُشتَرط للنقل من غير الفتحة أَحرى ليجري حكمها على حال واحدة في النقل.

[٩: ٧٣/أ] /وقولُه **إلا عند بعض بني تميم** أي: إنهم لا يَغتفرون عدم النظير، ويُجرون المهموز في ذلك مجرى غيره من الموقوف عليه الصحيح.

وقولُه **فيَفِرُّون منه** أي: من النقل من الهمزة **إلى تحريك الساكن** يعني الصحيح غير المضاعف **بحركة الفاء** أيّ حركة كانت **إتباعًا** أي: إتباعًا حركةَ العين لحركة الفاء. ويُسَكِّنون الهمزة، فيقولون: هذا الرِّدِئْ، ورأيتُ الرِّدِئْ، ومررتُ بالرِّدِئْ، وهذا البُطُؤْ، ورأيتُ البُطُؤْ، ومررتُ بالبُطُؤْ، وهذا الخَبَأْ ورأيتُ الخَبَأْ، ومررتُ بالخَبَأْ. وإنما أَتبَعوا لأجل استثقال الجمع بين ساكنين أحدهما الهمزة، وسَوَّوا في ذلك بين الأحوال الثلاثة كما سَوَّى غيرهم في النقل بينها.

وقولُه **وإذا نُقلت حركة الهمزة حذفَها الحجازيون واقفين على حاملِ حركتها كما يُوقَف عليه مستبدًّا بها** فتقول: هذا الخَب، ورأيتُ الخَب، ومررتُ بالخَب، وهذا البُط، ورأيتُ البُط، ومررتُ بالبُط، وهذا الرِّد، ورأيتُ الرِّد، ومررتُ بالرِّد، فيصير الساكن الذي تَحَرَّك آخِرَ الكلمة، فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وُقف عليه في الوجوه الستة الإسكان والروم والإشمام والإبدال حيث يكون والتضعيف. وحذفوها في الآخِر، وأَلقَوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها إذا كانت حشوًا نحو أَرْؤُس، فقالوا: أَرُسْ. وكان الحذف فيها أَولى لأنَّ الأواخر هي محل التغيير.

وقولُه **وأَثبَتَها غيرُهم ساكنةً** يعني بعد النقل، فيقولون: هذا البُطُؤْ، ورأيتُ البُطَأْ، ومررتُ بالبُطِئْ، وكذلك الرِّدْءُ والخَبْءُ.

وقولُه **أو مُبْدَلةً بمجانِسِ حركةِ ما قبلَها ناقلًا** نحو: هذا البُطُوْ والرِّدُوْ والخَبُوْ، ورأيتُ البُطَا والرِّدَا والخَبَا، ومررتُ بالبُطِيْ والرِّدِيْ والخَبِيْ.

قال بعض شيوخنا: لم يذكر (س) هذا الوجه، وذكر مكانه في الوقف أنهم يبدلون الهمزة بحسب حركتها واوًا في الرفع وياء في الخفض وألفًا في النصب؛ ولا ينقلون حركتها إلى ما قبلها في الرفع ولا في الخفض، فيقولون: هذا الوَثْوْ[١]، ومررتُ بالوَثْيْ، ورأيتُ الوَثَا. ويحتمل أن تكون هذه الفتحة قبل الآخر حركة نقل، والأظهر أنها سبب الألف إذ لا تكون الألف إلا بعد فتحة إذ ليس في لغة هؤلاء نقل. وإذ ذكر (س) هذا الفصل لم يذكر هذا الوجه، وذكر غيرَه من الوجوه، وقال[٢]: ((إنها في لغة الذي يحققون الهمزة ولا يُسَهِّلونها)). ثم ذكر بعد ذلك أنَّ الذين يخفِّفون يَبقون على تخفيفهم في الوقف، ويَقفون على ما يقتضيه لهم القياس في لغتهم. فعلى ما ذكرَه من ذلك يكون هذا الذي ذكره المصنف هنا من نقل الحركة في الوقف ثم إبدال الهمزة الساكنة بحكم الحركة المنقولة ليس موجودًا في لغة المحققين لأنَّ (س) لم يذكره في وقفهم، ولا في لغة المسهِّلين؛ لأنَّ مَن يَنقل الهمزة من المسهِّلين ويبدلها بحكم حركة ما قبلها لا يَخُصُّ بذلك الوقف دون الوصل، بل يفعله فيهما[٣].

/وقولُه **أو مُتْبِعًا** مثالُ ذلك: هذا البُطُوْ، ورأيتُ البُطُوْ، ومررتُ بالبُطُوْ، وهذا الرِّدِيْ، ورأيتُ الرِّدِيْ، ومررتُ بالرِّدِيْ، وهذا الخَبَا، ورأيتُ الخَبَا، ومررتُ بالخَبَا. [٩: ٧٣/ب]

---

(١) أصله الوَثْء: وهو وصم يُصيب اللحم ولا يبلغ العظم فيرم، أو توجُّع في العظم من غير كسر.

(٢) الكتاب ٤: ١٧٩.

(٣) زيد هنا في ح ما نصه: ((فتكون واوًا في الرفع وياء في النصب)).

وقولُه **وربما أُبدلت بمجانِسِ حركتِها بعد سكونٍ باقٍ** فتكون واوًا في الرفع وياء في الخفض، مثالُ ذلك: هذا البُطْو، ومررتُ بالبُطْي، وهذا الرِّدْو، ومررتُ بالرِّدْي، وهذا الخَبْو، ومررتُ بالخَبْي. وأمّا في حالة النصب فإنها تكون ألفًا فيه، فيلزم أن يتحرك الساكن بالفتح لأجل الألف، فتقول: رأيتُ البُطَا والرِّدَا والخَبَا.

وقولُه **أو حركةٍ غيرِ منقولة** مثالُ ذلك: هذا الكَلَوْ، ورأيتُ الكَلَا، ومررتُ بالكَلَيْ، وتسكن في ذلك ولا تتحرك.

وقولُه **ولا يُبدِلها الحجازيون بعد حركة إلا بمجانسها** وذلك أنها تسكن في الوقف، والهمزةُ الساكنة عندهم تُقلب إلى حركة ما قبلها نحو رَاس وبِيْر وبُوْس، فتقول على هذا: هذا الكَلَا، واقْرَا، وهذه الأَكْمُوْ، ويَوْضُوْ، وأَهْنِيْ، الأصل: الكَلَأُ[1]، واقْرَأْ، والأَكْمُؤُ، ويَوْضُؤُ، وأَهْنِئُ. وقد انتهى شرح كلام المصنف في المهموز.

وقد ضبطه بعض أصحابنا بما لخصناه من كلامه، فقال: المهموز على لغةِ مَن يحقِّق الهمزة - وهم بنو تميم - إن كان ما قبلها متحركًا كالخَطَأ فتجري فيه الوجوه المذكورة في الصحيح ما عدا التضعيف؛ وبعضُ العرب يزيد هنا وجهًا آخَر، وهو أنهم يَقلبون الهمزة في الرفع إلى الواو وفي النصب إلى الألف وفي الجرِّ إلى الياء؛ ويسكن في ذلك ولا يتحرك.

وإن كان ساكنًا صحيحًا كالبُطْء والرِّدْء والخَبْء كان فيه ما كان في الصحيح؛ ويجوز أيضًا فيه نقل الحركة وإن أدَّى إلى بناء مفقود في الاسم أو في الكلام أو إلى النقل من الفتحة. ومِن العرب مَن يكره هذا، فيُتبع حركةَ الساكن حركةَ الأول، ويُتبع في النصب. ومِن العرب مَن يقلبها إلى حرف من جنس حركتها، فتكون واوًا في الرفع، وياء في الخفض، وألفًا في النصب، فيلزم تحريك الساكن فيه بالفتح لأجل الألف.

---

(١) الكلأ: العشب.

وإن كان ساكنًا حرفَ علة فقط نحو شَيْء وضَوْء فحُكمه حكم عَيْن وعَوْن؛ أو حرفَ مدّ ولين نحو نَسِيءٍ(١) ووُضُوءٍ وكِساءٍ فحُكمه حكم شَريف وقُطُوف وجِام.

وأمّا مَن يخفِّف من أهل الحجاز فإن كان ما قبلها متحركًا قلبوها إلى حرفٍ يجانس حركة ما قبلها؛ أو ساكنًا صحيحًا نقلَ الحركة إليها وحذفَها، وصار المنقول إليه الحركة آخر الكلمة، يجري عليه ما يجري على الصحيح.

قال بعض أصحابنا: وقد يجوز عندي على مَن ينقل لأجل الساكنين ويخفِّف الهمزة أن تنقل الحركة؛ ثم تبدل الهمزة حرفًا من جنس الحركة المنقولة، فتقول: هذا الخَبُو، ومررتُ بالخَبِي، ورأيتُ الخَبَا.

أو معتلًّا ألفًا نحو كِساء فالوقف بالتسهيل بَينَ بينَ، ثم يجرى مجرى زيدٍ في الإشمام والرَّوم والإبدال إن كان منوَّنًا.

أو غيرَ ألف زائدًا للمدِّ أو في حكمه كياء التصغير فالوقف بقلب الهمزة إلى حرف من جنس حرف العلة والإدغام نحو نَسِيٍّ وشُوَيٍّ في تصغير شاءٍ على رأي.

وإن كان زائدًا لغير مدّ أو غيرَ زائد نحو خَبَوْءٍ /فَعَوْلٍ من الخَبْء ونحو سُوء [٩: ٧٤/أ] نُقلت الحركة كالخَبْء؛ فيجري مجراه.

وقد ضُبط المهموز أيضًا بما لَخَّصْناه من كلام بعض أصحابنا، فقال: ((المهموزُ إن كان ما قبل الهمزة ساكنًا حرفَ علة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح؛ أو حرفًا صحيحًا فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح إلا أنك تنقل حركة الهمزة قبلها رفعًا وخفضًا ونصبًا في غير منوَّن وإن أدَّى إلى بناء غير موجود؛ وتُقِرُّ الهمزة ساكنة أو تَقلبها حرفًا من جنس الحركة التي قبلها المنقولة، أو تُقِرُّها ساكنة إذا أدَّى النقل إلى بناء مفقود في الاسم محرِّكًا الساكن الذي قبلها بحركة

---

(١) النسيء: كل تأخير ومدٍّ إلى مُدَّة.

الحرف الذي قبله؛ أو تُبدل الهمزة واوًا في الرفع وياء في الخفض وألفًا في النصب. فهذه أربعة أوجه في المهموز الذي تَلي همزتُه حرفًا صحيحًا خلاف الوجوه التي تجوز فيه في الوقف كما تجوز في الصحيح.

وإن كان متحرِّكًا فالوقف عليه كالوقف على نظيره الصحيح إلا التضعيف؛ فيَخلفه أن تُبدل من الهمزة واوًا في الرفع وياء في الخفض وألفًا في النصب. هذا وقفُ مَن حقَّق الهمزة.

وأمّا مَن خفَّفها فإن كان ما قبلها متحركًا أبدَلها حرفًا من جنس حركتها؛ أو ساكنًا حذَفها وألقى حركتها على الساكن قبلها، فيَلزمه ما يَلزَم غير المعتلِّ من الإسكان والإشمام وروم الحركة والتضعيف والإبدال من التنوين)) انتهى.

مسألة: المخفِّفون[1] لا ينطقون بهمزة الابتداء والمنصوب الساكن ما قبله نحو: لبست رِداءً، يجعلونه بين بين، ويُبدِلون من التنوين ألفًا. ونحو نَسِيءٍ ومَكْلُوءٍ يَقلبون الهمزة من جنس ما قبلها ويدغمون. فإذا سَكن ما قبلها صحيحًا نحو الخَبْء والرِّدْء نُقلت حركتها إليه، وحُذفت في الوصل، وأمّا في الوقف فتسكَّن أو تُشَمّ أو تُرام تلك الحركة المنقولة. فإن انضمَّ ما قبلها أو انكسر مثل يَستَهزِئ وأَهْنِئ وأَكْمُؤ فمَن يجعل الهمزة بينَ بينَ في الوصل إذا وَقف أَبدلَها من جنس حركة ما قبلها لأنها تسكن. هذا قول النحويين، لا خلاف عنهم في ذلك.

وأجاز جماعة من أهل القراءات الوقفَ على همزة بينَ بينَ[2]. وهو لا يجوز لأنَّ معناها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، ولا حركة في الوقف، وهمزةُ بينَ بينَ بمنزلة حرف متحرك، ولذلك يَعتدّون بها في علم العروض، والعربُ لا تقف على متحرك، فقولهم خطأ، وقد أنكر ذلك نبهاؤهم.

---

(١) ك: المحققون.

(٢) شرح الهداية ص ٦١ - ٦٢.

وكذلك يقفون على ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[1]، و﴿يَشَآءُ﴾[2] بهمزة بينَ بينَ على أصلهم، وفي المفتوحة بالألف لأنهم لا يرومون المفتوح، ويخيّرون في الحذف. والصواب إبدالها ألفًا في الأحوال الثلاثة في لغة مَن يسهِّل، وأن لا روم ولا إشمام في همزة بينَ بينَ، وأنَّ المحذوفة الأولى لزيادتها.

فأما قول أبي العباس المهدوي[3]: ((إنه قد يجوز أن يُجمع بين ألفين في الوقف كما يُجمع بين ساكنين في الوقف)) فخطأٌ لا يصحُّ بوجه، قاله ابن هشام، قال: ((وقولُ مَن يقول منهم: إنَّ الوقف يصحُّ على همزة بينَ بينَ بشرط رَوم الحركة لأنها بمنزلة الثابتة لا يصحُّ عند التحقيق)).

وقولُه **والوقفُ بالنقل /إلى المتحرِّك لغة** وقال في نسخة البهاء الرَّقِّيِّ ونسخة [٩: ٧٤/ب] أخرى عليها خطه: **لغة لَخْميَّة**، وكذا قال في (الشافية الكافية)[4]:

ولغـــــةٌ لَخْمِيَّـــــةٌ نَقْـــــلٌ إلى   مُحَـرَّكٍ في الوقـفِ ، فـاحْوِ الْمَـثَلَا

وقال في شرحها[5]: ((ويجوز في لغة لَخْم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله[6]:

مَـــنْ يَأْتَمِـرْ لِلحَـزمِ فيمـا قَصَـدُهْ   تُحْمَـدْ مَسـاعيهِ ، ويُعْلَـمْ رَشَـدُهْ))

انتهى. يعني أنَّ أصله قَصَدَهُ، فوقَف بتسكين الهاء ونقل حركتها إلى الدال قبلها وإن كانت متحركة بحركة آخر الفعل الماضي التي هي الفتحة في الفعل المسند إلى ضمير الغائب المفرد.

---

(١) ورد هذا في آيات كثيرة أولاها الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٢) ورد في آيات كثيرة أولاها الآية ٩٠ من سورة البقرة.

(٣) شرح الهداية ص ٦٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٨٨. وأوله في ح: ولغة لخم.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٩٠ - ١٩٩١.

(٦) لم أقف عليه في مصادري.

فإن كان المصنف أخذ هذه اللغة من هذا البيت فهو لا حجة له فيه لأنه يحتمل أن يكون أصله قَصَدُوه، ويكون الضمير عائدًا على معنى مَنْ في قوله ((مَنْ يَأْتَمِرْ)) لا على لفظها، فيكون في البيت الحملُ أولًا على اللفظ، ولذلك أفرد الضمير في يأتمر ثم الحملُ على المعنى في قوله ((قَصَدُهْ))، وأصلُه قَصَدُوه، وحذفَ الواو، واجتَزأ بالضمة عنها دلالة على حذفها كما حذفها الآخر من قوله(١):

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَولي ... وكانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُساةُ

وقوله(٢):

إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أرادوا ... ولا يَأْلُوهُمُ أَحَدٌ ضِرارا

يريد: كانوا وشاؤوا، فحذف الضمير، وأبقى الضمة دلالة عليه، ثم رجع في البيت إلى الحمل على اللفظ في قوله ((تُحْمَدْ مَساعيه، ويُعْلَمْ رَشَدُهْ)).

ومع احتمال البيت هذا التأويل يسقط الاحتجاج به لأنه إذا دخلَ الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال؛ فليست الضمة إذًا في الذال ضمة الهاء، وإنما هي لأجل واو الضمير.

وعُني هذا المصنف في كتبه بنقل شيء من اللغة الغريبة كنقل لغة لَخْم وخُزاعة وقُضاعة وغيرهم؛ ولم يلتفت إلى ذلك غيره من النحويين؛ لأنَّ الذين أصَّلوا علم النحو لم يأخذوه عن مثل هؤلاء، والذين عنهم نُقلت اللغة، وبهم اقتُدي في هذا العلم، وأُصِّلت أصوله، ورُجع إليهم في ضبط قواعده من بين سائر قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، ثم هُذَيْل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حَضَرِيٍّ قَطُّ، وبهذا يُرَدُّ على مَن زعمَ(٣) أنَّ

(١) تقدم البيت في ٢: ١٣٧. وآخره في ك، ح: السقاة. ل: الشفاة.

(٢) تقدم البيت في ٢: ١٣٨.

(٣) نسب هذا القول لابن هشام صاحب المغازي في الانتقاء ص ٩٢، ٩٣.

الشافعيَّ حُجَّة في اللغة، ولم يؤخذ أيضًا من سُكّان البَراري ممن كان يَسكن أطراف البلاد التي تُجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا مِن لَخْم ولا مِن جُذَام لمجاورتهم لأهل مصر وللقبط؛ ولا مِن قُضاعةَ ولا مِن غَسَّان ولا مِن إياد لمجاورتهم لأهل الشام ومخالطتهم لهم؛ وكان أكثرهم نَصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا مِن تَغْلِب والنَّمِر لمجاورتهم اليونانية، وكانوا أيضًا نَصارى، ولا مِن بَكْر لمجاورتهم النَّبَط والفُرْس ومخالطتهم لهم، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سُكّان البَحرَين مخالطين للهند والفُرس، ولا من أَزْد عُمان لمخالطتهم /للهند والفُرْس، ولا مِن أهل اليَمَن أصلًا [٩: ٧٥/أ]
لمخالطتهم للهند والحَبَشة ولولادة الحَبَشة فيهم ثم لمخالطتهم الفُرْس؛ ولا مِن بَني حَنيفة وسُكّان اليمامة ولا مِن ثَقيف وسُكّان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا مِن حاضرة الحجاز لأنَّ الذين نَقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلونها قد خالطوا غيرهم من الأمم وفَسَدَتْ ألسنتهم؛ ولذلك يُقال عن بعض كُبراء غلمائهم: إنهم كانوا يَلْحَنُون. وإنما ذكرتُ هذا الفصل هنا ليُعلم أنَّ التكثُّر بنقل شيء من لغات هؤلاء ليس من عادة أئمة هذا الشأن ولا مِن دأب مَن أَخذ العلم عن الأئمة لا عن الصُّحُف وبُطون الْمَهارِق(١).

* * *

(١) المهارق: الصحائف، جمع مُهْرَق، فارسي معرَّب.

إبدالُ الهاء من تاء التأنيث المتحرِّكِ ما قبلها لفظًا أو تقديرًا في آخر الاسم أَعْرَفُ مِن سلامتها؛ وتاءُ جمع السلامة والمحمولِ عليه بالعكس، وفي هَيْهات وجهان، وإن[1] سُمِّي بها فهي كطَلْحة على لغة من أَبدل، وكعَرَفات على لغة مَن لم يُبدِل.

ش: يشمل قولُه **مِن تاء** ما كانت التاء فيه للتأنيث وما كانت لغير التأنيث؛ واحترز بـ((**التأنيث**)) من تاء التابوت وإن كان بعض العرب قد أبدلها هاء فقال: التابُوه؛ لأنَّ ذلك في الوصل والوقف، والاحتراز بها من تاء الفُرات على مشهور اللغة، وقد رُوي عن بعضهم أنه قال[2]: تَمَرْنا على الفُراه، وذلك في الوقف، يريد: الفُرات.

وثبَت في نسخة بعد قوله **مِن تاء التأنيث** قولُه: **الاسمية**، يعني التي تكون في الاسم. واحتَرز بذلك من التي تكون في الفعل نحو قامتْ وقَعدتْ.

وقولُه **المتحرِّكِ ما قبلَها لفظًا** مثالُه قائمَة وطَلْحَة.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُه الحياة والقَناة، فإنَّ أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه. واحتَرز بذلك من نحو بِنْت وأُخْت، فإنه يصدق عليها أنها تاء تأنيث، لكنه لم يتحرك ما قبلها لفظًا ولا تقديرًا، فتقف عليها بالتاء لا بالهاء.

وقولُه **في آخِر الاسم** احتراز من أن لا تكون في آخره كحال الاسم الذي هي فيه إذا ثُنِّيَ نحو طَلْحَتان وقائمتان؛ فإنها لا تُبدل.

---

(١) ت: فإن.

(٢) ذكر ابن جني في المحتسب ١: ١٢٩ أنها لغة للأنصار، وفي ص ١٣٠ أنه كان يسمعها من عامة عُقيل، وشرح الكافية الشافية ٤: ٢١٦١.

وقولُه **أعْرَفُ مِن سلامتها** يعني أنَّ الإبدال أَعرَف مِن إقرارها تاء، وذلك في الرفع والنصب والجرِّ منوَّنةً كانت أو غير منونة، وإذا لم تُبدل أَقْرَرْتَها ساكنة في الأحوال الثلاثة كما قال الراجز(١):

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِن بعدِ ما وبعدِ ما وبَعدِ مَتْ

باتتْ نُفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ ... وكادَتِ الحُرَّة أنْ تُدْعَى أَمَتْ

وقال بعضهم(٢): يا أهلَ سورةِ البَقَرَتْ. فقال مجيب: ما أَحفظُ منها ولا آيَتْ.

وسواء أكانت التاء الموقوف عليها في مفرد أم جمع نحو قائمة وغِلْمة، وعلى لغة الوقف بالتاء كُتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾(٣)، ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾(٤). واختلف القُراء(٥) في الوقف عليها، فمنهم مَن وقف بالهاء ومنهم مَن وقف بالتاء.

[٩: ٧٥/ب] وبعضُ مَن وقف بالتاء على /تاء التأنيث إذا كانت منونةً أَبدل من التنوين ألفًا؛ فقال: رأيت شَمْلَتَا، وقد تقدَّم الإشارة(٦) إلى شيء من هذا في الشرح أول (باب الوقف).

وفي (الإفصاح): «وأمّا مَن يتركها تاء كما كانت في الوصل فإنها تجرى في القياس مجرى سائر الحروف عند بعضهم؛ فيجوز فيها كل شيء بشرطه من الإشمام والرَّوم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفًا؛ ولا يكون فيها النقل لأنها لا

---

(١) تقدم الأول والثاني في ص ٣٦٤ بالوقف على الهاء.

(٢) شرح التصريف للثمانيني ص ٢٦١.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الدخان.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٥) التيسير ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والإقناع ص ٥١٦ - ٥١٨.

(٦) تقدم هذا في ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

يسكن ما قبلها إلا أن يكون ألفًا نحو الحياة والقَناة وعَلْقاة[1]، ولا تُنقل إلى الألف، وأكثرُهم يُسَكِّنها لا غير، يجعلونها بمنزلة الهاء لأنَّ الأصل فيها أن تُبدَل هاء.

وكذلك تاء الهِندات تجري مجرى تاء النَّبات والبَنات، فيجوز فيها الإشمام في الرفع، والرَّوم في النصب والخفض، والتضعيفُ لأنَّ الألف تجتمع مع المدغم، وأكثرُهم يسكنها لا غير، يجعلونها بمنزلة الهاء لأنَّ الأصل فيها أن تبدل هاء)) انتهى.

ووجهُ مَن أبدلها هاء في الوقف أنه أراد أن يفصل بينها وبين التاء التي هي من نفس الكلمة. وقيل: للفرق بين الاسم والفعل، وكان التغيير في الاسم لأنه أخف. قال بعض أصحابنا: هاء الوقف أصلها التاء، لكنها لَمّا لَزِمت الوقف كانت هاء، فكأنها أُلحقت للوقف.

وقولُه **وتاءُ جمع السلامة** مثالُه الهِندات.

وقوله **والمحمولِ عليه** مثاله البَنات والأخَوات، فإنها جمع بِنت وأُخت، وليسا جمعي سلامة. وكذلك أيضًا أُولات، هو محمول على الهِندات.

وقولُه **بالعكس** يعني أنَّ الأعرف سلامتها، فتقول: قام الهنداتْ، في الوقف بالتاء. ويجوز إبدالها هاء، روي من كلامهم[2]: كيفَ الإخوة والأَخَواهْ؟ وقال بعضهم[3]: دَفْنُ البَناهْ من الْمَكْرُماهْ. وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لأنها التي للتأنيث، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحدة نحو سِعْلاة[4] وعَلْقاة؛ لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم إلى شيء، والتاء في الجمع قريبة من تاء الإلحاق نحو تاء عِفْريت لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في الزيدينَ، فصحت لذلك.

---

(١) العلقاة: واحدة العَلقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ.

(٢) حكاه قطرب كما في المقرب ٢: ٢٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٩٥.

(٤) السعلاة: أنثى الغيلان.

وإنما كانت في الأحوال الثلاثة تاء ولم يعوَّض في النصب من التنوين لأنَّ نصبه بالكسرة كجرِّه ولم يعوَّض في الجر؛ فلا يكون ذلك فيما نُصب بالكسرة إذ هو يشبهه. أو يقال: كان ذلك تشبيهًا بالمفرد، فكما كان في الأحوال الثلاثة على حالة واحدة فكذلك هذا.

وفي (الإفصاح): «فأمّا ما حكاه الفراء وقُطْرُبٌ من الوقف عليها بالهاء فشاذٌّ لا يقاس عليه».

وفي (كتاب اللَّوامح) لأبي الفضل الرازي أنَّ الوقف عليها بالهاء لغة طَيِّئ.

وقولُه **وفي هَيْهاتَ**(١) **وجهان** أحدهما إقرار التاء، والآخر إبدالها هاء، وقد وُقف بالوجهين عليها في السبعة(٢).

وفي (الإفصاح): هَيْهاتَ عند أئمة النحويين مصدر هَيْهَيْتُ: أسرعتُ، في الأصل، يقال هَيْهَيْتُ هَيْهاةً وهِيْهاءً كما يقال سَرْهَفْتُ(٣) سَرْهَفةً وسِرْهافًا، ثم نُقل هذا المصدر، فسُمي به بعد، وبُني على الفتح لالتقاء الساكنين.

وهَيْهاتِ المكسور عند (س)(٤) جمع هَيْهاةَ المفتوحة، حذفوا تاء التأنيث على حد طَلَحات، ثم حذفوا الألف، /ولم يقلبوها لأنها في غير متمكن على حدِّ تثنية ذا [٩: ٧٦/أ] وتا والذي والتي لعدم تمكُّنها؛ وبُنيت على الكسرة عنده لأنَّ الكسرة في الجمع نظير الفتحة في الواحد. وزعمَ أنَّ مَنْ فَتح التاء وقف بالهاء، ومَنْ كَسَر وقف بالتاء، وهو دليله على ما زعم.

---

(١) تقدم الحديث عنها مفصلًا في ١٤: ٣٠٠ - ٣٠٦.

(٢) وقف الكسائي عليها بالهاء، والباقون بالتاء. التيسير ص ٢٠٣، ٣٧٧.

(٣) سرهفت الصبيَّ: أحسنت غذاءه.

(٤) الكتاب ٣: ٢٩١ - ٢٩٢.

وكذلك الوجهان في الوقف على ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[١] وعلى (لات) في السبعة[٢]. وأمّا ثُمَّتَ ورُبَّتَ ولَعَلَّتَ فالقياس على لاتَ سائغ، فيوقف عليهنَّ بالهاء وبالتاء. وقد ذهب إلى ذلك المصنف[٣] في رُبَّتَ وثُمَّتَ، قاسَ الوقف عليهما على الوقف على لاتَ، فأجاز فيهما الوجهين. والأحسنُ عندي الوقف عليهنَّ بالتاء كالوصل.

وقولُه **وإن سُمي بها** - أي بهيهات - **فهي كطلحة على لغة مَنْ أَبدل** يعني أنه يمنع الاسم الصرف للعلمية والتأنيث، يدلُّ على أنَّ الهاء فيها للتأنيث فقط كونُهم أبدلوا منها هاء في الوقف.

وكعَرَفات يعني أنك تجريها مجرى عَرَفات من الوجوه التي فيها، وذلك **على لغة من لم يُبدل**. وقد ذكر المصنف حكم المجموع بالألف والتاء إذا سُمِّي به في أوائل الكتاب في (باب إعراب الصحيح الآخر)[٤]، وذلك الإعراب على لغة مَن لم يُبدل، فتقف عليها بالتاء.

* * *

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة القصص.

(٢) وقف ابن كثير وابن عامر على ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بالهاء حيث وقعت، ووقف الكسائي على (لات) بالهاء، ووقف الباقون عليهما بالتاء. التيسير ص ٢٠٣ والإقناع ص ٥١٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ١٩٩٦.

(٤) تقدم في ١: ١٤٥، ١٥٣ - ١٥٧.

ص: فصل

يُوقَف بهاء السكت على الفعل المعتلِّ الآخِرِ جزمًا أو وقفًا، وعلى ((ما)) الاستفهامية المجرورة وجوبًا فيهما، محذوفَ الفاء والعين، ومجرورةً باسم، وإلا فاختيارًا. ويجوز اتصالها بكلِّ متحركٍ حركةً غيرَ إعرابية ولا شبيهة بها، فلا تتصل باسمِ ((لا)) ولا بمنادًى مضموم، ولا بمبنيٍّ لقطعه عن الإضافة، ولا بفعلٍ ماضٍ. وشذَّ اتصالها بـ((عَلُ)).

ش: مما يختص به الوقف زيادة هاء السَّكت. وذكر المصنف أنَّ الفعل المعتلَّ الآخر في الجزم أو في الوقف إمَّا أن يكون محذوف العين، نحو: لا تَرَ زيدًا، ورَ بَكْرًا، أو محذوف الفاء، نحو: لا تَقِ زيدًا، وقِ عَمرًا، أو لا، نحو: اغْزُ، وارْمِ عَمرًا. فإن كانت حُذفت عينه أو فاؤه ووُقف عليه وجب إلحاق الهاء، وذلك أنه بقي على حرف واحد، فالمحذوف وقفًا في بعض صوره يستحيل أن يكون الوقف عليه بالسكون؛ لأنه على حرف واحد لم يتقدمه شيء، ومحال أن يُبدأ إلا بمتحرك. والمحذوف جزمًا لم يَبق منه إلا حرف واحد، فلذلك وُقف عليه بالهاء وجوبًا لتُباين حال وقفه لحال وصله، كما أنَّ مُرِيًا اسم فاعل من أرى حين وقفوا عليه أَتَوْا بلام الكلمة.

وإنما لم تُعد اللام في نحو: قِ زيدًا، ولا تَقِ عَمرًا؛ لأنَّ الموجِب لحذفها قائم موجود، وهو الجزم أو الوقف، بخلاف مُرٍ، فإنَّ الموجِب لحذف لامه قد زال في الوقف، فلذلك كان الحرف اللاحق في قِ ولا تَقِ الهاء، وكان لزومها في الوقف عوضًا من المحذوف من الموقوف عليه الذي هو الفاء والعين لا اللام.

وإن كان غيرَ محذوف العين ولا الفاء فيختار إلحاق الهاء، نحو: ارْمِ زيدًا، واغْزُ خالدًا، تقول في الوقف عليهما: ارْمِهْ، واغْزُهْ، بإلحاق الهاء، وارْمْ، واغْزْ، بإسكان الميم والزاي، هذا في الموقوف. وأمَّا في المجزوم فكذلك، نحو: لا تَرْمْ، ولا تَغْزْ.

وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع لأنَّ الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها؛ /فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة. ووجهُ اللغةِ الأخرى أنَّ الكلمة قَوِيَتْ بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف، فشُبِّهت بما لم يُحذف منه شيء. [٩: ٧٦/ب]

والمدغَم في ذلك كغيره، نحو: لم يُصَلِّ، الأكثر فيه في الوقف: لم يُصَلِّهْ، بالهاء. وكذلك ما كانت فاؤه غير محذوفة بل مبدلة، نحو: لم يَتَّقِ، إذ أصله لم يَوْتَقِ، فأُبدلت فاؤه تاءً، الأكثر فيه أن تقول: لم يَتَّقِهْ - في الوقف - بالهاء.

فأمَّا ما أُجحف بالحذف، وذلك قولهم: تَقَى يَتَقِي، في معنى: اتَّقَى يَتَّقي، فهذا حُذفت منه الفاء؛ إذ أصله: اوْتَقَى يَوْتَقِي، فعلى ظاهر كلام المصنف يجب الوقوف على قولهم لا تَتَقِ بالهاء، فتقول: لا تَتَقِهْ؛ لأنه مما حُذفت منه فاء الكلمة، ولم نجد لأحد من النحويين نَصًّا على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتضيه النظر عندي أن يكون الوقف بالهاء اختيارًا لا وجوبًا؛ لأنه - وإن حُذفت فاؤه - فإنَّ تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عارضٌ شاذٌّ ليس بمطَّرد في أمثال هذه الكلمة، بخلاف حذف الفاء في نحو قِ ولا تَقِ، فإنه مطَّرد، فلذلك لم يُلتَفَت لهذا الشاذّ العارض، ولم يُوجَب الوقوف عليه بالهاء، بل ذلك مختار فيه.

وإذا وقفت بالهاء على نحو اغْزُ وادْعُ ولا تَغْزُ ولا تَدْعُ مما آخره مضموم فالأكثر إلحاق الهاء من غير تغيير للضمة. وحكى أبو الخطاب أنَّ بعض العرب يَكسر المضموم، فيقول: لم يَغْزِهْ، واغْزِهْ. قال (س)(١): ((وهي لغة رديئة)).

ووجهُ اللغة الكثيرة - وهو إلحاق الهاء - أنَّ لحاقها لبيان الحركة وسلامتها لِما لحق الكلمة من الحذف؛ ولا يكون عوضًا من اللام؛ لأنَّ حذفها إنما كان إعرابًا، فلا

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٠.

يعوَّض منها؛ لأنَّ العِوَض حُكمُه حُكمُ الْمُعَوَّض، فيكون في حُكم وجود اللام، فيكون المعرب غيرَ مُعرَب، ولأنَّ حذفَ اللام كحذف الحركة لأنه إعراب، والحركةُ لا يُعَوَّض منها لأنها إعراب قبل دخول الجازم، وحركةُ الإعراب لا يُعَوَّض منها.

وأمَّا على لغة مَن كسرَ ما قبلَ الهاء فإنه يحتمل أن يكون كالأول، لكنه لَمَّا رأى أنَّ المحلَّ في الحقيقة للجزم، فكأنه موجود، فكسرَ لالتقاء الساكنين، فحصلَ بذلك العِوَض من التحريك، ولذلك شبَّهَه (س) [(١)] بقول زهير[(٢)]:

بدا ليَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيا

حيث عطف جرًّا على توهُّم دخول الباء، فكذلك هنا حرَّك بالكسر على توهُّم التقاء الساكنين.

فرع: قالت العرب في الوقف على لم أُبالِ: لم أُبَلِهْ، بحذف الألف، ويجوز أن لا تحذف، فتُلحقه الهاء فتقول: لم أُبالِهْ، أو لا تُلحق فيسكن آخره، فتَحذف الألف لالتقاء الساكنين، فتقول: لم أُبَلْ. وهذان الوجهان هما المنقولان في نحو لا تَرْمِ إذا وقفتَ عليه، وهما إلحاق الهاء أو سكون الآخر.

وفي توجيه لم أُبَلِهْ: قولان:

أحدهما ما ذهب إليه (س) مِن أنَّ الهاء للسَّكت، وأصلُه كما قرَّرناه: لم أُبالِهْ، لكنه أُجري الوصل فيه مجرى الوقف، كما جاء ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[(٣)]، فصار لم أُبالِهْ في اللفظ بمنْزلة عُذافِر[(٤)]، فكما يقولون: عُذَفِرٌ، فيحذفون الألف، فكذلك[(٥)] قالوا: لم أُبَلِهْ.

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٠.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٢٤٩.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الحاقة. ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾.

(٤) العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

(٥) ت: لذلك.

[٩: ٧٧/أ] وذهب[١] /أبو علي[٢] إلى أنهم توهَّموا سكون الآخر، فحُذفت الألف لذلك، وألحقوا الهاء وهي ساكنة، فحرِّك الآخِر بالكسر.

قال بعض أصحابنا: «وأمَّا قولهم لم أُبَلِهْ فأصلها لم أُبالْ، فحُذفت الألف، فصار لم أُبَلْ، ثم ألحقوا هاء السكت إمَّا لأنهم توهَّموا الأصل - وهو الكسر - فأدخلوا الهاء لأجله، فالتقى الساكنان، فانْكَسَر الأول، وهم قد يُراعونَ الأصل في نحو الحَمَر، فلم يَحذفوا همزةَ الوصل، وكذلك في يَهَبُ ونحوِه، فحذفوا الواو لأنَّ الأصل يَفْعِل لولا حرف الحلق. وإمَّا أن يكون أصله لم أُبالِ، فأُدخلت الهاء كما في اغْزُ؛ لأنه جعل اللام آخر الكلمة، فلم يكن يجزمها لئلا يجتمع عليه الاختلال، لكنه كسر لتوهُّم الجزم، كما في ادْعِهْ، وحُذفت الألف لذلك أيضًا.

وقد يُقال: دخلت الهاء مما اختلَّ منه حين جُزم الجزم الثاني وانحذفت الألف؛ فتكون لمجرد العِوَض كما في شِيَة، فالتقى الساكنان، فانكسرَ الأول، وفيه نظر» انتهى كلامه.

وذكر المصنف أيضًا أنَّ (ما) الاستفهامية إمَّا أن تكون مجرورة باسم أو مجرورة بحرف؛ إن كانت مجرورة باسم نحو: مَجيءَ مَ جئتَ؟ فإذا وقفتَ وجَبَت الهاء، فتقول: مَجيءَ مَهْ؟ ومِثلَ مَهْ؟ وإن كانت مجرورة بحرف، نحو: لِمَ تَفعل؟ وعَمَّ تَسأل؟ فالأحسن إلحاق الهاء، فتقول: لِمَهْ؟ وعَمَّهْ؟ ويجوز: لِمْ؟ وعَمْ؟ بالإسكان.

وإنما كان هذا لأنَّ الجارَّ الحرفيَّ متصل بالكلمة كالجزء منها، فصارت كأنَّها على حرفين، فأَشبهت ارْمِهْ، وأمَّا الاسم فليس متصلًا بالشيء كاتِّصال الحرف، فلزم كون الاسم على حرف واحد، فأَشبَهَ قِهْ.

---

(١) وذهب ... فحذفت الألف لذلك: سقط من ت.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٧٨ - ٢٧٩ والمنصف ٢: ٢٣٣.

والوقفُ بغير هاء فيما حرف الجرِّ منه على أزيدَ من حرف واحد، فتقول: علامْ؟ وإلامْ؟ أقلّ منه فيما كان على حرف واحد نحو: بِمْ؟ ولِمْ؟ وقد جاء في السبعة[١] الوقوف بالهاء على (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف، وإن كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء، وذلك لاتِّباع رسم المصحف، والذين نَقلوا اللسان العربيَّ ذَكروا أنَّ الأكثر والأفصح الوقوف بالهاء.

وقد جاء في الشعر سكون ميم (ما) الاستفهامية إذا كانت مجرورة بالحرف في الوصل؛ وذلك مِن إجراءِ الوصل مُجرى الوقف، قال الشاعر[٢]:

يا أبا الأَسْـــودِ لِمْ خَلَّيتَـــنِي ... لِهُمُـــومٍ طارِقـــاتٍ وذِكَـــرْ

وقولُ المصنف **محذوفَ الفاء والعين** ليس بجيد لأنَّ ظاهره أنه يكون محذوفهما؛ وليس كذلك، وإنما هذا موضع (أو)، فكان يقول: محذوف الفاء أو العين.

وانتصاب **محذوف** على أنه حال من الفعل المعتلّ الآخر، و**مجرورةً باسم** حال من (ما) الاستفهامية المجرورة. ويجوز أن يكونا حالين من الضمير في قوله **وجوبًا فيهما**، فيعود كل حال منهما لِما يناسبه، كما تقول: هند وزيدٌ مررتُ بهما قائمةً ضاحكًا.

وقولُه **ويجوز اتِّصالُها بكلِّ متحركٍ حركةً غيرَ إعرابية** حركةُ غير الإعراب تشمل حركة البناء، نحو حركة الواو من (هوَ)، وحركة غير البناء مما حركتُه لازمة، نحو:

---

(١) تفرد البزّي - وهو أحد رواة ابن كثير - بالوقف بالهاء من طريق ابن غلبون. التيسير ص ٢٠٦ والإقناع ص ٥٢٤.

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٤٦ وفيه تخريجه. ذِكَر: جمع ذِكْرى، وهو نقيض النسيان، أو جمع ذِكْرة بمعنى ذكرى.

الزيدانِ والزيدونَ، وذلك في الأحوال الثلاثة، فهذا وما قبله يجوز فيه الإسكان، ويجوز

[٩: ٧٧/ب] فيه /إلحاق الهاء، نحو: هُوَهْ، وهِيَهْ، وثُمَّهْ، وإنَّهْ، والزيدانِهْ، والمسلمونَهْ، قال حسان(١):

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلامُ ... فَما إنْ يُقالُ لهُ مَنْ هُوَهْ

ويجوز الوقف بالسكون، فتقول: هُوْ، وهِيْ، وثُمّْ، وإنّْ، والزيدانْ، والزيدونْ.

وإنما لحقت الهاء في الضاربانِ والضاربونَ لأنَّ حركة النون ليست بإعراب فتدخل لبيانها؛ وإنما دخلت الهاء هنا لأنها لو سكنت لكان قبلها ساكن آخر، فكرهوا اجتماع الساكنين كما كرهوا حذف حرف وسكون آخر في نحو لم يَرْمْ؛ فدخلت الهاء لذلك ولحفظ الحركة؛ لأنَّ هذه الكلمة - وإن كانت معربة - أشبهت المبنيّة لأنَّ آخرها كالمبنيّ، ولأنه إذا لحقت الهاء ما ليس قبل آخره ساكن نحو هِيَهْ فالأَولى أن تلحق ما سكن قبل آخره، قال الشاعر(٢):

يا رُبَّ خالٍ لكَ مِنْ عَرَيْنَهْ ... حَجَّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ

فَسْوَتُهُ ما تَنْقَضي شَهْرَيْنَهْ ... شَهْرَيْ رَبيعٍ وجُمادَيَيْنَهْ

ويَرِد على قول المصنف **حركةً غير إعرابيّة** جملةُ حركات ليست إعرابية، ولا تَلحق الاسمَ الذي تكون فيه الهاءُ في الوقف:

من ذلك حركة الإتباع، نحو قراءة مَن قرأ: ﴿الحمدِ لِلهِ﴾(٣) بكسر الدال إتباعًا لحركة اللام بعدها، فهذا ونحوه إذا وقفتَ عليه لم تُلحقه الهاء، فلا تقول: الحَمْدِهْ.

ومنها حركة الحكاية، نحو قولك: مَنْ أَحمدَ يا هذا؟ إذا حكيتَ قول القائل: رأيتُ أحمدَ، ثم أردتَ الوقف عليه، فلا تقول: مَن أحمدَهْ؟

---

(١) تقدم البيت في ٩: ٢٩.

(٢) تقدم الرجز في ١: ٢٣٩.

(٣) من الآية ٢ من سورة الفاتحة. وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة وزيد بن علي والحسن البصري كما في المحتسب ١: ٣٧.

ومنها حركةُ التقاء الساكنين العارضة للكلمة بعد أن لم تكن فيها، نحو حركة الميم في ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾[1]، فلا تقف على مِثل هذا بالهاء، فلا تقول: قُمِهْ.

ومنها حركة النقل، نحو حركة الميم في قوله تعالى: ﴿أَلَمَ تَعلمَ انَّ اللهَ﴾[2]، لا تقول في الوقف على الفعل: أَلَمْ تَعْلَمَهْ؟

فهذه جملةٌ من الحركات، كل واحدة منها يَصدق عليها أنها حركة غير إعرابية، ومع ذلك فلا تلحقها الهاء، وإنما عبارة النحويين في هذا أنه يجوز أن تلحق الهاء كلَّ متحرك حركةَ بناء لازم، وهي عبارة المصنف في غير[3] هذا التصنيف.

وقولُه **ولا شبيهة بها** أي: ولا حركة شبيهة بحركة الإعراب، وقد بَيَّنَها هو بعد ذلك بقوله: **فلا تتصل باسم لا** - نحو: لا رجلَ - **ولا بمنادى مضموم، ولا بمبنيٍّ لقطعه عن الإضافة** - نحو [يا جعفرُ][4] و﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾[5] - **ولا بفعلٍ ماضٍ** نحو ضَرَبَ. وزاد في بعض كتبه[3]: ((ولا بالعدد المركب)) نحو ثلاثةَ عشرَ.

وعلةُ هذه - وإن كانت حركاتِ بناء - كونُها شبيهة بحركات الإعراب؛ ألا ترى[6] أنَّ بناء رَجُل وجَعْفَر وقبل وبعد والعدد المركب إنما هو شيء حادث عند وجود لا والنداء والقطع عن الإضافة وتركيب العدد؛ فصارت هذه الحركات شبيهة بحركات الإعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفائها عند عدمها ورجوعها إلى أصلها من الإعراب.

---

(١) من الآية ٢ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠٠٠.

(٤) يا جعفرُ: تتمة يستقيم بها السياق.

(٥) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) ألا ترى ... شبيهة بحركات الإعراب: سقط من ت.

وأمّا حركة الفعل الماضي - وإن كان مبنيًّا في الأصل - فإنه شبيه بالمضارع، وقد [٩: ٧٨/أ] ذكر النحويون جهة /شَبَهِه بالمضارع، على أنَّ في لحاق الهاء لحركته خلافًا سنذكره، واختار المصنف أن لا تلحق أصلًا.

وجماعُ القول في حركة المبنيّ في الوقف عليها أنَّ المبنيَّ الذي هو متحرك إن كانت حركته مُشْبِهة حركةَ الإعراب بوجهٍ ما فالوقف بالسكون؛ وقد تقدَّم ما حركته مُشْبِهة لحركة الإعراب، وهو ما حركةُ البناء فيه عارضة.

واختُلف في الفعل الماضي على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها لا تلحقه، وهذا مذهب (س) وجمهور أصحابنا[١]، قال (س)[٢]: ((وكذلك الأفعال نحو ظَنَّ وضَرَبَ، لَمّا كانت اللام قد تَصَرَّفُ [حتى][٣] يَدخلها الرفع والنصب والجزم شُبِّهَتْ بأحمر)). يريد (س) أنَّ الماضي - وإن كان مبنيًّا - لا تدخله الهاء للوقف لأنَّ آخر الماضي هو الذي يَعرب في المضارع، فصار له بذلك قوة، فلم تدخل عليه الهاء.

والمذهب الثاني: أنها تلحقه مطلقًا. ووجهُه أنه مبنيٌّ على حركة لازمة له، فلحقته قياسًا على غيره من المبنيّات.

والمذهب الثالث: أنها تلحقه إذا لم تَخف لَبسًا، ولا تلحقه إن خفتَ لَبسًا، فتقول في قَعَدَ: قَعَدَهْ، ولا تقول في ضَرَبَ: ضَرَبَهْ لئلا يَلتبس بأنَّ الهاء ضمير مفعول، بخلاف قَعَدَهْ فإنه فعلٌ لا يتعدى إلى مفعول، فلا يَلتبس.

ومِن الأحكام المنجرَّة إلى ما اتَّصل بالماضي أنه إذا لحقتْه تاء الضمير نحو انطلقْتُ ففي لحوق الهاء حركةَ التاء خلاف بين النحويين:

---

(١) وجمهور أصحابنا ... يريد س أن الماضي: سقط من ح.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٤.

(٣) حتى: من الكتاب.

منهم مَنْ منع ذلك، وقال: لو جاز ذلك لجاز ضَرَبْتَهْ وأنت تريد الوقف، وهذا لا يجوز لالتباسه بالمصدر والمفعول، ففي تاء الخطاب يَلتبس بالمصدر والمفعول إن كان الفعل متعديًا نحو ضَرَبْتَهْ، وبالمصدر إن كان لازمًا نحو انْطَلَقْتَهْ. واستُدلَّ على صحة هذا المذهب بأنهم يقولون: مُسْلِمانِهْ ومُسْلِمُونَهْ، حكاه (س)[1] عن العرب، ولا يقولون: يَضْرِبانِهْ ولا يَضْرِبُونَهْ.

ومِن النحويين مَنْ أجاز ذلك، وقال: الدليلُ على صحة ذلك أنَّ الخليل حكى عن العرب: ضَرَبْتُهْ، والهاء للوقف، وإن جاز أن تكون للمفعول، ولو بطَل ذلك لبطَل ما حكاه عنهم من قولهم[2]: لَيْتَهْ ولَعَلَّهْ؛ لأنه يلتبس باسم ليتَ ولعلَّ، وقد حكاه عن العرب.

فأمّا الوقف على هَلُمَّ فقد قالوا: هَلُمَّهْ .

وإن لم تكن الحركة شبيهة بحركة الإعراب فإمّا أن يكون الموقوف عليه ضميرًا أو غير ضمير:

إن كان ضميرًا هاءً وتحرَّك ما قبله فالإسكان نحو ضَرَبَهْ أو سكنَ حرفَ علة فالإسكانُ نحو رماهْ وغزاهْ ورمَوْهْ وغَزَوْهْ؛ أو صحيحًا فالإسكان نحو ضَرَبَتْهْ، ويجوز النقل، فتقول: ضَرَبَتُهْ واضْرِبُهْ، وقال زياد الأعجم[3]:

عَجِبتُ ، والدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ... مِن عَنَزيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ

وكذلك مِنُهْ وعَنُهْ إن نُقل، وإلا سكن فقال: مِنْهْ وعَنْهْ.

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٣.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٢.

(٣) تقدم البيت في ٢: ١٤٠.

ومنهم[1] مَنْ إذا سكَّن الهاء يكسر الساكن قبلها، فيقول: ضَرَبَتِهْ وأَخَذَتِهْ في ضَرَبَتْهُ وأَخَذَتْهُ، ولا تلحق الهاء في شيء من هذا لأجل التكرار فيها مع همسها، ولذلك أغنى النقل عنها لَمّا امتنع دخولها.

[٩: ٧٨/ب] وإن كان الضمير غيرَ هاءٍ فالإسكان ولحوق الهاء نحو غُلامِيَهْ، /وغُلامِيْ في لغة مَن فتح الياء، ويَضْرِبْنَهْ ويَضْرِبْنْ وضَرَبْتْ وضَرَبْتَهْ على خلاف تقدَّم في لحوق الهاء لهذا النوع، وضَرَبْتْ وضَرَبْتِهْ، وفي لُغَيَّة[2] تُشبع كسرة الهاء فتقول: ضَرَبْتِيهْ وأَكْرَمْتُكْ وأَكْرَمْتُكَهْ وأَكْرَمْتُكْ وأَكْرَمْتُكِهْ.

وتختصُّ كاف ضمير الخطاب في المؤنث[3] بلحوق سين عند بعض العرب وشين عند بعضهم؛ وذلك عوض من الهاء، ولذلك لا يجتمعان.

وما قبله ساكن أو متحرك جرى مجرى نظيره من الصحيح غير المنوَّن في الرَّوم والإشمام والنقل والتضعيف بالشروط المتقدمة عند ذكر هذه التغييرات.

وإن كان الموقوف عليه غيرَ ضمير أو ضميرًا غير ما تقدَّم فالإسكان أو لحوق الهاء؛ وسواء أكان ما قبلها متحركًا أم ساكنًا، فتقول: هُوَهْ وهِيَهْ ولَيْتَهْ وبَعْلَبَكَّهْ ويا مُسْلِمانِهْ ويا مُسْلِمُونَهْ. وإطلاقهم يقتضي جواز: نَزَالِهْ، وكذلك رَقَاشِهْ. ويجوز الإسكان.

وقد نابت الألف عن الهاء في بعض المواضع، وذلك في حَيَّهَلَ وأَنَا، قالوا: حَيَّهَلَهْ وحَيَّهَلْ وحَيَّهَلَا، والهاء الأصل، والألف كأنها عوض عنها.

---

(١) هم بعض بني تميم من بني عَديّ كما في الكتاب ٤: ١٨٠.

(٢) الكتاب ٤: ٢٠٠.

(٣) الكتاب ٤: ١٩٩ - ٢٠٠. لحاق السين لغة بكر بن وائل، وتسمى الكَسْكَسة، ولحاق الشين لغة أسد وتميم، وتسمى الكَشْكَشة. الارتشاف ٢: ٨٢٣.

وأمّا (أنا) فسُمع فيه أَنَهْ بالهاء، ومن كلام حاتم الطائي، وكان قد أُسر، فقُدِّمَ إليه بعير ليَفصِده، فنَحَره، وقال[1]: هذا فَصْدي أَنَهْ.

ووقف عليه أيضًا بالألف، فقالوا: أنا، وليست الألف من الضمير خلافًا للكوفيين[2]؛ إذ لو كانت منه لقلتَ في الوقف عليه: أَناهْ كما قلتَ في الوقف على هذا: هذاهْ.

وأجاز بعضهم الوقف على أنا بالإسكان، فتقول: أَنْ[3]، ولم يُسمع، وإنما هو قياس على المبنيّ الذي آخرُه متحرك حركةً غير عارضة.

فرع: ما آخرُه متحركٌ حركةً وضعت عليها الكلمة - وذلك المرخَّم بحذف[4] التاء - إما أن يكون بعد حذفها يبقى على حرفين أو على أزيد:

إن بقي على حرفين نحو يا هِبَ ويا عِدَ، ووقفتَ عليه، وجبت الهاء أو ألف الإطلاق في الشعر، ولزمَ التعويض لِما لحق الكلمة من الإخلال بتوالي الحذف؛ لأنه لا يبقى على حرفين إلا ما كان قد حُذف منه حرف وحُذفت تاء التأنيث أيضًا للترخيم؛ فتوالى الحذف عليه، فلم يكن بدٌّ من التعويض.

وإن كان يبقى بعد حذف تاء التأنيث على أزيد من حرفين فالأفصح أن تقف بالهاء؛ فتقول في الوقف على يا فاطِمَ: يا فاطِمَهْ. ومِن العرب مَن يُسَكِّن فيقول: يا فاطِمْ. ووجهُ إلحاق الهاء أنَّ الاسم بعد حذف الهاء بقي آخره مفتوحًا فتحة لازمة، فأشبهَ حركة البناء اللازمة، فكما تقف على إنَّ: إنَّهْ، فكذلك تقف على يا حَرْمَلَ: يا حَرْمَلَهْ. وإنما كان إلحاق الهاء أفصح لأنَّ الهاء تدخل فيما لم يُحذف من آخره شيء،

---

(١) تقدم في ٢: ١٩٤.

(٢) تقدم مذهبهم هذا في ٢: ١٩٤.

(٣) تقدم في ٢: ١٩٦ أنَّ قطربًا حكاها.

(٤) ح: بخلاف.

وهو فصيح، فدخولها فيما حُذف منه شيء أَولى لتكون عوضًا من المحذوف، وهو التاء. وجاز تعويض الهاء من تاء التأنيث لأنَّ التاء قد كان تُبدل منها هاء في الوقف، فعُوِّضت منها بعد الحذف.

ويجوز في القوافي المطلقة بحرف العلة أن تجعل الألف التي للإطلاق عوضًا من الهاء بعد الحذف؛ قال(١):

عُـوجي علينـا ، وارْبَعِـي ، يا فاطِمَـا

[٩: ٧٩/أ] وسَوَّغ الاجتزاءَ بألف الإطلاق /عن الهاء كونُ الهاء يطلق بها وكونُهما حلقيين، فلما اشتركا في ذلك ساغ إبدال إحداهما من الأخرى. ومن الإطلاق بالهاء قولُ امرئ القيس(٢):

رُبَّ رامٍ مِـــن بَـــني ثُعَـــلٍ مُـــتْلِجٍ كَفَّيْـــهِ في قُـــتَرِهْ
عـــارضٍ زَوْراءَ مِـــن نشـــمٍ غـــيرِ باناتٍ علـــى وَتَـــرِهْ

والإطلاق بالهاء كثير.

ولا يختصُّ لحاق الهاء في المنادى المرخَّم المحذوف منه التاء بالمتحرِّك ما قبلها؛ بل لو كان ساكنًا لكان حُكمه حكمَ المتحرِّك في اللحاق وفي الوقوف عليه بالإسكان؛ فلو رخَّمتَ سِعْلاة(٣) ووقفتَ عليها لقلتَ: يا سِعْلاهْ، بإلحاق الهاء، وبالإسكان، فقلتَ: يا سِعْلا، كحال الوصل.

وإلحاق الهاء في النوعين إنما هو على لغة مَن يَنتظر الحرف، وأمَّا مَن لا يَنتظر الحرف بل يجعله منتهى الاسم فيَبنيه على الضمّ لفظًا أو نيَّة فلا يُلحقه الهاء؛ فلا

---

(١) تقدم البيت في ١٤: ٦٥.

(٢) الديوان ص ١٢٣. وتقدم الثاني في ١٩: ٣٩٠. بنو ثعل: قبيلة من طيئ ينسب الرمي إليهم. ومتلج: مُدخل. والقتر: بيوت الصائد التي يَكمن فيها لئلا يفطن له الصيد فينفِر منه.

(٣) السعلاة: أنثى الغيلان.

تقف على يا فاطِمُ ويا هِبُ ويا سِعْلا وأنت تقدِّر الضمة إلا بالإسكان، أو بالرَّوم والإشمام فيما يجوز فيه ذلك بشرطه.

وإذْ قد فرغنا من القول في المبنيِّ المتحرِّك فلْنشرعِ في القول على المبنيِّ الساكن لتتمَّ الفائدة بتفصيل القول في النوعين؛ فنقول: الساكن إن كان صحيحًا بقي في الوقف ساكنًا كحاله في الوصل إلا إن كان مُشَبَّهًا بالتنوين؛ فإنه إن انفتح ما قبله - وذلك النون الخفيفة ونون إذنْ - قُلب ألفًا، نحو: إذا، ولَنَسْفَعَا، في: إذَنْ، و﴿لَنَسْفَعًا﴾(١). وإن انضمَّ أو انكسر، نحو: اضْرِبُنْ، واضْرِبِنْ، وهل تَضْرِبُنْ، وهل تَضْرِبِنْ، حُذفت النون، وعادَ ما كان حُذف بسببها، فتقول: اضْرِبُوا، وهل تَضْرِبونْ، واضْرِبِي، وهل تَضْرِبِينْ، هذا قول الخليل، قال (س)(٢): ((وهو قول العرب)).

وأجازَ يونس أن تُبدِل من النون المنكسر ما قبلها ياء، ومن النون المضموم ما قبلها واوًا، فتقول: اضْرِبِي واضْرِبُو. وهذا موافق في الصورة لقول الخليل إلا أنَّ الخليل يعتقد أنَّ الياء والواو ضميران، ويونس يعتقد أنَّهما بدل من النون. قال (س)(٣): ((وينبغي ليونس أن يقول على قياسه في الوقف: هل تَضْرِبُو وهل تَضْرِبِي)). وقد تقدَّم الكلام(٤) على هذه المسألة مشبعًا في الفصل الثاني من (باب نوني التوكيد).

وإن كان معتلًّا ألفًا جازَ إقرارُها، وإبدالُها واوًا، وإبدالُها ياء، وقلبُها همزة، إن كانت آخِرَ فعل نحو رَمَى، فتقول: رَمَى، ورَمَوْ، ورَمَيْ، ورَمَأْ. وفي إلحاق الهاء فتقول: رَماهْ خلاف. أو آخِرَ اسم فالإقرار كالوصل، وإبدالها همزة، وإلحاق هاء السكت بعدها، فتقول: هذا، وهذأْ وهذاهْ. وشذَّ قلبُ الألف هاء، نحو: مِن هُنَهْ، إلا آخِر مندوب فالهاء فقط.

---

(١) من الآية ١٥: من سورة العلق. ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٢.

(٣) الكتاب ٣: ٥٢٣.

(٤) تقدم في ١٤: ٣٨٤ - ٣٨٥.

أو ياءً اسمًا ضميرَ متكلم نحو غُلامِيْ وإنِّيْ وأَكرمنِيْ ومِنِّيْ، فإقرارُها ساكنةً كحالها في الوصل، وحذفُها وإسكانُ ما قبلها فتقول: غُلامْ وإنّْ وأكرمَنْ ومِنْ.

قال (س)[1] وابن السَّرَّاج[2]: ((تركُ الحذف أَقْيَسُ)). وحذفُها من الفعل أحسنُ منه من الاسم؛ لأنها في الفعل قبلها نون وقاية، ولذلك كان في القرآن كثيرًا بخلاف غيره، قرأ أبو عمرو[3]: ﴿أَكْرَمَنْ﴾[4]، و﴿أَهانَنْ﴾[5]، وقال الأعشى[6]:

ومِـــنْ شـــانِئٍ كاسِـــفٍ وَجهُـــهُ   إذا مـــا انْتَسَـــبْتُ لـــهُ أَنْكَـــرَنْ

[٩: ٧٩/ب] /وإنّما جاز حذف الياء في هذا النوع لِشَبَهِها بياء قاضٍ لأنَّها ساكنة قبلها كسرة؛ فمَن أَسقَطَها في قاضٍ أَسقَطَها هُنا. وسواء أكانت مجرورة بالإضافة أو باسم أم منصوبة بفعل وما أشبَهَه قبلها نون وقاية أو لا. وإطلاقُهم يقتضي جواز الحذف في عَلَيْكَنِي في الإغراء، فتقول: عَلَيْكَنْ.

ومَن حرَّكَ الياء في غَلامي واتّبَعَنِي لم يَحذف كما لم يَحذف: رأيتُ القاضيَ، و﴿بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[7]لتحرك الياء، فإن شاءَ أَثبتَها ساكنة، وإن شاءَ أَبقَى الحركة، وأَدخَل هاء السَّكت، كما فَعل ذلك في: غُلامكِهْ وضربَكِهْ. والياء أَولى بذلك لخفائها، ولأنَّ السكون يزيدها خفاء.

أو ضميرَ مخاطَبٍ، وذلك: اضْرِبِي، واقْتُلِي، فقد تقدَّم أنَّها قد تُحذَف في فاصلة أو قافية.

---

(١) الكتاب ٤: ١٨٦.

(٢) الأصول ٢: ٣٧٩.

(٣) الكتاب ٤: ١٨٦ والسبعة ص ٦٨٤ - ٦٨٥.

(٤) من الآية ١٥ من سورة الفجر.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الفجر.

(٦) الديوان ص ٦٩ والكتاب ٤: ١٨٧. الشانئ: المبغض. والكاسف: العابس المتغير اللون.

(٧) من الآية ٢٦ من سورة القيامة.

أو حرفًا صلةَ ضمير نحو: بِهِي، وعليهِي، وعليهِمِي، حُذفت في الوقف، والياءُ المتولدة من إشباع الحركة في مبنيٍّ[1] كصلة مبنيّ أو معرب كصلة الضمير؛ فمثالُ المتولدة في مبنيّ قولهم: هذهِي أَمَةُ الله، ومثالُ ذلك في المعرب قراءة مَن قرأ: ﴿مَلِكِي يوم الدين﴾[2]. فإذا وقفتَ على (هذهِي) أو (مَلِكِي) حذفت الياء، وجاز في الحركة ما جاز في نظائرها.

أو في اسم إشارة نحو هذي فتُقَرّ، ولا يجوز حذفها لأنَّها دخلت لمعنًى، ويجوز قلبها هاء في الوقف.

ومِنَ العرب مَن يُسَكِّن الهاء وقفًا ووَصلًا كما قال بعضهم: أَفْعَيْ وَصلًا ووَقفًا. ومنهم مَن يُشْبع الهاء في الوصل، فتتولد الياء، فيقول: هذهِي، وقد تقدَّم شيء من ذلك في (باب الإشارة)[3].

أو في نُدبة فتلحق الهاء، نحو: وا ذَهابَ غُلامكِيْهْ.

وإن كان معتلًّا واوًا اسمًا ثبَتت، نحو: ظَلَمُوْا، ورَمَوْا، أو حرفًا صلةً لضمير حُذفت نحو: عَلَيْكُمُو، ومِنْهُمُوْ، ومِنْهُوْ. أو في نُدبة لحقت الهاء نحو: وا غُلامَهُوْهْ.

وقولُه **وشَذَّ اتصالُها بـ(عَلُ)** قالوا: مِنْ عَلُهْ، قال الراجز[4]:

يا رُبَّ يـــــومٍ لي لا أُظَلَّلُـــــهْ أَرْمَـضُ مِـنْ تحتُ وأَضحى مِـنْ عَلُـهْ

ووجهُ الشذوذ أنَّ هذه حركة بناء عرَضت عند قطع (علا) عن الإضافة إلى معرفة؛ فهي كحركة قَبلُ وبَعدُ.

---

(١) في المخطوطات: بيان.

(٢) من الآية ٤ من سورة الفاتحة. ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾. روى بعض أهل مصر والمغرب عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء، والضمة إذا أتت بعدها واو. الكشف ١: ٣٣.

(٣) تقدم باب الإشارة في ٣: ١٨١ - ٢١٦ ولم يذكر فيه هذه المسألة.

(٤) تقدم البيتان في ٨: ٨٦.

ص: وقد يُوقَفُ على حرفٍ واحدٍ كحرف المضارعة، فيُوصَلُ بهمزةٍ تليها ألف؛ وربَّما اقتُصر على الألف. ويُجرى الوصلُ مجرى الوقف اضطرارًا، وربَّما أُجريَ مُجراه اختِيارًا، ومنه إبدالُ بعضِ الطائيّينَ في الوصل ألفَ المقصور واوًا.

ش: مثالُ المسألة الأولى قول الراجز(١):

إن شـئتِ أَشْـرَفْنا كِـلانا فَـدَعَا ... اللهَ خَـيرًا رَبَّـهُ فأَسْمَعَـا

بالخَـيرِ خَـيراتٍ وإنْ شَـرًّا فَـأَا ... ولا أُريـدُ الشَّـرَّ إلا أنْ تَـأَا

فقولُه ((وإن شرًّا فأَا)) يريد: وإنْ شَرًّا فشَرًّا، فوقفَ على حرف واحد، وهي الفاء الواقعة جوابًا للشرط، وحَذف ما بعدها، وأتى بعدها بهمزة، وبعد الهمزة ألف. وقولُه ((إلا أن تأَا)) يريد: إلا أن تشاء، فحذف وأبقى حرف المضارعة، وأتى بعدها بهمزة زائدة وبعدها بألف. وقوله (إلا أنْ تَأَا) فيه شاهد على إبقاء حرف المضارعة. وقولُه
[٩: ٨٠/أ] (وإنْ شَرًّا فَأَا) فيه شاهد على الوقوف /على حرف كحرف المضارعة، وليس بحرف مضارعة. وإنَّما زيدت الهمزة بعد هذين الحرفين لأنَّ أبيات(٢) الرجز قبله حرف رويِّه العين؛ ألا ترى إلى قوله ((فَدَعا)) و((أَسْمَعا))، فلم يُمكنه أن يزيد عينًا لأنَّها ليست من حروف الزيادة، فزاد الهمزة لتكون مقارنة للعين؛ ألا ترى أنَّ الهمزة تُبدَل من العين، وهذا من البدل المقيس في الضرائر، وهو أن تأتي في القافية بالحرفين المتقاربين في المخرج، كقول الراجز(٣):

بُـنَيَّ إنَّ الـبِرَّ شـيءٌ هَـيِّنُ ... المَنطِـقُ اللَّـيِّنُ والطُّعَـيِّمُ

---

(١) الرجز لِلُقَيْم بن أوس في النوادر ص ٣٨٦ أجاب به امرأته. والثالث والرابع بلا نسبة في الكتاب ٣: ٣٢١ والكامل ٢: ٥٣١ وسر الصناعة ١: ٨٣.

(٢) ح: إثبات. وهي غير معجمة في ك.

(٣) ينسب البيتان لامرأة تقولهما لحفيدها. النوادر ص ٤٠٠ والكامل ٢: ٩٨٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٢١ وفيه تخريجه.

فأتى بالميم قافية مع النون لتقاربهما؛ ألا ترى أنَّ النون تُبدَل ميمًا. وكذلك قول الآخر(١):

إذا جَلَسْـــتُ فـــاجْعَلاني وَسَـــطَا   إنِّيَ شـــيخٌ ، لا أُطيـــقُ العُنَّـــدا

فأتى بالدال قافية مع الطاء لتقاربهما في المخرج؛ ألا ترى أنَّها تُبدَل منها، قالوا: مَطَّ الحرفَ ومَدَّه، وبَطِغَ الرجلُ وبَدِغَ(٢)، وقال آخر(٣):

إنِّي لهـــا بَعيرُهـــا الْمُـــذَلَّلْ   أَحمِلُهـــا ، وحَمَلَتْـــنِي أَكْثَـــرْ

فأتى بالراء قافية مع اللام لتقاربهما أيضًا؛ ألا ترى أنَّها تُبدَل منها، قالوا: وَجِلَ ووَجِرَ، وأَوْجَلُ وأَوْجَرُ.

ومثالُ الرجز الأول - وهو الذي تعاقب فيه العين والهمزة - قولُ الآخر(٤):

حَـــدِّثْ حَـــديثَينِ امْـــرَأَهْ   فـــإنْ أَبَـــتْ فأَرْبَعَـــهْ

وقولُه **ورُبَّما اقتُصر على الألف** مثالُه أن تقول: وإنْ شَرًّا فا، وقال الراجز(٥):

قـــد وَعَـــدَتْني أُمُّ عَمـــرٍو أنْ تا   تـــمْسَحَ رَأْسِـــي ، وتُفَلِّيـــنِي وا

وتَمْسَحَ القَنْفاءَ حتى تَنْتَا

---

(١) البيتان في قوافي الأخفش ص ٥٨ [تحقيق النفاخ] وأمالي ابن الشجري ١: ٤٢٢ وفيه تخريجه. العنَّد: جمع ناقة عَنود، وهي الصعبة التي تذهب عن الطريق.

(٢) بَطِغَ الرجلُ وبَدِغَ: تَلَطَّخَ بِعَذِرَتِه.

(٣) هو رجل يمني كان يطوف بالبيت حاملًا أمه. والرجز في الأدب المفرد ص ١٨ [ط. دار البشائر ١٩٨٩ هـ] وشرح كتاب سيبويه ٢: ٢٠٨.

(٤) الرجز في الأمثال للسدوسي ص ٤٨ وأمثال أبي عبيد ص ٥٤ وشرح كتاب سيبويه ٢: ٢٠٨ ومجمع الأمثال ١: ١٩٢، يضرب في سوء السمع والإجابة. ويروى: حديثين الْمَرَهْ، وبها يسقط الاستشهاد.

(٥) هو حكيم بن مُعَيَّة كما في الموشح ص ٢٨ [ط. العلمية] وعنه في شرح شواهد الشافية ص ٢٦٦، ٢٧٣، والرجز بلا نسبة في الخصائص ١: ٢٩١. القنفاء: الكَمَرة. وتنتا: تنتأ وتبدو.

وأنشد قُطْرُبٌ[1]:

جاريـــةٌ قـــد وَعَـــدَتْني أنْ تا   تَـــدْهَنُ رَأْسِـــي ، وتُفَلِّـــي ، أو تا

قال: يريد: أن تأتي أو تَمسح.

وقولُه **ويُجرى الوصل مجرى الوقف اضطرارًا** مثالُه قولُه[2]:

بِبَـــازِلٍ وَجْنـــاءَ أو عَيْهَلِّـــي

فشدَّد اللام من عَيْهَلٍ مع وصل اللام بحرف الإطلاق. وكذلك قولُ الآخر[3]:

في عامِنـــا ذا بعـــدَ مـــا أَخْصَـــبَّا

وقولُ الآخر[4]:

أَتَوْا ناري ، فقلتُ : مَنُونَ أنتُمْ   ....

وإنَّما تثبتُ هذه الزيادة في (مَن) في الوقف، فشبَّه الوصل بالوقف. وهذا كثير لا يكاد ينحصر.

وقولُه **وربَّما أُجري مُجراه اختيارًا** مثالُه قراءة مَن قرأ[5]: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل﴾[6]، و﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾[7]، فأثبتَ الهاء في الوصل. وكذلك ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ

---

(١) رواه ابن الأعرابي في نوادره كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٢٧٢.

(٢) تقدم البيت في ١٨: ٢٢٨.

(٣) نسب البيت لرؤبة في الكتاب ٤: ١٧٠ وملحقات ديوانه ص ١٦٩. ونفى نسبته إليه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٢٠٧.

(٤) عجز البيت: ((فقالوا : الجِنُّ ، قلتُ : عِمُو ظَلَاما)). وقد تقدم في ١٦: ٣٣٠، ١٧: ١٨٩.

(٥) قرأ السبعة آية الحاقة بإثبات الهاء في الوصل، وأثبتها في آيتي البقرة والأنعام في الوصل ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر. السبعة ص ١٨٨ - ١٨٩، ٢٦٢ والتبصرة ص ١٦٣، ١٩٦ والإقناع ص ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٦) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام.

(٧) من الآيتين ١٩و٢٠ من سورة الحاقة.

﴿وَٱنظُرۡ﴾[1] إذا جعلت الهاء فيه للوقف، فأصلُ الهاء أن تلحق في الوقف، ومَن أثبتها في الوصل فهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف.

وقولُه **ألفَ المقصور واوًا** قالوا: هذه حُبْلَوْ يا هذا، في الوصل، وكذلك /أيضًا: [٩: ٨٠/ب] حُبْلَيْ، بالياء في الوصل، وأصلُ إبدال هذه الألف واوًا أو ياء إنما يكون في الوقف، لكنَّ بعض الطائيين[2] أجرى الوصل مُجرى الوقف فأبدلَها فيه.

* * *

---

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٢) الكتاب ٤: ١٨١.

وقفَ قومٌ بتسكين الرَّوِيِّ الموصولِ بمَدّة، وأَثبتَها الحجازيون مطلقًا، وإنْ تَرَنَّمَ التميميُّون فكذلك، وإلا عَوَّضوا منها التنوين مطلقًا.

ش: الرَّوِيُّ هو [1]، فإذا وقفت على الرَّوِيِّ فتكون في حال ترنُّم، وفي غير حال ترنُّم، ووقفُ الترنُّم خاصٌّ بإنشاد الشعر، والترنُّم زيادةٌ في الصوت وتطويل فيه، وهو يكون في الغِناء والتَّطريب، ومظنَّتُه القوافي.

وقولُ المصنف **وقفَ قومٌ بتسكين الرَّوِيِّ** هم ناسٌ من بني تميم وغيرهم، وقفوا على حرف الرَّوِيِّ كما وقفوا عليه في الكلام، كأنه ليس في شعر، قال (س)[2]:

((سمعناهم يقولون لجرير[3]:

اَقِلِّـــي اللَـــومَ عَـــادِلَ والعِتَـــابْ ....

وقال الأخطل[4]:

.... واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البِطْرِيقِ ما فَعَلْ))

وقولُه **بتسكين الرَّوِيِّ الموصولِ بِمَدّة** كلامٌ غير محرَّر؛ لأنه متى وُصل بمدّة لا يُمكن الوقوف عليه بالتسكين، وإنَّما يعني الموصول بمدّة عند غيرها هؤلاء الواقفين بالتسكين.

---

(١) بياض في المخطوطات بقدر سطرين.

(٢) الكتاب ٤: ٢٠٨.

(٣) عجز البيت: ((وقولي إن أصبتُ : لقد أصابا)). الديوان ص ٨١٣ وسر الصناعة ٢: ٤٧١، ٤٨٠، ٤٩٣.

(٤) صدر البيت: ((دَعِ الْمُغَمَّرَ لا تَسأَلْ بِمَصْرَعِهِ)). الديوان ص ١٥٧. المغمَّر: المجهَّل، أراد به القعقاع بن شَور الذُّهليّ. ومصقلة: هو مصقلة بن هبيرة من شجعان العرب وأجوادهم. والبطريق: الحاذق بالحرب وأمورها. واسأل به: اسأل عنه.

وقولُه **وأثبتَها الحجازيُّون مُطلقًا** أي: وأثبتَ المدَّةَ أهلُ الحجاز[1] سواء أَتَرَنَّموا أم لم يَتَرَنَّموا، جعلوا عدم الترنُّم يجري مجرى الترنُّم في إثبات هذه المدَّات.

ثُمَّ القافيةُ إن كانت منوَّنة في موضع نصب فلا تحتاج إلى زيادة مدّ الترنُّم لحصول الغرض في الألف المبدَلة من التنوين؛ كقول امرئ القيس[2]:

جَزِعتُ ، ولم أَجزَعْ مِنَ البَينِ مَجْزَعا وعَزَّيتُ قَلبًا بالكَواعِبِ مُوْلَعَا

أو مقصورًا، أو منقوصًا حالة الجرّ، أو ياءً قبلها كسرة، أو واوًا قبلها ضمة، نحو: الفَتى، والقاضِي، ويَرمِي، ويَغزُو، وظلمُوا.

وإن كانت غيرَ ذلك فحرفُ الرَّوِيِّ إن كان ساكنًا حُرِّكَ بالكسر، ولا يكون إلا في قافية مكسورة أو مجرورة، كقولِ طَرَفة[3]:

.... وإنْ كُنتَ عنها ذا غِنًى فاغْنَ وازْدَدِي

وقولِ امرئ القيس[4]:

.... وأنَّكِ مَهما تأمُري القلبَ يَفعَلِي

وإنَّما حُرِّكَ الموقوف والمجزوم لأنَّ ما قبلَه من القوافي متحركة، وهي موصولة بالمدَّة، وليست لها في الأصل، وهم يحرِّكون الموقوف والمجزوم لالتقاء الساكنين، نحو ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾[5]، ولا تَضربِ الرَّجلَ، فلمّا زادوا المدة التقى في التقدير ساكنان: حرفُ الرَّوِيّ، والمدّة المزيدة، فكُسر الأول على أصل التقاء /الساكنين. [٩: ٨١/أ]

---

(١) الكتاب ٤: ٢٠٦.

(٢) الديوان ص ٢٤٠. الكواعب: الجواري النواهد.

(٣) صدر البيت: ((متى تأتِني أَصْبَحْكَ كأسًا رَوِيَّةً)). الديوان ص ٢٩ وشرح القصائد السبع ص ١٨٧. أصبحك كأسًا: أسقيك صَبوحًا، وهو شرب الغداة. والكأس: الخمر في الإناء. ورويّة: مُرْوية.

(٤) صدر البيت: ((أَغَرَّكِ مِنّي أنَّ حُبَّكِ قاتِلي)). وقد تقدم في ١٦: ٤١.

(٥) من الآية ٢ من سورة المزمل.

وإن كان حرفُ الرَّوِيِّ متحركًا نشأ عن الفتحة ألف، وعن الضمة واو، وعن الكسرة ياء، سواء أكانت[1] الحركة إعرابًا أم بناء، في منوَّن أو غير منون، ما عدا النصب السابق فذكر حكمه، فمثالُ ذلك قولُ النابغة[2]:

أَمِــنْ آلِ مَيَّــةَ رائــحٌ أو مُغْتَــدِي   عَجْــلانَ ذا زادٍ وغــيرَ مُــزَوَّدِي

وقولُه[3]:

دَعاكَ الهَوى ، واسْتَجْهَلَتْكَ الْمَنازِلُ   وكيفَ تَصابي الْمَرْءِ والشَّيْبُ شامِلُو

وقولُ عنترة[4]:

ألا قاتَــلَ اللهُ الطُّلــولَ البَواليــا   وقاتَــلَ ذِكــراكَ السِّــنينَ الخَواليــا

وفي المبنيِّ قولُ الراجز[5]:

[illegible]

وقول الآخر[6]:

....   وقُولِي إنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصابا

وإنما لحقت هذه المدّاتُ آخرًا - وهي حروف المدِّ واللِّين - لأنهم لَمّا كانوا لا يقفون على التنوين ولا على الحركة؛ ولم يَقصدوا إلا الترنُّم، زادوا هذه المدّات. هذا حكم الوقف في حال الترنم.

---

(١) ك: سواء أن كانت.

(٢) الديوان ص ٨٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٦٧.

(٣) هو النابغة. الديوان ص ١١٥.

(٤) الديوان ص ٢٢٤.

(٥) تقدم البيت في ٥: ١٨٠.

(٦) تقدم قريبًا ساكن الروي.

وأمّا في حال غير الترنُّم فألف التنوين لا تُحذف اتّفاقًا، ثم إمّا أن تكون المدّة متولِّدة لقصد الترنُّم أو لا، إن كانت متولِّدة فالعربُ فيها على ثلاثة مذاهب:

مذهب أهل الحجاز[1] إثباتها كحالهم إذا ترنَّموا.

ومذهب ناس كثير من بني تميم[2] جعل نونٍ مكان المدّة فيما يُنوَّن وفيما لا يُنوَّن، قال[3]:

يا صاحِ ما هاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

وقال[4]:

يا أَبتا عَلَّكَ أو عَساكَنْ

وقال[5]:

مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وقال[5]:

أَقِلِّي اللومَ عاذلَ والعِتابَنْ ... وقولي إن أصبتُ: لقد أَصابَنْ

وقال النابغة[5]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا، وكأَنْ قَدِنْ

ومذهب[6] طائفة من بني تميم وغيرهم الوقف كما يقفون في الكلام، كأنها ليست قوافي شعر، وكأنهم جعلوا المدّات لنفس الترنُّم، فلذلك إذا لم يَتَرَنَّموا لم يُلحقوها.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٠٦.

(٢) الكتاب ٤: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٤.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٣٥٩، ١٤: ٣٩٥.

(٥) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٥.

(٦) الكتاب ٤: ٢٠٨.

وإن كانت غيرَ متولِّدة فأمّا ألفُ المقصور فلا تُحذف لِشَبَهِها بألف التنوين؛ بل إقرارها أَولى لأنها أصل بخلاف التنوين.

وأمّا ألفُ مثل يَخشى فلا يجوز حذفها، ولم تُشَبَّه بمدّة المفتوح نحو: العِتابا، قال (س)[١]: ((أُلحقت بألف التنوين في النصب لأنها تثبت في الكلام كما تثبت ألف التنوين)).

وأمّا ياء المنقوص في الجرِّ فتُحذف لأنَّ الحذف جائز في الكلام، فهو في الشعر أجوز.

وأمّا الياء والواو إذا كان ما قبلهما حرفَ رَوِيٍّ نحو يَغزُو ويَرمِي فيَحذفها مَن حَذف المدّاتِ المتولِّدةَ تشبيهًا لها بها لاشتراكهما في كون ما قبلهما رَوِيًّا؛ فأُلحقت بها في /الحذف، كإنشادهم لزُهَير[٢]: [٩: ٨١/ب]

وإن كانت لا تُحذف في الكلام، فنظيرُه قد لا يثبت في الكلام نحو ياء القاضي، وقد تكون محذوفة في الفواصل في الكلام بخلاف الألف.

فإذا وقعت الواو والياء حرفي رَوِيٍّ فلا يجوز أن تُحذف لأنها بمنزلة الحرف الصحيح في الرَّوِيّ؛ وهو لا يحذف.

وأمّا الياء والواو إذا كانا ضميرين نحو ظَلَمُوا واذْهَبِي فقد شُبِّها بالياء والواو اللتين هما لام إذا كان ما قبلهما حرف رَوِيٍّ؛ فحُذفا في القوافي، وهو قولُ ناسٍ كثير من قيس وأَسَد[٣]، قال الشاعر[٤]:

---

(١) الكتاب ٤: ٢٠٩ بتصرف.

(٢) تقدم في ص ٣٧٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢١١.

(٤) ابن مقبل. ديوانه ص ١٣٥ والكتاب ٤: ٢١٢. الأعلاق: جمع عِلْق، وهو الثوب النفيس الكريم. والخود: الحسنة الخلق الناعمة. والعرانين: الأنوف، أراد بها الأشراف.

طافَــتْ بِأَعْلاقِــهِ خَــوْدٌ يَمانِيَــةٌ تَـدْعُو العَـرانِينَ مِـن بَكْـرٍ ومـا جَمَـعْ

وقال عنترة[1]:

يا دارَ عَبْلَــةَ بالجِــواءِ تَكَلَّـــمْ ....

وقال[2]:

.... إنْ كُنـتِ سـائلتي غَبُوقًـا فاذهَـبْ

وقال الشاعر[3]:

لا يُبْعِــدِ اللهُ أصــحابًا تــركتُهُمُ لم أَدرِ بعـدَ غـداةِ البَـيْنِ مـا صَـنَعْ

يريد: وما جَمَعُوا، وتكلَّمِي، واذْهَبِي، وما صَنَعُوا. ولا يجوز ذلك في الألف إذا كانت ضميرًا كما لم يَجز ذلك في ألف المقصور ولا في ألف يَخشى.

انتهى القول في الوقف على حرف الرَّوِيِّ، واتَّضح بكلامنا ما انطوى عليه كلام المصنف من الإجحاف والفساد، أمّا الإجحاف فظاهر، وأمّا الفساد فقولُه: **وقفَ قومٌ بتسكينِ الرَّوِيِّ الموصولِ بِمَدَّة**، فلم يُفَصِّل في المدّة، وقد بَيَّنَّا أنَّ مِنَ المدّات التي وُصلت بالرَّوِيِّ ما لا يجوز حذفها اتِّفاقًا لا في حال التَّرَنُّم ولا في غيره.

وقولُه **وإنْ تَرَنَّمَ التَّميميُّون فكذلك** يعني أنهم يُثبتون المدّات كلغة الحِجازيّين.

وقولُه **وإلا** أي: وإن لا يَتَرنَّموا **عَوَّضوا منها التنوين**، وليس كذلك، بل التَّميميُّون مختلفون، منهم مَن يُعَوِّض، ومنهم مَن يُسَكِّن، قال (س)[4] ما نصُّه: «أمّا إذا تَرَنَّموا فإنهم يُلحقون الياء والواو والألف لأنهم أرادوا مدَّ الصوت؛ وإذا أَنشدوا ولم

---

(١) عجز البيت: وعِمِي صباحًا دارَ عَبلةَ واسْلَمِي. وقد تقدم في ١٤: ٣٥.

(٢) صدر البيت: كَذَبَ العَتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ. وقد تقدم في ١٦: ٣٠٠، ٣٠١.

(٣) هو ابن مقبل. ديوانه ص ١٣٤ والكتاب ٤: ٢١١ وسر الصناعة ٢: ٥٢٠.

(٤) الكتاب ٤: ٢٠٤ - ٢٠٧ باختصار.

يترنَّموا فأهل الحجاز يَدَعون القوافي على حالها في الترنُّم؛ وناسٌ كثير من بني تميم يُبدِلون مكان المدّة النون، لَمّا لم يُريدوا الترنُّم أَبدَلوا مكان المدّة نونًا، ولَفظوا بتمام البناء كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ، سمعناهم يقولون:

يا أَبَتا عَلَّكَ أو عَساكَنْ

وكذلك يفعلون في الجرِّ والرفع» انتهى كلام (س)، فدلَّ على أنَّ التعويض نونًا لا في[1] حال الترنُّم ليس لغةَ كل تميم بل لغة كثير منهم كما ذكرناه، وكلامُ المصنف مخالف له.

وقولُه **مُطلقًا** ليس بصحيح لأنَّ مِن المدّات ما لا يُعَوَّض منها التنوين، كما أنَّ منها ما لا يجوز حذفه، فيوقف على ما قبله بالإسكان، ولم يَذكر المصنف لغة بعض قيس وأسد، وقد أوضحنا ذلك في التقاسيم التي مرَّت في هذا الفصل.

وقد خالف هذا التنوينُ سائر التنوينات في شيئين:

[٩: ٨٢/أ] أحدهما: كونه يَلحق الاسم والفعل والحرف والمعرب والمبنيَّ، /وغيرُه لا يَلحق إلا الاسم المعرَب المنصرف، أو الاسم المبنيَّ بناء خاصًّا فقط، على ما تبيَّن في أقسام التنوين[2].

والثاني: أنه يُوقَف عليه بخلاف غيره من التنوينات، فإنه يُحذف في الوقف بعد غير الفتحة على ما تقرَّر من اختلاف اللغات في ذلك.

ويسمَّى هذا التنوين تنوينَ الترنُّم، وإنما هو عوضٌ من الترنُّم؛ لأنَّ الترنُّم هو مدُّ الصوت بمدَّة تُجانس حركة حرف الرَّوِيِّ، فإذا قيل تَنوين الترنُّم فمعناه تنوينُ ذي الترنُّم، فحُذف المضاف، وأُقيمَ المضاف إليه مقامه.

---

(١) سقط من ت.

(٢) في: تقدم ذكرها في ١٤: ٣٨٧ - ٤٠٠.

وقد ذكر العَروضيُّون وبعض النحويين تنوينًا يَلحق القوافيَ المقيَّدة، وهي كلُّ قافية ليس بعد حرف الرَّوِيِّ منها حرفُ إطلاق، ويُسَمَّى هذا التنوين بالغالي؛ لأنَّ الغُلُوَّ زيادة في الشيء، وهذه زيادة تُخرج الشعر عن الوزن. قال بعض أصحابنا: ((ويكون في الاسم نحو قول الراجز، وهو رؤبة[1]:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوي الْمُخْتَرَقِنْ

وفي الفعل نحو قول امرئ القيس[2]:

.... ويَعدُو على الْمَرْءِ ما يَأْتَمِرِنْ

وفي الحرف نحو قوله[3]:

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمى وإِنِنْ ....))

وقد أنكر السيرافيُّ هذا التنوين، ووهَّم راويَه بأن قال[4]: ((إنما سُمع المنشد يَسرد هذا الرجز ويزيد ((إنْ)) في آخر كل بيت، فضعُف لفظه بهمزة إنْ لانخفازه في الإيراد، فظنَّ السامع أنه نون، وكسرَ الرَّوِيَّ)).

قال المصنف في بعض كتبه[4]: ((وهذا تقريرٌ صحيح مخلِّص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن)) انتهى.

وما ذهب إليه أبو سعيد وهذا المصنف ليس بشيء لأنَّ فيه توهيم الرواة ونسبتَهم إلى الجهل[5]؛ وفيه زيادة ((إنْ)) آخر البيت، وأيُّ فائدة لزيادتها، وليس هذا من مظانِّ زيادتها؛ لأنَّ مواضع زيادتها مذكورة، ليس هذا منها.

* * *

---

(١) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٧.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٦.

(٣) تقدم البيت في ٥: ١٣١، ١٤: ٣٩٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٣٠.

(٥) ك: الخبل.

وله في غير العَروض أَصلانِ لا يُعدَل عنهما إلا لسبب جَلِيٍّ، أو اقتداءً بالرسم السَّلَفيّ.

ش: الهجاءُ لفظ مشترك بين الذم وبين النطق بحروف المعجم وبين كتابة الألفاظ التي تركَّبت من تلك الحروف؛ تقول: هجوت زيدًا هجاءً: إذا ذكرتَ له عيوبًا تذمُّه بها، وتَهَجَّيت الكلمة تَهَجِّيًا: إذا نطقتَ بحروفها حرفًا حرفًا، نحو جَعْفَر، فتقول فيه: جيم عين فاء راء، وأمَّا الهجاء بمعنى الكتابة فهو الذي يُراد في هذا الباب.

وقولُه: **وله في غير العَروض أصلان**، وذلك أنَّ العَروضيِّين يكتبون ما يُسمع خاصَّةً؛ إذ الذي يُعتَدُّ به في صنعة العَروض إنما هو ما يُلفَظ به؛ لأنهم يريدون به عَدَّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركًا وساكنًا، فيكتبون التنوين نونًا، ولا يُراعُونَ حذفَها في الوقف، والْمُدغَمَ بحرفين[1]، ويكتبون الحروف بحسَب أجزاء التفعيل، فقد تنقطع الكلمة بحسَب ما يقع من تبيين الأجزاء، كقوله: /

[٩: ٨٢/ب] /يا دارَمَيْ يَتَبِلْ عَلْيائِفَسْ سَنَدِي ... أَقْوَتْوَطَا لَعَلَيْ هَاسَالِفُلْ أَبَدِي

لأنَّ تقطيعه مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ أربعَ مرات، وكتابةُ هذا البيت في الخطِّ الذي ليس في علم العَروض[2]:

---

(١) ت: حرفين.

(٢) البيت للنابغة الذبياني. الديوان ص ١٤ والكتاب ٢: ٣٢١ وشرح القصائد العشر ص ٤٤٦. العلياء: ما ارتفع من الأرض. والسند: سند الوادي في الجبل، وهو ما ارتفع منه حيث يُسند فيه، أي: يُصعد. وقيل: العلياء والسند: موضعان. وأقوت: خلت من أهلها. والسالف: الماضي. والأبد: الدهر. ت: في السند.

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَبَدِ

وأمَّا غير العَروضيِّين فلهم قَوانينُ اصطَلَحوا عليها، وذلك أنَّ الخطَّ له صورةٌ وُضع عليها لبيان حروف المعجم، فالخطُّ دليلٌ على اللفظ، واللفظُ دليلٌ على المعنى، ثُمَّ الخطُّ يدلُّ على المعنى عند تعذُّر اللفظ؛ لأنَّ المعنى يحويه الجَنانُ بالفكر، ثم يدلُّ عليه اللسانُ باللفظ، ثم يدلُّ عليه البيانُ بالخطِّ، فكما أنَّ اللفظ قد يكون فيه زيادة على المعنى ونقص فكذلك الخطُّ.

مثالُ زيادة اللفظ على المعنى أنَّ اللام للتأكيد، ومثالُ النقص ما حُذف للدلالة، نحو: زيدًا، في معنى: اضربْ زيدًا، فهو كثير في الكلام، ومنه: زيدٌ منطلقٌ، وذلك أنَّ زيدًا له مدلولٌ، ومُنطلقٌ له مدلولٌ، وثَمَّ معنًى ثالثٌ - وهو النسبة - لم يوضع له لفظ، وكان ينبغي أن يوضع له، لكنَّهم لم يَنطقوا به على اللزوم استغناء، وزعموا أنه في لغة غير العرب له لفظٌ يدلُّ عليه، وهو الذي يُمَثَّلُ في لغة العرب بـ(هو)، نحو: زيدٌ هو منطلقٌ.

ثُمَّ حروفُ المعجم تسعةٌ وعشرون حرفًا عند النحويين(١) إلا المبرد، فإنه يُسقِط منها الهمزة(٢).

ولها تسعَ عشرةَ صورة، منها ما يشترك في الصورة الواحدة الحرفان والثلاثة، فتحتاج إذ ذاك إلى تمييز من نَقْط أو إهمال، ومنها ما ينفرد بصورة، ومنها ما يَلتبس بالخطِّ إذا وُصل بغيره كالنون والقاف والياء، فيزول الاشتراك بالنَّقْط، ولذلك ينبغي أنَّ القافَ والنون إذا كُتِبا على صورتهما الخاصَّة بهما لا يُنقَطان؛ إذ لا يحصل اشتراك، فيكونان إذ ذاك كالكاف. وقَصدوا بتقليل الصُّور الاختصار، فكما أنَّ في اللفظ المشترَكَ كالعَين فكذلك فَعلوا في الصُّور، جَعلوا فيها المشترَك، هكذا قالوا.

---

(١) الكتاب ٤: ٤٣١ والأصول ٣: ٣٩٩ وسر صناعة الإعراب ١: ٤١ والمفصل ص ٤٢٠.

(٢) المقتضب ١: ٣٢٨، ٣٣٠ - ٣٣١ وسر صناعة الإعراب ١: ٤١.

وقال بعض شيوخنا(١): ((ليس كذلك؛ لأنَّهم وَضعوا فارقًا، وهو النَّقْط بواحدة أو أكثرَ أو الإهمالُ، فليس إذًا من المشترَك، فالصورةُ والنَّقْطُ(٢) مجموعهما دلَّ على أشكال الحرف)).

وقولُه **أَصلانِ** هو يذكر الأصلَين بعد هذا، ونتكلم عليهما وعلى ما يتعلق بهما إن شاء الله تعالى.

وقولُه **إلا لسببٍ جَلِيٍّ** أي: ظاهر، سيوضِّح المصنف السبب الذي يؤدي إلى مخالفة أحد هذين الأصلين.

وقولُه **أو اقتداءً بالرَّسم السَّلَفِيِّ** يعني ما اصطَلح عليه السلف من كتابة المصحف، فإنه وقع في كُتْبهم مخالفة لِما اصطُلح عليه في الكتابة في الأصلين المذكورين، وسيبيَّن.

فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء: اصطلاح العَروض، واصطلاح كتابة المصحف، واصطلاح الكُتّاب في غير هذين.

والكلامُ في الهجاء ليس من علم النحو، وإنَّما ذكره النحويون في كُتُبهم لضرورةِ ما يحتاج إليه المبتدئ في لَفظه وفي كَتْبه؛ ولأنَّ كثيرًا من الكتابة ينبني(٣) على أصولٍ نحوية، ففي بيانها بيانٌ لتلك الأصول، وذلك نحو /كَتْبهم الهمزة في أكثر أحوالها [٩: ٨٣/أ] بالحرف الذي تُسَهَّل به، وهو باب من النحو كبير.

وقسَّم النحويون الهجاء إلى سبعة أقسام: ممدودٍ، ومقصورٍ، ومهموزٍ، ومنقوصٍ، ومزيدٍ فيه، ومنقوصٍ منه، ومكتوبٍ على لفظه. ونحن نتكلم على ذلك عند تعرُّض المصنف له، وإن أَهمل شيئًا استدْرَكناه عليه كعادتنا في هذا الشرح.

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ق ١٥٧/أ باختصار وتصرف.

(٢) ح: والنقطة.

(٣) ك: يبنى. ت: مبنيّ.

ص: الأصلُ الأوَّل فَصلُ الكلمة من الكلمة إن لم تكونا كشيء واحد، إمَّا بتركيب كبَعْلَبَكّ، وإمَّا لكون[1] إحداهما لا يُبتدأ بها أو لا يُوقَف عليها، وإمَّا لكونها[2] مع الأخرى كشيء واحد في حال، فاستُصحِبَ لها الاتِّصال غالبًا.

ش: إنَّما كان الأصل فصلَ الكلمة من الكلمة لأنَّ كلَّ كلمة تدلُّ على معنًى غيرِ معنَى الكلمة الأُخرى؛ فكما أنَّ المعنَيَين متميزان[3] فكذلك اللفظ المعبِّر عنهما يكون متميزًا، وكذلك الخطُّ النائب عن اللفظ يكون متميزًا بفصله عن غيره.

وقولُه **إن لم تكونا كشيء واحد** يعني: فلا تُفصل الكلمة من الكلمة. ثُمَّ أخذَ يُبين ما تكون الكلمتان فيه كالشيء الواحد، وذلك أربعة أشياء:

الأول: أن تكون الكلمتان قد تركَّبتا[4]، ثُمَّ مَثَّلَ بِبَعْلَبَكّ ليدلَّ على أنَّ التركيب الذي يُعتبر فيه وصلُ الكلمة بالأُخرى هو تركيبُ المزج؛ وهو أن يتَّحد مدلول اللفظين.

واحتَرَز بذلك من تركيب الإسناد، نحو: زيدٌ قائمٌ، ومن تركيب التقييد كالإضافة نحو: غلامُ زيدٍ، ومن تركيب البناء الذي لم يتَّحد فيه مدلول اللفظين نحو: خمسةَ عشرَ، وصباحَ مساءَ، وبَينَ بينَ، وحَيْصَ بَيصَ، فإنَّ كل هذا كُتب مفصولًا، لا تُخلَط[5] فيه كلمةٌ بأُخرى، لكنْ في كلام المصنف قصورٌ عن الدلالة على هذا الذي ذكرناه.

---

(١) ك: بكون.

(٢) ت: بكونها.

(٣) ت: مميزان. ح: يتميزان.

(٤) ح: تركبا.

(٥) ت: لا تختلط.

[الثاني][1]: أن تكون إحدى الكلمتين لا يُبتَدأ بها؛ لأنَّ الفصل في الخط يدلُّ على الفصل في اللفظ، فإذا كان لا يُمكن وصله في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون في الخط، وذلك نحو الضمائر البارزة المتصلة، ونون التوكيد، وعلامة التأنيث، والتثنية، والجمع في لغة: أكلوني البراغيثُ[2]، وغير ذلك مما لا يُمكن أن يُبتَدأ به.

الثالث: أن تكون إحدى الكلمتين لا يُوقَف عليها، وذلك ما كان نحو باء الجر وفاء العطف ولام التأكيد وفاء الجزاء، فإنَّ هذه الحروف لا يُوقَف عليها، فلمَّا امتزجتْ في اللفظ امتزجتْ في الخطِّ.

الرابع: أن تكون الكلمة مع الأخرى كشيء واحد في حالٍ ما، فاستُصحب لها الاتصال غالبًا، مثالُ ذلك بَعْلَبَكُّ إذا أُعرب إعراب المضاف والمضاف إليه، فإنَّ هذا الإعراب يقتضي أن تُفصل إحدى الكلمتين من الأخرى، لكنَّهم لم يَفصلوا، وكتبوهما متَّصلين كحالهما حين كانا مركَّبَين، وذلك في الغالب.

ويجوز أن يُكتَبا في هذه الحال منفصلين لأنَّ الإعراب قد فصلَهما، ولذلك رأينا بعض حُذَّاق النحاة لا يَكتب سِتَّمائة ونحوَها إلا مفصولًا إحدى كلمتَيها من الأخرى؛ لأنَّ الإعراب قد فصلهما ، لكنْ سهَّل الاتصالَ في بَعْلَبَكّ إذا أُعربا إعرابَ المتضايفين كونُ مدلولهما واحدًا لم يختلف باختلاف الإعراب؛ فإعرابُهما [٩: ٨٣/ب] /كالمتضايفَين ليس لتَغايُر مدلولهما، إنما هو تشبيهٌ لفظيٌّ كغُلام زيدٍ، لا معنويٌّ، فلذلك رُوعي فيه حالةُ التركيب لا حالةُ الإعراب. وأمَّا إذا أعربناه إعراب ما لا ينصرف فلا يصحُّ فيه الفصل أصلًا؛ لأنَّا جعلنا اللفظ الثانيَ منتهى الاسم، فهو مفرد في المعنى وفي اللفظ.

---

(١) الثاني: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) تقدم تخريجها في ١: ١٨٨، وذكرت في مواضع كثيرة مما سبق.

ص: ووُصلت (مِنْ) بِمَنْ مطلقًا، وبِما الموصولة غالبًا، و(عَنْ) بِمَنْ كذلك، و(في) بِمَن الاستفهامية مطلقًا، وبِما الموصولة غالبًا، والثلاثةُ بِما الاستفهامية محذوفةَ الألف.

وشَذَّ وصلُ (بئسَ) بِما قبل ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ﴾[1]، و﴿خَلَفۡتُمُونِي﴾[2]، ووصلُ (إنْ) بِـ﴿لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ﴾[3]، ووصلُ (أَنْ) بلَنْ في الكهف والقيامة، وبِلا في بعض المواضع، وكذا وصلُ (أَمْ) بِمَنْ، و(كَيْ) بِلا. وتُحذف نونُ مِنْ وعَنْ وإنْ وأنْ وميمُ أَمْ عند وصلهنَّ.

ش: لَمّا كان وصلُ ما ذُكر في هذا الفصل مما لم يَشِذَّ وصلُه لم يكن مندرجًا تحت الأربعة الأنواع التي ذكر أخذ يذكره بالنص عليه؛ وهي مِنْ وعَنْ وفي، وذلك أنَّ كلًّا منها حرفُ جرٍّ ثُنائيٌّ، فمتى دخل على مضمر كُتب متصلًا لاندراجه تحت قوله: **وإما لكون إحداهما لا يبتدأ بها**. وإن دخلَ على ظاهرٍ غيرِ مَنْ وما فُصل نحو: مِن زيدٍ، وعن عمرٍو، وفي بكرٍ، وإن دخل على مَنْ أو ما ففيه ما ذُكر من التفصيل، ونزيده بيانًا وتكميلًا، فنقول:

قولُه: **ووُصلت مِنْ بِمَنْ مطلقًا** يعني سواء أكانت مَنْ موصولةً أم موصوفة أم استفهامية أم شرطية نحو: أخذتُ الدرهم مِمَّنْ أخذتَه منه، فتحتمل في هذا المثال أن تكون موصولة وموصوفة. ومِمَّنْ أنتَ؟ في الاستفهام. ومِمَّنْ تأخذْ درهمًا آخذْ منه، في الشرط. وإنما وُصلت بها لأجل اشتباههما خَطًّا؛ ألا ترى أنك لو كتبتَ: مِنْ مَنْ: لكانا مُشتَبِهَين، فوُصلا، وأُدغمت نون مِنْ في ميم مَنْ، وتَنَزَّلتْ[4] منزلة المدغَم في

(١) من الآية ٩٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف.

(٣) من الآية ٥٠ من سورة القصص.

(٤) ت: ونزّلت.

الكلمة الواحدة، فلم تُجعل له صورة، بل حُذف مع كَتْبه متصلًا، وسيأتي الحذف آخِرَ هذا الأصل إن شاء الله.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[1]: ((إنْ كانت مَن استفهامية كتبت مِنْ متصلة بها إجراءً لها مجرى ما أختها؛ وإن كانت غير استفهامية كتبتَها مفصولة على قياس ما هو من المدغَمات على حرفين)).

فهذا مخالف لِما قال المصنف؛ لأنَّ المصنف ذكر أن مِنْ تُوصل بِمَنْ مطلقًا، وابن عصفور فَصَّل. وإذا نظرنا إلى ما علَّلنا به الاتصال من الاشتباه في الخطِّ كانت هذه العلة موجودة في كل أقسام مَنْ، فيكون إذ ذاك الاتصال أرجحَ من غير تفصيل في مَنْ.

وقولُه **وبِما الموصولةِ غالبًا** احترز بالموصولة من غير الموصولة، أمّا[2] الاستفهامية فسيأتي أنها تُوصَل بها دائمًا، وأمّا الموصوفةُ والشرطية والزائدة فأذكرُها عند ذكر الاستفهامية إن شاء الله. ومثالُ الموصولة: عجبتُ مما عجبتَ منه.

وقولُه **غالبًا** يعني أنَّ الغالب أن تكتب مِنْ متصلة بِما إذا كانت موصولة.

وأمّا الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور فذكر أنَّ (ما) إذا كانت غير استفهامية كُتبت (مِنْ) معها منفصلة منها نحو: عجبتُ مِن ما عجبتَ منه، على قياس ما هو من كلمتين. فهذا مخالفٌ لِما قاله المصنف؛ لأنَّ المصنف يقول[3]: الغالبُ وصلُ مِنْ

[٩: ٨٤/أ] بِما /الموصولة، وابن عصفور يقول: حُكم (مِنْ) مع (ما) غير الاستفهامية أن يُفصل كل منهما عن الآخر.

---

(١) شرح الجمل ٢: ٣٥٠.

(٢) ن: أما ما الاستفهامية.

(٣) لأن المصنف يقول: سقط من ك.

وقولُ ابن عصفور أرجح لأنه الأصل؛ لأنَّ علَّة الوصل في مِمَّنْ مفقودة في مِمَّا، وهو التباس اللفظين خطًّا، وسيأتي الكلام على مِنْ إذا دخلتْ على غير الموصولة.

وقولُه **وعَنْ بِمَنْ كذلك** يعني أنها إذا دخلتْ عَنْ على مَن الموصولة فالغالبُ فيها وصلُها بها؛ فتقول: رَويتُ عَمَّنْ رَويتَ عنه، ويجوز الفصل، فتقول: رويتُ عنْ مَنْ رويتَ عنه.

وقياس قول ابن عصفور في (مِن ما) الفصل في (عَنْ مَنْ) إذا كانت موصولة كحالها إذا كانت غير موصولة؛ فإنَّ القياس يقتضي أن تُكتب عَنْ مفصولة مِن مَنْ، فتقول: عَنْ مَنْ تَسأل؟ في الاستفهام، وعَنْ مَنْ تَرْضَ أَرْضَ عنه، في الشرط.

وزعمَ ابن قُتيبة[1] أنَّ عَمَّن تُكتب متصلة على كلِّ حال كما تُكتب عَمَّ وعَمَّا و(ما) موصولة للإدغام.

وزعمَ غيرُه أنه لا يؤثِّر في ذلك الإدغام لأنهما كلمتان إلا في نحو ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ**﴾[2] لزيادتها.

وقولُه و(في) **بِمَن الاستفهامية مطلقًا** مثالُه: فِيمَنْ تُفَكِّر؟ وتقييدُ الاستفهامية بالإطلاق ليس بشيء لأنها ليست مما يَقبل الإطلاق بالنسبة[3] إلى اتصال (في) بها؛ بل هو موضعُ (دائمًا)، فيكون قيدًا للوصل، أي: إنَّ ذلك ليس غالبًا فيها، بل هو دائم فيها. وليس قولُه **مطلقًا** في هذا كقوله: **ووُصِلتْ مِنْ بِمَنْ مطلقًا**؛ لأنَّ مَنْ لها أقسام، و(مَن) الاستفهامية لا أقسام لها، إلا إن أراد بالنسبة إلى ما تنطلق عليه من المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث؛ فنسبةُ الإطلاق إليها بهذا المعنى عند دخول (في) عليها ليست بشيء.

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٣) ت: بل بالنسبة.

وقولُه وبِـ(ما) **الموصولة غالبًا** يعني أنَّ (في) تُوصَل بِـ(ما) التي هي موصولة في الغالب، فتقول: فكَّرتُ فيما فكَّرتَ فيه، ويجوز: في ما فكَّرتَ فيه، بالفصل. وقياسُ قول ابن عصفور[1] في مِن[2] مَن غير الاستفهامية أنه لا يجوز أن تُكتب[3] إلا مفصولة إذا دخلت على الموصول.

وقولُه **والثلاثةُ بِـ(ما) الاستفهامية** أي: وُصلت الثلاثة التي هي مِن وعَن وفي بِـ(ما) الاستفهامية، فتقول: مِمَّ هذا الثوبُ؟ وقال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[5].

وأمَّا إذا كانت (ما) زائدة بعد (مِنْ)[6] فالنصُّ أنَّها تُكتب موصولة نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[7].

وأمَّا إذا كانت شرطية أو موصولة[8] فإنَّ القياس يقتضي أن تُكتب مفصولة كحال مِنْ وعَنْ وفي مع (ما) الموصولة عند بعض أصحابنا[9]، فإنَّها تُكتب مفصولة[10].

---

(١) شرح الجمل ٢: ٣٥٠.

(٢) مِن: سقط من د.

(٣) أي: لا يجوز أن تكتب (في).

(٤) الآية الأولى من سورة النبأ.

(٥) الآية ٤٣ من سورة النازعات.

(٦) زيد هنا في المخطوطات: ((نحو ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾)).

(٧) من الآية ٢٥ من سورة نوح. ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾.

(٨) ك، ل، ح: موصوفة.

(٩) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/ب.

(١٠) ت، ن، د: موصولة. وزيد هنا في ح: في توصل.

وزعم ابن قتيبة[١] أنَّها[٢] تُكتب متصلة من أجل الإدغام. وليس بقياس[٣].

وتلخَّص في مِنْ وعَنْ وفي إذا دخلت على ما الموصولة ثلاثة مذاهب:

أحدُها: أنَّها تُكتب متصلة معها، وهو مذهب ابن قتيبة.

والثاني: أنَّها تُكتب مفصولة، وهو قول [بعض][٤] أصحابنا.

والثالث: أنَّ الغالب أن تُكتب موصولة، ويجوز كتبُها مفصولة، وهو اختيار المصنف.

وقولُه /**محذوفةَ الألف** يعني أنَّ (ما) الاستفهامية تُحذف ألفها إذا دخل[٥] [٩: ٨٤/ب] عليها مِنْ وعَنْ وفي، وليس ذلك خاصًّا بدخول هذه الثلاثة عليها، بل تُحذف ألفُها عند جرِّها بحرف من حروف الجر، وذلك للفرق بين (ما) الاستفهامية و(ما) الموصولة، وصار حرف الجر كأنه عِوض من الألف المحذوفة، وكان الحذف من (ما) الاستفهامية لأنَّ آخِرها منتهى الاسم، والأطراف[٦] محلُّ[٧] التغيير. وأمَّا الموصولة فكأنَّ ألفها في وسط الكلمة لافتقارها إلى صِلتها، وكونِها لا تَستقلُّ دلالتها إلا بذِكر صلتها، فتنَزَّلتْ صلتها منها منْزلة[٨] الجزء من الكلمة، فصارت[٩] الألف كأنها وسط، فلم تُحذف.

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٣٧ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٠/ب.

(٢) د، ن: أنها من أصل الإدغام.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦١/أ.

(٤) بعض: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) إذا دخل ... بل تحذف ألفها: سقط من ل.

(٦) ت: والإطلاق. وفوقه كذا.

(٧) ل: على.

(٨) ك: من منزلة.

(٩) د، ن: فصارت الألف كأنها في وسط الكلمة.

وقد يجوز إثبات هذه الألف مع حروف الجر في الشعر، قال[1]:

علـــى مـــا قـــامَ يَشـــتِمُنِي لَئـــيمٌ ... كَخِنْزِيــــــرٍ تـــــمَرَّغَ في رَمــــادِ

وحكى ثبوتَ هذه الألفِ مع حروفِ الجر في الكلام الكوفيون[2].

وكذلك أيضًا تُحذف ألفها إذا أضيف إليها اسم.

وأمّا الوقفُ عليها إذا كانت مجرورة بحرف أو باسم فقد مرَّ ذكره[3] في أول الفصل الأخير من (باب الوقف).

وقد حملهم كونها مع حرف الجر كالكلمة الواحدة على تسكين هذه الميم في الوصل في الشعر، قال[4]:

يا أبا الأَسْــــــودِ لِمْ خَلَّيْتَـــــــني ... لِهُمـــــومٍ طارِقـــــاتٍ وذِكَـــــرْ

[illegible]

وحذفُ الألف ألزمُ مع حروف الجر؛ ألا ترى أنَّ (س) أجاز في (ما) إذا كانت استفهاميةً مجرورة بالإضافة إثباتَ الألف في نحو: مجيءَ ما جئتَ؟ ومِثْلُ ما أنتَ؟ قال[5]: ((وإنما حذفوا لأنهم شبَّهوها بالحروف الأُوَل))، يعني شبَّهوا هذه الأسماء بحروف الجرِّ، فحَذفوا معها الألف كما حَذفوها مع الحروف.

وكان الحذفُ أصلًا مع حروف الجر لأنَّ حرف الجرِّ لا يَنفرد عما بعده؛ و(ما) الاستفهامية لا يجوز أن يتقدَّم عليها عاملها. والمرادُ بالانفراد جوازُ انفصالها عن

---

(١) تقدم البيت في ٤: ٢١٧.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٤/ب.

(٣) تقدم ذكره في ص ٤٠٥.

(٤) تقدم البيت في ص ٤٠٥.

(٥) الكتاب ٤: ١٦٥.

الإضافة، فتقول: جئتُ مَجيئًا، وما رأيتُ له مثلًا، لا[1] أنهم عَنَوْا بالانفراد الوقفَ، فإنه لا يُوقَف على المضاف دون المضاف إليه في الاختيار، ولا الاستقلالَ في اللفظ؛ لأنَّ حتى وعلى ونظيرهما من الحروف تَستَقلُّ، وإنما يَعنون الانفصال عن الإضافة، فإن اتَّفق في بعض هذه الأسماء أنها لا تُستعمَل إلا بالإضافة فليس ذلك مما يجعلها كحروف الجر؛ لأن بابه جواز الانفصال فلا يُعتدُّ بهذا الذي عَرَضَ له.

ومَثَّلَ القُتَبيُّ الحذفَ مِن (ما) الاستفهاميَّةِ بقوله: ادعُ بِمَ شئتَ؟ وسَلْ عَمَّ شئتَ؟ وخُذْه بِمَ شئتَ؟ قال[2]: «إذا أردتَ: سَلْ[3] عن أيِّ شيء شئتَ». فظاهرُ ما ذَكر أنه علَّق حروف الجر بالأفعال التي تقدَّمتْها، وهو خطأ، ولا يقال: إنه أمرَ بادْعُ وسَلْ وخُذْه، ثم ابتدأ بالاستفهام؛ لأن شئتَ لا يتعدَّى بالباء، فإذًا لا يصحُّ معنى ما ذَكر إلا على أن تكون /(ما) موصولة، ومفعولُ شئتَ محذوف عائد على (ما). وقولُه «سَلْ عنِ أيِّ شيء شئتَ» صحيح على أن تكون موصولة، وقد حُكي حذفُ ألفها مع شئتَ لكثرة استعمال ذلك في كلامهم[4]. [٩: ٨٥/أ]

وقولُه **وشذَّ وصلُ (بئسَ) بِما قبل ﴿اشْتَرَوْا بِهِۦ﴾[5]، و﴿خَلَفْتُمُونِى﴾[6].**

الأصلُ كتبُه منفصلًا، وهذا مما خالفَ الأصلَ اتِّباعًا للرَّسم السَّلَفيِّ، وذلك أنهم كتبوه موصولًا في رسم المصحف، فوجبَ اتِّباعُه.

---

(١) ت: إلا أنهم.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٣٤.

(٣) ل، ح: تسأل. ك: أن تسأل. د: اسل. ن: اسأل. والتصويب مما يأتي بعد قليل ومن أدب الكاتب.

(٤) كلامهم ... خلفتموني: سقط من د، ن.

(٥) من الآية ٩٠ من سورة البقرة. ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ﴾.

(٦) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف. ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾.

قال بعض شيوخنا[1]: ((وأمّا نِعِمَّا صنعتَ، وبِئْسَما صنعتَ فأصلُها الانفصال لأنَّ (ما) اسم، وكُتبت في المصحف متصلة - يعني نِعِمَّا[2] - لأجل الإدغام، وحُمِلَت بِئْسَما عليها. وحَكى القُتَبيّ[3] فيهما الوجهين)).

وقولُه **ووصلُ إنْ بـ﴿لم يَسْتَجِيبُوا﴾**[4] يعني التي في سورة هُود، وأمّا التي في سورة القَصَص[5] فإنه كُتب (فإنْ) مفصولًا من (لم). وتسميةُ هذا وصلًا ليس بشيء لأنَّ نون إنْ لم تُكتب موصولة بِلَمْ، فليس هو في الخط هكذا: فإنْلَمْ؛ ألا ترى أنَّ النون[6] محذوفة في الخطِّ، فلا يُعتقد أنها وُصلت ثم حُذفت خَطًّا، بل حُذفت ابتداء لَمّا أُدغمت. وإنما تكلفَ فيها ادعاء الوصل حتى يَظهر لحذفها خَطًّا سبب؛ لأنها إذا قُدِّر أنها وُصلت كانت (إنْ) و(لم) كأنهما كلمة واحدة، فكما أنَّ المدغَم من كلمة واحدة لا يُكتب إلا حرفًا واحدًا لا حرفين فكذلك هذا، والأمرُ في هذا قريب لأنَّ ذلك تعليلُ شذوذٍ فلا حاجة إلى التكلّف في ذلك.

وقولُه **ووصلُ أنْ بلَنْ في الكهف والقيامة** يريد قوله تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[7]، و﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[8]، والكلام على هذا كالكلام على ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ﴾.

وقولُه **وبلا في بعض المواضع** إذا وقعتْ (أَنْ) بعدها (لا) فثلاثة مذاهب[9]:

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦١/أ.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾. من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٧.

(٤) من الآية ١٤ من سورة هود. ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾.

(٥) هي: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾. من الآية ٥٠.

(٦) ت: أنها.

(٧) من الآية ٤٨ من سورة الكهف.

(٨) من الآية ٣ من سورة القيامة.

(٩) الاقتضاب ٢: ١٢١ - ١٢٢.

أحدها: كَتْبُها مفصولة.

والثاني: التفصيلُ بين أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة فتكتبها[1] مفصولة نحو: علمتُ أنْ لا يقومُ زيدٌ، وعلمتُ أنْ لا ضَرَرَ عندك، التقدير: أنْه لا يقومُ، وأنْه لا ضررَ، وكذلك ثبتتْ في قوله تعالى في التوبة: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾[2].

أو ناصبةً للفعل، فتُقَدِّر كَتبَها متصلة على اللفظ، يعني: وتحذفها في الخطّ، نحو: يُعجبُنِي ألَّا تقومَ، وهذا قولُ ابن قُتَيبة[3]، واختيار ابن السِّيْد[4].

والثالث: التفصيل بين أن تُدغَم بِغُنَّة، فتَكتبها منفصلة، أو بغير غُنَّة، فتنوي الاتصال، وتحذفها خطًّا، وروي عن الخليل[5]، واستحسنَه بعض شيوخنا[6].

والصحيحُ الأول. وحُجَّتُه أنه الأصل فيما كان من كلمتين.

وشُبهةُ الثاني أنه قُدِّر فيها إذا كانت مخفَّفة من الثقيلة أنَّ الضمير المنويَّ فاصلٌ بينها وبين (لا)، فجُعل المنويُّ كالملفوظ به. وإذا كانت ناصبة كانت مؤثِّرة في الفعل بعدها وممتزجةً بها امتزاج العامل بالمعمول. قال ابن السِّيْد[7]: ((فإذا كان حاجزٌ بطَل إدغام نون (أنْ) في لام (لا))). وهذا خطأ لأنه لا فرق في الإدغام بين (أن)[8] المخفَّفة والناصبة. قال[9]: ((وإذا لم يكن حاجز وجبَ الإدغام، فانقلبتْ إلى لفظه،

---

(١) ت: فكَتْبُها موصولةً.

(٢) من الآية ١١٨.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٩.

(٤) الاقتضاب ٢: ١٢١ - ١٢٢.

(٥) الاقتضاب ٢: ١٢١. وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٢/أ.

(٦) هو ابن الضائع، قال: ((وهو حسن جدًّا)). شرح الجمل له ٢: ق: ١٦٢/أ.

(٧) الاقتضاب ٢: ١٢٣.

(٨) أن: سقط من ت.

(٩) الاقتضاب ٢: ١٢٣.

فلم يجز ظهورها في الخط)). وهذا خطأ[1] لأنَّ المدغَم من كلمتين لا تُحذف منه صورة المدغَم في الخط.

[٩: ٨٥/ب] قال ابن الضائع[2]: / ((والأَولى أن يُعَلَّل هذا الوجه بأنَّ الناصبة لا يجوز أن يَفصل بينها وبين الفعل فاصلٌ إلا هذه[3] الزيادة[4]، فوُصلت بها كما وُصلت ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[5]، وأمَّا المخفَّفة من الثقيلة فبالعكس، لا يجوز أن تَتَّصل بالفعل، فكُتبتْ مفصولة على ما ينبغي)).

ويعني بالزيادة أنَّها يتخَطَّاها العامل إلى معمولها وإن كانت في المعنى ليست بزائدة كما في ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾؛ وقد أجاز (س)[6] زيادتها في المعنى، وحَمل عليه قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾[7]. ويُقوِّي اتصالَها كَتْبُهم (إن) الشرطية متصلة بها أيضًا، نحو: إلَّا تَخرجْ أَخرجْ.

وما ذهبوا إليه ليس بشيء لأنه يَلزم منه اتصال (أن) بما عملت فيه، فكنت تكتب: أنْ يقومَ، بياء مشددة، وهذا أَولى أن يُكتب بالياء المشددة بغير نون؛ لأنه لا حاجز بينه وبين ما عملت أنْ فيه.

وشُبهةُ الثالث أنه إذا أدغمَ بِغُنَّة فكأنه أبقى بعض النون، فكتبَها منفصلة لذلك، وإذا أدغمَ بغير غُنَّة لم يَبق للنون أثر.

---

(١) وهذا خطأ ... صورة المدغم في الخط: سقط من ن.

(٢) شرح الجمل له ٢: ق ١٦٥/ب وفيه بعض تصرف.

(٣) هذه الزيادة ... فبالعكس لا يجوز: سقط من ك.

(٤) في شرح ابن الضائع: إلا لا هذه لأنها زائدة. ح: فا ولى لا هذه الزيادة.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٠، ٤: ٢٢٢.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

وهذا ليس بشيء لأنه يلزم منه انفصالُها[1] مما إذا أُدغمت فيه كان الإدغام بغُنَّة[2]، واتصالُها بما يكون الإدغام فيه بغير غُنَّة، فيُكتب: ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾[3]، ﴿وَمَن لَّسْتُمْ﴾[4] متصلًا، وتُحذف نونه[5] خطًّا.

وقد أَبهمَ المصنف في قوله: **وبلا في بعض المواضع**، ولم يعيِّن تلك المواضع، وهي من الرسم السَّلَفيِّ، أعني رسم القرآن.

وزعم ابن الأنباري[6] وغيرُه[7] أنَّ (أن لا) متصلة في القرآن في الخطِّ إلا عشرة مواضع: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾[8] و﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾[9] في الأعراف، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾[10] في التوبة، و﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[11]، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾[12] في هُود، و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾[13] في الحج، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾[14] في

---

(١) في المخطوطات: اتصالها بما.

(٢) بغُنَّة واتصالُها بما يكون الإدغام: سقط من ك.

(٣) من الآية ٥ من سورة البقرة. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة الحجر. ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾.

(٥) في المخطوطات: ألفه.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١: ١٤٥ - ١٤٦ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٢/أ.

(٧) منهم المهدوي في هجاء مصاحف أهل الأمصار ص ٤٢ - ٤٣.

(٨) من الآية ١٠٥.

(٩) من الآية ١٦٩.

(١٠) من الآية ١١٨.

(١١) من الآية ١٤.

(١٢) من الآية ٢٦.

(١٣) من الآية ٢٦.

(١٤) من الآية ٦٠.

يس، ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾[1] في الدخان، و﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ﴾[2] في الممتحنة، و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾[3] في القلم.

وقولُه **وكذا وصلُ أَمْ بِمَنْ** يعني أنه من الشاذّ، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾[4].

وقولُه **وكي بِلا** يعني أنه أيضًا من الشاذّ. وزعم ابن قتيبة[5] أنَّها تُكتب منفصلة؛ لأنك تقول: كي تفعلَ، وكي لا تفعلَ، كما تقول: حتى تفعلَ، وحتى لا تفعلَ. وقياسُه كي على حتى فاسد لأنَّ حتى لا يُتصوَّر اتصالها لأنَّ آخرها ألف، والألفُ لا تُوصَل بما بعدها.

قال بعض شيوخنا[6]: «غَلَّطَ ابنَ قتيبة في ذلك أنَّ حتى كُتبتْ ألفها في الخط ياء، فتخيَّل أنَّها كياء كي، وهذه الألفُ لا تُكتب ياء إلا متطرفة، فلو خَفضتْ حتى المضمرَ كُتبت ألفًا على الأصل، وقد جاء كتابة (كَيْلا) متصلة في مواضع من القرآن»[7].

---

(١) من الآية ١٩.

(٢) من الآية ١٢.

(٣) من الآية ٢٤.

(٤) من الآية ٩ من سورة الزمر.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٤٠.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٢/ب باختصار.

(٧) وردت في أربعة مواضع، هي: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ آل عمران ١٥٣. و﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ الحج ٥. و﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ الأحزاب ٥٠. و﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ الحديد ٢٣. وقد ذكر المهدوي في هجاء مصاحف أهل الأمصار ص ٤٥ أنها ثلاثة، ولم يذكر آية آل عمران.

وقولُه **وتُحذف نونُ مِن وعَن وإنْ وأنْ**[١] **وميمُ أَمْ عند وصلهنّ** يعني: وتُحذف خطًّا، وأمّا في اللفظ فإنّهنّ مُدغَمات في (ما) و(لا) و(مَن).

وقد أهملَ المصنفُ مما كُتب متصلًا مما أصله الفصل جملةً، فمِنَ ذلك الحروفُ النواصب للاسم الروافعُ للخبر إذا دخلت على (ما) الزائدة نحو: إنّما وكأنّما وليتَما، فإن كانت موصولة كُتبت مفصولة، على أنه قد جاء في القرآن كثير من ذلك متصلًا، وزعموا أنه لم يأتِ في القرآن مفصولًا إلا قوله تعالى في الأنعام: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾[٢]، وأمّا ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[٣] في المرسلات[٤] وغيرها[٥] فمتّصل، وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[٦] كُتب متصلًا سواء[٧] أرُفع كَيْد أم نُصب.

ومن ذلك (قلّ)، إذا دخلتْ على (ما) نحو[٨] قلّما كُتب متصلًا.

ومِن ذلك (إن) الشرطية، إذا دخلتْ على (لا) فإنك تُقدِّر كَتْبَها موصولة، /ثُمَّ تحذفها في الخطِ. [٩: ٨٦/أ]

ومِن ذلك (أَينَ) الجازمة و(حَيثُ) إذا دخلتا على (ما). و(كُلّ) إذا دخلتْ على (ما) المصدرية نحو: أَينَما تكنْ أَكُنْ، وحَيثُما تَقعدْ أَقعدْ، وكُلّما جئتَني أَحسنتُ إليك. فإن قلتَ: أينَ ما اشتريتَ؟ تريد: أينَ الذي اشتريتَ؟ وكُلُّ ما تفعلُ حَسَنٌ، كُتب أينَ وكُلّ مفصولين.

---

(١) وأن: سقط من ت، ن.

(٢) من الآية ١٣٤.

(٣) الآية ٧.

(٤) في المخطوطات: الطور. وهو سهو، فليس في سورة الطور آية فيها: إنما.

(٥) ت: وغيره.

(٦) من الآية ٦٩ من سورة طه.

(٧) سواء ... قلما كتب متصلًا: سقط من ك.

(٨) نحو ... تقدِّر كتبها: سقط من د، ن.

فهذه جملةٌ مما نَصَّ الناسُ على أنه كتب متصلًا، وقد أَهملَه المصنف.

وأمّا (مَعَ) إذا[1] اتصلت بِمَنْ فإنها مفصولة، قاله ابن قُتيبة[2]. قال بعض شيوخنا[3]: «أظنُّ سببَ ذلك قِلَّةَ الاستعمال، وإلا فما الفرقُ بين مَعَ وبين في؟ وقد يمكن أن يفرَّق بينهما بالاسمية»، فإنَّ (في) لا تكون إلا حرفًا، و(مَعَ) إنْ حُرِّكَت اسمٌ، وإنْ سُكِّنَتْ فخلافٌ[4]، والأصحُّ الاسميَّةُ، وهي تنفصل أيضًا مما بعدها، فتقول: مَعًا، فلذلك فُصلتْ، بخلاف (في) فإنها حرف، وقد تقدَّم الكلامُ عليها إذا دخلتْ علىَ (مْن) وعلى (ما) في هذا الفصل.

ص: الأصل الثاني مطابقةُ المكتوب المنطوقَ به في ذوات الحروف وعَدَدها ما لم يجبِ الاقتصارُ على أول الكلمة لكونها اسمَ حرفٍ واردًا وُرودَ الأصوات؛ أو يُحذَفِ الحرف لإدغامه فيما هو من كلمة. وشَذَّ ﴿بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾.

ش: هذا هو الأصل الثاني، وهو أن يُطابق المكتوبُ المنطوقَ فيما ذكر.

وقولُه **ما لم يجب الاقتصارُ على أول الكلمة لكونها اسمَ حرف** مثالُه: ق. ن. ص، فإنَّ قياس (قاف) أن يُكتب هكذا كحاله إذا نُطق به، وكذلك كتبوا الجيم (ج) مقتصرين على أول حرف منه، وكان قياسه أن يُكتب هكذا: جيم، وكذا بقية أسماء حروف المعجم، كُتبتْ مُقتَصَرًا على أوائلها، فخالفَت الكتابةُ فيها النطقَ، ولذلك كُتبت الحروفُ المفتَتَحُ بها السُّوَرُ على نحو ما كَتبوا حروف المعجم.

وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالًا لهذه الحروف تتميز بها؛ فهي أسماءٌ مدلولاتُها أشكالٌ خَطِّيَّةٌ، ولو لم يَضعوا هذه الأشكال الخَطِّيّة لم يكن للخَطِّ دلالةٌ

---

(١) ت، د، ن: مع إذا إذا.

(٢) أدب الكاتب ص ٢٣٨.

(٣) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٣/أ.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٦ - ٢٨٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٥٨٣ - ٥٨٤.

على المنطوق به، ولو اقتَصروا على كَتبها على حسب النطق، ولم يضعوا لها أشكالًا مفردة تتميز بها، لم يمكن ذلك لأنَّ الكتابة بحسَب النُّطق متوقفةٌ على معرفة شكل كلِّ حرفٍ حرفٍ؛ وشكلُ كلِّ حرفٍ حرفٍ غير موضوعٍ، فاستَحال كَتْبُها على حسب النُّطق.

وقولُه **واردًا وُرودَ الأصوات** وذلك نحو صوت الغُراب، وصوت الظَّبْيِ[1]، وصوت الحَجَر، فإنها وردت أَغفالًا من التركيب، والعواملُ دالّة على أشكالٍ خَطِّية كما كانت الأصوات دالّة على الناطق بها؛ فلفظُ قافٍ يدلُّ على هذا الشكل الذي صورتُه هكذا: ق، كما أنَّ[2] لفظ غاقٍ يدلُّ على أنَّ الذي صَدر منه هذا الشَّكلُ الغُرابي.

وقولُه **أو يُحذفِ الحرفُ لإدغامه فيما هو من كلمة** وذلك نحو رَدَّ ومَفَرٍّ واقْشَعَرَّ ونحوه، فإنَّ الحرف المدغَم فيما بعده هو ملفوظ به ساكنًا مدغَمًا، فكان قياسه أن تُكتب له صورةٌ بحسَب النطق، لكنه لَمَّا أُدغِمَ ضعُف بالإدغام؛ إذ صار النطق به وبالمدغَم فيه نطقًا واحدًا؛ ألا ترى أنك لا تميِّز بالسكون المحض، فاقتُصر في الكتابة على حرف واحد، ولم يُجعَل للأول صورة اختصارًا، وسواء أكان المدغَم مِثْلًا أو مُقارِبًا - أعني في أنه يُحذف خطًّا - نحو ما مثَّلنا به في الْمُثُل من رَدَّ، ونحو ادَّارَأَ، فإنَّ المدغَم هو مقارب، /وهو التاء في تَفاعَلَ، ونحو اطَّجَعَ، أصله اضْطَجَعَ. [٩: ٨٦/ب]

وظاهرُ كلام المصنف في قوله **ما لم يجبِ الاقتصارُ على أول الكلمة لكذا، أو يُحذفِ الحرفُ لكذا** أنَّ ما سوى ذلك يُطابق المكتوبُ فيه المنطوقَ. وليس كذلك، فسيذكر هو جملة كثيرة مما حُذف منه في الخطِّ ما هو ثابتٌ في النُّطق، فلا فائدة في الاقتصار على هاتين الحالتين اللتين ذكرهما.

---

(١) ح: الطير.

(٢) أنَّ: انفردت به ت.

وكذلك أيضًا اقتصارُه على الحذف دون الزيادة ليس بجيِّد؛ لأنه كما خالفَ المكتوبُ المنطوقَ في الحذف كذلك خالفَه في الزيادة؛ فقد زادوا في الخطِّ أشياءَ تُخالف المنطوقَ، فكان ينبغي أن يَذكر المخالفة في الزيادة كما ذَكر المخالفةَ في الحذف.

وبعدُ، فكلامُه في هذا الفصل غير محرَّر، وستأتي أشياءُ ذكَرها هو وغيره من الحذف ومن الزيادة فيما بعدُ إن شاء الله.

وقولُه **وشَذَّ** ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[1] يعني أنه كُتب بياءين في المصحف، وكان قياسه أن يُكتَب بياء واحدة كما كُتب سائر المدغَمات التي هي من كلمة؛ فجُعل خطُّه كلفظه شذوذًا في الكتابة عن نظائره، وهذا من الرَّسْم السَّلَفِيّ.

* * *

(١) الآية ٦ من سورة القلم.

تُعتبَر المطابقةُ بالأصل إن كان الحرف مُدغَمًا فيما ليس من كلمته، أو نونًا ساكنة مُخفاةً أو مُبدَلةً ميمًا لِمُجاورة باء، أو حرفَ مدٍّ حُذف لساكنٍ يليه، ورُبَّما حُذف خَطًّا إن أُمِنَ اللَّبس، ويجب ذلك مع نون التوكيد والتنوين.

ش: يعني بقوله: **تُعتبَر المطابقةُ بالأصل** أي: بأصل الحرف، سواء أَبَقِيَ لفظه أو انقلب النطق به إلى حرف آخر، فيُعتبر أصله في الكتابة لا لفظه في الانقلاب، وسنذكر المطابقة بالمآل، وهو ما يؤول إليه الحرف، فبدأ أولًا بقوله: **إن كان الحرف مُدغَمًا فيما ليس مِن كلمته**، فتكتب: لكمْ[1] مالٌ، بميم منفصلة في لكم، ومِنْ مالٍ، بنون منفصلة في مِنْ.

واحترز بقوله **مِن كلمته** من أن يكون ذلك في كلمة المدغَم نحو ما تقدَّم من نحو امَّحَى[2]، فإنك لا تكتبه على الأصل، وأصله انْفَعَلَ من الْمَحْو.

وقولُه **أو نونًا ساكنةً مُخْفاةً** فإنك تكتبها نونًا، وسواء أكان ذلك من كلمة نحو خَنْق، أم من كلمتين نحو: مِنْ كافرٍ، وأَنْتَ[3].

وقولُه **أو مبدلةً ميمًا لِمُجاورةِ باء** سواء أيضًا أكان ذلك من كلمة نحو عَنْبَر، أم من كلمتين نحو: مِنْ بَعْدُ.

وقولُه **أو حرفَ مدٍّ حُذف لِساكنٍ يَليه** مثالُه: اضْرِبُوا القومَ، ويَغْزُو الرَّجُلُ، فإنك تكتبه بالواو على الأصل؛ لأنه لولا التقاء الساكنين لثبَتَت هذه الواو لفظًا.

---

(١) لكم مال بميم منفصلة في لكم: انفردت به ح.

(٢) تقدم في ص ٢٥٨، ٢٩٣.

(٣) تقدم في ٢: ١٩٦ - ١٩٧أنَّ أبا حيان مذهب ابن كيسان أنَّ الضمير هو التاء وكُثِّرت بأَنْ.

واحترَز بقوله **حُذفَ لِساكنٍ** مِن أن يُحذف لغير ساكن نحو الحذف للجازم نحو: لم يَغزُ، فلا يُكتَبُ مثل هذا بواو، ونحوُ الحذف للفواصل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[1]، فهذه الياء لم تُحذف لساكنٍ يليها، ولا تكتبها في الخط باعتبار مطابقة الأصل، بل تحذفها في الخط.

وثَبَتَ بعد قوله: **لِساكنٍ يَليه،** في نسخة عليها خطُّ المصنِّف قولُه: **في الوصل،** أي: حُذف في الوصل، وهي زيادة حسنة؛ لأنه لا يُحذف حرف المدّ منه إلا في الوصل، وأمّا في الوقف فإنَّ الواو تثبت.

[٩: ٨٧/أ] وقولُه **وربَّما حُذف خطًّا إن أُمن اللَّبسُ** مثالُه /ما كتبوا من قوله: ﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾[2]، ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[3] بغير واو، فهذا قد أُمن فيه أن يُلبس بجمع، بخلاف قولك: لا تَضربُوا[4] الرجلَ، فإنه يَلتَبِس[5] حذفُ الواو فيه وأنت تريد النهي بفعل الواحد المراد به النفي؛ فلا يجوز حذف الواو منه.

وقولُه **ويجبُ ذلك** أي: يجب الحذف خَطًّا كما وجبَ لفظًا، ولا تُعتبَر المطابقة بالأصل في حرفِ مدٍّ حُذف لِساكنٍ يليه، وذلك[6] الساكن **نونُ توكيدٍ أو تنوينٌ،** مثالُه مع نون التوكيد: يا زيدونَ لَتَرَكَبُنَّ، أصله: لَتَركَبُونَ، ثم دَخلت نون التوكيد، فحُذفت نون الرفع لاجتماع المثلين، فالتقت الواو ساكنةً بنون التوكيد، وهي ساكنةٌ إن كانت الخفيفة، وساكنةٌ مدغَمة في غيرها إن كانت الشديدة، فحُذف حرفُ العلة

---

(١) الآية ٤ من سورة الفجر.

(٢) من الآية ٦ من سورة القمر.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الشورى.

(٤) ت: لا تقربوا.

(٥) ك: يلبس.

(٦) فيما عدا ح: ((ذلك)) بلا واو قبله.

لالتقاء الساكنين، وحُذف خَطًّا كما حُذف لفظًا، ولم تُراعَ فيه المطابقة بالأصل كما راعَوا في: ضَرَبُوا الرجلَ، ولم يَضربُوا الرجلَ.

والفرقُ بينهما أنَّ في ضَرَبُوا الرجلَ ولم يَضربُوا الرجلَ ونحوهما لهما[1] حالة تثبتان فيها[2]؛ وهو إذا وقفتَ على ضربُوا ولم يضربُوا، بخلاف نون التوكيد المشددة، فإنه في حالة الوقف لا يُرَدُّ المحذوف، فحُملت الخفيفة على الشديدة في ذلك وإن كانت الواو تُرَدُّ في الوقف لزوال موجب الحذف؛ وتُرَدُّ نون الرفع لزوال موجب الحذف أيضًا، لكنَّهم حملوا النون الخفيفة على الشديدة في كونهم لم يكتبوا معها الواو وحَذفوها.

وكذلك الحكم في: لَتَذهَبِنَّ يا هند، تحذف الياء مع النون الخفيفة والشديدة لفظًا وخَطًّا إلا في الوقف على الخفيفة فتعود الياء والنون.

ومثالُ حذف حرف المدِّ مع التنوين قولك: قاضٍ، وجَوارٍ، فإنَّ الأصل فيه الياء محركة، لكنَّهم[3] استثقلوا الحركة في الياء رفعًا وجرًّا فحذفوها، فالتقت الياء وهي ساكنة بالتنوين، فحُذفت لالتقاء الساكنين في اللفظ، ثم حذفوها في الخطّ، ولم يَعتبروا المطابقة بالأصل، ولا راعَوْا لغة مَن أثبَتها في الوقف لأنها قليلة في كلامهم، والأفصحُ الكثير في الوقف حَذفُ التنوين والياء.

ص: وتُعتَبَرُ المطابقةُ بالْمآل إمَّا في وقفٍ لا مانعَ له من اعتبارِ ما يَعرِض فيه؛ ولذا حُذف تنوينُ غيرِ المفتوحِ ومَدَّةُ ضمير الغائب والغائبينَ. وكُتب بألفٍ (أنا)، والمنوَّنُ المفتوح، وإذًا، ونحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾[4] إن أُمن اللَّبس، وبهاءٍ نحو: رَحمة، ورَهْ ذاك، ومَجيءَ مَهْ جِئتَ؟ وشذَّ كأيِّن، ونحو ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾[5].

---

(١) ت، ن، د: فيهما.

(٢) في المخطوطات: فيه.

(٣) ح: لكونهم. ك: لأنهم.

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق. ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾.

(٥) من الآية ٣١ من سورة لقمان. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾.

ش: المطابقةُ بِما يؤول إليه اللفظ تارةً يكون ذلك في الوقف، وتارةً يكون في غير الوقف.

واحترَز بقوله: **لا مانعَ له مِن اعتبار ما يَعرِض فيه** مِن وقفٍ امتنَع أن يُعتبر ما عَرَضَ فيه؛ وذلك نحو الوقف على ما اتصلتْ به النون الخفيفة للتوكيد مما قبله واو أو ياء؛ فإنه مَنع أن يُعتبر ما عَرَض فيه من ردّ الواو والياء حالةَ الوقف حملُها على أختها النون الشديدة؛ فلم يُلتفت إلى حالة الوقف عليها، واستُصحب حذف الواو والياء لذلك خَطًّا وإن كانت تعود وقفًا.

[٩: ٨٧/ب] وقولُه **ولذا حُذف /تنوينُ غيرِ المفتوح** مثالُه: قامَ زيدْ، ومررتُ بزيدْ. ويعني أنه اعتُبر في هذا المطابقةُ بالمآل لأنه آل أمر هذا التنوين في الحالتين اللتين ذكرهما إلى الحذف؛ ولم يُراعوا لغةَ(١) مَن أَبدل من التنوين واوًا في الرفع وياءً في الجر لأنَّ تلك لغة قليلة؛ والأفصحُ الكثير الحذف في الحالين.

وقولُه **ومَدَّةُ ضميرِ الغائب** مثالُه: ضَرَبَهُ وأَكرمَهُ، فكُتب هذا بغير واو وإن كنت تلفظ بها لأنك إذا وقفتَ حذفتَها، وكذلك: بهِ وفيهِ.

وقولُه **والغائبينَ** مثالُه ضَرَبَهُمْ في لغة مَن وصل ميم الجمع. وكذلك حذفوها إذا وَلِيَت الكاف نحو: ضَرَبَكُمْ زيدٌ، وبِكُمْ، في لغة(٢) مَن وصل الميم بواو أو بياء؛ لأنه إذا وقفَ حذفَ الصِّلة.

وقولُه **وكُتب بألفٍ (أنا)** لأنهم إذا وقفوا عليه أَثبتوا الألف، فراعَوا المآل في ذلك، أو راعَوا لغةَ مَن أثبتَها في الوصل كالوقف.

وقولُه **والمفتوحُ المنوَّن** لأنَّ الوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا في اللغة الفصيحة؛ ولم يُراعوا الوقف على ذلك بحذف التنوين لأنَّ الحذف لغة شاذّة حكاها(٣) غيرُ س.

---

(١) هي لغة أزد السَّراة. الكتاب ٤: ١٦٧.

(٢) الكتاب ٤: ٢٩١ - ٢٩٢.

(٣) تقدمت في ص ٣٥٠، ٣٥٥.

وقولُه **وإذًا** لأنَّ الوقف عليها عنده بالألف، وقد تقدَّم الكلام[1] في الوقف على (إذًا)، وذلك في أوائلِ (باب الوقف) من هذا الكتاب.

وهذا الذي ذكره المصنف من كتابة (إذًا) بالألف مراعاة للوقف عليها هو مذهب المازني[2]. وذهب المبرد[3] والأكثرون[4] إلى أنَّها تُكتب بالنون. وفصَّل الفراء، فقال[5]: إن أُلغِيَتْ كُتبت بالألف لضعفها، وإن أُعْمِلتْ كُتبتْ بالنون لقوَّتها.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[6]: والصحيحُ كَتبُها بالنون لأنَّ كلَّ نون وُقف عليها بالألف كُتبت بالألف، وما يوقَف عليها نفسِها كما توصل كُتبت بالنون، وهذه يوقف عليها عنده بالنون، فتُكتب بالنون. ولأنه إذا كُتبت بالنون كان ذلك فرقًا بينها وبين (إذا) الظرفية لئلا يقع الإلباس.

ووُجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس - رحمه الله - ما نصُّه: وجدتُ بخطِّ عالي بن عثمان بن جِنِّيْ: حكى أبو جعفر النحاس[7] قال: سمعتُ علي بن سليمان يقول: سمعتُ أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكويَ يدَ مَن يَكتب (إذَنْ) بالألف؛ لأنها مثل أنْ ولنْ، ولا يدخل التنوين في الحروف.

---

(١) تقدم في ص ٣٦٠.

(٢) الاقتضاب ٢: ١٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠. ونسب إليه في شرح الشافية ٢: ٢٧٩ - ٢٨٠ أنه يرى أن لا يوقف عليها إلا بالنون. وبناء عليه تكتب بالنون.

(٣) صناعة الكتّاب ص ١٣٦ والاقتضاب ٢: ١٢٤. وفي شرح الشافية ٢: ٢٨٠ أنه أجاز الوجهين.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٤٩ وصناعة الكتاب ص ١٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٧٠ بتصرف.

(٧) صناعة الكتّاب ص ١٣٦.

وقولُه **ونحو** ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] **إنْ أُمِنَ اللَّبسُ**[2] لأنَّ الوقف على مثل هذا بالألف، فرُوعيَ فيه المآل.

واحترَز بقوله **إنْ أُمِنَ اللَّبسُ** مِن نحو: اضربَنْ زيدًا، ولا تَضربَنْ زيدًا، فإنك لو كتبتَ نحو هذا بألف لالتبسَ بأمرِ الاثنين أو نَهْيِهما في الخطِّ وإن كنتَ إذا وقفتَ عليه تقف بالألف؛ فلم تُراع حالة الوقف في ذلك لأنَّ الوقف منَع من اعتبار ما عرضَ فيه كثرةُ الإلباس؛ لأنَّهم لو زادوا على الوقف بالألف كتابته بالألف كثُر اللبس بالوقف والخط؛ فتجنَّبوا ما كثُر به الإلباس - وهو الخطُّ - لأنَّ الخطَّ حالةٌ لازمة للمكتوب، ولم يَحفِلُوا بإلباس الوقف لأنَّها حالة عارضة.

وقولُه **وبِهاءٍ نحو رَحمة** الهاء في رحمةٍ في الوقف هي التاء التي في الوصل أُبدِلت منها؛ فاعتُبِر /في كَتْبها هاءً حالةُ الوقف، فكذلك كلُّ ما لحقتْه تاءُ التأنيث المنقلبةُ هاءً في الوقف يُكتب على حسَب الوقف هاء. [٩: ٨٨/أ]

وقولُه **ورَهْ ذاك** رَهْ مثالٌ لِما بقي على حرف من المعتلِّ جزمًا أو وقفًا، سواء أَحُذِفَ فاؤه ولامه نحو: قِهْ وشِهْ، ولم يَقِهْ ولم يَشِهْ، أم عينه ولامه نحو: رَهْ ولم يَرَهْ، فإذا كتبتَ هذا النوع كتبته بهاءٍ اعتبارًا بحالة الوقف وإن كانت تسقط حالةَ الدَّرْج.

وقولُه **ومجيءَ مَهْ جئتَ؟** هذه (ما) التي للاستفهام جُرَّت بالإضافة، فحُذفت ألفها، وكُتبت بِهاءٍ اعتبارًا بحالة الوقف؛ لأنك إذا وقفتَ عليها وجبَ الإتيانُ بالهاء، وقد تقدَّم الكلام[3] على حذف الألف في الوصل ووجوب إلحاق هذه الهاء في الوقف في (باب الوقف).

---

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٢) إنْ أُمِنَ اللَّبسُ: من حاشية ت.

(٣) تقدم في ص ٤٠٤ - ٤٠٥.

وقولُه **وشَذَّ كأَيِّنْ** وجهُ شذوذ كأَيِّنْ أنَّهم ذكروا أنَّ الكاف هي كاف التشبيه، دَخلت على أَيٍّ، فأَيّ منوَّنة، وهي مجرورة بالكاف، فهي في الأصل مركَّبة، وكان القياس يقتضي أن لا تُكتب صورة التنوين، بل تُحذَف خطًّا كما حُذفت من نحو: (كَزيدٍ). ووجهُ هذا الشذوذ أنَّهم قد تلاعَبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب، وأَخرَجوها عن أصل موضوعها، فكذلك أخرجوها في الخطِّ عن قياس أخواتها، ولكون التنوين ثبَت خطًّا وقفَ بعض القراء السبعة[١] عليها بالنون. وهذا الذي ذكرناه من أنَّها مركَّبة[٢] من كاف التشبيه ومن أَيٍّ وأنَّ النون فيها هو التنوين هو مذهب الجمهور.

وذهب يونسُ[٣] إلى أنَّها اسمُ فاعِلٍ من كانَ يكون، فالنون أصلية، وهي لام الفعل، فعلَى هذا لم يكونوا شَذُّوا في كتبه بالنون لأنَّها أصل، كما لا شذوذ في كَتْبهم (بائن) اسم فاعل مِن بانَ يَبين.

ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ (كأَيِّنْ) اسم بسيط، فالكافُ والنون فيه أصلان، وهو بمعنى كَمْ، لذهبَ مَذهبًا حسنًا، فكما لا يُدَّعى في كاف كَمْ أنَّها زائدة حرف جرّ دخلت على (ما) الاستفهامية؛ وسكنتْ مع حرف الجر كما سكنتْ في قولهم (لِمْ) كما ذهب إليه بعضُهم[٤]، بل يُذهَب إلى بَساطتها وأنَّها اسمٌ وُضع على حرفين، فكذلك يَذهب الذاهب إلى أنَّ (كأَيِّنْ) كذلك، وهذا أقربُ مِن دَعوى التركيب بلا دليل.

وقولُه **ونحوُ** ﴿بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ﴾[٥] يعني أنه شذَّ كَتْبها بتاء، ولم تُراعَ حالةُ الوقف.

---

(١) التبصرة ص ١٧٤ والتيسير ص ٢٠٣ - ٢٠٤ والإقناع ص ٥٢٥ - ٥٢٦.

(٢) تقدم الكلام في تأصيل كأَيِّنْ في ١٠: ٤٦ - ٤٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢: ٤٩٤ [ط. العلمية].

(٤) انظر ما تقدم في ١٠: ٥ - ٦.

(٥) من الآية ٣١ من سورة لقمان. ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱلۡفُلۡكَ تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾.

وهذه ألفاظ مما أُنِّثَ بالتاء كُتبت في القرآن بالتاء كحالها في الوصل، وقد اختلف القُرَّاء[1] في الوقف عليها، فبعضهم وقفَ بالتاء اتِّباعًا لرسم المصحف، وبعضُهم لم يُراعِ الرسم، فوقفَ بالهاء على ما تقرَّر في المؤنث بالتاء في الوقف من إبدالها هاء.

ص: وإمَّا في غير وقف، ولذا نابَتِ الياءُ عن كلِّ ألفٍ مختومٍ بها فعلٌ أو اسمٌ متمكِّنٌ ثالثةٍ[2] مُبدَلةٍ من ياء؛ أو رابعةٍ فصاعدًا مطلقًا، ما لم تَلِ ياءً في غير يحيى عَلَمًا، ولا يُقاس عليه عَلَمٌ مِثلُه، خِلافًا للمبرد. وفي التزامِ هذه النيابة خِلافٌ، وكذا امتناعُها عند [مباشرةِ][3] ضميرٍ متَّصل.

ش: قولُه **وإمَّا في غير وقف** هذا قَسيمُ قوله **إمَّا في وقف**، ثم قال: **ولذا**، أي: لأجلِ المطابقة بالمآل في غير الوقف **نابَتِ الياءُ عن كلِّ ألفٍ مختومٍ بها فعلٌ أو اسمٌ** لِتَخرج /بذلك الألفُ التي خُتم بها حرف نحو: ما ولا وإلاَّ، وسيأتي ما كُتب من الحروف بالياء عند تعرُّض المصنف له. [٩: ٨٨/ب]

وقولُه **متمكِّنٌ** احتراز من اسم غير متمكِّن نحو: ما وذا، فإنَّها لا تُكتب إلا ألفًا على صورة[4] النطق بها، وسيأتي ذكر ما كُتب بالياء من الاسم غير المتمكن.

وقولُه **ثالثةٍ** احتراز من أن تكون ثانية، فإنه لا تكتب إلا ألفًا نحو: باءَ.

وقولُه **مُبْدَلةٍ من ياء** مثالُه رَمَى ورَحًى. واحترز من أن تكون مُبدَلةً من واو نحو غَزا وعَصًا، ومِن أن تكون مجهولة نحو خَسًا[5]، فإنَّها تُكتب كحالها ألفًا.

---

(١) التيسير ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والإقناع ص ٥١٦ - ٥١٧.

(٢) ت: ثالثه مبدل.

(٣) مباشرة: من التسهيل ص ٣٣٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٣١٠ ومما يأتي في الشرح.

(٤) على صورة ... لا تكتب إلا ألفًا: سقط من ل.

(٥) الخسا: الفرد.

وما أفهمه قول المصنف من أنّها إذا كانت ثالثةً في فعلٍ أو اسم متمكن منقلبةً عن ياء تُكتب ياء[1]، وما كان منقلبًا عن واو كُتب ألفًا هو مذهب البصريين[2]. وخالفَ في شيء منه بعض الكوفيين.

أمّا مِن الفعل فزَعم الكسائيُّ[3] أنَّ ما كان منه عينُه همزة نحو شَأَى وفَأَى[4] فإنه يجوز أن يُكتب بالياء وإن كان من ذوات الواو؛ وذلك كراهية اجتماع ألفين. ولا يجوز ذلك عند البصريين لئلا يُتَوَهَّمَ أنه من ذوات الياء.

وأمَّا مِن الاسم فما كان منه من الواو على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ فيُكتَب عندهم[5] بالياء أبدًا كما لو كان من ذوات الياء نحو هُدًى. واستدلُّوا بِما رواه الكسائيُّ من تثنية جميع ذلك بالياء.

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون لأنَّ الكسائيَّ أيضًا قد روى[6] تثنيتهما بالواو؛ وقد روى (س)[7] في الكِبَا[8] كِبَوانِ عن أبي الخطاب، فالتثنيةُ بالياء في بعض ذلك شذوذ كالإمالة فيها؛ ألا ترى أنَّ الكِبَا مُمالٌ[9] وإن كان من الواو، وما رواه الكسائي من تثنية فُعَل وفِعَل من ذوات الواو بالياء شيء لا يَحفظه البصريون.

---

(١) في المخطوطات: ألفًا.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥.

(٣) الغرة ٢: ق ٣٣٦/أ.

(٤) فأى رأسَه فأوًا وفأيًا: شقَّه. وفي الغرة: ((نأى)). وهذا يائي اللام.

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٤٥، ٣٣٠ وباب الهجاء لابن الدهان ص ٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٥ ولابن الضائع ٢: ق ١٥٤/أ.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٥ ولابن الضائع ٢: ق ١٥٤/أ.

(٧) الكتاب ٣: ٣٨٧.

(٨) الكبا: الكناسة.

(٩) الكتاب ٤: ١١٩.

فرع: (كِلا): الصحيح في مذهب البصريين أن يُكتب بالألف لأنَّ الألف فيه منقلبة عن واو[1]؛ ومَن زعمَ أنَّ ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العَبْديُّ فإنه يكتبه بالياء.

وأجاز الكوفيون كَتْبَه بالياء، وذلك خطأ على مذهبهم لأنَّ الألف عندهم علامة تثنية[1]، والتثنيةُ حالةَ الرفع لا يجوز أن تُكتب بالياء لئلا يلتبس الرفع بالخفض والنصب.

ويُعرف كون الألف منقلبةً عن الياء بأن يكون معتلَّ الوسط بالواو نحو هَوَى ودَوًى[2]؛ أو الأول بها نحو وَقًى ووَعَى، وبالانقلاب ياءً في التثنية نحو رَحًى، تقول: رَحَيانِ، أو في الجمع بالألف والتاء نحو حَصًى، تقول: حَصَياتٌ، أو ببناء فَعْلٍ منه نحو رَمْيٍ.

وقولُه **أو رابعةٍ** مثالُه أَعْطَى ومَلْهًى وحُبْلَى ومِعْزًى. وكذلك المضارع، فإنَّ الألف تقع فيه رابعةً فتكتب بالياء، ولا تقع ثالثة إلا بحذفٍ نحو يَرَى، أو نقلٍ نحو يَشَى في يَشْأَى[3]، ففي (يرى) كُتبت بالياء إمَّا لكونها ثالثة منقلبة عن الياء، وإمَّا لكونها رابعة في الأصل، فلم يُعتدّ بالحذف. وأمَّا في (يَشَى) فلأنَّ التسهيل الأكثرُ فيه إبقاءُ حكم الهمزة في اللفظ، ولذلك لم يُعِلُّوا جَيَلًا[4] وضَوًا، ولم يُدغموا رُوْيا، فكذلك الحكم في يَشَى، ولأنَّهم يقولون يَشَيَان بالياء كما يقولون يَشْأَيان، فيجب كَتْبُها بالياء.

وقولُه **فصاعدًا** مثالُه اعْتَرَى والخَوزَلَى[5] واسْتَدْعَى والْمُسْتَدْعَى واسْتَرْعَى والْمُسْتَرْعَى.

---

(١) تقدم هذا في ١: ٢٥٩.

(٢) الدوى: الرجل الأحمق، والرجل الطويل المرض.

(٣) يشأى: يسبق.

(٤) جيل: تخفيف جيئل، وهي الضبُع. شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٥٤/أ.

(٥) الخوزلى: مشية فيها تثاقل وتفكك.

وقولُه **مطلقًا** يعني سواء أكان /أصلها الواو أم الياء، أم كانت زائدة لإلحاق[1] [٩: ٨٩/أ] أم لتأنيث أم لتكثير، نحو قَبَعْثَرى، فإنها تُكتب بالياء[2].

وقولُه **ما لم تَلِ ياءً** قيدٌ في الثلاثيّ والرباعيّ وما زاد، مثالُه الحَيَا وأَحْيَا والدُّنْيا واسْتَحْيا ورَوايا[3] وخَطايا والْمَحْيَا والْمُحَيَّا[4] وشبهُ ذلك.

وقولُه **في غير يحيى علمًا** احترازٌ من (يَحْيا) الفعل، فإنه في الفعل يُكتب بالألف، وفي العَلَم يكتب بالياء. وقال بعض أصحابنا: ((إلا يَحيى اسمًا، فكتبوه بالياء فرقًا بينه وبين يَحيا الفعل، وجُعلت الياء فارقة في الاسم دون الفعل لأنَّ الاسم أخفُّ من الفعل، فكان أَحمَلَ لاجتماع المثلين)) انتهى.

وبين عبارة المصنف في قوله **في يَحيى عَلَمًا** وعبارة هذا الذي حكينا كلامه فرق؛ لأنَّ يحيى إذا نكَّرناه بعد العَلَمية فهل يُكتب بالياء أم يعود كَتْبُه إلى الألف؟ فإن علَّلنا بالعَلَمية كتبناه بالألف؛ لأنه قد زالت عَلَميَّته، وإن علَّلنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لأنَّ الاسمية موجودة فيه.

وقولُه **ولا يُقاس عليه عَلَمٌ مِثلُه، خِلافًا للمبرد** المماثلةُ تكون في كون هذا عَلَمًا كما أنَّ هذا عَلَمٌ، وتكون أيضًا في أنَّ هذا أصله فعلٌ سُمِّيَ به كما يكون أصل هذا فعلًا سُمِّيَ[5] به:

فإن قلنا[6] بالأول - وهو أنَّ المماثلة في العَلَميّة فقط - كان الحكم ثابتًا حيث كانت العَلَميّة، سواء أكان منقولًا مِن فعلٍ، كأنْ يُسمَّى بـ(أَعْيا)، أو منقولًا من اسم،

---

(١) ح: للإلحاق أو التأنيث أو التكثير.

(٢) في المخطوطات: بالألف.

(٣) روايا: جمع راوية، وهو البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه.

(٤) ك: وخطايا والحيا والحيا.

(٥) ح: يسمى.

(٦) ت: قلت.

نحو (رَوايا) كما ذهب إليه أبو جعفر النَّحّاس، زَعَمَ[1] أنَّ (رَوايا) وأمثاله إذا كان عَلَمًا كُتب بالياء فَرقًا بينه وبين (رَوايا) الجمع، كما فرقوا بين (يحيى) العَلَم والفعل. والصحيح كتبُه بالألف لأنه اسم عَلَمًا كان أو غير عَلَم.

وإن قلنا بالثاني - وهو أنَّ المماثلة في أنَّ أصله فعلٌ فسُمِّيَ به، كما كان أصل (يحيى) فعلًا فسُمِّيَ به - فعَلى هذا لو سمَّيت بـ(رَوايا) كتبتَه بالألف، ولو سمَّيت[2] بـ(أعيا) كتبتَه بالياء، كما كتبت (يحيى) العَلَم بالياء. والصحيح كَتبُه بالألف، وكذلك كتبَه الناس، ففي العرب (بنو أَعيا)[3]، وهم حيٌّ من أسد، قال الشاعر[4]:

تَعالَوْا أُفاخِرْكُمْ أَأَعْيا وفَقْعَسٌ ... إلى الْمَجدِ أَدْنَى أَم عشيرةُ حاتمِ

كتبوه بالألف. وظاهر كلام المصنف في النقل عن المبرد أنه قصدَ المماثلة في العَلَميّة فقط.

وقولُه **وفي التزام هذه النيابة خِلافٌ** نَقل الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[5] أنَّ الفارسيَّ زَعم[6] أنه لا يكتب كل ما تقدَّم ذِكره إلا بالألف أبدًا؛ وذكَر أنه احتجَّ بأن قال: قد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء ومنقلبة عن واو في مثل قائم وبائع وكِساء ورِداء؛ ولا تكتب أبدًا إلا على صورتها، ولا يُفرق بين ما الهمزة فيه منقلبة عن واو أو ياء.

---

(١) صناعة الكتّاب ص ١٣٥ - ١٣٦، وفيه: ((زوايا)). وهو صحيح أيضًا.

(٢) ولو سميت ... والصحيح كتبه بالألف: سقط من ت، د.

(٣) واسمه الحارث بن طريف. جمهرة أنساب العرب ص ١٩٤، ١٩٥. وقال سيبويه: ((بنو أعيا: حي من العرب من جرم)). الكتاب ٣: ٣٥٢.

(٤) هو حُريث بن عنّاب النّبهاني. الحماسة ١: ١٤٥ [٦٩] وشرحه للمرزوقي ١: ٢٥٥.

(٥) شرح الجمل ٢: ٣٤٥.

(٦) المسائل الحلبيات ص ٩٣ - ٩٦ وباب الهجاء لابن الدهان ص ٢٩.

وردَّ عليه الأستاذ أبو الحسن بأن قال[1]: ((الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فقد ترجع إلى الياء في حال من الأحوال نحو رَحًى، تقول: رَحَيانِ، وكذلك رَمى، تقول: رَمَيْتُ، فلَمَّا كانت الألف تصير ياءً في بعض المواضع جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع)).

/قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: ((هذه الحكاية بعيدة جدًّا عن الفارسيّ، بل مُراده أنه القياس)). قال[2]: ((ولأبي علي أن يقول[3]: إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع فلتُكتب المنقلبة عن الواو واوًا - يعني لرجوعها إليها في بعض المواضع - وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة، بل الأَولى أن يقال لأبي علي: فرَّقتِ العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة، فحُمل الخطُّ فيهما على ذلك، ولم تُفَرِّق بين الهمزتين، فإن كان اعتراضه في التفريق في اللفظ فلا يلزم إذا فُرِّق بين شيئين في موضع بشيء أن يُفَرَّق بين كل شيئين؛ ولا سيَّما إن كان أحدهما أكثر استعمالًا، وذلك ظاهر[4] في الألف المتطرفة أنَّها أكثر من الهمزة المنقلبة في[5] غيرها؛ لأنَّ كلَّ ألفٍ متطرفة في فعلٍ أو اسم متمكِّن فهي ولا بُدَّ منقلبة، وليس كذلك كلّ ما آخره همزة، وكثيرٌ في اللغة أن يختصَّ ما يكثُر بحكمٍ عمّا يقلّ، هذا على أنَّ الهمزة فيما ذكر ليس لها صورة، بل في جميع المواضع أو أكثرِها على ما سيأتي في أحكام الهمز في الخطِّ)). [٩: ٨٩/ب]

فعلى هذا كله تلخَّصَ في هذا الذي ذكرناه ثلاثة مذاهب:

---

(١) شرح الجمل ٢: ٣٤٥.

(٢) شرح الجمل له ٢: ق ١٥٣/ب.

(٣) قد قال ذلك. الحلبيات ص ٩٤.

(٤) ظاهر: ليس في شرح ابن الضائع.

(٥) في شرح ابن الضائع: من.

أحدها: ما نُقل عن الفارسيِّ من أنه لا يكتب كل ذلك إلا بالألف كاللفظ.

والثاني: أنه يُلتزم الكَتْب بالياء على التفصيل الذي ذكرناه.

والثالث: أنه لا يُلتزم ذلك، بل يجوز أن يكتب بالياء - وهو الاختيار - ويجوز أن يكتب بالألف، وذلك قليل، وقد رأيت بخطِّ بعض النحويين - وهو عيسى[1] البُلَطيُّ - عيسا بالألف في كتاب قرئ عليه.

وقولُه **وكذا امتناعُها عند مباشرةِ ضميرٍ متصل** أي: وكذا الخلاف في امتناع الياء إذا اتَّصل بالكلمة ضمير متصل، منهم مَن يَستَصحب نيابة الياء عن الألف، ومنهم مَن لا يَستَصحبها، وذلك نحو رَماهُ ورَحاي وفَتَاك ومَلْهاك ومُستَدعاه.

واختيارُ أصحابنا كَتْبه بالألف إذا اتصل به ضميرُ خفض أو ضميرُ نصب، سواء أكان ثلاثيًّا أم أزيدَ إلا (إحدى) خاصَّة، فتُكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو: إحديهما، كحالها دون الاتصال.

واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث تُقلب[2] هاء في الوقف، فذهب البصريون إلى أنها تكتب ألفًا نحو الحَصَاة لتوسُّطها، وأجاز الكوفيون كَتْبَه بالياء نحو الحَصَية، ولم يعتدُّوا بتاء التأنيث.

---

(١) كذا في المخطوطات! والمذكور في كتب الطبقات ابنه عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البلطي الموصلي تاج الدين أبو الفتح [٥٢٤ - ٥٩٩ هـ] أصله من بلد إحدى قرى الموصل، انتقل إلى دمشق وأقام بها، ثم إلى مصر. أخذ النحو عن ابن الدهان وملك النحاة، كان نحويًّا لغويًّا إخباريًّا مؤرِّخًا شاعرًا عروضيًّا. صنف: علم أشكال الخط، والعروض الكبير، والنير في العربية. معجم الأدباء ٤: ١٦١٠ - ١٦٢١ [ط. دار الغرب ١٩٩٣ هـ] وإنباه الرواة ٢: ٣٤٤ - ٣٤٥ وبغية الوعاة ٢: ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) ك، ل: فتقلب.

ص: واستُعمِلتْ في (حتَّى) و﴿مَازَكَىٰ﴾[1] شذوذًا، وفي مَتى وبَلَى لإمالتهما، وفي الضُّحَى ونحوه لمشاكَلة المجاوِر. فإن وَلِيَتْ (ما) الاستفهاميةُ حتى أو إلى أو على كُتبْنَ بألف. وشَذَّتِ الألفُ في كِلْتا و﴿تَتْرَا﴾ و﴿نَخْشَا أَنْ تُصِيبَنا﴾[2]، والواوُ في ﴿الصَّلَوٰةِ﴾ و﴿الزَّكَوٰةِ﴾ و﴿الْحَيَوٰةِ﴾ و﴿النَّجَوٰةِ﴾ ومِشْكَوةٍ ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ و﴿الرِّبَوٰا﴾.

ش: قولُه **واستعملت** أي: الياءُ نائبةً عن الألف في حتَّى، قد تقدَّم[3] أنَّ الحرف الذي آخرُه ألف يُكتب بألف، فلذلك كان كتب حتَّى بالياء شاذًّا. وأمَّا ﴿زَكَىٰ﴾ فإنه من ذوات الواو، فقياسه أن يُكتب بالألف كنظائره. ووجهُ هذا الشذوذ /أنه رُويَتِ الإمالة في حتَّى عن بعض العرب[4]، وكذلك أيضًا يُميلون الأفعالَ ذواتِ [٩: ٩٠/أ] الواو[5].

وقولُه **وفي متى وفي بَلَى لإمالتهما** أمَّا متى فاسمٌ غير متمكن، وقد تقدَّم[3] أنَّ الاسم غير المتمكن يُكتب بالألف كحالة النطق. وأمَّا بَلَى فحرف، وقد تقدَّم أنَّ الحروف لا تُكتَب إلا بالألف، لكنْ سهَّل ذلك إمالتُهما؛ ألا ترى أنَّ (س) ذكر[6] أنه إذا سُمِّيَ بهما وثُنِّيا انقلبت الألف ياء، فقيل: مَتيانِ وبَلَيانِ، فالإمالةُ أيضًا دليلٌ على الياء ما لم يُعارضها أقوى منها نحو الكِبَا[7]، فإنه يُمال، ويُكتَب بالألف؛ لأنَّ الألف فيه منقلبة عن واو، دليلُ ذلك أنَّهم حين ثَنَّوه قالوا[8]: كِبَوانِ، بالواو.

---

(١) من الآية ٢١ من سورة النور. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٣) تقدم في ص ٤٥٦.

(٤) تقدم هذا في ص ٣٣٤.

(٥) الكتاب ٤: ١١٩.

(٦) الكتاب ٣: ٣٨٩.

(٧) الكبا: الكناسة.

(٨) الكتاب ٣: ٣٨٧.

وقولُه **وفي (الضُّحَى) ونحوه لمشاكلة المجاور** القياسُ في (الضُّحَى)[1]أن يُكتب بالألف لأنه من ذوات الواو إلا على مذهب الكوفيين؛ وقد تقدَّم[2]، لكنه كُتب بالياء لمجاورة ﴿سَجَىٰ﴾، و﴿سَجَىٰ﴾ كُتب بالياء - وإن كان القياس أن يُكتب بالألف - لأنه من ذوات الواو، لكنه جاورَ قوله ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، و﴿قَلَىٰ﴾ كُتب بالياء لأنه من ذوات الياء، فـ﴿سَجَىٰ﴾ مُجاوِر، و(الضُّحَى) مُجاوِرُ الْمُجاوِر.

وقولُه **فإنْ وَلِيَتْ (ما) الاستفهاميَّةُ حتَّى أو إلى أو على كُتبنَ بألف** إنَّما كُتبنَ بألف لأنَّها شديدة الاتصال بـ(ما) الاستفهامية، فكأنَّ الألف وقعتْ وسطًا، فصارت كحالِ ما كُتب بالياء إذا اتصلَ بضميرِ خفضٍ أو ضميرِ نصب، فإنه يُكتَب بالألف، ألا ترى أنَّ ما بعدَها لا يُوقَف عليه إلا بذِكرها معه، فتقول: حَتَّامَ، وإلامَ، وعَلامَ.

وقوله **وشَذَّت الألف في كِلْتا** شذوذُها من جهة أنَّها عندنا ألفُ تأنيث، وقد وقعت رابعة، فالقياس يقتضي أن تُكتَب بالياء كأخواتها.

وقولُه و**﴿تَتْرَا﴾**[3] هي أيضًا ألفُ تأنيث إذا لم تُنوَّن، فإذا نُوِّنَت فإنَّها ألفُ إلحاق، وكلتاهما قياسُها أن تُكتَب بالياء، ووزنُهما على الاعتبارين فَعْلَى[4]، ومَن زَعم[5] أنَّ وزنه فَعْلٌ فإنَّ قوله تَتْرًا الألفُ فيه بدلٌ من التنوين كصَبْرًا[6] ونَصْرًا، فلا يعتلّ لِكَتْبه ألفًا لأنه جارٍ على قياس المنصوب المنوّن.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾. الآيات ١ و٢ و٣ من سورة الضحى

(٢) تقدم في ص ٣٣٠ - ٣٣١.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون. ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَا﴾. التنوين قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ بقية السبعة بلا تنوين. السبعة ص ٤٤٦.

(٤) الإقناع ص ٢٩٥.

(٥) الإقناع ص ٣٥٦.

(٦) كصبرا ... المنصوب المنون: سقط من ت، د، ن.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الباذش(١): ((مَنْ زعمَ أنَّ الألف مبدَلة من التنوين(٢) فقد خرجَ عن مذهب (س)(٣)، وهذا يوجب عليه أن يُبدل الواو ياء في الرفع والجر ليتمكن(٤) من حمل النصب عليهما، فيقال: تَتْرٌ وتَتْرٍ، وهذا غير مَقُول(٥) البتة، وكونُه في الخط بياء مُوجِبٌ لكون الألف للإلحاق فيمن نوَّن كما هي في التأنيث فيمن لم ينوِّن، وكثيرًا ما تتعاقب ألفُ الإلحاق وألف التأنيث في آخر الكلمة وإن كان أبو علي(٦) قد رجَّح أن تكون للتأنيث؛ لأنَّ الإلحاق - زعمَ - لا يكون في المصادر، ولا يلزم طلب النظير، وقد ثبَت الإلحاق في تَتْرى دون سائر المصادر)) انتهى كلامه.

ودلَّ قولُه ((وكونُه في الخط بياء)) على أنَّهم كتبوا تَتْرى بالياء(٧)، وهو خلافُ ما نصَّ المصنف؛ لأنه زعمَ أنَّهم كتبوه بالألف شذوذًا.

وقولُه و﴿**نَخْشَا أن تُصِيبَنا**﴾(٨) قياسُ هذا أن يُكتب بالياء لأنَّها ألفٌ وقعتْ رابعةً.

وقولُه **والواوُ في** ﴿**الصَّلَوٰة**﴾ /إلى آخر الأسماء التي ذَكر(٩) كُتبتْ هذه بالواو [٩: ٩٠/ب] اتِّباعًا لخط المصحف. قيل(١٠): كُتبت هذه بالواو لأنَّ مِنَ العرب مَن يقرِّب اللفظ

---

(١) الإقناع ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ٤.

(٣) الكتاب ٣: ٢١١.

(٤) ح: فيتمكن.

(٥) ح: مقبول. د، ن: منقول. الإقناع: معقول.

(٦) التكملة ص ١٠٠.

(٧) نص السيرافي قبله على أنها مكتوبة بالياء في المصحف. شرح الكتاب ١٢: ٤.

(٨) من الآية ٥٢ من سورة المائدة. ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾.

(٩) هي: ﴿ٱلزَّكَوٰةِ﴾ و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ ومِشْكَوٰةٍ ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ و﴿ٱلرِّبَوٰا﴾.

(١٠) كتاب الخط للزجاجي ص ٦٢ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٤/ب.

بالألف إلى اللفظ بالواو، وهو المسمَّى تفخيمًا عند القُرَّاء، وليس كَتْبُها بالواو لأجل أنَّ ألفها منقلبة عن واو، فرُوعيَ أصلها؛ لأنَّ قَناةً ونحوها ألفُها منقلبة عن واو، ولم تُكتب واوًا، ومَن كتبَ هذه بالألف على القياس فإنه يقول: كَتْبُها بالواو هو من رسم المصحف، وهو مُتَّبَعٌ في القرآن خاصة، كما أنَّ في القرآن أشياءَ كُتبت على غير قياس، فلا يُتَعَدَّى فيه.

قال بعض شيوخنا[1]: ((أمَّا إذا اتصلت هذه الكلمات بضمير فإنها تُكتب على القياس ولا بُدَّ؛ لأنَّها كذا ثبَتتْ في المصحف، وهو الأصل، فلا يُتَعَدَّى)) انتهى.

واجتمع في قوله ﴿الرِّبَوٰا﴾ أن كتبوه بالواو والألف، فجمعوا بين العِوَض والمعوَّض منه فيه دون ما كُتب بالواو خاصّة.

وقال أبو القاسم الزَّجَّاجيّ[2]: ((إذا أَشكَلَ عليك شيء من هذا - يعني مما آخره ألف - فاكتبْه بالألف لأنه الأصل)). يعني الذي يُلفَظ به، فيكون الخطُّ وفق النطق، وكما ذهب بعضهم - وهو الصحيح - إلى أنَّ جميع ما جاز أن يُكتَب بالياء جاز أن يُكتَب بالألف.

ص[3]: مِن اعتبارُ المطابقةِ بالْمآل تصويرُ الهمزةِ غيرِ الكائنة أولًا بالحرف الذي تَؤُول إليه في التخفيف[4] إبدالًا وتَسهيلًا، وإن كان تخفيفُها بالنقل حُذفتْ.

ش: لَمَّا كانت الهمزة مختلفةَ الأحكام في الخطِّ، فتارةً تكون لها صورةٌ، وتارةً لا تكون لها صورةٌ، وإذا كانت لها صورةٌ فتارةً تُلتزَم فيها صورةٌ واحدة، وتارةً تختلف - شرعَ المصنف في تبيين ذلك، وينبني ذلك على معرفة أحكامها في التحقيق والإبدال

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٤/ب، وآخره فيه: ((فلا يتعدى بوجه)).

(٢) الجمل ص ٢٧١.

(٣) جعل هذا في التسهيل ص ٣٣٤ وتمهيد القواعد ١٠: ٥٣١٢ بداية فصل جديد.

(٤) ت، ن: بالتخفيف.

والتسهيل والحذف، ونحن نذكر شيئًا من أحكامها منجرّةً في شرح كلام المصنف لتحصل بذلك الفائدة النُّطقية كما تحصل الفائدة الخطية، وإن كان المصنف قد تقدَّم له الكلام(١) على ذلك في الفصل الخامس والفصل السادس من حروف البدل، وتكلَّمنا(٢) عليه هناك، ولكن جاء الكلام هنا بتقسيمٍ غيرِ ذلك التقسيم، وزيادةِ فوائدَ لم يتقدَّم ذِكرها هناك، فنقول:

قولُه **غيرِ الكائنة أوَّلًا** يشمل التي هي حشوٌ والتي هي طَرَف، فأمَّا التي هي حشوٌ فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة: فإن كانت ساكنةً فإنَّها لا يكون ما قبلَها إلا متحركًا، وتُبدَل حرفًا من جنس الحركة التي قبلَها، وتُكتَب أيضًا حرفًا من جنس الحركة التي قبلَها، نحو رَأْس وكَأْس وجُؤْنة(٣) وبُؤْس ويُؤْمنون ومُؤْمن وبِئْر وذِئْب.

وإن كانت متحركةً فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا: إن كان ساكنًا فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفًا صحيحًا، إن كان حرفَ علة فلا يخلو أن يكون ألفًا أو ياء أو واوًا:

إن كان ألفًا فتسهيلُها بينها وبين الحرف الذي منه حركتُها، فإن كانت الحركة فتحة فإنَّ تسهيلَها بينَها وبينَ الألف، فينبغي أن تكون صورتها ألفًا، فتجتمع ألفان، فتُحذف، فلا تَثبت لها صورة نحو سالَ. وإن كانت كسرة سُهِّلَتْ بينها وبين الياء نحو سائل، وثبَت لها صورة /الياء. وإن كانت ضمة سُهِّلَتْ بينَها وبينَ الواو، نحو [٩: ٩١/أ]
التَّساؤل، وثبَت لها صورة الواو.

وإنَّما كان تسهيل هذه الهمزة بَينَ بينَ لأنه لم يُمكنهم تحريكُ الألف بحركة الهمزة؛ إذ كان في الألف فَضلُ مَدّ، مع أنَّ همزةَ بَينَ بينَ ليست ساكنةً محضةً، بل أضعفُ أحوالها أنَّها ساكنٌ متشبِّثٌ بالحركة، فجاز كما جاز وقوعُ الساكن المدغَم بعدَها، بل

---

(١) التسهيل ص ٣٠٢ - ٣٠٤.

(٢) تقدم كلامه في ١٩: ٢٥٣ - ٢٨٤.

(٣) الجؤنة: سلّة مستديرة مغشّاة أدمًا يجعل فيها الطيب والثياب.

همزةُ بَينَ بينَ أَقوى في ذلك، والدليلُ على ذلك أنَّها عندهم في وزن الشعر بزِنة حرف متحرك، قال (س)[(١)]: ((والدليلُ على ذلك قوله[(٢)]:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـلًا أَعْشَـى أَضَـرَّ بِـهِ ....))

قال (س)[(٣)]: ((ولو نُقلت حركةُ هذه الهمزة إلى الألف لَلَزِمَ ردُّ الألف إلى الواو أو الياء؛ وذلك تغيير. وأيضًا فكان يلزم أن يخرج كلام كثير عن حدّ كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أن تتحرك الياء والواو وقبلَهما فتحة)) انتهى كلام (س). ويعني أنه كان يَلزم قلب الألف واوًا أو ياء، ولا يُمكن هنا قلبها همزة لأنَّهم منها فَرُّوا، فكان يَلزم أن تثبت الياء والواو متحركين قبلَهما فتحة، وليس ذلك من حدِّ كلامهم.

وردَّ على (س) أبو سعيد، فقال[(٤)]: ((كان يكون كقولهم: جَيَل ومَوَلة[(٥)])). قال[(٦)]: ((ففي التعليل الأوَّل كفاية)).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[(٧)]: ((لا يلزم (س) هذا الذي قال - يعني أبا سعيد - لأنَّ هذه الألف تكون كثيرًا منقلبةً عن ياء أو واو لتحركها وانفتاح ما قبلَها؛ فكانت تصير إلى أصلها من الحركة، فلا تكون الحركة فيها عارضةً، بخلاف الحركة في ياء جَيَل وواو مَوَلة. والدليل على أنَّ (س) أراد هذا قولُه بعدُ[(٨)]: (إلا أن يكون أصل الياء أو الواو السكون))) انتهى كلامه.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٤٩ - ٥٥٠.

(٢) هو الأعشى. وعجز البيت: رَيبُ الْمَنونِ ودَهرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ. الديوان ص ١٠٥ والكتاب ٣: ١٥٤، ٥٥٠. المنون: الدهر. والخبل: الشديد الفساد.

(٣) هذا لفظ ابن الضائع في شرح الجمل ٢: ق ١٦٦/ب. وانظر في الكتاب ٣: ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٤) شرح الكتاب ١٤: ٩١ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ١٦٦/ب.

(٥) أصلهما جَيْئَلُ ومَوْءَلةُ. وجيئل: الضَّبُع. وموْءَلة: اسم رجل.

(٦) شرح الكتاب ١٤: ٩١.

(٧) شرح الجمل له ٢: ق ١٦٦/ب.

(٨) هذا لفظ ابن الضائع، ولفظ الكتاب ٣: ٥٤٧: ((إلا أن تكون الياء أصلها السكون)).

وإن كان حرفُ العلة ياءً أو واوًا فإمَّا أن يكونا زائدَين للمدّ، أو تكون الياء للتصغير، أو أصلين، أو مُلحِقَين بالأصل: إن كانا زائدَين للمدّ نحو خَطيئة ومَقروءة، أو ياءَ تصغير نحو أُفَيْئِسٍ: تصغير أَفْؤُس: جمع فَأْس، فتسهِّل هذه الهمزة بعدها أو تَقلبها حرفًا من جنس الحرف الذي قبلها، فيُدغَم فيها، فتقول: خَطِيَّةٌ ومَقْرُوَّة وأُفَيِّس، ولا صورة للهمزة لا في التحقيق ولا في التسهيل ولا في الإبدال.

((وإنَّما لم تُنقل حركة الهمزة إلى هذا الحرف لأنه شديدُ الشَّبَهِ بالألف؛ لأنه لا يكون ما قبلَه إلا مِن جنسه، ولم يوضَع على أن يتحرك أصلًا، فكرهوا أن يحرِّكوه فيكون بمنْزلة ما هو من نفس الكلمة أو ما وُضع على أن يكون بمنْزلته؛ وأرادوا أن يفرقوا بينَه وبين الألف؛ لأنه لا تمتنع عليه الحركة بإطلاق كالألف، فجعلوا له حالًا أُخرى، هذا مع أنه ليس لهذا الحرف من المدِّ ما للألف، ولذلك قيل: إنه لا يُجمَع بين ساكنين في الواو والياء إذا كان الثاني مُدغَمًا إلا أن يكون أصله الحركة وحُذفت للإدغام؛ ويكون ذلك في الألف - وإن لم يكن أصله الحركة - كحَمارَّة[١] وإسْحارّ[٢] ونحوهما، وياءِ التصغير في أنها لا يجوز تحريكها[٣] كحرف المدّ. وأيضًا فلها شَبَهٌ خاصٌّ بألف الجمع)) قاله /شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[٤]. [٩: ٩١/ب]

وإن كانا أصلَين نحو سَوْءة وهَيئة، أو مُلحِقَين بالأصل، نحو جَيْئَل - وهي الضَّبُع - وحَوْءَبة - وهي الدلو العظيمة - والحَوْءَب: موضع، قال[٥]:

مـا هِـيَ إلا شَـرْبةٌ بالحَـوْءَبِ فَصَعِّدِي مِـن بَعـدِها ، أو صَـوِّبِي

---

(١) حمارَّة القيظ: شدة حرّه.

(٢) الإسحارّ: بقل يسمن عليه المال.

(٣) في المخطوطات: ((تحريكه)). والتصويب من شرح ابن الضائع.

(٤) شرح الجمل له ٢: ق ١٦٧/أ.

(٥) تقدم البيتان في ٢: ٢٨١.

والسَّمَوْءَل: اسم رجل، فإنَّنا[1] نحذفها، وننقل حركتها إلى الساكن قبلَها، فنقول: سَوَةٌ وهَيَةٌ وجَيَل وحَوَبَة وحَوَب وسَمَوَل، ولا صورة للهمزة إذ ذاك لا في تحقيقها ولا في حذفها.

وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة المتحركة حرفًا صحيحًا نحو المَرْأَة والكَمْأَة ويَسْأَم ويُسْئِم ويَلْؤُم وأَبْؤُس ونحو ذلك؛ فتنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلَها، وتحذف الهمزة. والأحسنُ والأقيس أن لا تثبت لها صورةٌ في الخطِ لا في التحقيق ولا في الحذف والنقل.

ومنهم مَن يجعل صورتَها الألفَ على كل حال، وهو أقلُّ استعمالًا، وقد كُتب حرفٌ منه في القرآن بالألف، وهو ﴿يَسْأَلُونَ عن أَنْبائِكُمْ﴾[2] لأنه قُرِئ ﴿يَسَّاءَلُونَ﴾[3]، فكُتب بالألف لأجل ذلك[4].

ومنهم مَن يجعل صورتها على حسَب حركتها، إلا إن كان بعدَها حرفُ علّة زائدٌ للمدّ، نحو مَسْئُول ومَشْئُوم، فلا يَجعل لها صورة.

ومنهم مَن يَجعل لها صورة، وذلك للفرق بين المعتلّ والمهموز مثل مَقُولٍ ومَصُوغٍ. وإذا كان مثلَ رُءُوْسٍ يُكتب بواو واحدة مع أنَّ تسهيله بين الهمزة والواو، فهذا أَحرى، وقد كُتب ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[5] بواو واحدة في المصحف، وهو قياس؛ فإنَّ الهمزة لا صورة لها، فبقي واوان، ومِن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة

---

(١) في المخطوطات: فإنها.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة الأحزاب.

(٣) قرأ بها الحسن البصري كما في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٣٩. وزيدَ في إعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٠٩ عاصم الجحدري. وزيد في الدر المصون ٩: ١٠٨ زيد بن علي وقتادة. وفي النشر ٢: ٣٤٨ أنها قراءة رويس.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٦٦.

(٥) من الآية ٨ من سورة التكوير. ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾.

حذفُ إحداهما، فلذلك كُتبت واحدةً، إلا أنه قد يُختار في غير القرآن فيه أن يُكتب بواوين لأنه قد حُذف من الكلمة في الخطِّ حرفٌ، فيُكره أن يُحذف غيره.

وكتبوا المرأة والكَمْأة بالألف على لغةِ مَن قال: الْمَرَاةُ والكَمَاةُ، قال (س)[1]: ((وقد قالوا: الْمَرَاةُ والكَمَاةُ، ومِثلُه قليل)).

واختلفوا في تعليل ذلك، فقيل[2]: إنهم نقلوا الحركة إلى الساكن، ثم أُبدل منها ألف، فهذه الحركة التي في الساكن هي حركة الهمزة.

وقيل: إنهم أبدلوا منها ألفًا، ثم فتحوا ما قبلها لأنَّ الألف يلزم فتح ما قبلها؛ لأنها لا يكون قبلها ساكن، قاله السيرافي[3].

وفعلوا ذلك في الهمزة المتحركة فقط لخفّة الألف. وإبدالُ هذه الهمزة ألفًا ليس بمطَّرد عند البصريين، وهو مطَّرد عند الكسائي والفراء[3].

قال (س) [4]: ((كل شيء أولُه زائدةٌ سوى ألف الوصل من رأَيتُ فقد أجمعت[5] العرب على تخفيفه))، وقد حكى[4] عن أبي الخطاب أنَّ منهم مَن يحقُّق همزة (أَرْأَى) مَن يوثق بلغته، وقد تقدَّم الكلام[6] على هذه المسألة في آخر الفصل السادس من فصول حروف البدل.

وإن كانت الهمزة المتحركة متحركًا ما قبلَها فقد تقدَّمت أحكام[7] تسهيلها مستوفاةً في أوائل الفصل السادس من فصول البدل، ونحن نتكلم عليها بالنسبة إلى

---

(١) الكتاب ٣: ٥٤٥.

(٢) المسائل العسكرية ص ٢٦٤ - ٢٦٥ والحلبيات ص ٨٧ وسر صناعة الإعراب ١: ٧٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٨٤.

(٤) الكتاب ٣: ٥٤٦.

(٥) ت، د، ن، وسيبويه: اجتمعت.

(٦) تقدم في ١٩: ٢٨١ - ٢٨٢.

(٧) تقدمت في ١٩: ٢٦٥ - ٢٦٩.

الخطِّ.

إن كانت مفتوحة مفتوحًا ما قبلها كُتبت ألفًا نحو سَأَلَ، إلا إن كان بعدها ألف فلا صورة لها نحو مآل ومآب. وقيل: صورتُها ألف، فتكتب بألفين. أو مكسورًا ما قبلها نحو مِئَر[1]. أو مضمومًا نحو جُؤَن[2]، فصورتُها /صورةُ مُجانس ما قبلها، فما قبلَها الكسرةُ تُكتب بالياء، وما قبلَها الضمةُ تُكتب بالواو؛ إذ تسهيلُها تابعٌ لحركةِ ما قبلَها. [٩: ٩٢/أ]

أو مضمومةً مضمومًا ما قبلَها نحو لُؤُم جمع لَؤُوم كصُبُر جمع صَبُور. أو مفتوحًا نحو لَؤُمَ، فتُكتب بالواو، إلا إن كان[3] بعدها في المسألتين واو نحو رُءُوس ولَئُوم، فليس لها صورة. وقيل: تُجعل لها صورة[4] الواو، فيصير في الكلمة واوان نحو رُؤُوس ولَؤُوم. أو مكسورًا فتُكتب بواو على مذهب (س)، وبياء على مذهب الأخفش، نحو مِؤُون على مذهب (س)، ومِئُون على مذهب الأخفش[5].

أو مكسورةً مكسورًا ما قبلها أو مفتوحًا نحو مِئٍ جمع مِئة بحذف الياء[6]؛ وسَئِمَ، فتُكتب بالياء، إلا إن كان بعدها في المسألتين ياءٌ نحو مِئِين ولَئِيم، فليس لها صورة. وقيل: تجعل لها صورة الياء، فيصير في الكلمة ياءان. أو مضمومًا نحو سُئِلَ ودُئِل، فصورتُها الياءُ على مذهب (س)، والواوُ على مذهب الأخفش.

وأمَّا الهمزة التي هي طرف فإمَّا أن يكون ما قبلَها متحركًا أو ساكنًا، إن كان ساكنًا فإما أن يكون صحيحًا أو معتلًّا، إن كان صحيحًا حُذفت الهمزة، وأُلقيت

---

(١) المئر: جمع مئرة، وهل الذحل والعداوة.

(٢) الجؤن: جمع جؤنة، والجؤنة: سلّة مستديرة مغشّاة أدمًا يجعل فيها الطيب والثياب.

(٣) ت: وإن كان.

(٤) ت: تجعل صورتها.

(٥) تقدمت المسألة في ١٩: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٦) بحذف الياء: سقط من ك، ح.

حركتها على ما قبلَها، ولا صورة لها في الخط نحو جُزْءٍ وخَبْءٍ[1] ودِفْءٍ، لا في الرفع ولا في النصب ولا في الجر.

وقيل: إن كان ما قبل الساكن مفتوحًا فلا صورة لها، وإن كان مضمومًا فصورتُها الواو، أو مكسورًا فصورتُها الياء مطلقًا فيهما.

وقيل: إن كان مضمومًا أو مكسورًا فعلى حسَب حركة الهمزة، فيُكتب الجُزْء والدِّفْء بالواو في الرفع، وبالألف في النصب، وبالياء في الجر، على حسَب حركة الهمزة.

وإن كان شيء من ذلك منصوبًا منوَّنًا فيُكتب بألف واحدة هي البدل من التنوين. وقيل: يُكتب بألفين إحداهما صورة الهمزة، والأُخرى البدل من التنوين.

وإن كان معتلًّا فإمَّا أن يكون حرف العلة زائدًا للمدّ أو لا، إن كان زائدًا للمدّ فلا صورة لها، نحو نَبِيْء ووُضُوْء وسَماء، إلا إن كان منوَّنًا منصوبًا فكتبَه البصريون بألفين، والكوفيون وبعض البصريين بواحدة، وهذا إذا كان حرف العلة ألفًا، نحو قولك: سماءا، الألف الواحدة حرف العلة، والأخرى البدل من التنوين.

فإن اتَّصل ما قبلَه ألفٌ بضمير مخاطب أو غائب فصورةُ الهمزة واوٌ رفعًا نحو: هذا سماؤُك، وياءٌ جرًّا نحو: بِسَمائك، وألفٌ واحدة هي ألف المدّ نصبًا نحو: رأيتُ سماءَك.

وأمَّا إن كان ياء أو واوًا نحو: رأيتُ وضُوءًا وخَبيئًا، فبألف واحدة.

وإن كان غيرَ زائد للمدّ فتسهيلُه[2] بالحذف والنقل، ولا صورة لها في الخط.

---

(١) الخبء: ما خبئ، وهو كل شيء غائب مستور. والخبء الذي في السموات هو المطر، والخبء الذي في الأرض هو النبات.

(٢) فيما عدا ح: فتسهله.

وإن كان ما قبلَها متحركًا كانت صورة الهمزة على حسَب الحركة قبلَها نحو يَقرَأُ ويَوْضُؤُ ويُقْرِئُ، ونحو: هذا امْرُؤٌ، ورأيتُ امْرَأً، ومررتُ بامْرِئٍ، إلا في مثل النَّبَأ إذا كان منصوبًا منوَّنًا، فقيل: يُكتب بألفين، وقيل[1]: بواحدة، وهو الأَولى.

وإن اتَّصل بها ضميرٌ فعلى حسَب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتَّصل بها ضمير. وقيل: إن كان ما قبلها مفتوحًا فبألف نحو: لن يقرَأ، إلا أن تكون هي مضمومة فبواو نحو يَكْلَؤُ، أو مكسورة فبياء نحو: مِنَ الْكَلَئِ. وإن كان ما قبلها مضمومًا فبواو نحو: [٩: ٩٢/ب] هذه الأَكْمُؤُ، ورأيتُ الأَكْمُؤَ، إلا أن تكون /هي مكسورة فبياء نحو: مِنَ الأَكْمُئِ، إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء، وبواو إن قلنا بإبدالها واوًا.

وإن كان ما قبلها مكسورًا فبياء نحو: لن يُقْرِئَ، ومِنَ الْمُقْرِئِ، إلا أن تكون هي مضمومة فبواو إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو، وبياء إن قلنا بإبدالها ياء.

وقيل: إن انضمَّ ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير، أي: تجعل صورتها على حسَب الحركة قبلها. وإن انفتحَ وانفتحت أو سكنتْ فبالألف نحو: لن يَقرَأَ، ولم يَقرَأْ. أو انضمت فبالواو نحو: هو يَقرَؤُ. وقيل: بها وبالألف كما كتبوا في المصحف: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا﴾[2]، و﴿نَبَؤُا الْخَصْمِ﴾[3]، و﴿يَبْدَؤُا الْخَلْقَ﴾[4]، ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا﴾[5] بواو وألف. أو انكسرت فبالياء نحو: مِنَ الْمُقْرِئِ. وقيل: بها وبألف[6]، كما كتبوا في المصحف: ﴿مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾[7] بألف وياء.

---

(١) زيد هنا في ت: يُكتب.

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الفرقان.

(٣) من الآية ٢١ من سورة ص.

(٤) من الآية ٤ من سورة يونس.

(٥) من الآية ١٨ من سورة الزخرف.

(٦) ت: وألف.

(٧) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

وقولُه **بالحرف الذي تَؤُول إليه في التخفيف إبدالًا** أي: إن أُبدلت واوًا كُتبت واوًا نحو بُؤْس ويَوْضُؤُ، أو ألفًا كُتبت ألفًا نحو بَأْس ولن يَقرَأَ، أو ياءً كُتبت ياءً نحو: بِئْر ولم يُقْرِئْ. وكذلك إذا كانت متحركة نحو مِئَرٍ وجُؤَن.

وقولُه **أو تَسهيلًا** أي: أنها تُكتب على حسَب الحرف الذي تُسهَّل إليه بين الحركة وبينه.

وقولُه **وإن كان تخفيفًا بالنقل حُذفت** قد تقدَّم الكلام[١] على هذا وعلى ما قبله مُشبَعًا وما في ذلك من الاختلاف.

ص: وقد تُصَوَّرُ المتوسطةُ الصالحةُ للنقلِ بِمُجانِسِ حركتِها مثالُ ذلك يَسْأَمُ، تُصَوَّرُ ألفًا، ويَلْؤُمُ، تُصَوَّرُ واوًا، ويُسْئِمُ، تُصَوَّرُ ياء.

ص: وغَلَبَ في الآخِرة كَتْبُها ألفًا بعد فتحة وحَذفُها بعد ألف ما لم يَلِها ضميرٌ مُتَّصلٌ؛ فتُعطَى ما للمتوسِّطة.

ش: يعني بقوله **في الآخرة** أي: في الهمزة الآخِرة، يعني التي تقع طرفًا في الكلمة غَلَبَ فيها أنك تكتبها بألف بعد الفتحة؛ ولا تعتبر حركتها، نحو: النَّبَأ ونَبَأ ويَقرَأُ ولم يَقرَأ الرجلُ، ولن يَقرَأَ، ويُجاءُ بالرَّجل، ولن يُجاءَ. وإنما قال **وغَلَبَ** استظهارًا على ما كَتبوا من قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا﴾[٢]، و﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا﴾[٣]، و﴿يَبْدَؤُا الْخَلْقَ﴾[٤]، و﴿نَبَؤُا الْخَصْمِ﴾[٥] بواوٍ وألف، وعلى ﴿مِن نَّبَإِى﴾[٦] بألفٍ وياء، وقد

---

(١) تقدم في ١٩: ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٢) من الآية ١٨ من سورة الزخرف.

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الفرقان.

(٤) من الآية ٤ من سورة يونس.

(٥) من الآية ٢١ من سورة ص.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

تقدَّم الكلامُ[1] مُشْبَعًا على مثل النَّبأ وذكر الخلاف فيه.

وقولُه **وحَذفُها بعد ألف** مثالُه ماءٌ والماءُ، ويعني حَذفَها في الخطِّ. فإن كان الاسم منوَّنًا منصوبًا فالبصريون[2] يكتبون ذلك بألفين، الألفُ[3] التي قبل الهمزة، والثانية هي المبدَلة من التنوين نحو: شربتُ ماءًا، والكوفيون يكتبونها بواحدة، وهي الألف التي قبل الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة، واتَّفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك.

وقولُه **ما لم يَلِها ضميرٌ متصل** يشمل الهمزة الأخيرة بعد فتحة أو بعد ألف، مثالُ ذلك: ماءَك وماؤُك ومائِه، ونَبَأَك ونَبَؤُك ونَبَئِه.

وقولُه **فتُعطى ما للمتوسطة** وذلك أنها باتصال الضمير بها كأنَّها لم تقع أخيرًا؛ ألا ترى أنه لا يوقف عليها، ولا يُبتَدأ بذلك الضمير، فكأنَّها لم تقع أخيرًا. وقد أحالَ المصنف حُكم ما وَلِيَها ضمير متصل على حكم المتوسطة، وكان قد ذَكر في الهمزة الواقعة غيرَ أوَّل أنَّها تُصَوَّر بالحرف الذي تَؤول إليه في التخفيف إبدالًا وتسهيلًا؛
[٩: ٩٣/أ] وتُحذف إن كان تخفيفها بالنقل، وتُصَوَّر المتوسطة /الصالحة للنقل بِمُجانِس حركتها، وهذه التي يتكلم فيها التي قد اتَّصل بها ضمير لا يُتَصَوَّرُ فيها النقل؛ لأنَّ الهمزة التي قبلَها فتحةٌ، بل حركةٌ أيَّ حركة كانت، لا يُمكن فيها النقل، وكذلك الهمزةُ التي قبلَها ألف؛ لأنَّ الألف لا يُنقَل إليها لأنَّها لا تقبل الحركة، ويُتَصَوَّرُ الإبدال والتسهيل فيما قبله فتحة، والتسهيلُ فيما قبلَه ألفٌ. فعلى هذا الذي قرَّره المصنف تكتب: يَقْرَأُها، بالألف لأنَّها قد تُخَفَّف بإبدالها ألفًا، وبالواو لأنَّها قد تُخَفَّفُ بتسهيلها بينَها وبين الحرف الذي من حركتها. وتكتب: ماأَك وماؤُك وبمائِك بالألف والواو والياء لأنَّها

---

(١) تقدم في الصفحة السابقة.

(٢) صناعة الكتاب ص ١٥٠ وفيه رأي الفريقين.

(٣) الألف ... شربت ماءًا: سقط من ت، ن.

تُخَفَّف بجَعلِها بَينَ بينَ لا بالإبدال.

وقيل: إذا كان ما قبلها مفتوحًا واتصل بها الضمير فكما لو لم يتصل. يعني أنَّها تُكتب بألف نحو: هذا نَبأُك، وسمعتُ نَبأَك، وعجبتُ من نَبأِك، كحاله لو لم يتصل به ضمير.

وقال أحمد بن يحيى: ((إذا انفتح - يعني ما قبل الهمزة - فبالألف، هذا ما لم تُضف، فإن أضَفتَه كتبته في الخفض بياء، نحو: مِن نَبَئِه، وفي الرفع بواو، وفي النصب بألف)). قال: ((وربَّما أَقَرُّوا الألف، وجاؤوا في الرفع بواو بعدها، وبياء في الخفض، وفي النصب لا يجمعون بين ألفين، فيقولون: كرهتُ خَطَأَه، بألف، وأعجبني خَطَأُه، وعجبتُ مِن خَطائِه.

والاختيار مع الياء والواو أن تسقط الألف، وهو القياس، فأمَّا الألفان فإنَّ العرب لا تَجمع بينهما، وهذه الألف الأولى همزة، وهي تُترك، فلمَّا جامعتْها الألف كان تركها أجود.

وكذلك في أَخْطَأَ وقَرَأَ يُكتب بألف واحدة، ولو كُتب بألفَين كان هاهنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية، إلا أنَّهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه، وحذفوا.

فإذا قلتَ: قَرَءُوا واجْتَرَءُوا واسْتَهْزَءُوا فكان[1] القياس واوين، واو للهمزة وواو للجمع، إلا أنَّهم كرهوا اجتماع واوين، فحذفوا الهمزة. كذلك: يَقْرَءُون ويَهْزَءُون، المستقبلُ مثل الماضي، حذفوا الهمزة لاجتماع الواوين)) انتهى كلام أحمد بن يحيى. ويعني بقوله ((حذفوا الهمزة)) أي: لم يجعلوا لها صورة، لا أنَّهم طرحوها بالكُلِّيَّة، بل لم يجعلوا لها الواو صورة.

ص: وتُصَوَّر ألفًا الكائنةُ أوَّلًا مطلقًا.

---

(١) ح، ك: وكان.

ش: هذا مُقابل قوله أولَ الفصل **غيرِ الكائنة أولًا**، ولَمَّا كانت هذه تنقسم إلى متوسطة ومتطرفة، وفَرَغَ من الكلام عليهما، شرعَ يتكلم في الهمزة الواقعة أولًا، فذكرَ أنَّها تُصَوَّر ألفًا.

ويعني بقوله **مطلقًا** بأيِّ حركة تحرّكت من فتحة أو ضمة أو كسرة، نحو: أَحمد وأُكرم وإِثمِد[1]. وكذا حكمُها إن تقدَّمها لفظ كائنًا ما كان إلا ما شذَّ، وهو: لَئِنْ، ولِئلَّا، وحينَئذٍ، ونحوه.

وإنَّما لم يُخالف بها إلى حركتها لأنَّ الهمزة إذا كانت أوّلًا فهي مبتدأة، والمبتدأةُ لا تُسَهَّل، والكُتَّاب بَنَوُا الخطَّ في الأكثر على حسَب تسهيلها لوجهين:

أحدهما: أنَّ التسهيل لغة أهل الحجاز في الجملة وإن كان منهم من يحقِّقها، [٩: ٩٣/ب] حكى ذلك (س)[2]، واللغةُ الحجازية هي الفصحى، نصَّ (س)[3] على ذلك، /فكان الكَتْب على لغتهم أَولى.

والثاني: أنه خطُّ المصحف، فكان[4] البناء عليه أَولى مع أنَّ القياس يقتضيه؛ ألا ترى أنَّا نوافق خطَّ المصحف مع مخالفته القياسَ في مواضع كالصلاة والزكاة؛ فهذا سببُ أنْ كُتبت أوَّلًا على صورتها التي وُضعتْ لها، وهي صورة الألف الساكنة بأيِّ حركة تحركت.

ص: إلا أنَّها إن كانت همزةَ وصلٍ حُذفت بين الفاء أو الواو وبينَ همزةٍ هي فاءٌ؛ وبعد همزة الاستفهام، وفي نحو: جاءَ فلانُ بنُ فُلان، وفُلانةُ بْنةُ فُلانة، ونحو:

---

(١) الإثمد: حجر يكتحل به.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٠، ٥٥٣ - ٥٥٥.

(٣) لم أقف على وصفه لها بالفصحى في الكتاب، والذي وجدته هو وصفها باللغة الأولى القدمى، والجيدة. الكتاب ٣: ٢٧٨، ٤٣٧، ٤٧٣، ٤٨٢.

(٤) ت: وكان.

لَلدَّارُ، ولِلدَّارِ، وفي ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[1].

ش: تضمَّن هذا الاستثناءُ خمسَ مسائل تُحذف فيها همزة الوصل:

الأُولى: قولُه **بين الفاء أو الواو وبين همزةٍ هي فاء** مثالُه: فَأْتِ، وَأْتِ، وعليه كتبوا ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[2]، فلو كانت بين غيرهما وبينَها تثبت، نحو ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟﴾[3]، و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[4]، و﴿مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾[5]. أو ابتداءً والهمزةُ فاءٌ فكذلك، نحو: ائْذَنْ لي، اؤْتُمِنَ فلان، أو ليست فاءً، تثبت نحو: واضْرِبْ، فاضْرِبْ، ثُمَّ اضْرِبْ.

والسببُ في الحذف في مثل فَأْتِ وَأْتِ أنَّهم لو أثبتوا لها صورةَ الألف لكان ذلك جمعًا بين ألفين؛ إحداهما صورة همزة الوصل، والأُخرى صورة الهمزة التي هي فاء، مع أنَّ الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونه، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلا على خلاف في المتطرفة؛ لأنَّ الأطراف محلُّ التغييرات والزيادة، فلذلك حذفوها في نحو فَأْتِ وأْتِ وأْذَنْ وأْتُمِنَ فلانٌ.

المسألة الثانية: أن تكون بعد همزة الاستفهام، فكلام المصنف يقتضي الحذف، سواء أكانت همزة الوصل مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة، نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[6]؟ أَسْمُكَ زيدٌ أو عمرٌو؟ و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾[7]؟

والذي ذَكره في همزة الوصل المضمومة والمكسورة صحيح، فإنَّها تُحذف خطًّا كما حُذفت لفظًا، وأمَّا إذا كانت همزة الوصل مفتوحة، ودخلَ عليها همزة الاستفهام

---

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة طه.

(٣) من الآية ٦٤ من سورة طه.

(٤) من ال آية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٩ من سورة التوبة.

(٦) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٧) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

نحو ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾؟ فالذي عليه أصحابنا أنه يُكتب بألفين، إحداهما ألف الوصل، والأُخرى همزة الاستفهام.

والذي ذهب إليه المصنف هو شيء قد ذهب إليه قبله أحمد بن يحيى، قال: ((العربُ تكتفي بألف الاستفهام منها، يعني من ألف الوصل في الألف واللام في الخط، وأمَّا في اللفظ فعلى التطويل وإثباتها، مثل ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾؟ (آلله)؟ وكأنهم اكتَفَوْا بصورة من صورة؛ لأنَّ صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يُشبه الخبر الاستفهام)) انتهى كلام أحمد بن يحيى.

المسألة الثالثة: قولُه **وفي نحو جاءَ فلانُ بن فلانٍ وفلانةُ بنةُ فلانة** أمَّا ابْنٌ فشَرَطُوا فيه أن يكون صفةً مفردًا واقعًا بين عَلَمَين اسمين نحو: هذا أحمدُ بنُ عمرٍو، أو كنيتين نحو: هذا أبو بكرِ بنُ أبي عبدِ الله، أو لَقَبَين نحو: هذا بَبَّةُ بنُ بَطَّةَ، أو مختلفين مما تقدم من الاسم والكنية واللقب، والذي يتركب من الجميع تسعُ مسائل.

وشرطَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور(١) أن يكون ابن مذكرًا. وهو خلاف لِما ذكره المصنف هنا.

قال أحمد بن يحيى: ((أصحابُ الكسائيِّ يزعمون أنه متى كان منسوبًا إلى اسمِ أبيه أو أُمِّه أو كنيةِ أُمِّه(٢) وكان نعتًا حذفوا الألف؛ فإن عدا ذلك أثبتوا الألف)).

[٩: ٩٤/أ] قال: ((وأما /الكسائيَّ فقال: إذا أضفتَه إلى اسم أبيه أو كنية أبيه(٣) - ولم يعدُ ذَين - وكان نعتًا فعلوا به ذلك. وأمَّا الفراء فكان يقول: إذا أضفتَه إلى اسم أبيه أو كنية أبيه، وكانت الكنية معروفًا بها كما يُعرف باسمه، جاز الحذف لأنَّ القياس عنده الإثبات،

---

(١) شرح الجمل ٢: ٣٥١. وسبقه إلى ذلك قوم، منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٢١٧ والعكبري في اللباب ٢: ٤٨٩.

(٢) ت: أبيه.

(٣) أو كنية أبيه: سقط من ح.

والحذفُ استعمالٌ، فإذا عدا الاستعمال رُجع إلى الأصل)) انتهى كلام أحمد بن يحيى.

وحكى أبو الفتح[1] عن متأخِّري الكُتَّاب أنَّهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدَّمتْ أو تأخَّرتْ، قال[2]: ((وهو مردود عند العلماء على قياس مذاهبهم؛ لأنَّ حذف التنوين مع الكُنى كحذفه مع الأسماء الأعلام، وإنَّما هو يجعل الاسمين اسمًا واحدًا، فحُذفت الألف لأنه توسَّط الكلمة)) انتهى كلامه.

والألفُ تُحذَف من الخطِّ في كلِّ موضعٍ يُحذَف منه التنوين، وهو يُحذَف مع الكُنى مثل ما يُحذَف مع الأسماء الأعلام، قال الشاعر[3]:

فلـم أَجْـبُنْ ، ولم أَنْكُـلْ ، ولكـنْ ... يـَمَمْتُ بِهـا أبا صَـخرِ بـنَ عَمْـرِو

وقال الفرزدق[4]:

مـا زِلـتُ أُغْلِـقُ أَبـوابًا ، وأَفْتَحُهـا ... حـتى أَتَيـتُ أبا عَمْـرِو بـنَ عَمَّـارِ

وأمَّا عِلَّةُ حذف التنوين فليست من أحكام هذا الباب، فلا نتكلَّم فيها، فإن اضطُرَّ شاعرٌ فنَوَّنَ نحو قولِه[5]:

هـيَ ابْنَـتُكُمْ وأُخْـتُكُمُ زَعَمْـتُمْ ... لِثَعْلَبَـةَ بْـنِ نَوْفَـلٍ ابْـنِ جَسْـرِ

وقولِه[6]:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٢٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٢٨.

(٣) هو يزيد بن سنان أخو هرم بن سنان. والبيت من مفضلية قالها في قتله أبا صخر بن عمرو، وكان سباهم يوم ذي الرِّمْث. شرح اختيارات المفضل ص ٣٥١ [المفضلية ١٢]. والبيت بلا نسبة في سر الصناعة ٢: ٤٥٦، ٥٢٨. يممت: قصدت.

(٤) تقدم البيت في ١٤: ١٥٦.

(٥) تقدم البيت في ١٣: ٢٧١.

(٦) تقدم البيتان في ١٣: ٢٧١.

جاريـــةٌ مِـــن قَـــيسٍ ابْـــنِ ثَعْلَبَـــهْ   كأنَّهـــا حِلْيـــةُ سَـــيفٍ مُذْهَبَـــهْ

وقولِه(١):

إلا يَكُـــنْ مـــالٌ يُثـــابُ فإنـــهُ   سـيأتي ثنـائي زيـدًا ابْـنَ مُهَلْهِـلِ

فنَصَّ أبو الفتح على أنه يلزم إثبات الألف في ابن خطًّا، قال أبو الفتح(٢): ((ذهب جميع أصحابنا إلى أنَّ هذا ضرورة، ولا أَرى ذلك لأنه عندي على البدل، ولو أراد الصفة لم يثبت التنوين بوجه)).

وما أجازه أبو الفتح من البدل قد أجازه (س)، قال (س)(٣): ((وتقول: مررتُ بزيدٍ ابنِ عمرٍو، إذا لم تَجعل الابن وصفًا، ولكنك تجعله(٤) بدلًا وتكريرًا)). غير أنَّ (س) يرى أنَّ كون ابن وصفًا إذا كان بيانًا للأوَّل أكثرُ في كلامهم.

وما ذهب إليه الجمهور مِن أنَّ ابْنًا في الأبيات(٥) صفة هو الأَظْهَر؛ إذ البدلُ على تقدير تكرار العامل، ولم يُرد الشاعر أن يقول: لِثَعلبةَ بنِ نَوفَلٍ لابنِ جَسْر، فيكون ابن جَسْر بدلًا من ثَعْلَبة، ولم يُرد أيضًا: لِثَعْلَبَةَ بنِ جَسْر، إنَّما المعنى على أنه وصفَ نَوفَلًا بأنه ابنُ جَسْر. وكذلك أيضًا:

جاريـــةٌ مِـــن قَـــيسٍ ابْـــنِ ثَعْلَبَـــهْ

ليس يريد: جاريةٌ مِن ابنِ ثَعلَبة، بل مرادُه وصف قيس بأنه ابن ثَعلَبة، فغَلَّبَ /(س) جهةَ المعنى مع أنَّ البدل بـ(ابن) قليل. [٩: ٩٤/ب]

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ص ٨٤ وسر الصناعة ٢: ٥٣١. يمدح بذلك زيد الخيل الطائي، وكان أَسر الشاعر، فمنَّ عليه.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٣١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٨.

(٤) ح: تجعلها.

(٥) ح: في الإثبات.

فإن انْخَرَمَ شرطٌ في ابنٍ من الشروط المذكورة، كأن يكون خبرًا أو بدلًا، أو لم يكن مفردًا بل مُثنًّى، أو واقعًا بين غيرِ عَلَمَين، أو بين عَلَمٍ وغيرِه، ثبتت الألفُ خطًّا بثبوت[(١)] التنوين لفظًا.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[(٢)] فظاهرُه أنَّ ابنًا خبر، ومع ذلك فقد حُذف التنوين من عُزَيْر[(٣)]، فكان ينبغي أن تُحذف ألفُ ابنٍ خطًّا.

والجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ التنوين لم يُحذف لجعل الاسمين اسمًا واحدًا، إنَّما حُذف لالتقاء الساكنين على ما ذهب إليه أبو الفتح[(٤)].

أو ليس فيه تنوين لأنه لا ينصرف على ما اختاره السيرافيُّ[(٥)].

وقد أجاز أبو العباس[(٦)] أن يكون ابن صفة على تقدير: هو عُزَيْرُ بن الله.

وأجاز غيره[(٧)] أن يكون صفة، وعُزَيْر: مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: عُزَيْر بْنُ اللهِ إلهُنا. وتحرير هذه المسألة ليس هذا موضع ذكرها، وإنَّما جرَّ إلى ذكر شيء منها كونُ ابن فيها.

---

(١) ح: لثبوت.

(٢) من الآية ٣٠ من سورة التوبة. ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾. قرأ عاصم والكسائي بتنوين عُزير، وقرأه بقية السبعة غير منوَّن. السبعة ص ٣١٣.

(٣) من عزير ... أحدهما أنَّ التنوين: سقط من ل.

(٤) سر الصناعة ٢: ٥٣٢ - ٥٣٦. وهذا الوجه والأوجه التالية في شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦.

(٦) المقتضب ٢: ٣١٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٣٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٦.

المسألة الرابعة: قولُه **ونحو ولَلدَّارُ ولِلدَّارِ** أشار المصنف إلى أنَّ ألف الوصل التي مع لام التعريف تُحذف إذا دخل عليها لام الابتداء أو لام الجرّ؛ وقياسُها الإثبات كما أثبتوها[1] في نحو: لَابْنُكَ قائمٌ، ولِابنِك مالٌ.

وسببُ حذفها خوف التباسها بـ(لا) النافية. وزعمَ الفراءُ[2] أنَّ سبب الحذف اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط؛ ألا ترى أنَّ اللام مثل الألف، واجتماعُ الأمثال يُستَثقَل خطًّا، فكذلك يُستَثقَل لفظًا. ويرد عليه كَتبُهم (الابن) بإثبات ألف الوصل، وهي أشكال متقاربة في الخط.

وزعم بعض النحويين[3] أنَّ حذفها مع لام الجر سببُه شدة اتصالها بما بعدَها من جهةِ أنَّها تُعاقب التنوين في حال الإضافة؛ إذا قلت غلامُ الرجلِ المعنى غلامٌ للرجل، لكنك لَمَّا حذفتَ التنوين لَزِم حذف اللام، فكما أنَّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فكذلك[4] هذه اللام التي يحلُّ محلها المضاف ينبغي أن تكون مع ما بعدها كالشيء الواحد؛ وإذا كان قولك (لِلرَّجُلِ) بمنْزلة كلمة واحدة وجب أن لا تثبت[5] همزة الوصل؛ لأنَّ همزة الوصل إنَّما تكون أولَ كلمة لا حَشْوَها.

وهذا فاسد لأنه لو كان السبب ما ذكرَ لوجب أن تُحذف من (ابن) إذا قلتَ: هذا لِابْنِك، وهم لا يحذفونَها.

فإن وقعَ بعد لام الجرّ ألفُ وصل بعدَها لامٌ من نفس الكلمة كُتبت الألف على الأصل؛ ولم تُحذف، نحو: جئتُ لِالتقاءِ زيدٍ، فإن أَدخلتَ الألف واللام وأَدخلتَ لامَ الجرِ حَذفتَ همزة الوصل، فكتبت: لِلالْتِقاء.

---

(١) ت: كتبوها.

(٢) الخط لابن السراج ص ١٢٢.

(٣) هو محمد بن يزيد كما في الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٤) فكذلك ... كالشيء الواحد: سقط من ت، ن.

(٥) ت: أن تثبت.

وأمَّا ما ذكره المصنف مِن حذفِ ألف الوصل مع لام الابتداء فليس بِمُجْمَعٍ عليه؛ قد زعم بعضهم أنَّ الألف لا تُحذَف مع لام الابتداء فرقًا بينَها وبينَ لام الجرّ.

المسألة الخامسة: قولُه وفي ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1] ظاهرُ كلامه اختصاص ذلك من (اسم)[2] في التسمية التي بِهذا اللفظ كما ذكر، والقياسُ كَتْبُه بالألف كما يكتب بِابْنِك بالألف، لكن حذَفوها لكثرة الاستعمال.

وشرطَ فيه بعض أصحابنا أن يكون مضافًا إلى لفظ (الله) تعالى، وأن لا يكون للباء متعلَّق به في /اللفظ، فإن قلت: باسمِ ربِّك، أو: تبَرَّكتُ باسمِ اللهِ، أَثْبَتَّ الألف. [٩: ٩٥/أ]

وقال أحمد بن يحيى: إذا كان قبلها كلامٌ أثبتَّ الألف، نحو: أبدأُ باسمِ الله، وقد يجوز حذف الألف إذا نويتَ الابتداء.

وقال الفراءُ[3] في قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[4]: ((إنَّ شئتَ أَثبتَّ، وإن شئتَ حَذفتَ، فمَن[5] أَثبتَ فلأنَّها غير مبتدأ بها، وليس معها (الرحمن الرحيم)، ومَن حذف قال: كان معها: الرحمن الرحيم))، فحُذف للاستعمال.

وزعم بعض النحويين[6] أنه لا يحذف من (اسم)[7] ولا في موضع من المواضع؛ وأنَّ ما جاء مما صورتُه الحذف فإنَّما هو على لغة مَن يقول: بِسِمِ الله، ثم يخفِّف، كما يقولون في إِبِلٍ: إِبْلٌ، فأدخلَ همزة الوصل على (سِمٍ)، ثم خَفَّف، والتزمَ التخفيف.

---

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) ك، ح، ن: اسم الله.

(٣) الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٤) من الآية ٤١ من سورة هود.

(٥) في المخطوطات: ((من)). والتصويب من كتاب ابن السراج.

(٦) القول بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٥١ ولابن الضائع ٢: ق ١٥٩/أ.

(٧) ح: من اسم الله.

والأحسنُ جعلُ اللفظ على اللغة الفصيحة؛ إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاطُ الألف في جميع المواضع، وليس كذلك.

وزعمَ[1] الأخفش أنَّ سبب حذفها كونُ الباء لا يوقَف عليها، فكأنَّها والاسمَ شيء واحد. ورَدَّ ذلك الكسائيُّ والفراء، فقالا: هذا خطأ لأنَّهم قد كتبوا واضْرِبْ[2] بالألف، والواوُ لا يوقَف عليها، فلو كان كما قال لكتبوا هذه بلا ألف.

((فإن أضفتَ الاسمَ إلى الرحمن أو إلى القاهر فقال الكسائيُّ: تحذف الألف. وقال الفراء: هذا باطل، لا يجوز أن تُحذف إلا مع (الله) لأنَّها كثُرت معه، فإذا عدوتَ ذلك أثبتَّ الألف))[3]. وهذا هو القياس[4].

ص: وتثبتُ ألفًا فيما سوى ذلك. ويُكتب ما وَلِيَ الثابتةَ بحسب حالها إذا ابتُدئ بها إلا فاءَ (افْعَلْ) من نحو يَوْجَلُ؛ فإنَّها تُكتب واوًا بعد الواو والفاء خاصَّة.

ش: لَمَّا ذكرَ المواضع التي تُحذف فيها ألف الوصل ذكرَ أنَّ ما سواها تثبت فيها ألف الوصل خطًّا؛ ومواضعُ همزة الوصل مذكورة في الباب الذي يلي باب أبنية الأفعال من هذا الكتاب، وقد شرحَ ذلك المصنف[5]، فأغنَى عن إعادة ذلك هنا.

وقولُه **ويُكتَب ما وَلِيَ الثابتةَ** أي: يُكتَب ما يلي همزة الوصل الثابتة بحسَب حال الثابتة إذا ابتُدئ بها، فإن كان يُبتَدأ بها مضمومةً كُتب ذلك الذي وَلِيَها[6] واوًا

---

(١) ذكر الفراء هذا الزعم على شكل اعتراض دون نسبة، وردَّ عليه بما تراه. معاني القرآن ١: ٢.

(٢) واضرب ... قال لكتبوا: سقط من ت.

(٣) الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٤) هذا قول أحمد بن يحيى في الخط لابن السراج ص ١٢٦.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٤٦٤ - ٤٦٧.

(٦) ت: يليها.

إن كان همزةً أو واوًا مُبْدَلةً منها؛ نحو: اؤْتُمِنَ فلانٌ، وقلتُ لك اؤْمُر فلانًا بكذا، واوْتُمِنَ[1]، واوْتُجِرَ. وإن كان النطق بها ياء إذا كُسر ما قبلَها فكذلك نحو ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[2]، تكتبه بالواو. وإن كان يبتَدأ بِها مكسورة كُتب ذلك الذي وَلِيَها ياء إن كان همزة أو ياء بدلًا منها نحو: ائْذَن يا زيد، ائْتِ القومَ، ايْتِ عليهم. وإن كان النطق بِها واوًا لضمة ما قبلها فكذلك نحو ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾[3]، تكتبه ياء على حال الهمزة في الابتداء.

وقولُه **إلا فاءَ افْعَلْ مِن نحو يَوْجَلُ** نحوه يَوْسَنُ[4] ويَوْحَلُ.

وقولُه **فإنَّها** - أي: فإنَّ فاءَ افْعَلْ - **تُكْتَب واوًا بعد الواو والفاء** مثالُه: فَاوْجَلْ واوْجَلْ، يُكتب بإثبات ألف الوصل وبالواو بعدها، ولم يكتبوها على ابتداء الهمزة لأنَّ الواو والفاء لا يفارقان.

وقولُه **خاصَّة** ليخرج عن الواو والفاء غيرهما، فإنَّ الحكم يختلف[5] في الكتابة، /فلو قلتَ: قلتُ لها: ايْجَلي، أو ثُمَّ ايْجَلي، أو قلتُ لكمُ: ايْجَلُوا، فإنك تُثبته في **[٩: ٩٥/ب]** اللفظ واوًا، وتكتبه ياء للانفصال. وإن كان قبلها كسرة كانت ياءً لفظًا وخطًّا نحو: قلتُ لكِ ايْجَلي. وكذلك إذا ابْتُدئ بِهمزة الوصل نحو: ايْجَلي يا هند.

ص: وتُصَوَّرُ بعد همزة الاستفهام همزةُ القطع بِمُجانِسِ حركتِها؛ وقد تُحذَف المفتوحة، ويُكتَب غيرها ألفًا. وأُلحِقتْ بالمتوسطة همزةُ: هؤلاءِ، وابْنَؤُمَّ، ولئلَّا، ولَئنْ، ويومَئذٍ، وحينَئذٍ.

---

(١) ح: واوتُمِر.

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٤٩ من سورة التوبة.

(٤) وسِنَ يوسن: أخذ في النعاس.

(٥) ت، ن: مختلف.

ش: إنَّما صُوِّرت همزة القطع بِمُجانِسِ حركتها لأنَّها إذا خُفِّفت بالبدل كان إبدال المفتوحة ألفًا؛ وإبدالُ المضمومة واوًا، وإبدالُ المكسورة ياء، وذلك مثل: أاسْجُدُ؟[١] أَوُنْزِلَ؟[٢] أَيِنَّك؟[٣] وكذلك إذا خُفِّفت بالتسهيل كان كل واحدة من هذه الهمزات بينها وبين الحرف الذي منه حركتها؛ وقد تقدَّم[٤] لنا أنَّ الكُتَّاب بَنَوْا الخطَّ في الهمزة في الأكثر على حسَب التخفيف؛ فكذلك فَعلوا هنا.

[وقولُه][٥] **وقد تُحذَف المفتوحةُ** يعني خطًّا، وهو خطُّ المصحَف. وقال أحمد ابن يحيى: إن كانت همزة القطع مفتوحة فبألف واحدة، أو مكسورةً أو مضمومة فبِمُجانس الحركة. والكسائيُّ[٦] يَزعم أنَّ التي سقطت صورتها ألفُ الاستفهام لأنَّها دليل. وأحمد بن يحيى يقول[٦]: الثانية هي المحذوفة.

وكذلك إن كانت ثلاث ألفات نحو: أآمنت؟ فتكتب بواحدة كما حذفوا من عَطاءٍ وكِساءٍ في النصب، قاله أحمد بن يحيى[٦]. ومَن كتب ألفين فعلَ ذلك فرقًا بين الاستفهام والخبر، فعلى هذا قياس ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾[٧] على الاستفهام أن يكتب بألفين، غير أنه ثبتَ في المصحف بواحدة كما ثبتَ ﴿ءَامَنتُم﴾[٨] بألف واحدة استفهامًا.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ قَالَ ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا﴾. سورة الإسراء: ٦١.

(٢) قال الله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَا﴾. سورة ص: ٨.

(٣) قال الله تعالى: ﴿يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُصَدِّقِينَ﴾. سورة الصافات: ٥٢.

(٤) تقدم في ص ٤٧٨.

(٥) وقوله: تتمة يقتضيها السياق.

(٦) الخط لابن السراج ص ١٢٧.

(٧) من الآية ٥٨ من سورة الزخرف. ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ﴾.

(٨) من الآية ١٢٣ من سورة الأعراف. ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡ﴾.

غير أنَّهم اختلفوا في هذه الألف: فذهب[1] الفراء وأحمد بن يحيى وابن كَيْسان إلى أنَّها ألف الاستفهام لأنَّها حرف معنًى؛ فهو أَولى بالثبوت. وحكى الفراء عن الكسائيِّ[2] أنَّها الأصلية؛ لأنَّها الأَولى بالثبوت من الزائدة. وحكى ابنُ السِّيد[3] عن الكسائيِّ أنَّها ألف الجمع، وحَكى[3] أنَّها الأصلية عن غيره.

وكونُها ثلاثَ هَمَزات بهمزة الاستفهام واضحٌ إذ الأصل أَأْلِهة، ثم أبدلوا فاء الكلمة ألفًا، ثم أدخلوا همزة الاستفهام، فوجبَ تسهيل الثانية، وهي ألف الجمع في أَفْعِلة، فلذا[4] كتبوها ألفًا واحدة، والثانية همزة الاستفهام، والمحذوف ما بعدها.

ويُحتَجُّ لهذا المذهب بأنَّ الأُولى لا يجوز تسهيلها، فالمسهَّلة المغيَّرةُ أَولى بالحذف من الخط؛ وأيضًا ففي التي بعدَ الأُولى يقع الاستثقال في اللفظ والخطّ.

وقولُه **ويُكتَبُ غيرُها ألفًا** معطوف على قوله: **وقد تُحذَف**، فأَشعَر بالقِلّة؛ إذ قد قرّرَ أنَّها تُكتب بِمُجانس حركتها. ومثالُ كتب غير المفتوحة بالألف قولك: أَأُنْزِلَ؟ أَإِنَّكَ؟ كَتْبُها على الأصل لأنَّ الهمزة الداخلةَ عليها حرفُ معنًى، فلا يؤثِّر في كتابتها ألفًا كما لا يؤثِّر حرف المعنى نحو: فأُنْزِل، وإنَّك.

ويَرِدُ[5] على قوله **بعد همزة الاستفهام** أن يُفصَل /بين الهمزتين، نحو: أَفَأَنْتَ، [٩: ٩٦/أ] أَفَأُعَلِّمُكَ؟[6]، أَوَإِنَّك؟ فإنَّ همزة القطع يصدق عليها أنَّها بعد همزة الاستفهام، ومع ذلك فلا تُكتبُ بِمُجانس حركتها، بل تُكتب بالألف إذا فُصل بينهما.

---

(١) المقنع ص ٢٦ وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٩٤.

(٢) المقنع ص ٢٦.

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٩٤.

(٤) في المخطوطات: فإذا.

(٥) ويرد ... بالألف إذا فصل بينهما: سقط من ح.

(٦) ت: أفأعجلك. وموضعه بياض في ك.

وقولُه **وأُلحقت بالمتوسطة همزةُ هؤلاءِ وابْنَؤُمَّ** يعني أنَّهم كتبوهما[1] بالواو وإن كانت في الحقيقة مبتدأة؛ ألا ترى أنَّ (ها) حرف تنبيه، وهو منفصل عن اسم الإشارة، وكذلك (ابنٌ) اسمٌ أضيف إلى الأُمّ، لكنهم شبهوها بهمزة لَؤُم. فكتبوهما[2] بالواو، وراعَوا في ذلك كثرة لزوم (ها) لاسم الإشارة، وعدم انفكاك (ابْنَؤُمَّ) الواقع في القرآن، فكأنَّها صارت همزة متوسطة.

وقولُه **ولئلَّا** كان القياس أن تُكتب (لِأَنْ) بلام ألف ونون منفصلة من لا؛ ألا ترى أنهم إذا لم يجيئوا بعده بـ(لا) كتبوها لِأَنْ نحو: جئتُ لأنْ تَقرأَ.

وقوله **ولَئِنْ** كان قياس هذا أن يُكتب لَإنْ بلام ألف ونون كما كتب ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[3] بلام ألف، لكنَّهم جعلوا اللام مع ما بعدها كالشيء الواحد.

وقولُه **ويَومَئذٍ وحينَئذٍ** هذا أيضًا مما جعلوه مع ما بعده كالشيء الواحد، وكان القياس أن يُفصل الظرف المضاف للجملة التي بقي منها (إذ) المنوَّنة بتنوين العِوض، وأن يُكتب (إذ) بالألف، لكن جُعل الظرف مع (إذ) كالشيء الواحد، فَوُصِلَ بـ(إذ)، وجُعلت صورةُ الألف ياءً كما جعلوها[4] في يَئِسَ وبَئِسَ. وليس هذا مخصوصًا بهذين اللفظين اللذين ذكرهما المصنف، بل ذلك جارٍ في كل ظرف أُضيف إلى ما ذُكر، وسواءٌ في ذلك المفردُ كما مثَّلنا والجمعُ نحو أَزْمانَئِذٍ.

* * *

---

(١) ت، ن: كتبوها.

(٢) ن: فكتبوها.

(٣) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٤) جعلوها ... اللذين: سقط من ح.

إن أَدَّى القياسُ في المهموز وغيره إلى تَوالي لَيِّنَين متماثِلَين أو ثلاثةٍ في كلمةٍ أو كلمتَين ككلمةٍ حُذف واحدٌ إن لم يُفتح الأولُ كـ(قَرَأَا)[1] و(قارئَين) و(لَوَّوْا). وفي ﴿ءَآللَّهُ﴾[2] وجهان، أجودُهما الحذف. وما سِوى ما ذُكر شاذٌّ لا يقاس عليه، أو مخالفٌ للرَّسم، فلا يُلتفَتُ إليه.

ش: مثالُ توالي لَيِّنَين مثماثلَين: طاوُوس، ورُؤُوس، ويَسْتَوُون، ويَلْوُون، و﴿فَأْوُوْا إلى الكَهْفِ﴾[3]، ويَسُوؤُ[4]، ويَبُوؤُ، وجاؤوا، ﴿وباؤُوا بِغَضَبٍ﴾[5]، وشاؤوا وأَادَم، وأَامَن وأَالَى. فظاهرُ كلام المصنف أنه يُحذف واحدٌ في الخطِّ من المتماثلَين، فكلُّ ما اجتمعَ فيه واوان أو ألفان من ذلك في الخط حُذف أحدهما، وكُتبت صورة الآخر، ولم يبين المصنف أيُّهما المحذوفة.

والذي يقتضيه القياس أنه تُحذف الساكنة منهما في الخطِّ لِشغلِ المتحركة بالحركة؛ فبعيدٌ أن توضع حركة لا على حرفين[6]، إنَّما توضع على المتحرك. قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن: ((ويجوز كَتْبُ الصُّورتَين)) يعني الواوين، فظاهرُ هذا مخالفٌ لقول المصنف: إنه يُحذف.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[7]: ((وقد كتبه بعضهم بواوين على الأصل، والقياسُ بواوٍ كراهية اجتماع المِثلين)).

---

(١) ت: كقُرّاء.

(٢) من الآية ٥٩ من سورة النمل.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الكهف.

(٤) ل، ك: ويسوء ويبوء. ت: ويسؤوا وينؤوا. ح: وتسوء وتنوء.

(٥) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٦) ح: حرف.

(٧) شرح الجمل ٢: ٣٥٢ بمعناه.

وقد استُثني من ذلك موضعٌ واحد، وهو أن لا يؤدي إلى اللبس، وذلك نحو قَوُول وصَوُول ونحوهما، كتبوه بواوين لأنَّها[1] لو كتبت بواو واحدة التبس بقَوْل وصَوْل. نصَّ على ذلك ابن عصفور[2]. ونصَّ أحمد بن /يحيى على ذلك[3]، فقال: فإذا جئتَ [٩: ٩٦/ب] إلى قولك: قَوُول وصَوُول[4] وسارَ سُوُورًا[5] وما أشبهه من هذه المصادر أثبتَّ فيها واوين؛ وكان الاختيارَ لأنه الأصل.

وقولُه **أو ثلاثةٍ في كلمة** مثالُه النَّبِيئِين ومَسُوْؤُون وبَرَاءات ومَسَاءات.

وقولُه **أو كلمتَين ككَلمة** مثالُه لِيَسُوؤُوا ويَسُوؤُون ويَنُوْؤُون وتَجِيئِين، فهذا تمثيلُ بعضهم لهذه المسألة، فهذه كلمتان لأنَّ الفعل كلمة والضمير كلمة، ويا آدَمُ.

وقولُه **حُذف واحد** قد تقدَّم في المتماثلَين أيُّهما هو المحذوف. وكذلك ينبغي[6] أن يكون المحذوفُ في الثلاثة في كلمةٍ الصورةَ التي للهمزة؛ لأنَّها هي المحذوفة في نَبِيء ومَسُوء[7] وبَراءة ومَساءة. وأمَّا في الثلاثة من كلمتين ككلمةٍ فهو واو الجمع وياؤه، وواو الضمير وياؤه، وألفُ (يا) في: يا أادم، لسكونها.

وزعم أبو محمد بن قتيبة[8] أنَّ مما حُذف منه واوٌ مما اجتمع فيه ثلاث واوات قولَهم: مَغْزُوُّون ومَدْعُوُّون.

---

(١) ح: لأنهما.

(٢) الممتع ٢: ٤٦٢.

(٣) ت، ن: ونص على ذلك أحمد بن يحيى.

(٤) ت: وصَؤُول.

(٥) ت: سَؤُورًا.

(٦) ت: ما ينبغي.

(٧) ت: وسيوء. ك: ويسوء.

(٨) أدب الكاتب ص ٢٤٣.

وردَّ عليه بعض شيوخنا، وعلى مَن زعمَ أنَّ يَسُوْءُونَ وشبهَه حُذف منه واو، وأنَّ تجيئين مما حُذف منه ياء، بأنه لم تُحذف منه صورةٌ بسبب اجتماع ثلاثِ الصُّوَر؛ فإنَّ الحرف المدغَم في كلمة يُكتب حرفًا واحدًا، فـ(مَغْزُوّ) زِدنا واوَ الجمع، وكتبنا صورتَها، فلم يجب فيه كَتْبُ ثلاث واوات. قال: ويَسُوءُ لا يجب لها صورة على ما تقرَّر في (باب الهمز)، فزِدنا على الكلمة واوَ الجمع. وكذلك (مَقْرُوءٌ) وإن كانت الهمزة لا تُحذَف في التسهيل، لكنَّه يصير كـ(مَغْزُوّ).

وقولُه **إن لم تُفتَح الأُولى كقَرَأَا وقارئَين** إنَّما ثبَتت في مثل هذا لئلا يلتبس فِعلُ الاثنين بفعل الواحد والتثنيةُ بالجمع؛ ألا ترى أنَّ المفرد تقول فيه: قرأَ، والجمع في النصب والجرِّ تقول فيه: قارِئِيْنَ بياء واحدة، وقد تقدَّم في قول أحمد بن يحيى أنه يكتب قَرَأَ وأَخطَأَ بألف واحدة. وكذلك قال بعض شيوخنا: إنَّهم كانوا يكتبون قَرَءَا وبَدَءَا مسنَدَينِ إلى التثنية بألف واحدة. قال: واختار المتأخرون كَتْبَه بألفَين فرقًا بين الإفراد والتثنية. وهذا الاستثناء الذي ذكره هو من المسألة الأولى، وهو توالي لَيِّنَين متماثلَين.

وقولُه **ولَوَّوْا** أمَّا هذه المسألة فزعمَ ابن قتيبة[١] أنَّها مما اجتمع فيها ثلاث واوات، فحُذفت واحدة.

ولا أدري كيف اجتمع في هذا ثلاث واوات؛ لأنَّ الفعل قبل إدخال واو الضمير كان (لَوَّى)، وليس إلا واو واحدة، والألف بعدها منقلبة عن ياء، يدلُّ على ذلك لَوَيْتُ.

وأمَّا غير ابن قتيبة فذهب إلى أنه يكتب ذلك بواوين نحو: لَوَوْا واجْتَوَوْا واكْتَوَوْا. وسببُ ذلك أنَّا لو حذفنا الواو الواحدة لأدَّى ذلك إلى كثرة الحذف؛ ألا ترى أنَّ أصله اجْتَوَيُوا[٢]، فحُذفت الياء على ما يقتضيه علم التصريف، وأنَّه لو

---

(١) أدب الكاتب ص ٢٤٣.

(٢) فيما عدا ح: اجتوى.

حذفنا إحدى الواوين لالتبسَ الجمع بالمفرد، فلذلك كُتب بواوين. وأمّا كَتْبُهم في المصحف ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾[1] و﴿تَلْوُۥنَ﴾[2] بواو فقال أحمد بن يحيى: ((نرى أنهم حَذفوا مع اجتماع واوين وضمة، وأثبتوا لَمّا انفتح ما قبل الواو)) يعني في: لَوَّوْا، وهذا

[٩: ٩٧/أ] الفرق الذي ذكره أحمد بن يحيى /قادحٌ لأنَّ الضمة ثقيلة، فكأنه اجتمع بها ثلاثُ واوات، بخلاف الفتحة فإنها خفيفة. وقد كَتب بعضُهم لَوَّوْا وشِبهَه بواو واحدة كما كتب ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾، والفرق ظاهر، وهو ما ذكَره أحمد بن يحيى.

وقولُه **وفي ﴿ءَآللَّهُ﴾[3] وجهانِ أجودُهما الحذفُ** يشير بقوله **﴿ءَآللَّهُ﴾** إلى دخول همزة الاستفهام على (الله)، أراد خصوص هذا الاسم، وكان قد اختار الحذف لهمزة الوصل من الألف واللام إذا دخلَ عليها همزة الاستفهام؛ ولم يُقَيِّد هناك، بل أَطلق، وقد تقدَّم الكلام[4] على ذلك في الفصل قبل هذا حين شرحْنا قوله: ((**وبعدَ همزةِ الاستفهامِ**)) مطلقًا.

وقولُه **وما سوى ما ذُكر شاذٌّ لا يقاس عليه، أو مخالفٌ للرَّسم فلا يُلتفَتُ إليه** مثالُ ما هو شاذٌّ كَتبُهم ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾[5] بإسقاط الألف بعد الشين وبواوٍ وصورةِ الهمزة وبألفٍ بعد الواو، وقياسُه أن يُكتبَ بألف بعد الشين ولا صورة للهمزة بعدها كما كتبوا السماء ويجاء ونحوهما. ومثالُ ما خالف الرسم[6].

* * *

---

(١) من الآية ١٩ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٥٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة النمل.

(٤) تقدم في ص ٤٧٨ - ٤٨٠.

(٥) من الآية ٨٧ من سورة هود.

(٦) كذا في المخطوطات! ومُثِّلَ في تمهيد القواعد ١٠: ٥٣١٦ برؤوس وطاووس، بواوين.

حُذفت الألف من: الله، والرحمن، والحَرِث عَلَمًا ما لم تَخْلُ من الألف واللام، ومن: السَّلَم عليكم، وعبد السَّلَم، وذلك، وأولئك، وثمانية، وثماني ثابت الياء، وفي ثمانين وجهان.

ش: تضمَّن كلام المصنف هذه الألفاظ:

أمّا (الله) فكان القياس إثبات الألف كما تقول: اللام، لكنَّه قد تُصُرِّفَ فيه أنواع من التصرفات التي لا تجوز إلا فيه، ولأنه لا يُلبس إذ لا أحد يشارك في هذا الاسم، ولكثرة الاستعمال، فهذه[1] أشياء تُحَسِّنُ الحذف.

وأمّا (الرحمن) فحُذفت [منه][2] لأنه لا يُلبس أيضًا، ولكثرة الاستعمال.

قال ابن قتيبة[3]: «وقياسُ شَيْطانٍ ودِهْقانٍ مع الألف واللام الحذفُ». قال[4]: «إلا أنَّ الكُتّاب أَجمعوا على ترك القياس». يعني أنهم لم يلتزموا الحذف مع الألف واللام، وكان القياسُ التزامه. وقياس ابن قتيبة هذين على الرَّحمن قياسٌ فاسد لأنَّ الرَّحمن أكثر استعمالًا.

وأمّا الحَرِثُ فشرطَ فيه أن يكون عَلَمًا لأنه إن كان صفة لم يجز حذف الألف. وهذه المسألةُ - أعني مسألة الحَرِثِ - مندرجةٌ فيما نذكره بعد ذلك من قوله[5]:

---

(١) فهذه ... ولكثرة الاستعمال: سقط من ل.

(٢) منه: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٠ - ٢٣١ بتصرف.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٣١.

(٥) يأتي في ق ١٩٨/ب من الأصل.

وحُذفت أيضًا مما كثُر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، إلا أنَّ لها هنا خصوصيةً في كونها شاركتْ ما قبلَها في كون الألف حُذفت إذا كان فيه الألف واللام، فإذا خَلَتْ منه لم تُحذف.

وقولُه **ما لم تَخْلُ من الألف واللام** يعني فإنها تكتب بالألف، قالوا: لاهِ أبوك[(١)]، يريدون: لِلَّهِ أبوك، فحَذفوا حرفَ الجر والألفَ واللام، وكتبوه بالألف، وقال الشاعر[(٢)]:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَـنِّي ، ولا أنـتَ دَيَّانِي ، فَتَخْـزُونِي

وقالوا: رحمان الدنيا والآخرة[(٣)]، فكتبوه بالألف، وقال الشاعر[(٤)]:

.... لا زِلْـــتَ رَحْمـــانا

وقال الشاعر[(٥)]: /

[٩: ٩٧/ب] /أَحـارِثُ إنَّا لـو تُشـاطُ دِمـاؤُنا ... تَـزايَلْنَ حـتى لا يـَمَسَّ دَمٌ دَمَـا

وقال[(٦)]:

يا حـارِ لا أُرْمَـيَنْ مـنكُم بِداهيـةٍ ... لم يَلْقَهـا سُـوقةٌ قَبلـي ولا مَلِـكُ

كل هذا كتبوه بالألف.

وإنما لم يَجُز حذفُها من حارث لئلا يلتبس بـ(حَرْبٍ) إذ قد سُمِّي به، وإذا كان فيه الألف واللام لم يلتبس، وكأنَّ لزوم الألف واللام صار كالعوض من الألف، وإنما لم

---

(١) الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨، ٤٩٨.
(٢) تقدم البيت في ١١: ٢٢٠.
(٣) أدب الكاتب ص ٢٣٠.
(٤) تقدم البيت في ١٥: ٢٢.
(٥) البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦ والأصمعيات ص ٢٤٥. تشاط: تخلط. وتزايلن: تفرقن.
(٦) تقدم البيت في ١٤: ٣٧.

يَلتبس به مع الألف واللام لأنهما لا يدخلان على كل اسمٍ عَلَمٍ، بل إنما يدخلان من الأعلام على ما كان صفة إذا أريدَ به معنى التفاؤل، وليس حَرْبٌ صفة. وأيضًا فلم تدخل عليه وإن كانت قد دخلتْ على بعض المصادر كـ(العَلاء).

وقولُه **ومن السَّلَم عليكم وعبد السَّلَم** هو معطوف على قوله: **مِنَ اللهِ والرَّحمنِ والحَرِثِ**. وإنما حُذفت في (السَّلَم عليكم) لكثرة الاستعمال، وهذا موجود في (عبد السَّلَم) لأنَّ الأعلام كثيرةُ الاستعمال مع أنه قد حُذفت في (السَّلَم عليكم)؛ و(عبد)[1] مضاف إلى هذا الذي حُذفت منه الألف.

وقولُه **وذلك وأولئك** فلو تَجَرَّدَ[2] ذا وأُلاء عن حذف الخطاب كتبا بالألف. وكذلك لو دخلت عليهما (ها) التي للتنبيه[3] لكُتِبَتا بالألف إذ لا تُجامع حرف البعد؛ فكنت تقول: هذاك وهؤلائك، فمتى استُعمل للبعد مصحوبًا بحرف الخطاب حذفت الألف، ولا يضرُّ اختلاف حرف الخطاب بالنسبة للإفراد والتذكير وفروعهما.

وقولُه **وثَمَنِية، وثَمَني ثابتَ الياء** فتُحذف الألف من ثَمنيةٍ ومن ثَمنيةَ عشرَ وثَمنيَ عشرةَ وثمني نساءٍ. وأمّا إذا حُذفت الياء نحو: ثَمانِ عشرةَ، وعندي من النساء ثَمانٍ، فلا تُحذف الألف لأنه قد حُذفت منه الياء، فلو حُذفت الألف لَتَوالَى الحذف، فيَكثُر، قال الشاعر[4]:

ولقـــد شَـــرِبتُ ثَمانِيًـــا وثَمانِيًـــا ... وثَمـــانِ عَشْـــرَةَ واثنتـــينِ وأَرْبَعـــا

يُكتب[5] السابقان بحذف الألف والثالثةُ بإثباتها.

---

(١) ح: وغير.

(٢) فيما عدا ن: تجردا.

(٣) ح: للتشبيه.

(٤) تقدم البيت في ١: ٢٦٣.

(٥) ن: كتبت السابقات بحذف الألف والثانية بإثباتها.

وقولُه **وفي ثمانين وجهانِ** يعني الحذف والإثبات. وجهُ الإثبات أنه قد حُذفت منه الياء لأنَّ هذه الياء التي في ثمانين ليست ياءَ ثمانية؛ لأنها حرف الإعراب المنقلب عن الواو التي تكون في الرفع، فلا يُوالَى فيه الحذف لأنه قد حُذفت الياء، فلا تُحذف الألف.

ووجهُ مَن حَذف أنَّ الياء منه كأنها لم تُحذف؛ ألا ترى أنه قد عاقَبَها ياءٌ أخرى، فهما[1] لا يجتمعان، فكأنَّ الياء موجودة إجراءً للمُعاقِب مجرى المعاقَب.

وإثباتُ الألف اختيارُ الأستاذ أبي الحسن بن عصفور.

وإذا قلت ثَمانونَ بالواو فحُكمُه حكمُ ثَمانين بالياء في جواز الوجهين.

ص: وحُذفت أيضًا من ثَلَثٍ وثَلَثِينَ، ومِن ياءٍ متَّصلةٍ بهمزةٍ ليست كهمزةِ آدَمَ، ومِنْ (ها) متَّصلةً بـ(ذا) خاليةً من كافٍ، وبجميع فروعها إلا (تا) و(تِي).

ش: حُذفت الألف مِن ثَلَثٍ وثَلَثةٍ كانا مفردَين أو مُضافَين أو مركَّبَين أو معطوفَين نحو: عندي ثَلَثٌ مِنَ البَطِّ، وثَلَثُ نِساءٍ، وثَلَثَ عشرةَ امرأةً، وثَلَثٌ وثَلَثُونَ /جاريةً. وكذلك من ثَلَثةٍ. وحُذفت أيضًا من ثَلَثِينَ وثَلَثُون. [٩: ٩٨/أ]

فأما ثُلَاث المعدول كقوله تعالى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾[2] فلم أقف فيه على نصٍّ، والذي أختاره أن يُكتب بالألف لوجهين:

أحدهما: أنه[3] لم يَكثُر كثرةَ ثَلَثٍ وثَلَثةٍ وثَلَثِينَ.

والثاني: أنه لو حُذفت منه الألف لالتَبس بثَلَثٍ الذي ليس بمعدول.

وأمّا حَذفُها من (يا) التي للنداء المتصلة بهمزة نحو: يأَحمدُ، يإبراهيمُ، يأَبا بكرٍ، فقال أحمد بن يحيى[4]: «فإذا جاؤوا بألفٍ مثل إبراهيم وإسحاق، خفيفةً كانت أو

---

(١) ت: لأنهما.

(٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) ت: أنها.

(٤) الخط لابن السراج ص ١٢٨.

ثقيلة، ألفَ وصل كانت أو غيرَ وصل، فإنهم لا يجمعون بين ألفين، فيَحذفون الثانية، فإنْ شئتَ قلتَ: اكتَفَوْا بالصورة من الصورة، وإن شئتَ قلتَ: أرادوا أن يَخلِطوا (يا) بالاسم الذي بعدها، مثل ياسحاقُ، ويابْراهيمُ، ويابْنَ زيد)) انتهى.

ونصّ كلام أحمدَ بن يحيى على أنَّ الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا الألف من (يا)، وهذا خلاف قول المصنف.

وإنما قال **ليست كهمزة آدَم** لأنَّ[1] الألف تثبت في (يا) إذا دخلت على آدم وشبهه. والسببُ في ذلك أنهم حذفوا ألفًا من آدم. والذي يَظهر لي أنَّ المحذوفة[2] هي همزة أَفْعَل، وهكذا يكتب أصحابنا، لا يجعلون للهمزة الأولى صورة الألف، وإنما أَثبتوا صورةَ فاء الكلمة لأنها قد أُعِلَّت بأن أُبدلَت وهي ساكنةٌ ألفًا كراهة اجتماع همزتين؛ فلم يكونوا ليجمعوا عليها الإعلالَ في اللفظ والحذفَ في الخطِّ، فلمّا حَذفوا الألف وأَدخَلوا (يا) التي للنداء لم يكونوا ليحذفوا الألف من (يا) لئلا يجتمع على ما هو كالكلمة الواحدة حذفُ ألفين؛ والدليلُ على أنهما كالكلمة الواحدة كونُهما لا يجوز الفصل بينهما بشيء.

وأمّا إذا لم تتصل بالهمزة نحو: يا زيدُ، ويا جعفرُ، فالاستعمالُ بالألف، وهو الذي يقتضيه مفهوم قول المصنف؛ لأنه شَرَطَ في الحذف اتِّصالَ (يا) بهمزةٍ لا تكون كهمزة آدم، فأَفهَم أنَّ ما سوى ذلك تثبت فيه الألف خطًّا.

وقال أحمد بن يحيى[3]: ((فأمَّا النداء فقد استعملوه بالألف مثل: يا زيدُ، ويا عمرُو، ويكتبونه بألفٍ وبغير ألف، والألفُ الأصل، فحذفُها[4] كأنهم جعلوا (يا) مع

---

(١) لأنَّ الألف ... حذفوا الياء من آدم: سقط من ل.

(٢) ت: المحذوف.

(٣) الخط لابن السراج ص ١٢٨.

(٤) ن: فحذفوها. الخط لابن السراج: وحذفها.

ما بعدها شيئًا واحدًا؛ لأنَّهم أقاموا (يا) مقام الألف واللام؛ ألا ترى أنَّهم لا يُنادُون ما فيه ألف ولام بـ(يا)، فلا يقولون: يا الرجل، فلذلك حُذفت الألف)) انتهى كلامه، وفيه تجويزُ أن يكتب مثل: يا زيدُ، بألفٍ وبغير ألف.

وقولُه **ومِن (ها) متصلةً بـ(ذا) خاليةً من كاف** مثالُه: هذا، فإن اتصلتْ باسم الإشارة الكافُ نحو هاذاك فالإثبات. وسبب ذلك أنه كثُر استعمال (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة حتى صارا[1] كلفظٍ مركّب، حتى إنَّهم لَمَّا فَصلوا بين (ها) وبين اسم الإشارة بالضمير كرَّروا (ها) نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[2]. وقد حُذفت هذه الألف من اللفظ في الصورة، وحُذفت أيضًا في القرآن من ثلاثة مواضع: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3] في النُّور، و﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[4] في الزُّخْرُف، و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[5] في الرحمن.

[٩: ٩٨/ب] وقولُه **وبجميع فروعها** يعني فروع (ذا)، يعني في التأنيث والتثنية والجمع /نحو: هذه وهذي وهذان وهؤلاء.

وقولُه **إلا تا وتي** يعني من الفروع، فلا تُحذف الألف، بل تُكتب بالألف نحو: هاتا، وهاتي. وكذلك في التثنية نحو هاتان.

وظاهر كلام المصنف أنَّ الألف من ها لا تُحذف إلا فيما ذُكر. وقال أحمد بن يحيى: ((وأمَّا هذا وهذه وهؤلاء وهذان فقد استعملوا إسقاط الألف فيهن، فكأنَّهم أرادوا أنَّ هذه الحروف أكثرُ ما تصحب (ذا) للإشارة، فجعلوا معها حرفًا واحدًا، ورُبَّما جاءت مع غير الإشارة، أنشد الفراء[6]:

(١) ت: صار. ح: صار الملفوظ مركبًا.
(٢) من الآية ٦٦ من سورة آل عمران.
(٣) من الآية ٣١.
(٤) من الآية ٤٩.
(٥) من الآية ٣١.
(٦) تقدم البيت في ١٦: ٢٦٠.

أَبا حَكَمٍ هــا أنــتَ نجــمٌ مُجالِــدٌ   وسَــيِّدُ هــذا الأَبْطَــحِ الْمُتَنَــاجِرِ

فأتى بـ(ها) مع غير (ذا). وهأنتم وهأنا وهأنت، كُتبت بألف، ولم تكتب بألفين - وهو القياس - لأنَّهم جعلوا (ها) مع المكنيِّ كالشيء الواحد، وهذا تقريب عند الفراء، فخُلطت (ها) بالمكنيِّ، واستعملوا حذفها لِيُعلموا أنَّ المكنيَّ مختلط بها. و(هالله)[1] حذفت الألف لأنه لم يُستعمل إلا مع (الله)، فكأنه معه حرف واحد» انتهى كلام أحمد بن يحيى.

وقال أحمد بن يحيى[2]: «قال الكسائيُّ في هأنتم وهأنا: حذفوا ألف (ها). وليس بشيء، إنَّما حذفوا الهمزة. والدليلُ على أنَّهم لم يحذفوا ألف (ها) أنَّهم يقولون: ها نحن نقول ذاك، فيُثبتون ألف (ها)، فدلَّ على أنَّ الهمزة مع (أنا) و(أنتم) هي المحذوفة لا الأُولى» انتهى كلام أحمد بن يحيى. فزاد على المصنف أنَّهم يحذفون صورة همزة المضمر إذا جاء بعد (ها) التي للتنبيه، وعلى قول الكسائي يكون الحذف لألف (ها).

ص: وحُذفت أيضًا مما كثُر استعمالُه من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف ما لم يُحذَف منها شيء كـ(إسرايل) و(داود)؛ أو يُخَفِ التباسُه كـ(عامر).

ش: قولُه **مما كثُر استعمالُه** احتراز مما لم يَكثُر استغماله، كحاتِمٍ وجابِرٍ وحامِد وسالم وطالُوتَ وجالوتَ وهاروتَ وماروتَ وهامانَ وقارونَ وياجوجَ وماجوجَ. وقد حُذفت في بعض المصاحف من هاروتَ وماروتَ[3] وهامانَ[4] وقارونَ[5].

---

(١) وهالله ... حرف واحد: في الخط لابن السراج ص ١٢٨ عن أحمد بن يحيى.

(٢) الخط لابن السراج ص ١٢٨.

(٣) قال الله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾. من الآية ١٠٢ من سورة البقرة

(٤) قال الله تعالى: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾. القصص: ٦.

(٥) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾. من الآية ٧٦ من سورة القصص.

وشمل قولُه **مما كثُر استعمالُه** العربيةَ نحو: مالِكٍ وصالحٍ وخالدٍ، والأعجميَّةَ نحو: إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ وهارونَ وسليمانَ.

وذكر بعض شيوخنا(١) أنَّ إثباتها في نحو صالحٍ وخالدٍ ومالكٍ جيِّدٌ، وكذا قال أحمد بن يحيى في نحو صالحٍ وخالدٍ عَلَمًا: إنه يجوز الحذف والإثبات.

وقولُه **من الأعلام** احتراز من الصفات، نحو: رجلٌ صالحٌ، ورجلٌ مالِكٌ.

وقولُه **الزائدةِ على ثلاثةِ أحرف** احترازٌ مِن مِثل: شامةَ(٢)، وهالةَ(٣)، وأَوْسِ بن لامٍ(٤)، وابن داب(٥)، فإنَّها لا تُحذف.

وقولُه **ما لم يُحذف منه شيء ك(إسرايلَ) و(داودَ)** أمَّا إسرايلُ فحذفوا منه صورة الهمزة التي بعد الألف. وقال بعض شيوخنا(٦): «حُذفت منه الياء». ولا تنافي بين قولنا وقوله؛ لأنه يعني بالياء الياءَ التي كانت تكون صورة للهمزة.

وأمَّا (داودُ) فحُذفت منه الواو، وقد تقدَّم عند الكلام(٧) على مثل (طاوُس) أيُّ الواوين هي المحذوفة، فيُنظَر هناك.

وقولُه **أو يُخَفِ التباسُه ك(عامِر)** لأنَّا لو حذفنا الألف لالتبس ب(عُمَرَ). وكذلك /عبّاس، لو حذفنا الألف لالتبس ب(عَبْس)، فلذلك لا يجوز حذف الألف. [٩: ٩٩/أ]

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٥٩/ب - ١٦٠/أ.

(٢) شامة: جبل قرب مكة، وجبل بنجد.

(٣) هالة: هي بنت خويلد بن أسد، أخت خديجة أم المؤمنين، صحابية، رضي الله عنهما.

(٤) هو أوس بن حارثة بن لام الطائي، صحابي، كان سيدًا في قومه.

(٥) أبو الوليد عيسى بن يزيد بن بكر بن دأب بن كُرز بن الحارث الشدّاخ، شاعر.

(٦) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/أ.

(٧) تقدم في ص ٤٩١.

ص: وحُذفت أيضا من نحو مَفاعِل ومَفاعيل غيرَ مُلتَبِسَين بواحده لكونه على غير صورته؛ أو في غير موضعه، ومن مَلَئِكةٍ وسَمَوٰتٍ وصَلِحاتٍ وصَلِحينَ ونحوِهما، غيرَ مُلتَبِسٍ، ولا مضعَّفٍ، ولا معتلِّ لام.

ش: شَرَطَ في حذف الألف من مَفاعِلَ ومَفاعيلَ أن لا يلتبسا بالمفرد، ثم ذَكر أنَّ عدم الالتباس يحصل بأحد أمرين:

أحدهما: أن لا يكون الجمع على صورة المفرد، فمتى كان كذلك كُتب بالألف خوفًا من الالتباس، مثالُه في مَفاعيلَ مَساكينُ جمع مِسْكين[1]، تكتبه بالألف لئلا يلتبس بالواحد. ومثالُ ما لا يلتبس مَحَرِيبُ وتَمَثِيلُ وشَيَطِينُ ودَهَقِينُ، إذا حذفت الألف لا يلتبس بالمفرد؛ إذ المفردُ منه تِمْثالٌ ومِحرابٌ وشَيطانٌ ودِهقانٌ[2]. ومثالُ ذلك في مَفاعِلَ دَراهِمُ، تكتبه بالألف لئلا يلتبس بدِرهم. ومثالُ ما لا يَلتبس خَوَتِمُ ودَوَنِقُ، تكتبه بغير ألف؛ إذ لا يلتبس بالمفرد إذ المفردُ خاتمٌ ودانقٌ[3].

والأمر الثاني: أن يقع الجمع في غير موضع المفرد، فإنه لا يلتبس إذ ذاك، مثالُه: ثلاثةُ دَرَهِمَ، ونحوه، فإنَّ هذا مكانٌ لا يقع فيه المفرد. وكذلك: عندي دَرَهِمُ جِيادٌ، و﴿دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾[4]، فهذا ونحوه تُحذف منه الألف لأنه موضعٌ لا يقع فيه المفرد فيَلتَبِسَ به الجمع.

ويجوز إثباتُ الألف في مَفاعِلَ ومَفاعيلَ المستوفي لشرط جواز الحذف؛ والإثباتُ أجود.

وقد شَرط بعض شيوخنا[5] في جواز الحذف شرطًا، وهو أن لا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سَكاكين ودَكاكين ودَنانير، فلا تُحذف الألف لئلا

---

(١) جمع مسكين: سقط من ت، ن.

(٢) الدهقان: التاجر، فارسي معرب.

(٣) الدانق: سدس الدرهم، والساقط المهزول.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة يوسف. ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۢ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٥٩/ب.

يجتمع مِثلان في الخط، وهو مكروه ككراهيته في اللفظ. وقد كُتب في المصحف ﴿مَسَٰكِينَ﴾[١]، و﴿مَسَٰكِنِهِمۡ﴾[٢] بغير ألف. وإنَّما كُتبا[٣] كذلك لأنَّهما قد قُرئا بالإفراد، فكُتبا على ما يَصلح فيهما من القراءة، كما كتبوا: ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾[٤] بغير ألف لأنه يصلح لقراءة ﴿يَخۡدَعُونَ﴾ من الثلاثي.

وقولُه **ومِن مَلَٰئِكةٍ** قال أحمد بن يحيى[٥]: «و[أمّا][٦] الملئكةُ فيكون - يعني حذف الألف - لأنه لا يُلابِسه لفظٌ مثله، ويكون للاستعمال» انتهى كلامه.

وقولُه **وسَمٰواتٍ** وعِلَّةُ الحذف فيه علَّةُ الحذف في مَلئكة، وهو أنَّ لفظه لا يُلابسه لفظ، وكثرةُ الاستعمال، والكلامُ هو في الألف التي تلي الميم، وأمَّا الألف التي هي مع التاء دليلُ الجمع فلا تُحذف، وقد كتب: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ في المصحف بحذف الألفين معًا.

وقولُه **وصَلِحاتٍ وصَلِحِينَ ونحوِهما** اعلم أنَّهم يحذفون الألف الأُولى مما كان فيه ألفان مما جُمع بالألف والتاء المزيدتين نحو: صَلِحاتٍ وعَبِداتٍ وذَكِراتٍ. وكذلك من صفات جمع المذكر السالم، نحو: الصَّلِحِينَ والقَنِتِينَ وإن لم يكن فيه ألفان، فعلُوا ذلك حملًا على جمع المؤنث.

---

(١) وردت الكلمة في عدة مواضع من القرآن، والتي قرئت بالجمع والإفراد هي التي في الآية ١٨٤ من سورة البقرة. قرأها بالجمع نافع وابن عامر، وقرأ بقية السبعة بالإفراد. السبعة ص ١٧٦.

(٢) وردت الكلمة في عدة مواضع من القرآن، والتي قرئت بالجمع والإفراد هي التي في الآية ١٥ من سورة سبأ. قرأها حمزة وحفص عن عاصم في ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ بالإفراد مفتوحة الكاف، وقرأها الكسائي بالإفراد مكسورة الكاف. وقرأها بقية السبعة بالجمع. السبعة ص ٥٢٨.

(٣) فيما عدا ح: كتبتا.

(٤) من الآية ٩ من سورة البقرة. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿وما يُخادِعُون﴾، وقرأ بقية السبعة ﴿وما يَخْدَعُون﴾. السبعة ص ١٣٩.

(٥) الخط لابن السراج ص ١٢٨ بتصرف.

(٦) أما: تتمة يقتضيها السياق.

وقال بعض شيوخنا[1]: ((جمعُ المؤنث السالم إن كان مع ألفِ الجمع ألفٌ أُخرى كالسَّمٰوات والصَّلِحات فيُختار حذفُ ألفِ الجمع وإبقاءُ الأُخرى، وثبَتَ في المصحف محذوفَ الألفين. وكذلك ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾[2]، و﴿غَيَٰبَٰتِ﴾[3]. وإن كان ليس /فيه ألف أُخرى فالمختارُ فيه إثباتُ الألف كالْمُسْلِمات، وثَبَتَتْ أيضًا في القرآن[4] محذوفة)). [٩: ٩٩/ب]

وقال أيضًا[5]: ((جمعُ المذكر السالم في الصفات المستعملةِ كثيرًا كالخاسِرين والشاكرين والكافرين والفاسقين والصادقين والظالمين وما أشبهها في كثرة الاستعمال حذفُ الألف منها وإثباتُها حَسَنانِ كثيران)).

وقال أحمد بن يحيى: وقد أسقطوا من الظَّٰلِمينَ والكَٰفِرينَ والخَٰسِرينَ إذا أدخلوا الألف واللام لأنَّ الألف واللام لا تدخل على الفعل؛ فاستَخَفُّوا إسقاطها.

وقولُه **غيرَ مُلْتَبِسٍ** لأنه إن التبسَ فلا تُحذف الألف، ومثالُ التباسه فيما جُمع بالألف[6] والتاء طالحاتٌ، فلو حُذفت الألف الأولى لالتَبس بالطَّلَحات جمع طَلْحة. ومثالُ التباسه فيما جمع بالواو والنون حاذِرون وفارِهون وفارِحون، فلو حُذفت الألف لالتبس بحَذِرين وفَرِهين وفَرِحين، وهما مختلفان في الدلالة؛ لأنَّ فاعِلًا مِن هذا النوع مذهوبٌ به مذهبَ الزمان، وفَعِلٌ يدلُّ على المبالغة لا على الزمان.

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/أ.

(٢) من الآية ٥ من سورة التحريم.

(٣) من الآية ١٠ من سورة يوسف. ﴿لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَٰتِ ٱلْجُبِّ﴾. قرأها نافع جمعًا، وقرأ بقيةُ السبعة بالإفراد. السبعة ص ٣٤٥.

(٤) ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾. من الآية ٥ من سورة التحريم.

(٥) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ٢: ق ١٦٠/أ.

(٦) بالألف والتاء ... فيما جمع: سقط من ل، د، ن.

وقولُه **ولا مضعَّفٍ** مثالُه شابَّاتٌ والعادُّونَ، فلا يجوز فيه حذفُ الألف لأنه بالإدغام نقصَ في الخطِّ، إذ جعلوا لصورة المدغَم والمدغَم فيه شكلًا واحدًا، ولذلك كتبوا في المصحف: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾(١)، و﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾(٢) بالألف.

وقولُه **ولا معتلِّ لامٍ** مثالُه دانياتٌ والرامِينَ، فلم تُحذف من الرامين لأنه قد حُذفت منه لام الفعل، وحُمل ما جُمع بالألف والتاء عليه كما حُمل الصَّلِحِينَ على الصَّلِحات في حذف الألف وإن كانت العلة فيهما مفقودة - أعني في دانيات وفي الصالحين - لأنَّها لم تُحذف من دانيات(٣) إلا بالحمل على الدانين، ولا من الصَّلِحِينَ إلا بالحمل على الصَّلِحاتِ.

وقد أَجْرَوا مُجرى المضعَّف في الإثبات ما بعدَ ألِفِه همزةٌ نحو الخائنين؛ وهي في بعض المصاحف(٤) محذوفة. ووجهُ الإثبات أنَّ الهمزة لم تُجعل لها صورتُها التي هي في أصل الوضع، بل صُوِّرتْ بصورة الياء، فصار صورتها التي هي ألفٌ غيرَ موجودة، فأَشبَهت المضعَّف في كونه لم يُصَوَّر بصورتين، فأُثبتت به الألفُ. ووجهُ أن حُذفت في بعض المصاحف هو أنَّ الهمزة حرفٌ صحيح ليس مضعفًا، فجرى مجرى غيره من الحروف الصِّحاح.

ونقصَ المصنفَ مما ذكرَه أصحابنا مما يحسُن حذفُ الألف منه ما في آخره الألفُ والنون؛ نحو: سُفْيان وعُثْمان ومَرْوان وما أشبهه في كثرة الاستعمال، والإثبات فيه حسن، إلا أنَّهم لم يحذفوا ألف عِمْران.

ص: ويُكتَب بلامٍ واحدة (الذي) وجمعُه، و(التي) وفروعُه، و(الليلة) و(الليل) في الأجود، وبلامين (لِلَّه) ونحوُه مما فيه ثلاثُ لامات لفظًا.

---

(١) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٢) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنون. ﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾.

(٣) ت: الدانيات.

(٤) هي مصاحف أهل العراق القديمة. المقنع ص ٢٤.

ش: حذفُها من **الذي والتي** للزومها، فكأنَّها ليست منفصلة.

وقولُه **وجمعُه** لأنَّ جمع الذي أَشْبَهَ المفرد في لزوم البناء، ولفظُ الواحد كأنه باقٍ فيه، ولم يُحذف منه شيء. وخصَّ الجمع لأنَّ لامه في التثنية تثبت، فيكتب (اللّذان) و(اللّذَين) /بلامين فرقًا بينها وبين الجمع، وكان ثبوت اللام في التثنية لأنَّها أسبق من [٩: ١٠٠/أ] الجمع، واللبسُ إنَّما حصل بالجمع، وقياسُ هذا أنَّ (الذي) إذا جُمع بالواو والنون رفعًا والياء والنون نصبًا وجرًّا أن يُكتب بلامين نحو: اللذُونَ واللَّذِينَ.

وقولُه **والتي وفروعُه** فروعُه التثنية والجمع. وإنَّما حُذفت من التثنية ومن الجمع لأنَّهما لا يَلتبسان، بخلاف تثنية (الذي) وجمعه.

وقال أحمد بن يحيى: «كتبوا اللاتي واللائي: الَّتِي والَّئِي، وأسقطوا لامًا من أولها وألفًا من آخرها، وهذا للاستعمال؛ لأنه يَقِلُّ في الكلام مثله، ويدلُّ عليه ما قبله وما بعده، ولو كُتب على لفظه كان أوثق» انتهى كلامه، ودلَّ على حذف اللام من أوله والألف من آخره، والذي عَهِدْناه في الكتاب أنه لا تُحذف الألف لئلا يلتبس بالمفرد.

فإن قلتَ: اللامُ ألزم في (الله)، فهلا حُذفت؟

قيل: لَمَّا حُذفت الألف منه كرهوا حذف اللام، مع أنَّها لو حُذفت لَالْتَبَسَ بـ(إله)؛ لأنَّ ألفه تُحذف.

وقولُه **والَّيلُ والَّيلةُ في الأجود** إنَّما جعَله أجودَ لأنَّ فيه اتِّباعَ خَطِّ المصحف، والقياسُ كَتْبُه بلامين، وقد أجازوا ذلك فيه.

وزاد أحمد بن يحيى (الَّطِيف)، فعَدَّه مع الَّيل والَّيلة فيما كُتب بلام واحدة، قال: لأنه عُرِفَ فاستُخِفَّ. قال: وكتبوا اللَّهو واللَّعب واللَّحم بلامين، ولو كُتب بلام لجاز.

وقولُه **وبلامين لِلَّه ونحوُه** إذا دخلتْ لام الجر لم تُحذف لام التعريف إلا أن تكون مدغَمة في لامٍ بعدها نحو لِلِّسان؛ فحَذَفوها كراهيةَ اجتماع ثلاث لامات.

* * *

زيدتْ ألفٌ في مِائةٍ ومِائتَين، وبعدَ واوِ الجمعِ المتطرِّفةِ المتَّصلةِ بفعلٍ ماضٍ أو أمر. ورُبَّما زيدتْ في نحو: يَدْعُو، وهم ضارِبُو زيدٍ. وشذَّت زيادتُها في ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾، و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾.

ش: زيادةُ الألف في مِائةٍ مما زيدَ للفرق بين مُشتَبِهَين، فَرَقُوا بين مِائةٍ ومِنْهُ بأن زادوا الألف في مِائةٍ. وكانت الزيادة من حروف العلَّة لأنَّها تكثُر زيادتُها، وكان حرفُ العلة ألفًا لأنَّها تُشبه الهمزة، ولأنَّ الفتحة من جنس الألف. ولم تكن الزيادة ياء لأنه مستثقَل في الخط أن يَجمعوا بين حرفين مِثلَين في موضع يأمنون فيه اللَّبس؛ ألا ترى إلى كَتْبِهم: خَطِية - وهي على وزن فَعِيلة - بياء واحدة، ولو كُتبت على حقيقة لفظها لوجب أن تكتب بياءين، الياء التي لبناء فَعِيلة، والياء التي هي صورة الهمزة. ولم تكن الزيادة واوًا لاستثقال الجمع بين الياء والواو.

وجُعل الفرق في مِائة ولم يُجعَل في منه لأمرين: إمَّا لأنَّ مِائةً اسم، ومنه حرف، والاسمُ أَحمَلُ للزيادة من الحرف، وإمَّا لأنَّ الْمِائةَ محذوفة اللام، يدلُّ على ذلك: أَمْأَيتُ الدراهمَ[(١)]، فجُعل الفرق في مِائة بدلًا من المحذوف مع كثرة الاستعمال، ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال، وهذا[(٢)] تعليل أبي جعفر أحمد ابن محمد[(٣)] في جعلها في مِائة لا في منه[(٤)].

[٩: ١٠٠/ب] وقال محمد بن حرب البصري /المعروف بالْمُلْهَم صاحب الأخفش: «كانت هذه الألف المزيدة في مِائة أَولى منها بمِنْه لأنَّ أصل مِائةٍ مِئْيَةٌ، على وزن فِعْلة من

(١) أمأيت الدراهم: جعلتها مِئة.

(٢) وهذا ... إياي مئيات: سقط من ح.

(٣) أي: أبو جعفر النحاس.

(٤) هذه الفقرة بلفظها في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٣٤٧.

مَأَيْتُ، ولأنها همزةٌ تقع مفتوحةً في لفظِ ألفٍ، وينكسر ما قبلها، فتَستَحقُّ بذلك أن تُكتب ياء، فألزَمُوها العِلَّتين جميعًا، الياء للكسرة، والألف للفتحة، ولأنَّ العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره؛ لأنَّ مِائةً من أدوات العدد من نحو الوزن والرِّطل)) انتهى كلامه.

وقال أبو بكر محمد بن علي الأُدْفُويُّ[1]: ((الذي قال مَن يوثَق به مِن أهل اللغة: إنَّ استعمال الناس لِمِائة أكثرُ من استعمالهم لِفئة، فجعلَ[2] الفرق فيها، ولم يكن فرعيًّا، بل كان أصليًّا، وهو ما أوجَبَه تصريفها، وذلك أنَّ مِائةً يجب أن تكون على وزن فِعْلة من أَمْأَيْتُ الدراهم: إذا جعلتَها مائة، وقد يقال: مَأَيتُ، فلمَّا احتاجوا إلى الفرق بينها وبين ما يُشابِهُها في الخط دون اللفظ كتبوها بألف بعد الميم، وبعد الألف ياء، ولو كُتبت على ما يوجبه اللفظ لوجب أن تُكتب كما كُتبت فئة)) انتهى.

والدليلُ على أنَّ الأصل في مِائةٍ مِئْيةٌ قولُ الشاعر[3]:

فقلتُ والْمَرءُ تُخْطِيهِ مَنِيَّتُهُ ... أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إيَّايَ مِئْياتُ

وزعم الكوفيون أنَّها زيدت في مِائةٍ فرقًا بينها وبين فئة ورئة في انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فئة ورئة؛ وذلك أنك[4] تقول: تسعُ مِائة، ولا تقول: عشرُ مِائة، بل تقول: أَلْفٌ، وتقول: تسعُ فئاتٍ، وتسعُ رئاتٍ، وعشرُ رئاتٍ، وعشرُ فئاتٍ، فلا

(١) مقرئ مفسر نحوي مصري، كان صاحب أبي جعفر النحاس، [٣٠٢ - ٣٨٨ هـ]. إنباه الرواة ٣: ١٨٦ - ١٨٨ وبغية الوعاة ١: ١٩٠.

(٢) الفاء زائدة، وجملة (جعل) خبر: الذي قال.

(٣) ينسب البيت لابن مقبل - وليس في ديوانه المطبوع - ولأبي شنبل الأعرابي. صناعة الكتّاب ص ١٤٠ وآخره فيه: ميئات، وتهذيب اللغة ١١: ٢٤٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٧٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ١: ٥١٦ وتذكرة النحاة ٢: ٥٠٨.

(٤) ت: أنّا نقول.

ينقطع ذكرها في التعشير كما[1] ينقطع ذكر مِائة في التعشير، فلَمَّا خالفتهما[2] فيما ذكر خالَفوا بينهما[3] وبينها في الخط، فكتبوها بألف، وإياهما بغير ألف.

قالوا: وتعليلُ البصريين ليس بشيء لأنَّ الْمِائة اسم، ومنه حرف، فهما جنسان مختلفان، وينبغي للفرق أن يُجعل في مُتَّحِد الجنس، يدلُّ على ذلك أنَّهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه.

ويدلُّ على فساد مذهب الكوفيين إجماع الكُتَّاب على كَتْبِهم مِئات بغير ألف بعد الميم؛ ولو كان السبب ما ذكروه لَزِمَ ذلك في الجمع. ولامُ فئة واو أو ياء، إن كان مِن فَأَوْتُ رأسَه بالسيف وفَأَيْتُه[4]، فتكون الهمزة عينًا كمِائة، وإن كان من فاءَ[5] يَفيء فتكون الهمزة لامًا. وأمَّا رئةٌ فلامُها ياء لقولهم: رأيته: أصبتُ رئتَه.

وقولُه **ومِائَتَينِ** زيادةُ الألف في التثنية فيها خلاف:

منهم مَن يَزيدها - وهو اختيار المصنف - لأنَّ التثنية لا تُغَيِّر الواحد عما كان عليه، بخلاف الجمع، فإنَّ منه ما يُغَيِّر الواحد، وهو جمع التكسير. وأيضًا فجمعُ السلامة قد يتغيَّر فيه الواحد.

ومنهم مَن لا يزيدها كما لم يَزِدْها في الجمع لأنَّ موجب الزيادة قد زال.

واتَّفَقُوا على أنَّهم إذا جمعوا فقالوا: مِئاتٌ ومِئُونَ لا يزيدون ألفًا.

وقد رأيتُ بخط بعض النحاة مِأَةً هكذا بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء. وقد حُكي[6] كَتْبُ الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حُذَّاق النحويين، منهم

---

(١) كما ينقطع ذكر مائة في التعشير: سقط من ت، د، ن.

(٢) ت، د، ن: خالفتها.

(٣) د، ن: بينها.

(٤) فأوت رأسه بالسيف وفأيته: فلقته به، وشققته.

(٥) فاء: رجع.

(٦) وقد حكي ... وإن كان ما قبلها مكسورًا: سقط من ح.

الفَرّاء، رُوي عنه أنه كان يقول: يجوز أن تُكتب الهمزة ألفًا في كل موضع. وقال ابن كيسان: «ومنهم مَن /يَكتب الهمزة ألفًا على حركتها في نفسها وإن كان ما قبلها مكسورًا» انتهى. [٩: ١٠١/أ]

وكثيرًا ما أكتب أنا مِئةً بغير ألف كما تُكتب فئة؛ لأنَّ كَتْبَ مِائةٍ بالألف خارج عن الأقيسة، فالذي أختاره أن تُكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها. وحكى صاحب (البديع)[1] أنَّ منهم مَن يحذف الألف من مِائةٍ في الخطِّ.

وقولُه **وبعدَ واوِ الجمعِ المتطرفةِ المتَّصلةِ بفعلٍ ماضٍ أو أمرٍ** مثالُه: ضَرَبُوا واضْرِبُوا. وإنما قال **واو الجمع** احترازًا من نحو يَغْزُو ويَدْعُو، خلافًا للفراء[٢]، فإنه يجيز أن تلحق في حالة الرفع خاصة، وللكسائي[٢] حالة النصب نحو لن يَغْزُوَا زيدًا بالألف، ولن يَغْزُوَك بلا ألف فرقًا بين الاتصال والانفصال. وإنَّما قال **المتطرفة** احترازًا من مثل يَضربون.

وقال **المتصلةِ بفعلٍ ماضٍ أو أمرٍ** احترازًا من أن تتصل باسم، نحو: ضارِبُوهم، وقاتِلُو زيدٍ، وهُمُو، فإنَّ الواو متصلة بالاسم. وإنَّما لم تلحق في هذه لعدم لزوم الواو. وأجاز الكوفيون لحاقها فيهما[٣]، فيكتبون: ضارِبُوا زيدٍ، بالألف، وهُمُوا، بالألف كما ترى.

وقد اختلف البصريون في لحاقها في المضارع إذا اتَّصلت الواوُ به نحو: لن يضربوا: فالأخفشُ[٤] يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعضُ البصريين لا يُلحقها.

---

(١) البديع لابن الأثير ٢: ٣٦٣.

(٢) الخط لابن السراج ص ١٢٥.

(٣) فيهما: سقط من ت، د، ن. ح: بها.

(٤) ذكر ابن الدهان في باب الهجاء ص ٦ أنَّ الأخفش لا يلحقها الألف.

وقد اختلفوا في سبب زيادتها:

فقال الخليل[1]: لَمَّا كان وضعها على المدّ وعلى أن لا تتحرك أصلًا زادوا بعدها الألف؛ لأنَّ فضل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف.

فإن كان مذهب الخليل أن لا يكتب يغزو بألف فلأنَّ واو يغزو في تقدير الحركة؛ فالمدُّ فيها عارضٌ؛ ألا تراها تتحرك في حال النصب. وإن كان مذهبه كَتْبَها بعدها فيقول: أَلحقوها بما عرض لها من السكون فرقًا بينها رفعًا وبينها نصبًا.

وقال بعضهم[2]: فصَلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم؛ إذا كان الضمير مفعولًا لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيدًا كتبوها فرقًا بين الضميرين، وبترك الألف في خطِّ المصحف في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾[3] استَدلُّوا على أنَّ الضمير مفعول، وأنه ليس ضميرَ رفع منفصلًا توكيدًا لواو الجمع، ثم طُردت زيادة هذه الألف في كل واوِ جمعٍ وإن لم يَلحقها ضمير.

وذهب الأخفش[4] وابن قُتيبة[5] إلى أنَّها فُصِل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو كفروا وردُّوا وجاؤوا إذ لا يمكن أن تكون واوَ عطف إذا كان بعدها ما يمكن عطفه، هذا الأصل، ثم حذفوا على ذلك الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو ضَرَبوا ليكون الباب واحدًا.

وذكر ابن قتيبة[6] أنَّهم زادوا هذه الألف أيضًا بعد واو يَغزو ونحوه، وقد

---

(١) الخط لابن السراج ص ١٢٥ وباب الهجاء لابن الدهان ص ٤.

(٢) نسب في الخط لابن السراج ١٢٥ للكسائي، وعزي في باب الهجاء لابن الدهان ٥ لثعلب.

(٣) من الآية ٣ من سورة المطففين.

(٤) الخط لابن السراج ص ١٢٥.

(٥) أدب الكاتب ص ٢٢٥، ٢٤٦.

(٦) أدب الكاتب ص ٢٢٥.

قدَّمنا[1] قبلُ أنه مذهب الفراء. وحكى[2] أيضًا عن كُتّاب زمانه إسقاطها لأنّها لاتصالها لا يَعرِض فيها من اللبس ما يَعرِض مع واو الجمع لاستثقال الفعل قبلها؛ ولا يُتَصَوَّرُ اللَّبس في هذه الواو المتصلة إلا أن يُنقَل الفعل عن معناه بالواو إلى معنًى آخَرَ كأَذْرُوا /مضارع ذَرَوْتُ الترابَ[3]؛ لأنه يمكن أن يُقرأ أَذَرُ، فيُمكن في الواو النسق، [٩: ١٠١/ب] فهذا لَيْسَ كاللَّبس في واو الجمع لأنَّ الفعل لا يُزال عن معناه عند جَعْل الواو نسقًا.

قال[4]: ومتقدمو الكُتّاب على التسوية بين جميع هذه الواوات في كَتْب الألف بعدها ليكون[5] الحكم واحدًا في جميع المواضع، وسَمَّوْا هذه الألف ألف الفصل.

ونقل الْمُهاباذيُّ عن الكسائيِّ أنَّ زيادة هذه الألف للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة. قال: ولا اعتراض بإثباتها في قراءة مَن قرأ: ﴿لِّيَرْبُوَاْ﴾[6] كما قُرِئ: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ﴾[7] وهي في المصحف بالألف، وكقراءة ﴿إِبْرَاهَامَ﴾[8] وهي في المصحف بالياء. وهذا النقلُ عن الكسائيِّ مخالف لِما نقلناه عنه قبلُ[1] في أنه يُثبت الألف في نحو: لن يَغزوَا زيدًا ويتركها في: لن يغزوَك.

وقال بعضهم: هي فرقٌ بين الاسم والفعل، نحو: بنو تَميم، ويَدعو، ولم تثبت في

---

(١) تقدم في ص ٥١١.
(٢) أدب الكاتب ص ٢٢٥ - ٢٢٦.
(٣) ذروت التراب: أطرته وأذهبته.
(٤) أدب الكاتب ص ٢٢٦.
(٥) ك، ح: لكون. ل، د، ن: يكون. والتصويب من أدب الكاتب.
(٦) من الآية ٣٩ من سورة الروم. ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾.
(٧) هذه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾. من الآية ٦٣ من سورة طه.
(٨) قال الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾. البقرة: ١٢٤. ذكر إبراهيم عليه السلام في تسعة وستين موضعًا، اختلف منها في ثلاثة وثلاثين موضعًا. وقد قرأه بالألف بعد الهاء ابن عامر، واختلف عنه في ذلك، فروى بعضهم أنه قرأ بها في جميع المصحف، وقصرها بعضهم على البقرة. السبعة ١٦٩ والتيسير ص ٢٣٢ - ٢٣٣ والإقناع ٢: ٦٠٢ - ٦٠٤.

الاسم لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يُفصَل بينهما بشيء.

وقال ثعلبٌ فيما نقل الْمُهاباذيُّ عنه: ((هي فرقٌ بين ما يَليه اسمٌ ظاهر وبينَ ما يَليه مَكْنِيٌّ نحو: ضَربوا زيدًا، وضَرَبوه)).

وقال أحمد بن يحيى في (كتاب الهجاء) له: ((قال الكسائيُّ وغيره من أهل العربية: هذه ألف لا أصل لها))[1]. وحُكي عن الخليل أنه قال: الضمُّ ينقطع إلى مدّ، والمدّة كالهمزة، واستَوثَقوا بأن جعلوها همزةً، وهي ألفٌ لما كانت تنقطع إلى همزة.

وهذا الذي حكاه أحمد بن يحيى شبيهٌ بما حكيناه أولًا عن الخليل، إلا أنَّ في فهمه يسيرَ غموض.

وقال بعضهم[1]: ((فرقوا بينها وبين الواو الأصلية، وكلُّ واوٍ[2] كانت لجمع أو لمكنيٍّ جعلوا معها ألفًا مثل: بَنُوا زيدٍ، وضارِبُوا زيدٍ، ودَعَوْا وقَضَوْا؛ ليفرقوا بينها وبين: أبو زيدٍ، وأخو زيدٍ. وهذا مذهب الفراء)) فيما نقل عنه أحمد بن يحيى، قال[1]: ((وقال - يعني الفراء - أثبتوها في يَدْعوا لَمَّا أشبهت واو الجمع. وقال: كان القياس إذا نصبوا فقالوا: لن يَدْعُوَ أن لا يُدخلوا الألف؛ لأنَّها قد خرجت من شبه الجمع لَمَّا نُصبت.

وقال الكسائيُّ: قد أدخلوها في الرفع والنصب، ولا أحسبُهم فعلوا هذا إلا ليفرقوا بين الفعل أن يكون للظاهر وبين الفعل أن يقع على مكنيّ؛ ألا ترى أنك إذا قلتَ: الزيدون ضَربوهم، لم يُكتب بألف لأنَّك قد وصلتَ بها حرفًا، فسَقَطت الألف، فإن قلتَ: ضربوا هم، و(هم) صلة[3] لـ(ضربوا) كُتب بألف، وكذلك: يَدْعُوا هو، ويَدْعُوهم، فكان الألف فصلًا بين ما يتَّصل به وبين ما ينفصل منه، فلذلك كتبوا بالألف)) انتهى كلام أحمد بن يحيى.

---

(١) الخط لابن السراج ص ١٢٥.

(٢) في المخطوطات: ((واحد)). والتصويب من حاشية ح.

(٣) أي: تأكيد للضمير.

وقولُه **وربَّما زيدت في نحو يَدعوا** قد تقدَّم(١) أنَّ ذلك مذهب الفراء في الرفع، وتقدَّم(١) تفصيل الكسائيِّ في ذلك في حالة النصب.

وقولُه **وهم ضاربوا زيدٍ** قد تقدَّم(١) أنَّ ذلك مذهب الكوفيين.

وقولُه **وشذَّت زيادتها في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾** أمَّا شذوذ ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾(٢) فلأنَّ الأصل في الألف المنقلبة عن الواو أن تُكتب صورتها ألفًا على حسب النطق بها؛ فكَتْبُهم ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ بواو وألف شذوذ. ووجهُه أنَّ الواو صورةٌ لِما انقلبت عنها الألف، فزيادتُهم الألفَ فيه تنبيهٌ على أنَّ أصلها أن تُكتب ألفًا.

/وأمَّا شذوذُ ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾(٣) فإنَّ الأصل في الهمزة المتطرفة أن تُكتب بصورة [٩: ١٠٢/أ] الحركة التي قبلَها نحو يقرأُ ويَوضُؤُ ويُقْرِئُ؛ وهذه الهمزةُ التي في ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ هي بعدَ ضمة عارضة؛ لأنَّ هذا الاسم مما أُتبع فيه ما قبل الآخِر للآخِر، فكان ينبغي أن لا يُلتَفت للضمة وأن تُعتَبر(٤) حالة الفتحة التي لها في الأصل؛ ألا ترى أنَّ اللغة الأصلية فيها إنَّما هي بفتح الراء دائمًا في الرفع والنصب والجر؛ فالفتحُ هو الأصل.

ولو قيل لنا: ما وزن امْرئ؟

قلنا: افْعَل، على الأصل؛ لأنَّ الضم والكسر عارضان، فكان ينبغي أن لا يُلتَفَت إليهما لا عند الوزن ولا عند الخطِّ، لكنَّهم كتبوا هذه الهمزة بحسب حركة ما قبلها، فتكتب: جاء امْرُؤٌ بصورة الواو، ورأيتُ امْرَأً بصورة الألف، ومررتُ بامْرِئٍ بصورة الياء، اعتدادًا بالعارض. وزادوا الألف بعد الواو تنبيهًا على أنه كان ينبغي أن

---

(١) تقدم في ص ٥١١.

(٢) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة. ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ﴾.

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) في المخطوطات: وأن لا تعتبر.

تكون صورة الهمزة ألفًا على كل حال؛ وأن لا يُعتَدَّ بالعارض من الضمة والكسرة.

ص: وزيدتْ واوٌ في أُولَئكَ وأُولُو وأُولاتِ ويا أُوخَيَّ، وعَمرٍو غيرَ منصوب.

ش: أمَّا (أولئك) فتَظافرت النصوص على أنَّهم زادوا الواو فيها فرقًا بينها وبين إليك؛ لَمَّا حذفوا ألف أُولئكَ التي بعد اللام لكثرة الاستعمال التَبستْ بـ(إليك)؛ فزادوا الواو بين الهمزة واللام للفرق. وكانت الواو أَولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة، ومن الألف لاجتماع صورتي الألف، وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعتْ صورتاها.

وكان جعلُ الفرق في (أولئك) لأنَّ الزيادة في الأسماء أكثر، بل لا توجد الزيادة في حرف إلا قليلًا نحو لعلَّ[1]، على أنَّ الزيادة في الحروف تركيب، ولأنَّ (أولئك) قد حُذف منه الألف، فكانت الزيادة فيه أَولى لتكون كالعِوض من المحذوف.

وزعم الكوفيون أنَّهم زادوها في أولئك فرقًا بينها وبين إليك لأنَّ إلى قد يُستعمل اسمًا؛ حَكَوا من كلام العرب: انصرفتُ مِن إليك[2]. وهذا بناء منهم على أنّ الفرق إنما يُجعل في المتَّحد؛ لأنَّ المختلفَ كلٌّ واحد يبيّن[3] معناه؛ لأنَّ هذا لا يستعمل في موضع هذا؛ ألا ترى أنَّ الحرف لا يكون مبتدأ ولا فاعلًا ولا مفعولًا. وليس كما ذكروه؛ لأنك لو كتبت لمن أمامه مال: أعطني مِئةً، بغير ألف لالتبس بـ(مِنْه).

وأمَّا (أُولو) و(أُولاتُ) فلم أظفر في تعليله بنصٍّ. ويمكن عندي أن يكون زادوا الواوَ فيه للفرق بين أُولي في حالة النصب والجر وبين إلى الحرف، وحُملت حالة الرفع على حالة النصب والجر، وحُمل التأنيث في أُولات على التذكير في أُولي.

وأمَّا في (يا أُوخَيَّ) حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقًا بينه وبين أَخي

---

(١) انظر الخلاف فيها في ٥: ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ٢: ١٠٢٣. وفي الجنى الداني ص ٢٤٤ - ٢٤٥ أنَّ ابن عصفور قال في شرح أبيات الإيضاح: إنَّ ابن الأنباري حكاه.

(٣) ك: بين.

المكبَّر. وكانت الزيادة في التصغير لأنه فرع، والفروعُ أَحمَل للزيادة، ولأنه قد تغيَّر لأجل التصغير، والتغييرُ يأنَس بالتغيير. وكانت واوًا لمناسبة ضمة الهمزة. وأكثرُ أهل الخط لا يزيدونها لأنَّ التصغير فرعٌ عن التكبير، وليس ببناء أصليّ.

وأمَّا (عَمْرٌو) في حالة الرفع /والجر فزادوا الواوَ فيه فرقًا بينه وبين (عُمَر)، وذلك [٩: ١٠٢/ب] بشرطين:

أحدهما: أن يكونا من جنس واحد، فلا يُفرق بين عُمَرَ المعدولِ وعُمَرٍ جمع عُمْرة.

الثاني: أن يَكثُر استعمالهما، فلا يُفرق بين شَمسٍ وشُمسٍ وإن كانا عَلَمَين لرَجُلَين.

وكانت الزيادة من حروف العلة للعلة التي ذكرت قبلُ. وكانت واوًا لأنه لا يقع فيها لبس، فلو كانت ياءً لالتبسَ بالمضاف إلى الياء التي للمتكلم، أو ألفًا لالتبس المرفوع بالمنصوب. وجُعلت في عَمْرٍو لأنه أخفُّ مِن عُمَرَ مِن جهةِ بنائه على فَعْلٍ، ومِن جهة انصرافه.

وقولُه **غيرَ منصوب** لأنه يظهر الفرق بينهما بكَتْبِ عَمْرٍو بألف حالة النصب وكَتْبِ (عُمَرَ) بغير ألف.

ص: وزيدتْ ياءٌ في ﴿بِأَيْيْدٍ﴾، و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾، ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾. وهذا مما يُنقاد إليه، ولا يُقاس عليه.

ش: هذا الذي ذكره هو من مرسوم خطِّ المصحف. أمَّا زيادة الياء في ﴿بِأَيْيْدٍ﴾[1] فوجهُه أنَّ هذه الهمزة يجوز تسهيلها بالبدل، فرُوعيَ في كَتْبِها ألفًا صورةُ التحقيق، ورُوعِيَ في زيادة الياء صورةُ التسهيل.

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة الذاريات. ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾.

وأمَّا ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾[1] فزيدتِ الياءُ إشعارًا بأنه يجوز أن تُبدل [الهمزة][2] ياء في الوقف، وقد وقفَ بذلك جماعة في قراءة حمزة بالياء[3] وإن كان الوجه في الوقف أن تُبدل ألفًا. وكُتبت في المصحف لها صورتان، فالألفُ صورتها على التحقيق، والياءُ صورتها على التخفيف، ليُستفاد بذلك جواز القراءة بهما.

وأمَّا ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾[4] ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾[5] فالألفُ صورة التحقيق، والياءُ صورة الهمزة على التخفيف، إذ تُجعل مسهَّلة بين الهمزة وبين الحرف الذي حركتُه من جنسه، وهو الياء.

وقولُه **وهذا مما يُنقاد إليه، ولا يُقاس عليه** أمَّا الانقياد إليه في رسم المصحف فلاتِّباع السلف رضي الله عنهم. وأمَّا كونُه لا يُقاس عليه فلأنه إذا وقعتْ هذه الحروف أو ما أَشبَهَها في غير القرآن فلا تكتب شيئًا من ذلك بالياء، بل تكتب بِأَيْدٍ وبأَيِّكم بالألف لأنَّها همزة أول كلمة، فهي تُصَوَّر ألفًا كغيرها من الهمزات الواقعة أولًا، فكما يُكتب بِأَمْنٍ وبِأَصْلٍ بغير ياء فكذلك هذه.

ويُكتب مِنْ نَبأ وأَجَأ[6] ولِبَأ[7] بالألف؛ لأنَّ الهمزة الأخيرة بعد فتحة إنَّما تُصَوَّر ألفًا، وكذلك إذا أُضيفت إلى ضمير نحو: مِنْ مَلَأِهِ ومَلَأِهم ومِنْ خَطَأِهِ

---

(١) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام. ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

(٢) الهمزة: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) في إيضاح الوقف والابتداء ص ٤٢٠: ((وكان حمزة يشم الياء ما كان فيه ياء مثل: ﴿نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾)).

(٤) من الآية ٧٥ من سورة يونس. ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾. في المخطوطات: وأما من ملايه.

(٥) من الآية ٨٣ من سورة يونس. ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾.

(٦) أجأ: أحد جبلي طيئ.

(٧) اللبأ: أول اللبن عند الولادة قبل أن يرقّ.

وخَطَأَهم، تُكتب بألفٍ كحالها إذا لم يكن ما هي فيه مضافًا إلى ضمير.

- وقيل: تُكتب ياءً على حسَب مُناسِبِ حركتها، أَضفتَ نحو مِنْ خَطَئِه ومَلَئِه أم لم تُضف نحو مِنَ الكَلَإِ ومِنَ الْمُقْرِئِ؛ وقد تقدَّم لنا الكلامُ[1] على ذلك.

وقد انتهى ما كتبناه من هذا الشرح، واللهُ - تعالى - يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، وينفعنا وينفع به، والحمدُ لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

(١) تقدم في ص ٤٧٤.